

التعليقات الجلية

على شرح

المقدمة الاجرومية

ترجمته توفيق الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

مترجمه وشرح عليه

الأستاذ الدكتور أبو بكر بن محمد بن صالح

النسخة الوحيدة من غير تحريف ولا تصحيف

سنة 1435

دار العقيدة

## مَثْنُ الْأَخْزَوَمِيَّةِ

لأبي عبد الله محمد بن محمد

ابن داود الضُّهَّاجِي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### متن الأخرؤية

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف جاء بعشرون.

فلاسم يعرف بالحرفي والتوحيدي ودخول الألف واللام، وحروف الحرفي، وهي : ين، والي، وعن، وعلى، وفي، ورب، والياء، والكاف، واللام، وحروف القسم وهي : الواو، والياء، والثاء.

والفعل يعرف بثلاثة، والشين، وسوف، وتاء التانيث المشابتة.

والحرف ما لا يتصلح معه قليل الاسم، ولا قليل الفاعل.

### ( باب الإعراب )

الإعراب : هو تليد أوامر التكليم، لا اختلاف العوالم الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وأقسامه أربعة : رفع، ونصب، وحذف، وحزم، فإقسامه من ذلك الرفع، والنصب، والحذف، والحزم فيها.

وللأفعال من ذلك الرفع، والنصب، والحزم ولا حذف فيها.

### ( باب معرفة علامات الإعراب )

للرفع أربع علامات : الضمة والواو والألف والثون.

فإن الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع : في الاسم المفرد وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بأخيه شيء.

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين : في جمع المذكر السالم ، وفي الأسماء الخمسة ، وهن : أبوك ، وأخوك ، وعموك ، وفوك ، وذو مال .

وأما الألف فتكون علامة للرفع في ثلثة الأسماء خاصة .

وأما الثون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

( وللتثني عتس علامات ) : الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف الثون .

وأما الفتحة فتكون علامة للتثني في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد وجمع التكبير ، والفعل المضارع ، إذا دخل عليه ناصب ، ولم يسهل بأجره شيء .

وأما الألف فتكون علامة للتثني في الأسماء الخمسة ، نحو : رأيت أباك وأخاك ، وما أشبه ذلك .

وأما الكسرة فتكون علامة للتثني في جمع المؤنث السالم .

وأما الياء فتكون علامة للتثني في التثنية والجمع .

وأما حذف الثون فتكون علامة للتثني في الأفعال الخمسة التي زعمها يثبات الثون .

( وللتثني ثلاث علامات ) : الكسرة ، والياء ، والفتحة ، فأما الكسرة

فتكون علامة للتثني في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المتصرف ، وجمع التكبير المتصرف وجمع المؤنث السالم .

وأما الياء فتكون علامة للتثني في ثلاثة مواضع : في الأسماء الخمسة ،

وفي التثنية والجمع .

وأما الفتحة فتكون علامة للتثني في الاسم الذي لا يتصرف .



والمخزوم علامتان : الشكون والحذف .

فأما المشكون فيكون علامة للمخزوم في الفعل المضارع الصحيح الآخر .

وأما الحذف فيكون علامة للمخزوم في الفعل المضارع المشغول الآخر ، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات الثوب .

( فصل ) : الشغريات بثمان : يشتم يغرث بالحركات ، ويشتم يغرث بالحروف ، فالذي يغرث بالحركات أزنة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يشغل بآخره شيء ، وكلها ترفع بالضمة ، وتضرب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجرم بالشكون ، ويخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يخفض بالكسرة ، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة ، والفعل المضارع المشغول الآخر يحدف بآخره .  
( والذي يغرث بالحروف أزنة أنواع ) : التثنية وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلون ، وتفعلون ، وتفعلون ، وتفعلون .

فأما التثنية فترفع بالالف ، وتضرب وتخفض بالياء .

وأما جمع المذكر السالم فترفع بالواو ، وتضرب وتخفض بالياء .

وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو ، وتضرب بالالف ، وتخفض بالياء .

وأما الأفعال الخمسة فترفع بالثوب ، وتضرب وتجرم بحذفها .

### ( باب الأفعال )

الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ، نحو : ضربت ويضرب ، واشربت ، فالماضي مفترق الآخر أبدا ، والأمر متخروم أبدا .

والخضارح ما كان في أوله إحدى الأوجه الأربع ، يجمعها قولك : أتيت ،  
وهو مرفوع أبدا ، حتى يدخل عليه نصيب أو جازم .

( فالتواصب عشرة ) : وهي : أن ، ولز ، وإذن ، ونحن ، ولأم نحن ، ولأم  
المخروج ، وعشئ ، والحواب بالفاء والزوا ، ولؤ .

( والخوازم ثمانية عشر ) وهي : لم ، ولما ، وألم ، وألما ، ولأم الأمر ،  
والدعاء ، ولأ في النهي ، والدعاء ، وإن ، وما ، ومن ، ومنها ، وإدما ، وأنى ،  
وعشئ ، وأمان ، وأمن ، وألى ، وعيشا ، وكحيضا ، وإذا في الشعر خاصة .

### ( باب مرفوعات الأسماء )

المرفوعات سبعة ، وهي : الفاعل ، والظنور الذي لم يسم فاعله ، والمبتدأ  
، وغيره ، واسم كان وأخواتها ، وغير إن وأخواتها ، والتابع للمرفوع ، وهو أربعة  
أشياء : التثنية ، والخطف ، والتوكيد ، والبدل .

### ( باب الفاعل )

الفاعل : هو الاسم المرفوع العذكوز قبله فعله ، وهو على قسمين : ظاهري  
ومضمي .

فالظاهر نحو قولك : قام زيد ، ويقوم زيد ، وقام الزيدان ، ويقوم الزيدان ، وقام  
الزيدون ، ويقوم الزيدون ، وقام الرجال ، ويقوم الرجال ، وقامت هند ، ويقوم  
هند ، وقامت الهندان ، ويقوم الهندان ، وقامت الهندات ، ويقوم الهندات ،  
وقامت الهنود ، ويقوم الهنود ، وقام أشوك ، ويقوم أشوك ، وقام غلامي ، ويقوم  
غلامي ، وما أشبه ذلك .

والعصم لنا عشر ، نحو قولك : ضربت ، وضربتنا ، وضربت ، وضربت ،  
وضرتلما ، وضرتلهم ، وضرتلهم ، وضربت ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وطرتين .

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلَهُ )

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، فإن كان الفعل ما حيا سُمَّ  
أَوْلَاهُ ، وَكَبِيرَ مَا قُتِلَ أُجْرَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَطَارًا سُمَّ أَوْلَاهُ ، وَلَيْبِحَ مَا قُتِلَ أُجْرَهُ ، وَغَلَوُ  
عَلَى بَشَتَيْنِ ، ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَبُضِرَتْ زَيْدٌ ،  
وَأُكْرِمَ عُثْمَانُ ، وَنُكِرَ عُثْمَانُ .

وَالشُّطْرُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَنَا ، وَضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتِ  
وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنِي ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتِ .

### ( بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ )

المُبْتَدَأُ : هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْغَايُ مِنْ الْغَوَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَالْخَبَرُ : هُوَ  
الاسم المرفوع المشتد إليه ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَاتِمٌ ، وَالزَّيْتَانُ قَاتِمَانِ ، وَالزَّيْتُونُ  
قَاتِمُونَ ، وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ بِمَنْزِلَةِ .

وَالشُّطْرُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُمْ ،  
وَأَنْتُنَّ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ، وَهِيَ ،  
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ : مُفْرَدٌ ، وَخَبَرٌ مُفْرَدٌ ، فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَاتِمٌ ، وَغَيْرُ  
الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : الْجَارُ وَالْمَخْرُوجُ وَالظَّرْفُ ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ ، وَالْمُبْتَدَأُ  
مَعَ خَبَرِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَزَيْدٌ جِئْتُكَ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ  
جَارِيَةٌ دَائِمَةٌ .

### ( باب الغوامل الداخلة على المبتدأ والخبر )

وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، ولتت وأخواتها .

فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتصب الخبز ، وهي : كان ، وأتسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وأيسر ، وما زال ، وما انفك ، وما قضى ، وما تبرع ، وما قام ، وما تصرف بلها نحو : كان ، وتكون ، وتكمن ، وأصبح ، وأضحي ، وأصبح تقول : كان زيد قائما ، وأيسر عمرو شاحضا ، وما أشبه ذلك .  
وأما إن وأخواتها فإنها تصب الاسم وترفع الخبز ، وهي : إن ، وأن ، ولكم ، وتكأن ، وأيت ، وأعل ، تقول : إن زيدا قائم ، وأيت عمرا شاحضا ، وما أشبه ذلك .

ومعنى إن وأن للثبوت ، ولكم للاشيد والإيد ، وتكأن للتشبه ، وأيت للثبوت ، وأعل للترجي والتوقع .

وأما لتت وأخواتها فإنها تصب المبتدأ والخبر على أتتها منفردان لها ، وهي : لتت ، وعيت ، وجئت ، وزعت ، وزأيت ، وعليت ، وزعدت ، وأخذت ، وجعلت ، وسبغت ، تقول : لتت زيدا شطيلقا ، وجئت عمرا شاحضا ، وما أشبه ذلك .

### ( باب التثنية )

التثنية تابع للمفرد في رفعه ونصبه وعطفه وتثنيه وتكثيره ، تقول : قام زيد العاقل ، وزأيت زيدا العاقل ، ومزوت بزيد العاقل .

والعرفة خمسة أشياء : الاسم الضمير ، نحو : أنا ، وأنت ، والاسم العلم نحو : زيد وعكة ، والاسم المتبهم ، نحو : هذا وهؤلاء ، والاسم الذي فيه

الأَيْفُ وَاللَّامُ ، نَحْوُ : الرَّجُلِ وَالغُلَامِ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ .  
وَالنَّكْرَةُ : كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جَنَسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ حَتَّى يُنْحَرَفَ .  
وَتَقْرَبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَيْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ .

### ( بَابُ الْعَطْفِ )

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ : الْوَاوُ وَالْفَاءُ ، وَثَمَّ ، وَأُو ، وَأَمْ ، وَإِنَّمَا ، وَنَلَّ ،  
وَلَا ، وَلَكِنْ ، وَعَنَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، فَإِنَّ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى فَرْسٍ زَيْدٌ زَعَمْتُ ، أَوْ  
عَلَى مَلْطُوبٍ نَضَعْتُ ، أَوْ عَلَى مَخْلُوضٍ خَفَضْتُ ، أَوْ عَلَى مَخْرُومٍ جَزَمْتُ ،  
تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ وَغَدَوِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَغَدَوَا ، وَنَزَرْتُ يَزِيدَ وَغَدَوِ ، وَزَيْدٌ لَمْ يَفْعَمْ ،  
وَلَمْ يَفْعَدْ .

### ( بَابُ التَّوَكِيدِ )

التَّوَكِيدُ تَابِعٌ لِلتَّوَكُّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَعَضْمِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَلْكِيرِهِ ، وَيَكُونُ  
بِالْفِعْلِ مَعْلُومًا ، وَهِيَ : التَّنْثِنُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ وَأَجْمَعُ ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعُ وَهِيَ : أَجْمَعُ  
وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُ ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كَلْمَهُمْ ، وَنَزَرْتُ بِالْقَوْمِ  
أَجْمَعِينَ .

### ( بَابُ التَّبْدِيلِ )

إِذَا تَبَدَّلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ لِبَعْضِ فِي جَمِيعِ إِحْرَابِهِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ  
أَلْفَسَامُ : تَبَدَّلَ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ ، وَتَبَدَّلَ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ ، وَتَبَدَّلَ الْأَشْيَاءُ ، وَتَبَدَّلَ  
الغَلَطُ ، نَحْوُ فَوَلَدِكَ : قَامَ زَيْدٌ أَحْرَكَ ، وَأَحْكَمْتُ الرَّبِيفَةَ ثَلَاثَةً ، وَتَلَفَعْتُ زَيْدًا بِلِسَةٍ ،  
وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ : الْفَرَسَ فَتَلَفَعْتُ ، فَتَبَدَّلَتْ زَيْدًا بِهِ .

### ( بَابُ مَنْضُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ )

المنضوبات خمسة عشر، وهي: المنقول به، والمنضد، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والشير، والشمش، واسم لا، والنادى، والمنقول من أجله، والمنقول نفع، ونحو كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنضوب، وهو أربعة أشياء: الثغ، والعطف، والتوكيد، والبدل.

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ )

وهو الاسم المنضوب، أي: يقع به الفعل نحو: ضربت زيدا، وزكيت الفرس، وهو قسمان: ظاهري، ومضمري.

فالظاهر ما تقدم ذكره.

والمضمري قسمان: متصل ومفتصل.

فالمتصل اثنا عشر، وهي: ضربني وضربنا وضربك وضربنا وضربكما وضربكم وضربكمي وضربته وضربتها وضربتهما وضربتهم وضربتهن، والمفتصل اثنا عشر، وهي: إني وإنا وإياك وإياها وإياكم وإياكن وإياها وإياها وإياهم وإياهن.

### ( بَابُ الْمَضْرِبِ )

المضرب هو الاسم المنضوب الذي يجيء تابيا في تضريب الفعل نحو: ضربت يضرب ضربا، وهو قسمان: لفظي ومعنوي، فإن وافق لفظا فعليه فهو لفظي نحو: فكتلة فلانا، وإن وافق معنى فعليه دون لفظه فهو معنوي، نحو: جلست فلانا، وقمت فلانا، وما أشبه ذلك.

## ( باب ظرف الزمان وظرف المكان )

ظرف الزمان هو اسم المنصوب بتقدير « في » ، نحو : اليوم ،  
والليلة ، والذوق ، والكثرة ، وسخرا ، وعدا ، وغنعة ، وسباعا ، ومساء ، وأبدا ،  
وأندا ، وجيئا ، وما أشبه ذلك .

وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب بتقدير « في » ، نحو : أمام ،  
وخلف ، وقدام ، ووزاء ، ولوقى ، ونحت ، وعتد ، وفع وإزاء ، وقلعاء ، ولحنا ، وتم ، وما أشبه  
ذلك .

□ □ □

## ( باب الخال )

الخال هو الاسم المنصوب المفسر لما اتهم من الهبات ، نحو قولك : جاء  
زيدا ، وراكبا ، وراكبتا ، وراكبتا القوس مشرجا ، ولقيت عبد الله راكبا ، وما أشبه ذلك ، ولا  
يكون الخال إلا تكبيرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، ولا يكون صاحبها إلا  
معرفة .

## ( باب التثيير )

التثيير هو الاسم المنصوب المفسر لما اتهم من الذوات ، نحو قولك :  
تصيرت زيدا عرفا ، وثقفا ، وكو شعفا ، وطابت شخصك نضما ، والشعرث بشرين  
لحلتا ، وملكك يمين نخعة ، وزيد أكرم منك أبا ، وأجعل منك وعها ، ولا  
يكون التثيير إلا تكبيرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

### ( باب الاستثناء )

ومحذوف الاستثناء ثمانية ، وهي : **أ** وغير **ب** وسوى وسواء وخلأ وعذا وحاشا .

فالمشغى **أ** لا يثبت إذا كان الكلام تاما فوجبا نحو : قام القوم **أ** زيدا ، وخرج الناس **أ** عفرا .

وإن كان الكلام متفقا تاما جاز فيه البدل والثبت على الاستثناء ، نحو : ما قام القوم **أ** زيدا ، **و** **أ** زيدا .

وإن كان الكلام ناقصا كان على حسب العوايل ، نحو : ما قام **أ** زيدا ، وما ضربت **أ** زيدا ، وما عززت **أ** بزيدا .

والمشغى **ب** غير **ب** وسوى وسواء محذوف ، لا غير .

والمشغى **ب** خلأ وعذا وحاشا محذوف نشبه وعدا ، نحو : قام القوم خلأ زيدا وزيدا ، وعذا عفرا وعفرو وحاشا بكرا وبكرا .

### ( باب لا )

اعلم أن لا تنصب التكررات بغير تنوين إذا بشرت التكررة ، ولم تتكرر ، **أ** لا نحو : لا رجل في الدار . فإن لم يشرها وجب الرفع ، ووجب تكرار **أ** لا نحو : لا في الدار رجل ، ولا امرأة ، فإن تكررت **أ** لا جاز إعمالها وإعمالها ، فإن ثبت قلت : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وإن ثبت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

### ( باب المنادى )

المنادى خمسة أنواع : المفرد الغلم ، والتكررة العظيمة ، والتكررة غير



المقصوفة، والشطاف، والحشبة بالضم، فأما الشفرة العلم والكرة المقصوفة فيبيان على الضم من غير تلوين نحو: نازلة، وتا رجل، والثلاثة الباقية منضوبة، لا غير.

### ( باب المفعول من أجله )

وهو الاسم المنضوب الذي يُذكر بياناً لمتب وقرع الفعل، نحو قولك: قام زيدٌ إغلاًلاً بعرو، وقصدتُك ابتغاءً مقربوك.

### ( باب المفعول معه )

وهو الاسم المنضوب الذي يُذكر بياناً من قبل علة الفعل نحو قولك: جاء الأمير والحفيظ، واشتوى الماء والحشبة.

وأما غير كان وأشواتها، واسم إن وأشواتها، فقد تقدم ذكرهما في التروعات، ومثلك التوابع فقد تقدمت هناك.

### ( باب محفوضات الأسماء )

المحفوظات ثلاثة أقسام: محفوض بالحرف، ومحفوض بالإضافة، وتابع للمحفوظ.

فأما المحفوض بالحرف، فهو ما يُحذف بين قائلٍ ومَنْ وعلى وفي وزرث وأباء والكاف واللام، ومحرف القسم، وهي الواو وأباء والياء ويواو زب وبند ومثله.

وأما ما يُحذف بالإضافة فنحو قولك: غلام زيد، وهو على قسمين، ما يُنشد باللام وما يُنشد بين، فالذي يُنشد باللام نحو: غلام زيد، والذي يُنشد بين نحو ثوب حرّ وثاب ساج وعاتم حديد، والله أعلم.

مَثْنُ الدُّرَّةِ البَهِیَّةِ

« نَظْمُ الأَجْرُومِیَّةِ »

لشرف الدین نجیبی العفریطن

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

## ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ )

( أَلْحَقْتُ بِلَوْ ) الِذِي قَدْ وَفَّقَا  
 حَتَّى نَحْتُ فُلُوقَهُمْ ( لِتَحْوِهِ )  
 فَأَشْرَفْتُ مَعْنَى حَمِيمِ الشَّانِ  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامِ لِابْنِي  
 ( مَحْمُودِ ) وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ  
 ( وَتَعَدُّ ) فَأَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَنَا اقْتَضَا  
 وَكَانَ مَطْلُوبًا أَتَدُّ الطَّلَبِ  
 كَمَنْ يَنْهَعُوا مَعْنَى الْقُرْآنِ  
 وَالنَّحْوِ أَوْلَى أَوْلَا أَنْ يُفْلَحَا  
 وَكَانَ خَيْرٌ كُتِبَ الضَّعِيفَةَ  
 فِي عَرَبِيهَا وَعَجَبِيهَا وَالرُّومِ  
 وَالْقَفْعَتِ أَجَلَّةٌ بِعِلْمِيهَا  
 نَطَقَهَا نَطَقًا يَدِينَا مُتَعَدِّدِي  
 وَقَدْ عَدَدْتُ مِثْلَ مَا عَدَّتْ عَيْشِي  
 مُتَعَدِّدًا لِغَالِبِ الْأَمْزَابِ  
 سَهِّلْتُ فِيهِ مِنْ حَبِيبِي ضَادِي  
 إِذِ الْمَقَى حَسْبَ اعْتِقَادِي رَفِيعِ  
 فَتَسَأَلُ السَّلْطَانَ أَنْ يُجِيرَنَا  
 وَأَنْ يَكُونَ نَائِبًا بِمَلِيهِ

بِلَعْلَمِ غَمَزَ غَلَقِهِ وَالتَّقَى  
 قِيمِنَ عَظِيمِ شَأْبِهِ لَمْ تَحْوِهِ  
 فَأَعْرَفْتُ فِي الْحَانَ بِالْأَلْحَانِ  
 عَلَى النَّبِيِّ الْبَصِيحِ الْخَلَّاقِ  
 عَنِ الْقُرْآنِ الْقُرْآنِ بِالْإِهْرَابِ  
 عَلُّ الْقُرَى عَلَى الْكَلَامِ الْفَحْشِ  
 مِنَ الْقُرَى يَحْفَظُ النَّسَانَ الْقُرَى  
 وَالْمِثَّةُ الْمُتَعَبِّقَةُ الْمَعْنَى  
 بِذِ الْكَلَامِ دُونَهُ لَنْ يُفْلَحَا  
 كَرَامَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةً  
 أَلْلَهَا الْعَجَبُ ( إِنَّ الْجُرُومِ )  
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ عَجَبِيهَا  
 بِالْأَهْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمَشِيدِي  
 وَرَدُّهُ قَوْلًا بِهَا الْجَمِي  
 فَجَاءَ بِمِثْلِ الشَّرْحِ لِلْكَشَابِ  
 يَفْهَمُ قَوْلِي لِاعْتِقَادِي وَإِنِّي  
 وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَتَّقِدْ لَمْ يَلْتَفِعْ  
 مِنَ الرِّبَا مَضَاعِفًا أُجُورَنَا  
 عَنِ الْمَقَى بِحِفْظِهِ وَمُهْمُو

## ( باب الأكلام )

كلامهم لفظ مفيد معناه والكلمة اللفظ الثابت المفرد  
لاسم وفعل ثم حرف تنقسم وهذه ثلاثة هي الأقسام  
والقول لفظ قد أتت مطلقا كقوم وقد وإن زيدا لفظي  
فالاسم بالثبوت والحرف بحرف وحرف غصي وبلام وألف  
والفعل معروف بقا والسين وتاء تائيث مع الشكيب  
وتما فعلت مطلقا كجئت لي والثون وأيا في الغدق والظلي  
والحرف لم يخلع له علامة إلا أنيضا فهو له العلامة

## ( باب الإعراب )

إعرابهم تغيير اسم الكلم تغييرا أو لفظا بإعجاب علم  
للمصاحفة أربعة لفظية ورفع ونصب وتكثا جزم وحز  
والكل غير الحزم في الأسماء يقع وتكثا في الفعل والخلص المتع  
وتأخر الأسماء حيث لا شبة قرنتها من الحروف متفرقة  
وتأخر في الأسماء يقع تحلا متضارع من كل ثوب قد تحلا

## ( باب علامات الإعراب )

للرفع بثبوتها أو ألف كذلك ثوب ثابت لا متخفيف  
فالضم في اسم مفرد كما عند وجمع تكبير كخاء الأعباد  
وجمع تائيث كمشيقات وكل فعل مفرد كجاء  
والواو في جمع الذكور الشالم كالمبايكون هم أولوا النكارم

كَمَا تُتَّكَ فِي الْحَقِصَةِ الْأَشْمَاءِ وَهِيَ التِّي تَأْتِي عَلَى الْإِلَاءِ  
 أَبَ أَحَ عَمَ وَفُوكَ ذُو جَرَى وَفِي الْخِثْيِ نَحْوُ وَتَذَانِ الْأَلْفِ  
 بِفَعْلَانِ تَفْعَلَانِ أَنْشَاءً وَتَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعَهُمَا  
 وَتَفْعَلِينَ تَرَعَجِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ بِالْحَقِصَةِ الْأَفْعَالِ

### ( بَابُ عِلَامَاتِ النَّضْبِ )

لِلنَّضْبِ حَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ أَلْفٍ تَحْمَرُ وَنَاءٌ ثُمَّ لُؤُنٌ تَنْحَدِفُ  
 فَالْبَيْتُ يَفْتَحُ مَا يَضُمُّ قَدْ زَفَعَ الْأَ كَهَيْدَاتٍ فَفَتْحَةُ مُبْعِ  
 وَاجْعَلِ لِلنَّضْبِ الْحَقِصَةَ الْأَشْمَاءِ أَلْفٌ وَالْبَيْتُ بِكَمْرِ جَمْعِ تَأْتِيَتْ حَرْفٌ  
 وَالنَّضْبُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي قَدْ تَنَبَّأَ وَجَمْعِ تَذَكِيرٍ مُضَحَّحٍ بِهَا  
 وَالْحَقِصَةُ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَلْقَيْتُ فَحَذَفَ لُؤُنَ الرَّطْعِ مُطْلَقًا نَجَتْ

### ( بَابُ عِلَامَاتِ الْخَفِضِ )

عِلَامَةُ الْخَفِضِ التِّي بِهَا التَّنْبِطُ تَحْمَرُ وَنَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةُ فَلِطُ  
 فَالْخَفِضُ بِكَمْرِ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ حَرْفٌ فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفُ  
 وَالْخَفِضُ بِنَاءٍ كُكُلٌ مَا بِهَا لَيْتُ وَالْحَقِصَةُ الْأَشْمَاءُ بِفَرْطِهَا لَيْتُ  
 وَالْخَفِضُ يَفْتَحُ كُكُلٌ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ بِمَا يَوْصَفُ الْفِعْلُ مَنَارٌ يَنْصَبُ  
 بِأَنَّ يَحْمَرُ الْأَسْمَ جَلَّتَيْنِ أَوْ جَلَّةٌ تُطْعَمُ عَنِ التَّنْمِطِ  
 فَالْفُ الشَّائِبَةُ أَهْمَتْ وَهِيَ وَالْعِلَانِ الْوَصْفُ مَعَ حَذَلِ حَرْفٌ

وهذه الثلاث لتمع العلم و زاد تركيبا وأسماء العجم  
 كذلك تأتيك بما عدا الألف فإن يصف أو يأت بعد أن حرف  
 (باب علامات الجزم)

والجزم في الأفعال بالشكوك أو حذف حرف جلة أو نون  
 فحذف نون الرفع قطعاً يلزم في الخمسة الأفعال حيث تجزم  
 والشكوك اجزم مضارعاً سليم من كونه بحرف جلة غير  
 إما بواو أو ياء أو ألف وجزم مفعلاً بها أن تتحذف  
 ونصب ذي وار ونه يظهر وما سواء في الثلاث قدروا  
 فتحو نغزو نهدي نحفي حيم بعمله وعهده مثلها سليم  
 وعلة الأسماء ياء وألف فتحو قاضي والفنى بها حرف  
 الجزاء كل منهما مقدّر فيها ولكن نصب قاضي يظهر  
 وقدروا ثلاثة الأقسام في الجيم قبل الياء من خلاص  
 والواو في تمثليين أمجرت والثور في نشلور قدرك

(فضل)

المعربات كلها قد تغيرت بالحركات أو بحروف ثلوث  
 فأول القسمين مثلها أربع وهي التي ثرت بضم ثرفع  
 وكل ما بضمه قد ارتفع فنصبه بالفتح مطلقاً يقع  
 وخفض الاسم ياء بالكسر التزم والفعل ياء بالشكوك مثلجزم  
 لكن كهنذات ينصبه الكسر وعهز مضروب بفتحة جزم  
 وكل فعل كان مفعلاً مجزماً بحذف حرف جلة كما عدم

والشفرجات بالحروف أرتع  
 جفتا صجحا كاليقال الخالي  
 أما الشفتى فبدرجيه الألف  
 وكالمفتى الجفتح في نصب وعز  
 والخفصة الأشما كهذا الجفتح في  
 والخفصة الألفال رفعا حرف

### ( باب المعرفة والنكرة )

وإن ترد تعريف الاسم النكرة  
 وغيرها تعارف وتخصر  
 يُكنى به عن ظاهر فينتهي  
 وتثبته لايها لتثبيل  
 ثابى التعارف الشهير بالعلم  
 وأم عمرو وأبى سعيد  
 فما أتى بلة بأم أو بات  
 فما يمدح أو يذم مشجور  
 ثابته إشارة كذا وذى  
 عابثها معرفت بحرف أن  
 ثابته ما كان من مضاف  
 كقولك أبى وانن ذلك وانن ذى  
 فهو الذى يقبل أن مؤنثة  
 فى بيئ فالأول اسم مضمرة  
 بلغيب والمخضوب والتكلم  
 مشتهر أو بارز أو متفصل  
 كصغير ومكرو وكالحرم  
 ونحو كعب العظم والرشيد  
 فكثيرة وغيرها اسم أو لقب  
 فلقب والاسم ما لا يُشعر  
 زابها مؤسول الاسم كالأبى  
 كما تقول فى نخل العخل  
 بواجب من هذه الأضناف  
 وانن الذى حرفة وانن الذى

( باب الأفعال )

أفعالهم ثلاثة في الواقع ماضٍ وفعل الأمر والمضارع  
 فالماضي منقوش الأجير إن قطع عن ضمير محرك به ورفع  
 فإن أكي مع ذا الضمير مكنا وحسب مع وإر جمع علينا  
 والأمر مضي على السكون أو حذف حرف جلة أو ثون  
 والمضارع مضارعاً بواجب من الحروف الأربعة الزوائد  
 همز ونون وكذا ناء وما يجعلها قولي أليث ما لني  
 وعيث كائت في زجاج تضم وقسحها فيما بواه ثلثزم

( باب الحزاب القليل )

رفع المضارع الذي تجردا عن ناصب وحريم ثأنا  
 فالصت بعشر وهي أن ولن وكين كذا إذن إن حثرت ولأم نحن  
 ولأم محيد وكذا عشي وأو والواو والما في حزاب ونحنوا  
 به جزاها بعد لني أو طلت كلاً ترم جلتا وفثرت الثعب  
 وعزامة بلثم ولما قد وعبت ولا ولأم دلنا على الطلث  
 كذلك إن وما ومن وإذ ما أي متى أيان أين منها  
 وعينها وكهفها وأنى كيان نلم زهد وعذرو قلنا  
 وشريم بران وما بها قد ألقا فغلبن لفظاً أو عملاً مطلقاً  
 وألقترن بالما جواب لو وقع بعد الأداة موضع الشرط امتنع

( باب مرفوعات الأسماء )

مرفوع الأسماء شعبة نأتي بها مغلومة الأسماء من تشويها



فَالضَّاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ اِزْتَفَعَ بِفَعْلِهِ وَالضَّاعِلُ مُبْتَدَأٌ وَفَعٌّ  
 وَوَاجِبٌ فِي الضَّاعِلِ أَنْ يُحْرَفَ إِنْ اِجْتَمَعَ أَوْ مَنَى أَشِيدًا  
 فَعَلَّ مَنَى الزُّبْدَانِ وَالزُّبْدَانُ مَضْمُونًا وَاجِبِي أَشْوَانًا  
 وَقَسْمُونًا ظَاهِرًا وَمَضْمُونًا فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ دُكِرَا  
 وَالضَّاعِلُ أَنَا عَشْرٌ نَوْحًا مُعْتَمِدًا كَقَوْلِكَ قُنْنَا فَتَتْ قَلْبَ قَلْبِنَا  
 مُعْتَمِدٌ مُعْتَمِدٌ فَمَنْ قَامَتْ قَامَا قَالُوا وَقَمْنٌ نَحْوُ سَمْنَمٍ عَامَا  
 وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٌ وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَّفَصِّلَةُ  
 كَلِمٌ يَكْمُ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ وَعِشْرٌ ذَيْنَ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

### ( بَابُ نَائِبِ الضَّاعِلِ )

يَكْمُ مَقَامَ الضَّاعِلِ الَّذِي عَدِفَ مَطْعُونَةٌ فِي كُلِّ مَا لَهُ حَرْفٌ  
 أَوْ عَضُدًا أَوْ طَرَفًا أَوْ سَجْرًا أَوْ إِنْ لَمْ تَجِدْ مَطْعُونَةَ التَّذَكُّورِ  
 وَأَوَّلُ الضَّاعِلِ الَّذِي هُنَا يُضَمُّ وَكَمْرٌ مَا قَبْلَ الْأَجْبِرِ مُلْتَزِمٌ  
 فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الضَّاعِلِ مُتَّفَعٌ وَكَمْرٌ مَنَى أَشِيدًا  
 وَأَوَّلُ الضَّاعِلِ الَّذِي كَبَّرَا مُتَّعِبٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا  
 وَذَلِكَ إِثْمًا مُضْمَرًا أَوْ مُظْهِرًا ثَابِتَهُمَا كَقَوْلِكَ الشَّيْخُ  
 أَنَا الضَّمِيرُ هُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا دَعَيْتُ أَذْعَى مَا دَعَيْتُ إِلَّا أَنَا

### ( بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَجَرِ )

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ رَفْعُهُ مُؤَيَّدٌ عَنِ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجْرَدٍ  
 وَالْحَجَرُ اسْمٌ دُونَ اِزْتِفَاعِ أَشِيدًا مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمٌ الثَّانِي وَقَوْلِنَا الرَّيْذَانُ قَائِمٌ  
 وَمَنْلَةُ الرَّيْذَانُ قَائِمُونَ قَائِمُونَ وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمَةٌ أُنثَوْنَا  
 وَالشَّيْئَانُ اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا غَضَى أَوْ مَضَعُو كَمَا كُنْتَ أَقْبَلُ لِلْقَضَا  
 وَلَا نَجُوزُ الْإِيْمَانَا بِمَا أَتَّصَلُ مِنْ الضَّمِيرِ بَلَى بِكُلِّ مَا اتَّعَضَلُ  
 نَا وَنَحَرَ أَتَتْ أَلْتِ أَلْتَا أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ  
 وَهِيَ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ أَنَا غَضَرُ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ أَتَتْ  
 وَغَضَرْنَا وَغَضَرْنَا نَمَى الْكَبِيرُ وَالْغَضْرُ فِي الْأَرْبَعِ مَعْصُورٌ  
 وَغَضْرًا وَغَضْرًا نَمَى الْكَبِيرُ وَالْغَضْرُ فِي الْأَرْبَعِ مَعْصُورٌ  
 وَغَضْرًا نَمَى الْكَبِيرُ وَالْغَضْرُ فِي الْأَرْبَعِ مَعْصُورٌ  
 كَمَا كُنْتُ جَلْبِي وَالْقَضَى بِذَرِي

( كَانَ وَأَخْوَالَهَا )

لَرَفَعُ بِكَانَ الشَّيْئَانُ اسْمًا وَالْخَيْرُ بِهَا الْبَصِيرُ كَمَا كُنْتُ زَيْدًا ذَا بَصَرٍ  
 كَمَا كُنْتُ أَضْحَى حُلٌّ بِاتِ أَتَيْتُ وَهَكَذَا أَضْحَى ضَارٌّ لَيْسَا  
 فَيْتُ وَأَتَيْتُ وَزَالَ مَعَ نَبِيٍّ وَأَتَيْتُ مِنْ تَعْدِي نَفْسِي تَشْبِيحُ  
 كَمَا كُنْتُ دَامَ تَعْدِي مَا الطَّرِيْقَةُ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مَضْمُونَةً  
 وَكُلُّ مَا مَضْمُونَةٌ بِمَا سَبَقَ مِنْ مَضْمُونَةٍ وَغَيْرِهِ بِهِ النَحْوُ  
 كَكُنْتُ ضَبِيْقًا لَا تَكُونُ مَجَالِيْنَا وَالطَّرِيْقَةُ بِكُونِي مَضْمُونَةً مَوَالِيْنَا

( لَنْ وَأَخْوَالَهَا )

نَحْنُ بِذَلِكَ الشَّيْئَانُ اسْمًا وَالْخَيْرُ نَرَفَعُهُ كَمَا كُنْتُ زَيْدًا ذُو نَطْرٍ

وَيَقُولُ إِنَّكَ لَمِنَ الْعَمَلِ وَهَكَذَا كَمَا لَكَرُّ لَعَلَّ  
وَأَكْثَرُوا السَّمْعَى بِإِنْ أَلَا وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ عَنْ تَمْسَى  
كَمَا لِلشَّيْبَةِ فِي الشَّحَابِ وَاشْتَقَلُوا لَكَرُّ فِي اشْتِزَاكِي  
وَالسَّرِجُ وَتَوَلَّعَ لَعَلَّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْمُوسِي وَضَلَّ

### ( ظُنُّ وَأَحْوَانُهَا )

إِصْبَاطُ ظُنُّ الْمُتَّفِقَا مَعَ الْخَبَرِ وَكُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّهَا عَلَى الْأَمْرِ  
كَجَلَدُهُ عَيْبُهُ زَعَمُهُ وَأَيْسُهُ وَجَدُّهُ غَلِيظُهُ  
جَعَلْتُهُ أَتَّخَذْتُهُ وَكُلُّ مَا مِنْ إِلَيْهِ صَرْفَتُهُ فَلْيُغْلَمَا  
كَقَوْلِهِمْ ظَنَنْتُكَ زَيْدًا مُلْجِفًا وَاشْتَقَلْنَا هَذَا الْكَلَامَ مُشْجِدًا

### ( بَابُ الْفَعْلِ )

الْفَعْلُ إِذَا زَلَّجَ بِشُطْرٍ نَعَرَهُ بِالْمَعْتَمُوتِ أَوْ لِيَسْطَهَرِ  
فَأَزُولُ الْفَعْلَيْنِ مِثْلُ أَنْبَعٍ مَعْتَمُوتَةٌ مِنْ عَشْرَةِ الْأَرْبَعِ  
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْأَعْرَابِ وَالضُّدُّ وَالشُّعْرِبُ وَالشُّكْبِكُ  
كَقَوْلِنَا جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ نَعْمَةٌ بِشَوْءٍ حَوَائِلُ  
وَتَابِي الْقِسْمَيْنِ مِثْلُ الْقَرِيدِ وَإِنْ جَزَى الْعَنْكَبُوتُ حَيْرَ مَقْرَدِ  
اجْعَلْتُهُ فِي التَّأْيِيبِ وَالشُّكْبِكِ مُطَابِقًا لِيَسْطَهَرِ الْمَذْكُورِ  
مِثْلُهُ قَدْ جَاءَ حَرْتَانِ مُطَابِقٌ زَوْجَانِمَا الْعَيْنَيْنِ  
مِثْلُهُ أَنَّى غُلَامٌ سَائِلَةٌ عَنْ دُونِهَا الْمَحْتَاجُ لَهُ

( باب العطف )

وَأَلْبَسُوا الْعَفْطُونَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْعَفْطُوفِ  
وَتَشْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلِّ يَمْلَأُ إِذْ يُعْطَفُ  
السَّوَابِرُ وَالْقَا أَوْ وَتَمْ وَتِلْكَ عَلَى وَهَلْ وَلَا وَلَكِنْ أَلَا  
تَحْجَاهُ زَيْدٌ ثُمَّ عَفَرُوا وَتَحْرِيمِ زَيْدًا وَتَهْدُوا بِالْقَا وَالنَّطْعِ  
وَفِيهَا لَمْ تَأْكُلُوا أَوْ تَحْضُرُوا عَنِ تَقْوَاتٍ أَوْ تَزُولَ الشُّكْرُ

( باب التوكيد )

وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَ فِي أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لَا  
لَفْظُهُ الْعَشْفُورُ فِيهِ أَرْبَعُ نَفْسٍ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعِ  
وَعَبْرَةً تَوَابِعَ لِأَجْمَعِ مِنْ أَتَمَّ وَأَبْنَمَ وَأَبْضَعَا  
تَحْجَاهُ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَمِيعَ الْأَبْيَرِ كُتْلُهُ نَأْخِرَا  
وَحُلَّتْ عَزَلُ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَ تَشْبُهَةٌ بِشَخْرِ أَتَمَّعِينَا  
وَإِنْ تُؤَكَّدُ بِكَلِمَةٍ أَعْدَتْهَا بِأَلْفِهَا كَقَوْلِكَ أَنْتَهَى أَنْتَهَى

( باب النيدل )

إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِيَجْلِبَ تِلْكَ وَالْحَكْمُ لِلثَّانِي وَعَرُ عَطْفٌ خَلَا  
مَاجْعَلُهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالْأَوَّلِ تَلْقَبَا لَهُ بِأَلْفِ النِّدْلِ  
كُلُّ وَيَعْطَرُ وَالشِّبَعَالُ وَعَلَطُ كَذَلِكَ بِشَرَاةٍ فَيَالْحَمْسِ الْعَطْبُ

كجاءني زهد أئحوك وأكل عثدي زغبًا بصفة وقد وصل  
إلى زهد بلسة الأذى كرس وقد زكيت اليوم بكرا القرس  
إن قلت بكرا دون فضيد فلفظ أو قلته فصدًا فإطرات فقط  
والفعل من فعل كمن يؤمن ثبت يدخل جناها ثم نزل فيها ثقب  
( باب منضويات الأسماء )

فلائة من شجر الأسماء خلث منضوية وهديه عشر ثلت  
وكلمها ثلبي على ترتيبه أولها في الذم مفعول به  
وذلك اسم جاء منضويًا وقع عليه فقل كأخذروا أهل الطمع  
في ظاهره ومضمره قد انخضروا وقد مضى التثنية بلذى ظهر  
وعبره بثمان أيضًا متصّل كجاءني وجانا وثنّفصل  
بثاني أو إثنا عثبت أكرم بالذى عثانا  
وقس بذن كل مضمر فصل وبالثاني قبل كل متصّل  
فكل ينسب بثانها قد انخضروا ما جاء من أواجوه في اثني عشر

### ( باب المضمر )

وإن ترد مضربك نحو قاما فقل تقول ثم قل قبانما  
فما جرى ثالثًا فالمضمر ونضبه بوقبه مفسد  
فإن بواقي فعله الذي جرى في اللفظ والمعنى فلفظًا يرى  
أو وافق المعنى فقط وقد روي بغير لفظ الفعل فهو مغلوب  
فمضم قبانما من قبيل الأول وهم وموقنا من قبيل ما نلبي

( باب الظُّرْفِ )

هُوَ اسْمٌ وَقَبْ أَوْ مَكَانٌ انْتَضَبَ كُلُّ غَلِي تَقْدِيرٌ مِنْ عِنْدِ انْعَرَتْ  
 إِذَا نَلَى ظُرْفُ الْمَكَانِ نَبْهًا وَتَطَلَّقَا مِنْ عَشْرِهِ فَلْيُغْنِنَا  
 وَالظُّبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ خَزَى كَمِيْرُثٌ مِيْلًا وَانْفَكَكْتُ أَشْهَرًا  
 أَوْ لَيْقَةً أَوْ نَوْمًا أَوْ سِيْمًا أَوْ مُدَّةً أَوْ مَجْمَعَةً أَوْ جِيْمًا  
 أَوْ قَمٌ ضَبَاخًا أَوْ مَضَاءً أَوْ سَخْرَ أَوْ عُدْوَةً أَوْ نُكْرَةً إِلَى الشَّقْرِ  
 أَوْ لَيْقَةً الْإِنْتِهَى أَوْ يَوْمَ الْأَخْدِ أَوْ سَمِ غَدَا أَوْ شَرَفًا أَوْ الْأَيْدِ  
 وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ مِيْرٍ أَمَانَةٍ أَوْ خَلْفَةٍ وَزَائِقَةٍ قُلَامَةٍ  
 مِيْمَةٍ بِمِثْلِهِ بَلْقَاءَةٍ أَوْ قَوْفَةٍ أَوْ ثَمْنَةٍ إِزَائِقَةٍ  
 أَوْ مَعَةٍ أَوْ جِدَاءَةٍ أَوْ عِلْدَةٍ أَوْ قَوْثَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ أَوْ بَعْدَةٍ  
 هُنَالِكَ لَمْ لَمْ مَرِضًا مَرِيْمًا وَهَهُنَا قَبْتُ مَوْفِقًا سَعِيْمًا

( باب الحَالِ )

الْحَالُ وَضَمُّ دُو الْبِضَابِ نَبِي تَقْتَرَا بِهَيْبِهِمْ أَهْمِيْمَاتٍ  
 وَأَمَّا مُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وَغَالِبًا مُؤْتَى بِهِ مُؤَاعِرًا  
 كَخَاءٍ زَيْدٌ زَاكِيًا غَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَضْدَهُ نَكْشُوفًا  
 وَقَدْ نَجِيءٌ مِنَ الْكَلَامِ أَوْلَا وَقَدْ نَجِيءٌ جَمْعًا مُؤَوَّلًا  
 بِصَاحِبِ الْحَالِ الَّذِي تَقْرُؤًا مُعْرَفٌ وَقَدْ نَحَى مُسْحَرٌ

( باب التَّيْبِيْرِ )

تَعْرِيفُهُ سَمٌّ دُو الْبِضَابِ فَضْرًا لَيْبِيْعَةٌ أَوْ ذَاتُ جَسِيْرِ قَدْرٌ

كَمَا لَصَّتْ زَيْدٌ عَرَفًا وَقَدْ عَلَا      فَتَدْرَا وَلَكِنْ أَنْتَ أَغْلَى مَلَزَلَا  
 وَكَمَا لَصَّرْتُكَ أَرْهَقًا بَعَا      أَوْ اشْعَرْتُكَ أَلْفَ زَطَلٍ سَابَا  
 أَوْ بَعَثْتُكَ مَكِيلًا لِرِزَا      أَوْ قَدَّرَ بَاعَ لَوْ ذِرَاعَ عَرَا  
 وَوَاجِبُ التَّنْبِيهِ أَنْ يُنْكِرَا      وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا  
 ( بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ )

أَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا عَرِجَ      مِنْ مَحْكِيهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْتِزَاجٌ  
 وَلَفْظُ الْأَسْتِثْنَاءِ الَّذِي قَدْ عَرِجَ      إِلَّا وَغَيْرَهَا وَمِثْلُ شَوَى شَوَا  
 عَلَا عَدَا حَاطَا فَعَمَّ إِلَّا اشْتَبَهَ      مَا أَخْرَجْتَ مِنْ ذِي تَمَامٍ عَرِجَ  
 تَخَفَّاهُ كَمَلُ الْقَوْمِ إِلَّا وَاجِدَا      وَقَدْ رَأَيْتَ الْقَوْمَ إِلَّا عَابِدَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ اشْتَبَهَ      فَأَتَّبِلْنِ وَالشُّصْبُ فِيهِ ضَعُفَا  
 هَذَا إِذَا اشْتَبَهَتْهُ مِنْ جَنَبِهِ      وَمَا يَبْزَاةٌ مَحْكُمَةٌ بِعَكْبِهِ  
 كَمَلُ يَوْمِ الْقَوْمِ إِلَّا جَعْفَرُ      وَالشُّصْبُ فِي الْأَبْعَادِ أَكْثَرُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَلَا      قَدْ أَلْفَيْتَ وَالْعَابِلُ اشْتَقَلَا  
 كَلِمَ يَسْمُ إِلَّا أَمْرُكَ أَوْلَا      وَلَا أَرَى إِلَّا أَعْمَاكَ شَقِبَلَا  
 وَخَفِضُ شِشْتَقِي عَلَى الْإِطْلَاقِ      نَجْوَرُ بَعْدَ الشَّبَعَةِ الْبِنَوَاقِي  
 وَالشُّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ يَلُوقَا      بِمَا عَلَا وَمَا عَدَا وَمَا عَشَا

### ( بَابُ لَا الْعَامِلَةَ عَمَلُ إِنْ )

وَشَكْمٌ لَا تَحْكُمُ إِنْ فِي الْعَمَلِ      فَاصْبِ بِهَا مُنْكَرًا بِهَا تَضَلُ  
 مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الشُّصْبِ      كَمَا عَلَامَ حَاجِزٌ مُكَافِي  
 لَكِنْ إِذَا تَكْوَرَّتْ أَعْرَضَتْهَا      كَذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ أَوْ لَغَيْفَهَا

وَعِنْدَ الْفَرَادِ اشْتَعَا الْزَمَّ الْبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفَعَهُ مُنَوَّنًا  
 كَمَا أُنْحَ وَلَا أَبَ وَالصَّبُّ أَبَا أَهْضًا وَإِنْ تَرَفَّعَ لَنَا لَا تَنْصِبَا  
 وَعَمْتُ عَزَمْتُ اشْتَعَا أَوْ فُصِّلَا لَمَزَعَ وَتَوَّنَ وَالخَرَمُ تَكَرَّرَ لَا  
 كَمَا عَلِيٌّ حَاجِرٌ وَلَا عَمْرٌ وَلَا لَنَا عَيْدٌ وَلَا مَا يُدْعَوُ

### ( بَابُ النِّدَاءِ )

عَمْسٌ نُنَادِيٌّ وَهِيَ مُفْرَدَةٌ عَلِيمٌ وَمُفْرَدَةٌ مُتَكْرِمٌ قَضَا يُؤْمُ  
 وَمُفْرَدَةٌ مُتَكْرِمٌ بِرِوَاةٍ نَحَدَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَا  
 فَأَلْوَلَانِ بِيَهْمَا الْبِنَا لَزِمَ عَلَى الَّذِي فِي رَفَعٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ  
 مِنْ خَيْرٍ تَنْوِينٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالنُّصْبُ فِي الثَّلَاثَةِ التَّوَقُّفِي  
 كَمَا عَلِيٌّ يَا عَلِيُّ يَا عَلِيُّ يَا عَلِيُّ يَا عَلِيًّا عَمٌ وَخَيْرٌ رَبِّي أَيْقُنْ  
 يَا كَاهِنَتِ الْبَلَوِي وَيَا أَهْلَ الْكِنَا وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُفُّ يَا

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ )

وَالْمُضَدَّرُ الصَّبُّ إِنْ أَتَى بِنَانًا لِجَلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَ  
 وَشَرْطُهُ التَّحَادُّ مَعَ صَائِلَةٍ فِيمَا لَهُ مِنْ وَفِيهِ وَفَاعِلُهُ  
 كَقَوْمٍ لِيَزِيدَ التَّحَادُّ شَرِيهً وَاقْتَصِدَ خَلِيئًا التَّشْعَاءُ بِرِيهً

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ )

تَعْرِيفُهُ اشْتَمَ تَعَدَّى وَإِنْ فَشَرَا مِنْ كَانَ تَعَدَّى فَعَلٌ خَيْرُهُ عَزَى  
 فَانصَبَ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ انصطَحَتْ أَوْ خَيْرُهُ فَعَلٌ كَاشْتَرَى النَّا وَالْمَكْشَبُ



وَكَمَا أَمِيرٌ قَدِيمٌ وَفَعَشَكَرًا وَتَعَوَّ بِسِرِّهِ وَالْأَمِيرُ بِالْفَرَسِ

( بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ )

عَاطِطُهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ الْحُرُوفِ وَالْمَخْفُوضَاتُ وَالْإِتْسَاعُ  
أَمَّا الْحُرُوفُ هَانَا فَمِنْ إِلَى بَاءٍ وَكَافٍ فِي وَلاَمٍ عَرٌّ عَلَى  
كَذَلِكَ وَلاُ بَا وَتَاءٌ فِي الْخَلِيفِ عُدُّ مَعْدُ رِثٍ وَآؤُ رِثٍ الْمُتَخَلِّفِ  
كَبِيرُوكٍ مِنْ مِطْرٍ إِلَى الْجِرَاقِ وَجِفْتُ لِلْمُتَحَرِّبِ بِأَشْيِئَتِي

( بَابُ الْإِضَافَةِ )

مِنْ الْمُضَافِ أَسْبَطُ الثَّرِينَا وَخَفِضَ بِهِ الْأِسْمَ الَّذِي لَهُ ثَلَا  
وَعَزَّ عَلَى تَقْدِيرِ فِي أَوْ لاَمٍ أَوْ عَمِدَ زَيْدٍ أَوْ إِنَّا رُجَاجٍ  
وَقَدْ نَطَقْتُ أَحْكَامَ كُلِّ تَابِعٍ لَنَا إِلَهِي الطُّفُّ بِنَا فَتَلْبَعُ  
وَفِي لِحْيَتَيْ سَائِسِ السَّجِيئَاتِ نَعْدُ أَتَيْهَا يَسُجُ مِنْ أَلْبِينَا  
فَدُ تَمْ نَطَقُ مِذِبِ ( الْمُشْتَلَعَةُ ) فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَاتِبَاتٍ مِنْ أَعْكَمَةِ  
نَطَقُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْمُتَرَبِّطِي ذِي الْعَجْرِ وَالْتَقْصِيرِ وَالشَّرْبِطِ  
( وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ) عَدَى الْهُؤَامِ عَلَى حَزَبِ الْفُطُلِ وَالْإِلْعَامِ  
وَأَفْضَرُ السَّلَاةِ وَالْمُسْلِمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُحْطَفِي الْكَرِيمِ  
( مُسْتَدٍ ) وَضَخْبِهِ وَالْأَلِ أَقْبَلُ الثَّقَى وَالْعَلْمِ وَالْكَفْمِ

# شرح المقدمة الأجرومية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . إِيَّاهُ نَمُنُّ بِتَقْوَاهُ اللَّهُ فَلَاحُضِيلٌ لَهُ ، وَنَمُنُّ بِمُضِيلِ فَلَاحِ هَادِيٍّ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَظِيمًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِكَلِمَاتِهِ أَنْتُمْ تُحْيِيهَا وَأَنْتُمْ تَمُوتُونَ ﴾ .

أما بعد فإن اللغة العربية هي اللغة التي اختارها الله لهذا الدين ، ولا يتجرى أحد في أن اللغة العربية وعلوتها تنزل من علوم الإسلام ومعارفه منزلة اللسان من جوارح الإنسان ، ولا يفتقد كثيرًا إذا قلنا : بل منزلة القلب من الحسد ، لأنها لسان الإسلام الأسمى ، بها أنزل القرآن العظيم ، فقال جل وعلا : ﴿ وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

قال ابن كثير رحمه الله تعالى . لأن لغة العرب أفصح اللغات ، وأبينها ، وأوسعها ، وأكثرها تأديةً للمعاني التي تقوم بالقوم ، ولهذا أنزل أشرف الكتب بأشرف اللغات ... إلى آخر كلامه رحمه الله .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المنتقى الصراط المستقيم من ١٦٦ :  
 إن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي ، وجعل رسوله نبيًا عنه الكتاب و حكمته ...

العربي ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به ، ولم يكن سبيل إلى ضبط العرب ومعرفة إلا بصيغ هذا اللسان ، صارت معرفته من الدين ، وأقرب إلى إتامة شعائر الدين . ثم وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه : ﴿ فَوَإِنَّا غَرَبْنَا بِذِي عِزِّ عِزِّهِ ﴾ فوضفه بالاستقامة ، كما وصفه بالبيان في قوله : ﴿ يَلْسَانًا غَرِيْبًا ثَبِيْتًا ﴾ . وكما وصفه بالعدل في قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ لِحُكْمِنَا غَرِيْبًا ﴾ .

وقال أبو إسحاق الزجاجي : سمعت أبا العباس الشيرازي يقول : كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية ، فإنها المرادة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأتباعه وملائكته ... إلى آخر كلامه رحمه الله .

واللحج أهمية ، إذ إن جميع العلوم لا تستغنى عنه ، وعربي يطلب العلم أن يتعلم قواعد الكلام العربي ، وأن يفهم من أن تعلم في كلامه .

وكان العرب يفرون من الوقوع في اللحن ، ويتعلمون على تعلم العربية ، وقد عهد ابن عبد البر رحمه الله في أول كتابه : « تهجئة العجالي وأسس الشجالي » بابا في اجتناب اللحن ، وتعلم العربية ، وضم العرب من الخطاب ، أورد فيه أخبارا وأشعارا حول هذا الأمر ، وصدره بقول عمر رضي الله عنه ، حينما كتب إلى أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنهما : أما بعد ، فتعلموا في السنة ، وتعلموا العربية ، وأهروا القرآن ، فإنه عربي .

وقال أيضا ، رضي الله عنه : تعلموا العربية ، فإنها من دينكم . وتعلموا عربيتكم :  
عربيتكم من دينكم

وقال عبد الله بن المبارك : اللحن في الكلام أبلغ من آثار الخذري في الوجه .  
 وقال سفيان : مثل الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو ، كمثل النخس . لا بأس له .

وقال الأضمر رحمه الله : إن أعرف ما أعرف على طالب العلم إذا سم عرف النحو أن يدخل في جملة قوله **تَعَلَّمَ** : « من كذب على ففعلنا ففعلنا مقعنه

من طرفه<sup>(١)</sup>.

وأشد الخطيئ عن الرُّخيين قال : سبقت بعض أصحابنا يقول : إذا كتب حائراً ، فكذب عن اللحن حائراً آخر ، صار الحديث بالفارسية .

وقال ابن جنى<sup>(٢)</sup> : إن أكثر من ضلَّ من أهل الشريعة عن التصدي فيها ، وحاد عن الطريقة المثلى إليها وإنما اشتقوا ، واشتدَّ جلته ، فحُفِّه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي شُوِّب الكفاة بها . اهـ

وقال الشافعي رحمه الله : من تنخَّر من البحر العذري إلى كلِّ قوم<sup>(٣)</sup> .

وقال أيضاً رحمه الله : لا أتأمل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجهت عنها من قواعد البحر<sup>(٤)</sup> .

وقال أيضاً رحمه الله : ما أزدت بها - يعني : العربية - إلا الاستعانة على اللغو<sup>(٥)</sup> .  
ولإسحاق بن خلف قصيدة يذكر فيها فضل البحر ، يقول فيها :

النحو ينشط من لسان الألسن <sup>(٦)</sup>	والفردة تُغيطه إذا لم تلحن
فإذا طلقت من العلوم أجلتها	فأجلها منها شيم الألسن
لحن الشريف يُربُّه عن قذره	وتراه ينشط من لحاظ الأعين
وترى الوضوح إذا تكلم شغرتا	نال المهابة باللسان الألسن
ما ورت الآباء عند وفاتهم	لتبيهم مثل العلوم فأتقن
فاطلت حديث ولا تُكف متأجرا	فالنحو زك العليم المشتقن
والنحو مثل الملح إن القينة	في كل صنيف من طعام تحسن

(١) البحرى (١٠٨) ، وسلم (١٠/١) (٢) .

(٢) لمصالح ٢٤٥/٣ .

(٣) شذرات الذهب ، لابن العماد الجلبلى ٢٣٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء للدعي ٧٥١ .

(٥) سكر كذ ، فوج ، لحن - فخر كذ - ولحناً ولحناً ولحناً . نصيب . فهو الكون لا يقسم العربية غشوه

... . القاسم المحيط (١٠٣) .

وقال آخر :

يا عجباً النحو من عطلب      نغالى به لغز حُلَابِه  
كأنَّ العلوم له عسكرو      وقوف حطوع على بابِه

والقد جمع العلماء اللغة ، وصنّفوها ، وكتبوا القواعد النحوية . واستطرابهم كلام العرب الفصحاء ، وألّفوا الكتب المطوّلة والمختصرة ، كل ذلك من أجل تريب علم النحو .

وبما كثرت الهتمم في هذه الأزمان ، وكثرت الأسباب المشجّعة عن نيل المراد<sup>(١)</sup> حرص العلماء على تيسير العلم واختصاره ، واختيار المتن المختصرة لتدريسها وشرحها .

وفي علم العربية - وبالذات علم النحو - وقع اختيار العلماء على شقّمة مؤخرجة اشتهرت بين طلبة العلم ، وهي الشقّمة الأخرومية في مبادئ علم العربية .

ألّفها أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الضنهاجى ، المعروف بابن أجزوم . واعتظم قدرها ، وظهر فيها طين العلماء بشرحونها ، وتزّشولها ، وتثبوتها ،

(١) المشجّعة ، بمعنى المشجّة للهيم ، ولكن بالاستعارة بالله عز وجل ، وبالعلم له كلما قرى الصادق . فإن الطالب في جهام ، وأنه كلما قرى الصادق ، ودافعه الإنسان بأنه تعالى بذلك العيون : أمر الصبي ، وأمر دفع الشقاوم ، ولكن إذا فرطت فهذه الصبية .

والذنوب من أكبر العوائق ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فاعلم أَنَّمَا تُرِيدُ مِنْهُ لَنْ يَصِيَّبَكُمْ بِغَضِّ تَلْوِينِهِ ﴾ .

وهذا دليل على أن تولى الإنسان عن الذنوب سيئه الذنوب ، ولكن مع الاستغفار وصدق التوبة يمتنع الله الأمر .

و سقط بعض العلماء من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ أَلْسِنَةً أَلْسِنَةً وَلَا تَكُنْ لِمُنْكَرِينَ مَصْرِفًا ۗ وَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ . أنه يشق الإنسان إذا برئت به حادثة . سواء ابتداء ، أو حكم قضائي ، أن يكفر من الاستغفار ، لأن الله قال : ﴿ إِن تَشْكُرْ لِي شَرِّ مَا آتَاكَ اللَّهُ ﴾ . وهذا ليس بعيداً لأن الذنوب تقع من رؤية الحق ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ عَسَىٰ أَن يَكْفُرُوا بِكُمْ لَكِبًا ﴾ .

وتوسطها ، وكان من أنفسي شروجهما شرح شيخنا المحفّضالي : محمد بن صالح العثيمين<sup>(١)</sup> ، رحمه الله ، فلقد كان شرحا كافيا وافيا في بابه ، ومورثا صافيا لطلابنا ، ووضح العبرة ، ظاهر الإشارة ، يانع الثمرة ، ذاتي القطاب ، كثير الأسمدة والتعريفات . وهو غير مختصر اختصارا يؤدى إلى الإحلال ، ولا مُطْلَبًا إطلاقًا يُغضبني إلى الإملال . مُشْتَبِهًا على الذرّ الغرابيد ، والغرز من القوائد الشولوي ، يَكْمُلُ مبانيتها ، ويُوضِّحُ معانيها ، ويُفَرِّزُ قواعدها ، ويُحَرِّزُ مقاصدها ، ويُؤَكِّدُ ذلك بالأدلة ، ويُستَهْلِكُهُ بالشواهد والأمثلة ، ينتهي به المبتدئ ، ولا يشتقني عنه المتنبئ ، وهو مرحلة في السحر تُفَقِّهُ مرحلةً جليمةً أخرى<sup>(٢)</sup> .

ولقد اهتم كثير من أهل العلم بالمتقنة الأجزومية ، فقاموا بشرحها والتعليق عليها ، ما بين مُتَوَسِّطٍ ومُخْتَصِرٍ ، فمن ذلك<sup>(٣)</sup> :

- ١ - المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجزومية لأبي عبد الله محمد بن محمد المالكي ، المعروف بالراعي الأندلسي النحوي للقرن ، المشتمل سنة ٨٥٣ هـ .
- ٢ - الدرّة النحويّة في شرح الأجزومية ، ل محمد بن أحمد بن يثلى الحنبلي النحوي .
- ٣ - الشحنة العربية في غلّ ألفاظ الأجزومية لأحمد بن محمد بن عبد السلام ، وُلِدَ سنة ٨٤٧ هـ .
- ٤ - الجواهر النضبية في غلّ ألفاظ الأجزومية لأحمد بن محمد بن عبد السلام .

(١) كلمة « عثيمين » الأضمة أنه تكون من اللحقات بجمع الذكر السالم ، باعتبار أنها لما شق به من هذا جمع كذا « عثيين » ، فهي بأصل وضعها جمع للاسم « عثيم » الموروث من « عوط » أنه كُتِبَ منه « بن » منه بفتح رجمه الله ، وإذا كانت ملحقة بجمع الذكر السالم فإن لونها تفتح « عثي » من رجم و« عصب » وغيره . والله أعلم .

(٢) وهي شرح لأخيه للشيخ أبي عثيمين أيضا رحمه الله ، بشر الله لنا أن نسّم بفتح آخرتها و« صمو » .

(٣) باستمراره انظر : كشف الظنون ١٧٩٦/٢ .

- ٥- التُّرُكُ الْمُضِيَّةُ لأبي الحسن محمد بن عليّ المالكي الشاذلي ، لتوفّي سنة ٥٩٣٠ .
- ٦- الكواكب الصُّوْبِيَّةُ فِي عِلِّ الْقَائِدِ الْأَجْرُومِيَّةِ لِلشَّيْخِ شُعْبَةَ الدِّينِ أَبِي الْعَزَمِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخَلَاوِيِّ النَّقْدِيْسِيِّ ، التَّوَفِّيَ سَنَةَ ٥٨٨٢ .
- ٧- الْهَوَاهِزُ الشَّيْخِيَّةُ فِي شَرْحِ الْقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ ، لِلشَّيْخِ الْفَقِيهِ النَّحْوِيِّ أَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَدَّالُوِّ بَغْدَادِيِّ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيِّ .
- ٨- شَرْحُ الشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ عَلَى نَسْتِ الْأَجْرُومِيَّةِ ، التَّوَفِّيَ سَنَةَ ٥٩٠٥ .
- ٩- شَرْحُ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكُونِيِّ النَّحْوِيِّ ، التَّوَفِّيَ سَنَةَ ٥٨٠٧ .
- ١٠- شَرْحُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ تَمِيمِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، الْقَسْبِيِّ ، «الْأَخْطَةُ الشَّيْخِيَّةُ» .
- ١١- شَرْحُ الشَّيْخِ حَسَنِ الْكُفْرَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَزْهَرِيِّ .
- ١٢- حَاشِيَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ النَّجْدِيِّ ، «الْمُسْتَأْنَدُ» ، حَاشِيَةُ الْأَجْرُومِيَّةِ .
- ١٣- إِضَاحُ الْقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ لِلشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ الْأَسْفَرِيِّ .
- والشرح الذي بين أيدينا الآن - شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - أصله دروسٌ ألقاها فضيلة الشيخ رحمه الله ، وبناها بتاريخ ٢٨ صَفَرِ عَامِ ١٤١٠ هـ ، وانتهى منها بتاريخ ربيع الآخر عام ١٤١١ هـ ، وقد وقع هذا الشرح في سنة عشرَ شَرِيفًا ، ولقد كان عملي في هذا الشرح وتلّوق ما تلى :
- أولاً - قمتُ بكتابة هذا الشرح ونسخه مراعاةً لقواعد الإملاء والترقيم في ذلك .
- ثانياً : قمتُ بضبط هذا الكتاب ضبطاً إمعاناً ، مع ضبط ما يُشكّل من نية الكلمة .
- ثالثاً : قمتُ ببيان معاني بعض الكلمات الغريبة ، مع غزو ذلك إلى المصدر متى كُنْتُ بهذا المعنى منه .
- رابعاً : قمتُ بتحرير الأحاديث الواردة في هذا الشرح ، مع بيان من صححها من أهل العلم أو ضعفها .



حرساً وضعت مقدمة للشرح تشويقاً على أعمدة علم العربية ، وحاصلة علم النحو والإعراب ، وعناية أهل العلم بالمقدمة الآخرومية حفظاً وتدريباً ، ومزاجاً هادئاً ، وفوائد مهمة ، وغير ذلك .

سادساً : قمنا بوضع بعض التعليقات على شرح فضيلة الشيخ رحمه الله ، وهي بمثابة التوضيح لهذا الشرح المبارك ، وقد تعمدت أن أضمها شاملة بعض الشرح لما تركه الشيخ رحمه الله ذكراً ، مع الحرص على عدم الإطالة فيها ، لأن الكتاب إنما هو موضوع لمشتدلين .

سابعاً : قمنا بوضع الملخص في نهاية كل باب من أبواب الكتاب ، بهدف تحضير المعلومات الواردة فيه ، وسهولة حفظها .

ثامناً : أدرجت كثيراً من الأمثلة ، سواء الواردة في الشرح ، أو المحوashed ، لتدريب الطلاب المبتدئين على الإعراب .

وليتعلم أن الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - كثيراً ما يكرر الشرح بهدف إلهام الطلبة ، وقد قمنا بحذف كل ما في شرحه رحمه الله من تكرار ، وكذلك أهدأ الألفاظ العامية التي يقولها الشيخ بألفاظ عربية ، وهي قليلة جداً .

وبعد : فإن كان عملنا صواباً ، فمن الله وله الحمد والشكر ، وإن كان غير ذلك فينا ، ولا تكبيره ، غير أننا لم نتعشده ، ونسأله سبحانه العفو والمغفرة ، والتشريف من العظماء الذين عطفوا المرء في كثير من صوابه .

ولشكر كل من رأى تفصيلاً في إخراج هذا الشرح ، فساعدنا على استنساخه ، والله نسأل أن يثقف به كما نفع بأصله ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد .

أبو النور أشرف بن يوسف بن حسن

« ترجمته ابن الأجرؤم رحمه الله :

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي<sup>(١)</sup> ، المعروف بابن الأجرؤم .

قال ابن العماد الحلبي في شذرات الذهب :

ابن الأجرؤم - يفتح الهزرة المدوذة ، وضئ الجيم والراء المشددة<sup>(٢)</sup> ومعه بعض  
البرزنجي<sup>(٣)</sup> : القليز الصوفي<sup>(٤)</sup> .

وقد ولد ابن أجزؤم بـ « فاس »<sup>(٥)</sup> عام ٦٧٢ من الهجرة النبوية - أي : في السنة  
التي تُؤمَّن فيها ابن مالك رحمه الله - وتُؤمَّن بها يوم الاثنين ، بعد الزوال ، لعشرة بقيت  
من صفر ، عام ٧٢٣ من الهجرة النبوية ، وخرس بفاس ، ثم قصد مكة حاججا ، ولما ترو

(١) ريشة إلى قبيلة صنهاجة بالبحر . قال الحمادي رحمه الله في حاشية له على شرح الكفراوي للأجرومية .  
ونظر القاموس المحيط ( ص ٦٥٤ ج ) .

(٢) ولقد نقل فضيلة الشيخ صالح الأسفري رحمه الله في إيضاح القدمة الأجرومية عدة لغات بكلمة  
أجزؤم ، فقال رحمه الله ص ١٩ :  
وأما اللفظ فعلى لوجه .

الأول - يفتح الهزرة مع شد ، وحيم مصمومة مخففة ، وراء مهمله مضمومة ، مع تشديد وتثقل ،  
هكنا : « أجزؤم » - قال ابن عطاء ، وبه قطع السيوطي في « تجلية الزمات » .

الثاني - كالأول ، غير أن الجيم تكون مفتوحة ، هكنا : « أجزؤم » ، وهذا هو المطلوب من الجمال للطيب .  
الثالث - يفتح الهزرة دون مد ، وحيم ساكنة ، وراء مهمله مصمومة ، دون تشديد . هكنا : « أجزؤم » ،  
وهو مطلوب من ابن أجزؤم نفسه ، قال ابن الحاجب في : « العقد الجوهري » .

الرابع - ما حكاه السيوطي في « التتبية » بقوله : رأيت بخط ابن منكرم في « تذكروته » ، قال . محمد بن  
الصنهاجي أبو عبد الله ، من أهل فاس ، يثرب ، « أجزؤم » .

الخامس - ما حكاه ابن عطاء بقوله : ولقد كثر خلاف همزته - يعني : أجزؤم - فلا أجزؤم أي لغة ، أم هي  
من نكح الناس . له

(٣) حرز - شعب ، أكثره قبال تسكن الجبال في شمال إفريقيا . للمعجم الوسط ( ص ٦٥٦ ) .

(٤) « يفتح صديح الأسفري في إيضاح القدمة الأجرومية ص ١٨ - قال ابن عطاء . هي كلمة أجموية ،  
بعض برزنجي ، ومعه بعض القليز الصوفي ، على ما قيل ، لكن لم أجد البرزنجي يعرفون ذلك . له

غير أن السيوطي وابن الحاجب ربما يلغض السابق . له

(٥) « فاس - بيت عظيم بالبحر ، ترك هيزها لكثرة الاستعمال . القاموس المحيط ( ص ١٠٦ ) .

بالقاهرة درس على الثعوثي الأندلسي الشهير أبي عيثان صاحب البحر المحيط ، وقد أجزاه .

وأما مكانه العلمية ، فقد قال السيوطي رحمه الله عنه : وصفه شيوخ مقلديه ، كالكلودي والراعي وغيرهما ، بالإمامة في النحو والحركة والصلاح ، وتشهد بضلوجه عموم نفع المتدبرين بمقدمته . اهـ

وكان ابن الجوزي فقيها أدبيا وباحثا ، وكان غلبته في علم الرسم ، وفي التجويد ، ألف رحمه الله عدة تصنيفات وأجزاء في القراءات وغيرها ، والمعروف من كتبه كتابان : الأول : فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ، والثاني : مقدمته النحوية ، وهو الكتاب الذي نقلنا من كتبه ، وكان سبب شهرته .

وقد اهتم بها كثير من العلماء من بين شارح . ونظم وتغرب لأقطابها ونظم لها .

وقد ذكر الشيخ صالح حنطه الله في بداية كتابه إيضاح المقدمة الأجزوية تعريفا موجزا للمقدمة ، قال فيه :

التالي : في تعريف موجز « المقدمة » ، وذلك حسب المقاصد التالية :

الأول : في اسمها :

لم يُسمَّ المصنّف رحمه الله كتابه هذا باسم ، إنما سُمي به ، فقبل : « الأجزوية » ، أو « الجرومية » ، وهذا من باب النسبة لأن الركن الإيضاحي ، كاليدوي « ابن » - وهو هنا كذلك - عند النسبة يُغذف صدره « ابن » ، ويُحذف عُجزه « الجوزي » ، وفيه يقول ابن مالك :

وانسب لغير جملة وضمير ما      ركنت عزجها ولشأن ثمتها  
إضافةً مبدوءةً بـ«ابن» أو «ابن»      أو ماله التعريف بالثاني و«بنت»

وربما قيل في التسمية : ثقلمة ابن أجزوم . أو : الثقلمة الأجزومية .

وإن « المقدمة » فيها ففتح وتكسر ، والكسر أولى ؛ لما فيه من إشعار بتقدمها استحقاقاً أو حقيقة ، ولأن الفتح لغة قليلة .

قال بعض الشراح إنما سُميت الأجزومية « المقدمة » ؛ لأنها تُوصل المشتغل بها إلى الشغولات من كتب النحو والإعراب ، كمقدمة الجيب التي تقدم أمانته ؛ انتهى له في المحل الذي يترأسه ما يحتاج إليه .

وهو معنى لطيف تلخه .

الثاني : في وقت تصنيفها :

لم تذكر ابن أجزوم ، ولا غيره من المترجمين والشراح زمن تصنيف الأجزومية ، غير أن ابن مكنون في « تذكرته » - وهو عصرى ابن أجزوم - قال : وهو إلى الآن حي ، وذلك في سنة يفتح عشرة وسبعمائة . وذلك بعد أن أشار إلى تصنيفه ، وكونه نحوياً مفرقاً .

الثالث : في مكان كتابتها :

ذكر الراعي وابن الحاج في شرح الأجزومية أن ابن أجزوم ألف هذا الكتاب نجاة الكعبة الشريفة ، وقال الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوى للأجزومية : شكى أنه ألف هذا الكتاب نجاة البيت الشريف .

الرابع : في منهج صاحبها فيها :

كان له في ذلك طريقة ، حيث :

« اقتصر فيها على تمييز أبواب النحو وأصوله ، وقد أشار إلى ذلك غير واحد ، وسهم الأزهري في أول شرحه على الأجزومية .

« وشجع الكوفيين في عبارتهم ، بقول السيوطي في « لغوة الوعاة » : وهذا شدة أجز . وهو آت مشتقنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو ، لأنه غير

بِخِطْبِئِهِ ، وَهُوَ عِبَارَتُهُمْ ، وَقَالَ : الْأَمْرُ مَجْرُومٌ .

وهو طائر من أنه شقرت ، وهو رأيهم . وذكر في الجواز « كَيْفَا » ، وسحرتم بها رأيهم ، وأنكره البصريون ، فحَقَّقُوا .<sup>(١)</sup>

وأورد فيها الأتواب بإجازة وترتيب بدعي ، حيث قدّم الكلام وحقيقته على مقدمته ، والأقسام على علامات كل قسم ، وعلمت جزاء ، مما يأتي في الشرح التوبة إليه إن شاء الله .

الخامس : في حماية الناس بها :

لقد اشتهرت الأجرومية بين الطلاب قديماً وحديثاً ، وانقطع بها المراسون ، يقول السيوطي : تشهد بصلاجه . أي : ابن أجروم - عموم نفع الشبهتين بمقدمته .

ويقول ابن الحاج : وتذلل على صلاجه أن الله جعل الإتيان على كتابه ، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة ، فيحصل له النفع من أقرب مدق . اهـ .

وقد مؤثرت العناية بالأجرومية ، فمنهم من نظمها كعبد السلام البربري ، وإبراهيم سرايي ، وغلام الدين الأكوبي ، والعشريطي<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم ، ومنهم من نظمها كالخطيب ، ومنهم من شرحها - وهم كثير - فقد صاحب « كشف الظنون » منهم أكثر من عشرة - كالكويتي والراعي والأزهري والرملي .

لتبصرة .

قال إمامي في حاشية له : يحكى أيضاً أنه لما ألفه - يعني : ابن أجروم ومقدمته ألفاه في البحر ، وقال : إن كان حالضاً لوجه الله تعالى ، فلا يُبَلِّ ، فكان الأمر كذلك . اهـ .

(١) في نسخة علي أنه كان كوفي المذهب في البحر غير ما ذكر أنه ذكر أن من علامات الاسم ذلك واللام ، والبصريون يرون « هـ آل » .

وكذلك عبر بالأسماء الخمسة ، والبصريون يجعلونها ستة ، فيشعرون إليها « هـ آل » .

(٢) في نسخة هذا نظم بأول الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الشارح رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَسْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

أما بعد . فَإِنَّ عِلْمَ النُّحُوِّ عِلْمٌ شَرِيفٌ ، عِلْمٌ وَسِيلَةٌ ، يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى شَيْئَيْنِ هَاشِمَيْنِ<sup>(١)</sup> :

الشيء الأول : فَهِيَ كِتَابُ اللَّهِ وَسَيِّدُ رَسُولِهِ ﷺ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَثِيرَ مِنْهُمَا يُتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ النُّحُوِّ<sup>(٢)</sup> .

(١) «أهل الصواب» «فهيئس» ، لأن «عام» اسم فاعل من «فعل» بالأمر ، يعني : عزوم على القيام به ، ولم يفعله . أما «مهد» فهي اسم فاعل من «أهدت» . بيان : «فعل الأمر ثلاثاً» : «مهد» وأثار اهتمامه . وهذا المعنى هو المناسب لما نحن بصدده .

وإذا كان الأمر هكذا فلهذا سئل لسان من الشيخ رحمه الله ، طيب مثل الشيخ رحمه الله - مع شدة علمه - يقع في مثل هذا الخطأ البسيط .

(٢) فلهذه علم النحو يتوصل إلى فهم كلام الله سبحانه ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام السلف رحمهم الله . ورخص عنهم ، فكلم من أية ظهر معناها ، وكلم من حديث ظهر معناه بواسطة معرفة النحو ، والسبب في ذلك أنه بالنحو يعرف الفاعل من المفعول به ، ويعلم على المعنى .

فقر «حلام» من «حلمون» في متنازه من ٥١٥ . إن الأهم للشك من علوم اللغة هو النحو ، إذ به تبين أصول المقاصد بالذات ، وتتوقف الفاعل من المفعول ، والابتداء من الخبر ، ولولا ذلك لجهل أصل الإفادة . إذ فكلم من «أحسب» إعرابها . وأحسب المعنى إعرابها . قال تعالى ﴿ فَاسْتَسْأَلُوا شُرَهَكَمُ وَأَهْبَسَكُمُ هِيَ الشَّرَافِي وَاسْتَسْأَلُوا بِرُؤْيُوكُمْ وَأَرْجَلِكُمْ ﴾ .

حسبكم أي وأرجلكم . اختلف المعنى باختلاف الإعراب .

والأهم يسمى ﴿ وَاسْتَسْأَلُوا اللَّهُ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَنْعَامَ ﴾ أي : الأرحام ، يختلف المعنى .

وقال «عسى» «سؤاؤه» «يكنى له كقولاً واحداً» . «يقولون» : لو أن ظركم قرأها برفع «كلمة» . «وعسى» «أحد» .

لكن قد أثبت كقولاً لله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

أما إذا فهمت النحو أعطاك على فهم المعنى ، حتى تنزل الآيات والأحاديث على مرادها .

الإعراب بتأثير شئ كذلك في الأحكام الظهنية وترجيحها - بلعاني نحوي - اختلاف وجود الإعراب ، ويختلف الحكم تبعاً لذلك ، وعلى سبيل المثال :

« من منحس له عدى مائة غير درهم . رفع » غير « لكان مقراً بالثقة كاملة » لأن « غير » هنا صفة للمائة ، ومعناها لا تنقص شيئاً منها . وانظر شرح المفصل لأبن عمير .

ولو قال : « له عدى مائة غير درهم . ينصب » غير « لكان مقراً بصفة وتسعين درهمًا ، لأنه استثناء » والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتأوله ما قبله .

ولو قال بوجه : أنت طائرٌ قد دخلت الدار . بكسر همزة « إن » ، ثم انطلق حتى تدخل الدار ، لأن « إن » الشرط .

ولو قال : أنت طائرٌ أن دخلت الدار . بفتح همزة « أن » ، وقع الطائر في الحال ، لأن معنى الكلام : أنت طائرٌ لأن دخلت الدار ، أي : من أجل أنك دخلت الدار ، ففسار دخول الدار حالة طلائها ، لا شرطاً في وقوع طلائها . وانظر معاني الحروف الزماني من ١٧٤ ، والتبعية للبطليموسي من ١٨٨ .

من بن الحكم يختلف باختلاف تصاريف الكلمة ، فلو أن رجلاً حلف ألا يلبس بما فوقه ثلاثة ، فلا يبحث إلا بما فوقه قبل اليوم .

ولو قال : بما نقره . فلا يبحث إلا بالذي نقره بعد اليوم .

فكر قال . من نقرها . دخل فيه التامس والمنقول . وانظر التركيب القوي من ٣٠٨ .

قال أبو بكر الشَّشْرَبِيُّ في مقدمة كتابه : « تنبيه الألباب » :

فإن فواجب على كل من عرف أنه مخاطب بالنزول ، وأما هو بهم كلام الرسول ﷺ ، وغير معنوي بالهوى تبعاً ، ولا مباح في ترك العمل بتقاضاهما أن يقدم ، فوعدم التماس الذي أول الله به

القرآن حتى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ، إذ لا سبيل لفهمهما دون معرفة الإعراب ،

وتحيز الخطأ من الصواب .

وقد أبو إسحق لزخوصي في كتابه : « الإيضاح في علم النحو » من ٩٥ : فإن قال قائل : فما الفائدة من تعلم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على شجنتهم من غير إعراب ، ولا معرفة مهم به ، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك ؟

الجواب : في ذلك أن يقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب عن الحقيقة صوتاً غير شذو ، ولا لغو ، وتلويح كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا ، والشخصنة ، ومعرفة أحوال النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ، لأنه لا تفهم معانيها على صحيح إلا بتوحيها حقوقها من الإعراب ، وهذا لا يفهمه أحد من نظر في أحاديثه ﷺ وكلامه .

وقد من لاسم النجدي رحمه الله في حاشية مقدمة التصير من ٩٣ .

يرجع في تفسير القرآن فيما اعتدل معاني ، ووقع في عبارات السلف فيه نيبان : إلى لغة السنة في -

و الثاني إقامة اللسان على اللسان العرّيج الذي نزل به كلامُ الله عزَّ وجلَّ .

- ذلك ، أو يرجع إلى لغة العرب ، فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ويعبر عنه نصحاً وغيره في مصدره ، لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إلا بما هو وحىٌ مُبِينٌ من عند الله .

وقال صاحب الأثرين برحل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا ، فيجوز الرجوع إلى اللغة ، لأن بها يعرف شرح الألفاظ ، ومدلولاتها ، واستعمالها بحسب الوضع .

وقال أبو جبر في البحر المحيط ٣١١ ، في معرض مقاله على مسوئته رحمة الله . قال فحصر من تحت لُغته إلى علم الفصحى ، ونزعت إلى التحريف والتحريف أن يحذف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن مُعَوَّلٌ والنسب عليه في حل المشكلات إليه .

ولذلك نجد الفصيح مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخصى والكشاشي والعمري وغيرهم . فهذا تفسير الطبري رحمه الله - شيخ المفسرين - قد أودع فيه معظم آراء التحويين ، كسيبويه والكشاشي والأخطل والعمري وشراذمهم ، حتى بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من ثمانمائة ألف شاهد شعري ، غير ما اشتمل عليه من أقوال العرب وأمثالهم .

ولهذه الأهمية ليس ت عليها العلماء السابقون . تحببت اللغة العربية شرطاً من شروط الفصحى ، وشرطاً من شروط المجتهد في اللغة .

(١) فالصحيح يتم تقويم اللسان وتقوم اللسان . تقوم اللسان عند السطوح ، وتقوم اللسان عند الكتابة . والظن وإن كان الناس يتعاطون فيما بينهم باللغة العامية فيحدثون ، لا يكلمون لو أردت أن تتعاطب الناس باللغة الفصحى فقال : هذا رجل أمضى ، لأنهم لا يفهمون اللغة العربية الفصحى إلا من نثر .

لكن الكتابة التي يكون النحو القويها هي اللمعة الثالثة لثالث العلم ، لأن بعض الطلبة يكتب ما يكتب من الحروف على الأستل أو غير ذلك أو البحوث ، فتجد عنده من اللحن ما تكاد تقول : إنه في أول الدراسة ، مع أنه قد يأخذ الشهادة العالية بعد شهر أو شهرين ، وهذه مهجة لما يعيشه اليوم

سفسف - بعض الطلبة إذا تكلم في الحديث ، أو تكلم في الفقه ، أو تكلم في التفسير ، وجدت كلامه حيناً ، يكن عندما يتكلم أو يكتب تجد تكررات ، ربما يقول : ياخذت الدرساً البسيطاً .

فحين الدرسه بعضه البسيط . وتجد أشياء غريبة . لذلك يرى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه يعبر على طلبة لأنهم يتعلموا النحو ، وأن يُسَمِّتُوا أكتسبهم ، وأن يترنوا أكتسبهم حتى لا يتوهب سمعهم من الناس ، حكم من وجل ترك من أجل لحنه في اللغة العربية ، وكان هذا عيناً فيه .

وعر فو قد علم النحو أيضاً - إحياء اللغة العربية الفصحى ، ولا شك أن إحياء اللغة العربية الفصحى - ومشاهده من الناس يؤدي إلى أن يسهل فهم الكتاب والبسة على كثير من الناس .

٢ - صرح لا مبرهنة من ناحية في آخر الجهد الأول من القضاء الصراط المستقيم ، كالاتي حول - حكمه بالعربية . قال في آخره : إنما الطريق الحسن إحياء الخطاب بالعربية حتى يتلقاها الصغار من المكاتب ،



وفي التلويح ، فيظهر شعار الإسلام وألغته ، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام من فهمه معنى الكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ، ثم لزم أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب . اهـ  
والله أيضاً رحمه الله . واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً ، ويؤثر أيضاً في مشابهة مصدر الأمة من الصحابة والتابعين ، ومشابهتهم لزيد العقل والدين والخلق .

وأيضاً يؤثر نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ، فإن فهم الكتاب وحسنه فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ

ويهدأ علم أن من فاه بسنن اللغة غير العربية بين العامة فقد حسى على نفسه ، وعلى لفظه ، وعلى من مكنته ، أو من علمه تلك اللغة ، نسمع أن من سفهاها من يعلم صيانه بدلاً من أن يقول : إذا دخلت على بيت ، أو على جماعة فقل : السلام عليكم . وإذا أردت أن تنصرف فقل : السلام عليك . يقول : إذا دخلت فقل : باي باي ، أو إذا انصرفت فقل : باي باي .

سبحان الله . عندك لغة عربية ، ودعاء سلام ، تجعل بدلاً من هذا الشيء .

لهذا أقول : إن تعلم اللغة العربية يؤدي إلى سهولة التخاطب بها ، والتخاطب بها يؤذي الإنسان على معرفة الكتاب والسنة .

ومن فوائد تعلم هذا العلم أيضاً أنه به يترك إجماع القرآن الكريم ، وبه أيضاً يحفظ قرين القرآن الكريم والسنة المطهرة من الوقوع في التلويح والتعريف .

وهناك بعض التسيهات التي ترك المزايا رحمه الله ذكرها ، حسب الإحالة ، وحسب تذكرها إن شاء الله تعالى : إتقاناً للغة ، وهذه التسيهات هي :

أولاً : حكم تعلم علم البحر :

تعلم علم البحر ، كأغلب العلوم الصحيحة النافعة ، الشرعية وغير الشرعية ، واجب على الكفاية ، فإنا قام به من يكلفي فإن سائر الناس يمكنهم الاستغناء عن دراسته .

لأن شيخ الإسلام من تسمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٢٥٢ / ٣٤ ومعلوم أن تعلم العربية والتعليم العربية فرض على الكفاية ، وكان السلف يؤثرون أولادهم على اللبس ، فحسب مأثور أمر بحساب ، أو أمر بحساب أن يحفظ الفتاوى العربي ، وأن نسلج الألسن الشاكلة منه . فيحفظ لها طريقة فهم الكتاب والسنة ، والاتقاء بالعرب في خطابها ، فلو ترك الناس على لغتهم كان نقضاً وحياً . اهـ

و قد علم البحر واجباً . لأنه لا يأتي فهم نصوص الشرع لأجل العمل بها واستنباط الأحكام الواقعة ، إلا به ، إذ لو ترك تعلمه لم يحفظ الناس من فهم الكتاب والسنة ، وكان عملهم بهما على غير هدى ، وربما عملوا بهما على خلاف الوجه الصحيح المطلوب .

لأن من تسمية رحمه الله تعالى . وأيضا فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ، ثم فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ

١٠ - إن ربح . حبه لله في كتابه ، المحصول ، ٢٧٥٠١ . لما كان المرجع من معرفة شرعنا بين له .  
 والأمر . وهذا إردنا ملحق العرب ونحوهم وأصرتهم ، كان العلم شرعاً موقفاً على العلم به .  
 الأمر . وما لا يتم الواجب الفلاني إلا به ، وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب . اهـ .  
 وهذا لم يكن واحداً غيراً . لأنه ليس كل فرد من المسلمين بحاجة إليه . بل يحتاج إليه أولو العلم والفضل .  
 والذين نصوا أنفسهم لتتوى ، أو كُتِبوا للقضاء والحكم بين الناس حسب شريعة الله تعالى .  
 ولكن هل يعين على هؤلاء أن يتعلموا علم النحو ؟  
 أجواب : نعم ؛ فإن علم النحو يصر في حق هؤلاء واجباً عينياً .

قال الشيخ محمد محيي الدين في شرح الأجرودية ص ٤١ وعلمه - أي : علم النحو - فرض من  
 فروض الكفاية ، وربما تعين تعلُّقه على واحد ، فصار فرض عين عليه . اهـ .  
 ولذا العلامة خالد الأخرى وحيد الله إن معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بد لكل طالب علم  
 منها ، ومن المتطلبات التي لا يستغنى عنها . اهـ .  
 وقد جعل علماء أصول الفقه من شروط الحمد أن يكون علماً بأسرار العربية ، وبخاصة : علمه  
 النحو . قال الأبيصالي في فرائح الحسنة ٣٦٣/٢ من شروط الاجتهاد أنه لا بد له من معرفة  
 تصرف النحو والفقهاء . اهـ .  
 لأن الشريعة عربية ، ولا سبيل إلى فهمها إلا بفهم كلام العرب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ،  
 كما ذكر ذلك صاحب «المحصول في أصول الفقه» .

وقال عباس بن حسن في كتاب البحر الواسع ٦١٦ : وهذه العلوم الثلاثة - على عظيم شأنها - لا يسير  
 إلى استخلاص حقائقها ، والشفاد إلى أسرارها ، يمر هذا العلم ، فهل نترك كلام الله تعالى ، ويفهم دقائق  
 التصور ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل  
 فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد زلزلت بها أسسها إلى مراتب الأكمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين إلا  
 بهتمام النحو وإرشاده ؟

والأمر بالضرورة : الأكمة من السلف والخلف أجمعوا فاطلة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وإن اجتهاد  
 لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو ، فيعرف به المعاني التي لا يسير لفهمها غيره ،  
 فرتبة الاجتهاد عريضة عليه ، لا تتم إلا به . اهـ .

وقد مدس كونه يعاد الحسب والأشعبي . رحمهم الله . فهم تعلم الحديث . وقد تعلوا به  
 فكلامهم يدل على أنهم كانوا يذهبون إلى وجوب تعلم علم النحو وحسباً عينياً عليه ، ولا مانع من إجادته  
 هذا الكلام ها مرة أخرى .

١١ - سب . حبه الله . خلق الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو ، كمثل الفرس لا رأسه .  
 ١٢ - لأشعبي . حبه الله - إن أعرف ما انتقل على طالب العلم - إن لم يعرف النحو - ثم يدعي من  
 حبه قوله ﷺ : من كذب خلق متعمداً فليبرأ بقعدة من النار .

وأما حطاب عن الرعي قال سمعت بعض أصحابنا يقول إذا كتب لقمان ، فكتب عن لسعد لقمان العر ، صار الحديث بالفارسية .

وأيضاً نصي كلام مجاهد وذلك رحمهما الله ، فيص ينكلم في التصير ، بدون أن يكون له لغة العرب ، وكلاهما واضح في أنه يجب علينا على كل من ينكلم في التفسير أن يعلم علم السحر . قال مجاهد رحمه الله ، لا يحمل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينكلم في كتاب الله ، إلا لم يكن عالماً بلغات العرب .

والن برنك رحمه الله لا أرى رجل غير عالم بلغة العرب يتسر كتاب الله إلا جعلت كتاباً . وكذلك ذكر ابن حرم رحمه الله في كتاب الإحكام ١١٩/٥ ، ١٢٠ أنه يجب علينا على التفتية أن يكون عالماً بلسان العرب . فقال رحمه الله ، فترض على التفتية أن يكون عالماً بلسان العرب لفهم عن الله عز وجل ، وعن النبي ﷺ ، ويكون عالماً بالسحر ، الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن ، وبه يفهم معاني الكلام التي يكثر عنها باختلاف الحركات وباء الألفاظ ، فمن جهل اللفظ - وهي الألفاظ الواقعة على المشتقات - و جهل السحر - الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني - فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى وتبنا ﷺ ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يجعل له الفلأ فيه ، لأنه يفتي بما لا يدري ، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ . انه وإنما ذل هؤلاء العلماء بالوجوب العس ، لعين فهم الكتاب والسنة على كل من تصدق لتعلم العلوم الشرعية من الحديث والتفسير وغيرهما ، وقد سبق أن فهمهما فرض واجب ، ولا يتم ذلك إلا بتعلم السحر ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

○ ○ ○

ثانياً : السبب في تسمية هذا العلم بعلم السحر :

سبب تسمية هذا العلم بعلم السحر يرجع إلى ما روي من أن علياً رضي الله عنه أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يصح جلفاً ، بتعصم اللسان عن الخطأ في النطق ، وأعلمه طرقاً من مباحث هذا العلم ، ثم قال له : أتبع هذا السحر ، يا أبا الأسود . فشكى هذا العلم تحزواً ، وعليه فإن أول من وضع علم السحر هو أبو الأسود الدؤلي .

وتم استمر لهذا العلم ، وهو الإعراب ، ومن معانيه التحزور ، يقال : أتحزرت الإبل . إذا تحزرت بطونها برض ، وكذلك الحال مع أواخر الكلمات العريضة الشقزية ؛ فإنها تحزور بحسب مواضعها .

○ ○ ○

ثالثاً : أسباب وضع هذا العلم

علم السحر إما احتاج الناس إليه حينما بدأ اللسان يختلف ، وتختلف الروايات في الله فق الذي حصر -

= أما الأسود لوضع هذا العلم ، ومن ذلك :

١- ما زوى أن مناقشات دارت بين أبي الأسود وإبنته ، حين قالت له يوماً ما أحسن السماء رفع  
« أحسن » ، وحر « السماء » ، فلأن أبوها ألها لتفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجاب : أني تبتاً ،  
نجوتها . ولكن ابنته اعترضت عليه ، فقد كانت تعجب ، ولم تكن تسأل .

ومن ثم لم يترك أبو الأسود أبها لمد ولجعت في الخطأ في ضبط الكلمات في الجملة . إذ كان ينبغي أن  
تعصب ، لا أن ترفع ونخر ، فترشدها إلى ذلك قائلًا : إنك تولى : ما أحسن السماء .

وهكذا اضطرت هذه الحرية أما الأسود إلى وضع ضوابط لتعليم الناس لتفهم ، فكان علم النحو ،  
٢- ورواية أخرى تدور حول خطأ أحد الأعراب في رواية قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَرِيَهُ مِنَ الْمَشْرِكِيِّنَ  
وَزُشُوكِ ﴾ . إذ قرأ بكسر لام كلمة « رسول » بدلاً من ضمها ، فسماه أعرابي ، فقال : أوفد برئ الله من  
رسوله ؟ فلما أقرأ منه .

فبلغ ذلك عجز من الخطأ . فقال : يا أعرابي ، أقرأ من رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني  
قدمت المدينة ، ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يعرفني ؟ فأقراني هذه سورة « براءة » : ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَرِيَهُ  
مِنَ الْمَشْرِكِيِّنَ وَزُشُوكِ ﴾ فقلت : أوفد برئ الله من رسوله ؟ فلما أقرأ منه . فقال عمر : ليس هكذا يا  
أعرابي . وصحيح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبنا الأسود الأوزني أن  
يضع علم النحو .

وبأمر عمر رضئ الله عنه يتضح حكاية : أن لو احدث اللغة العربية لم تُنزلْ إلا صوتاً للقرآن الكريم من أن  
يؤلف إليه اللحن .

فيا النحو يسلم الكتاب والسنة من عادة اللحن والتحريف ، ويشاهدان لكل عامل حصيف ، فكان تصويبه  
عملاً مبروراً ، وسجياً في سبيل الله مشكوراً .

واجبا : أن القارئ من تعلم النحو يتقرب من شينين اثنين :

الأول : الإعراب :

وهو تصير لأواخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، وهذا هو الأصيل ، ولأجله شجع  
النحو ضبطاً له حتى لا يفتن فيه .

والثاني : البناء :

وهو يروم لأواخر الكلمة حركة ، لا تتغير باختلاف العوامل الداخلة عليها .

حيث أن علم النحو أصالة يبحث في حركة الحرف الأخير من الكلم ، سواء أُنظمت أم لم تُنظمت . ويختصر  
اللحن وقع في ذلك ، ولذا كانت العناية به أكثراً . -

سادت لكني يتوهم دارس النحو مسائله ، ويعرف مقرراته ، فلا بد أن يراعي كقول:

١ - حفظ التعريف واستحضارها عند محاولة الإعراب لكلمة أو جملة ، كما أنه من أثر .

٢ - الاستئصال لعسى الكلام ونعميه ، والنظر في مدى العلاقة على القواعد النحوية المعروفة ، وبعد أثر من الإعراب .

توصيحه هو أن يفعل به إعراب بأنه : اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل ، فلو قال فاعل : صرت الأب به تأنيده . ليحكم على كلمة « ابن » بأنها مفعول به ، لأنه : أي : الابن - هو الذي وقع عليه فعل الفاعل .

٣ - استعظيم التفاسيم والشروط المتعلقة بكل مسألة وباب .

مثله : ما قيل في الأسماء الخمسة أو الستة ، فإنها لا تأخذ إعرابها المشهور من ظرف ، ملو ، ولحصب ، بالأنثى ، واحتفظ بالياء إلا بشروط ، كتكررها متكررة ، وعدم إساقها ياء التثنية ، وما إلى ذلك . فإذا قال فاعل ابن أي ذو نسب شريف . فليعلم أن كلمة « أي » لا تعرب إعراب الأسماء الستة أو الخمسة ، لأنها مضافة إلى ياء التثنية .

سادقاً أن الدارس النحو أن يستطيع أن يعرب الجمل كلها ، إلا إذا انتهى من دراسة كتب النحو كلها في مرحلة الشباب ، والحداد أن آخرها دراسة « كلمة من مالك » ، « من حرس » الأجرومية ، لا يتعمق على جميع أبواب النحو ، فضلاً عن جميع مسائله ، فلا بد من استكمال ذلك ، وإنما اللبني - الأجرومية . يعرف إلى دراسة « كلمة من مالك » ، مرحلة للتدرج في التعلم والتدق بالأولويات ، وبعد عن وتخرج فوعة سلف : من أول تعلم جملة ضمه جملة .

فيمرر غائب النحو أول ما يدرس كبرى أبوابه ومسائله ، وذلك من خلال « الأجرومية » ، ثم يدرس لبعض أبواب النحو ومسائله ، دون تعرض للاختلاف في الجملة ، وذلك من خلال كتاب « شرح مختصر النوني » ، ثم يدرس جميع مسائل النحو وتفصيلاته ، مع الاختلاج عن التعاليف ، وبعض الأعراب . وما إلى ذلك ، وذلك من خلال شرح الألفية ، وشرح ابن خليل عليها . وليس بوجه - أو شرح ابن هشام الشافعي ، « أوضح المسالك » .

لحماً : التعريف بعلم النحو

كلمة « نحو » تعني من اللغة العربية على حدة معان ، منها : الطريقة ، القول : دعيت نحو فلان . أي جهته .

ومنها التثنية والمثالي ، القول : محمد نحر علي . أي : شبيهه ومثله .

وتعني كلمة نحو في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي يعرف بها ضبط أوامر الكلمات العربية ، عن حسب العوامل الداخلة عليها ، ومعرفة أسئوالها من حيث الإعراب ، والبناء .

وموضوع علم النحو الكلمات العربية من ناحية ما يترقى لها من الإعراب والبناء .

حسب كان بينهم الحو أمراً عهدنا جداً ، ولكن النجوى في أوله صعب ، وفي آخره سهل ، وقد مثل بيوت من قصب ، وبناه من حديد ، يعني : أنه صعب الدخول ، لكن إذا دخلت سهل عليك كل شيء ، ولهذا ينبغي للإنسان أن يحرمس على تعلم مبادئه حتى يسهل عليه الباقي .

ولا عثرة لغوي من قال : إن النجوى صعب . حتى يتكلم الطالب أنه لن يتكلم منه ، فإن هذا ليس بصحيح ، ولكن ركز على أوله يسهل عليك آخره .  
بعض الناس يقول : النجوى صعب وطويل شقة .

إذا لائق في الذي لا يلهة أراد أن يقرئة فليجشة  
وهذا ليس بصحيح . نحن لا نوافق على هذا ، بل نقول : النجوى سهل ، وشقة  
تصير ، وقد لجه سهلاً ، لكن لئله من أوله .

❦ ❦ ❦

• رثا استبداده : فقد استبدت قواعد النحو بما يلي :

- ١- من كتاب الله تعالى ، ومن ساء رسولك . وقد ترك قوم من النحلة الاستدلال بالحديث ، يدعى أن الرواية قد أجازوا الرواية بالعلمي ، فمن الجاز أن يكون اللفظ السوي هو فقط روى الحديث . ويس هو فقط ليس ، وهذا رأي خاطئ ، لا ترى لك أن تأخذ به ، فإن صحة حد احتجوا بشعر شعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشر بن برد ، والذين روى حديث رسول الله ﷺ كقول أبي من روى الشعر ، وأدى عنهم نوزاً ، وأوش منهم شطراً ، وأكرهم عرب إشتاع بكلامهم ، هو أن أصلهم سكر عهد النبي صبط من عهد مع نوزبه إصابة الكلي بدقة لم يكن من المنكرات أن يفتح ببطه هو .
- ٢- من كلام العرب النصحاء . وششافهم في بواقيهم .

# تعريف الكلام

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>

### • تعريف الكلام •

بدأ المؤلف رحمه الله بالكلام : لأنَّ المحز لإقامة الكلام ، فلا بدُّ أن تُقنم ما هو الكلام .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : الكلام هو اللَّفْظُ المُرْتَبِطُ المَعْنَى بِالوَضْعِ .

وقوله رحمه الله : الكلام يريدُ به هنا الكلام في اصطلاح النحويين<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله - اللَّفْظُ . معناه : هو النطق باللسان<sup>(٣)</sup> .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله هذا الفن النحوي بالسمة ، اقتداءً بكتاب الله عز وجل ، حيث أفتح الصحابة الصحف ليشتموا بها ، وتلوها ، وتبهم جميع من كتب الصحف بينهم في جميع الأنصار . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ١/٤٥ .

وكذلك أبلغنا لهدى النبي ﷺ في مكاتباته ومراسلاته ، كتباته إلى هرقل عظيم الروم ، كما جاء ذلك في حديث أبي سفيان أول صحيح البخاري ، الحديث رقم (٧) .

وأما استقر عليه عمل الأئمة الصالحين ، فقد قال الحافظ في الفتح ١/٦١ : وقد استقر على الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالسمة ، وكانوا معظم كتب الرسائل . أم وأعمل المصنف رحمه الله جيداً ، وشهدوا نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك انفصلاً على السمة ، لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها .

(٢) لفظ الكلام معين : أحدهما أقربى ، والثاني أخوئى :

أما الكلام النحوي فهو عبارة عما تحصل بسببه فائقة ، سواء أكان لفظاً ، أم لم يكن . كلفظ ومكافئة والإشارة .

ومثال الإشارة : بدأ قولك قائل هل أسقطت لي الكتاب الذي طلبه منك ؟ فأشرت إليه بأنت من قول إلى أسقط ، فهو يفهم أنك تقول له : نعم .

أما الكلام النحوي ، فلا بد من أن يجمع فيه أربعة أمور : الأول : أن يكون لفظاً ، والثاني : أن يكون مركباً ، والثالث : أن يكون معيناً ، والرابع : أن يكون بالوضع . كما ذكر المؤلف رحمه الله في تعريف الكلام في اصطلاح النحويين .

(٣) معنى اللفظ لغة - الطرح والرسم ، يقال : لفظ كذا . بمعنى : رسمه .

وفي اصطلاح نحويين ذكر الشارح أنه النطق باللسان . وقال الشيخ محمد بن محيي الدين في



وخرج بقوله رحمه الله : اللفظ . الكتابة ، فالكتابة عند النحويين ليست كلاماً .  
هو رأيت تحصفاً واقفاً ، فكثبت في ورقة : اجلس . فإنه لا يُشفي كلاماً عند  
النحويين ؛ لأنه ليس بلفظ .

لكنه يُشفي كلاماً في الشرع ، ويُشفي كلاماً عند الفقهاء ؛ فإن الرسول ﷺ  
جعل الوصية المكتوبة كالوصية المنطوقة ، قال ﷺ : « ما حق امرئ مسلم ، له شيء فريضة  
أن يُوصي فيه ، بُيِّت ليلتين ، إلا ووصيته مكتوبةً عنده »<sup>(١)</sup> .

وخرج به أيضاً الإشارة ، فالإشارة ليست كلاماً ، ولو فهمت ، ولهذا لو أشرت  
لإساقٍ واقف بالجلوس ، فهذا لا يُشفي كلاماً<sup>(٢)</sup> ، ولو قلت له : اجلس . صار كلاماً .

= الصفحة من ٥ . ومعنى كونه لفظاً : أن يكون صوتاً تشبيهاً على بعض الحروف بهجائية هي التندية  
بالأنف ، وتسمى بالهاء ، ومثاله «أحمد» ، «يكتب» ، «سجد» ؛ فإن كل واحدة من هذه الكلمات  
ثلاث عند النطق بها تكون صوتاً مشتملاً على أربعة أحرف هجائية .

(١) وعلى ذلك فاجريفة والمجذبة والخطاب لا تعد كلاماً عند النحاة ؛ لأنها ليست لفظاً .

(٢) مسلم ١٢٤٩/٣ (١٦٢٧) .

(٣) وهذا عند النحويين - لعدم كونها صوتاً مستملاً على بعض الحروف - وإن كانت تُشفي عند اللغويين  
كلاماً ؛ لمجرد القاطنة بها .

وهي تُشفي الإشارة كلاماً في الشرع ؟

الجواب : لا ، فالإشارة في الشرع ، كالإشارة عند النحاة ، لا تكون كلاماً ؛ وذلك لما رواه مسلم في  
صحيحه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : اشكى رسول الله ﷺ ، فدخل عليه ناس من أصحابه  
يعودونه ، فعلى رسول الله ﷺ جالساً ، فصلوا بصلاته قائماً ، وأشار إليهم : أن جلسوا . فجلسوا ، فلما  
انصرف قال : « إذا جعل الإمام يؤتم به ، قلنا ركع ظركموا ، وإذا رفع ظركموا ، وإذا صلى حالساً ،  
فصلوا حالساً » .

لذا قد أشار عليهم بالجلوس ، وهو في الصلاة ، فلو كانت الإشارة كلاماً لمطلت الصلاة ؛ لأن  
الكلام مطلق للصلاة بالإصباح ، إذا كان غير مصلحتها - كما نقل ذلك ابن تيمية وابن المنذر رحمهم  
الله - وعلى الصحيح إذا كان مصلحتها .

وهذه أحاديث أخرى تدل على ذلك . لم تذكرها ؛ خشية الإطالة .

• وتبدأ

وخرج آخر قوله رحمه الله اللفظ . التقيد بالأصابع ، كما في الحديث الوارد في صفة الصلاة =

١٠ - رحمه الله : **الْمُرْكَبُ** <sup>١٠</sup> . يعنى : الذى يتركب من كلمتين فأكثر ، تخفيفاً أو

تشدداً

إذا كانت شئ . فهذه اللفظ ، لكأنه ليس مركباً ، فلا يُسَمَّى كلاماً عند المحوِّرين <sup>١١</sup> .

أنه **يُجْرَى** منه لفظاً ومحوِّرين يعنى : أن العرب تلقوا بأصابعها عقوباتاً على غير عدد معين . هذه أفعال  
معه لا شئ ، ويقوم مقام الكلام ، لكنه ليس لفظاً ، فلا يكون كلاماً عند المحوِّرين

وخرج بسبب هذا العلامات - وسائلها علامات الطريق ، فقد توضع مثلاً علامات من الطريق :  
أشجار ، أو أحجار منصوبة ، أو غيرها يدعون أن يُكْتَبَ عليها شئ ، وهذه كأنها تلوّن لك : لفظاً من  
هذا . فهى قائمة مقام اللفظ ، ولكنها ليست لفظاً ، فلا تكون كلاماً .

١١ - خرج بكلمة **لَمَّا** أربعة أشياء : **الكتابة** **والإشارة** **واللفظ** **بالأصابع** **والعلامات** **وتلونها** **شرحها**  
لأنها ١/٤٦ ، ٤٧ .

(١) مما هو الشرط الذى لا اعتبار الكلام كلاماً عند المحوِّرين

وهو أن **تَسْرُوحَ** **رحمة** **الله** **المركب** يعنى : تركيبة إسنادياً تحصل به العائنة ، بخلاف المركب لركبته  
وإضافته . اهـ .

وهذا إذا يتعلق بالشرط الثالث . لا **تَسْرُوحُ** لأن الشرط الثالث - وهو أن يكون الكلام ملبثاً - هو الذى  
بالشرط فيه حصول العائنة ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

أما الشرط الثانى . وهو أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فأكثر ، فلا علاقة له بحصول العائنة  
لأنه

**مركب** **إسم** **ذى** هو ما يكون من جملة كلمة ، شئى به شخص أو شئى . وقد تكون هذه الجملة  
اسمياً مكونة من مبتدأ وخبر ، مثل : **الحق** **تعالى** . أو شئى مهبطه اسملة شخص أو شئى . **فالحق** **مبتدأ** ،  
وهو خبره .

وهو يكون **اسم** **مكونة** **من** **لحن** **والعقل** ، مثل : **جاء** **الحق** **اسم** **شخص** **له** **جاء** **فمن** **بها** ،  
وهو **العقل** **فالعقل** .

وهذه الجملة **اسم** **كبرت** **أو** **عظمت** - كما رأيت - **أقوات** **السامع** ، بحيث لم يشرف بهه **ذى**  
خبره .

**و** **مركب** **الإسمائى** ، مثل **عبد** **الله** ، **أم** **سليم** ، أو **مكر** .  
هذه التركيبات الثلاث **أصناف** **صغرى** **أبى** **هجرها** ، ولم تعد السامع شيئاً ، فلا تكون كلاماً لفظياً ،  
شرطاً لإدخالها ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

وسيد كثر **مترج** **رحمة** **الله** **أنواع** **المركب** **بشئ** **من** **التفصيل** **فى** **خوس** **الأموع** **من** **الاصرف** **بشئ** **من** **هـ** ،  
على ١٠٨ ، ١١٢ .

(٢) - كبره - خرج قوله رحمه الله **المركب** **المترج** **كذلك** **على** **١٠٨** ، **١١٢** ، فلا يقال له **كلام** **عند** **المحوِّرين** .

لا بد أن يتركت من كلمتين فأكثر، تحقيقاً أو تقديرًا.

فمثلاً «تحقيقاً» : إذا قلت : قام زيد . هذا مركب من «قام» و«زيد» تحقيقاً .

ومثال «تقديرًا» : إذا قلت : قُتِر . فهذا لم يتركب من كلمتين تحقيقاً ، ولكن تقديرًا ؛ لأن «قُتِر» فيها ضمير مشبّه في قوة البارز ، فهي مركبة من كلمتين<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : المفيد<sup>(٢)</sup> . المراد بالمفيد : ما أفاد السامع فائدةً ، لا يشترط معها

إلى غيرها .

فإذا قلت : نجح الطالب . فهذا أفاد ، فالآن السامع لا يشترط إلى غيرها .

لكن إذا قلت : إن نجح الطالب . هذا مركب<sup>(٣)</sup> لا شك ، فيه ثلاث كلمات :

«إن» ، «نجح» ، «الطالب» ، لكنه لم يُفد ، فالسامع إذا قلت له : إن نجح الطالب . فهو يشترط : إن نجح الطالب ، ماذا يكون ؟

إذن لا نسئ هذا كلامًا . لأنه لم يُفد فائدةً ، لا يشترط السامع بعدها إلى

غيرها .

ولو قلت : إن نجح علام علام عبد الله الطيب الطاهر . كلمات كثيرة ، لا يكون

كلامًا ؛ لأنه لم يُفد ، نفس السامع ، يقول : هات ، أعطني الفائدة .

إذن لا بد من فائدة ، لا يشترط السامع بعدها إلى شيء .

(١) عسر عشر لدى أسرار إله المسيح رحمه الله هو : أتيت . فظنر الكلام : قم أنت . وعنده فلا يحتاج أن يكون الكلام مركبًا من كلمتين فأكثر تركيبًا محسوسًا ، بل إذا تركب تركيبًا تقديرًا ، فهو يعتبر كلامًا .

(٢) والمراد بكلمة المفيد أيضًا إذا قال لك قال : من أمرك ؟ تقول محمد . عهده بكلمة نعم

كلامًا ؛ لأن التقدير : محمد أمي ، فهي في التقدير عبارة مؤلفة من ثلاث كلمات .

(٣) وهذا هو الشرط الثالث . من شروط اعتبار الكلام كلامًا عند النحاة .

(٤) وهذا هو الشرط الرابع . فيكون بذلك قد تحقق فيه الشرطان الأولان ، ومع ذلك لا يكون كلامًا عدم فائدة

لا فرق بين أن تكون الفائدة جديدةً، أو معلومةً للسامع من قبل. فهو قلت :  
سماء فوقها. كان كلاتنا، مع أنه معلوم.

ولو قلت : الأرض تحتها. كان كلاتنا ؛ لأنه مفيدٌ .

قال الشاعر :

كَلَّنا والماءَ مِن حولنا قومٌ جُلُوسٌ حولهم ماءٌ  
فهذا كلاء مفيدٌ، مع أنه تحصيلٌ حاصلٌ ؛ لأنه إذا كان الماء من حولكم ، فأنتم  
جُلُوسٌ حولكم الماء .

وقوله رحمه الله : بالوضع<sup>(١)</sup> . مراده بالوضع أحدُ أمرين ، أو إن شئت قلن :  
أمرين :

الأول : أن يكونَ الواضعُ له قاصداً وضعه<sup>(٢)</sup> ، فخرج بذلك كلامُ الشكرانِ  
والمجنونِ وغانمِ والهادي . فهذا لا يُسمى كلاتنا ؛ لأن واضعه غيرُ قاصدٍ له .

والثاني : بالوضع . أي . بالوضعِ العربيِّ ، بمعنى أنه مطابقٌ للغةِ العربيةِ<sup>(٣)</sup> ، فلو  
جاءنا كلامٌ مُفيدٌ قائداً لا يتشوّفُ السامعُ بعدها إلى شيءٍ ، لكنَّ العربيِّ لا يُفهّمه فإنه لا  
يُسمى كلاتنا عندَ النحويين .

(١) وقد هو سراج رابع

(٢) أن يدعى في النواحد الأساسية من ٩ بالوضع ، أي : بالقيصد ، وهو أن يقصد التكلّم بما يفيد  
به ، كما وضّحه العرب ، إضافة للسامع . اهـ

(٣) أن يسبح محمداً بحسب الدين في النجفة السنة من ٦ . ومعنى كونه موصولاً بالوضع العربيّ ؛ تكون  
الأصوات مستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعها العرب للدلالة على معنى من المعاني  
من غير أن يحصر . كلمة وضعها العرب لمعنى ، وهو حصول الضمور في الزمان الثاني .

وكلمة ؛ محمداً ، فدوضعها العرب لمعنى ، وهو ذات الشخص المُنشئ بهذا الاسم ، فإذا قلت محمداً  
محمداً تكون قد استعملت كلامي ، كلٌّ منهما كما وضّحه العرب ، بخلاف ما إذا تكلمت بكلاماً  
وضّعه محمداً ، كالغرس ، والفرك ، واليؤثر ، والإقربح ، فإنه لا يُشكّل في حرف عند ؛ حرب كلاتنا . اهـ .  
سماء فوق اللغة الأخرى كلاتنا . اهـ

إذن : كم القيود ؟

اجوبت : أربعة ؛ اللفظ ، المركب ، المقيد ، بالوضع ، لا يكون الكلام كلاماً إلا بهذه القيود الأربعة<sup>(١)</sup>.

اللفظ : خرج به الكتابة والإشارة ، ولو فهمت .

المركب : خرج به ما لم يكن متركباً ، والمركب يشتمل ما تركيب من كلمتين ، حقيقة أو تقديرًا .

المقيد : خرج به ما لم يقيد ، وإن تركيب من ألف كلمة ، فما دام لم يقيد فليس بكلام .

بالوضع : قلت : يتخيل معنيين :

١- بالوضع : من المتكلم به ، بأن يكون قاصداً له .

٢- بالوضع : من حيث اللغة العربية ، بأن يكون مطابقاً للغة العربية ، لأن كلامنا بالنحو الذي نريد أن نطقن كلامنا به على اللغة العربية .



مثال على ما اختص فيه القيود الأربعة المذكورة

إذا قال قائل : بسم الله الرحمن الرحيم . هل هذا كلام . أم غير كلام ؟

الجواب : كلام .

هل هو متركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو تقديرًا ؟

جواب : تقديرًا ؛ لأن التقدير « بسم الله أفراء » ، لو لم تقلد « أفراء » لم يكن كلامًا<sup>(٢)</sup>.

(١) وليس واحد للكلام النحوي . بحيث انصفت كلها ، أو انطى واحد منها انطى كلام نحوي .

(٢) هذا هو معنى ما اختص فيه القيود الأربعة المذكورة : قام زيد ، وزيد قائم . زيد قام زيد . زيد قام زيد .

ويجد لو نفوس الرجل القديز البارغ الفاهم . وتأتي بأوصاف عديدة لم يميز  
كلاما حتى تأتي بالشىء المفيد ؛ لأن السامع لا يزال يتطلع ، أو يتشوق إلى شىء .




---

- فاء : كل مهمل ككلام عند الجملة ؛ فواء لفظ ؛ أى : صوت مشتمل على بعض الحروف بهجته  
مركبة . فركبة من كلمتين ؛ الأولى : فام أو فيد ، والثانية : زيد أو فام .  
عبد : لأنه أفاد فاعلة يحسن سكوت التكلم عليها ، وهي الإخبار بتمام زيد .  
موضوع : لأنه لفظ عربى ، فجعل دالاً على المعنى .

# أقسام الكلام

## • أقسام الكلام •

تعادل : وأقسامه ثلاثة : اسم<sup>(١)</sup> ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . أى : أقسام الكلام ثلاثة ، والحصر يحتاج إلى توكيد .

فإذا قال قائل ما الدليل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ هل هي القرآن ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو في السنة ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو في الإجماع ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو في القياس ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟

نقول : ليس في الكتاب ، ولا السنة ، ولا الإجماع ، ولا القياس ؛ لأن هذه الأدلة إنما تحتاج إليها في إثبات الأحكام الشرعية ، أما النحو فلا يحتاج إلى هذا .

لكن للعلماء دليل على احتمال استعماره في ثلاثة . وهو التشريح والاستفراء ، يعنى : أن العلماء رحمهم الله تشبعوا واستفروا كلام العرب ، فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف<sup>(٢)</sup> .

أما أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> ، مثل : « ضئ » فهي لا تخرج عن كونها اسما ، يعنى :

(١) بدأ من أجروم رحمه الله بالاسم ؛ لشرقه على الفعل والحرف .

(٢) فى ابن هشام ؛ رحمه الله فى قطر الندى ص ٣٠ - والتليل على الحصر أنواعها أى . الكلمة - فى هذه

الثلاثة : الاستفراء ؛ وان علماء هذا الفن تبعوا كلام العرب فلم يحسبوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثم نوع

رابع لغروا على شروبه . اهـ

فالألفاظ التى كان العرب يستعملونها فى كلامهم . وظلت إليها عنهم ، فمن تكلم بها فى محاورتها

ومروضا ، وقرأها فى كتابها ، ونكبت بها إلى أهلها وأصدقائها ، لا يخطر واحد منها عن أن يكون . وحده

من ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف .

(٣) فى ابن عسقلان رحمه الله فى شرح الألفية ١ / ٣٦٤ أسماء الأفعال لفظا تقوم مقام الأفعال فى سلامة

عمر معلها ، وفى معلها .

وتكون بمعنى الأمر . وهو الكثير فيها ك : فة ؛ بمعنى الكلف ، وأمين بمعنى انتخب .

« تكون بمعنى الماضى . ك : شكان » بمعنى التفرق ، طول : شكان زيدا ، وحمرى ، وه غيبات » بمعنى غدا .



فالإسم يُشتملُ الإسمُ الخالصُ ، واسمُ الفعلِ .

والنائبُ وحيه اللهُ بغيرِ كتابه محتصراً والمبتدئين لو يحدُّ الإسمُ به صبه  
حاضر . يعنى : لم يحدِّه بالرسم<sup>(١)</sup> ، لكن حدِّه بالحكمِ والعلامة .

فالإسمُ مثلاً ، بعضُ النحويين يقولُ : هو ما دلَّ على معنى فى نصبه . وحلا  
بهيته عن الدلالة على الزمان<sup>(٢)</sup> .

والفعلُ - ما دلَّ على معنى فى نصبه ، ودلَّ بهيته على الزمان<sup>(٣)</sup> .

= تقول : غيبتك الغيب<sup>(٤)</sup> . ومعناها : بقت .

ويعنى المضارع . كـ « أُرِيدُ » يعنى أتوجه ، وه زنى « أُرِيدُ » يعنى أفتش . وه

والفرق بين اسم الفعل والفعل . أن اسم الفعل ، وإن كان يدل على معنى الفعل ، ولكنه لا يقبل علامة .  
وعلامات الفعل سبأى ذكرها - إن شاء الله - فى كلام المؤلف رحمه الله .

(١) أى : بالحقيقة .

(٢) الإسم فى اللغة : ما دل على فشيئ .

وفى اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى فى نفسها ، ولم تقرب زمان .

مثل : دلت زيد قائم . لأنَّ كلاً من « زيد » ، « قائم » كلمة دلت على معنى فى نفسها ، إذ زيد دل  
على ذات مسمى به ، و« قائم » دل على ذات موصوفة بخصت ، إنشئ قائما ، وكل منهما لم يقرب  
زمان ، فيكون اسماً .

فخرج بقولنا : دلت على معنى فى نفسها الحرفُ ، فإنه كلمة دلت على معنى فى غيرها .

وخرج بقولنا : ولم تقرب زمان الفعلُ ، فإنه كلمة دلت على معنى فى نفسها ، وانقرت زمان .

والإسم ثلاثة أنواع : لفظي كـ « زيد » ، وشعري كـ « هو » ، ونهني كـ « هذا » ، والحقى .

(٣) الفعل فى اللغة : الحكيث .

وفى اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى فى نفسها ، وانقرت بأحد الأربعة الثلاثة . أى هى  
دعوى والحال والمستقبل .

بحر : كتب ، فإنه كلمة دالة على معنى وهو الكتابة - وهذا المعنى مقرب زمان دعوى .

بحر : يكتب ، فإنه دال على معنى وهو الكتابة أيضاً وهذا المعنى مقرب بالزمان دعوى .

بحر : كتب ، وه كلمة دالة على معنى وهو الكتابة أيضاً وهذا المعنى مقرب بالزمان مستقبل .

(١) عطف : حجر كرمي أحمر ، جعل من التصويص . المعجم الوسيط ( ع ق ق ) .

(٢) زنى : كلمة تعجب ، تقول : زناك وزنى لزيد . القاموس المحيط ( وى ) .

و حروف : ما ليس له معنى في نفسه ، وإنما يُظهِرُ معناه في غيره<sup>(١)</sup> .

= الذي بعد زمان التكلم .

ومن هذه الألفاظ : حضر ، وتَشَرَّ ، والضر ، وفهم ، وتَفَهَّم ، وأفهم ، وعلم ، وتَلَمَّ ، وافلَّ ، وحلس ،

ونحلس ، والجلس ، وحضرت ، وطربت ، والحربت .

والمعل على ثلاثة أنواع : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر :

فماضي : ما دل على حدث ، وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم ، نحو : كتب ، وفهم ، وخرج ،

وسمع ، وأحضر ، وتكلم ، واشتغل ، واشتد .

والمضارع : ما دل على حدث ، يقع في زمان التكلم أو بعده ، نحو : تكتب ، وتفهم ، وتخرج ،

وتشغ ، وتعلم ، وتكلم ، وتشتغل ، وتشتد .

والأمر : ما دل على حدث ، يطلِّق حصوله بعد زمان التكلم ، نحو : اكتب ، وأفهم ، واخرج ،

واشغ ، والضر ، والتكلم ، واشتغل ، واشتد .

- وقد يدل الماضي على الحال إذا استعمل في العهود . نحو : بئس لك هذا الكتاب ، ووهبتك هذا

القرص .

- وقد يدل على الاستقبال ، وذلك في أحوال ثلاثة :

١- إذا وقع بعد أداة شرط غير «لو» . نحو : إن استقام التلميذ حلوت عنه .

٢- إذا وقع بعد «لا» النافية ، مسبوقاً بقسم ، نحو : تالله لا أكذبك حتى تستقيم .

٣- إذا كان ليدهاء ، نحو : رعبه الله .

- ويلحق الفعل المضارع إلى معنى المضي الماضي بالأحوال الآتية :

١- يُلهم الحجازة ، نحو : لم يَظم بالواجب ، لَزتكَ ، ولم تكن في النار .

٢- ولما أحرمته . نحو : لما يُلهم البستان ، ونطقت المرأة ، ولما تلعج .

٣- وزأها ، نحو : وبما نكرو ما فيه الخير لك .

(١) الحروف في اللغة : الحروف : يفتح الواو .

وفي اصطلاح النحويين : كلمة دل على معنى في غيرها .

مثل : دانت «د» من قولك : لم يضرب . فإن «د» معناه الضرب ، ولو ظهر إلا من المعنى جميعاً

ونحو : «د» من قولك : هذا اللفظ كلمة قلت على معنى «د» وهو الابتداء - وهذا المعنى لا يتم حتى تُضمَّ إلى

هذه الكلمة غيرها ، فتقول : ذهبت من البيت . مثلاً .

وهو أيضاً ثلاثة أقسام :

١- حروف مستتركة بين الأسماء والأفعال . نحو : «د» هل ، «تقول» هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟

٢- حروف في أصل الأول داخل على الفعل ، وهو «فام» ، وفي الثاني داخل على الاسم . وهو «د» .

٣- حروف مُختَصَرٌ بالأسماء . نحو : الباء في قولك : مررت بزيد .

لكن هذا في الحقيقة ، مع صعوبته على المشيدين ، قائده قليلة<sup>(١٠)</sup> .  
 إذن نقول : ألقبنا علامة الاسم ، من أجل أننا إذا وجدنا هذه العلامة عرفنا أنه اسم .



<sup>١٠</sup> - حرف محض بالأفعال . نحو : المرء ، من قولك : لم يضرني زيد .  
 - وتشديد الحرف ، وحيد الله الحرف بقوله : وحرف جناه لعنى . لأنه ما كان الاسم والفعل لا يتخلوان عن الحسى ، والحرف قد يكون له معنى ، وقد لا يكون ، فقد الحرف بقوله : جاء لعنى . يعنى : أن الحرف قد لا يكون له دخل في تركيب الكلام ، إلا إذا كان له معنى ، كـ : هل ، ولم ، فإن ، هل ، معانها الاستفهام ، وهالم ، معانها النهي .  
 - فإن : لم تكن له معنى لا يدخل في تركيب الكلام . كزلى : زيد ، ويانه ، ودانه ، لأنها لا معنى لها .  
 مثال تركيب الكلام من الثلاثة : لم يضرني زيد .  
 وليس المراد أنه يشترط تركيب الكلام من الثلاثة ، فقد يكون مركبا من اثنين فقط ، كـ : زيد فاشم ،  
 من فعل واسم . نحو : قام زيد .  
 بل المراد أنه لا يخرج عن الثلاثة ، بل يكون دائما بينها .  
 (١٠) - عند إثبات تعريف كل من الاسم ، والفعل ، والحرف بالرمز . وهو المذكور آنفا .

## علاماتُ الاسمِ

## • علامات الاسم •

في ابن خزمزم رحمه الله تعالى: فالاسم يُعرَّف بالحرفين - والنون - ودون الألف واللام، وحروف الحذف.

عنه أربع علامات ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى، وهي<sup>(١)</sup>:

١- العلامة الأولى - الحذف. والحذف هو الجزأ<sup>(٢)</sup>، لكن الكوفيين يُخبرون عن الجزأ بالحذف، والبصريون يُخبرون عن الحذف بالجزأ، والأفريقي واحد، لكن هذا اصطلاح لهم.

إذا وجدنا كلمة مخفوفة عرفنا أنها اسم، مثل: مرثت برجلي كريم.

(١) هذه العلامات هي التي يميز بها الاسم عن أمر به الفعل والحرف، فإذا وجد واحد منها في الكلمة، أو بُنيت الكلمة واحداً منها عرفنا أنها اسم.  
(٢) الحذف في اللغة: ضد الرفع، وهو الثقل.

وفي اصطلاح النحاة: تميز مخصوص، علامته الكسرة، التي يُحذفها العاصم، أو مئاب عنها<sup>(٣)</sup>. وذلك مثل كسرة الراء من بكره، وهاموه، في نحو قولك: مرثت بذكر. وقولك: هذا كعبت حمور. فه بكره، وهاموه اسمان لوجود الكسرة في أواخر كل واحد منهما.

ولا فرق في عدم الحذف بين أن يكون شراً، نحو: مرثت بريد، فه بريد، الهاء حرف جر، وزيد مجرور بالهاء، وعلامة جره كسرة طاهرة في العره.

ولا بين أن يكون اسماً، نحو: مرثت بسلام زيد، فه زيد، مجرور بالياء، وهو تلام، وعلامة جره كسرة طاهرة في العره.

ولا أدت فيما عني التصحیح

وأما القول بالجر بالإضمار في سلام زيد، والجر بالشيعة، نحو: مرثت بريد لعقل فهو صحيح، لأن التصحیح أن زيد، في قولك: مرثت بسلام زيد، مجرور بالضم، الذي هو سلام، كذا تقدم.  
و: العقل، في المثال المذكور تعبد، بريد، فهو مجرور بالحرف الذي خُز به بريد، وهو الهاء وكسبت الجر بالثوق، والجر بالثوق صحيح أيضاً، فالأول نحو: ليس زيد قائماً ولا قائم. بحر قائم. عطفاً على قائم، والواقع غير أنه ليس به وجه دعوى الهاء عليه، لأنها لو وجد حرة، ليس كقوله:

(١) مر - في منبع سذكر السالم. والفتحة في المصوغ من المصروف. ومباني - ريشة، لغة - ذكر ذلك بالتفصيل في كلام المؤلف والشرح رحمهما الله.

له رجل ، ، كرم اسمان ، وعلامة اسميهما المنخفض .

٢ . العلامة الثانية : التحويل<sup>(١)</sup> . فحرف الاسم كذلك بالنون ، فالتحويل لا

- والذي نحو هنا جتز صت حراب . بحر ، حرب ، تجارته لـ ، طب ، الطور فيه ، وهو صت لـ ، شجر ، الرزح فيه .

(١) التحويل في اللغة : التصويت . يقال : تَوَّنَ الظَّالِمُ إِذَا صَوَّتَ .

وهي اصطلاح الجوهري : تَوَّنَ سَاكِنَةً تَلْحِقُ آخِرَ الْأَسْمَاءِ لَفْظًا ، وَتَفَارِقُهُ عَطْفًا وَوَقْفًا ، بِإِسْتِثْنَاءِ مَا ذَكَرَ الْمُكَلِّفُ عِنْدَ الضَّمِّ بِالْفَتْحِ . نحو : محمد ، كتاب ، إِبْرَاهِيمَ ، مَسَلَمَاتٌ ، دَاعِيَاتٌ ، حَيْضٌ ، سَاحِضٌ .

هذه الكلمات كلها أسماء . بدليل وجود التحويل في آخر كل كلمة منها .

• وحرف قولنا في التعريف : ساكنة اللون المتحركة ، تكون « زلفين » للتفخيم ، واخفض « لعليلتي » الذي يليغ الضيف ، فإن تولهما متحركة .

• وحرف قولنا تلحق الآخر ما تلحق الأول ، نحو : تكسر<sup>(٢)</sup> ، وما تلحق توسط ، نحو : فكسر .

• وحرف قولنا لفظًا ، لا حرفًا ، فنون التوكيد الخفيفة ، نحو : تسفيل ، وإيكبر .

• والتحويل على أربعة أصناف :

الفصم الأول . تحويل التمكنين ، وهو اللاحق للأسماء القرية :

ما لُون منها : كان مُشْكَلًا فِي الْأَسْمَاءِ مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ ، فِي : جَاءَ زَيْدٌ وَرَجُلٌ ، فَهَذَا زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ ، اسْمَانِ لَوْجُودِ التَّوْحِيدِ فِيهِمَا .

وما لم يَلُون : كان متصلاً غير مكمل ، نحو : أحمد وإبراهيم .

القسم الثاني : إيوين التامة . وهو اللاحق لجميع الأوث السلام ، نحو : جادت مسلمات . فإنه في مقابلة اللون في جميع الأوث السلام ، نحو : جاء مسلمون .

القسم الثالث : نون العوض . وهو اللاحق لكلمة « إن » ، عوضاً عن الجملة التي تعاض بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ ۗ ﴾ ، وهو قوله تعالى : ﴿ قُلْ قَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا فِي قُلُوبِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَقَدْ أَحْبَبْنَا الْإِسْلَامَ وَالنَّبِيَّ وَمَنْ أَحْبَبَهُمْ ، وَنَحْنُ نَهْدِي السَّبِيلَ ۗ ﴾ .

القسم الرابع : عوض عن جملة ، وكذلك في قوله : « حينئذ من آية آتينا » ، و« قلدر يومئذ يعذب الروم أعدائهم يفرح المؤمنون ، وأنتم حينئذ لعلت الروح الحظوم شعرون .

عند يعذب الروم أعدائهم ، لعلت الروح الحظوم ، وهي بالتحويل عوضاً عنها .

عند أربع نون التذكير . وهو اللاحق للأسماء السنية . لفظاً بين معرفتها وتكررها .

(١) أي : حذرت نون ، أي : حرف من الفعل « تكسر » ، لأن عبارة التحويل إما تأتي بها لئلا يحسن . - كس . - والآخر



وبنوع مثلا : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ﴾ القمر ، هل جاءت الهجرة ؟ الحواشي : لم  
 نجيء ، إذا فلبست أمثلة حتى نقول : إنما تكيلُ بلفظها ، إذن باننا تكيلُ ؟  
 الحواشي : تُكَيْلُ بِاسْمِهَا ، ونقولُ : الألفُ واللامُ .

فصار النحويون ، الكوفيون والبصريون يختلفون في « أ » هل نقولُ الألفُ  
 واللامُ . أو نقولُ « أ » ؟

إن كنت بصريا فقل . « أ » ، وإن كنت كوفيا فقل : الألفُ واللامُ .  
 والخلافُ هذا هل يترتب عليه شيء ؟

الجواب : أبداً ، لا يترتب عليه شيء ، فالخلافُ لفظي .

إذن : هنا وجدت كلمة فيها الألفُ واللامُ فاعلمت أنها اسمٌ ، تقولُ : ثليلٌ في هذه  
 الأيام قصيرٌ . « الثليلُ » ، والأيامُ « اسمان لدخول الألفِ واللامِ عليهما »<sup>(١)</sup> ، و« قصيرٌ » اسمٌ  
 للتعين .

٤ - العلامة الرابعة : دخول حروف الحذف<sup>(٢)</sup> . يعني : حروف الجزء ، أي :  
 الحروف التي إذا دخلت على الاسم حفظته ، يعني : جزؤه .

ومن أين عيضا أن هذه الحروف إذا دخلت على الاسم جزؤه ؟

الجواب : من الطبع واستفراجه كلام العرب ، والألف ليس هناك قرآنٌ ، ولا سنة تدلُّ  
 على هذا ، لكن كلام العرب دلُّ على أنه إذا دخل حرفٌ من حروف الحذف على كلمة  
 تحذفها<sup>(٣)</sup> .

ثم ذكر المصنف رحمه الله جملة من حروف الحذف لهذه المسألة . فقال رحمه

(١) ومثل : كَيْدٌ بَدَلَهَا فِي لُغَةِ حَضَرٍ ، وهو « بع » نحو : لجرجل ، ومنه حديث - إن صح بهذا القبط -  
 ليس من سر أصميا في يسفر . ذاب امرؤ ، أصميا ، يسفر ، وأسماء لدخول بدل « أ » ، عليها .  
 (٢) الحذف هو عبارة الكواشي . والبصريون يعمرون بالجر ، كما تقدم .  
 (٣) « ك » تدلُّ على اسميتها . نحو : ذهبت من البيت إلى المسجد . فكل من « البيت » ، و« المسجد »  
 اسم ، لدخول حرف الحذف عليهما ، وهو : « من » إلى « أ » ، ولو جرد « أ » من أولهما .



له وهي من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، وزب ، والباء ، والكاف ، و ثلاثاً .

عَدُّ التَّوَلَّفِ رَجْمَهُ اللَّهُ تِسْعَةً حُرُوفٍ . وهي :

الحرف الأول . من نقول مثلاً : خرجت من البصرة .

من حرف خفض ، ولا يجوز في اللغة العربية أن تقول : خرجت من البصرة ،

ولا يجوز أيضاً أن تقول : خرجت من البصرة . بل « من » حرف خفض ، تقول : من البصرة . ولا بد .

مثال آخر : اشتريت هذا الكتاب<sup>(١)</sup> من زيد<sup>(٢)</sup> .

الحرف الثاني : إلى . « إلى » أيضاً إذا دخلت على كلمة فهي اسم وتُحْلِفُهَا .

قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُنزِّلُهَا عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ لَعَلَّكَ تَهْتَدُ بِهَا وَتُحْلِفُهَا . وَعَلَامَةُ الْأَسْمَاءِ فِيهَا الْخَفْضُ ، وَدَعْوَلُ حَرْفِ الْخَفْضِ « إِلَى » ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فُجُتًى ﴾ « السماء » اسم لدخول حرف

الخفض عليها ، والألف واللام ، والخفض .

« معنى » من « ، » « إلى » .

يقول العلماء : « من للاجتماع<sup>(٣)</sup> ، « إلى » للانتهاء<sup>(٤)</sup> ، فإذا قلت : خرجت من مكة

(١) كان حق هذه حروف أن نذكر في مخصوصات الأسماء . كما شرح على ذلك علماء النحو رحمهم الله . كما نالت في الألفية .

(٢) قول الشاعر رحمه الله : الكتاب اسم + لدخول الألف واللام عليه .

(٣) « من » اسم + لأن به من علامات الاسم الخفض والرفع ودخول حرف خفض فيه . مع هذا الكتاب - أي : الأخرى . تقول : حرف خفض ، ولا تقول : حرف حركة كقول من هذا كتاب . ثم تحالفة ، ليس هذا بصحيح ، فيبقى أن نُؤَكِّدَ أنَّ « من » هذا ، ما دام في كلام مؤلف .

(٤) ولما بدأ بها .

(٥) وهو معاني الاجتماع . فلذلك ذكرها تحتها .

إلى المدينة . فابتداءً سفرك من مكة ، وانتهاءً بالمدينة<sup>(١)</sup> .

حرف الثالث : عن « هـ » عن « أَيْضًا » من حروف الحذف ، إذا دخلت على كلمة فهي اسم ، ونجبت أن تُحْفَضَ هذه الكلمة ، تقول : كَلَّمْتُكَ عن جدِّ . « حد » اسم ، فيه من علامات الأسماء التنوين ، والحذف ، ودخول حرف الحذف .

وقال تعالى : ﴿ غِنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا ﴾ . « اليمين » اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول الألف واللام ، والحذف ، ودخول حرف الحذف .

و« قعيد » اسم . فيه من علامات الاسم التنوين فقط .

وما معنى « عن » ؟

قالوا : من معانيها المجاوزة ، تقول : رميت السهم عن القوس ، يعني : أن السهم جاوز القوس ، يعني : خرج منه .

وقال تعالى : ﴿ وَغَا أَرِيدُ أَنْ أُحَابِلْكُمْ إِلَى مَا أَتَيْتُمْ عَنْهُ ﴾ . فمعناها المجاوزة .

وقال تعالى : ﴿ خَلِي يَغْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ ﴾ . يعني : الجزية تتجاوز أيديهم ؛ أي : تتقبل من أيديهم إلى أيدي المسلمين .

قال ابن مالك رحمه الله . يقرن مجاوزًا غشي من فذ قطين<sup>(٢)</sup> .

الحرف الرابع : على « هـ » على « إذا دخلت على كلمة فالكلمة اسم ، ونجبت عنفتها . قال تعالى : ﴿ عَلَيَّ اللَّهُ تَوَكَّلْنَا ﴾ . تقول : « الله » اسم . وعلامة الاسم فيه أنه دخلت عليه « على » ، وأن فيه الألف واللام ، وأنه حُفِضَ .

وما معنى « على » ؟

الحرف معناها الغلظ ، من الاستعلاء ، تقول : رقيت على السطح . معناه : الغلظ .

(١) ركن من مكة والمدينة اسم . لدخول « من » على الأول ، و« إلى » على الثاني .

(٢) لامية ، الفصل في معاني حروف الخراء ، البيت رقم (٣٧٥) .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله : على للاشبهات<sup>(١)</sup>.

في تعالى ﴿رَبُّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ . العرش اسم ، فيه من علامات الأسماء دعوى حرف الحذف ، والألف واللام ، والحذف .

ولو قال فائل : على العرش - بالرفع أو على العرش - بالنصب فهو خطأ ، لأن حرف الحذف لا بد أن يحذف . إذن تقول : على العرش .

الحرف الخامس : في . فإذا وجدت كلمة دخلت عليها « في » فهي اسم .

قال تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . «المساجد» اسم ، فيها من علامات الأسماء ثلاث علامات ؛ دعوى حرف الحذف ، والألف واللام ، والحذف .

وقال سبحانه : ﴿وَمَا اجْتَمَع قومٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> . «بيت» اسم ، فيها ثلاث علامات من علامات الأسماء : التنوين ، والحذف ، ودعوى حرف الحذف .

و«بيوت» اسم ، فيها علامتان حرف الحذف ، والحذف .

وما معنى «في» ؟

الجواب : لها معان كثيرة ، منها : الظرفية . قال الله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . إذن : المسجد ظرف .

وتقول : الرجل في القهوة . ونسئ عند الناس الآن : «الجلس» إذن : المجلس ظرف له .

وتقول : الماء في الكأس . الكأس ظرف .

أحرف السادس : زب . فإذا وجدت كلمة دخل عليها « زب » فهي اسم .

تقول : زب رجل قبيح . «رجل» اسم ، فيه من علامات الأسماء ثلاث علامات : دعوى حرف الحذف ، والتنوين ، والحذف .

(١) عن النسخ السابق .

(٢) مسلم ٤/٢٠٧٤ ، (٢٦٦٩) .

وزب ، هل هي للتقليل ، أم للتكثير ؟

الجواب : للتقليل والتكثير ، حسب السياق<sup>(١)</sup> .

نه قال المؤلف رحمه الله : والياء ، والكاف ، واللام .

والكلمات التي في الأول بقول - رحمه الله - : وهي - من - وبس ، وعن -

وعلى ، وفي ، وزب . السك هذه قالها بلفظها ، والياء قالها باسمها ، وله بقل

و ب ب . و ك ك . وب بقل . و ك . واللام ، وله بقل : « و » .

وذلك لأن المعروف عند المحوئين أن الكلمة إذا كانت على حرف واحد تُذكر

باسمها ، وإذا كانت على حرفين فأكثر تُذكر بلفظها ، فتقول : من : حرف جر ، ولا

تقول : الميم والنون حرف جر .

« لزبد » . تقول : اللام حرف جر ، ولا تقول « لا حرف جر » .

« الحرف السابع : الياء . فالياء من علامات الاسم ، فإذا وجدت كلمة دخلت

عليها الياء فهي اسم . تقول : باسم اللؤلؤ . « اسم » اسم ، فيه من علامات الأسماء :

دخول حرف الخفض ، والخفض .

وقال تعالى . ﴿ أليس الله بعزيز ذي انتقام ﴾ . « عزيز » اسم ، لأنه دخل عليه

حرف الخفض « الياء » ، وخفض ، وتكون : ثلاث علامات .

والياء لها معاني كثيرة ، منها السببية<sup>(٢)</sup> .

الحرف الثامن : الكاف . فالكاف أيضًا من حروف الخفض ، تقول : فلان<sup>(٣)</sup>

(١) حال كونها للتكثير : وث مجتهد فتح في الأسماء .

وحال كونها للتقليل . وث مجتهد رشت في الأسماء .

(٢) ومن است فربه تعالى . ﴿ لا تخفوا الخلة بما كنتم تعلمون ﴾ ، و قوله تعالى : ﴿ تلك أكلة شر أوردتموها

بما كنتم تعلمون ﴾ . ومن معاني الياء أيضًا التعدية . نحو . مررت بزيد .

(٣) قال السراج رحمه الله . « فلان » اسم ، لأنه مؤنث .

كالبحر كرتاً<sup>(١)</sup> . « البحر » اسم ، فيه من علامات الأسماء ثلاث علامات : الكاف ، والألف واللام ، والحفص .

ولو قال قائل : فلان كالبحر . بالرفع ، أو : كالبحر . بالنصب فهو خطأ . لأن الكاف حرف حفص ، لا بد أن تحفص ما بعده .

وما معنى الكاف ؟

الجواب : التشبية<sup>(٢)</sup> .

الحرف التاسع : اللام . فاللام أيضاً من حروف الحفص ، إذا دخلت على اسم تحفصه ، ولا تدخل إلا على الأسماء ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ . « حب » اسم ، فيها من علامات الاسم : الحفص ، ودخول حروف الحفص .

« الخير » اسم ، فيها من علامات الاسم علامتان : الحفص ، ودخول الألف واللام .

« شديداً » اسم . فيها من علامات الاسم التنوين ، واللام ليست حرف جر ، ولكنها هنا للتوكيد<sup>(٣)</sup> .

(١) قال المشروح رحمه الله : « كرتاً » اسم ، فيه من العلامات التنوين .

(٢) نحو : زيد كالبحر .

(٣) الخلف - رحمت الله - أن الحرف بين لام التوكيد ولام الحرف يكون في القفط . وفي العمل . وفي المعنى ، وفيما تدخل عليه .

وفي الخلف : لام الجر مكسورة ، ولام التوكيد مفتوحة .

وفي العمل : لام التوكيد لا تعمل ، ولام الجر تعمل فيجر .

وفي بحر : لام التوكيد على اسمها تيد التوكيد ، ولام الجر ، من معانيها : المعنى بحر . مال الحمد ، والاحتصاص ، نحو : الباب للدار ، والحصر للمسجد ، والاستحقاق ، نحو : الحمد لله .

قال محمد بن يحيى الدين في الصحفة ص ٩ : ضابط لام الملك : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل على من يصره به الملك ، وضابط لام الاحتصاص أن تقع بين ذاتين ، وتدخل على من لا يصره به الملك .

كالمسجد والدار ، ولام الاستحقاق هي التي تقع بين اسم ذات ، كلفظ الصلاة . واسم معنى كالحمد لله .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وحروف القسم ، وهي : الواو ، والياء ، والهمزة ،  
 هذا وجددت كلمة دخل عليها حرف من حروف القسم ، فهي اسم ، وحروف  
 القسم تجزئ أيضًا ، فهي من حروف الحذف<sup>(١)</sup> ، وهي : الواو ، والياء ، والناو .

الحرف الأول : الواو<sup>(٢)</sup> . قال الله تعالى : ﴿ وَالْقَنبِرُ » وَيَأْيَالِ عَشِيرٍ ﴾ الفجر اسم ؛  
 لأنه دخل عليه حرف القسم « الواو » ، وفيه علامة تامة : الألف واللام ، وفيه ثلثة :  
 الحذف .

الحرف الثاني : الياء<sup>(٣)</sup> .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سَوْءٌ بِأَعْيُنِنَا ﴾ . الياء هنا حرف قسم ،  
 ود الله ، اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول حرف القسم عليه ، والحذف ، والألف  
 واللام<sup>(٤)</sup> .

الحرف الثالث : الاء<sup>(٥)</sup> . قال تعالى : ﴿ وَتَالِئِ لَأُبَيِّنَنَّ أَسْمَانَكُمْ ﴾ . الله ،

١ - وفيما تدخل عليه ، لام الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، فهي من علامات الاسم .  
 أما لام التوكيد فهي تدخل على الاسم ، كما في الآية التي ذكرها الشرح رحمه الله ، وتدخل على  
 الفعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَلْبَسُونَ مِنَ الشَّامِرِينَ ﴾ ، وتدخل على الحرف ، كما في قوله تعالى :  
 ﴿ لَعَنُوا بِأَقْبَابِهِمْ سَبْعِينَ نَجْمًا ﴾ .

(١) وإنما تردعا ليعلم أن القسم - أي : اليمين - لا تأتي إلا بها .

(٢) وإنما بدأ بالواو ، وإن كان الأصل الياء ، لكثرة استعمالها . ولا تدخل إلا على الاسم الظاهر ، ولا يجوز  
 أن يذكر معها فعل القسم ، نحو : والله ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالطُّورِ » وكتاب شطوطي ﴾ . ونحو قوله  
 تعالى : ﴿ وَالشَّيْرِ وَالرَّكْبَرِ » وَالطُّورِ جَبَلِ ﴾ .

وعرب لفظ « والله » الواو حرف قسم وجر ، الله تقسم به مجرور ، وعلامة حرة الكسرة  
 الظاهرة ، ف « الله » اسم لدخول حرف القسم « الواو » عليه .

(٣) لا يختص تاء لفظ دون لفظ ، بل تدخل على الأسم الظاهر ، نحو : أَلَسَمَّ اللهُ لَأُخْتَهِنْتُ . وهي  
 الضمير ، نحو : اللهُ أَكْبَرُ مِنْكَ وَبِأَيْدِيهِمْ أَكْبَرُ مِنْكَ فَعَلِ الْقَسَمِ ، كما تقدم .

(٤) وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَهْلَاؤُا وَآلِهَةٌ مِمَّا كُفَرُوا ﴾ . قالوا في قوله « وآله » ليست حرف  
 قسم ، وإنما هي حرف جر ، قال على ذلك السيوطي ، وعدم ذكر فعل القسم معها .

(٥) لا يحسن ، لا على لفظ الخلالة فقط . وقد سمع جرحها ل « رَبِّ » مضافاً إلى بكعة ، قالوا : ربِّ -

اسم؛ لأن فيه علامات الاسم، فقد دخلت عليه التاء التي هي حرف قسم، وفي الألف واللام، وهي من علامات الأسماء، وفيه الحذف، وهو من علامات الأسماء.

وهذا أيضاً حروف القسم الثلاثة إلى حروف الحذف التسعة. صار الحميم ثلث عشر حرفاً، كلها تحذف.

فائدة: التاء ذكرها المؤلف - رحمه الله - في حروف الحذف، وفي حروف القسم، فهي إذاً تكون مشتركة بين حروف الحذف وحروف القسم.

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الاسم. فصار الاسم يُعرف بأربع علامات: الحذف، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الحذف، يعني: أن كل كلمة تُجدد فيها واحداً من هذه العلامات فهي اسم، وربما يتخضع فيها علامتان، وربما يتخضع فيها ثلاث علامات.

ولكن لا يتخضع فيها أربعة؛ لأن التنوين والألف واللام لا يتخضعان. فإذاً ثلاث من أربع.

فمثلاً: بعيد، اسم؛ لأنها ثقيل «أل»، تقول: «بعيد»، و«دار» اسم؛ لأنها ثقيل التنوين، تقول: «دار واسعة»، و«مسجد» اسم، و«كتاب» اسم، و«نور» اسم، و«شمس» اسم، و«قمر» اسم، و«سما» اسم، و«أرض» اسم<sup>(١)</sup>.

المهم: أن كل كلمة ثقيل واحدة من هذه العلامات، أو فيها واحدة من هذه العلامات فهي اسم. والله أعلم.



الكلمة وسبغ أيضاً: «الرحمن»، ولا يجوز أن يذكر معها قبل القسم. وانظر شرح من عصف ١٣٤٦.

(١) كل هذه غيرها تسبغ وحمه الله أسماء. لأنها ثقيل علامات الاسم، كالتنوين ودخول الألف واللام. وغيرها.

## علاماتُ الفعلِ



## • علامات الفعل •

ما تهيى الكلام على علامات الاسم شرع بتكلم على علامات الفعل ، فقال  
رحمه الله . **والفعل يعرف بـ « قد » ، « السين » ، « سوف » ، « واء التانيث الساكنة » .**

أربع علامات<sup>(١)</sup> ، كل كلمة مسبوقة بـ « قد » فهي فعل ، وكل كلمة مسبوقة  
بالسين ، « سوف » ، فهي فعل ، وكل كلمة مسبوقة بـ « واء التانيث الساكنة » فهي فعل .

مثال العلامة الأولى ، قد<sup>(٢)</sup> : قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ أُنزِلَ الْمُؤْتَمِرُونَ** ﴾ « أُنزِلَ » :  
فعل ، والدليل : دخول « قد » . « والمؤمنون » اسم ، والدليل دخول الألف واللام .

ومثال العلامة الثانية « السين » : قوله تعالى : ﴿ **كَلَّا سَيَقْبَلُونَهُ** ﴾ . « يعلمون »

(١) فيها يتميز الفعل عن أحواله ، الاسم والحرف ، حتى وعُدَّت له واحدة منها ، أو رأيت أنه يقبلها حرفت أنه  
فعل .

(٢) قال الشيخ محمد بن يحيى الدين في الصفحة ص ١٠ : « قد » تدخل على نوعين من الفعل ، وهما :  
الماضي والصارح .

فإذا دخلت على الفعل الماضي دلت على أحد معنيين . وهما التحقيل والتعريب .

فمثال دلالتها على التعريب قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ أُنزِلَ الْمُؤْتَمِرُونَ** ﴾ . وقوله جل شأنه : ﴿ **لَقَدْ زَيَّنَّا لَكُمُ**  
**النُّجُومَ** ﴾ . وقولنا : قد حضر محمد . وقولنا : قد سافر خالد .

ومثال دلالتها على التعريب . قول نعيم الصلاة : **قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ** . وقولك : قد غربت الشمس . إذا  
كنت قد كنت ذلك قبل الغروب ، أما إذا قلت ذلك بعد دخول الليل فهو من النوع السابق الذي تدل فيه  
على التحقيل .

وبما دخلت على الفعل الصارح دلت على أحد معنيين أيضاً ، وهما التحقيل والتعريب .

فأما دلالتها على التحقيل فهو قولك : قد يصلق الكلبوب . وقولك : قد يعود البحر . وقولك قد  
يجمع البلد .

وأما دلالتها على التعريب فهو قولك . قد يزال الجهد إن شاء الله . وقولك : قد يصلح القرآن الخمر .

وقول الشاعر :

قد يتردُّ الشكَّاني بعضُ حاميهِ      وقد يكونُ معُ المُستجيبِ الرُّمَّانُ .

وحدث معني ذلك ، قد ، إذا دخلت على الفعل الصارح ، لو بدكرة الشيخ محمد بن يحيى بن  
رحمه الله . وهو الصحيح ، وذلك كتقوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ نَقَمَ اللَّهُ الْمُشْفِقِينَ** ﴾ . فلم الله معقرو

فعل ؛ لدخول السين عليه .

ومثال العلامة الثالثة « سوف » : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .  
« تعلمون » فعل ، والدليل دخول « سوف » عليه .

إذن : كل كلمة دخلت عليها السين فهي فعل ، وكل كلمة دخلت عليها  
« سوف » فهي فعل<sup>(١٦)</sup> .

والثبة لقولنا : كل كلمة دخلت عليها السين . فالسين ليست من بثية الكلمة ، أذا  
إذا كانت السين من بثية الكلمة فقد تكون فعلاً ، وقد لا تكون .

مثلاً : سحر هذه لا تقول : إنها فعل ؛ لأن السين التي فيها من أصلي الكلمة .  
ومثال العلامة الرابعة « تاء التأنيث الساكنة »<sup>(١٧)</sup> : قوله تعالى : ﴿ فَالْتَأْتِ  
الْأَغْرَابَ ﴾ . « قال » : فعل ؛ لأنها حُجِمت بتاء التأنيث الساكنة .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ . « قال » فعل ؛ لأنها حُجِمت بتاء التأنيث  
الساكنة .

ولاحظ قول المؤلف رحمه الله : تاء التأنيث الساكنة . فقد اشترط شرطين ؛

(١٦) السين وسوف يدخلان على الفعل المضارع وحده ، وهما يدلان على التثنية ، ومعناه الاستقبال ، إلا  
أن « السين » لا يستقبل القريب ، و« سوف » لا تستقبل البعد .

وقد يدل « السين » حرف تمسب ، و« سوف » حرف تسويف ، والتثنية معناه الزمن القريب ، و  
التسويف معناه الزمن البعد .

وأما تسب نحو قوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُنَآ الشَّهَادَةَ مِنَ الْبَاطِلِ ﴾ ، ﴿ سَتَجِدُنَآ لَكَ الْمُحَلِّقُونَ ﴾ .  
وآء . سوف ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلْهُمْ بِعَقْلِكَ ذَلِكُمْ فَتَرَى ﴾ ، ﴿ سَوْفَ نُضَمُّهُنَّ لَكَ ﴾ .  
﴿ سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أَشْرَارَهُمْ ﴾ .

(١٧) قال الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله في النحفة ص ١٦١ : تاء التأنيث الساكنة تسجل على  
معنى التثنية دون غيره ، والفرض منها الدلالة على أن الاسم الذي أشيد هذا الفعل إليه مؤنث - سواء  
أكان فاعلاً ، نحو : قالت عائشة أم المؤمنين . أم كان نائب فاعل ، نحو : قرأت « زينا » بالشمط .

وغير ذلك . ساكنة في أصل وصحها . فلا يضر تحريكها لعرض الباطل من ألفاظ الساكنة من نحو قوله  
تعالى : ﴿ قَالَتِ امْرُؤُاؤُهُنَّ لِلَّهِ ﴾ ، ﴿ وَقَالَتِ امْرُؤُاؤُهُنَّ ﴾ ، ﴿ قَالَتِ امْرُؤُاؤُهُنَّ ﴾ . أو

الأول : تاء تأنيث ، والثاني : ساكنة . فلم يُقَلْ بالتاء ، بل قال : تاء التأنيث الساكنة .  
فكُنْ كلمةً ختمت ببناء التأنيث الساكنة ، فهي فعلٌ .

فإن ختمت الكلمة بتاء لغير التأنيث ، مثل : بيت ، احزها تاءً . لكنها ليست  
للتأنيث ، فهل نقول : « بيت » فعلٌ ؟

الجواب : لا ، وإن كان في آخرها التاء ، لكن التاء هنا ليست لتأنيث ، بل هي من  
بثية الكلمة<sup>(١٤)</sup> .

وقول المؤلف : تاء التأنيث الساكنة . احترازاً من غير الساكنة ، فإن تاء التأنيث غير  
الساكنة ليست من علامات الفعل ، تقول : هذه شجرة ، هذه بقرقة .  
فهذه تاء تأنيث ، ولكن غير ساكنة ، إذن « شجرة » لا نقول : إنها فعلٌ ، لأن تاء  
التأنيث غير ساكنة<sup>(١٥)</sup> .

(١٤) وقد كانت تاء لغير التأنيث . وهي من مدة الكلمة إما لا يستطيع الحزم بأن هذه الكلمة اسم . وهي  
أبو حرف

فقد تكون اسماً . كما في نقول ندى أتى به لشارح رحمه الله ، وهو « بيت » .  
وقد تكون فعلاً ، مثل : « تَنَكَّ ، وَتَكَ ، وَتَهَتْ »<sup>(١٦)</sup> .

وقد تكون حرفاً ، مثل : بيت .

فإنما في هذه الأحوال الثلاثة ليست للتأنيث . وهي من مبدئية الكلمة . فكانت الكلمة مرة اسماً ، ومرة  
فعلًا ، ومرة حرفًا .

فمبدأ شارح رحمه الله ها : نفي الحزم بأن تكون الكلمة فعلاً ، إذا حلقتها تاء لغير التأنيث ، لأنني إن  
تكون فعلاً ، بتأنيث الألف السالفة<sup>(١٧)</sup> .

(١٥) فإما التأنيث ، ما أن تكون ساكنة . وفي هذه الحالة تكون من علامات الفعل

وإن لم يكن متحركة ، فتكون ثابتة لتكون هذه الكلمة فعلاً ، وتكون الكلمة في هذه الحالة ، بما اسماً ،  
وبما حرفًا .

فتكون اسماً إذا كانت تاء التأنيث متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسعدة ، وأنت مسعدة ،  
مررت مسعدة . =

فـ له تعالى . ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ . «رحمة» ليست فعلاً ؛ لأنّ تاء التأنيث غير ساكنة .

يذن . للفعل أربع علامات : « قد » ، وتكوّن في أوله ، و« السين » ، و« سوف » وتكوّن في أوله ، و« تاء التأنيث الساكنة » ، وتكوّن في آخره<sup>(١)</sup> .



<sup>(١)</sup> وتكون حرفاً إن كانت ملازمة حركته معينة . كما تقول : لانت ، زنت ، نكثت .

وأما تسكينها مع « زبت » ، و« لم » ، « قليل » ، نحو : زبت ، نكثت .

(٢) لما عدت حين كنت أن علامات الفعل التي ذكرها المؤلف على ثلاثة أصناف قسم بعضها بالدخول على

القاصي ، وهو « تاء التأنيث الساكنة » ، وقسم بعضها بالدخول على المضارع ، وهو « السين » ،

و« سوف » ، وقسم يشترك بينهما ، وهو « قد » .

وسأنتحى حجة الله عن علامة فعل الأمر . وعلامة أن يدل على الطلب ، مع قبوله به المحقق . أو هو

نحو تكيد ، نحو : قُمْ ، قَدْ ، انْظُرْ ، فإن هذه الكلمات الأربع دالة على طلب حصول القيام

والمعمود والكفاية والظن ، مع قبولها به المتخاطبة ، في نحو : قومي ، القمدي . أو مع قبولها بغيره تكيد في

نحو : انْظُرْ ، والظنون إلى ما يفعلك .

# علامه الحرفي

## • علامة الحرف •

لما نهي الكلام على علامات الفعل شرع ينكثم على علامات الحرف . فـ  
والحرف ما لا يضلخ معه دليل الاسم . ولا دليل الفعل .

يعني رحمه الله : أنَّ كُلَّ كلمةٍ تُعْرَضُ عليها دليل الاسم ، ولا تُقْبَلُ ، وتُعْرَضُ  
عليها دليل الفعل . ولا تُقْبَلُ ، فهي حرفٌ ، فالحرف ما لا يضلخ معه دليل الاسم ، ولا  
دليل الفعل .

بلون التحريرى فى مُلحة الإعراب :

والحرف ما ليست له علامة      فحين على قولى تكُنْ علَى<sup>(١)</sup>

فإذا وجدت كلمةً ، إن عرضت عليها علامات الاسم لم تقبل . وإن عرضت  
عليها علامات الفعل لم تقبل ، فهي الحرف<sup>(٢)</sup> .

فإذا قال قائل : كيف تجعلون علامة الحرف عديمةً ، والعلامة علمٌ . لابد أن  
يكون أمرًا وجوديًا ؟

فالجواب : أنه إذا كان الشيء محصورًا صبح أن تكون العلامة عديمةً ، فهذا علامة  
الاسم كذا ، وعلامة الفعل كذا ، والذي لا يتشغل به علامات هذا ، ولا هذا ، صبح  
معلوماً .

قالوا      ونظير ذلك الجيم والحاء والحاء ، لثلاثة حروف ، كتابتها واحدة . فتشغى

(١) أى - الحرف ما ليست له علامة موجودة ، بل علامته عديمة ، كما عرفت .

(٢) ومنه : من . . . وهى . . . وهلم . . . هذه الكلمات الثلاث حروف . لأنها لا تقبل شيئاً من علامات  
الاسم ، فلا تقبل «ألف» ، ولا «نون» ، ولا «همزة» حروف المعص عليها ، فلا يصح أن تقول  
«العين» ، ولا «تقول» : عين ، ولا «أن تقول» : إلى عين ، وكذلك بقية الحروف .

وأيضاً لا تقبل شيئاً من علامات الفعل ، فلا يصح أن تدخل عليها السين . ولا «سوف» . ولا «تست  
لما كذا» ، ولا «فعل» ، ولا غيرها مما هو علامة على أن الكلمة فعل .

ولا يقال : فعلت ، ولا فعلت ، ولا سوف فعل ... الخ .

فحين لا تكون حرفاً ، فحين قبول الكلمة للعلامات السابقة علامة على حرفيتها .

الجيم بالفتحة من أسفل ، والخاء بالنقطة من فوق ، والخاء ليس لها نقطة .

١٠ - إذا وجدت صورة صالحة للجيم ، والخاء ، والحاء ، لكن ليس فيها علامة هذا ، ولا هذا ، عرفنا أنها حرف الحاء<sup>(١)</sup> .

إذا - كل كلمة لا تقبل علامات الاسم ، ولا علامات الفعل ، هي حرف<sup>(٢)</sup> .  
والمؤلف رحمه الله لم يثبت للحرف الذي جاء لمعنى . وإن كان مطلقاً من المعنى أن يثبت . ونحن نثبت له بما مضى في كلام المؤلف ، من حروف الحذف التسعة ، وحروف القسم الثلاثة ، والحروف الأربعة التي هي من علامات الفعل ، فالأمثلة موجودة متوفرة عندنا .

ولكن بقي أن يقال . هل « أل » التي هي من علامات الاسم تدخل في كلام المؤلف هنا<sup>(٣)</sup> ؟

الجواب : المؤلف قال في الأول : حرف جاء لمعنى ، و« أل » ليس لها معنى .  
وقال بعض النحويين : بل « أل » لها معنى ، فقد تقيّد العموم ، وقد تقيّد بيان الحقيقة ، تقيّد العهد ، فلها معنى<sup>(٤)</sup> .

(١) قال الياسمين في القواعد الأساسية ص ٢٤ . علامة الحرف عديمة ، فهو نظير الحاء مع الحاء والجيم .

وإن علامة الحاء نقطة من فوق ، وعلامة الجيم نقطة من تحت ، وعلامة الحاء صم سقط رأيت .

(٢) اعلم أنه لا يراد على هذا الحروف التي تصد لفظها . نحو قوله

ألم على تو ولو كنت حلاً بالنداب لو لم تكني لوقلت

حيث تدخل حرف الجر على « تو » في الأول . وأصلها هي الثاني ، فإن ذلك تصد لفظها . وكل كلمة

تصد لفظها تعبر اسماً ، فتقبل علامات الاسم . وانظر القواعد الأساسية ص ٢٤

(٣) تعبر عن ذلك « حرف جاء لمعنى » . أنه حرف ليس له معنى ؟

(٤) اعلم ورحمتك الله أن « أل » العزفة تنقسم إلى قسمين :

١ - حسيبة . ٢ - عهدية .

ولا حسيبة تدل الكلمات المتكررة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على المرعي

المرعي المعنى المتصور عند السطر بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأثوية . في الأمثلة السابقة

ببعض الألفاظ التي تشملهم هذه الكلمات ، من يطلق عليهم لفظ : طفل - رجل - امرأة .

وعرف الجنس بعبارة "أهل يدل اللفظ ، عن طريق "أهل" على أحد الأمرين السابقين ، وبذلك نرد  
 "أهل" هذه :

١- تعريف حقيقة الجنس أي : الحقيقة الشرعية في العزل لقول اللفظ ، بصرف النظر عن الأخرى ،  
 كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا مِنَ الطِّينِ كُلَّ شَيْءٍ عَرَبِيٍّ ﴾ .

فكلمة " الماء ، مخرقة " ، أي ، الجنسية ، تعريف حقيقة الماء المخرقة في العزل ، وكأنه التفسير ، وجمعاً  
 من حقيقة الماء كمن شيء ، هي .

وكقولك أيضاً الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أي : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم  
 ولحم وعصب .

وكقولك أيضاً : لرجل غير من المرأة ، إنما لم يرد به رسلاً بعبه ، ولا امرأة بعبها ، وإنما أردت أن حقيقة  
 حسن لرجل غير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ، لأن الواقع بخلافه .

ب- لا استعراق جميع أفراد الجنس

أي : شعول كل أفراد الشيء ، أي : أن هذا الحكم ثالث لجميع أفراد مدخول "أهل" ، يقطع النظر عن  
 حقيقة الشرعية ، وعلاقتها أن يصلح في موضعها كلمة " كل " حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا لِلْإِنسَانِ  
 حُجُبًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وعلى كل إنسان ضابطاً .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَظْمُ - إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٌ ﴾ . أي : كل إنسان .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْإِنسَانِ أُولُو الْعُقُلِ الَّذِينَ نَحْنُ نَقُصُّهُمْ عَلٰى عِزَّتِنَا أَن نَّكُونَ لَكُمْ غُلًّا ، وَلَمْ يَكُنْ  
 لَكُمْ عَلَيْهِ لَكِنُفٌ ﴾ . أي : كل طفل ، وليس  
 يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول بقوله الجمع .

ج- لا استعراق خصائص الجنس المألهة وهي التي تدل على استعراق كل خصائص الجنس مبالغة ،  
 وعلاقتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة " كل " أيضاً ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت لرجل عبقا .  
 أي : أنت كل رجل عبقا .

وليس أنت تريد أن توضح أن هذا الرجل قد أصبح فيه ما انفرد في غيره من الرجال ، من جهة كونه  
 في العلم ، ولا امتلاكه علم غيره لتصوره عن رتبة الكمال " " .

(\*) - وأنت تعلم ، "أهل" التي تعريف حقيقة الجنس لا تقتضي الشمول .

(\*\*) - وقد كره عليّ سبيل المألهة ، ولا فليس هناك من يصل علمه إلى رتبة الكمال ويهاجمه إلا أنه سبحانه  
 وتعالى .

ولا نست - بإسألنا لا نطابق مثل هذه الألفاظ على أحد من الناس إلا إذا أُقيدت ، هي منها هي مثلاً  
 فيه يعلم معنى ، كعلم الله ، أو البحر ، أو الأصول ، أو ما أشبه ذلك . -





لمة - لم يصير لها معنى .

وه من ه ، هل الميم منها حرف ، أم لا ؟

الجواب - ليست حرفاً ؛ لأنها ليس لها معنى ، والتون في « من » كذلك ليست حرفاً .

إذن الحرف ما لا يتخلل عليه علامات الاسم ، ولا الفعل ، ولكن الحرف المُصطلح عليه عند النحويين هو الذي له معنى .

فخلاصة الباب الآن :

أولاً : أن الكلام عند النحويين هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .

ثانياً : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ، دليل هذا التقسيم التثنية والاستفراء ؛ لأن علماء النحو تجعوا كلام العرب ، فلم يجدوه يخرج عن هذه الثلاثة .

ولاحظوا أنكم لو ذهبتم لقراءة تراجم علماء اللغة ، وما لا قوة من العياء والتعب في تتبع البني الزخيل ، لعلهم يجشون كلمة واحدة من الكلمات العربية قبل أن تتغير السن أهل المدن ؛ لأن أهل المدن احتلوا بالقوم الذين فيحت بلادهم ، فتغير اللسان ، فصارت اللغة العربية لا توجد إلا في بطون الأودية وعاتب الشجر<sup>(١)</sup> ، فصار علماء اللغة

(١) طرفة كان العصر الأول من الأمة العربية أهل خليفة عربية ، وأسماط ملكة لسانية . فكان اللسان العربي عندهم صريحاً معروفاً ، لا يتخلل السخط ، ولا يتطرق إليه الزلل ، إلى أن فيحت الأمصار ، وحافظ العرب غير جسمهم من الروم والفرس والهنش والبط ، وعمرهم من أنواع الأمم التي فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأقام عليهم أموالهم ورفاههم ، فاحتلقت الفرق ، وانترحت الشمس . وقد حلت اللغات ، ومشايبهم الأولاد ، فتعلموا من اللسان العربي ما لا يد لهم في الخطاب منه ، وحمقوا من لغتهم . لا ينس لهم في الخلوقة عنه ، وزكوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ، وأصلوه لغة ترعة في ساحت حبه . فصار بعد كونه من أهم المعارف تطرحاً مهجوراً ، وبعد فرضه اللازمة كأن لو بكر شيئاً من كونه . وحدثت الأيام والحالة هذه على ما فيها من التماسك واللبات ، واستمرت على تنوع من الاستفهام والصلاح ، إلى أن لقرض عصر الصحابة ، والشأن قريب ، والقائم يوجب هذا الأمر لغته عرب ، ووجه

يذهبون كلُّ منذهب في البراري<sup>(١)</sup>، يظلمون أعراباً يُخبرهم بكلمة واحدة، من أجل أن يُثبثوها، يقال: إن الحجاج بن يوسف الثقفي - من ثقيف، من الطائب، وكان رجلاً حريصاً على اللغة العربية، وهو الذي ألحظ القرآن - يعني: هو الذي كتب اليشكجة - تكلمَ معده أعراب بكلمة « فُعلة »، فقال له الحجاج: هذه الكلمة ليست موجودة في اللغة العربية. فقال الأعرابي: بل موجودة. فقال الحجاج: لذهب فانت بشاهد من العرب الأفتحاح<sup>(٢)</sup>، وإلا فسأطربك عُلقك.

فلذب الرجل يظلم في البوادي، يقول: فلما كان ذات يوم، وإذا بشاهر يُلقب: رُجماً تكلمت النفوس من الأمر له فزججة كحل الجفالي وإذا بشيخ آخر يأتي يقول: إن الحجاج مات. قال: والله ما فرحى بموته أشد من فرحى بهذا البيت<sup>(٣)</sup>. كلفه الله الأمر بموت الحجاج ووجود الشاهد.

المقصود أن الناس كانوا يشتبهون العرب، ويظلمون من كل جانب لعلمهم بجدون كلمة عربية لم تغيرها الألسن. أما المدد فتكثرت بواسطة الفتحاح.



كانوا لهم واحسان فسلكوا سبلهم، لكنهم ألوا في الإقتان عدداً، والفترا هديهم، وإن كانوا أشبوا في اليد يداً، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلا والسكان العربي قد استحل أصحابها، أو كاد، فلا يرى التشكيك به المحافظ عليه إلا الأجاد.

هذا والعصر ذلك العصر القديم، والمعهد ذلك المعهد الكريم، فجهل الناس من هذا العهد ما كان يعرفه معرفة، وأشروا منه ما كان يحب عليهم تقليده، واتحدوه ورائهم ظهره، فصار شيئاً منكسراً، ويشتمول به عددهم بعيداً بعيداً، فلما انقضت الداء، وغز الدوا، أنهم الله امر وحل حياجة من أوس يعرفون وشيئاً، وأوى البصائر والحفا، أن صرخوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم، وحادث من رعايتهم، فشرعوا فيه للناس موارد، ومهدوا فيه لهم معاهد، حراسة لهذا العلم الشريف من تصدع، وحفظاً لهذا العلم العزيز من الاعتلال.

(١) ابراراً جمع رابة، وهي الضمراء - المعجم الوسيط (ب ر ر).

(٢) ص - في معجم الوسيط (ق ح ج): يقال: أعراب فتخاج: لم يدع الأعراب - ولم يخصص - أحد.

(٣) قصة بحور هند، مذكورة في «وفيات الأعيان» ١/٢٦٧، و«طبقات العرب» ٥/٩٧.

## باب الإعراب

## • باب<sup>(١)</sup> الإعراب •

قال المؤلف رحمه الله تعالى: الإعراب هو تمييز أواخر الكلم. لاختلاف العوامل الداخلة عليها. لفظاً، أو تقييماً.

قوله رحمه الله: الإعراب.

الإعراب في اللغة. يقال: أعرَب عن الشيء، بمعنى: أفصح عنه، ونقول: أعرَبت عفاً في نفسي، بمعنى: أفصحت.

فالإعراب في اللغة الإفصاح عن الشيء<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح. قال المؤلف رحمه الله. هو تمييز أواخر الكلم. فلا بد من التمييز من ضم، إلى فتح، إلى كسر، إلى مسكون.

(١) قوله رحمه الله: باب.

• يصح فرائده بالرفع، وفيه وجهان.

الأول: كونه مجرداً لبدء محدوف، تقديره: هذا باب.

والثاني: كونه مبتدأً والمجر محدوف، تقديره: باب الإعراب هذا محذوف.

• ويصح فرائده بالنصب. على كونه مفعولاً لفعل محدوف، تقديره: قرأ باب الإعراب.

• ويصح فرائده بالجر. على كونه مجروراً بمجرر محدوف، تقديره: قرأ في باب الإعراب.

وأخيراً: القرأ لمن أمر، والفاعل ضمير ثمتم وجوباً، تقديره: أنت.

في باب. جار ومجرور متعلق بالقرأة.

وهذا الوجه لا ينحصر إلا على مذهب الكوفيين الذين يخر الحرف. وهو محدوف، ويصح البحر.

وعلى كل باب مضاف، والإعراب مضاف إليه مجرور بالكسرة الطائفة.

• باب مضاف لما تؤخر في سائر، تؤخر بها من تعمل إلى إخراج، وعكسه.

• مستلزم لجميع طائفة من العلم، مشتقة على مسائل، المتعلقة على فصول، أم لا.

• باب إعراب ومع مجرور في كل باب، فلا يحتاج إلى إطلاقها من كل باب.

• وذكر جميع مذهب من يعتبر باب في العلم من ١٤ نحو من هذا باب رحمه باب الإعراب بمعنى بأحد لغوي، والأخر اصطلاح.

• مضاف في العلم بغير الإظهار والإيابة، نقول: أعرَبت عفاً في نفس، إذا أنته وتأخره.

• باب مضاف في الاصطلاح فهو ما ذكره المؤلف. له.



الكلمات الآن حركاتها تكون في الأول والأوسط والآخِر ، والذي يختص به الإعراب آخر الكلمة .

أما أولها وأوسطها فهو لأهل الضرف ، لا لأهل النحو .

فمثلاً : « نضر » : فتح النون تفرقه من الضرف ، وسكون الصاد من الضرف .

أما تحريك الواو فهو من النحو ، وهو الذي يتنقز .

أما أول الكلمة ووسط الكلمة فهو على ما هو عليه ، لا يتنقز<sup>(١)</sup> ، ولهذا تقول :

نضراً ، ونضراً ، ونضراً ، لم يتنقز إلا الأخر ، ولهذا لم يتركز علماء النحو على أواخر الكلم ؛ لأنها هي التي تنقز .

وقوله رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . من أين إلى أين ؟ من ضمّة ، إلى فتحة ، إلى

كسرة ، إلى سكون .

وقوله رحمه الله : لاختلاف العوامل الداخلة عليها . « لاختلاف » : جزاء

ومحرووز متعلق بقوله : « تغيير » . واللام هنا تعيلية ؛ يعنى : تنقز أواخر الكلم من أجل

اختلاف العوامل ؛ هذا هو الإعراب .

وخارج بقوله : لاختلاف العوامل . ما إذا تغير آخر الكلمة باختلاف لغات العرب .

« الإعراب ، وإنما بحث فيه في علم الضرف .

« ولا فرق في الأخرين أن يكون آخرها حليفاً . كأنه « زيد » ، أو حكتفاً كأنه « يد » ، فإن البدل آخره

حكتفاً ، لا حليفاً ؛ إذ أصله « يَدَيْت » ، حلت الياء لعلة تصريفية ، لا اعتباطاً من غير سبب . فصار

يداً

عرب : طالت يده ورأيت يده ، ونظرت إلى يده .

فإنه المقصود من قول المؤلف رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . تغير أحوال أواخر الكلم ، ولا يقرب

إلى تغير حس الأواخر ؛ فإن آخر الكلمة نفسه لا يتغير ، وإنما يتغير حاله ، وهو المجرى . فغير آخره

أخر بكسرة عبارة عن تحولها من الرفع ، إلى النصب ، أو المجرى ، أو المجرى ، حقيقةً ، أو حكتفاً .

(١) وبكسر « حياً » يتغير ، كما معنى في حاشية ٢ من الصفحة السابقة ، وكما لو بينت كلمة « من » ؛ سبحانه .

حدث تقول منها : قيل . تنقز أول الكلمة بحرف « القاف » ، فبدلاً من كونها كان مصوتة أصبح مكسوة .

وتغير أيضاً وسط الكلمة ، فبدلاً من كونها ألفاً أصبح ياءً .

من ذلك - حيث ، بعض العرب يثبتيها على الضم ، يقول : حيث . وبعض العرب يثبتيها على الكسر ، يقول : حيث . وبعض العرب يثبتيها على الفتح ، يقول : حيث . وبعض العرب يقول : حيث<sup>(١)</sup> .

فلاختلاف هنا ليس لاختلاف العوامل ، ولكن لاختلاف التعاد ، فلا يُعد إعراباً ، فالعبرة باختلاف أواخر الكلم من أجل اختلاف العوامل<sup>(٢)</sup> .

وما هي العوامل ؟

العوامل : كلمات تُغَيَّرُ بسبب تغيرها أواخر الكلم<sup>(٣)</sup> ، تقول : جاء زيد . أعزها الدال مضمومة ، وتقول : رأيت زيدا . الآن صارت مفتوحة ؛ لأن العامل الأول غير العامل الثاني ، وتقول : مررت بزيدا . عطفناها لاختلاف العوامل .

إذن : الأواخر تختلف باختلاف العوامل الداخلة على الكلمة ، إن دخل عليها عامل رفع رفعناها ، عامل نصب نصبناها ، عامل عطف عطفناها<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر شرح نظر الندى ص ٤٤ ، ونظير القليب ١٥٠/١ .

(٢) تقول : جلست حيث جلس زيد . بالضم ، ويجوز لك أن تقول : حيث . بالفتح ، وحيث ، بالكسر ، وحيث ، لأن هذه الأوجه الأربعة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو «جلس» ، وقد وُجد معه النظر المذكور .

ومخرج أيضاً قوله : لاختلاف العوامل . ما إذا تغير آخر الكلمة لاختلاف المحلِّب .

تلك ذات نحو : ضرتكم . للحكمكم ، وتقول : ضرتك للمخاطب ، وتقول : صرتك للمخاطبة للمؤنث .

فيها تغير آخر الكلمة ، التاء ، لاختلاف المخاطب . لا لاختلاف العوامل ، فلا يُعد إعراباً .

<sup>(٣)</sup> فندرس هو ما يجعل لآخر الكلمة بحالة مضمومة ، رفعا ، أو نصبا ، أو جرأ ، أو جرثا .

وهو أوعان ؟

أول : هو من نعتة ، وهي ما يُلفظ بها ، كالتواصب ، والموازم ، وحروف الجر ، والأفعال . وغيرها .

والجر : هو عمل معبود . وهي ما لا يلفظ بها ، كالأشياء في البتة ، والتجرد عن صاحب ، والحرام من التصريح ، ولا ثالث لهذا ، وانظر القواعد الأساسية للمهاشمي رحمه الله ص ٤٦ ، حاشية ١ .

٢ : عامل نصب . هو عمل لمنصص الرفع على الفاعلية . أو نحوها ، إلى آخر بقصص نصب .



وقول المؤلف رحمه الله : لفظاً أو تقديرًا ، متعلق بقوله : «تغيير» أيضًا<sup>(١)</sup> ، يعني :  
أن التغيير يكون أحيانًا لفظًا<sup>(٢)</sup> ، وأحيانًا يكون تقديرًا غير ظاهر<sup>(٣)</sup> .

= على الفعلية أو نحوها ، وهلم جرا .

مثلاً في - حضر محمد - محمد مرفوع لأنه معمول للعامل يقتضي الرفع على العافية ، وهذا  
العامل هو «حضر» .

فإن قلت رأيت محمدًا تغير حال أمر «محمد» إلى النصب ، تغير العامل بعامل آخر يقتضي  
النصب ، وهو «رأيت» .

فإنما قلت ، غيبته بغيره ، تغير حال أمره إلى الخبر ، تغير العامل بعامل آخر ، يقتضي الخبر ، وهو الرفع .  
وإنما تأكلت في هذه الأمثلة ظهر لك أن خبر الكلمة - وهو الدال من محمد - لم يتغير ، وأن الذي تغير  
هو أسوأ أمرها ، فإنك تراه مرفوعاً في المثال الأول ، منصوباً في الثاني ، ومجروراً في الثالث .

وهذا الخبر من حالة الرفع ، إلى حالة النصب ، على حالة الخبر - هو الإعراب عند المؤلف . ومن ذهب  
معه . وهذه الحركات الثلاث - التي هي الرفع ، والنصب ، والخبر - هي علامة وأشارة على الإعراب .  
ومثل الاسم في ذلك . الفعل للمصارع . فلو قلت : يسافر إبراهيم . ذاك يسافر : فعل مضارع مرفوع  
لغيره من عامل يقتضي نصبه ، أو عامل يقتضي جزؤه .

فإنما قلت - لم يسافر إبراهيم تغير حال «يسافر» من الرفع إلى النصب ، تغير العامل بعامل آخر يقتضي  
نصبه ، وهو «لم» .

فإنما قلت - لم يسافر إبراهيم تغير حال «يسافر» من الرفع ، أو النصب إلى الخبر . تغير العامل بعامل  
آخر يقتضي جزؤه ، وهو «لم» . وانظر التحفة السنية ص ٦٤ .

(١) ويحتمل وقوع قوله - لفظاً أو تقديرًا - للمؤمل في تولد لأحطلاف المؤمل يعني : أن المؤمل إما  
مرفوعاً كما تقدم ، أو منصوباً ، كأن يقال : من خبرت؟ فتقول : زينا . التغيير صريحاً زينا .  
فالعامل في «زينا» النصب - وهو خبرت - منصوب ، للدلالة ما قبله عليه .

(٢) أي منصوباً به . فلا يبع من المطلق به مابع . كما عني في حركات الدال من «زينا» هي كذا  
المصارع . وفي حركات الدال من «محمد» ، والراء من «يسافر» في الخواشي .  
و«مابع» من ذكر أمية أخرى على ذلك - لأن في التكرار «لا» . تقول . بصرت زينا . وبصرت  
زينا ، ولم بصرت زينا ، وبصرت زينا .

من التغيير في هذه الأمثلة ظاهر في الاسم والفعل .

(٣) أي - بغيري - هو ما يبع من المطلق به مابع . من كعبر . أو استقل . أو فسد  
وساقي . إن شاء الله تعالى . في كلام الشارح رحمه الله توضح ذلك .

هـ - كون الحرف الأجنبي صحيحاً فالغير لفظي، وإن كان معتاداً فالعيب نفسياً.  
وحروف العلة ثلاثة، هي: الألف<sup>(١)</sup>، والواو<sup>(٢)</sup>، والياء<sup>(٣)</sup>، وما عداهما حروف  
صحيحة.

والحروف التي يتكوّن منها كلام العرب ثمانية وعشرون، تحلّ منها حروف العلة  
الثلاثة تبقى عندك خمسة وعشرون حرفاً، كلّها حرف صحيح.

« فالواو، حرف صحيح، والياء، صحيح، والهمزة، صحيح، والياء، صحيح،  
صحيح، واللام، صحيح.

إذن: خمسة وعشرون حرفاً تتغير تغيراً لفظياً باختلاف العوامل، لأنها حروف  
صحيحة، وثلاثة حروف لا تتغير تغيراً لفظياً، لأنها حروف علة.

مثال ذلك: نقول: جاء عليّ وعيسى.

« عليّ، مضموم، لأنّ آخره حرف صحيح<sup>(٤)</sup>، و« عيسى، غير مضموم، فهو  
ساكن، لأنّ آخره ألف، والألف حرف علة<sup>(٥)</sup>».

ونقول: رأيت عليّاً وعيسى.

« عليّاً، آخره حرف صحيح، ولذلك تغير، كان بالأول مفروقاً، والآن منصوباً.

(١) ولا حاجة لـ نقول. المخرج ما قبلها، لأن ما قبلها لا يكون إلا مفروقاً. وعسى ذلك تكون الألف والياء  
حرف علة.

(٢) المضموم ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها لا تكون حرف علة.

وعسى هذه فكملة، أو الواو فيها ليست حرف علة، لأن ما قبلها ساكن.

وتهدأ تغير عليها الحركات. نقول: عدى الملو، واشترت دلو، ونظرت إلى دلو.

٣. يسكنون ما قبلها فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها كذلك لا تكون حرف علة.

وعلى هذا فكملة، وعلى الياء فيها ليست حرف علة، لأن ما قبلها ساكن.

٤. صير عنها الحركات. نقول: هذا عليّ، وصعدت عليّاً، ونظرت إلى عليّ.

٥. غير عسى. ليست حرف علة، لأنها ياء مشددة، والياء المشددة عبارة عن ياء مكسرة ثم

مسكوكة، وعليه فإن الياء ما قبلها ساكن، فلا تكون حرف علة، وتظهر عليها الحركات كما هي

٥. إن كان ما قبلها لا يكون إلا مضموماً، فلا تكون إلا حرف علة، ولا تظهر عليها الحركات.

و «عيسى» لم يتغير<sup>(١)</sup> ، لأن آخره حرف علة .

وتقول : مررت بعلي وعيسى .

«علي» : نغز إلى الخفض .

و «عيسى» : لم يتغير .

إذن : «علي» متحرك ، لأنه يتغير آخره لفظًا باختلاف العوامل ، و «عيسى»

مترد ، لأنه يتغير آخره تقديرًا ، لا يظهر عليه الحركة ، الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، ولهذا قال المؤلف : لفظًا أو تقديرًا .

مثال على كيفية الإعراب اللفظي . والإعراب التقديري :

أولاً : الإعراب اللفظي : قام محمداً . فم : فعل ماضٍ ، محمداً : فاعل مرفوع ، وعلامة رفيعه ضمة ظاهرة في آخره ، لأن آخره حرف صحيح .

ثانياً : الإعراب التقديري : قام عيسى . قام : فعل ماضٍ ، عيسى : فاعل مرفوع ، وعلامة رفيعه ضمة مقفلة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

الآن تغير آخره ، لكن تقديرًا . ولهذا تقول : ضمة مقفلة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، لأنه يتعذر أن نُضمه ، أو نُفتحه ، أو نُكسره ، فلا يمكن أن تأتي الألف مفتوحة ، ولا مضمومة ، ولا مكسورة<sup>(٢)</sup> .

سنتي أن قلنا : إن حروف العلة ثلاثة ، وهي :

١ - مررت بعيسى ، المعبر اللفظي ، حيث إن «عيسى» تغير أيضًا ، ولكن تقديرًا ، فتغير على آخره الضمة من حال الرفع ، والفتحة في حال النصب ، والكسرة في حال الجر ، ولا يتغير آخره لفظًا .

٢ - ويسمى الاسم المنهي بالألف المنصورة . مثل : القوي ، الهندي ، الفتي ، موسى ، مصطفى . ولا يسمي المنصور هو كل اسم عربي ، آخره ألف لازمة ، قبلها ضمة .

٣ - عُثر بالاسم من الفعل : نحو : لُحس ، اشقى ، ليس من التصور .

٤ - كما ذكر من قبله ، كتب ، صرح ما قلنا بتعدد عليها ظهور آخره . فالحرف إما تقديرًا ، كـ «عيسى» ، أو لفظيًا ، كـ «علي» .

١- الألف وهي أغلها ؛ لأنها لا تظفر عليها ضمة ، ولا فتحة ، ولا كسرة ،  
يتعذر ظهورها عليها<sup>(١)</sup> .

٢- الواو ، والياء ؛ الواو ، والياء أعوذ من الألف ؛ لأن الواو والياء تظفر  
عليهما الفتحة ، قال الله تعالى : ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ .  
وتقول : رأيت القاضي .

ولا تظفر عليهما ضمة . ولا كسرة . ولا نقول : منع من ظهورهما التعذر ، ولكن  
تقول : منع من ظهورهما الثقل ، يعني : أن ظهور الضمة على الياء والواو ثقل ، وظهور  
الكسرة عليهما ثقل<sup>(٢)</sup> .

فصارت حروف العلة الثلاثة تنشق في أنها تفتدز عليها الضم والكسر ، أما  
الفتحة فتفتدز على الألف ، وتظفر على الواو والياء .

وتختلف أيضا في أنه يقال في الألف : منع من ظهورها التعذر ، وفي الياء والواو  
الثقل ؛ لأنه يمكن أن تقول : جاء القاضي . ولكنها ثقيلة ، ويمكن أن تقول : مررت  
بالقاضي . ولكنها ثقيلة أيضا<sup>(٣)</sup> .

ولهذا عبر العلماء بتعير دقيق : قالوا في الألف : منع من ظهورها التعذر ، وقالوا  
في الواو والياء : منع من ظهورها الثقل .



(١) فلا استطاع إظهار الحركة عليها ، لأنها لا تقبل الحركة أصلا .

(٢) ويسمى الاسم لعرب التنوين ياء لازمة ، غير متحركة ، فلها كسرة الاسم انقوص ، نحو  
القاضي ، القاضي ، الهادي ، فهذا لا تظفر عليه الضمة والكسرة (الثقل) .  
ويسمى هذا الحكم الإعرابي : الاسم التنوين يوا لازمة ، منصوب ما قبلها ، وانفس ملتهن به ، و  
و ، فتدز عليهما الحركات ، إلا الفتحة ؛ فإنها تظفر عليهما لفتحة ، ولكن لا يسمى شيء من هذا  
مفتوحا .

(٣) يدعى يوا تعذر والثقل : أن التعذر يعني استحالة النطق بالحركات ، فهو أمر غير ممكن ، أما الثقل فيسمى  
أن النطق بالحركات ممكن ، ولكنه صعب .

وسمى كلامي ظهور الحركات بتدويرها ، طلبا لفتحة النطق التي تخرج عليها العا حركية

إذن : حُدِّدُوا أحكام حروف العلة .

١- الألف : تُقَدَّرُ عليها جميع الحركات ، ويقال : منع من ظهورها التعذر .

٢- الواو والياء : تُقَدَّرُ عليهما الضمة والكسرة فقط ، وتُظَهَرُ عليهما الفتحة حاليهما .

ويقال فيما إذا قُدِّرَت الضمة والكسرة . يقال : منع من ظهورها التثقل دون التعذر ، لإمكان النطق ، لكن مع الثقل .

وعليه فهو قال قاتل من الناس : جاء القاضي . قلنا : هنا خطأ ، لا تُلجَأُ العرب بهذا ؛ لأنَّ الضمة تُقَدَّرُ على الياء .

ولو قال : رأيت القاضي . قلنا : هنا صحيح ؛ لأنَّ الضمة تُظَهَرُ على الياء .

ولو قال : مررت بالقاضي . قلنا : هنا خطأ . لأنَّ العرب لا تُظَهَرُ هكذا ؛ لأنها لو قامت هكذا صار ثقيلاً ، فلا تُقَدَّرُ به .

أما الألف : فلا تُعَلَّقُ العرب عليه بأي حركة ؛ لأنَّ ذلك متعذرٌ .

(١) وهاتكو مجموعة من الأمثلة على الإعراب الطبري . كمن يتدرب الطالب على الإعراب

• يحشى القتي والقاضي :

يحشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقفلة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

القتي . فاعل مرفوع بضمة مقفلة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والقاضي المرفوع بحرف عطف ، والقاضي مفعول على القتي ، وهو مرفوع بضمة مقفلة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

• لن يحشى القتي :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

يحشى فعل مضارع منصوب بـ «لن» ، وعلامة نصبه فتحة مقفلة على الألف . منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره «أنا» .

يحشى مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقفلة على الألف ، منع من ظهورها مصدر

• من - - - - -

• فعل وفعل . - - - - -



مررت - فعل ومفاعل .

مررت - مفعول به .

مررت - فعل ومفاعل .

مررت - جار ومجرور بكسرة مقصورة على الألف المحذوفة لاقفاء الساكنين ، إذ تحذف هـ من هـ فتح لهما وتحركت ياء فتزوم ، فعُلبت الياء ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان ، الألف والسين ، فحذفت الألف لاقفاء الساكنين .

والألف حذفت سائلاً ، لأعطاء هـ في الأحوال الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر .

والياء ، نحو : جاء فاضي بالسين

والعرابه

جاء : فعل ماضٍ .

وفاضي : فاض مرفوع بضمة مقصورة على الياء المحذوفة لاقفاء الساكنين ، منع من ظهورها النقل .

ونحو : مررت شاذي .

والعرابه

مررت : فعل ومفاعل .

نقاص : جار ومجرور ، وعلامة حرة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لاقفاء الساكنين ، منع من ظهورها النقل .

وأصله فاضٍ أو فاضي . بتحريك الياء مؤنثة ، فاشتبهت الضمة أو الكسرة على الياء ، فحذفت فالتى ساكنان ، الياء والسين ، فحذفت لاقفاء الساكنين .

ولما نحو : رجت فاضياً . فظهر فيه الضمة لفتحها ، كما تقدم .

لهذهن لسكان من أقسام الأعراب القديري ، عيا :

١ - الاسم التقصير ، وهو المحذوم ياء لازمة ، مفتوح ما قبلها .

ويطلق به في الأعراب القديري الفعل الذي آخره ألف ، فتكلاهما تقدر عليه الحركات كلها ، ويكون مانع من ظهورها النطق .

٢ - والاسم المقوص ، وهو المحذوم ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، ويطلق به الاسم انتهى بواو لازمة . معصوم ، فيها ، والفعل انتهى ياء أو واو ، فتقدر عليها الحركات إلا الضمة ، ويكون مانع من ظهور الضمة والكسرة عليها النقل .

٣ - عيا هضم آخر من الأسماء ، فنذر عليه الحركات . وإن لم يكن من الأسماء المعهدة . وهو لا يصدق على الياء المتكلمة . نحو قدسي - ذهبي - كتابي - فقيهي - إعرابي - أعرابي

٤ - بعد حركة - لإعرابه ثلاث : الضمة ، والفتحة ، والكسرة في الاسم للمضاهة ياء المتكلمة .



«الشمسية» أي : مسماة بآء التكلم ، إذا جاء الضماد إليها الاسم باسمها قبلها الكسرة دائما ، ولذا يتغير الإتيان بحركة الإعراب حيثما ، فتلحق .

لاحظ إعراب الأسماء المضادة لآء التثنية فيما تحت حسب فيما يلي :

قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ .

والمعنى : ﴿الْمُتَضَرِّعَاتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ .

والمعنى : ﴿إِنِّي نَادَيْتُكَ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ .

تتبادر هنا أن كسرة «رَبِّي» في الآية الأولى مرفوعة تصحفة مقفولة بمنع من ظهورها حركة من معناه «رَبِّي» متكلم ، وهي الكسرة ، وكلمة «رَبِّي» في الآية الثانية منصوبة بفتحة مقفولة للنسب للمعاني ، وكلمة «رَبِّي» في الآية الثالثة مجرورة بكسرة مقفولة للنسب للمعاني أيضا .

ومن ثمَّ ... حسب منقلب كبير تسعى إليه اللغة العربية بالتحليل والتركيبها . وتوضيحية بالعلامة الإعرابية الفاعلة من أمثلة هذا بديل أكبر دلالة على ذلك .



# أنواع الإعراب

## \* أنواع الإعراب \*

ما فرغ رحمه الله من الكلام على تعريف الإعراب شرع في بيان أنواعه . فعبر عنه بالأسماء . فقال رحمه الله - وأقسامه أربعة : رفع ، ونصب ، وحذف ، وحرم . أي : وأقسام الإعراب أربعة .

ومن أين عرفنا أن الأقسام أربعة ؟

الجواب : ذكرنا لكم أن دليل النحو ليس من الكتاب ، ولا الشئ ، ولكن من القطع والاستقراء ، يعني : أن العلماء - رحمه الله - تفتتوا واشتغلوا كلام العرب ، ووجدوا أن الإعراب لا يخرج عن هذه الأقسام الأربعة : رفع ، ونصب ، وحذف ، وحرم<sup>(١)</sup> .

يعني : ما من كلمة من كلمات الإعراب إلا وهي إما مرفوعة ، أو منصوبة ، أو محذوفة ، أو محزومة .

مثال الرفع : تقول : قام الرجل .

ومثال النصب : أنكرت الرجل .

(١) فإن التخييع محض معنى ضمير رحمه الله في المحل من ١٧ . ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة معنى في اللغة ، ومعنى في اصطلاح الجدة .

أما الرفع فهو في اللغة : **الْتِغَالُ** والارتضاع .

وهو في الاصطلاح : **تَعْلِيْقُ مَحْضُوعٍ** ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها ، واستعرف ثمر ما يوب من فتحة في الفصل الآتي إن شاء الله .

وما نصب فهو من اللغة : **الْإِيْبَاءُ** والانتظام .

وهو في الاصطلاح : **تَعْلِيْقُ مَحْضُوعٍ** ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .

وهو محض ضمير في اللغة ضد الرفع ، وهو **الْقَسْطُ** .

وهو في الاصطلاح : **تَعْلِيْقُ مَحْضُوعٍ** ، علامته الكسرة ، وما ناب عنها .

وهو ضمير في اللغة **الْقَطْعُ** .

وهو في الاصطلاح : **تَعْلِيْقُ مَحْضُوعٍ** ، علامته السكون ، وما ناب عنه .

ومن أخصص مروف بالرجل .

ومن أخرج : لم تقم زيد .

وهي هذه الأقسام الأربعة تشتمل الاسم والفعل والحرف .

الجواب : لا تشتملها :

أما الحرف فعبر داخل اطلاقا . لا يقع مرفوعا ، ولا منصوبا ، ولا محذوفا ، ولا مجزوا ؛ لأنه مبيع ، قال ابن مالك :

« وكل حروف مشتج للبناء »

والبي ليس مرفوعا ، فأنشئ مثل المت لا يتحرك<sup>(١)</sup> .

مثال الحروف : هل - فهي حرف استفهام ، لا تتغير أبدا ، في كل كلام لعرب ثنى « هل » كما هي ، تأتي بها في أول الكلام ، أو في وسطه ، أو في آخر الكلام ، لا يمكن تغييرها<sup>(٢)</sup> .

ولهذا تقول : إن الحروف كلها لا تدخل عليها الإعراب .

وبذلك يخرج ثلث اللغة العربية : لأن أقسام الكلام - كما سبق - ثلاثة : الاسم والفعل والحرف<sup>(٣)</sup> ، وينتهي عندنا الاسم والفعل .

(١) الألفية . باب القرب والبي ، البيت رقم (٢١) .

(٢) ورواه رحمه الله بهذا البيت أن كل الحروف صبة - سواء كانت محذوفة بالاسم ، أو بالفعل ، أو

مشاركة ، وسواء كانت عاقلة ، أم غير عاقلة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر

« وقد سبق تعريف آسنا بما يدل على نفس هذا المعنى من ٩٢ . فقد قلنا في تعريفه هو ما نرم ، مرة مرة

واحدة ، غير عاقلة ، ولا احتلال .

والدليل التدرج هنا . حبه الله . إنه من البيت لا يتحرك .

(٣) مراد بذلك أن سكنون الحرف لا يتغير . فلا تعدها مرة مرفوعة ، ومرة منصوبة ، ومرة محذوفة ، بل

مرها ساكن ، ولو احتلت عليها العوامل .

١٠٤٤ : في أقسام الكلام الثلاثة . والحرف أحد هذه الأقسام الثلاثة ، وهو كله مبنى ، غير أن يكون في خروج

ذلك عن الإعراب ثلث اللغة العربية .



و- ذكر المصنف رحمه الله الأقسام على سبيل الإجمال شرع في ذكره عن  
سبب معين . فكان : فلأسماء من ذلك الرفع والنصب والحذف . ولا حرد فيها .  
وبالأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم . ولا خفض فيها .

أشركت الأسماء والأفعال في شيئين من الأقسام الأربعة . وهما الرفع  
والنصب . واشتغلت الأسماء بالحذف ، والأفعال بالجزم .

مثال الرفع والنصب في الفعل والاسم . تقول الرجل يقوم . الرجل : اسم  
مرفوع ، ويقوم : فعل مرفوع .

إذن : اشتركا في الرفع .

وتقول : لن نكرم المهمل .

نكرم : فعل منصوب ، والمهمل : اسم منصوب .

ومثال الجزم في الفعل . والحز في الاسم . تقول : لا تنظُر إلى المهمل .

تنظُر : فعل مجزوم . المهمل : اسم محفوض ؛ لأنه دخل عليه حرف الجزم إلى « لا » .

إذن : الحذف يتخلل على الاسم فقط ، فهو خاص به ، فلا يتخلل على الفعل ؛ لأنه  
مؤهلنا أن من علامات الاسم الحذف .

فإذا كان من علامات الاسم الحذف فمعناه - أننا لا نجد فعلاً محفوضاً ، فالحذف  
خاص بالاسم<sup>(١)</sup> .

لأننا : الجزم : الجزم خاص بالفعل<sup>(٢)</sup> ، فلا نجد اسماً مجزوماً أبداً .

(١) و « لا تحذف الاسم بالحذف » - عليه ونقل الحر ، فيعادلا ، وأيضاً لكون الاسم هو الأصل في الإعراب  
خاص بحركة واحدة من الفعل .

(٢) و « لا تحذف الاسم بالجزم » - لأنه قليل ، والجزم عفيف ، فقابل عملة الجرم بفعل الفعل ، فعادلا

عبر في فنن : عدى اسم مجزوم قرأناه في كتاب الله ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ أَعْلَى الْكِتَابِ مَنْ إِذَا نَأَمْتُمْ ﴾ . و « من » اسم ، ومجزوم ؛ لأنَّ آجره السكون ؟  
 نقول : هذا ليس بجزم ، ولكن هذا بناء ، والمبنى ليس له دخل في الإعراب إطلاقاً ، كما قلت لكم : المبنى ميت لا يتحرك .

ولهذا : من : . . تقول مثلاً - جاء من ثجهه - « من » هنا فاعل .

وتقول : أنكرم من ثجهه . « من » مفعول .

وتقول : انظر إلى من ثجهه . « من » اسم مجزوم .

وهل تغيرت « من » ؟

الجواب : لم تتغير ، جاءت في دخل رفع ، ولم تتغير ، وجاءت في دخل نصب ، ولم تتغير ، وفي دخل جر ، ولم تتغير ، وذلك لأنها مبنية .

إذن : في باب الإعراب سقطت الحروف ، وكلُّ المبيات من الأسماء<sup>(١)</sup>

(١) العلم - رحمت الله - أن الأصل في الأسماء هو الإعراب . أي : الغالب والراجح فيها هو الإعراب ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل ، ولذا فهو صالح لأن تعاقب عليه المعاني المختلفة من الغائية والمفعولية وغير ذلك ، وكل معنى من المعاني السابقة يتطلب علامة تحصره في آخر الكلمة ليتميز عن بقية المعاني الأخرى ، مما يؤدي إلى أس التباس ، وعدم التخلُّط بين المعاني المختلفة ، فلا بد إذن من تغير معلامة الإعرابية آخر الأسماء ؛ نتيجة تطور المعاني المتعلقة عليها ، فاستحدثت الأسماء بذلك الإعراب .  
 والماء هي الأسماء حروجه عن الأصل فيها . والمبيات من الأسماء محصورة في ثمانية أنواع . هي

- ١ - الصامت .
- ٢ - أسماء شرط .
- ٣ - أسماء الاستفهام .
- ٤ - أسماء الإشارة .
- ٥ - أسماء الأفعال .
- ٦ - الأسماء للوصولة .
- ٧ - الأعلام المقصورة ؛ « زهه » ، « ك » ، « سيويه » .
- ٨ - بعض الظروف ، نحو « الآن » .

## والأفعال<sup>(١)</sup>

والخلاصة الآن :

أولاً : أنَّ أقسام الإعراب أربعة ، رفع ، نصب ، وحذف ، وجرم .

ثانياً : أنَّ الأسماء والأفعال<sup>(٢)</sup> تشترِك في الرفع ، والنصب ، وتكفرُّ الأسماء

١ - ولكن يقول في كل ما مضى : هذه صيغات لعرض ، وليس بلازم

وَيَقْتَضِي أَنْ هُنَاكَ أَشْيَاءٌ أُخْرَى تَنْسِبُ لِعَارِضٍ . مثل

١- التَّكْرَرُ الْمَقْصُودُ . وَالْمَقَادِمُ الْعِلْمُ الْمَقْصُودُ . فِي بَابِ الدَّاءِ . فَالْمَقَادِمُ الْعِلْمُ الْمَقْرُونُ . مثل : يَا نوحَ ، ذَا نوحَ ، مَقَادِمُ مَبِيٍّ عَلَى الْقَضْمِ ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَالتَّكْرَرُ الْمَقْصُودُ ، نَحْوُ : يَا مُسْلِمَ - لَقَدْ سَلَكْنَا بِهِنَّ - الْحَقِيدَ .

ذَا مُسْلِمَ : مَقَادِمُ مَبِيٍّ عَلَى الْقَضْمِ ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

٢- بعض الظروف . نحو : أَسَى . ذَا أَسَى ، تَجَنَّى عَلَى الْكُفْرِ فِي لَفْظِ أَعْمَلِ الْجَمْعِ إِذَا أُزِدَتْ بِهِ مَعْنَى ، وَهُوَ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

وَإِذَا أُزِيدَ ، أَسَى ، يَوْمٌ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُنَاصَةِ . أَوْ كَثُرَ . أَوْ دَخَلَتْ أَل ، أَوْ أُجِيبَتْ . أَهْرَبَ وَاجْتَمَعَ ، تَقُولُ : ضَلَّتْ ذَلِكَ أَتَشَاءُ ، أَيْ : فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُنَاصَةِ .

٣- الأسماء المركبة ، كالأعداد المركبة ، مثل : أَحَدٌ عَشَرَ ، وَاِسْتِثْنَاءٌ عَشَرَ ، وَمَا بَيْنَهُمَا ، فَهِيَ مَبِيَّةٌ عَلَى فَتْحِ الْخَبْرَيْنِ ، مَا عَدَا اِتْنَيْنِ عَشَرَ ، وَاِتْنَيْنِ عَشْرَةَ ، فَإِنَّ هَيْئَهُمَا مَعْرُوبٌ بِإِعْرَابِ الْكُفَى ، وَفِي عَشْرَةَ عَشْرَةَ مَبِيَّانٌ عَلَى الْفَتْحِ .

٤- اسم لا التالفة للحسن في بعض أحواله :

مِثَالٌ ذَلِكَ : لَا رَحْلٌ فِي الْبَيْتِ . ذَا رَجُلٍ : أَسْمٌ ، لَا مَبِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

(١) الأفعال - كما سبق - على ثلاثة أقسام

١- مَبِيٍّ . ٢- أَمْرٌ . ٣- مَضْرُوعٌ

أما الفعل الماضي : فقد فتح الحجة على بطلانه .

وأما الفعل الأمر : فقد اشكك في بطلانه ، والراجح أنه مبني .

و ما بعض المضارع فالأصل فيه الإعراب كالأسماء ، ولا يبنى إلا في حالتين ، سيأتي ذكرهما .  
شأنه - في كلام المؤلف رحمه الله .

و قد عرفت ذلك مبيناً لما أنه لا يدخل معاً من الأفعال في الإعراب إلا الفعل المضارع فقط . أما الفعل الماضي والأمر فلا يدخلان ؛ لأنهما دائماً مبيَّان .

(٢) ملزم الفعل للمضارع فقط ؛ لما سبق من أن الفعلين الماضي والأمر مبيَّان دائماً .

بالخفض ، وليس فيها جزم ، وتنفرد الأفعال بالجزم ، وليس فيها خفض<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : هل تدخل في هذه الأقسام الحرف ؟

الجواب : لا تدخل ، لأنه لا يتغير .

وهل تدخل الأسماء المبنية ؟

الجواب : لا تدخل ، لأن المبنى لا يتغير .

وهل تدخل الأفعال المبنية ؟

الجواب : لا تدخل ، لأن الأفعال المبنية لا تتغير .

إذن : لا تدخل إلا الأسماء والأفعال المرفوعة فقط ، ولهذا نقول : إن الإعراب

تغير أو سجر الكلم ، باختلاف العوامل الداخلة عليها ، وفقاً أو تقديرًا .

مثال على بناء الفعل الماضي : قام الرجل .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، ولا نقول : النصب ؛ لأنَّ النصب خاصٌّ

بالمرهبات ، وكلُّ الأفعال الماضية مبنيةٌ .

الرجل : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة على آخره ، فقيه من الإعراب الرفع .

مثال آخر : مررتُ برجلٍ .

مررتُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون .

مثالٌ على إعراب الفعل المضارع :

قال تعالى عن نفسه : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ . في الفعلين « يلدُ - يولدُ » من

أقسام الإعراب الجزم ، والجزم كما سبق - لا يدخل في الأسماء .

(١) وهذا حين أن الرفع الإعراب على ثلاثة أقسام :

١ - قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ، وهو الرفع والنصب .

٢ - قسم مختص بالأسماء ، وهو الخفض .

٣ - قسم مختص بالأفعال ، وهو الجزم .

# باب معرفة علامات

## الإعراب



## « باب معرفة علامات الإعراب<sup>(٦)</sup> »

« ذكر المؤلف رحمه الله الإعراب ذكر علامات الإعراب . فقال لرفع أربع علامات : الضمة ، والواو ، والألف ، والنون<sup>(٧)</sup> .

يعني رحمه الله : أن علامات الرفع أربعة ، أصلية وناتبة ، الضمة عن الأصل ، والباقي نيابة عن الضمة<sup>(٨)</sup> .

فالأصل إذن أن الرفع يكون بالضمة ، تقول : « محمد » ، « زيد » ، « بكر » ، « خالد » ، وهكذا .

أما الواو فإنها أيضا تكون علامة للرفع . لكن نيابة عن الضمة ، تقول مثلا : جاء المسلمون .

المسلمون : فاعل مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة .

وكذلك الألف تكون أيضا نيابة عن الضمة ، فتقول : قام الرجال .

الرجال : فاعل مرفوع بالألف ، نيابة عن الضمة .

وكذلك النون تكون أيضا نيابة عن الضمة . تقول : الرجال يقومون .

(٦) يعني أن علامات الإعراب الثلاثة عليه ، منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للسحر ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، وقد ذكرها المؤلف على هذا الترتيب ، مقدِّما علامات الرفع ، لقوته وشرفه ، ولكونه إعراب الشفد<sup>(٧)</sup> .

(٨) فسطيح أن يعرف أن الكلمة مرفوعة . بوجود واحد من هذه العلامات الأربع عن آخرها .

(٩) ونسبى العلامات الفرعية . ولذلك تقول : إن علامات الإعراب عموما على قسمين :

علامات أصلية . وهي : الضمة في الرفع ، والقصة في النصب ، والكسرة في الجر ، والسكون في الحرم .

وعلامات فرعية مثل الواو ، والنون ، والألف ، والياء . وغير ذلك مما سيأتي ذكره بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

يضمون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، نيابة عن الضمة .  
بأن الرفع له أربع علامات : حصة ، وواو ، والفتحة ، ونون ، الأصل منها الضمة .  
والباقي نيابة عنها .



# مواضع الضمة

## « مواضع الضمة »<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع هي : الاسم المفرد ، وجمع الكسبر ، وجمع المؤنث السالم ، والتعدي المضارع الذي نه ينصل بأخره شيء .

بهي رحمه الله : أن الذي يُرفع بالضمة أربعة أشياء :

أولاً - الاسم المفرد . ويُقصد بالمفرد هنا ما دل على واحد ، أو واحدٍ<sup>(٢)</sup> .

فتقولت : رجلٌ . اسم مفرد ؛ لأنه دل على واحد ، وقولت : زيدٌ . اسم مفرد ؛

لأنه دل على واحد ، وقولت : هندٌ . اسم مفرد ؛ لأنه دل على واحد ، وقولت :

شجرةٌ . اسم مفرد ؛ لأنه دل على واحدٍ .

إذن : كل اسم مفرد يرفع بالضمة ولا بد . فلو قلت : قام محمدٌ .

في « محمدٌ » : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة ؛ لأنه اسم مفرد .

ولو قلت : قام محمدًا فهذا غيرٌ صحيح ؛ لأنك لم ترفعه بالضمة ، وهو لا بد أن

يُرفع بالضمة .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله الآن يذكر ما يكون لكل واحدة من هذه العلامات الأربع . على سبيل التفصيل والنشر للمرتب .

(٢) ويراد بالاسم المفرد في كلام المؤلف رحمه الله ههنا : ما ليس مثلي ، ولا محمولاً ، ولا مُتَعَدِّياً بهما ، ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المرفوع به مذكوراً ، مثل : محمد ، وعلى ، وحسنة ، أم كان المرفوع به مؤنثاً ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزينب .

وسواء أكانت الضمة طاهرة ، كما في نحو : حضر محمدٌ ، وسارت فاطمةٌ .

وكتب مفرداً نحو : حضر القاضي والفني والخلاص ، ونحو : تزوجت أليس وأليس .

فمن : محمد . و : فاطمة « مرفوعان . وعلامة رفعهما الضمة الطاهرة ، وهما أليس ، وعلته أليس ،

وهما أليس « مرفوعات ، وعلامة رفعهن ضمة مقدرة على الألف ، صيغ من ظهورها لغير . وهما قصص «

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، صيغ من ظهورها التثنية ، وهما خلاص « مرفوع ، وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، صيغ من ظهورها حركة المناسبة .

ومثل الاسم المفرد أيضًا : دار ، باب ، حرجة ، موزونة ، كتاب .

فكل هذه الأسماء تُرفع بالضممة ؛ لأنها اسم مفرد .

ثانيًا لما يُرفع بالضممة : جمع التكسير<sup>(١)</sup> .

جمع التكسير هو : ما دلّ على ثلاثية<sup>(٢)</sup> فأكثر ، مع تعظيم بناء مفرد<sup>(٣)</sup> .

(١) معناه لغة : مطلق التصير .

وأما معناه في الاصطلاح فقد ذكره الشارح رحمه الله .

(٢) يُوهب كلام الشارح رحمه الله هنا أن المفرد من جمع التكسير لا يكون إلا مؤنثًا ، لأنه قال : ثلاثة . ولكن

هذا غير مردد بلا شك ، بدليل أن الشيخ الشارح نفسه رحمه الله ضرب على جمع التكسير أمثلة مذكرة ،

مثل : رجال ، وأعراب .

فالمفرد من جمع التكسير قد يكون مذكرة . وقد يكون مؤنثًا ، كما سيأتي في الأمثلة . إن شاء الله

تعالى .

وعليه فالذي ينبغي أن يكون عليه تعريف جمع التكسير هو ما عرّفه به الشيخ محمد محيي مصي

رحمه الله في التحفة ص ١٩ ، قال رحمه الله . وأما جمع التكسير فالمراد به : ما دلّ على أكثر من اثنين أو

ثلاث ، مع تعظيم في صيغة مفردة . له . والله أعلم .

(٣) وقد ذكر الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله أنواع التصير الموجودة في جموع التكسير . فقال

رحمه الله في التحفة ص ١٩ . ٢٠ . وأنواع التصير الموجودة في جموع التكسير ستة :

١- تغير بالشكل ليس غير . نحو : أشد ، وأشد ، وأشد ، وأشد . وفي حروف المفرد والجمع في هذين

التاليفين شديدة ، والاختلاف بين المفرد والجمع إما هو في شكلها .

٢- تغير بالنقص ليس غير . نحو : ثمة وثمة ، وثمة ، وثمة ، وثمة . فإنت تجد الجمع قد نقص حرفًا في

حسين اثنين - وهو التاء - وبقي الحروف على حالها في المفرد .

٣- تغير الزيادة ليس غير . نحو . صبر ، وصبر ، وصبر ، وفي مثل قوله تعالى : ﴿ صبروا ، وصبروا ، وصبروا ﴾ .

٤- تغير في السكن مع النقص . نحو : صبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر .

وصبر .

٥- تغير في السكن مع الزيادة . نحو : صبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر .

وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر ، وصبر .

٦- تغير في الشكل ، مع الزيادة والنقص جميعًا . نحو : كبر ، وكبر ، وكبر ، وكبر ، وكبر ، وكبر .

وكاتب ، وكاتب ، وكاتب ، وكاتب .

وهذه الأنواع كلها تكون مرهونة بالضممة . سواء أكان المراد من لفظ الجمع مذكرة ، نحو : رجل ،

مثال ذلك : الرجال . دل على ثلاثة فأكثر ، مع تعظيم بناء المفرد .

المفرد من « الرجال » ، « رجل » ، « رجل » ، إذا قلت « رجال » تعكّر بناء المفرد ، فالمفرد : راء مفتوحة . وجيم مضمومة ، والجمع : راء مكسورة ، وجيم مفتوحة ، بينها وبين اللام ألف ، وفي « رجل » ليس بينها ، وبين اللام ألف<sup>(١)</sup> .

إذن : تعكّر بناء المفرد ، ولهذا تشكبه جمع تكسير ، لأنها كثرنا المفرد ، وحطّشناه ، وأتينا بصورة جديدة .

ومثال ذلك أيضا : « أعراب » ، جمع « أعرابي » ، « أعراب » جمع تكسير ، لأنه تعكّر بناء المفرد ، فقد نقص الجمع عن المفرد<sup>(٢)</sup> .

وأحيانا يزيد الجمع ، مثل : « رجال » .

مثال آخر : « بيت » مفرد « بيوت » ، « آيات » ، فكلاهما جمع تكسير ، لأن المفرد تعكّر بناؤه فيهما<sup>(٣)</sup> .

مثال آخر : « أباخر » جمع تكسير ، لأن مفرده « يعبر » ، فتعكّر المفرد<sup>(٤)</sup> .

فإذن : جمع التكسير : ما دل على ثلاثة فأكثر ، مع تعظيم بناء المفرد .

« وكتاب ، لم تكن الرأفة منه مؤنثا ، نحو : عهد ، وكتاب .

وسواء أكانت الصفة ظاهرة كما في هذه الأمثلة - لم كانت مقصورة<sup>(٥)</sup> ، كما في نحو : شكراني ، وغزيمي ، وسحر - فلدري ، وخطلي ، تقول : فم الرجال والزيات ، فحدهما مرطوحين بالصفة الظاهرة ، وتقول : حضر المرزوق والفدري - فيكون كل من « الفرحي » ، « العذري » مرطوقا بصفة مقصورة على الألف ، منع من ظهورها التصغير . اهـ

(١) فهو نحو في الشكل ، مع الزيادة ، وهذا هو النوع الخامس من أنواع التصغير التي سبق الإشارة إليها

(٢) فهو تغير بالنقص ليس لجزء ، وهو النوع الثاني من أنواع التصغير .

(٣) فهو نحو في الشكل مع الزيادة ، وهو النوع الخامس من أنواع التصغير .

(٤) فهو نحو في الشكل ، مع الزيادة والنقص حصفا ، وهو النوع السادس من أنواع التصغير .

(٥) ولا فرق في المقصورة بين أن تكون مقصورة للتصغير ، أو للتثقل ، أو للمناسبة ، نحو : عسدي

ذلك جمع التزمت السالبة<sup>(١٦)</sup> .

جميع التزمت السالبة هو ما دل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد<sup>(١٧)</sup> .

وقيل ما جمع بالقلب وتاء غير يذكرون على مفردة<sup>(١٨)</sup> .

(١٦) قال الأستاذ محمد بن حسن بن النحو الرافعي عن ١٣٧ ، حاشية ١- المراد بالسالم ، صفة مفرد ، ودمت بأن ينحى المفرد على حاله بعد الجمع ، لا يدخل حروفه تعريفي في تاءها ، أو غندته ، أو حركتها ، إلا عند الإحلال ، في نحو : الصطلون - القاطنون .

هذا وكلمة السالم تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتصبط على حسب حالة الموصوف . ومن هذا يدل في معنى وصف كلمة : لا سالم ، في : الجمع المؤنث السالم<sup>(١٩)</sup> .

ولهذا يشبهه خلفي التصحيح ، لصحة مفردهما في القلب عند جمعه سبحانه ، بخلاف جميع التكسير ، غير مفردة لا بد أن يعبر في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التعير .

(١٧) لم يؤيد عن هذا التعريف الشيخ رحمه الله . فمثل : إن هذا التعريف ليس مانعاً فإنه لو ترك على وجهه شكله لمعنى فيه جمع للمذكر السالم ، لأن جمع للمذكر السالم يدل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء مفرد . وكذلك ينزل إن هذا سبق لسأل من الشيع رحمه الله ، وما يدل على ذلك أن الشيخ رحمه الله عطف جميع التزمت السالم عند الكلام على تزيئة الكسرة عن الصحة بقوله : ما دل على اثنين فأكثر ، وزيادة الألف ، والتاء ، مع سلامة بناء المفرد .

فقد رحمه الله جميع التزمت السالم شديدين . كلاهما يخرج جميع المذكر السالم .

الصيد الأول قوله : ما دل على اثنين فأكثر . وجميع للمذكر السالم بشرط في مفردة أن يكون مذكراً ، فإن كان مفردة مؤنثاً لم يصح جمع مذكر سابقاً .

الثاني قوله : زيادة الألف ، والتاء . وجميع للمذكر السالم بجمع زيادة الواو والياء في حالة الرفع ، وبناء الحرف في حالتي النصب والجر ، على مفردة .

وإنما ذلك ينزل إلى تعريف الجامع للمع لجمع التزمت السالم هو أن يدل من تعريفه ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنين ، زيادة ألف ، وتاء في أمره ، نحو : زبيبات ، قطرات ، حطبات ،

فوقاً ، من غير كسر من اثنين أو اثنين يخرج به جمع للمذكر السالم فإنه لا يكون مفردة ، إلا ما ذكره في قوله : زيادة ألف ، وتاء في أمره يخرج به جمع التكسير لأنه كما سبق فكسره به بناء مفردة ، وهذا ، لجمع سم فقط بزيادة الألف ، والتاء ، دون نحو لينة مفردة في العالف .

وسنذكر ويكون هذا التعريف حاصفاً دائماً ، حيث إنه يبين أن جميع التزمت السالم ، وإنه أصله

(١٨) ص ١٣٧ ، حاشية ١- ، حاشية ٢- ، حاشية ٣- ، حاشية ٤- ، حاشية ٥- ، حاشية ٦- ، حاشية ٧- ، حاشية ٨- ، حاشية ٩- ، حاشية ١٠- ، حاشية ١١- ، حاشية ١٢- ، حاشية ١٣- ، حاشية ١٤- ، حاشية ١٥- ، حاشية ١٦- ، حاشية ١٧- ، حاشية ١٨- ، حاشية ١٩- ، حاشية ٢٠- ، حاشية ٢١- ، حاشية ٢٢- ، حاشية ٢٣- ، حاشية ٢٤- ، حاشية ٢٥- ، حاشية ٢٦- ، حاشية ٢٧- ، حاشية ٢٨- ، حاشية ٢٩- ، حاشية ٣٠- ، حاشية ٣١- ، حاشية ٣٢- ، حاشية ٣٣- ، حاشية ٣٤- ، حاشية ٣٥- ، حاشية ٣٦- ، حاشية ٣٧- ، حاشية ٣٨- ، حاشية ٣٩- ، حاشية ٤٠- ، حاشية ٤١- ، حاشية ٤٢- ، حاشية ٤٣- ، حاشية ٤٤- ، حاشية ٤٥- ، حاشية ٤٦- ، حاشية ٤٧- ، حاشية ٤٨- ، حاشية ٤٩- ، حاشية ٥٠- ، حاشية ٥١- ، حاشية ٥٢- ، حاشية ٥٣- ، حاشية ٥٤- ، حاشية ٥٥- ، حاشية ٥٦- ، حاشية ٥٧- ، حاشية ٥٨- ، حاشية ٥٩- ، حاشية ٦٠- ، حاشية ٦١- ، حاشية ٦٢- ، حاشية ٦٣- ، حاشية ٦٤- ، حاشية ٦٥- ، حاشية ٦٦- ، حاشية ٦٧- ، حاشية ٦٨- ، حاشية ٦٩- ، حاشية ٧٠- ، حاشية ٧١- ، حاشية ٧٢- ، حاشية ٧٣- ، حاشية ٧٤- ، حاشية ٧٥- ، حاشية ٧٦- ، حاشية ٧٧- ، حاشية ٧٨- ، حاشية ٧٩- ، حاشية ٨٠- ، حاشية ٨١- ، حاشية ٨٢- ، حاشية ٨٣- ، حاشية ٨٤- ، حاشية ٨٥- ، حاشية ٨٦- ، حاشية ٨٧- ، حاشية ٨٨- ، حاشية ٨٩- ، حاشية ٩٠- ، حاشية ٩١- ، حاشية ٩٢- ، حاشية ٩٣- ، حاشية ٩٤- ، حاشية ٩٥- ، حاشية ٩٦- ، حاشية ٩٧- ، حاشية ٩٨- ، حاشية ٩٩- ، حاشية ١٠٠- .

(١٩) يعني رحمه الله : في قولك جميع للمذكر السالم .

(٢٠) كما في غيره ، قال رحمه الله في شرح القطر ص ٤٥ : ولذلك عطف عن قول أكثرهم . جميع لتزمت

مثاله : « هند » عند جمعها جمع مؤنث سالماً تقول : « هنديات » ويلاحظ أن مفرد لم يتغير ، ولهذا سميها جمعاً سالماً .

ومثاله أيضاً : عائشة : عائشات ، خديجة : خديجات ، فاطمة : فاطمات ،  
وقلمم جزاء .

فإذا قيل : « أبيات »<sup>(١)</sup> لماذا لا تقول : إنها جمع مؤنث سالمة ؟

الجواب : لأنه تغير المفرد<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً التاء في « أبيات » أصلية<sup>(٣)</sup> ، وجمع المؤنث السالم لا بد أن تكون التاء رابطة<sup>(٤)</sup> .

- شرافات ، عقامات ، جمع شرافق وجميع .

كما أن بحر هذا الجمع لا تسلم فيه مفرد مفرد . بل تحدث بها تغيرات عند الجمع ، نحو : شيدقات ، وإكزيات ، جمع شيدقة ، وإكزية ، إذ فُتحت العين في كلمة « سيدقات » عند الجمع ، ولقيت الألف ياء في كلمة « إكزيات » .

ولكن لا مانع من تسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم ، إذ إن المفرد تسلم صورته عند هذا الجمع في أغلب أصوات ، ومن ثم مزج كثير من النحاة على هذه التسمية .

(١) فالجمع في هذه الأمثلة زاد على المفرد بالألف والتاء .

(٢) وبحرف أبيات أيضاً . أصوات جمع صوت ، وأصوات جمع بيت .

(٣) وهو تغير في الشكل ، مع الزيادة .

- قولنا بحر في الشكل . لأن « بيت » مفتوحة الياء ، ساكنة الياء ، وه « أبيات » ساكنة الياء ، مفتوحة الياء .

ولولم مع لزيادة الزيادة بالزيادة هنا زيادة الهمزة في أول كلمة « أبيات » . وليس الزيادة بالألف والتاء في كثير الكلمات ، لأن جمع المؤنث السالم يكون بزيادة الألف والتاء على مفرد

(٤) ولذلك تقول : إنها جمع تكسير .

وهو من غير إذا كان الأمر هكذا ، فكيف لم يمزج هذه الأمثلة التي أتى بها الصراح رحمه الله في قوله .

« عائشات ، وخديجات » جمع مؤنث سالم ، وهي جمع « عائشة » و« خديجة » . ولأنه لم يرد في الجمع ، كما هو ظاهر ، فهي موجودة في المفرد والجمع ؟

الجواب : عن ذلك أن يقال : إن التاء التي في الجمع غير التاء التي في المفرد ، والمائل غير ذلك .

١- السالم . من أن قلت : الجمع بالألف والتاء ، الألف جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .



وكسبت «فضاء»<sup>(١)</sup> هي جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالم ، لأنه تغير فيها بناء المفرد . ولأن الألف فيها أصلية ، لأن أصل «فضاء» : «فضبة» هذا أصلها ، فثبتت الياء ألفاً ، لعلّوا تصريفها<sup>(٢)</sup> ، ليس هذا موضع ذكرها .

اجتمع جمع المؤنث السالم : ما دل على ثلاثة فأكثر ، مع سلاماً ببناء المفرد ، وإن ثبتت فقل : ما نجوع بالياء وتاء مزيدتين على مفرد . هذا يرفع بالضممة . تقول : جاءت المسلمات .

المسلمات : فاعل مرفوع بالضممة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم .

« المؤمنات » كذلك : جمع مؤنث سالم ، « الصادقات » جمع مؤنث سالم ، « الغافلات » جمع مؤنث سالم ، « الراكعات الساجدات » مثلها .

إذن : جمع المؤنث السالم يُرفع بالضممة<sup>(٣)</sup> .

~ ~ ~

رابعاً : قال المؤلف رحمه الله **والتعلُّ المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء** . وهناك أفعال غير متضارعة ، فهناك الفعل الماضي والفعل الأمر ، والذي معنا هو

(١) كتابة التاء في « حديجة ، وعائشة » غير كتابة التاء في « عائشات ، وحديجات » ، ففي « عائشة » وحديجة » مبروطة ، وفي « عائشات ، وحديجات » مطلق .

قيل قيل : أين ذهبت التاء التي كانت في المفرد ؟

الجواب عن ذلك أن يقال : إن هذه التاء تحيقت عند الجمع ؛ لأنها في الأصل واحدة ، وشخص ياء الجمع عن وجودها ؛ لأنها إما جريء بها للمفرد للدلالة على تأنيث الكلمة ، فلما أياً بناء الجمع ، ودبت على نفس المعنى = وهو التأنيث - انشقت عنها ياء الجمع ، وحذفت .

(٢) ونحو « فضاء » : دعاء ، ورجاء .

(٣) لأنها بحر كسب . ونحو ما قبلها . فثبتت ألفاً ، فصار « فضاء » ، فأنه مقلبة عن ياء

(٤) صحه . ولا تكون الضمة مقفلة في جميع التواتر السالم . إلا عند إحصائه ليه التكلم ، نحو هذه شجرتي وقرتي . والشاع هنا من ظهور الحركة هو اشتغال الحلق بحركة اللام ، كما تقدم .

الفعل المضارع<sup>(١)</sup>.

لكن قال المؤلف : الذي لم يتصل بأخره شيء . مثل : يضرب ، يأكل ، يشرق .  
يقوم ، يلقط ، يذهب ، يجيء ، والأمثلة كثيرة ، هنا فعل مضارع لم يتصل بأخره  
شيء<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ، يخشى ، يُزفَع بالضمّة ، لكن ضمة مقصورة على الألف .

وكذلك ، يزىي ، فعل مضارع مرفوع بالضمّة ، لكن مقصورة على الياء ، منع من  
ظهورها الثقل .

فصار الفعل المضارع الذي لم يتصل بأخره شيء يُزفَع بالضمّة ، إثنا لفظاً ، وإما  
تقديرًا .

وقول المؤلف : لم يتصل بأخره شيء . عرج به الفعل المضارع الذي اتصل بأخره  
شيء ، فهذا لا يُزفَع بالضمّة<sup>(٣)</sup> .

(١) قوله رحمه الله : والفعل المضارع قيد عرج به الفعل الماضي والفعل الأمر ، لهما مبدآن ثالثا ، كما  
سبق ، ونحن نتكلم عن الإعراب ، فلا موضع لهما معنا هنا .

(٢) وأخره حرف صحيح ، يرفع بضمة ظاهرة .

(٣) والفعل المضارع لم يتصل بأخره ما يوجد بعده . أو يقل إعرابه من الرفع بالضمّة . إلى الرفع شيئا  
النون :

والذي يوجد بعده شيئا

أولاً . نون اسوكدة الحبيضة أو المشقة<sup>(٤)</sup> : فلذا اتصل الفعل المضارع بأحدعها عرج عن الإعراب إلى  
الثاني ، فيس على الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَسْتَجِيبُ لِلَّذِينَ يُدْعُونَكَ مِنَ الْمَسْجِدِ ﴾ .

ثانياً . نون مسوقة فلذا اتصل بها الفعل المضارع بني على السكون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزِلْنَا  
تُوحِيهِمْ ﴾ . فالفعل يرفع ه هنا مبنى على السكون .

و قد يشتر إعرابه من الرفع بالضمّة إلى الرفع شيئا النون اتصاله بواحد من ثلاثة مبدآن

١ - ألف الاثنين ، نحو : يكفبان ، يصبران .

٢ - واو الجماعة ، نحو : يكفون ، يصرون .

(٤) عرق بينهما أن الظرف مفعولة مشقة ، والمفيدة تكون ساكنة .

مثل : « يقولون » . هذا فعل مضارع ، لكن قد اتصل بأخره شيء ، فقد اتصل بأخره الواو والنون .

إذن : لا يمكن أن يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بأخره شيء .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ لِيُشْجِرَكُمْ وَلِيَتَّخِذَ مِنْكُمْ مَثَلًا ﴾ . الفعلان : « لِيُشْجِرَكُمْ » ، « لِيَتَّخِذَ مِنْكُمْ » لا يُرفعان بالضممة ؛ لأنهما اتصل بأخرهما نون التوكيد الثقيلة والحذيفة .

مثال آخر : الساء يفس . الفعل « يفسن » لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل به نون النسوة ، والمؤلف رحمه الله يقول : لم يُشجِلْ بأخره شيء .

مثال آخر : « يقومان » . لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بأخره شيء ، وهو الألف والنون .

إذن : الذي يُرفع بالضممة أربعة أشياء :

١- الاسم المرفوع ، كـ « زيد » .

٢- جمع التكسير ، كـ « الرجال » .

٣- جمع المؤنث السالم ، كـ « المسلمات » .

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بأخره شيء . مثل « يقوم » ، « يضرب » ، « يأكل » ، « يرمي » ، « يخشى » ، « يغزو » ، كل هذا مرفوع بالضممة ، لكن قد تكون ظاهرة ، وقد تكون مقشورة .

فإذا قلت : الرجال يقومون . فماذا نرفع « الرجال » ؟

الجواب : بالضممة ؛ لأنه جمع تكسير .

وماذا نرفع « يقومون » ؟

١- « يقومون » تكبير ، « يصرون » .

٢- « فعل مضارع » واحد من هذه الضمائر الثلاثة لأنه لا يرفع بالضممة حينئذ . بل يرفع بثبوت النون ، والألف ، أو الواو ، أو الياء فاعل ، وسببها إيضاح ذلك إن شاء الله .

حرف لا يُرفع بالضمّة ؛ لأنه أفضل بآخره شيء ، والمؤلف يقول : انفع  
المضارع الذي لم يُجْهَل بآخره شيء .

وإذا قلت : اسلمات يفهمن . فماذا تُرفع ، المسلمات ؟ \*

الجواب : بالضمّة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

وماذا تُرفع : « يفهمن » ؟

الجواب : لا تُرفع بالضمّة ؛ لأنه أفضل بها نون النسوة<sup>(١)</sup> .

ولو قلت : تقوم المسلمات . فإنّ الفعل « تقوم » يُرفع بالضمّة ؛ لأنه فعل مضارع لم  
يُجْهَل بآخره شيء .

و « المسلمات » كذلك تُرفع بالضمّة . لأنها جمع مؤنث سالم ، والله أعلم .

.....

(١) قد سئل عن تضارع إذا اتصل بوزن النسوة فإنه يخرج عن باب الإعراب ، ويكون مثل غير  
سكون

## نيابة الواو عن الضمة

## « نيابة الواو عن الضمة »

في المؤلف رحمه الله تعالى . وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم . وفي الأسماء الخمسة<sup>(١)</sup> . وهي أبوك ، وأخوك . وحمولك . ولحموك ، وذو مالي .

وقوله رحمه الله - وأما الواو التي بالواو بعد الضمة ، ولم يأت بالألف ، ولا الواو بعدها ، لأن الضمة إذا أشبهت تولد منها الواو ، فالواو أقرب شيء للضمة ، فلها جعلها المؤلف ثوابها .

وقوله رحمه الله : وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين . جزى الله المؤلف خيرًا على تقسيمه هذا وحضره .

وما الدليل على هذا الحصر؟

الدليل هو التلخيص والاستقراء ؛ فإن علماء اللغة - رحمهم الله - جمعوا كلام العرب ، فوجدوا أن الذي يُرفع بالواو لا يتلوه شيئين .

وقوله رحمه الله . في جمع المذكر السالم . هذا هو الموضع الأول من المواضع التي تكون فيها الواو علامة للرفع ، نيابة عن الضمة .

وجميع المذكر السالم هو : ما دل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المعرفة<sup>(٢)</sup> .

(١) أسماء الرجال . رحمه الله من ذكر علامة الرفع الأصلية والضمة ، ولا يتم مواضعها ، شرع في ذكره بمرتب عنها ، من الواو والألف والواو .

(٢) هذا التعريف من الشيخ رحمه الله ليس دقيقًا إذ قد يدخل فيه جمع المؤنث السالم . فقد نص أن جمع مؤنث السالم قد يدل على ثلاث فأكثر مع سلامة بناء مفرده ، كما تقول . خطابات جمع حديث . مؤنثات جمع حواري ، قطارات جمع قطار ، اصطبلات جمع إشكيل<sup>(٣)</sup>

سنة مؤنث . ثم قيل هذا التعريف نقولنا رواية أبو عبيد . قوله أبو عبيد . خبر عنده كتاب مؤنث .



مثل ذلك «مسلم». زِدْ وَاوَّاءَ وَنَوَّاءَ، تقول: «مسلمون». هذا جمع المذكر السالم<sup>(١)</sup>. لأنك زِدْتِ وَاوَّاءَ وَنَوَّاءَ عَلَى الْمُفْرَدِ، وَبَقِيَ الْمُفْرَدُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْ شِئْتَ فقول: لأنك جَمَعْتَهُ مَعَ سَلَامَةٍ بِنَاءِ الْمُفْرَدِ<sup>(٢)</sup>.

وهل «بنون» جمع «ابن» جمع مذكر سالم؟

الجواب: لا؛ لأنَّ بِنَاءَ الْمُفْرَدِ قَدْ تَغَيَّرَ، نَعَمَ لَوْ قُلْنَا: «ابنون» - إِنْ كَانَ هَذَا بِجَوْرٍ فِي اللَّغَةِ - صَارَ جَمْعُ مَذْكَرٍ سَالِمًا، لَكِنَّهُ لَا يُقَالُ فِي اللَّغَةِ «ابنون»، وَلَكِنْ يُقَالُ: «بنون». وَلَكِنْ السَّحَابِينَ - وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ - عِنْدَهُمْ يُطَنُّ<sup>(٣)</sup>، قَالُوا: إِذَا لَمْ يَكُنْ جَمْعُ مَذْكَرٍ سَالِمًا، فَلْيَكُنْ مُلْحَقًا بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَجَعَلُوا مِثْلَ هَذَا مُلْحَقًا بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ<sup>(٥)</sup>.

(١) وبذلك يتفق كل من جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم في أن كلاً منهما يشتمل فيه بناء مفرد، لكن في جمع المؤنث السالم يزيد ألفاً ولاماً، ومن جمع المذكر السالم يزيد واوً ونوناً في حالة الرفع، وواوً ونوناً في حالة النصب والجر.

(٢) المفرد أو يعبر - ولذلك شتم هذا الجمع سالماً. ولهذا أيضاً شتم الجمع الصحيح الصيغة المفردة عند الجمع.

والهدف من جميع الكلمات جميع مذكر سالماً فصيلاً الإيجاز والاختصار؛ إذ لو كانت: العالَمُونَ العالَمُونَ يحبهم الله، أحضر من قولك: العالَمُ العالَمُ، والعالَمُ العالَمُ، والعالَمُ العالَمُ يحبهم الله.

(٣) وهذا هو حال لحناء، كالزئبق والجماد الزئروج<sup>(٦)</sup>، لا تستطيع أن أتبعك، حاتم: إذا ضاقت عليكم هذا فأخرجوا من هنا.

(٤) مخصوصة بسجن هنا ما ورد من الأسماء على صورة جمع المذكر السالم، لكنه ليس منه على وجه التحليل، إما لأنه لا يطبق عليه تعريفه، أو لأنه لم يشترط شروطه.

وخطراً لأن هذا الكتاب المشتمل فقد أخرج من الخارج عن ذكر شروط هذا الجمع وإذا أردت معرفة هذه الشروط بالتفصيل فانظر شرحاً للكافية ١/ ١٦٩.

(٥) ومن الملحقات بجميع المذكر السالم. والتي أتت ذكرها في الكتاب والسنة:

١- شبرون - يابنة، وبنات هو. ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون. وأشتمل هذه ألفاظ المفرد.

من تدرج هذه الأسماء في القرون

(٦) اسم فاعل: أخذني جمرة الزئروج، يكتمها ويظلم غيرها، إذا كذب من الصد غربت إلى الآخر. وخرج منه: وأضر الهامة لأن الأثر، والقاسوس المحيط (٥: ٢٠٠)





- ١- قوله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ الثَّلَاثِينَ لَیْلَةً ﴾ .
- ٢- قوله تعالى ﴿ لَوِیْطُ سِنَةٌ یَصْهَرُونَ فِی الْأَرْضِ ﴾ .
- ٣- قوله تعالى ﴿ فَلَمَّثَ فِیْهِمْ أَلْفَ حَتٍِّ إِلَّا خَشِیْعَتَ عِلَاقَاتِهَا ﴾ .

٣- الخيل .

ومن معاجز ذلك هي القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿ سَخَّطْنَا لُؤْلُؤًا وَغُلْفُورًا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ نَبِّئْ عَشْرَةَ أُمَمٍ لَّمْ یَكُن لَّهُمْ شِرْکٌ شَرِیْفٌ وَذَلَّلُوا بِمَا كَانُوا فِی سُلُوبِهِمْ أَقْبَاتُ ﴾ .

عنى الآية الأولى : أهلونا ، مريم عة بالواو ، لأنها معطوفة على الفاعل «أموات» ، وفى الآية الثانية «أقباتهم» مجرورة بالياء .

٣- أولو

ومن المعاجز عليها في القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِی الْأُولُو الْفَضْلِ بِكُفْرٍ وَالشُّعْبَةُ أَنْ یُؤْتُوا أُولُو الْقُرْبَى ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَنَا یَسْأَلُونَكَ بِأَوْلَادِ الْأَنْثَابِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ فِی ذَٰلِكَ لَیْبُرَّةٌ لِأُولَى الْأَنْثَابِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْزِزْ بِنَارِ أَوْلَادِ الْأَنْثَابِ ﴾ .

و « أولو » ملاح مذلل ، ولهذا لا تأتي معها النون ، تقول : جاء أولو الفضل ، ورأيت أولى الفضل ، وصرفت بأولى الفضل .

٤- علون ، فتح الكلام :

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَعْبُدْكَ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

٥- علون : وهو اسم لأعلى الجنة .

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿ كَمَلَا مِنْ جَهَنَّمَ الْأَكْمَامُ فِی سُلُوبِهِمْ وَنَا نُكْرِمُ مَا جَعَلُونَ ﴾ .

٦- أرضون ، بفتح الواو .

ومن المعاجز عليها قوله تعالى ﴿ نَحْنُ نَحْمِلُ صَوَارِغَ شِدَارٍ مِنَ الْأَرْضِ فَهَلَّاكَ عَذَابَهُ نَحْنُ یَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سِجِّ الْأَرْضِينَ ﴾ .

٧- سون .

ومن معاجز هذا المتعلق في القرآن .

قوله تعالى ﴿ نَحْمِلُكُمْ فِی الْأَرْضِ فَهَلَّاكَ سِوَى ﴾ .

٨- سون : ﴿ نَبِئْتُ فِی الشَّخْصِ بِشَخْصِ سِوَى ﴾ .

٩- قصون : جميع قصبة ، عسى ككاتب وحصاة

١٠- سون ﴿ أَسْمِنُ جَعَلُوا الْقُرْآنَ حِیْبُونَ ﴾ .

منان على رفع جمع المذكر السالم بالواو :

لقول : قام المسلمون<sup>(١)</sup> بنقفي مشكور في مساهدة الفقراء .

فإذا كان قائل قام المسلمون ، بضم التو ، بعض التو ، بعض : برفعها بالضم ، فهذا خطأ<sup>(٢)</sup> .

وإذا قال قائل قام المسلمون ، بالياء ، فهذا أيضاً خطأ ؛ لأنها ترفع بالواو .

إذن عرفنا أن جمع المذكر السالم لا بد أن يرفع بالواو ، ولا يمكن أن يرفع بغير

الواو .



وقول المؤلف رحمه الله : وفي الأسماء الخمسة .

هذا هو الموضع الثاني الذي تكون الواو فيه علامة للرفع نية عن الضمة .

والأسماء الخمسة عبارة عن أسماء حصرها الحروف ، ولا يمكن أن تزيد عليها

إلا واحداً اشْتِيفَ فيه ، لكل المؤلف كقول من يرى أن الأسماء خمسة ، ومن مالك يظن

بزيادة سبعة ، وزاد فيها «فن»<sup>(٣)</sup> ، ونحن نشيخ نؤلفنا<sup>(٤)</sup> .

١ - قرو . جمع عرب . تعني . العروقة واللطيفة من الناس .

٢ - تعذر «قالوا لئن تكلمنا بفتح التاء» غير الصحيح وإنما يقال لئن تكلمنا<sup>(٥)</sup> .

(١) اسمون . قام مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نية عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(٢) لأن من حوز جمع مذكر السالم وما أشبهه به : الفتح . سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ،

يقال : المسلمون ، المسلمين .

قال ابن مالك رحمه الله في الأسماء

وتو جمع مرفوع وما به الفتح ففتح وقيل عن بكسبه لئلا

من كتابة عشا ففتح لذكوره ، أو هو كتابة عن عورة الرجل والمرأة .

منه من الأسماء الخمسة المرفوعة بضم التاء ، من أنه يسير على منفتح المؤلف رحمه الله .

منه من الأسماء الخمسة بضم التاء ، والألف واللام بدلاً من «أن» ، وكذلك الأسماء الخمسة بدلاً من

الأسماء الخمسة ، من ذلك ما سألني من الخلاص بين الكوفيين والبصريين . والعرف من ٧١ من هذا



بـ حسنة النسي أن تكون مذكورة<sup>١٠</sup>، فإن كانت غير مذكورة فإنها لا تزفغ بالواو .  
مثلا : إسانٌ جاء بظفري صغير، فقلت له : جاء أُخَيْتِكَ صَغُرُهُ، فهو أُرْفَعُ  
بالواو ، وأقول : أُخَيْتُكَ ؟

احمر - لا ، إذا كانت مصغرة ، فإنها تُرْفَعُ بالضممة<sup>١١</sup> .

إذن فشرطها أن تكون مذكورة .

الشرط الثالث . أن يكون مضاهة<sup>١٢</sup> . فإن كانت غير مضاهية فإنها لا تُرْفَعُ بالواو ،  
ولكن تُرْفَعُ بالضممة .

فتقول مثلا : جاء أوبك هذا صحيح ، لكن لو حدثت الإضافة ، فقلت تقول :  
جاء أوب . ولا يجوز أن تقول : جاء أوب . بالواو ، حرام نحوًا .

إذا تقول : جاء أوب . وتُرْفَعُ « أوب » بالضممة<sup>١٣</sup> . لأنها اسم مفرد .

= تقول : لو لم ريتك . وتقول : فقلت من حسنة نوبك . وقال الله نسي : ﴿ تَرَفَعُ نُوبُهُ عَلَى

الْعَرْشِ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ مَا تَسْبَحُوا بِهِ لَوْلَا أَنَّ كُنْتُمْ

لَوَلَاءَ لَكُنَّ وَأَنْتُمْ . وتقول : رئت أيا . ولم يفتح بالواو والياء صر عند « أيا » والأخ ، وكان

القبلي يفتني ألا يجمع شيء منها هذا الجمع .

(١) « أيا » مؤنث وحده الله ذكرها مذكورة .

(٢) « نسي » بالضم . نحو بالكسرة . فإعرابها إذا كانت مصغرة يكون بالفتح كانت مضاهية . تقول : هذا

أوب<sup>١٤</sup> وأوب<sup>١٥</sup> وتقول : رئت أيا<sup>١٦</sup> وأخا . وتقول : مررت بأبي<sup>١٧</sup> وأخوتي .

(٣) وحده النسي . وحده أيضا من لفظ نولف وحده الله فقد ذكرها مصاحفة إلى حرف محجب . إلا وهو

لهذا ذكرها مضاهية إلى اسم ظاهر ؛ لأنها لا تضاهي إلى كسبية .

(٤) « نسي » بالضم . وهو بالكسرة . فإعرابها يكون بالفتح كانت المقطعة أيضا ، تقول : هذا أوب . وتقول :

أوب<sup>١٨</sup> . وتقول : مررت بسفي . وكذلك البالي . =

(١٠) من اسم مرفوع ، وعلامة وجه الضمة المرفوعة .

(١١) مطول به منصوب ، وعلامة وجه الضمة المقطوعة .

(١٢) « نسي » بالضم . وهي اسم محجور بالياء ، وعلامة حرة الكسرة قد حره

٥- إن كان يكون مضافة حتى تُرفع بالواو، وإذا أُضيفت فين لا بد أن يكون مضافة لمضمر؟ أو تُعرب هذا الإعراب سواء أُضيفت إلى صميم أو اسم صاهر، إعراب الناس، يعنى: أنها تُرفع بالواو، سواء أُضيفت إلى صميم، مني وأبوك، أو إلى اسم ظهير، مثل «أبو زيد»، فنقول: جاء أبو زيد<sup>١</sup>.

لمسرح - ربيع - إن تكون اضافتها لغير ياء التثنية<sup>٢</sup>، فإن أُضيفت إلى ياء التثنية، فإنها لا تُرفع بالواو.

ومثال إضافتها إلى ياء التثنية: تقول: قام أبي. الآن هي مضافة إلى ياء التثنية، فلا يجوز أن تُرفعها بالواو، لا يجوز أن تقول: جاء أبوي.

إذن: قلنا العامة خطأ؛ فمن نقول: جاء أبوي. فالصواب أن تقول في اللغة العربية: قام أبي. ولا تأتي بالواو.

ولو أُضيفت إلى ياء التثنية فيأتى شي؛ نرفعها؟

الجواب: نرفعها بضمه مقدرة على ما قبل ياء التثنية، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن ياء التثنية يسببها الكسرة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾.

<sup>٢</sup> وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾.

<sup>٣</sup> وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾.

<sup>٤</sup> وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾ وهو نفس ما ذكره في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَلَّوْا فَجَاهِبْ وُجُوهَكُمْ لِلدِّينِ﴾.

لشروط الخماسي : أن تكون « هو » خالية من الهمزة<sup>(١)</sup>.

وهذا الشرط خاصٌّ بـ « هو » ، ولماذا اشترطنا هذا الشرط ؟

قالوا : لأنه يُوجد لغةٌ يُجفَلون بدل الحروف هذه ميتاً<sup>(٢)</sup> ، فيقال : القلح فلحك .

وتكون اسماً مفرداً ، والأسم المفرد يرفع بالضمة<sup>(٣)</sup> .

الشرط السادس « خاصٌّ أيضاً » : أن تكون « ذو » بمعنى صاحب<sup>(٤)</sup> ، احترازاً

من « ذو » التي بمعنى « الذي » ، لأنَّ هناك لغةٌ - لغةٌ عِليَّةٌ - يُشْتَقِلون « ذو » بمعنى : الذي .

قال شاعرهم :

و بدل إضافة الأسماء الخمسة إياه التكملة . يقول : حضر أي وأسي . وتقول : احضرت أي وأسي الأكرم . وتقول : أما لا أتكلّم في حضرة أي وأسي الأكرم .

و « أي » في المثال الأول . فاعل « حضر » مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء التكملة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، و « أب » مضاف ، و ياء التكملة مضاف إليه في محل جر . و « أي » في المثال الثاني مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، و « أب » مضاف ، و ياء التكملة مضاف إليه في محل جر .

و « أي » في المثال الثالث مضاف إليه مجرور ، وعلامة جرّه كسرة مقدرة على ما قبل ياء التكملة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، و « أب » مضاف ، و ياء التكملة مضاف إليه ، في محل جر .

ومن ذلك في قول تعالى : ﴿ إِنْ غَدَا أَيُّ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمَا نُوشِكُ غَدَا أَيُّ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ إِذْ أَنْتُمْ عَلَىٰ ظَهْرِهِ ﴾ .

(١) وهذا الشرط مأخوذ أيضاً من لفظ المؤلف . حيث ذكر « هو » خالية من الهمزة .

(٢) صدر إليه حرف الزاوة في حالة الرفع ، وحرف الألف في حالة النصب ، وحرف الياء في حالة الجر . فالأسماء الخمسة كما سيأتي ، إن شاء الله ، ترفع بالواو ، وت نصب بالألف ، وجر بالياء . و ياء تيب . سبب ما فيها تأتي بدلاً من الواو والألف والياء .

(٣) ونصب . منصوب . ويجوز بالكسرة . أي : إنه عرب بالحرركات الطاهرة ، تقول . هد عم حسن . وتقول رأيتك فها حسنا . وتقول : نظرت إلى فم حسن .

(٤) وهذا الشرط مأخوذ أيضاً من لفظ المؤلف رحمه الله . فقد قال رحمه الله : وذو حال . أي : صاحب حال .

فإن الماء ماء أبي وعجلى وبصري ذو حفرت وذو طونث<sup>(١)</sup>

سأهد قوله ذو حفرت . بمعنى : الذي حفرت . وقوله : « ذو طونث » .  
بمعنى : الذي طونث<sup>(٢)</sup> .

إذن فالشروط ستة : أربعة مشتركة ، واثنان خاصتان .

الشروط المشتركة<sup>(٣)</sup> : أن تكون مفردة ، مكثرة ، مضافة ، إضافة إلى غير باب  
المتكلم .

والشروط الخاصة : أن تكون « فو » خالية من الهم ، وأن تكون « ذو » بمعنى  
صاحب .

لقول مثلاً : جاءني ذو مالي . فإن قلت : جاءني ذا مالي . فخطأ . ولو قلت : جاءني

(١) هذا البيت من كلمة لسان من الفصل الخامس . أوردتها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان  
الحماسة ١ - ٢٣١ . وكان أبو عزم ، وهو هزم من الفسراء من قزاة قد أُلج بهم الحصار في شأن ماء من  
بماهم ، فقاتلوا إلى عبد الرحمن بن الضحك والي المدينة ، وكان يهتف للقرابين ، فغضب الطائيون أن  
يحل في حكمته إلى أسفاره ، فزك بيان من الفصل أمامه ، وأشد بين يديه الكلمة التي معها بيت  
الشاعر .

اللفظ « ذو حفرت » : أركب : التي حفرتها ، و « ذو طونث » أركب : التي طونثها ، وطون الطير : بدؤه  
بالطيرة .

ومن الشعراء أيضاً علي « ذو الطائبة :

- قول الشاعر

فوما كرم فويسون أقيهم  
فلمن من ذو عنهم ما كفلها

أي : فحسبي من الذي عنهم ما كفلها .

- ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أبي علي الناس .

أي : الذي أتى عليهم .

و « ذو » الطائبة تكرر في الرفع والنصب وجر على لفظ واحد ، وتكون مية على السكون .

(٢) وهذا شرط آخر يخص « ذو » ، وهو أن يكون الذي تضاف إليه اسم جنس متعزلاً ، غير صفة ، بحر  
جاءني ذو مالي . ولا يجوز : جاءني ذو فاتم .

(٣) وخص منها أيضاً الشروط العامة ، لأنها تلم الأسماء الخمسة كلها .

ذمها . بحذف الواو ، ورفع « ذ » بالضم ، فخطأ أيضاً .

١٥٠ . تكون الواو علامة للرفع في موضعين : الأول : في جمع المذكر السالم .

والثاني : في الأسماء الخمسة ، وهي التي عُدها المؤلف رحمه الله .





# نيابة الألف عن الضمة

## • نيابة الألف عن الضمة<sup>(١)</sup> •

عن المؤلف رحمه الله تعالى - وأما الألف فتكون علامة للرفع في شبه الأسماء خاصة<sup>(٢)</sup>.

يعنى رحمه الله . أن الألف تكون علامة للرفع ، نيابة عن الضمة ، في موضع واحد فقط ، في تشبيه الأسماء ، يعنى : في الثلثي من الأسماء<sup>(٣)</sup> ، فهي شذوثة<sup>(٤)</sup> .

وأما قول المؤلف : الأسماء . لبيان الواقع ، لأن الأفعال لا تثني ، وأما قول القائل : الرجلان يقومان . فالفعل « يقومان » لم تثن ، لكن الفعل به ضمير التثنية .

على كل حال . الألف تكون علامة للرفع في تشبيه الأسماء خاصة .

والمتى اضطررنا هو كقول اسم<sup>(٥)</sup> دل على اثنين أو اثنين ، بزيادة في آخره<sup>(٦)</sup> ، أخذت عن شجاعين ثنمائلين<sup>(٧)</sup> ، صالح للتحديد .

(١) قدم رحمه الله الألف على الهمزة ، لأنها أمت التثنية في لغة الوثنية واليهن .

(٢) خاصة : مفعول مطلق ، وهو منصوب بعمل معذوف ، تقديره : أخذت خاصة ، ( وأخصر ) : فعل مضارع مرفوع ، والقائل مستر وجوبا ، تقديره : أنا ، وخاصة : مفعول مطلق .

(٣) نحو : حصر الصدقات - فالصدقات : مثنى ، وهو مرفوع ، لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، وثون عرض عن الثنوين في قولك : حديق ، وهو الاسم المفرد .

(٤) وذلك لأن « سيب » من الصفة والواو ، كل واحدة منهما علامة للرفع في أكثر من موضع ، فالضمة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والواو علامة للرفع في موضعين .

(٥) فخرج بذلك الفعل والحرف ، إذ لا يمكن أن يكون إلا اسما ، كما تقدم .

(٦) هذه زيادة تكون ألفا وواو في حالة الرفع . وواو وثون في حالة النصب والمعطر .

(٧) أمر يقول : أخذت عن العاطف والمطوف .

العاطف هو : حرف العطف ، والمطوف - الاسم الذي بعد حرف العطف .

قال ذلك : تقول : أقبل الشكلمان واليهدين .

في قوله : لفظ دل على اثنين ، اسم كل واحد منهما « محمد » ، بسبب وجود زيادة في حرفه . وهذه زيادة هي الألف والون ، وهي تثنى عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، بحيث تقول : حصر محمد ومحمد .

وكتبت محمد . فهو لفظ دل على اثنين ، كل واحدة منهما اسمها عبد ، وسبب دلالة على ذلك

شرح تعرفت .

قول : ما دل على اثنين أو اثنين . يخرج به ما دل على أكثر من اثنين ، وما دل على أقل من اثنين ، فما دل على أقل فهو مفرد ، وما دل على أكثر فهو جمع .

ومن يخرج قولنا : ما دل على اثنين أو اثنين . للمفرد والجمع<sup>(١)</sup> .

وقولنا : بزيادة . يعنى : لا بد أن يكون هناك زيادة على المفرد لتحقق التثنية .

فمثلاً اذا قلت . « زيد » . زده ألفاً ونوناً ، تقول : زيدان .

وقولنا : بزيادة . اخيراً إذا ما دل على اثنين بدون زيادة ، مثل : « شفع ، وزوج » . فليس فيهما زيادة<sup>(٢)</sup> .

فإن دل على اثنين بالزيادة . ولكن كان لا يصلح للتجريد . نحو : « اثنان ، وثلاث »<sup>(٣)</sup> فإنهما لا يصلحان لإسقاط الزيادة منهما ، فلا يصح أن تقول : عندي رجلان . بدلاً من أن تقول : عندي رجل واحد . فـ « اثنان ، واثنان » ليس لهما مفرد من لفظيهما<sup>(٤)</sup> .

ولهذا تقول : إن « اثنين » و « اثنين » شلحقان بالثنائي<sup>(٥)</sup> ، وليسا شلحين .

— زيادة الألف والنون في المثال ، ووجود الألف والنون يثبت عن الإثبات بواو العطف وتكرير الاسم . بحيث تقول : حضرت هند وهند .

(١) ويبنى ما دل على اثنين أو اثنين كـ « شفع ، وزوج ، واثنان ، واثنان » .

(٢) ولذات لا يقال لهما : نفس . وإن كانا يدلان على اثنين .

(٣) كـ « اثنان ، وثلاث » . « اثنان » و « اثنان » والثنان ، وليستا من أصل الكلمة ، بل إن أنت به أردت أن نحث جميعاً أى : « اثنين » و « اثنين » = فى المعجم ، بحث فى مادة ( ث ل ي ) . وانظر القاموس المحيط ٣٠٣/١ ، والمعجم الوسيط ١٠٠٥/١ ، ١٠٠٦ .

(٤) فـ « اثنان » ، و « اثنان » ليس لهما مفرد من لفظيهما ، إذ لا يقال : اثنان ، واثنان . ولا يقال : ثلث ، وثلث . من زكمت حكمتا .

(٥) سألني . . . شاه اسماعيل . عند ذكر الشلحقات بالنفس ، وذكر تعريف الكل من ١٤٠ .

(٦) وإن كان لهما مفرد من محتاجهما ، هو : واحد ، وواحدة .

ومن تعريف ابن العربي: «والتعريف هو ما حصل الشيء ونحوه من سبب محدد  
 وجب تمكنه من كون هذا نتيجة عليا - إذ كيف يكونان أصل الشيء نفسه أنه  
 محدد من سبب أو السبب - ومع ذلك تقول: إنها صلتان بالشيء؟  
 والخواب عن ذلك أن يقال: إن الصلة قلندوا قاعدة، وهي أن الكلمة حتى تكون  
 شيئاً حقيقة لا بد أن تكون صالحة للتجريد من الزيادة، فما خرج عن هذه القاعدة فليس  
 من المسمى.

والقول في تعريف أعمى عن مصاحفين تساملس<sup>(١)</sup> وذلك مثل «الزبدان»  
 أتت عن «زيد»، و«زيد»، «هقول»: جاء الزبدان. بدلاً من أن تقول: جاء زيد وزيد.  
 وتقول: جاء الحمدان. بدلاً من أن تقول: جاء محمد ومحمد.  
 وتقول: جاء الغليان. بدلاً من أن تقول: جاء علي وعلي.  
 وأما قولنا: جاء القفران. فهذا فيه تفصيل.

- إن لصد بهما: جاء عمر وعمر. فهي شئني<sup>(٢)</sup>.  
 - وإن قُصد بهما: أبو بكر وعمر. فهي عز شئني<sup>(٣)</sup>، لكنها لغزب إعراب المسمى  
 لأنها مُلحقَةٌ به: لأنك إذا قلت: «العمران». وأنت تريد «أبا بكر، وعمر» صارت  
 «العمران» نائبةً عن اثنين غير متماثلين، ثابت عن «أبي بكر، وعمر».  
 وكذلك القول في قولك: قال الأيوبان. لا تقول: إنه مُلحق. ولا تقول: إنه

(١) من قولهم: تساملسوا في الكلام، والمراد به: تفرقتوا.

(٢) من قولهم: شئني، أي: أحببت الزيادة عن مصاحفين متماثلين، في اللفظ أو المعنى.

(٣) من قولهم: شئني، أي: أحببت الزيادة عن مصاحفين متماثلين، في اللفظ أو المعنى.

وهو: «العمران» من قولهم: شئني، أي: أحببت الزيادة عن مصاحفين متماثلين، في اللفظ أو المعنى.  
 وهذا هو الذي قلناه، لكن متعلقان بمعنى، فيكون مُلحقاً بالمسمى، وليس مسمى، كما سبقت إليه  
 في كلام الشارح رحمه الله.

(٢) لا معنى وتماثل في اللفظ والمعنى.

(٣) لا تماثل في اللفظ.

ثُنِّي . فإن قلت : ملحفاً . قلنا : أخطأت . وإن قلت : ثُنِّي . قلنا : أخطأت .  
 وقد دعت عند الإطلاقي أكونُ مُخطئاً بهذا ، أو بهذا ، فلا بد من تفصيل . وهذا  
 التفصيل هو

- إن أردت بـ « الأيون » : أب ، وأب . فهو ثُنِّي .

- وإن أردت بـ « الأيون » : « الأم والأب » ، فهو ثُنِّي بالمضي لأن « الأيون »  
 إذا أُريد بهما « الأب ، والأم » لم تكن الزيادة أُنْتُت عن متعاطلين مُتماثلين ، بل عن  
 متعاطلين مختلفين ؛ لأنها تكونُ أُنْتُت عن « أب ، وأم » .

- ومثل « الأيون ، والعمران » : « القمران » ، إن قلت : ثُنِّي . أخطأت . وإن  
 قلت : ثُنِّي . أخطأت . ولكن فيها تفصيل :

- إن أردت بـ « القمرين » : قمرًا وقمرًا ، فهذا ثُنِّي ، وهذا يمكن أن يكون  
 رجلاً جليلًا ، يعني : أنهما كجمالِ البشر .

- فإن أردت بالقمرين الشمس والقمر فإنه غير ثُنِّي ، لأنه أُنتي عن متعاطلين  
 غير متماثلين<sup>(١)</sup> .

(١) قول الشيخ لشرح رحمة الله « العمران » لأن بكر وعمر ، وه الأيون ، والأب والأم ، وه القمران ،  
 للشمس والقمر ، إذا هو على سبيل التعليل .

والتعليل هنا يعني تسمية اسمين مختلفين في اللفظ ، يُرْفَعُ المعنى<sup>(٢)</sup> مع ترسيخ أصلهما ؛ ليم تشبه  
 من أصله ، ويشاع عند العرب تَعْلِيلُ الأقرى والأقرب ، مثل : الأيون . للأب والأم

- وأنه يُعْلَمُ الأصعب بظننا ، مثل : القمرين . لأن بكر وعمر .

وله بصور الأصعب في امتناعه أو مسخاضه ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَمْشِي فِي الْبُحْرِ ﴾ . من الآية تعيب  
 البحر على التهرُّ .

ويكثر تَعْلِيلُ المذكر على المؤنث ، مثل : القمرين للشمس والقمر .

(٢) في معنى مثل قول العرب : القلم أحد القلمين . فالقلم معناه يختلف عن القلم . ومع ذلك تشبه  
 تشبه ، ولكن على سبيل التعليل .

• سَلِّقْ بِالضَّمِّ<sup>(١)</sup> :

الملحقَاتُ بالمتنى أربع كلمات ، هي :

١- اتَّان . ٢- اتَّان .

٣- كَلَا . ٤- كَلَا<sup>(٢)</sup> .

وه كَلَا . وكَلَا ، يكونان مُلْحَقَيْنِ بالمتنى ، بشرط أن يُضَافَا إلى الضمير<sup>(٣)</sup> ، بخلاف اتَّان ، والاتَّان ، فإنهما يُلْحَقَانِ بالمتنى بلا شرط<sup>(٤)</sup> .

وه كَلَا . وكَلَا ، أحياناً تُضَافَانِ إلى الضمير ، وأحياناً تُضَافَانِ إلى الاسم الظاهر .

(١) الملحق بالمتنى هو : عبارة عن مجموعة من الكلمات وردت في اللغة على صورة المتنى ، لكنها فُتِّتْ

بعض الشروط الواجب توافرها في الكلمة ، ليصح نسبتها ، أو لم ينطبق عليها معنى المتنى .

(٢) إذا كانت هذه الكلمات الأربعة ملحقه بالمتنى عن إعرابه بالألف رفقا ، وبالياء نصبا وجزا ، لأنها وإن

كانت وردت على صورة المتنى ، لكنها قدمت شرطا من شروط النسبة ، وهو أن يكون لها مفرد من

لفظها ، ولذلك أُخْلِجها المحلل بالمتنى .

(٣) والضمير في هذه الحالة يجب أن يكون ضمير المتنى . فلا يجوز أن يكون للمفرد ، أو للجمع ، فلا

يجوز : كَلَا ، أو كَلَاهم ، ونحو ذلك .

(٤) ومن شواهد إعرابهما إعراب المتنى :

قوله تعالى : ﴿لَا تَحْزَنْ يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْكَافِرُ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿شَهَادَاتُكُمْ إِذَا عَضُدْتُمْ أَعْدَاءَكُمْ الْمَوْتِ جِبِينَ أَوْسِيَةِ شَاهِبٍ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ بِلَدِّ اللَّهِ أَكْثَرُ شَهْرًا﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وَبَيْنَنَا مِنْهُمْ اثْنِ عَشَرَ نَبِيًّا﴾ .

وقوله تعالى : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْ مَكَّةَؤُوسَةً﴾ .

وقوله تعالى : ﴿إِذْ أَسْرَجْنَا السَّمْنَ تَكَلُّبُوا قَاتِي تَكْتَبِ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿قَوْلٌ شَرٌّ يَسَاءُ قَوْلِي تَكْتَبِ﴾ .

نصي لآية لأولى حاديات ، اتَّان ، مرفوعة بالألف ، نياية عن الضمة ، فهي فاعل ، وقد حُلقت معها المود

لتركيب ، وهي الآية الثانية وقعت جزوا ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نياية عن الضمة .

وهي الآية الثالثة وقعت جزوا لـ ، إن ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نياية عن الضمة ، وقد حُدقت معها

المود للتركيب .

فرد أُضيفت - كلاً ، وكلتا ، إلى الضمير صارتا مُلْحَقَتَيْنِ بالشيء ، وإن أُضيفتا إلى الاسم الظاهر صارتا مُتَعَلِّقَتَيْنِ ، يعني : تعريبان إعراب الاسم المقصور ، بحركات مقصورة على الألف<sup>(١)</sup> .

إذن : ١ - كلاً ، وكلتا لا تُستعملان إلا مُضَافَتَيْنِ .

٢ - كلاً ، وكلتا مُضَافَتَانِ إلى الضمير .

٣ - كلاً ، وكلتا مُضَافَتَانِ إلى الاسم الظاهر .

فإذا أُضيفتا إلى الضمير فهما مُلْحَقَتَانِ بالشيء ، وإذا أُضيفتا إلى الاسم الظاهر أُفْرِجَتَا إعراب الاسم المقصور ، بحركات مقصورة على الألف .  
مثال على كلاً ، وكلتا المُلْحَقَتَيْنِ بالشيء :

القول : جاءني الرجلان كلاًهما .

فـ كلاً ، هنا مُلْحَقَةٌ بالشيء لأنها أُضيفت إلى الضمير .

وتقول : جاءت المرأتان كلاًهما .

١ - وفي الآية الرابعة وقعت مفعولاً به ، وهي منصوبة بالياء نية عن الفضة ، وقد حُلِفَتْ منها الفون للركب .

وفي الآية الخامسة وقعت مفعولاً به أيضاً ، وهي منصوبة بالياء نية عن الفضة .

وفي الآية السادسة والسابعة وقعت مضافاً إليه ، وهي معروضة بالياء نية عن الكسرة .

(١) ولقد نصت وحراً ، مثل حضر كلا الطالبين ، فليئت كلا الطالبين ، بحثت عن كلا الطالبين .

٢ - كلاً ، فمفعول الألف من الأسملة الثلاثة ، ويُفْرَجُ إعرابها رفعا ونصباً وحراً على الألف ، وذلك لأنها مضافة إلى اسم ظاهر .

تقول في إعرابها في المثال الأول : كلاً : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

وتقول في إعرابها في المثال الثاني : كلاً : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وتقول في إعرابها في الثالث الثالث : كلاً : اسم مجرور ، هـ عن هـ ، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف .

« كذا » مُلْحَقَةٌ بِالمَثَلِي : لأنها مُضَافَةٌ إلى الضمير .

ومثال إضافة « كذا » إلى الاسم الظاهر : قال تعالى : ﴿ كَلَّمْنَا الخَمْسِينَ أَنَا أَنْتَ أَكَلَّمْنَا ﴾ .

فهـ « كذا » هـا غير مُلْحَقَةٌ بِالمَثَلِي : لأنها أُهْمِيَّتْ إلى اسم ظهير ، ولهذا عندما أُقْرِبَتْ : « كَلَّمْنَا الخَمْسِينَ » أقول :

كَلَّمْنَا : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرٌ على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، « وكَلَّمْنَا » مضافٌ ، وهـ الخَمْسِينَ : مضافٌ إليه .

وهل « الخَمْسِينَ » مثنى ، أم لا ؟

الجواب : مثنى ؛ لأنه دلُّ على اثنين ، بزيادة الياء والنون ، أُلْحِثْ هذه الزيادة عن متعاطفين متماثلين ، هما « جنةٌ » و« الجنةُ » .

إذن : « كَلَّمْنَا » غيرُ مثنى ، ولا مُلْحَقٌ به ، وهـ الخَمْسِينَ « مثنى حقيقةً ؛ لأنها يُضَدُّقُ عليها تعريفُ المثنى <sup>(١)</sup> .

(١) قاعدة : الكلتان « كذا » ، وكذا « معاً مثنى » ، ولفظهما مجرد ، ولذلك يجوز النظر إليهما في التركيب على أي من الوجهين ، فقول :

- كَلَّمْنَا الظَّالِمِينَ باجتنب أو باجتنبوا .

- كَلَّمْنَا الظَّالِمِينَ باجتنبوا أو باجتنبوا .

- كَلَّمْنَا الظَّالِمِينَ بجذب أو بجذبوا .

فمعنى الخبر مفرقاً لاختيار اللفظ ، ومعينه مثنى لاختيار المثنى .

وقد اختلف الوجهان في قول الشاعر :

كَلَّمْنَا حِينَ نَحْدُ السَّوْدِيَّ ببها      قد أَلْفَسَا وكَلَّمَا ببها رأى

قد جاء خبر « كَلَّمَا » الأولى « قد أَلْفَسَا » بدالف الأولى . على اعتبار معنى « كَلَّمَا » : وجاء خبر « كَلَّمَا »

الثانية « رأى » مفرقاً على اعتبار لفظها .

ويعلم أن مرادة اللفظ أرجح من مرادة المعنى ؛ لأن هذه من لغة القرآن ، فقد جاءت آية مكرمة بسبغ

على اعتبار اللفظ ، فقال تعالى : ﴿ أَنْتَ ﴾ ، ولم يقل : « أَنْتَا » .

ومثل الآية في مرادة اللفظ : قول الشاعر :

كَلَّمْنَا لِحْرَجٍ عَنِ أَبِيهِ خِيَالَهُ      ونحنُ إنا نكَلَّمُ نَسْأُ ثَغَابِيهَا .



## \* نِيَابَةُ التَّوْنِ عَنِ الضَّمَّةِ \*

أبهي الضمائف رحمه الله الكلام على الألف شرع يشكك على التون  
 في ما يكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير منه  
 ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

هذه هي العلامة الرابعة من علامات الرفع ، وهي ثبوت التون <sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله في الفعل المضارع . يخرج به الفعل الماضي والأمر ، لألها غير  
 شققتي ، بل هما متجان .

فالذي يُغزَّب من أنواع الفعل الثلاثة هو الفعل المضارع .

والفعل المضارع يُرفع بثبوت التون بالشروط التي ذكرها المؤلف . وهي : إذا  
 اتصل به ضمير تنيؤ ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

وقوله رحمه الله : ضمير تنيؤ المراد به الألف ، سؤلة كانت لذكر <sup>(٢)</sup> أو  
 مؤنث <sup>(٣)</sup> ، تقول في الشذخم : تفعلان . وفي المؤنث : تفعلان <sup>(٤)</sup> .

(١) وهي العلامة الرابعة والأخيرة من علامات الرفع ، وهي العلامة الثالثة من علامات الرفع صريحة .

(٢) تكون التون علامة على أن الكلمة التي هي في آخرها مرفوعة ، وذلك في موضع واحد ، هو ما ذكره  
 المؤلف رحمه الله .

(٣) وتثنى ألف الاثنين .

(٤) وتثنى ألف الآتين .

(٥) ومن جعل الفعل المضارع المنهض إلى ألف الاثنين : الضميفان يسافران غداً ، ونحو : أقصا يسافران غداً .  
 فهو - يسافران - وكذا - يسافران : فعل مضارع مرفوع المنهض من الناصب والجرم ، وعلامة  
 رفعه ثبوت التون ، وألف الاثنين فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

وقد رأيت أن الفعل المضارع المنهض إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءاً بالهاء للدلالة على العبد . كما  
 في مثال الأور ، وقد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على العقاب ، كما في مثال الناس

ومن منتهى إلى ألف الاثنين فهو الهندان يسافران غداً . ونحو : أقصا يا همدان تسفرون غداً  
 في سفر . في مثالين فعل مضارع مرفوع بثبوت التون ، والألف فاعل ، مبني على السكون ، في

محل رفع .

وقوله رحمه الله: أو ضمير جمع . المراد به واو الجماعة، فإذا اتصل بالفعل المضارع واو الجماعة فإنه يُرْفَع بثبوت النون، سواء كانت لغائب، نحو: « يفعلون »، أو مخاطب، نحو: « تفعلون »<sup>(١)</sup>.

وقوله رحمه الله . ضمير المؤنثة المخاطبة . المراد به الياء، مثل: « تفعلين »<sup>(٢)</sup>.  
وإخلاصة ما مضى: أنَّ الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تنوين، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة فإنه يُرْفَع بثبوت النون .

— ومنه تعلم أن الفعل المضارع المُضْمَد إلى الفاعل لا يكون مبدوءاً إلا بالياء للدلالة على تأنيث الفعل . سواء أكان غائباً ككلمات الأول، أم كان مخاطباً مطلقاً، ككلمات الثاني .

(١) مثال الفعل المضارع المُضْمَد إلى واو الجماعة هي جملة: تقول: الرجال المخلصون هم الذين يقومون بواجبهم . وتقول: أقيم يا قوم تقومون بواجبكم .

« يفعلون » - وعطف « تقومون » - . فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ووزن المصنعة فاعل، مبنى على السكونة في محل رفع .

ويلاحظ أن الفعل المضارع المُضْمَد إلى هذه الواو التي مبدوءة بالياء للدلالة على التانيث . كما في المثال الأول، والتي مبدوءة بالياء للدلالة على الخطاب، كما في المثال الثاني .

(٢) مثال الفعل المضارع المُضْمَد إلى ياء المخاطبة المؤنثة: أنت يا عبد تفرقن واجبت .

« تفرقن » - فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وياء المخاطبة المؤنثة فاعل، مبنى على السكون في محل رفع .

ولا يكون فعلٌ مُضْمَدٌ إلى هذه الياء إلا مبدوءة بالياء . وهي دالة على تأنيث الفعل فليخص لنا أن المُضْمَد إلى الألف يكون مبدوءة بالياء أو الواو، والمُضْمَد إلى الواو كذلك يكون مبدوءة بالياء أو الياء، والمُضْمَد إلى الياء لا يكون مبدوءة إلا بالياء .

وتعليل ذلك من وجهين يُضْمَنُان كما سبق، وهما:

١ - أن ضمير التثنية وضمير الجمع يأريان للتثنية والخطاب . ويبدأان بالياء في حال التثنية، وبالياء في حال الخطاب، بينما ضمير المخاطبة المؤنثة لا يكون إلا للخطاب، ومن هنا لم يصلح أن يبدأ بغير الياء لأنها هي التي تفعل معنى الخطاب، دون الياء التي تفعل معنى التثنية .

٢ - ضمير التثنية قد يكون للمذكر والمؤنث، وإذا كان للمؤنث فإنه يبدأ بالياء مطلقاً . وبما كان ضمير المؤنثة مخاطبة لا يكون إلا للمؤنثة كان لا بد ألا يبدأ إلا بالياء . والله أعلم .

ومن للاطلاع على حدين التعليلين مأخوذان من تسمية هذا الضمير بصير الجماعة مؤنثة بالتعليل الأول مأخوذ من تسميته بالمخاطبة، والتعليل الثاني مأخوذ من تسميته بالمؤنثة .

- ضمير تلبية ، مثل : **يُفعلان** ، **تُفعلان** .

- ضمير جمع ، مثل : **تفعلون** ، **يفعلون** .

- وضمير مؤنثة مخاطبة ، مثل : **تُفعلين** .

فهذه خمس صور لتفعل المضارع يُسبغها النحاة الأفعال الخمسة ، وبعض النحاة يُسبغونها الأمثلة الخمسة ، والأول هو الأشهر<sup>(١)</sup> .

مثال على إعراب الأفعال الخمسة :

- **الرجلان يفعلان** :

الرجلان : مبتدأ مرفوع بالألف ، نياحة عن الضمة ؛ لأنه ثنائي .

يفعلان : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفيعه ثبوت النون ، والألف فاعل .

- **المرأتان تفعلان** :

المرأتان : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفيعه الألف ؛ نياحة عن الضمة ؛ لأنه ثنائي .

وتفعلان : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل .

- **الرجال يفعلون** :

الرجال : مبتدأ مرفوع بالضمة ؛ لأنه جمع تكسير .

يفعلون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفيعه ثبوت النون ، والواو فاعل .

- **أنتم تفعلون** . **أنتم** : مبتدأ .

(١) ولأغراض الخمسة ، أو الأمثلة الخمسة هي : **تفعلان** ، **يفعلان** ، **تفعلون** ، **يفعلون** ، **تفعلن** .

وهكذا كل فعل مضارع إذا أتت جملته من الأفعال الخمسة ، يمكن أن تأتي به على وجه من الأوجه .

لمناقشة ، نحو :

- **أنما يُخبران الله ورسوله** . - **عما يُخبران الله ورسوله** .

- **أنهم يُخبرون الله ورسوله** . - **عَم يُخبرون الله ورسوله** .

**أنت تُخبر الله ورسوله** .

تعدون . فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفعه ثبوتُ النونِ ، والنونُ فاعلٌ .

- أَنْتِ تَفْعَلِينَ .

أنتِ مبتدأٌ .

تفعلين . فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ ، والياءُ فاعلٌ<sup>(١)</sup> .

ولا تكونُ النونُ علامةً للرفعِ إلا في هذه الأفعالِ الخمسةِ فقط . كما ذكر المؤلفُ رحمه الله . وما هو الدليلُ على ذلك ؟

الجوابُ : الدليلُ على ذلك هو الشئخُ والاشتراكُ ، فإننا لم نجدْ في كلامِ العربِ شيئاً مرفوعاً بثبوتِ النونِ إلا هذه الأفعالُ التي يُقترَنُ عنها بالأفعالِ الخمسةِ<sup>(٢)</sup> .

(١) ومن الأمثلة على رفع الأفعال الخمسة بالنون في القرآن

قال تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوها وَمَا تَكَلَّمُوا بِغَلْظٍ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قُلِيبِ الْأَنْزِ قُلِيبِ يَوْمَ تَنْفِيهِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يَهَيِّأُ لَكُم مِّنْهَا مَنَازِلَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يُرِيدَانِ أَنْ يُهَمَّجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا فَكُلُوا مِنَّا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَلْهَثُونَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ وَتَلْهَثُونَ لَا تَنْهَثُونَ الزُّورِ ﴾ .

فالأفعالُ : تذكروها ، تكلموا ، تنفيا ، يهيئ ، يريدان ، اهتمجوا ، تلهثون ، وتلهثون . وعلامةُ رفعها ثبوتُ النونِ ، لأنها من الأفعالِ الخمسةِ ، ووزنُ الجملةِ وألفُ الاثنين ضميرانِ مبنيان على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ فاعلٍ .

(٢) وهذا يعني كلام على علامات الرفع . ويمكن أن تلخص ما مضى فيما يلي

وَأولاً : انقسمت علامات الرفع إلى قسمين .

١- علاماتٌ أصليةٌ ، وهي الخمسةُ فقط .

٢- علاماتٌ فرعيةٌ ، تنوب عن الخمسةِ ، وهي ثلاثةٌ هي : النونُ ، والألفُ ، والنونُ .

٣- مر جمعُ كُتوبٍ انقسمت علامةُ الرفعِ أربعةٌ ، هي : الألفُ المقصورةُ ، وجمعُ التثنيةِ ، وجمعُ المؤنثِ

و مر جمعُ الأسماءِ المفردِ ما ليس بشئٍ ، ولا مجموعاً ، ولا مُتخفياً بهما ، ولا استقاساً بالأسماءِ الخمسةِ ، سواءً أكان المرادُ به مذكوراً ، مثل : محمدٌ ، وحليٌّ ، وحمرانٌ ، أم كان المرادُ به مؤنثاً ، مثل : عطيةٌ ، وعائشةٌ ، وزينبٌ .

١ - مراد جميع المنكسر: ما دل على أكثر من اثنين، أو اثنين، مع تغير في صيغة مفردة، نحو: سمر: شمر، شمر: شمرقة، شمرق.

والمراد بجميع المؤن السالم: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين، بزيادة ألف وتاء في آخره، نحو: زينات، فاطمات، عثمانات، خطابات، قطارات.

وأما التوضيح الرابع من مواضيع التسمية الذي هو الفعل المضارع الذي لم يتصل بحرف جر، فالتفاوت بين الفعل المضارع الذي لم يتصل به ألف الاثنين، أو ولو الجماعة، أو ياء المحاطة المؤنفة، أو نون التوكيد الحظيفة أو الثبيلة، أو نون النسوة.

ولقد لُوحظ كيف يلزم رفع موصول جميع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

ومراد بجميع المذكر السالم: كل اسم دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف آخره، أو وونون في حالة الرفع، وياء وونون في حالة النصب والجر، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَاكُرُونَهُ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا نُورًا﴾.

والأسماء الخمسة هي: أبوك، وأعمك، وحموك، وولوك، ووطو مال.

ويشترط في هذه الأسماء الخمسة حتى يرفع بالواو سبعة شروط، منها أربعة مشتركة بين الأسماء كلها، وثلاثة خاصة بـ «و» و «و».

أولاً: المشروط المشتركة، وهي:

١- أن تكون مفردة. ٢- أن تكون مذكورة.

٣- أن تكون مضافة. ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء للتكلم.

ومثال اجتماع هذه الشروط الأربعة قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا نُورًا﴾.

فعلية «أنا» مفردة مذكورة مضافة إلى غير ياء التكلم، ولذا فإنها مرفوعة بالواو.

ثانياً: الشروط الخاصة، وهي على قسمين:

أ- شروط خاصة بـ «و» و «و» وهي:

١- أن تكون بمعنى «صاحب».

٢- أن يكون الذي يضاف إليه اسم جنس ظاهر غير صفة.

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة، والشروط الخاصة بـ «و» و «و»، قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا نُورًا﴾.

فكلمة «نور» في هذه الآية أنت مفردة مذكورة مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة. وهي تعني «صاحب» و «و» ولذا فهي مرفوعة بالواو.

ب- شروط خاصة بـ «و» وهي شرط واحد، هو: أن تكون عالية من الميم.

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة، والشروط الخاص بـ «و» قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا نُورًا﴾.



جاء ، هو ، في هذا المثال مفردة ، مكثرة ، مضاعفة ، (إلى غير باب المتكلم ، بداية من اليد ، ولهذا فإنها ترفع هنا بالواو نيابة عن الضمة .

رأيت : لتألف موضع واحد ، وهو النسي .

و حر د هـ س : كل اسم دل على اثنين أو اثنين ، زيادة في آخره ألف وتون في حالة الرفع ، وباء وتون في حالتي النصب والجر ، أنت هنا زيادة عن العاطف والمطوف ، نحو : أقل الغمران ، والهندس .

حرمنا : لتون موضع واحد ، وهو الأفعال الخمسة :

و أخصر خمسة هي : كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنين أو الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو باء الجماعة ، نحو : تضربان ، يضربان ، يضربون ، يضربون ، تضربين .

# علاماتُ النصبِ

## ● علامات النصب ●

ما سمي التولف رحمه الله الكلام على الرفع . ويصير أن للرفع أربع علامات .  
هي الضمة ، والنون ، والألف ، والتون . خرج يتكلم على علامات النصب .  
فقال والنصب خمس علامات ، الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف  
النون

قوله رحمه الله . والنصب النصب هو أحد أنواع الإعراب ، فأروع الإعراب -  
كما سبق - رفع ، ونصب ، وحذف ، وجزم .

والكلام عن النصب سيكون سهلاً ، لأنه سيحور على ما سبق<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

هذه خمس علامات ، والذي دل عليها الشيخ والاستقراء ؛ لأن علماء العربية  
رجعهم الله تكلموا كلام العرب ، فوجدوا أن علامات النصب لا يخرج عن هذه الأشياء  
الخمس ؛ الفتحة ، وهي الأصل ، والياء نابعة عنها<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : وحذف النون . لم يقل رحمه الله : ثبوت النون ؛ لأن ثبوت  
النون - كما سبق - علامة الرفع ، أما علامة النصب فهي حذف النون .

وفي ترتيب علامات النصب الأربعة الفرعية بحث . وهو وإن كانت فائدته  
قليلة ، ولكن لا مانع من ذكره .  
وهذا البحث هو :

(١) رحمه الله عليه . أما متى لما أن تكلمنا عن الاسم المفرد ، والمثنى ، وجمع التذكير المذكر ، وجمع المؤنث  
معالم ، وجمع التذكير ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وكل هذه هي مواضع نصب .  
سيكون لطالبت متفهمين لهذه الأشياء عند الكلام على علامات النصب ، وهذا كما ينهون عليه هذه  
العلامات .

(٢) - يوجب رحمه الله بالفتحة . لكنّها الأصل .

(٣) فسكنت أن تحكى على الكلمة بأنها منصوبة إذا وجدت في إعرافها علامة من خمس علامات ، وهي  
سما أصمية ، وهي الفتحة ، وأربع فروع عنها ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف نون .



١٦٠ : ما سر المؤلف بالألف بعد الفتحة على الرغم من كونها للعلامات الإزاحة -  
كتب بضمها عن الفتحة ؟

جواب : قدم رحمه الله الألف على غيرها من العلامات الفرعية ؛ لأن الفتحة إذا  
أُثبتت توئد معها الألف<sup>(١)</sup> ؛ فإذا قلت : زيداً ومهدت صارت الفتحة ألف .  
فأما : لماذا أتى بعد الألف بالكسرة ؟

الجواب : لأن الكسرة حركة ، فكانت أولى بالتقديم من الحرف ؛ لأن نياية الكسرة  
عن الفتحة نياية حركة عن حركة ، ونيابة الياء عن الفتحة نياية حرف عن حركة ، ونيابة  
الحركة عن الحركة النسب من نياية الحرف عن الحركة<sup>(٢)</sup> .

١٦١ : لماذا أتى بالياء بعد الكسرة ؟

الجواب : لأن الكسرة إذا أُثبتت صارت ياء<sup>(٣)</sup> .

والياء : لماذا أتى بحذف النون آخر العلامات ؟

الجواب : لأن علامته عذمية ؛ إذ هي حذف ، والأختزبات العلامة فيها وجودية  
ثبوتية<sup>(٤)</sup> .

فيها من توحيدها بوضع المؤلف لهذه العلامات الأربعة . لكنه - كما سبق - ليس  
كثير الفائدة .



(١) ٢٦١ : نسخ حسن الكفر لوى في تعليقه على الاحرومية ص ٢٩ : وذكر الألف بعد الفتحة ؛ لكونها  
تلقا ، تلقاً عنها إذا أُثبتت . اهـ

(٢) ٢٦٢ : نسخ حسن الكفر لوى في تعليقه على الاحرومية ص ٢٩ : وذكر الكسرة بعد الألف ؛ لكونها  
أثبتت الفتحة عن الحركات . اهـ

(٣) ٢٦٣ : نسخ حسن الكفر لوى في تعليقه على الاحرومية ص ٢٩ : وذكر الياء بعد الكسرة ؛ لكونها تلقا ،  
تلقاً عنها إذا أُثبتت . اهـ

(٤) ٢٦٤ : وذكر الشيخ حسن علة أخرى للتخيم بحذف النون . وهي أنه لما وقع كل من المذكورات في فعله تعبر  
الحكم بهذا الأخير .

## الفتحة ومواضعها

## \* الفتححة ومواضعها \*

في هذه الكلام على علامات النصب إجمالاً اتخذ يتكلم عليها بتفصيلاً عن  
 من حيث النصب والنسب والقول ، فقال : فأما الفتححة فتكون علامة للنصب في ثلاث  
 مواضع هي الاسم المفرد ، وجميع التكسير ، والشغل المتضارع إذا دخل عليه ناصب ،  
 وهو ينصب ما حوِّره من<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله في الاسم المفرد ، الاسم المفرد هو ما دل على واحد أو واحدة<sup>(٢)</sup> .  
 والمراد أن الاسم المفرد يُنصب بالفتححة ، وقد سبق أنه يُرفع بالضممة .  
 إذن ، الاسم المفرد يُرفع بالضممة ، ويُنصب بالفتححة<sup>(٣)</sup> .

(١) يعني رحمه الله أن الفتححة تكون علامة على أن الكلمة منصوبة في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : الاسم المفرد .

والموضع الثاني : جميع التكسير .

والموضع الثالث : الشغل المتضارع الذي سبقه ناصب ، ولم يعمل بأخره شيء .

ومعنى ١٢٠ أن فلا : إن الترادف قوله شيء خمسة أشياء ، هي : ألف الاثنين ، وياء الخطاب ، مؤنث  
 ، ووزن الجماعة ، ونون التوكيد المجرىة والقليلة ، ونون النسوة .

(٢) وهذا التعريف سبق أن ذكره الشرح رحمه الله ص ٦٤ . وذكرنا هناك في الحاشية له تعريفاً آخر  
 يحسن نفس المعنى ، وإن تغيرت ألفاظه ، وهو : ما ليس فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا متعلّقاً بهما ، ولا من  
 الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : معبد ، واهلي ، وحجرة ، أم كان المراد به مؤنثاً ، مثل  
 : فاطمة ، وعائشة ، وريم .

(٣) والاصح أنه يكون متصرفاً على اسم الاسم المفرد ، كما في نحو : لقيت علياً - ونحو : لقيت هناداً .  
 هـ هناد ، وه هناداً : اسمان مفرجان ، وهما منصوبتان ، لأنهما مفعولان ، وعلامة نصبهما الفتحة  
 الظاهرة ، والأول مذكور ، والثاني مؤنث .

وقد تكون الفتححة مفردة ، كما في نحو : لقيت علياً ، ونحو : حدثت زوجتي - هـ هنادي ،  
 وه هنادي : هناد مفرجان منصوبتان ، لأن كل منهما وقع مفعولاً به ، وعلامة نصبهما فتحة مقدرة ،  
 هي هـ هنادي : منع من ظهورها التعذر ، وفي هـ زوجتي منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الضمة .  
 والأول مذكور ، والثاني مؤنث .

في قوله : الاسم المفرد ، قد كان في الاسم مطلقاً ، وقد سبق من ٩٨ أن الاسم المفرد من تنصب عنه  
 فتحة لإحتمالها ، فلا يكون هذا من باب التقدير .

١١٥ . ححه اللد و جمع التكسير<sup>(١)</sup>

فجمع التكسير يُنصب بالفتحة ، وسبق أنه يُرفع بالضمية<sup>(٢)</sup> .

وما هذا جمع التكسير ؟

جمع التكسير هو ما دلَّ على ثلاثة فأكثر ، مع تعظيم بناء ثلثه<sup>(٣)</sup> ، مثل : الرجال ، والأعراب ، والمساجد ، والدُّور ، وأشياء كثيرة<sup>(٤)</sup> .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بأخره شيء<sup>(٥)</sup> .

وما الذي قلدنا من الذي يُرفع بالضمية ؟

الحوادث جمع المؤنث السالم<sup>(٦)</sup> ؛ لأن جمع المؤنث السالم ميانها أنه يُنصب

بالكسرة .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب . ولم يتصل بأخره

شيء .

(١) هنا هو الموضع الثاني من مواضع النصب بالفتحة .

(٢) تقدم من ١١٥ .

(٣) تقدم هذا التعريف من ١١٥ .

(٤) والسبعة قد تكسر ، محرراً على نحو جمع التكسير نحو ضاحك الرجال ، ونحو رفعت ألقود .

وهو : الحرس ، والأبواب ، الأبراج ، حيفا تكسر مضروباً - لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأبواب مذكرة ، والثاني مؤنث .

وهو تكسر الفتحة متدرج نحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَقْبَسْنَا مِنْكُمْ﴾

ونحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا الْإِنشَانَ﴾ .

وهو تكسري . وهو الأسماء جمعاً تكسيرا مضروباً ، لكونها مفعولين ، وعلامة نصبهما ضمة متدرجة على الألف ، منع من ظهورها الضمر .

(٥) هنا هو الموضع الثالث والأخير من مواضع النصب بالضمية .

وهو : ححه اللد ، والفعل المضارع ، خرج به الفعل للمعنى والفعل الأمر ، فاسم من كونه مفعولاً

(٦) وهو لأن نوع الرفع بالضمية كما سبق من هذه المواضع الثلاثة مع جمع مؤنث ، وهو

شروط المؤلف ثلاثة شروط<sup>(١)</sup> :

شروط الأول : أن يكون الفعل مضارعاً .

الشروط الثاني : أن يدخل عليه ناصب . وهذا الشرط لا بد منه ، لأنه لا يمكن أن تُضمت الفعل المضارع إلا إذا دخل عليه ناصب .

الشروط الثالث : ألا يتصل بأخره شيء . ويُؤيد بالشئ : تولي التوكيد والسوِّ ،  
يعنى : ألا يتصل بأخره تونٌ توكيدي<sup>(٢)</sup> ، ولا تونٌ نسوي<sup>(٣)</sup> .

(١) حتى تُضمت الفعل المضارع بالفتحة .

(٢) بوقوعها ، الخفية والثبوتية .

(٣) لفروق بين تون التوكيد وتون النسوة :

أولاً . من جهة الإعراب

- تون التوكيد بوقوعها ، الخفية والفتحة . تعرب حرفاً ، لا محل له من الإعراب دائماً .

- تون النسوة تعرب ضميراً في محل رفع دائماً . إما على الفاعلية ، أو على أنها نائب فاعل ، أو حتى أنها اسم للمواضع الفعلية ، كإكثارها ، وكان وأحوالها .

- محل كونها في محل رفع ، فاعلاً . قال تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَيْنَ أُولَئِكَ عَمَّا تَبَيَّنَ لهنَّ لَمَّا لَمَّ لُزْمًا فُتِيحًا ﴾ .

فنون النسوة في الآية ضمير من على الفتح في محل رفع ، فاعل .

- ومحل كونها في محل رفع . نائب فاعل : إن أعرابها للمساكنة يُقتضين في الترتيب ، ولا شك أنها من المسلمين .

لمفعول يقتضس . من للمجهول . وتون النسوة فيه ضمير من على الفتح ، في محل رفع ، نائب فاعل .

- ومن كونها في محل رفع اسمها للمواضع الفعلية . قوله تعالى : ﴿ وَلَا إِسَاءَ مِنْ سَاءِ عَمَلٍ أَنْ يَكُونَ خَوْلاً يَمْتَصِحُ ﴾ .

فالفعل يمتصِح ، فعل ماضٍ ، وتون النسوة ضمير من على السكون ، في محل رفع . ساء « يكون » .

(١) من نفس : يَكُونُ ، ويكون ، ودخلت عليه تون النسوة ، فهي على السكون ، فأصبح « يَكُونُ » . وعلى ما كان . وورود الأولى ، والتعاقب أنه إذا لقيت ما كان ، وكان الأولى منهما حرف علة ثم حرف فاعل . فمضمون ما كان ، المُقْبِلُ فَاكْتَسَبَ مَا سَبِقَ . وإن حرف علة فاعله شخص فاصبح « يَكُونُ » ، ثم أذهبت الونان ، وأصبحت بونا مشددة « يَكُونُ » .



• أمثلة على الفعل المضارع الذي اتصل بأخره شيء :

مثال الأول - الرجلان لم يقوما . لا يُفْعَلُ الفعل « يقوما » بالفتحة ؛ لأنه فعل مضارع دخل عليه ألف الاثنين ، والمؤلف يقول : لم يُفْعِلْ بأخره شيء<sup>(١)</sup> .

المثال الثاني - النساء لم يقفن . لا يُفْعَلُ الفعل « يقفن » بالفتحة ؛ لأنه دخلت عليه لوزن النسوة .

المثال الثالث - والله لم يذهبن . لا يُفْعَلُ الفعل « يذهبن » بالفتحة ؛ لأنه اتصل بأخره شيء<sup>(٢)</sup> .

فالحاصل أن المؤلف - رحمه الله - اشترط لصب الفعل بالفتحة : أن يكون مضارعاً ، وأن يُدْخَلَ عليه ناصب ، وَأَلَّا يُفْعِلْ بأخره شيء .

\*\*\*

<sup>(١)</sup> وقد يكون الصيغة مقصورة . نحو : تَشْرِكُنِي أَنْ تُشْعِرَ إِلَى الْجِدِّ . ذ لا تعني « فعل مضارع منصوب » . وأن « ، » علامة نصبه فتحة مقصورة على الألف ، خرج من ظهورها الضم .

(٢) سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً أن الفعل المضارع إذا اتصل بألف الاثنين نصب بـ « لو » .

(٣) وهو لوزن التوكيد المبرأ ، والفتحة التي على الباء هنا فتحة بناء ، لا فتحة إعراب .

## نيابة الألف عن الفتحة





٥- أن تكون ذو خالية من الميم .

٦- أن تكون ذو بمعنى صاحب<sup>(١)</sup> .

ان إذا نُكِّتْ شَرْطُ رَفْعِ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ بِالْوَاوِ وَجِبَ أَنْ تُشْتَبَّ بِالْأَلْفِ ، فَتَقُولُ مَثَلًا : أَكْرَمْتُ أَبَاكَ .

أَكْرَمْتُ : فَعْلٌ وَفَاعِلٌ .

أَبَاكَ : أَمَّا : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةٌ تَعْبِيهِ الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ أَمَّا وَ مِضَافٌ ، وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ .

مَثَلًا أُخَرًا : سَأَلْتُ ذَا مَالٍ .

سَأَلْتُ : فَعْلٌ وَفَاعِلٌ .

ذَا : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةٌ تَعْبِيهِ الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ ذَا وَ مِضَافٌ ، وَهِيَ ذَا مَالٍ ؛ مِضَافٌ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وَلَوْ قَالَ فَاتَنَّ : رَأَيْتُ ذَا مَالٍ . لَقُلْنَا : أَخْطَأْتَ ؛ لِأَنَّ ذُوًهُ تُشْتَبَّ بِالْأَلْفِ .

إِذْ : عَزَفْنَا الْآنَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ تُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتُشْتَبَّ بِالْأَلْفِ .



(١) وقد تصدقنا عن ١٢٣٠ من رددنا شرطًا سابقًا . يعطى بالاسم ذو ، وهذا الشرط هو : أن يكون الاسم الذي تطابق إليه ذو اسم جنس ، ظاهرا ، غير صفة .

(٢) من صفة نصب الأسماء الخمسة بالالف نيابة عن الفتحة في القرآن

١- ذَا مَالٍ وَ ذِي نَجْدٍ ﴿١١﴾ .

٢- ذَا مَالٍ وَ ذِي نَجْدٍ ﴿١٢﴾ .

٣- ذَا مَالٍ وَ ذِي نَجْدٍ ﴿١٣﴾ .

٤- ذَا مَالٍ وَ ذِي نَجْدٍ ﴿١٤﴾ .

نفس من ذكرنا . وهاهنا . وهاهنا . في هذه الآيات منصوب . وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة . ولكن فيها مضاف ، وما بعده من مال ، والهاء ، وهم مضاف إليه .

## نيابة الكسرة عن الفتحة

• نياحة المكسرة عن الفتحة •

قال المؤلف رحمه الله : وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup> . قوله رحمه الله : جمع المؤنث السالم - جمع المؤنث السالم سبق أن قلنا : إنه ما دلّ على أكثر من اثنين<sup>(٢)</sup> ، وزيادة الألف والنون ، مع سلامة بناء المفرد .  
 • فعل : ما جمع بألف وثلاثين على مفرد ، مع سلامة بناء المفرد<sup>(٣)</sup> .  
 - تقول مسلأ : أكرمت المسلمات .  
 أكرمت : فعل وفاعل .

المسلمات . مفعول به منصوب بالكسرة ، نياحة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم . وقال الله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ، إِنْ طَلَّفَكُمُ أَنْ يَبْدِلَهُمْ أَرْجَانًا خَيْرًا يَتَّكِرُ مِنْهُنَّ مُمْسِكًا ثُمَّ يَتَّكِرُ مِنْهُنَّ عِيَدًا مَّن يَهَبْتَ لِهَيْبَتِكُمْ وَيَتَّكِرُ مِنْهُنَّ ﴿٥١﴾﴾ .  
 في . مسلمات ، وه مؤنثات ، وه نابات ، وه عيادات ، وه ساحات ، وه نيات .  
 • كلها منصوبة بالكسرة<sup>(٤)</sup> .

(١) يعني رحمه الله : أن الكسرة تكون علامة للنصب نياحة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، فبذلك أن تنصب على نصب هذا الجمع بوحود الكسرة في آخره .  
 وذلك بحر المؤنث - إن النيات الشهيدات يكثر من الجهد .  
 فكل من . . . . . وجيدات - جمع بر . . . . . وهذا منصوبان ؛ لتكون الأول اسماً له ؛ . . . . .  
 ويكون الثاني لغة المنصوب ، وعلامة لعضهما الكسرة نياحة عن الفتحة .  
 وليس للكسرة موضع تنوب فيه عن الفتحة سوى هذا الموضع .  
 وهذه تكون الحركات جمع المؤنث السالم . أنه برفع بالفتحة ، ونصب بالكسرة ، وسببها إن شاء الله تعالى من ١٤٣ عند الكلام على علامات النقص أنه يجر بالكسرة .  
 وقد تقدم ما من ٩٤ أن جمع المؤنث السالم قد يكون مفرداً مع كذا - مظهر - حجاب ، حوس ، مظهر ، فيها تجمع جمع مؤنث مسلأ ، فنقول : قطرات ، عطبات ، حوانات ، إحصيات ، . . . . .  
 وهذا كان لا يحصل أن تقول في لغتنا إنه ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنين مفرد كلمة ؛ لأن . . . . .  
 على يكون التعريف حافياً .

(٢) ضم من ١١٧ .

(٣) وذلك لأنها جمع مؤنث سالم .

«جمع جمع مؤنث سالم في تصبیه بالكسرة»<sup>(١)</sup> : ما شقني به من هذا جمع . نحو : عرفات « اسم مؤنث في الجمع »<sup>(٢)</sup> . فهي اسم مفرد ، وليس هناك عرفات كثيرة .

إذن : « عرفات » ليست جمع مؤنث سالماً ، بل هي ملحقة بجمع المؤنث السالم<sup>(٣)</sup> .  
وعلى هذا فنقول : ما أغرب إعراب جمع المؤنث السالم ، ولم تنطبق عليه الشروط فإنه مُلحق .  
ومثال : عرفات ، « أذرعات » ، أرض بالشاء<sup>(٤)</sup> . فملحقة بجمع المؤنث السالم<sup>(٥)</sup> .

(١) أو كقولك في لغة النضاد . كما عصى مر ١١٧ . وفي حروف الكسرة ، كما سألني ، إن شاء الله مر ١٨٢ .  
والمنصور بالفتح بجمع المؤنث السالم . كلمات وردت على صورة هذا الجمع ، فحرفياً بؤعرابه ، لكنها تختلف هذا الجمع في بعض شروطه ، أو في معناه ، ولذا جعلت من قبيل الملحق بهذا الجمع ، وليست معه على وجه الحقيقة .

(٢) ما شقني به من هذا الجمع هو عبارة عن تنوين جمعت جمع مؤنث سالماً . وتلحق أعلامها على تشبيهات مفردة ، نحو : قهجات « اسم امرأة » - ونزكات « اسم رجل » - وفزوات « اسم مكان قريب مكة » - وأذرعات « اسم قرية بالشام » .

فمثل هذه الكلمات من قبيل جمع مؤنث السالم . من حيث اللفظ ، لكن معناها مفرد .  
فـ « عرفات » ، و « بركات » ، مثلاً لم نطرقنا إلى تشبيهها قلنا : « « عرفات » جمع « عرفة » ، و « بركات » جمع « بركة » ، فهما جمع مؤنث سالم ، وإن نظرنا إلى معانيهما قلنا : ليسا بجمع ؛ لأنهما لا يدلان على صنف ، وإنما هما : اسم لموضع ، واسم الرجل .

(٣) يدل لهذا المكان أيضاً : عرفة . وبه ورد الحديث : « الحج عرفة » .  
أخرجه أبو ذؤيد (١٦٤٩) ، والبيهقي (٣٠٤٤) ، والترمذي (٨٨٩) . (١٨٨٧) . وأحمد ٤ : ٣٠٩ .  
٣٣٥ - ٣١٠ - ٣٠٩ .

ومجموعه الشيخ الألباني رحمه الله في الإرواء ٢٥٦/٤ (١٠٦٤) .

(٤) « اسم جمع مؤنث سالماً من حيث المعنى » . إذ إنها « إنما تدل على مفرد » .  
- « مصر أبو عصبيا » . فـ « عرفات » جمع « عرفة » ، فهي جمع مؤنث سالم .

(٥) « مر » : أي في كلام من يعرف ٣ = ٤ « أذرعات » - بـ « كسر الزاء ، والفتح - دولة بالشام ، و « شبة قزوين » ، والفتح . الخ .

(٦) « قرحت » أصلها جمع « قرحة » ، لم تلحق ، فصارت اسم بلد ، فهي في اللفظ جمع . وهي جمع -

## إشكال وجوانبه .

إن « صامتات » جمع مؤنث سالم ؛ لأنها جمع « صامتة » . إذا قال قائل : كيف تقول : جمع صامتة ، وهو يقول : صامتات ؟

قول : نعم ، نعم ما عجلنا بالمقرد شيئا ، وإنما أشفنا إليه الألف والناء .

لكن قد يقول : إنك لو ترذ ألفا وناء ، ولكذلك حذفت ناء « صامتة » فقلت : صامتات ، . أما الخواتم ؟

قول : إنما لم تشره ؛ لأن الناء التي في المقرد وطنها في الجمع<sup>(١)</sup> ، لكن جعلناها بعد الألف ، وناء الجمع تكون مفتوحة ، وناء المقرد تكون مبروطة .



(١) وهذا قد يجر . هو الأمر لو كان كذلك لم تكن « صامتات » جمع مؤنث سائما ، بل كانت جمع تكسير . حيث به - كما نرى - يشترط في هذا الجمع رباعية الألف والناء . فإن كان أحداهما أصبة كان الجمع جمع تكسير ، مثل أليات ، وأموات ، وأموات ، وقضاة ، ودخلة ، وما أشبه ذلك . ونسحق - والله أعلم - أن ناء المقرد قد حذف عند الجمع - لأنها في الأصل زائدة ، واستعبدت به جمع من وجوهها ؛ لأن ناء في المقرد حينها للتأنيث ، وهي في نية الأخصال ، فإنما سمعت من صيغتها ، عايشات ، فاستعبدت ناء الجمع من تأنيثها .  
وكذا من غير وجه الناء قد حذف . وأنها ليست ناء التي في الجمع لأن صورتها مختلفة ، فـ « مقرد مبروطة » وناء الجمع مفتوحة . وانظر ص ١٦٨ من هذا الشرح ، حاشية \* .

## نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ

## \* نَهَابَةُ الْبَاءِ عَنِ الضَّمَّةِ \*

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما الباء فتكوِّن علامةً للنصب في التنبيه والجمع .  
بمعنى ، حمد الله - أن الباء تكوِّن علامةً للنصب في التنبيه والجمع<sup>(١)</sup> .

وهوذا رحمه الله - في التنبيه . مؤدِّعنا أن معناها : ما دلُّ على اثنين أو اثنين ،  
زيادة ، أُلحِتْ عن متعاضِّتين ، مُثَبِّتِي لفظًا ومعنى<sup>(٢)</sup> .

إذن : نفسى يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَيُنْصَبُ بِالْبَاءِ .

وقوله رحمه الله - والجمع . أى : جمع المذكر السالم<sup>(٣)</sup> ، وجمع المذكر السالم قد  
مؤدِّعنا أنه ما دلُّ على أكثر من اثنين ، مع سلامة بناء القرد .

وإن شئت فقل : ما لجميع بواو وتوین ، أو باء وتوین فتريدتین<sup>(٤)</sup> .

إذن : جمع المذكر السالم يُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُنْصَبُ بِالْبَاءِ .

ومن الأمثلة على نصب النسبى : **أَنَا** . أن تقول : **رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ**<sup>(٥)</sup> . ولا يصح أن  
تقول : **رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ** .

(١) فالباء تكوِّن علامةً للنصب في التنبيه

والجمع لأنَّ الضَّمَّةَ ، بمعنى الشئ .

والجمع أى : جمع المذكر السالم .

تمسكت . بغيره حسب أن حدهما بوجوب الباء في آخره ، والفرق بينهما أن الباء في انتهى يكون  
قيداً مقبوضاً ، وما بعدها مكسوراً ، والباء في جمع المذكر السالم يكون ما فيها مكسوراً . وما بعدها  
مقبوضاً ، ويستضح ذلك بالأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

(٢) تقدم من ١٣٦ .

(٣) أى : جمع المذكر السالم ، وهو بكلمة بجميع المذكر السالم - لكونه على حد نفسى ، بمعنى

ذكر بجانبه والمرفوع بجمع المذكر السالم .

(٤) تقدم من ١٢٥ .

(٥) أى : رأيت رجلاً رجلاً

سئل وفاعل .

بمعنى مقبول به مقبوضاً ، وعلامة نصبه الباء ، المقصوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، لأنه على .



تقول: رأيت الرحلان.

ومن الأمثلة على نصب جمع المذكر السالم بالياء: أن تقول: رأيت المسلمين<sup>(١)</sup>. ولا يصح أن تقول: رأيت المسلمون. لأنها إذا نصبت يجب أن تكون بالياء. والله أعلم.



١ - واليون عوض عن التثنية في الاسم المفرد.

ومن أمثلة نصب الكسب بالياء في القرآن:

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا الْقَبْلَ وَالْمَقْدِسَ أَحْسَنَ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ أَأَنْتَ لَمْ يَكُنِ لِلشَّامِ شِمْشُونَ ﴾ وأخبر (أخبر) من كون الله.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَلَمَّا أُلْمِلْنَاهُمْ نَحْلَهُمْ نَحْلَهُمْ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ وَشَقَقْنَاهُمْ نَجْمًا ﴾ ثم تكون إلى غناب عظيم.

وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَ مِنْ قَبْلِهِمْ لَاقِدِينَ ﴾.

نكول من: «أهلون - إلهون - مؤمنون - مرتين - امرأتين» متى منصوب، وعلامة نصبه ياء، المنصوح ما قبلها، للكسور ما بعدها، واليون عوض عن التثنية في الاسم المفرد.

(١) وهرايب هذا المثال هكذا

رأيت فعل وفاعل.

الشمس مفعول به منصوب، وعلامة نصبه ياء، الكسور ما قبلها، المنصوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، واليون عوض عن التثنية في الاسم المفرد.

ومن أمثلة نصب جمع المذكر السالم بالياء في القرآن:

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ أَسْرَفْتُمْ فِي الشَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ الشَّرِّ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُنَّ لَيْسَ بِذُنُوبِكُنَّ لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَلِدْكُمْ لَمْ يَكُونُوا حَقِيرِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُنَّ وَجَعَلْنَا لَهَا خُلُوبًا ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا بَشَرْنَا لَنَعْلَمَنَّ أَنَّكُمْ نَجْمٌ ﴾.

نكول من: «الشافس - العافس - معبرين - عافين مؤمنين» ، جمع مذكر سالم منصوب، وعلامة نصبه ياء، الكسور ما قبلها، المنصوح ما بعدها، واليون عوض عن التثنية في الاسم المفرد.

نِيَابَةُ حَذْفِ النُّونِ عَنِ الْفَتْحَةِ





و لم يثبت لا يصح أن نقول ، وأنت مخاطب المرأة : فمجهي أن تقاينين . ولكن  
 نقول : فمجهي أن تقاينين . بحذف النون ، لأن الأفعال الخمسة كتبت بحذف النون .  
 ومن أمثلة ذلك في القرآن :

وَلَنْ تَقْعَبُوا . تحيفت النون ، وأصلها : « تفعلون » .

وَلَنْ يَسْتَوِيَهُ . حيفت النون ، وأصلها : « يستويونه » ، ولهد لما  
 جاء الثماني متفياً ، « لا » قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْتَوِيَهُ أَبَدًا ﴾ : لأن « لا » لا تكتب ، و  
 « لن » تكتب .

إعراب قوله تعالى : « وَلَنْ تَقْعَبُوا » .

لن : حرف نفي ، ونصب ، واستقبال .

فهي حرف نفي ، لأنك إذا قلت : « لن تفعلوه » نقيت الفعل .

ونصب ، لأنها تلصّب الفعل .

واستقبال ، لأنها تحوّل المضارع إلى مستقبل ، فالفعل المضارع يصلح للحال

قلت : ليست ، لولا هنا واو الجماعة ، وإنما هي لام الكلمة ، التي في قولك : « زيد يفتو » وليست النون  
 لرفع . وإنما هي اسم مظهر عائد على المطلقات ، مثلها في : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ ﴾ . والفعل مجي  
 لأصالة يوزن بسوا ، ووزن « يفتون » على هذا « يفتن » . كما أنك إذا قلت : « الشوق يخرجني ، أو  
 يكتن » . كان ذلك وزنه .

ونك إذا قلت : « رحل يفتون » فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل « يفتلون » ، والواو  
 لأنها لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة ، واستقبلت الضمة على واو قبلها ضمة ، وبعدها واو ساكنة  
 وهي لولا الأولى . فحلت الضمة ، فالتفت ساكنان ، وهذا الواو ، فحذفت الأولى .

والحذف ، حذف دون الثانية لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأولى جزء كلمة ، والثانية كلمة ، وحذفت لثقلها سهول من حذف كل .

والثاني : أن الأولى أحر الفعل ، والحذف بالأول .

الثالث : أن الأولى لا تلي على سني ، والثانية تلي على سني ، وحذف ما لا يبدل الأولى من حذف ما يبدل .

(د) التي هي لام مصر ، وكانت الثانية هي واو الجماعة ، وإنما فقد كان وزن هذا المفعول « يفتون » . ومصر

والاستقبال ، لكن قد تُفترَن به حروف تُحوِّله للماضى<sup>(١)</sup> .

وقد تُفترَن به حروف تُحوِّله للمستقبل<sup>(٢)</sup> ، وقد تُفترَن به حروف تُحوِّله

(١) نصر من ٦٤ ، حاشية .

(٢) يعنى زمن الفعل المضارع للاستقبال فى الحالات التالية :

١- إذا أُخبرَ طرف من ظروف المستقبل . مثل : «إذ ذاك» ، سواء أكان الطرف معمولاً للمضارع ، ثم كان المضارع معمولاً للطرف ، بأن يكون الطرف مضافاً ، والخمعة من الفعل المضارع وفاعله من انضاف إليه من محل جر ، مثل : «أزورك إذا فرغى» .

٢- إذا كان الفعل المضارع من هذا المستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب فى الطرف «إذ ذاك» مضاف . وجملة المضارع مع فاعله بعدها فى محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولاً للطرف .

٣- إذا كان فاعله إلى شيء غير فاعله فى المستقبل ، مثل : «دخل الشهود» الجملة مع السامعين ، إذ لا يقترن ، يكون زمن المضارع الحال ، ومفعول به هو «دخول الشهود» فى المستقبل ، لما يرتب عليه من سبق الفعل للفاعل فى الوجود والوقوع ، وهو محال .

٤- إذا سلمه ، مثل : «نصر» : هل تقاطع مباحث الشريعة؟

٥- إذا انصرف طناً ، سواء أكان الطلب يُطلب إليهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى :

فالأول كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آيَاتِنَا لِقَابٍ كَافٍ﴾ . فإِنَّهُ يَتَّبِعُ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُرِيدُ . وهذا لا يكون إلا فى المستقبل .

ومثال ذلك أيضاً قوله : «رحمتك الله» . فإِنَّهُ تَطَلَّبُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرْحَمَ أَحَدًا ، فلهذا نوع من الطلب .

ومثال الذى قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُكَ رَبُّكَ عَنْ نِعْمَتِهِ﴾ . وقوله تعالى : ﴿رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ﴾ . فإنَّ صِلَةَ الْإِنْفَالِ مِنْ «يَسْأَلُ» ، ومطلب عدم الواعية فى : «لَا يُؤْمِنُ» ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة الكلام ، ولا «يَسْأَلُ» ، ومن العنى فى الصلوات هو المستقبل ، إذ لا يمكن تحقيق ما نطلبه من عبرت وإيمانه إلا فى المستقبل .

٥ ٥ ٥ سلمه إذا سلمه وحده . سواء كانت بمراد ، كقوله فى قوله تعالى : ﴿رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُ﴾ .

(١) ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١

٥- سر حادد، وسبب «لو الشرطية» غير الامتناعية، و«كيف» الشرطية<sup>(٥)</sup>، مثل: لو واحد من  
سر علمهم لأسرع من إطلاقهم، ومثل: كيف تشقق أمتيخ.  
وتلهم من هذا، كما ناله أن الخوازم جميعها - ما عدا «لم»، و«أنا»<sup>(٦)</sup> - تُشَقِّق للاستعاض.

٦- في نفس، عداً، و«عدل» كقولها تعالى: ﴿يُقَدِّمُ مَن يَشَاءُ وَيُؤَخِّرُ مَن يَشَاءُ﴾ لأنَّ تعليلهم لا  
يكون إلا في المستقبل.

وكالمشعر الثاني من قول الشاعر يُقَدِّمُ:

مَنْ يُشَقِّقُ الْخَيْرَ لَا يَأْتِمُرُ غَوَائِبَهَا      قَدْ تَحَرَّى النَّارَ يَوْمًا غَوَيْتَ النَّارَ

٧- إذا صحب أداة تو كند، مثل: من التوكيد الخفيفة أو التقليل، لأن التوكيد يلقى بما لم يحصل،  
ويجانب ما لم يقع، نحو: أَتَكْتَرِمُنْ صَدِيْقَكَ؟ وهل تُسَاجِدُنَّ الْبَنَاتِ؟  
وقد، نحو: ﴿يَسْتَجِرُّنَّ وَيَسْتَكْرِمُنَّ بَيْنَ الْقَتِيلَيْنِ﴾.

٨- إذا صحب لام حركات القسم بعد حرف من لسان، لأنها في معنى أداة التوكيد السابقة، مثل:  
وَمَا لَمْ تُعْنِ عَيْبَكَ تُحَاسِبْ.

ومثلها: «لا» النافية، غير العاملة على «س»، عند ذلك الطريق. مثل: لا تُفْرِكِ الصَّمِيْقَ فِي مَوَاقِفِ  
الطُّفْلِ.

٩- إذا سبقته أداة وعاء، مثل: لعل الغائب يحضر.

١٠- إذا سبقه حرف نصب، سواء أكان ظاهراً، أم مضمراً، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنسِيَنَّكَ  
حَتَّىٰ تُنْفِقْنَا بِمَا كُنَّا نَحْسِبُ﴾.

١١- إذا سبقه حرف نصب، وهو «السين»، و«سوف»، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ

(٥) سر «الشرطية» وتشتهر باسم «لو» الشرطية غير الامتناعية، ومنها «لو» المنصوية التي  
تسمى «أب» المنصوية، وتشتك مع الجملة المضارعة بعدد ما يعبر، ولكن ليس لها عملها من نصب  
المضارع، مثل: لود لو يسود الإسلام.

(٦) و«أنا» الشرطية أيضاً.

(مصدر الآية - كما سبق - «لم» و«لنا» قولان زمن الفعل المضارع إلى الماضي. وانظر ص ٦٤، وأما باقي  
الأدوات حتى ألهم فعلاً واحداً، وهي «لا النافية»، و«لام الأمر»، وأدوات الشرط المتزامنة فيها جميعها  
تخلص الفعل المضارع للاستقبال.

(٧) «ع» عامل «تالوا» منصوب بحرف ظاهر، وهو «لن»، والفعل «تلقوا» منصوب بحرف مقتر، وهو  
«أب»، «س» حرف «أل» يضمير وحوماً بعد «حتى» إذا كانت حرف جر بمعنى «إلى». انظر الآية -  
تدويراً إلى أن تغلقوا بما تحبون.



وقال: "١" - إذ لو كانت نون إعراب إضمار الكلام : لن تشتغلوا بشئ .

١٠ - نون عروية هي نون المفعول أفعال الكلمة ، أسما كانت ، أم فعلاً ، أم حرفاً ، إذ اتصلت بها شكتم .  
 وإنما سميت هذه النون بذلك لأنها تفي آخر الفعل من الكسر الذي هو نحو امر ، والحرف يتبع وحده  
 مع الفعل ، فإذا ما باشرت الياء الأفعال فإن النون تأتي بها لتشمل الكسر ، أو لولادة الفعل من الكسر .  
 كما أنها تفي غير الفعل من غير العروية : إذ إن هذه النون تحصل الكسرة التي تتطلبها به لتكلم ، بدلاً  
 من العوامل التي تأتي معها .

ومن أمثلة دحوها على الفعل . تقول : ضربتني ، كلفني ، نكسني ، نكسني ، نكسني ، أهني ، أهني .  
 ومثال دحوها على الحروف . تدخل نون الوقاية على ثمانية حروف فقط ، هي : ( إن ، وألحوتها ) ،  
 والحق ، و ، ا ، ين ، .

ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ قُوا ذُحًى وَظُلُومًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ .

ومثال دحوها على الاسم على نون الوقاية مع الأسماء المضافة إلى ياء التكلم ، هي ثلاث كلمات ، هي  
 تُدْ ، ولَدْ ، ولفْ .

ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

وقول الشاعر :

فأشقى من نضير الكهنيتي قيوى      أبتس الإمام بالشجيج أشفججه

وقول النبي ﷺ : « يَدَالُ جَهَنَّمَ : هَلْ مَلَأْتُمْ ؟ وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ شَرِيحٍ ؟ » فيضح الرب ببارك وتعالى قدمه  
 عليها ، فتقول : لَقِي ، لَقِي ، ولَقَا أردت مزيد بحث خاطر شرحاً للكافية ٢/٢٩٣ - ٣١٣ .

(ب) أحوات ، إن ، هي : لَنْ ، لَنْ ، كَلَمْ ، لَيْت ، لَعَلَّ .

(ب) قد ، ولفظ ، لهما ثلاث أسوال :

حالة الأولى أن يكونوا أسما بمعنى : خشب . ويمكن أن يضاف إلى ياء التكلم ، فتكثر فيهما نون  
 لوقاية كالحالة التي مضى ، وفي تلك الحالة هما مبدآن على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والياء مصاب  
 إليه ، وما بعدهما خبر .

حالة الثانية أن يكون لَدْ ، و لَفْ ، و لَفْ اسم فعل ، بمعنى يكفئ ، ويعدله الترميها نون الوقاية إذا مضى  
 به التكلم ، فتقول : قدني ولفظي هذا المال ، أي : يكفئني .

حالة الثالثة قد تكون لَدْ ، حرفاً يختص بالأفعال ، مثل : قد جئت . وهذا هو الأكثر من استعماله .  
 وتكون لَفْ ، حرف ظرف زمان الاستمرار الزمان الماضي ، وهذه يفيض القاص ، وتشديد الضمة مضمومة .  
 ويختص بالشيء ، يقال : ما ضاعفك لَفْ ، أي : أبتدأ فيما مضى وانقطع ، ولا تضام بين الهمزة .



٢- نفيها من علامات النصب ، فصارت علامات النصب خمسة : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون<sup>(١)</sup> .

(١) وينحصر الكلام عن علامات النصب أن تقول

ولا ينصب خمس علامات ، هي : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

٣- هذه العلامات الخمسة تنقسم إلى قسمين

١- القسم الأول : علامات أصلية ، وهي الفتحة فقط .

٢- القسم الثاني : علامات فرعية ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف نون .

٤- تكون الفتحة علامة للنصب في ثلاثة مواضع : الاسم المفرد ، جمع التكسير ، والفعل المضارع إذا دعى عليه نائب ، ولم يحصل بأخره شيء .

٥- إذا من حروف تنصب : لن ، وأن (مفتوحة الهمزة) ، وسبأني ذكر باقي حروف النصب إن شاء الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع .

٦- عموماً يشترط نصب الفعل المضارع بالفتحة ألا يحصل بأخره شيء ، وإثارة بالشئ ، هذا : نون التوكيد الحقيقية وكثبية ، وبن السوية ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة المؤنثة .

٧- تنوب الألف عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، في موضع واحد فقط ، وهو الأسماء الخمسة ، وهي - كما مضى - : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال .

٨- ولا تكون الألف علامة لنصب الأسماء الخمسة إلا إذا أتت فيها شروط سبعة ، هي :

١- أن تكون مفردة .

٢- أن تكون مكثرة .

٣- أن تكون مضافة .

٤- أن تكون إنشائية لغري ياء التثنية .

وهذه هي الشروط العامة ، وأما الشروط الخاصة فهي :

٥- أن تكون « ذو » عالية من اليم . وهذا شرط خاص بـ « ذو » .

٦- أن تكون « ذو » بمعنى « صاحب » .

٧- أن يكون الذي تصادف إليه « ذو » اسم جنس مطلقاً غير صفة . وهذا الشرط خاص بالأسب .

٨- تنوب الكسرة عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضع واحد فقط ، وهو جمع مؤنث السالم .

٩- لا ينصب جمع المؤنث السالم في نصبه بالكسرة ما شئت به من هذا الجمع ، نحو : « عرقات » ، و « عرجات » .

١٠- تنوب الياء عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضعين ، هما : « من » ، و « جمع » .



• المذكر السالم .

حاجزى غطر<sup>١١</sup> : تون التنى تكون مكسورة مطلقاً ، سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فقول : الرجالن ، الرجلين .

وتون جمع المذكر السالم تكون متحركة مطلقاً . سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فقول : المسلمون ، المسلمون .

ثامى عشر . ياء التنى يكون ما قبلها متحركاً ، فقول الرجلين ، ويا جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسوراً ، فقول : المسلمون .

ثالث عشر : يربح حذف التون عن النجفة ، فيكون علامة للنصب ، وذلك فى الأفعال الخمسة ، وهى كمن فعل مطروح المصل بأخره ألف الاثمين ، أو ولو الجماعية ، أو ياء المخاطبة ، وهى : يفتنون ، القعنون ، يعلانن ، القعلانن ، لعلنن .

ويتلخص لدينا الآن بعد الكلام على علامات الرفع وعلامات النصب أن :

١- الاسم مفرد . وجمع التكسير . والفعل المصارع الذى لم يفتل بأخره نون . ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة .

٢- الأسماء الخمسة : ترفع بالواو ، وتنصب بالالف .

٣- جمع المذكر السالم : ترفع بالضممة ، وتنصب بالكسرة .

٤- التنى : يرفع بالالف ، وتنصب بالياء .

٥- جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وتنصب بالياء .

٦- الأفعال الخمسة : ترفع بثبوت التون ، وتنصب بحذفها .

٧- وسيد ذكر المؤلف ورحمة الله بعد الانتهاء من علامات الخفض ، وعلامات الجر ، أبواب الإعراب الأصلية ، وأبواب الإعراب الفرعية . والله أعلم .

١١ . صحت لأبعد من واحد إلى السبعة على وزن فاعل ، وزكيت مع العشرة ، فإنها تبنى سبعة على فتح الحرفين . هذا الحرف الأول من المئادى عشر ، والثانى عشر ، فهو مبنى على السكون .

# علاماتُ الخفضِ

## • علامات الخفض •

ولا تنهى المؤلف رحمه الله الكلام عن علامات النصب شرع بكلمة عنى علامات الخفض . فقال . وللخفض ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله : وللخفض ثلاث علامات . قد تقدم أن للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، فيكون مجموع الكل الثني عشرة علامة .

وقوله رحمه الله : الكسرة . هي الأصل<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : والياء . وهي التي تأتي إذا أشبهت الكسرة<sup>(٣)</sup> .

• • •

(١) لم يذكر أن يعرف أن الكلمة مضمومة إذا وجدت فيها واحداً من ثلاثة أتياء الألف الكسرة . وهي الأصل عن الخفض ، والثاني الياء ، والثالث الفتحة ، وهما فرعان عن الكسرة . ولكن واحد من هذه لأشياء الثلاثة مواضع يكون فيها ، وهذه المواضع سيذكرها المؤلف والشارح وحدهما ثم بالتفصيل .  
(٢) ولذلك بدأ بها .

(٣) هي ست كسرة . ولذلك تلي بها . ثم ضم بالفتحة ، والضم بها مفعولان لما قبل

# الكسرة وفتحها

## \* الكسرةُ ومواضعها \*

ولما فيه رحمه الله العلامات إجمالاً أخذ يتكلم عليها تفصيلاً . فقال قام الكسرةُ فتكون علامة للمحضر في ثلاثة مواضع . في الاسم المفرد المنصرف . وجمع المنكسر المنصرف . وجمع المؤنث السالم .

فوله رحمه الله . في الاسم المفرد<sup>(١)</sup> المنصرف . تقدم أن الضمة تكون علامة للرفع في الاسم المفرد<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل المؤلف رحمه الله : المنصرف .

وتقدم أيضاً أن الفتحة تكون علامة للنصب في الاسم المفرد<sup>(٣)</sup> ، ولم يقل المؤلف : المنصرف .

وهنا ذكر المؤلف رحمه الله أن الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع . منها الاسم المفرد المنصرف ، فحصل عندنا قيدٌ جديدٌ ، وهو المنصرف ، وذلك لأن الأسماء المفردة منها ما تنصرف ، ومنها ما لا تنصرف<sup>(٤)</sup> .

والاسم المنصرف هو الخالي من مواقع الصرف<sup>(٥)</sup> ، وهو الذي يتوون ، مثل : زيد ، عمرو ، رجلٌ ، خالدٌ ، مسجدٌ ، دارٌ ، وما أشبه ذلك .

إذن . قوله المنصرف . معناه الخالي من مواقع الصرف ، أي : متوون<sup>(٦)</sup> .

(١) قد سبق زيد معنى كلمة المفرد بما أثنى عن إعادته هنا ، وانظر ص ١١٤ من هذا الشرح

(٢) تقدم ص ١١٤ أيضاً .

(٣) تقدم ص ١٥٢ .

(٤) والاسم المفرد غير المنصرف إما أن يكون بالفتحة نهاية عن الكسرة ، نحو : مروت بأحمد . كما سيأتي إن شاء الله تعالى ص ١٩٢ .

(٥) سيأتي بعد قليل - إن شاء الله - ذكر هذه المواقع ص ١٩٢ ، وما بعدها .

(٦) أي : منصرف المفرد . والمنصرف هو المتوون ، نحو : سبقت إلى محمد . ونحو : وصيت من

خلق ، ونحو : استظفت من معاينة عائلتي ، ونحو : أعميتي فخلق بكر .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله :

لتصرف تشويه أثنى شديداً      معنى به يكون الاسم أنكراً<sup>(١)</sup>

وخرج بقوله . التصرف . الاسم المفرد الذي لا يتصرف ، وسبباً إن شاء الله الكلام عليه . لكن يأخذ له مثلاً ، تقول : حمزة ، أحمد<sup>(٢)</sup> .

ولا يتصح أن يقول . حمزة بأحمد . أو : حمزة بغير<sup>(٣)</sup> . لأيهما لا يتصرف<sup>(٤)</sup> ، ولأن الكسرة لا تكون علامة للحقن إلا في الاسم المفرد المتصرف .

١ - فكر من ، محمد ، و علي ، مخصوص . لدخول حرف المتصرف عليه . وعلامة عطفه الكسرة الظاهرة .

وكي من ، خالد ، و بكر ، مخصوص . لإضافة ما فيه إليه . وعلامة عطفه الكسرة الظاهرة أيضاً .  
 ٢ - ومحمد ، و علي ، و خالد ، و بكر ، أسماء مفردة ، وهي متصرفة ، فتشوق التنوين لها .  
 والاسم المتصرف هو الاسم الثوب ليس الشكر . دون غيره من أنواع التنوين السابق ذكرها ، سواء كان مفرداً ، أو مجموعاً جمع تكسير .

٣ - وحسن في مراد . لأنه الثوب المتصرف ما يمكن متصرفاً بتدوير . نحو : مررت بوجه واقف والقن والقاضي والخاص .

والغراء

حمزة : فعل ولما عمل .

زيد - جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

واقف : معطوف على « زيد » ، مجرور بكسرة مقفولة على الألف ، منع من ظهورها الضمة .

واقف : معطوف على « زيد » ، مجرور ، وعلامة جره كسرة مقفولة على الياء . منع من ظهورها الضمة .

وسالم : معطوف أيضاً على « زيد » ، مجرور بكسرة مقفولة على ما قبل ياء التكلم . منع من ظهورها الضمة .  
 لشغل اليق بعد حركة الياء ، و« سلام » مضاف ، و« ياء التكلم » مضاف إليه في محل جر .

(١) الألفية ، باب ما لا يتصرف ، البيت رقم (٦١٩) .

(٢) من غير تنوين .

(٣) حمزة ، أحمد ، و علي .

(٤) معنى : لا يتصرف

وذكر رحمه الله: وجمع التكسير المتصرفية<sup>(١)</sup>. هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي تكون فيها الكسرة علامة للخلفي.

وأما رحمه الله بهذا القيد، وهو المتصرف، لأن جميع التكسير منه ما هو متصرف، ومنه ما هو غير متصرف<sup>(٢)</sup>.

والمتصرف مثل: رجال، حبال، أشجار، آهات، رمال، نقول: مرزوق رجال<sup>(٣)</sup>. وغير المتصرف مثل: مساجد، مناقذ، تصايح.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الْأُولَىٰ بِصَيِّحٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولم يقل: بصايح<sup>(٥)</sup>، فلم يجرها بالكسرة، مع أن بها حرفاً من حروف الخلفي؛ لأنها اسم لا يتصرف.

وقال تعالى: ﴿لَا تَتْلُوا عَنْ أَسِنَّةٍ إِنْ يَبْدَ لَكُمْ﴾. ولا يصح أن تقول: عن أسناب<sup>(٦)</sup>. ولكن يقال: أسناب. لأنها اسم لا يتصرف.

(١) قد عرفت مما سبق من ١١٥ معنى جمع التكسير. وعرفت في التوضيح الأول هنا معنى كونه متصرفاً. وذلك نحو: مرزوق رجال، كرام، ونحو: زينت عن أصحاب لنا شجعان.

فكسر من: رجال، وأصحاب، محتوم، لدخول حرف اقتص عليه. وعلامة حقه الكسرة الظاهرة.

وكسر من: كرام، وشجعان، محتوم، لأنه ثبت للمحتوم، وعلامة حقه الكسرة الظاهرة أيضاً.

و: رجل، وأصحاب، كرام، وشجعان، جمع تكسير، وهي متصرفة لتقول لبيك لها.

(٢) ولقد أتت متصرف، لأن مجرد بحر مفتحة: نحو: مرزوق مساجد، كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) فتون، ونحو بالكسرة؛ لأنها اسم متصرف.

(٤) الحرف بالفتحة، ويدل على لبيك؛ لأنها غير متصرفة.

(٥) لبيك، مع الحرف بالكسرة.

(٦) سواد لبيك، ونحو بالفتحة تالية عن الكسرة؛ لأنها اسم لا يتصرف.

(٧) سواد، والحرف بالكسرة؛ لأن سواد من قولها أسفا لا يتصرف.



وغيرت مساجد ، ولا تقول : مررت بمساجد . لأنه اسم لا يتصرف .  
 وحوال تقول . جمع التكسير التصرف . إذن : جمع التكسير قد يكون  
 مصرفاً ، وقد يكون غير مصرف ، والتصرف منه يُخبر بالكسرة ، وغير التصرف لا<sup>(١)</sup> .  
 وبإله رحمه الله : وجمع المؤنث السالم<sup>(٢)</sup> .  
 هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تكون فيها الكسرة علامة للحفظ .  
 ولم يُقَيِّده رحمه الله بـ «التصرف» ؛ لأن جمع المؤنث السالم كله  
 مصرف<sup>(٣)</sup> .

(١) وكذا قلت بعض التصرف هو ، وغير التصرف لا يُؤنث .

(٢) قد عرفت في سبق معنى جمع المؤنث السالم ، وذلك نحو : نظرت إلى غيابة مؤذباته ، ونحو : وطئت  
 عن مسلمات فانت .

تُكسر من : فانت . . . وه مسلمات ، منحوس . ليعرول حرف الحفظ عليه ، وعلامة خلفه الكسرة  
 الظاهرة .

وكثر من : مؤذبات ، . . . وه فانتات ، منحوس . لأنه تابع للمنحوس ، وعلامة خلفه الكسرة الظاهرة  
 أيضاً .

وكثر من : فانتات . . . وه مسلمات . . . مؤذبات ، . . . وه فانتات ، جمع مؤنث سالم .

(٣) وكذا قلت قول : إنه لا يصح تليده بالتصرف ؛ لا قد خلقت في مبحث الفون أن التوجه لمساواة ، لا  
 للتكثير ، والتصرف هو فون التكثير .

واستسرى السجدة خالد الأزهري وحسن الكثرأوي ما ضفي بهذا الجمع . فقالوا : به يجوز مما =

« وقد تكون الكسرة مقدرة ، كما لو قلت : مررت بروجاني .

وغيرها :

لواء - حرف جر .

وغيره - اسم محروور بالهاء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قول به ، التكلم . مع من صوره  
 شعور بحر حركة اللامسة ، وه زوجات ، مضاف ، وه التكلم مضاف إليه في محل جر ؛ لأن اسم  
 مني ، لا يظهر فيه إعراب .

« و غير ذلك تعد مصري «لقرحات» «علم على بلدة بالشام ، وه قرحات» «ضم غير حين مكة .  
 وه مركات» «علم على رجل .



تقولون مثلاً : مررت بمسلمات<sup>(١)</sup> .

ولا يصح أن تقول : مررت بمؤمنات<sup>(٢)</sup> ، لأن جمع المؤنث السالم لا يبدأ بحرف بالكسرة .

وقال تعالى ﴿ تَمَنَّيَ رَبُّكَ إِنْ طَلَّقَكَ أَنْ يُتِلَّكَ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِنْكَ مُتَيْمِنًا وَتُقَاتِلَ أَيْدِيَّ مُتَيْمِنًا رَبُّكَ لَا يَأْتِيكُم مَّوْتًا وَمَنْ لَمْ يُؤْتِ مَالًا فَلا تَكْفُرْ ﴾ ﴿١٠٦﴾ .

كيف قال ﴿ يَتِيمًا ، يَتِيمًا ﴾ ؟

لا شك أن القرآن كله صحيح ، والجواب عن هذا أن يقال : إن « تيمات » جمع مؤنث سالم ، فيُضَمُّ بالكسرة ، وه « أبتكار » جمع تكسير ، فيُضَمُّ بالفتح .



شئى به جمع المؤنث السالم الصرف ، وهو نون التثنية وعدمه وذلك لأن التثنية في حالة الرفع هي المقابلة ، ولما رأيت الجمعية ، ولجول خلفاً ، وقال ذلك المومس ، وتكون نون الأعلام المصرفة ، وهو نون التثنية ، ولكي نلطف هذا بأن التثنية الذي يجوز به ما نسمى به من هذا الجمع ، إنما هو نون المقابلة ، ولم نعبر إلى نون التثنية ، وذلك لأن

١- أن ما شئى به من هذا الجمع يكون علماً على مؤنث . وسألي إن شاء الله ص ٢٠٢ ، وما بعدها أن العلم المؤنث يقع من الصرف « نون التثنية » ، ولو كان النون للوجود في هذه الكلمات هو نون التثنية ، وليس نون المقابلة ، لحذف العلمية والتأنيث .  
 وعليه فلا يصح افتراض أن النون للوجود في هذه الكلمات هو نون التثنية ، لأن المنوع من الصرف لا يكون علماً للنون .

٢- ولأن السجدة التي « حروا نون ما شئى به من هذا الجمع نوناً على أن حوزا النون إنما هو ما سطر إلى آخر هذه الكلمات قبل أن تصحح أعلاماً ، فارتقا هذا الأصل ، ولم يلتفتوا لحالة العلمية والتأنيث ، فعدت لم يحدد النون ، مع وجود العلمية والتأنيث ؛ لما أنه نون مقابلة من حيث الأصل ، ومشتقها في حالة العلمية أيضاً ، وهو النون الذي يختلف مع العلمية والتأنيث إذا هو نون التثنية ، هذه هي لغة العاصي .

(١) نسوس ، والمجر بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم لا يكون إلا مصرفاً

(٢) مؤنث تميم ، وبالفتح بالفتحة .

(٣) كل من « مسلمة » ، مؤمنة ، قانتة ، تقاتل ، عابدة ، سالمة ، تيات ، جميع مؤنث سالم ، وهي منصوبة على أنها حال من قوله تعالى ﴿ أَرْوَاحًا ﴾ ، والذي سؤج أن يكون بدلاً عن نون من كونها صاحبة الحال نكرة ، أن هذه النكرة أصبحت فاعلة في فعلها ، فالتربت من التعريف .

## نيابة الياء عن الكسرة



• نيابة الواو عن الكسرة •

ب. حمد الألف ، حمد اللام يتكلم على العلامة الثانية . وهي الياء ، فقال : **وعدت** ، فتكون علامة محقق في ثلاثة مواضع - هي الأسماء الخمسة . وفي النية . والجمع .

كلها يعرفها من قبل ، ولا تحتاج إلى شرح .

فقوله رحمه الله - الأسماء الخمسة<sup>(١)</sup> . يُشترط في خفضها بالياء ما سبق أن ذكرنا أنه يُشترط في رفعها بالواو ونصبها بالألف<sup>(٢)</sup> .

وقد تكلم أنها ستة شروط ، هي :

- ١- أن تكون مفردة .
- ٢- أن تكون مكثرة .
- ٣- أن تكون مضافة .
- ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .
- ٥- أن تكون « فرة » خالية من الهم .
- ٦- أن تكون « ذرة » بمعنى « صاحب »<sup>(٣)</sup> .

فالشروط التي مسقت عند رفعها بالواو لا بد أن تأتي هنا . فمتى زِلقت الأسماء

١- وهذا لوحد حر نصبها . وهو أن تكون منصوبة على أنها صفة لقوله تعالى : ﴿الزُّبُرُ﴾ . و« عدت » منصوب منصوب .

٢- والعلامة نصب هذه الكلمات هي الكسرة - لأنها جميع مؤنث مالم . وقد عني أنه يجب كسرة . وغير ذلك فيسب لأنه لا يحد فيها على الحذف والله أعلم .

٣- معناه رحمه الله أي نيا . أي كيف كانت « أركلها » منصوبة بالفتحة . وما ملها كنه مكسور .

(١) صيد ، ثلاثة مواضع تكون من كل واحد منها دالة على أن الاسم محصور

(٢) هذا هو الموضع الأول من مواضع الحذف بالياء نيابة عن الكسرة .

(٣) يضم من ١٢٩ - ١٣٤ ، وهي ١٥٩ ، ١٦٠ .

ويبدأ بتجميع لديها من الأسماء الخمسة ، اليوك ، الحوك ، حموك ، حوت . ثم عدل « ترلع بالواو .

وتنصب بالألف ، وتبر بالياء ، وذلك عند توفر الشروط السبعة المعروفة .

(٤) وقد تقدم ما من ١٣٣ أن ذكرنا شرطاً سابقاً ، يتطوّر بالاسم « ذرة » ، وهذا الشرط هو أن يكون الاسم - ي نصباً إليه « ذرة » اسم الجنس الظاهر غير صفة .



لكن اغلبوا أعظيكم معلومةً من أجل إذا غلبتكم تدعونها ، وهي أن بعض العرب  
يُرمِّم الأسماء الخمسة الألف دائماً ، وبذلك يكثر في المتكلم ، فيقول : قال أباهم : يا  
أباكم يجب أن تزيروا بأباكم . وبهذا لا تقلط .

وعلى هذا قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه  
قد نلنا في المجد عجايبها<sup>(١)</sup>

(١) نسب العربي والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأن الألف المعجلز ، ونسب الجؤفريق  
لرؤبة بن العجاج .

والذي يتعين الاستنباطه في هذا البيت ما ذكره الشرح هو قوله : وأباه ، الثالثة ، لأن الأولى والثانية  
يحملان الإجراء على اللفظة المشهورة الصحيحة ، فيكون نصيبها بالألف ، أما الثالثة فهي في موضع الجر  
باضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كذلك لأنه بعد جداً أن  
يجوز الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

وهذه اللفظة - وهي لغة إلزام الأسماء الخمسة لألف في الأحوال الثلاثة - الرفع والنصب والخص -

تشتمل لغة النقص ، وهي لا تكون إلا في ثلاثة أسماء فقط من الخمسة ، وهي : أب ، أخ ، عم .

لقول : هذا أب وأخاه وخماتها ، ورأيت أباه وأخاه وخماتها ، ومررت بأباه وأخاه وخماتها .

وإجراء هذه الأسماء الثلاثة على هذه اللفظة يكون بالحركات التقوية على الألف . فعلامة الرفع

والنصب والجر حركة مقصورة على الألف ، كما تقدم في الاسم المقصور .

وهناك لغة ثالثة في هذه الأسماء الثلاثة ، وهي لغة النقص ، وهي عبارة عن حذف الواو والألف والياء ،

والإجراء بالحركات الطاهرة ، على الياء والخاء والهمزة ، نحو : هذا أبه وأخاه وخماتها ، ومررت بأبه ،

وأخيه ، وخمها .

وهذه قول رؤبة يمدح غديئ بن حاتم الطائي :

يا به غديئ غديئ في الكرم  
ومن تضاهية أنه مما سلمت

نصه وردت كلمة ، أب ، في البيت على لغة النقص على حرفين الحسنة ، فأثرت بالكسرة الظاهرة في

صدر البيت ، وباضافة الطاهرة في خبر البيت ، وهذه اللفظة نادرة ، وهي أهم اللغات الثلاث شهيرة .

ولهذا قول ابن مالك رحمه الله في الألفية -

أب أخ عم كسمة والحسن  
وقصرها من نصيبه أشهر

والنقص في هذا الأخير أحسن  
وقصرها من نصيبه أشهر

- انتهى : كتابة عما يستطع ذكره ، أو هو كتابة عن عورة الرجل والمرأة .

عدى : بغير النقص .



ولا يصح أن تقول: مررت بالرجلين كلاهما<sup>(١)</sup>.

لأن كلاهما ملحقة بالشيء، فتجزأ بالياء.

وقوله رحمه الله . والجمع . المراد بالجمع هنا جمع المذكر السالم .

والدليل على أن المراد جمع المذكر السالم: أنه قال في الأول: فأفك الكسرة

فتكون علامة للخلف في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير

المنصرف، وجمع المؤنث السالم.

فكل من جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يُحَقَّقُ بالكسرة.

إذن: يتحقق أن المراد بقوله: والجمع . هنا، جمع المذكر السالم، وما ألحق به

أيضاً<sup>(٢)</sup>.

فتقول: مررت بالمسلمين.

وتقول: مررت برجلين، هما من المسيبيين.

كلّ المسلمين، الأولى والثانية مخفوض بالياء<sup>(٣)</sup>.

وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْخَيْلِ وَالْإِبْرَةِ وَالْأَنْعَامِ

بِأُولَى الْأَنْعَامِ﴾.

أولى، ملحقة بجمع المذكر السالم، وهي مخفوضة بالياء.

(١) التين: صفة لـ «رجلين» مبرورة بالياء لأنها ملحقة بالشيء.

(٢) لا على لغة إرماد التي ألف، والتي تشبه لغة الفصح، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

إِنْ أَسْعَا وَأَيَا أَسْعَا قَدْ بَدَلَا فِي الْجِدِّ شَاهِدَا

سعد في نوب - فذاتهما . حيث إنه جاء بالألف على الرغم من كونه منصوباً، ونسب نصب

إلى كسرة من الأصل أن يقال: غائبها، ولكنه أتى بها بالألف على لغة من يلزم تشي الألف،

ومعها إعراب الاسم المنصرف، بهركات مقفلة على الألف، وفقاً وتعباً وجزاً.

(٣) لا يرد إلا ثلاثة أنواع للجمع: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

(٤) مكسور، من باب - فتوح ما بعدها: لأنها جمع مذكر سالم، واليون عوض عن شوب من أصله





# نيابة الفتحة عن الكسرة

### \* نيابة الفتححة عن الكسرة \*

ثم أخذ رحمه الله يتكلم على العلامة الثالثة . وهي الفتححة ، فقال : وأما الصحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف

يعني رحمه الله - أن الفتححة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في موضع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

فأعاد المؤلف رحمه الله هنا ، وفيما سبق في قوله - الاسم المفرد المنصرف . وجميع التكسير انصرف . أن الأسماء قسمان : منصرف ، وغير منصرف .

والاسم المنصرف : هو الذي يثقل التنوين .

والاسم غير المنصرف : هو الذي لا يثقل التنوين .

هذا هو الضابط<sup>(١)</sup> ، ودليل هذا ، أو شاهد هذا : قول ابن مالك رحمه الله في الألفية :

المنصرف تنوينه متى شئت  
معنى به يكون الاسم أنكثت<sup>(٢)</sup>

فالضرف هو التنوين ، وإنما سقى التنوين صرفاً ؟

قالوا : لأن له وثلة<sup>(٣)</sup> كزنين الدرهم عند الصيارفة ، فالدرهم - كما هو معلوم -

مصنوعة من النضبة ، فإنما حركت صار لها زنين ، فكذلك التنوين .

والاسم الذي لا ينصرف ، هل هو معدود أم محدود ؟

الجواب . تقول : جلته معدودة ، وأمرأته لا تحضر ، لكن إذا عرف الإنسان العلق

شغل عليه التطيق .

والعلل المأخوذة من الصرف تسعة . وهي مجموعة في قول الشاعر :

(١) وإذ كان الضابط قول التنوين من عدمه ، لأن كلمة الضرف معانها التنوين ، كما سيأتي من البيت

الذي ذكره شرح رحمه الله من قول ابن مالك رحمه الله . وقد تقدم ذكر هذا البيت من ص ١٨٦

(٢) الأعبة ، نائب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٣) ثلوث : زبداً ، محملاً ، خشن ، فبطلت هذا التنوين وثلة عند التلظ .

اشْتَعِغَ وَزِنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَتِهِ  
رَكِبَ وَزِدَ عَجِزَةً فَالْوَصْفُ قَدْ تَحْتَكَ<sup>(١)</sup>  
فهذه تسع علمي<sup>(٢)</sup> :

أولاً : اشتغ . وهذا إشارة إلى جمع ، يُشتغى صيغةً مُثَلَّثَةً الجموع<sup>(٣)</sup> ، وهو ما كان

(١) قال من ههنا رحمه الله في القطر من ٣١٩ : وهذا البيت - بشر إلى البيت المذكور - أحسن من

البيت الذي أتته في المقدمة ، وهو لا ينبت الناس . له

(٢) اعلم - رحمات الله - أن الاسم غير المشرف ينقسم إلى قسمين بالصفة لهذه العلة التسع :

القسم الأول : ما لا بد فيه من وجود عتين فرعيين .

من هذه العلة التسع حتى يمنع من الصرف .

وأحدى هاتين العتين الفرعيتين ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

والعنى التي توجد في الاسم - وتدل على الفرعية - وهي راجعة إلى المعنى التالي . ليس عيز :

الأولى العلمية .

والثانية : الوصفية .

ولا بد من وجود علة واحدة من هاتين العتين في الاسم للمنع من الصرف ، بسبب وجود عتين فيه .

والعلة التي توجد في الاسم ، وتدل على الفرعية . وتكون راجعة إلى اللفظ ست علة .

وهي : التأنيث بغير ألف<sup>(٤)</sup> ، والشخصية ، والتركيب ، وزيادة الألف والشون ، ووزن الفعل ، والفاعل ، ولا بد

من وجود واحدة من هذه العلة ، مع وجود العلية فيه .

وأما مع الوصفية فلا يوجد فيها إلا واحدة من ثلاث ، وهي : زيادة الألف والشون ، أو وزن الفعل ، أو

العدل .

القسم الثاني : ما يمكن فيه وجود علة واحدة من العلة التسع لينتج من الصرف . ولذلك يقولون : إن

هذه العلة الواحدة تقوم مقام عتين .

وهذه العلة التي تقوم مقام عتين هي : صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث للمدودة أو المنصوبة

وسميتي يد شاء الله تعالى بيان ذلك كله بيانا شافيا ، مع ذكر الأمثلة عليه . بشر الله ذلك

(٣) سُئِلَ هَذَا لِمَنْعَ هـ ، صيغة منتهى الجموع ؛ لأن صيغته وقعت الجموع حدها ، وانتهت إليها ، فلا

تجاوزها ، فلا تجمع مرة أخرى ، يختلف غيرها من الجموع ؛ فإنه قد يجمع ، فنقول : كَتَبَ وَأَكْتَبْتُ ، -

ه إن سميت هاتين العلتان فرعيين ؛ لأنهما مفرغان عن أصل ، فمثلاً : فاطمة ، مجموعة من الصرف لتعني

وكتبت ، وهما علتان فرعيتان عن التكثير والتذكير .

وهو عدلت لأن تأنيث بالألف - ألف التأنيث للمدودة والمنصوبة - من القسم الثاني الأسى . وهو لدى تقوم

فيه علة واحدة مقام عتين .

على وزن «تفاعل» ، أو «تفاعيل» ، يقطع النظر عن الحروف ؛ يعنى : قد يكون سأل  
«تفاعيل» «مواضع» ، وقد يكون بدل «تفاعيل» «فواجيل»<sup>(١٦)</sup> . فهذا تقول : إنه صيغة

كـ «فلس» ، «فلس»<sup>(١٧)</sup> اسم تقول : أكلت وأكألت ، ولا يجوز في «أكألت» أن يجمع معه .  
وكذا الحرف «عرب»<sup>(١٨)</sup> . فلا يجوز في «عأرب» أن يجمع ، كما يجمع «أكألت» «عرب»  
و«أكألت» ، «وأمألت»<sup>(١٩)</sup> على «أمألت» ، فكأن الجمع قد تكرر في هذه الصيغة ، فتركت له أن يجمع مرة  
بعضه . والنظر شرح قطر الندى ص ٤٦ .

(١٦) يريد رحمة الله : أن كل جمع لكسر كان بعد ألف الجمع فيه حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أو صيغة ما كان  
فيها صيغة متبني الجموع ، وجمع من الصرف ، سواء كان علقا ، أو صفا ، أو اسما حائما .  
وهذه الأوزان التي ذكرها الشيخ رحمة الله هي مجرد أمثلة ، ليس المراد بها أنه لا يجمع من الصرف من  
الجموع إلا ما كان على وزنها .

ولذلك جاء في القرآن ما ليس على وزنها . وهو جمع . وهو جمع من الصرف ، قال تعالى : ﴿فَلْيَسِّرْهَا  
لِيَتَسَوَّاهُنَّ لَكُمْ يَسِّرَهَا﴾ .

فـ «يسائر» على وزن «فعال» ، ومع ذلك سمعت من الصرف ، ولم تكون .  
وكذلك يجمع من الصرف ما جاء على وزن «فعل» . ومنه قوله تعالى : ﴿وَلْيَسِّرْهَا يَتَسَوَّاهُنَّ لَكُمْ  
يَسِّرَهَا﴾ .

فكلمة «تراهم» على وزن «فعال» ، وهي بدل من «شمن» ، محروبة بالفتحة ، لابتداء عن الكسرة ،  
وكذلك لم تكون ، لأنها جموعة من الصرف ، لأنها صيغة متبني الجموع .

وكذلك يجمع من الصرف ما كان على وزن «فعال» ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلْيَسِّرْهَا يَتَسَوَّاهُنَّ لَكُمْ  
يَسِّرَهَا﴾ .

فـ «عرب» «عرب» على وزن «فعال» ، وهي لم تكون ، لأنها جموعة من الصرف ، لأنها صيغة متبني الجموع .  
والصواب ليس وزنها معينا ، وإنما الصواب هو : كل جمع لكسر ، وقع بعد ألف تكسره حرفان ، أو ثلاثة  
أحرف ، أو صيغة ما كان .

وقد أن يكون الوسط ما كان خرج به الجموع ، نحو «لايلمة» ، «شامرة» ، «ملاسة» ، «خيلانة» ، «خيلانة» ،  
لأن لوان الألف بعد ألف الجمع ، أو صيغة ليس ساكنا ، تقول : هم تلامذة متفوقون - فأنت تلامذة  
متفوقين - حدثت مع تلامذة متفوقين .

شوب «تلامذة» في جميع الأمثلة ، وخلقتها بالكسرة في المثال الأخير .

«فلس جمع «فلس» ، و «فلس» : لفظة يخالل بها ، مطروبة من غير الضبط والفتحة . وعلم الفلاس  
خطب ، والجمع الوسيط ( ف ل س ) .

«عرب جمع «عرب» ، وهم أمم من الناس ، سامية الأصل ، كان مثلها شبه جزيرة العرب . علم العرب  
وسيط ( ع ر ب ) .

«أمألت جمع «أمألت» ، وهو الوقت حين تشرق الشمس شرقيا . وانظر المعجم الوسيط ( أ م أ ) .

لنتهي المصروف ، فلا يتصرف .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّلْنَا السَّمَاءَ الذُّلَّةَا بِمَصَائِيحٍ وَغَمَقَاتِنَا وَجُورِنَا  
لِلشَّاعِلِينَ ﴾ .

الشاهد . قوله تعالى : ﴿ بِمَصَائِيحٍ ﴾ . قالوا حرف جز ، ومع ذلك لم يثقل  
بمصايح<sup>(١)</sup> ، لأنه اسم لا يتصرف ، والماتع له من الصرف صيغة لنتهي المصروف .  
وقال تعالى : ﴿ وَتَوَلَّوْا نَفْعَ اللّٰهِ الثَّمَرِ بَعْضُهُمْ يَنْقُضُ لِهَدْمَتِ صَوَائِعٍ وَيَنْقُ  
وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللّٰهِ كَثِيرًا ﴾ .

فقال سبحانه : « صوامع<sup>(٢)</sup> » . ولم يثقل : « صوامع<sup>(٣)</sup> » ، وقال : « مساجد<sup>(٤)</sup> » ،  
ولم يثقل : « مساجد<sup>(٥)</sup> » .

وقال سبحانه : « ينفع<sup>(٦)</sup> » بالتوبين ، و« صلوات<sup>(٧)</sup> » بالتوبين .

ومأذا كانت « صوامع<sup>(٨)</sup> » ، و« مساجد<sup>(٩)</sup> » غير متؤنية ، وكانت « ينفع<sup>(١٠)</sup> » ،  
و« صلوات<sup>(١١)</sup> » متؤنة ؟

الجواب : لأن « مساجد<sup>(١٢)</sup> » ، و« صوامع<sup>(١٣)</sup> » لا تتصرفان ، و« صلوات<sup>(١٤)</sup> »  
تتصرفان .

له « صوامع<sup>(١٥)</sup> » على وزن « قواعل<sup>(١٦)</sup> » ، و« مساجد<sup>(١٧)</sup> » على وزن « متفاجل<sup>(١٨)</sup> » .

ومثال المتنوع من الصرف أيضًا : « صوامع<sup>(١٩)</sup> » ، على وزن « قواعل<sup>(٢٠)</sup> » .

المهية : أر كل ما كان على هذا الوزن من المجموع فإنه غير منصرف ، ونقول في

(١) بالتوبين ، مع الخفض والكسرة ، لأنه اسم لا يتصرف ، فلا يثقل ، ويخلص بالفتح ما عدا عن الكسرة

(٢) من صير توبين .

(٣) بالتوبين

(٤) وكلاهما صيغة منتهي المصروف ، لأن بعد ألف الجمع لهما حرفان ، فيعتد من تصرف .

المانع له من الصرف : صيغة مثنى المجموع<sup>(١)</sup> ، فتكفي فيه علة واحدة ، وليس شرطاً أن يكون غلظاً أو صفةً .



ثانياً : قال الناحية : زَنْ . قالوا : المراد بقوله : زَنْ ، وزن الفعل .

فإن جاء الاسم على وزن الفعل فإنه يكون ممنوعاً من الصرف ، سواء كان هذا الاسم غلظاً ، أو صفةً<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان اسماً جامداً فإنه يتصرف ، وسواء كان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً .

مثال العلمية ووزن الفعل : سكتنا رجلاً يريد . - ليكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنَّ « يريد » الاسم يُساري « يريد » الفعل ، فتقول مثلاً : هذا يريد ويتلخص .

وكذلك أيضاً ، يشكر ، اسبغ رجل ، يكون ممنوعاً من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .

ومثال ذلك أيضاً : أحمد<sup>(٣)</sup> ، فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل<sup>(٤)</sup> .

(١) ولعلم أن علة صيغة مثنى المجموع ، علة فرعية ، وذلك لأن الجمع فرع عن الفرد .  
وعلة صيغة مثنى المجموع هي القسم الأول من الذي تقوم به علة واحدة متداخلة ، فتح الكلمة من الصرف .

(٢) جميع الكلمة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، أو الوصفية ووزن الفعل ، والعلمية والوصفية علة واحدة إلى نفس ، ووزن الفعل علة واحدة إلى اللفظ .

مثلاً : من وجود العلمية أو الوصفية مع وزن الفعل ، ولا يكفي وزن الفعل وحده لمنع الكلمة من الصرف .  
وحالته تقول : إن هذا هو القسم الأول من الذي لا بد أن تتوفر فيه عطان للمنع من الصرف .

(٣) قلتم علي رجل .

(٤) أحمد ، خبر وزن - فعل - ، و « فعل » هذه وزن الفعل ، بل إن « أحمد » نفسه يصبح أن يكون فعلاً ، و قد استغنى ذلك ، صارت فعلاً ، فما كان غلظاً على وزن الفعل فهو لا يصرف . نفس لا يؤن ، ويحر بالصفة .

ولو سببت منك ، يَفْخُلُ<sup>(١)</sup> ، فإنه يُتَمَكُّعُ من الصرف للعلمية ووزن الفعل .  
ولو سبته ، اسبكت<sup>(٢)</sup> ، فهو ممنوع من الصرف كذلك ؛ للعلمية ووزن الفعل  
الأمر .

ومثال الوصفية ووزن الفعل : «أفضل» ، تقول : مررت برجل أفضل من فلان .  
فكلمة «أفضل» ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية ووزن الفعل .  
الوصفية ؛ لأنه اسم تفضيل .

• ووزن الفعل : لأن «أفضل» على وزن «أكرم» ، و «أكرم» فعل ماضٍ<sup>(٣)</sup> .

= تقول - زيد وأحمد مجتهدان ، إن زيد وأحمد مجتهدان ، التثنية بزيد وأحمد .

فهم يجوز كل من «أحمد» و «زيد» في الأسماء الثلاثة ، ويجوز بالفتحة تباين عن الكسرة في مثال  
الأخر ؛ لأنهما ممنوعان من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل .

(١) على وزن الفعل المضارع .

(٢) على وزن الفعل الأمر .

(٣) ومثال منع لكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل هي الغراء

- قال تعالى ﴿ أَعْمَلْنَا لَكُمْ لَأَ تَقْبَلُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾ .

هـ «أكم» حبر مرفوع بالفتحة ، وهو غير ممنوع ؛ لأنه وصف على وزن الفعل .

- وقال تعالى ﴿ مَنْ كَانَ فِي غِيَابِ أَنْفِي فَهَؤُا فِي الْأَجْرَةِ أَنْفِي وَأَنْفِي شَيْئاً ﴾

«أنفى» لأزى حبر ؛ كان «مضروب بفتحة مقفولة من غير ثنوين» و «أنفى» الثانية غير المنصبة  
مرفوع بفتحة مقفولة ، من غير ثنوين كذلك .

- وقال تعالى ﴿ وَذُنُوبَكُمْ يَنْجِبُ عَنْكُمْ بِأَرْحَمِ بَالٍ ﴾ .

«أرحم» اسم مرفوع بالياء ، وعلامة جر الفتحه تباين عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف . للوصفية  
ووزن الفعل .

وهـ سرحط الجاهل في الصفات التي على وزن الفعل ألا يكون مؤنثها بالياء ، ودعت لأهم أو حرب  
لصرف ما جاء مؤنثه بالياء ، مثل : أرذل ، وأربع . فمؤنثهما بالياء ، يقولون : هم رجال أربع وأربعة ، وهم  
رجال أرذل ، وهم امرأة أرذلة .

هـ - جلال أحمد . وأخصر ، فإنهما لا يصرفان ؛ إذ يقال للمؤنث : حمراء ، وعصره ، لا يبد .

أشربة ، وأشربة ، فليهما للصفة ووزن الفعل .



و حسد . تمكن أن نحولها إلى صفة ، فنقول : مررت برجلٍ أحمدٍ من فلانٍ عند  
الشمس .

فه أحمد و هنا اسمٌ تشبيلي ، يعنى : أكثر حمداً<sup>(١)</sup> .

٢٠ القاعدة : كل اسم جاء على وزن الفعل فهو ممنوع من الصرف ، سواء كان  
هذا الاسم حلقاً ، مثل « أحمد » ، أو صفةً ، مثل « أفضل » .

إن كان غيباً قلنا : المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .

وإن كان وصفاً قلنا : المانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل .



ثالثاً : قال الناطم : عادلاً .

قال أهل النحو : يعنى : ما كان المانع فيه العدل ، والعدلُ معناه أنه غير من  
شيء إلى آخر ، يعنى : من وزن إلى وزن .

والعدل يكون فى الأعلام ، فيكون المانع من الصرف العلمية والعدل .

ويكون فى الأوصاف ، فيكون المانع من الصرف الوصفية والعدل .

فلا بد مع العدل من إضافة جلةٍ أخرى ، وهى العلمية أو الوصفية<sup>(٢)</sup> .

ومثاله فى الأعلام : عظم . دائماً نظراً : وعن عظم بن الخطاب .

فإذا قلنا : « عظم »<sup>(٣)</sup> .

الحوادث : لأنه اسمٌ لا يتصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعدل ، لأن أصل

(١) و «ى» يحذف كرمها غلباً أو صفة هو سياق الكلام . وسواء كانت غلباً أو صفة هي ممنوعة من  
الصرف ، إما العلمية ووزن الفعل ، وإما الوصفية ووزن الفعل .

(٢) فلا بد من نوعين مثلاً العلمية والعدل ، والوصفية والعدل ، حتى تقع الكلمة من صرف . ولا يكفى  
تسبغ من الصرف العدل وحده ، أو العلمية وحدها ، أو الوصفية وحدها .

(٣) - جر - مشتقة ، وعلو التوابع .

«عمر» «عامر»، فقليل من «عامر» إلى «عمر»<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك أيضا «زحل» «زخم»، هو أغلى الشجرات السبع، فنقول: نظرت إلى زحل<sup>(٢)</sup>. ولا يصح أن نقول: نظرت إلى زحل<sup>(٣)</sup>. لأنه غلم معدول عن «زاجل»، فصار مسموعا من الصرف العلمية والغذلي.

ويقال حسب كلام أهل الهيئة الأقدمين:

زُحِلُّ شَرٌّ مِنْ بَيْتِهِ<sup>(٤)</sup> مِنْ شَمِيهِ فَنَزَاهَرَتْ مُنْطَارِدَةُ الْأَقْمَارِ.

وهذا ترتيب تنازلي زحل: أعلاها، شرا: الشُّشْرِي، يربحه: الشربخ، من شميه: الشمس، فزاهرت: الزهرة<sup>(٥)</sup>، منطاردة: عطارد<sup>(٦)</sup>، الأقمار: القمر، وهو أسفل الشجرات السبع.

ومثاله في الأوصاف: آخر.

قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءِ آخِرٍ﴾<sup>(٧)</sup>. ولم يقل: «آخر»، مع أن «آخر» مجرورة؛ لأنها صفة لـ «أنباء»، و «أنباء» مجرورة بـ «من».

والمثل لـ «آخر» من الصرف بالوصفية والغذلي.

(١) وكنتك تقول في كل غلم معدول من وزن «عامل»، إلى وزن «فعل».

ومثال ذلك: زفر - ثقل - زحل - شحا - فوح - فحل - فقم - فنتج.

(٢) بالحر والكسرة، وبفتح السين، ومن غير توين.

(٣) بالحر والكسرة، وبالتوين.

(٤) صفة الشيخ رحمه الله في الأشرطة تضم الهمزة، بفتحها، وذاكرة الراء في مختار الصحاح، والفروز آبادي في القاموس المحيط بكسرها.

٥ - نوري في مختار الصحاح ص ٦٢٠ البيهقي بكسر الهمزة فتح من الشش، من سمع الحامسة. اهـ

٦ - الفروز آبادي في القاموس المحيط ص ٢٦٧ يفتح كسكين: فتح من الشش. اهـ

(٧) فتح هاء، وانظر مختار الصحاح (٢ ص ٥٠).

(٨) قال من لعمري الوسيط ص ٦٣٠: بزوان ولا بزوان. اهـ

(٩) بالحر والكسرة، وبالتوين.

وهي معدولة عن «الأخر» ، أصلها «أل» .

وفي بعض الحالات هي معدولة عن «آخر»<sup>(١)</sup> . فإِنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ هِيَ معدولة عن «الأخر» ، أو معدولة عن «الأخر» .

وعلى كل حال هي مجموعة من الصرف ، والمألغ لها من الصرف الوصفية وورد الفعل .

ومن الوصفية والعادل أيضا : عَثَلِيٌّ وَثَلَاثٌ وَزَبَاحٌ<sup>(٢)</sup> . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ثَرَى تَثِيخًا تَثِيخًا تَثِيخًا وَتَثِيخًا وَتَثِيخًا﴾ .

قوله تعالى : ﴿تَثِيخًا﴾ . مجرورة بالإضافة ، وعلامة الجزئية الكسرة .

(١) قول الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوى فى كتابه «التلذذات المحوية» ص ١١١ : كَمَا وَأَخْرَجَ جَمْعُ الْأَخْرَى ، وَ الْأَخْرَى ، مَوْتٌ «أخر» ، وَ «أخر» اسم مفعول مجرد من «أل» والإضافة ، فكان يجب أن يلزم الإفراد والتذكير<sup>(١)</sup> ، لذلك فكتبت «أخر» من استعمالها معدولة عن «أخر» ، هذا هو تفسير الصحاح للعادل فى هذه اللفظة . اهـ

وقال من عثلي رحمه الله فى شرح الألف ٢ ٣٣٧ وما يبع من الصرف للعادل والصفة «أخر» هى فى لولت : مروت بنسوة أخر . وهو مفعول عن «الأخر» . اهـ

(٢) يشرح الشارح رحمه الله إلى أن الأعداد التى على وزن «تفعل» ، و «مفعل» تكون مجموعة من الصرف . وهل هذا محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد فقط ؟

الجواب : إن ذلك غير محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد ، بل هو شامئ للأعداد من واحد إلى عشرة ، فهكوى أعداد ونوعه ، وثلاث ، وعقلى ، وثلاث وعقلى ، وزباج وزباج ، ونحوها ونحوها ... إلى عشر وعشر مجموعة من الصرف العلمية والعادل .

(٣) قال الدكتور محمد عبد الفتاح العمراوى فى كتابه التلذذات المحوية ص ١١١ . حاشية ٢ : اسم تفضيل الجرد من «أل» والإضافة يلزم الإفراد والتذكير دائما ، مثل :

- ثمت أفضل من زملائك .

- أنت أفضل من زملائك .

- أيضا أفضل من زملائك .

- نتم أفضل من زملائكم .

- أين أفضل من زملائكم .

والجاء ندى ﴿سَكَنَ وَتَلَّتْ وَرَبِحَ﴾. «مثنى» ينادى من «أصححة»<sup>(١)</sup>، و«ثلاث»<sup>(٢)</sup>، و«رباع» معطوف على «مثنى»<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك معترحة لأنها لا تنصرف، والماتع لها من الصرف الوصلية والعدل.

- الوصلية لأنها وصفت.

- «مثنى» لأن «مثنى» معدولة عن «الثنين اثنين»، و«ثلاث» عن «ثلاثة ثلاثة»، و«رباع» عن «أربعة أربعة».



الرباع: قال الناجم: أنت.

المراة بشواه: أنت. التانيث.

والتانيث تارة يكون بالألف، وتارة يكون بالياء، وتارة يكون بالمعنى.

فاللوات بالألف ممنوع من الصرف، ولا يُشترط فيه إضافة علمية، ولا وصفية<sup>(٤)</sup>.

بذن يكتف التانيث، وصيغة متهى الجموع، لا يُشترط فيهما العلمية، أو الوصلية، والألف إما مقصورة، وإما معدودة<sup>(٥)</sup>.

(١) وليس من رابع فيصح الجندل منه رقفا ونصبا وجرًا، وهذا الجندل منه «أصححة» محرور، فيكون «مثنى» محرور أيضًا.

(٢) ومصرف كالمس من الرباع أيضًا، فيصح المعطوف عليه رقفا ونصبا وجرًا، وهذا المعطوف عليه «مثنى» محرور، فيكون «ثلاث»، و«رباع» محرورتين أيضًا.

(٣) ويكرر هذا من نصبه الذي يمنع من الصرف لوجود هذه واحدة فقط فيه، مع وجوده نفس ويكرر عدلت فيه جميع لديها أن ما يمنع من الصرف لوجود هذه واحدة فقط فيه، مع وجوده نفس في

١- صيغة متهى الجموع.

٢- الأسماء المنهية بألف التانيث.

(٣) أنت - ست معدودة هي التي احرها معدودة. وألف التانيث المقصورة هي التي احرها ألف.

٤- هي - ست سواء كانت مقصورة أو معدودة. وسواء كانت الكلمة تعلقًا، أو وصفًا، أو نصبًا.



والقسم الثاني من التائيث : التائيث المعنوي .

وهي : الاسم الموضوع غلقا على أنثى<sup>(١)</sup> .

والتائيث المعنوي لا بد فيه من العلمية<sup>(٢)</sup> .

والقسم الثالث من التائيث : التائيث اللفظي بالناء<sup>(٣)</sup> .

والتائيث اللفظي بالناء لا بد فيه أيضا من العلمية<sup>(٤)</sup> ، ولا تأتي الوصفية

- وقوله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾ .

قوله تعالى : «أشياء» : اسم مجرور بـ «عن» ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة .

وقوله تعالى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شِعَابِهِ يَحْشُرُونَنَا﴾ .

قوله تعالى : «شعاب» : اسم مجرور بـ «من» ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو غير متون لأنه مخرج من الصرف .

(١) ويكون غير محتوم بألف التائيث الممدودة أو المقصورة أو ناء التائيث ، نحو : سعد ، زينب ، انصام .

(٢) أي : لا يكفي التائيث المعنوي وحده لبع الكلمة من الصرف ، بل لا بد معه من العلمية ، فيكون هذا من

القسم الذي لا بد فيه من وجود هاتين المنع من الصرف .

وهذا - كما سبق - بخلاف المؤن ، لأن الألف - إذ إن التائيث بالألف لا يشترط فيه العلمية أو فوصفية ،

بل إنه يكفي فيه هذا واحدة ، وهي أن تختم الكلمة بألف التائيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

(٣) نحو : طلحة ، أسماء ، حمزة ، معاوية ، شعبة .

فهذه أعلام مؤنثة تأتي لفظيا فقط ، لأنها المذكور ، لكن لفظها مؤنثة .

وأما نحو - فاطمة ، عائشة ، حديجة . فهذا من قبيل المؤنث اللفظي المعنوي .

وبذلك يتبين أن التائيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- تائيث لفظي . وهذا إما أن يكون بالألف ، وإما أن يكون بالناء .

٢- تائيث معنوي . وهذا يكون حاليا من الألف والناء ، وإما يكون تأنيدي من بعض فقط .

٣- تائيث لفظي معنوي ، مثل : فاطمة ، حديجة ، عائشة ، ليلى ، سلمى .

(٤) كذلك المعنوي دائما ، فلا يكفي التائيث اللفظي بالناء وحده لبع الكلمة من الصرف ، بل لا بد معه من العلمية .

وبذلك يتبين أن التائيث كلمة جامعة من الصرف ينقسم إلى قسمين :

أولهما : ما يكفي التائيث وحده لبع الكلمة من الصرف ، فلا يشترط فيه ، لا العلمية ، ولا

فوصفية . بل قد يكون استقانا جامعا ، نحو : صخره ، شقي ، وهو المؤنث بألف التائيث الممدودة أو

المقصورة الزائدة .

فيها .



مخلص ما مستحق

- ١- المؤنث يشمل المؤنث بالالف ، والمؤنث المعنوي ، والمؤنث الغفطي بعين ألف<sup>(١)</sup> .  
 ٢- ما كان مؤنثاً بالالف التانيث الممدودة أو المقصورة فهو ممنوع من الصرف ، سواء كان غلظاً ، أو صفةً ، أو اسماً جامداً .

قال ابن مالك رحمه الله :

تأنيث التانيث مطلقاً تنوع صرف الذي حواه كَيْفُضاً وَفَعٌ<sup>(٢)</sup>

بقوله رحمه الله : مطلقاً . يعني : مقصورةً ، أو ممدودةً .

- وقوله رحمه الله : صرف الذي حواه كَيْفُضاً وَفَعٌ . يعني : سواء وقع غلظاً ، أو وضغاً ، أو اسماً جامداً ، أو أي شيء كان .

- ٣- ما كان مؤنثاً بغير الألف فهو ثلاثة أنواع : مؤنث لفظاً ، ومؤنث معنى ، ومؤنث لفظاً ومعنى ، وكلٌّ يُشْتَرَطُ فيه العلمة<sup>(٣)</sup> .

= القسم الثاني : ما لا بد منه من العلمية حتى تمنع الكلمة من الصرف ، وهو المؤنث لأنثى معنوياً ، والمؤنث لأنثى لفظياً بالالف .

على سبيل المثال : كلمة « نحلة » اسم جامد ، ليست غلظاً ، فلا تمنع من الصرف بالرغم من كونها مؤنثة . نقول : هذه نحلةٌ كبيرة ، جلست تحت نخلٍ كبير ، فتزود وتخر .

ولكن لو سُمِّي بهذه الكلمة ، كأن قلنا : نحلةٌ ، بأن كانت طويلة جداً ، فسميتها « نحلة » ، فإنها تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(١) أي : لا تمنع الكلمة من الصرف للوصفية والتأنيث .

على سبيل المثال : « مسلمة » ، و« فاطمة » ، و« صفوان » . وهما مصروفتان ، بالرغم من كونهما مؤنثتين . وذلك لأنهما ليستا العلمين ، نقول : صررت بمرأة مسلمةً فاطمةً ، ففُؤادان وتُخزبان .

(٢) يعني : انتهى .

(٣) الأدلجة ، باب ما لا يتصرف ، البيت رقم (٦٥٠) .

(٤) يعني : حتى تمنع الكلمة من الصرف .

هو كذا غير أنهم فإنه يُضربُ ، سواء كان صيغةً ، أو اسماً جامداً<sup>(١)</sup> .

من التائيب الضماني قنادة<sup>(٢)</sup> اسم رجل ، وطلحة<sup>(٣)</sup> اسم رجل ، وهما مجموعان من الضرف للعلمية والتائيب اللفظي .

يُرْمَى كبراً - عن طلحة<sup>(٤)</sup> بن عبيد الله . ولا نقول : عن طلحة<sup>(٥)</sup> ؛ لأنها مجموعة من الضرف . والناج لها من الضرف العلمية والتائيب اللفظي .

- رحمه الله نقول : إن كل الأعلام لمؤنثة مجموعة من الضرف : للعلمية والتائيب<sup>(٦)</sup> .

ويستوي من ذلك الأعلام المؤنثة : الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية ، مثل : جلد - يعثر - دلد ، فهذه الأعلام شوب فيها الضرف والنج من الضرف ، والنج أولى .

ومن شواهد حوار الضرف والنج من الضرف في تلك الأعلام :

قال تعالى : ﴿ لَنُنظِّرَنَّكَ بِشْرَ بْنَ شَكَّةَ اللَّهُ كَابِيَةً ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ لَنُقِيطِرَنَّكَ بِشْرَ بْنَ شَكَّةَ ثَابِيَةً ﴾ .

فقد جاءت كلمة « مصر » في الآية الأولى بمراد من الضرف ، وفي الثانية مصروفة ، وهذا جازم في

الأعلام لمؤنثة الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية .

فما الأعلام : ( جلد<sup>(٧)</sup> - يعثر<sup>(٨)</sup> - دلد<sup>(٩)</sup> ) - ( جلد<sup>(١٠)</sup> - يعثر<sup>(١١)</sup> - دلد<sup>(١٢)</sup> ) . فهي على معنيها من الضرف ؛ لأنها ليست

عربية الأصل ، بل هي أصعبية .

والأعلام : ( سحر - ملك - سطر ) على معنيها من الضرف أيضا ، لأنها محرقة الوسط .

(١) قد تقدمت بعض الأمثلة على ذلك من ٢٠٥ ، وستأتي أيضا - إن شاء الله - أمثلة على ذلك في كلام

الشرح رحمه الله من ٢٠٧ .

(٢) بالجر بالضم .

(٣) بالجر بالكسرة .

(٤) حتى لو كانت علما على مذكر . ولكنه مؤنث لفظا بالناء ، فإنه يجمع من الضرف أيضا . نعم طلحة .

أصفا ، شعة ، معاوية ، حمزة ، وقد تقدم ذكر ذلك من ٢٠٤ .

(٥) حمزة بالكسر ، ثم السكون ، والصاد مهملة : بلد مشهور قديم كبير ، أشور . وفي طرفة العلي لغة

حديثة حتى تر حال ، كبيرة ، وهي بين دمشق وحلب . وانظر معجم البلدان ١/٦٣٤٤ .

(٦) كرك : قرية يلقب جبل أيمان . وانظر القاموس المحيط ( ك ر ك ) .

(٧) بلخ : مدينة مشهورة بخراسان . وانظر معجم البلدان ١/٧١٢٧ .



ومن سبب المعنوي . زَيْبٌ . اسم أُنثَى .

سَبَبٌ أو مَعْنَى<sup>(١)</sup>

الجَوَابُ : معنَى<sup>(٢)</sup> ، لأنه ليس فيه تاء التانيث .

إذن « زَيْبٌ » ممنوع من الصرف ، لقول : عن زَيْبِ<sup>(٣)</sup> بنتِ خَشْبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

والمنع لها من الصرف العلمية والتانيث المعنوي .

ومثالُ التانيث المعنوي اللغوي : حَفْصَةٌ ، عَالِمَةٌ ، مِهْرَةٌ .

فكُرٌ من هذه الثلاثة أحلام على نساء ، وفيها تاء التانيث .

إذن : تانيثها لفظي معنوي .

ويكونُ مانع لها من الصرف العلمية والتانيث اللفظي المعنوي .

• لأن قائل من الناس نظرت إلى مَطْلُحٍ<sup>(٤)</sup> عظيمٍ .

وزوتت عن طلحة بن عبيد الله ، ونظرت إلى طلحة الكرم .

لقول : هذا صحيح ؛ لأن « مَطْلُحٌ » الأولى ليست غلظاً<sup>(٥)</sup> ، ونحن نُشْرِطُ في الزنث بغير الألف أن يكون غلظاً .

وكذلك لقول مرزوق امرأة قائمٍ . ولا يصح أن نقول : مرزوق امرأة قائمٍ .

مع أن كلمة « امرأة » ، وكلمة « قائم » مؤنثتان لفظاً ومعنى ، ولكن كلمة « امرأة » ليست غلظاً<sup>(٦)</sup> ، وكلمة « قائم » وصفٌ .

(١) أي : معنوي .

(٢) ماخر الفصحى ، وهو في لغويين .

(٣) حَفْصَةٌ : حَسْبٌ مَطْلُحٌ . وهي شجرة عظام من شجر البويطاب . ونظر النهاية لاس الأثير ( ج ل ح ) .

ومعناه : كلُّ شجرٍ عظام ، وله شوكٌ . ونظر مختار الصحاح ( ح ض هـ ) .

(٤) ولكنها اسم جامد .

(٥) ولكنها اسم جامد .

بـ صرف - كما سبق أن ذكرنا - لا يُنْفَعُ مع التانيث ، بخلاف وزن الفعل ، فقد تقدم أن الكلمة تُنْفَعُ من الصرف للوصفية ووزن الفعل<sup>(١)</sup> ، فلا يُنْفَعُ مع التانيث إلا العسمية فقط .

وقال الله تعالى في سورة البقرة : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا بَقَرَةً﴾ (سورة - البقرة - ٦٧) .  
فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿بَقَرَةً﴾ . مصروفة .

ولماذا ضرفت مع أنها مؤنثة لفظاً ومعنى ؟

الجواب : لأنها ليست علقاً<sup>(٢)</sup> ، ونحن نُشْطِرُ في التانيث بغير الألف أن يكون علقاً .

ولكن لو سئلت انتك « بقرة » ، فبيل تُنْفَعُ من الصرف ، فتقول مثلاً : نظرت إلى بقرة بنت بكرٍ ؟  
الجواب : نعم ؛ لأنها علقم .

إذن : لو قلت : أكرمت بقرة بنت بكرٍ ، وحللت بقرة ملك زيد . فتولت « بقرة » ثالثة ، ولم تُشَوِّنِ الأولى ، فهو صحيح ؛ لأن الأولى علقم ، والثانية ليست علقاً .



١- قال الناطق رحمه الله : بتفرقة . وهذا إشارة منه إلى العسمية .

خامساً : قال الناطق رحمه الله : رحمت .

لتراد بقوله . رحمت . التركيب المزيج .

والحاف عندهم التراكيب أنواع . تركيب إضائي ، و تركيب إسنادي ، و تركيب

مزيجي .

(١) - ص ١٠٠ من ذلك عند العلامة ، منها أبكم ، أمسي ، أحسن . وانظر ص ١٩٨ ، حاشية ٣ .

(٢) - من هي اسم حاد .

ولا . التركيب الإضافي : هو الجارى بين المضاف والمضاف إليه ، كما لو قلت : هذا كتاب فلان .

فقولك : كتاب فلان . هذا مركب تركيباً إضافياً<sup>(١٦)</sup> .

ثانياً . التركيب الإسنادى . وهو ما تركب من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل<sup>(١٧)</sup> . وهذان النوعان - أى - المركب تركيباً إضافياً ، والمركب تركيباً إسنادياً - ليس لهما فيها دخل<sup>(١٨)</sup> ؛ لأن المركب تركيباً إضافياً يكون إعرابه على حسب العوامل<sup>(١٩)</sup> ،

(١٦) قال الأستاذ عمار حسن في كتابه النحو الواسع ١/٦ - ٣٠ في ذكر أنواع التركيب : أولها : المركب الإضافي ، ويركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعز الأهل . ثم وقال ابن مالك رحمه الله في الألفية ، البيت رقم (٧٨) :

وشاخ في الأعلام نحو الإضافة كصبي شقي وأبي أحمدة

(١٧) فالتركيب الإسنادى هو : ما تركب من جملة اسمية أو فعلية ، وشقي به شخص بيته .

فقد يتركب من جملة فعلية ، أى : من فعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ، مثل : قطع الله ، جاز الحق ، شؤ من رأى ، نعتلته ، شقر<sup>(٢٠)</sup> ، وأم الله<sup>(٢١)</sup> .

والد يتركب من جملة اسمية ، أى : من مبتدأ مع خبره ، مثل : الخيز ثارل ، السيد فاعم ، ما شاء الله ، عجز أباد ، الله أباد<sup>(٢٢)</sup> .

وكلها أسماء أشخاص معاصرين . إلا شؤ من رأى ، فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وليعلم أن الذى سمع من العرب النقل من الجملة الفعلية . فقد شقوا : لأبظ شؤا ، وشقوا : شأت قوتاهما .

فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قامها النحاة على الجملة الفعلية .

(١٨) أى : لا دخل لهما فى منع الكلمة من الصرف ، فلا تمنع الكلمة من الصرف ؛ لأنها مركبة تركيباً إضافياً ، أو تركيباً إسنادياً .

وربما الذى سمع الكلمة من الصرف لوجوده هو التركيب المزجى ، بشرط أن تكون عنفاً . كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله بعد قليل .

(١٩) فإن كان فاعلُ - وكذلك المنوعُ من الصرفِ - يربط حسب العوامل ، فهذه العلة المذكورة لا تمنع كون -

(١٦) شقوا : حَلَم على رجل وفرس .

(١٧) وأم الله : بلد فى لبنان .

(١٨) عجز أباد ، والله أباد : نقلان فى الهند .

والتركيبة تركيباً إسنادياً تُقَدَّرُ عليه الحركات<sup>(١)</sup>.

مثلُ التركيبِ تركيباً إضافياً : إذا قلتُ : جاء غلامٌ زيدٌ . قد + غلامٌ زيدٌ + مركبُ  
تركيباً إضافياً ، وإعرابه :

غلامٌ : فاعلٌ ، وهو مضافٌ .

وزيدٌ : مضافٌ إليه<sup>(٢)</sup> .

ومثالُ التركيبِ تركيباً إسنادياً : شخصٌ اسمه « زيدٌ قائمٌ » ، فهذا لغزٌ بحركاتٍ  
مقدَّرةٌ على آخره ، فنقولُ : جاء زيدٌ قائمٌ . يعنى : جاء المشتقُّ بهذا الاسم .

وإعرابُ هذا المثال هكذا :

جاء : فعلٌ ماضٍ .

وزيدٌ قائمٌ : فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٌ على آخره ، منع من ظهورها التحكيمة<sup>(٣)</sup> .

= التركيبُ تركيباً إضافياً نحوها من الصرف ؟

فالخواب عن ذلك أن يقال : إن المنوع من الصرف إما أن يجر بالكسرة ، لا بالفتحة ، كما  
سيأتي إن شاء الله تعالى من ٢٦٩ ، ٢٢٠ ، والتركيب الإضافي الجزء الأول منه مضاف إلى الجزء الثاني ،  
ولذلك فإنه يجر بالكسرة دائماً ، فلا يدخل معنا في المنوع من الصرف ؛ لأن المنوع من الصرف يجر  
بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وأما بالنسبة لسور فإن المضاف ابتداءً لا يمكن تنوينه ، سواء كان منصوباً ، أو مجروراً من الصرف .  
(١) سيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك بالأثلة .

(٢) مركبُ تركيباً إضافياً مكون من جزئين ، الجزء الأول ، وهو المُضَرَّفُ ، أو المضاف « غلامٌ » ، يجر  
حسب موقعه من الجملة ، والجزء الثاني ، وهو المُضَرِّفُ ، أو المضاف إليه « زيدٌ » ، مجرورٌ بالمضاف دائماً .  
نحو : جاهد عبد الله وأم كوكبوم ، وشاهدت عبد الله وأم كوكبوم ، ومررت بحمد الله وأم كوكبوم .  
ومضاف إليه مجرور دائماً ، أما للمضاف فيجرب بحسب العوامل .

(٣) معرٌ تحكيمة . أي نقض حركات الكلمتين على ما هي عليه في الأصل ، ونعرب العلم بجر كات مفردة ،  
مع من ظهورها التحكيمة .

وهو أن يجر مركبُ تركيباً إسنادياً بحركاتٍ على التحكيمة . فرفع وينصب ويجر بحركاتٍ مفسدةٍ على  
الأخر . مع من ظهورها حركة التحكيمة أي : حركة أثير العلم التي تحكي بها ، لأنها تحكي الجملة كـ  
عبر .



تقول : سافرت إلى حضر موت .

سافرت : فعل وقاعل .

إلى : حرف جر .

حضر موت . اسم مجرور ، إلى هـ ، وعلامة جرّه الفتحة نابتة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا يتصرف ، والماتع له من الصرف العلمية والتركيب الترجي .

وهل الوصفية تؤثر في باب التركيب ؟<sup>(١)</sup>

الجواب : لا ، التركيب علمية فقط .

○ ○ ○

سادساً : قال الناطم رحمه الله : وزد .

أي : زد الألف والثون ، فكل اسم مخوم بألف وثون زائدتين ، وهو مفرد<sup>(٢)</sup> ، فهو ممنوع من الصرف ، إن كان غلقاً أو صلماً .

مثال العلم : شلعمان ، شلعمان ، وهكذا .

= تنى على الكسر في جميع الحالات ؛ لأن أصل « وهـ » اسم فعل ، وأسما الأعمال كلها مبنية .  
تقول : سيوية عالم كبير ، وعزفت سيوية ، وأفجعت سيوية ، بالناء على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهذا هو الأشهر .

وأجر بعضهم إعرابه إعراب ما لا يتصرف ، فرفع بالضمه ونصب وجر بالفتحة ، تقول : جاء سيوية ، وعزفت سيوية ، وأفجعت سيوية .

(١) أي هل تتبع الكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؟

(٢) خبرك من شئ عمه مخوم في حالة الرفع بألف وثون واثنين ، ونثنى كما سبق = حق نونه الكسر مطلقاً ، ولا تكثر عوامل الإعراب .

○ لا يزدق الله في البحر وأعدو

إذا كان منسوباً إلى ثلثين

أعزقة الله بتصفي اسمه

وجعل الباقي شراً على

أو قولاً عليه ؛ لأن تصفي اسمه لفظ هـ ، والتصفي الباقي وهـ هـ .

قال الله تعالى: ﴿وإِسْلِيمَانَ الرَّبِيعَ غَاصِبَةً﴾<sup>(١)</sup>. «إسليمان» بالفتح، مع أنَّ اللام حرف جر، لأنَّ «سليمان» اسم لا يتصرف، والماتع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون.

وتقول: عن سلمان الفارسي. «سلمان» بالفتح؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف، وإتباع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون.

وإذا قال قائل: ما الدليل على أنَّ الألف والنون زائدتان؟  
فالجواب:

أما بالنسبة لـ «سلمان» فهي من «سليم»، وه ثلاثا حروف، وه سلمان» خمسة حروف.

إذن: يوجد حرفان زائدان، هما الألف والنون.

وبالنسبة لـ «سليمان» نفس الشيء. فهي من «سليم» أيضا، وه سليم» ثلاثا حروف، وه سليمان» مكوَّنة من ستة حروف، آخرها ألف ونون زائدتان.

المهم: أنَّ كلَّ اسم علم، فيه زيادة ألف ونون، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

ومثال زيادة الألف والنون في الصفات: شكران.

فهي وصف، وفيها زيادة ألف ونون؛ لأنَّ «شكران» مأخوذة من «شكر»، وه شكر» ثلاثا حروف، وه شكران» خمسة حروف.

(١) ومن أمثلة ذلك من القرآن أيضا:

لَنْ نَعْلَمَ بِهَا لَقَبًا لَّئِي لَئِي وَهِيَ تَعْتَصِمُ ﴿١٠٠﴾

ومن تعالى ﴿بَدَّلْنَا لَوْنَهُ جَدِيدًا وَعَدَّ إِلَى نَارِكَ لَكِ عَائِي يَغِيثُ شَجَرًا ﴿١٠١﴾

ومن تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴿١٠٢﴾

ولا خلاف، فقال، عمران، ومضان» مجموعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ولا خلاف، ونحو الصفحة نواة عن الكسرة.

إذن : فيها زيادة الألف والتون .

إذن : ينون : إن ، شكران ، اسم لا يتصرف ، ولما نفع له من الصرف الوصفية وزيادة الألف والتون .

ومثال ذلك أيضا : غطبان . فهي اسم لا يتصرف ، لأنه وصف فيه زيادة ألف ونون .

ومثال ذلك أيضا : غضبان . فهي مأخوذة من « غضب » ، وه « غضب » ثلاثة حروف ، وه غضبان « خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف وتون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ، للوصفية وزيادة الألف والتون .

ومثال ذلك أيضا : « ترضان » . فإن أصلها من « ترض » ، وه ترض « ثلاثة حروف ، وه ترضان « خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف ونون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ، للوصفية وزيادة الألف والتون<sup>(١)</sup> . والأمثلة كثيرة .

(١) وقد اختلف النحاة في شرط زيادة الألف والتون مع الوصفية سرطاً آخر . وهو أن يكون مؤنث لصفة هي وز « فئى » ، وليس بالفاء ، والأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله ، مؤنثها : منكرى ، لطنى ، فطنى ، ترضى .

وقد اشترط النحاة ذلك . لأنهم رأوا العرب يصرفون من هذه الصفات ما جاء مؤنثه ببناء . مثل نساء . شجدة ( بمعنى طويل ) ، فأولت منها : شجاعة ، شجاعة ، ولأن إحدى القائل العربية كانت تصرف كي - جاء على وزى « فعلان » وصفاً ، ورأى النحاة أن هذه اللفظة تولدت هذه الصفات ببناء ، قالوا .

ومن أمثلة معنى هذه الصفات غير مصروفة هي القران .

وهو له تعبير ﴿ ولما وضع ثوبى إلى قومى غطباناً أيضاً ﴾ .

« ثوبى » جاسر ﴿ كالمذى المشهورة الشهبان فى الأرض عيران ﴾ .

وهذه الصفات : غضبان ، عيران ، غضبان . لأن كلاً منهما حال ، وهما غير مؤنثين ، لأنها ممنوعة

من الصرف بسبب الوصفية وزيادة الألف والتون .



عبر كل حال . كل علم أو وصف ، فيه زيادة ألف ومون ، فإنه ممنوع من  
 لصرف . ويقال : المانع له من الصرف التلمية - إن كان غلماً ، وزيادة الألف والنون ،  
 أو توصفية - إن كان وصفاً - وزيادة الألف والنون .



سابعاً قول الناظر غلجمة .

يعني رحمه الله : الاسم الأعجمي<sup>(١)</sup> . فهو يُختار بالفتحة ، لكن بشرط أن يكون  
 غلماً ، وإذا على ثلاثة أحرف .

فإن كان على ثلاثة أحرف ، ساكن الوسط فإنه يتصرف<sup>(٢)</sup> .

مثال ذلك : « إبراهيم » اسم أعجمي ، ولهذا يُختار بالفتحة ؛ لأنه غلم زائد على  
 ثلاثة أحرف .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ . ولم يُقل : إلى إبراهيم ، لأنه اسم لا  
 يتصرف ، والمانع له من الصرف التلمية والمعجمة .

(١) نوح . غير العربي في الأصل ، ولذا لا تصح الكلمات الأعجمية لاشتقاق اللغة العربية وتوابعها .

(٢) وذلك نحو : نوح ، لوط ، هود .

وقد غلط الحافظ كوز العبد الأعجمي ، اللاتني . ساكن الوسط ، مصروفاً بأن الشون هو دليل لكن  
 الاسم من باب الأسمية وعفته ، أما عدم النون فهو دليل على نقل الاسم ، وهذه الأعلام ( نوح -  
 هود - لوط ) ، ثلاثية ، ساكنة الوسط ، ولذلك فهي أخفئة التثني ، وهذه الحقة عارضت ثلث حلة للبع  
 من الصرف ، فلهذا ذلك إلى صرف هذه الأعلام .

ومنه : صحيح سراج رحمه الله عليه الأعجمي اللاتني . يكونه ساكنة وسط . من غير أن  
 تتحرك الوسط تبع من الصرف ؟

س ... لا ، معظم الأعجمي اللاتني يُصرف ، سواء كان متحرك الوسط ، كـ « شير » ، أو ساكنة .  
 كـ « نوح » ، « لوط » ، « هود » .

واضرب شرح ابن عقيل ٣٤٤/٦ ، وأوضح للمالك لابن هشام ١١٦/١ .

سراج شرح ابن عقيل ٣٤٤/٦ ، وأوضح للمالك لابن هشام ١١٦/١ .

سراج شرح ابن عقيل ٣٤٤/٦ ، وأوضح للمالك لابن هشام ١١٦/١ .

مدن حزق : « إسماعيل » . يُخَرُّ بِالْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّمَ أَحْمَرَ .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْعَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وله بقل . وإسماعيل ؛ لِأَنَّ « إسماعيل » عَلَّمَ ، أَحْمَرَ ، زائدٌ على ثلاثة أحرف <sup>(٢)</sup> .

« فإندف » . سببٌ أن ذكرنا أنه يُسْتَقْتَلَى مِنَ الْأَعْلَامِ الْأَعْجَمِيَّةِ الْمُنَوَّعَةِ مِنَ الصَّرْفِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، سَاكِنِ الْوَسْطِ ، فَإِنَّهُ يُصْرَفُ ، وَيُخَرُّ بِالْكَسْرِ ، مِثْلُ : نُوحٌ ، لُوطٌ ، هُودٌ .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْعَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْعَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنُّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ .

وقال تعالى في « لوط » : ﴿ وَلَوْ مَا آتَيْنَا نَحْمَكُنَا وَجَلْنَا ﴾ .

فكُلٌّ مِنْ « نُوحٍ ، وَلُوطٍ ، مِصْرَفٌ ، لِأَنَّهُ مُتَوَوَّنٌ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لَمْ يُتَوَوَّنْ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَا بَعْدًا لِبَدَايَ قَوْمٍ هُودٍ ﴾ .

ولم يقل : أَلَا بَعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ ، بَلْ قَالَ : ﴿ قَوْمِ هُودٍ ﴾ . مُتَوَوَّنٌ ، مَجْرُوبَةٌ بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّ « هُودٌ » ثَلَاثِيٌّ ، سَاكِنِ الْوَسْطِ .

إِذَنْ : يُسْتَقْتَلَى مِنَ الْأَعْلَامِ الْأَعْجَمِيَّةِ الْمُنَوَّعَةِ مِنَ الصَّرْفِ كُلُّ ثَلَاثِيٍّ ، سَاكِنِ الْوَسْطِ ، فَإِنَّهُ يُصْرَفُ ، وَلَوْ كَانَ أَحْمَرِيًّا .

« وَيُخَلِّدُ أَنْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْهَا مَا هُوَ مُصْرَفٌ ، كـ « صَالِحٍ ، وَشُعَيْبٍ ،

(١) الصمدان . إبراهيم وإسماعيل ، كلاهما محرووران بالفتحة ، نهاية عن الكسرة ؛ لأنهما موجودان من الصرف ، معنية والعجمة .

(٢) ورد عن هذا إسكان . وهو أن « خُرِّدَ » عَلَّمَ . أَحْمَرَ . والله على ثلاثة أحرف . ومع ذلك لم يجر من مصروفات . قال تعالى : ﴿ وَفَلَمَّا تَبَيَّنَ لِقَوْمِهِمْ قَوْلُ اللَّهِ ﴾ .

« حروف غير هذه الإشكال يكون بما ذكره الرازي رحمه الله في مشارح الصحاح . وفي حقه به خُرِّدَ اسمٌ منصرفٌ حقيقته ، وإن كان أصحبا ، كـ « نُوحٍ ، وَلُوطٍ » ؛ لِأَنَّهُ تَصْغِيرُ « خُرِّدَ » . والله وأمرٌ من حروف الصحاح ( ح ز ر ) ، وانظر أيضًا القاموس المحيط ( ح ز ر ) .



شعنا الآن أن التفخمة لا تكون إلا غلما ، يعنى : لا تُنتج من الصرف إلا إذا كانت غلما .

نما الوصفه والعجمه فلا تُنتج الكلمه من الصرف لأجلها .

ومما سقى يتضح أن كلاً من العلمية والوصفية علة تابعة لغيرها . ليست علة مستقلة .

ويمكن لتخيص هذه العلل التسع السابقة هكذا :

أ- ثلاثة يُكتفى فيها بعلة واحدة ، وهى :

١- صيغة تثنى المجرع .

٢- ألف التانيث المقصورة .

٣- ألف التانيث المسدودة .

ب- ثلاثة لابد فيها من العلمية مع علة أخرى ، والوصفية لا تُغنى . وهى :

١- تانيث اللفظ أو المعنى .

٢- العجمة .

٣- التركيب المزعج .

ج- ثلاثة لابد فيها من العلمية والوصفية مع علة أخرى . وهى :

١- وزن الفعل .

٢- الغدأ .

٣- زيادة الألف والنون .

فهذه تسع علة ، ولهذا يقولون فى تعريف الاسم الذى لا يتصرف - ما كان فيه

علة واحدة من علة تسع<sup>(١)</sup> ، أو علتان من علة تسع .

يُعدُّه مجموع من الصرف إلى إعرابه الأصلي :

عندئذ الاسم الذي لا يتصرف إذا أُخيف أو اُكْرِهت به ، أو صارت متصرفاً .<sup>(١)</sup>

فرب من ربك رحمة الله تعالى .

وتحرر ساحة ما لا يتصرف ما لم يُخف أو يكُرِه بعد أن يوقف<sup>(٢)</sup>

شغولاً فحلت إلى مساجدكم . ولا تقول : مساجدكم . لأنه أُخيف ، وإذا أُخيف وجب أن يُحرر بالكسرة .

وتقول : مشطأت بمساجدكم . فتحرر بالكسرة ؛ لأنه أُخيف<sup>(٣)</sup> .

(١) يعني رحمة الله . مجموع من الصرف يعود إلى إعرابه الأصلي إذا دعت عليه الـ «أل» أو أُخيف ، يعني هذه العبارة بحر بالكسرة على الأصل .

(٢) إذا لمسة للعين لأنه يعني على حاله لا يبدل ، وذلك لأن العين لا يجمع مع الإضافة . أو مع ذكره .

قال الشاعر :

كأنني تمويج وأنت إضافة فأنزل ترائي لا تحل جوارى

وقيل : مكاني . بدل جوارى .

وبدا في اللغة تحريمه إذا تحللت الاسم الذي لا يتصرف أو حلته ، قال : «صرف»<sup>(٤)</sup>

يقول : كأنك إذا أضمت أو حلته ، أو أل ، أو بعد عن مشابهة الفعل ، التي هي الأصل من غير منع الكلمة من

صرف أو إلهة لم يرد في تحريم الأسماء الذي لا يتصرف ، هو الذي تشبه الفعل في وجود عين فرعون ؛ وحدها ترجع إلى النطق ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو وحدها حلة واحدة تقوم مقام المعنى<sup>(٥)</sup>

ويبعد الاسم عن مشابهة الفعل إذا أضف . أو تحل به ، أو أل . لأن «أل» لا تدخل إلا على الأسماء . والإضافة من خصائص الأسماء .

(٢) الألفية ، باب الشكوب والشيء ، البيت رقم ( ١٤ ) .

(٣) وهي شواهد جملة للمجموع من الصرف إلى إعرابه الأصلي في القرآن

١ . من . ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّمَا يُؤْمِنُ بِمَا كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ ﴾ (١٠٠) .

٢ . من . ﴿ وَإِنَّمَا كُنْتُمْ بَشَرٌ مِّثْلِي وَإِنَّمَا كُنْتُمْ تَحْسِبُونَ ﴾ (١٠١) .

٣ . من . ﴿ وَإِنَّمَا كُنْتُمْ بَشَرٌ مِّثْلِي وَإِنَّمَا كُنْتُمْ تَحْسِبُونَ ﴾ (١٠٢) .

والشواهد الخمس وهي لأنه الأولى لمجموعة من الصرف ، التوجيه وورد الفعل ، فكان أصلها أن تحر

عن الاسم الذي لا يتصرف يُعْرَفُ بِفَتْحَةٍ ، إلا إذا أُجْنِبَ ، أو ذَخَلَتْ عَلَيْهِ  
أولاً<sup>(١)</sup> .



= بالفَتْحة ، لكنها حُرِّمَتْ بالكسرة ، لأنها أُجْنِبَتْ .  
وكلمة «مساجد» . وهما تكتبان في الصرف ، لأنها صيغة منهي المجموع ، وكان أصلهما  
أن يُعْرَفَ بالفَتْحة . لكنهما شُرِحَا بالكسرة ، لدخول «أل» عليهما .  
ثالثة . ما مثل به الشارح رحمه الله على عودة المتنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا أُجْنِبَ أوَّلِي من  
تقبل بعضهم بقوله : «مررت بمساجد» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُكْتَر ، فإذا صار نحو «عشان» «نكرة»  
زال منه أحد السببين اللذين له من الصرف ، وهو التعلية ، فدخل في باب ما يتصرف ، وليس الكلام  
فيه ، بخلاف كلمة «مساجد» فإن مانعها من الصرف أنها صيغة منهي المجموع ، وهي موجودة فيها  
أصلها ، ثم لم تُجْنِبْها .

وكذلك بقول : إن التمثيل «الأفضل» أوَّلِي من تمثيل بعضهم بقوله :  
رَأَيْتُ الْوَالِدَ بِنِ الْبُرِّدِ تَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْيَادِ الْخَلْقِ كَأَمَلَةٍ  
لأنه يحتمل أن يكون فُكِّرَ فِي «بُرِّدِ» «شُبَّاح» ، فصار نكرة ، ثم أُجْنِبَ عليه «أل» للتصريف ، فمضى هذا ليس  
فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون قائماً على عطية ، وه «أل» «زائدة» فيه ، كما زعم من مثل به .  
(١) وهذا يكون قد انتهى الكلام على علامات التخصيص . وذاكم هو ملخص الكلام عنها  
أولاً . تنقسم علامات التخصيص إلى قسمين

١- علامات أصلية ، وهي الكسرة .  
٢- وعلامات فرعية ، وهي : الياء ، والفَتْحة .  
ثانياً . مواضع كون الكسرة علامة للتخصيص ثلاثة . هي الاسم المفرد المتصرف ، وجمع التذكير  
المتصرف ، وجمع المؤنث السالم .  
ثالثاً . مواضع كون الياء علامة للتخصيص ثلاثة أيضاً . هي الأسماء الخمسة ، والنسب ، وجمع المذكر  
سالم .

هذا نوع الفَتْحة عن الكسرة في مواضع واحد . وهو الاسم الذي لا يتصرف .  
وأسوأ الذي لا يتصرف هو ما كان فيه عطفان من عطف تسبع ، أو علة واحدة من عطف تسبع ، تقوم بينهما  
والعقل تسبع هي .

- ١- ألف التأنيث المفقودة .
- ٢- ألف التأنيث المقصورة .
- ٣- صيغة منهي المجموع .
- ٤- وزن الفعل .
- ٥- الفعل .
- ٦- التركيب المزدوج .
- ٧- زيادة الألف والنون .
- ٨- العجسة .
- ٩- تأنيث الفاعل والمفعول .

وهي مجموعة من قول اللاحق

اختلج وزيد عادلاً أنت بتفرقة زكيت وزيد غشماً فالوصف قد تبدل

حرفاً : من تعريف الاسم الذي لا يصرف بين لسانه يتسم إلى تسمين :

الاسم الأول : ما يجمع من الصرف لعة واحدة ، وهو يشمل ثلاثة أشياء :

١- صيغة مثنى مثنى : وهي كل جمع تكسیر ، بعد ألف الجمع فيه حرفان - أو ثلاثة أحرف ، أو سبعة ساكن .

٢- ألف ثابت مسدودة . وهي التي آخرها همزة ، نحو : ضفراء ، حمران ، ورقان ، أطباء ، أشقاء .

٣- ألف ثابت محصورة . وهي التي آخرها ألف ، نحو : ألقى ، شقنى ، لحشنى .

فالمسماة بالاسم ما يجمع من الصرف لوجود عین فيه ، وهناك العلة لا بد أن يكون أحد هاتين العینين أو وصفية ، ثم ينضم إلى هذه العلة علة أخرى .

أولاً : الأعلام التي تتبع من الصرف

١- الأعلام المؤنثة نائياً لفظياً ، أو معنوياً ، أو لفظياً معنوياً

التأنيث اللفظي ، نحو : طلحة ، شعبة ، معاوية .

والتأنيث المعنوي ، نحو : سعد ، اجسام ، زيب ، شلود ، زيب .

والتأنيث المعنوي اللفظي ، نحو : قاطعة ، عديجة ، عاتقة .

٢- الأعلام الأعجمية ، نحو : إبراهيم ، إسماعيل ، إسحاق .

٣- الأعلام المركبة تركيباً مزجياً ، نحو : بفلتك ، عطرعوت ، يوسف .

٤- الأعلام المترجمة بألف وبوزن واحدین ، نحو : شعبان ، رمضان ، عثمان .

٥- الأعلام التي على وزن اسماء ، نحو : أحمد ، يزيد ، بشكر .

٦- الأعلام معدود . نحو : خمر .

ثانياً : الصفات المستعارة من تصرف

١- الصفات المنجزة بألف ووزن واحدین ، نحو : ذوعان ، عطشان ، عطشان .

٢- الصفات التي على وزن الفعل . نحو : أفضل ، أحسن ، أسوأ .

٣- الصفات المعدولة ، وهي محصورة في شيئين

١- الأعداد التي على وزن مفعول ، وأفعال ، نحو : أختاد ، وتواخذ ، شاه ، وثقى ثلاث ومثلث - بواج وفزج ... إلى شلو وتفسر .

٢- كلمة أتر .

سادساً : يعود للمصوغ من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه ة أو ة ، أو أصبح . مع هذه الحروف نحو : تكسرت على الأصل ، أما المصوغ فهو يجمع : لوجود ة أو ة ، أو الإضافة .

فقول : سوزا في ضفراء واسعة .

\*\*\*\*\*

- كسبه ، صحراء ، مجموعة من الصحوف ، وهي مجرورة بالفتحة ، نايبة عن الكسرة .  
 بحر ، بحرنا في صحراء سيناء .  
 كسبه صحراء ، غلات إلى إعرابها الأصلي ، لأنها أضيفت .  
 بحر ، بحر من الصحراء الغربية .  
 كسبه صحراء ، غلات إلى إعرابها الأصلي ، لأنها تفرقت ، وأل ، والله أعلم .



# عَلَامَتَا الْجَزْمِ

## \* علاقتنا الجزم \*

- بين موضع رحمة الله الكلام على علامات الخفض شرح نكتبه على علامات اجراء. فـ وللجزم علامتان : السكون ، والحذف .

قوله رحمه الله : وللجزم<sup>(١)</sup> . الجزم هو العلامة الرابعة للإعراب<sup>(٢)</sup> ، وهو لا يتدخل في الأسماء<sup>(٣)</sup> . ولا يتدخل في فعل الأمر ، ولا يتدخل في الفعل الماضي<sup>(٤)</sup> ، ولا يتدخل في الفعل المضارع المبني أي : الذي اتصلت به نون النسوة ، أو نون التوكيد<sup>(٥)</sup> .

إنما يتدخل في الفعل المضارع غير المبني .

وقوله رحمه الله : السكون ، والحذف<sup>(٦)</sup> .

(١) جزم لغة : القطع .

واصطلاحاً : قطع الحركة أو الحذف من الفعل المضارع لأجل الجزم .  
ول شئت قلت : تغير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه .

(٢) كما هو المشروح رحمه الله . والذي كان ينبغي أن يقال : الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب إلا إن هناك فرقاً بين علامة الإعراب ونوع الإعراب .

لأنواع الإعراب أربعة ، هي : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم .  
أما علامات الإعراب فهي غير تسعة : علامات أصلية ، وعلامات فرعية .

علامات أصلية . وهي : الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب ، والكسرة في حالة الخفض ، والسكون في حالة الجزم .

وعلامات فرعية . وهي : الألف ، والواو ، والياء ، والياء ، وحذف النون ، وحذف حرف العلة ، والياء ، والضممة في موضع الجر ، والكسرة في موضع النصب . وقد تقدم هذا كله شيئاً في كلام المؤلف وشرح رحمه الله من ١٠٤ ، ١١١ ، فهو سبق لسان من الشرح رحمه الله فلا شك . والله أعلم .

(٣) وقد تقدم ذكر هذا من ١٠٦ .

(٤) تقدم من ١٠٨ ، حاشية ١ ، وسأبقي الكلام على ذلك بالتفصيل ، إن شاء الله من باب الأضرب .

(٥) تقدم ذكر ذلك من ١٢٠ ، حاشية ١١ ، وسأبقي ذكر ذلك في كلام الشرح رحمه الله من باب الأضرب .

(٦) سبب . = مبدأ الحركة .

ببببب . حذف الحركة لتلغضي .

ببببب . حذف النون من شئ شريك .

## أَمْسُ السُّكُونِ:



- واصفلاحاً : ترك الحرف لتشتغل .

و هي من اقسام السكون ، والهدف ، يمكنك أن تمكن على العمل الضارح بأنه محروم .

(١) أي : أن العلامة الأصلية المحروم هي السكون .

و هي حذف فهو للعلامة التروحية وهو يشمل : حذف حرف التثنية « الألف » أو الواو ، أو الجيم ، أو حذف النون .

وسببكم كل من التوقف والضارح وحدهما أنه على عاين العلامتين بالتعويض فيه . . . . .

على .

## مَوْضِعُ السَّكُونِ

### \* مؤنثغ المسكون \*

نه شرع المؤلف رحمه الله يتكلم على علامتي الحزم للفصحى ، فال : -  
 مسكون فيكون علامة للحرم في الفعل المضارع الصحيح الآخر<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله في الفعل . خرج به الاسم<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : المضارع . خرج به الفعل الأمر ، والفعل الناضى<sup>(٣)</sup> .

وقوله رحمه الله : الصحيح الآخر . خرج به الشغل الأخير ، لأنه سبئي  
 حركته<sup>(٤)</sup> .

لكن لا بد أن نضيف : في الفعل المضارع الصحيح الآخر غير المنزوي<sup>(٥)</sup> .

(١) يجوز في قوله رحمه الله : الأخر ، ثلاث توجه من الإعراب :

أولاً : المر بالإضافة إلى قوله : الصحيح .

ثانياً : الرفع على كونه فاعلاً لقوله : الصحيح .

ثالثاً : نصب على كونه مفعولاً لقوله : الصحيح . على التشبيه بالمفعول به : الكون : الصحيح : صفة  
 لشئها .

(٢) لا بد أن لا يحزم فيه ، وإن كان ساكنة الآخر ، كما قرئ ، وه تكم ، وه الذي ، فإن مسكونها في هذه

حالة يكون مسكون به ، لا مسكون بإعراب .

وقول الشارح رحمه الله : خرج به الاسم .

ثالثاً : وكما قلت خرج به الطرف ، لأن الظروف كلها مبنية - سواء كانت محصية بالاسم ، أو بالفعل ، أو  
 مشتركة ، وسواء كانت عامة ، أم غير عامة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر - والكلام في  
 الإعراب .

(٣) فكلامه مني ، كما تقدم ذلك مراراً ، وسبئي ذكر ذلك بالتفصيل في باب الأضداد ، إن شاء الله  
 تعالى .

(٤) الآخر : أي مسكون به موضع واحد ، ويكون فيه علامة على أن الكلمة معروفة ، وهذا الموضع هو حسن

المضارع الصحيح الآخر . ومقصود كونه صحيح الآخر أن آخره ليس حركتها من حروف أصله كلاء ، من  
 غير ألف والهمزة والياء .

(٥) المنزوي : أي الذي يكون صحيح الآخر . ولكنه مني ، فلا بد من في قول من : أي

(٦) -

من مني : أي رحمه الله على ذلك بلشأن الأبي في كلامه .

للو فالت : لا تقولن زيداً .

فـ لا : ناهية<sup>(١)</sup> .

وتقولن . فعلٌ مضارع ، ولكلته لم تجزئ ، مع أنّ « لا » الناهية ، تجزئ .

ولم تجزئ ، لأنه مبنى .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَائِبًا ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تحسبن : فعلٌ مضارع ، لكن لم تجزئ ، لأنه مبنى لاتصاله بنون التوكيد .

إذن . لا بد من الإضافة ، فنقول : في الفعل المضارع ، الصحيح الآخر ، غير المبني .

ومثال جزم الفعل المضارع . الصحيح الآخر ، غير المبني بالسكون : نقول : لم

تشم زيداً .

تشم . فعلٌ مضارع ، صحيح الآخر ، غير مبنى ، ولهذا جزم بالسكون .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَرَى ﴾ .

يعلم : فعلٌ مضارع ، صحيح الآخر ، غير مبنى ، ولهذا جزم بالسكون .

وقال تعالى ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ﴾ .

تفرح . مجزوم بالسكون ؛ لأنه فعلٌ مضارع ، صحيح الآخر ، غير مبنى .

وقال تعالى : ﴿ وَذَلِمَ يُكْرَهُ لَهُ كُفُّوا أَعْدَاءَهُ ﴾ . الفعل « يكره » مجزوم بالسكون ؛

لأنه فعلٌ مضارع ، صحيح الآخر ، غير مبنى .

إذن . متى كان الفعل المضارع مجزوماً ، وهو صحيح الآخر ، غير مبنى ، ونجب أن

تسكنه . فنقول : لم يكن ، لم يعلم ، لم تضر ، لم نخسب . والأمثلة كثيرة جداً .

\*\*\*

(١) وهي من تحركات حروف الفعل المضارع . كما سيلي إن شاء الله تعالى .

## مواضع الحذف

## \* مواضع الحذف \*

من ثلث: حذفت اللام من قوله تعالى: "وَأَنَا الْحَدِيثُ"<sup>(١)</sup> فيكون علامة نداء من شعر  
 من شعر: "سبحان الآخر"<sup>(٢)</sup>. وفي الأفعال الخمسة التي وقعها نداء سون  
 قوله: وحذفت اللام من الفعل المضارع المعتل الآخر. الفعل المضارع المعتل الآخر هو  
 الذي آخره حرف علة<sup>(٣)</sup>.

(١) حذف هو لعلامة النداء من علامتي الحمد. وهو ينسب إلى قصيد

١- حذف حرف العلة. وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر.

٢- وحذف النون. وذلك في الأفعال الخمسة.

وكرر من حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر، وحذف النون في الأفعال الخمسة، دليل  
 وعلامة على جرم الكلمة.

(٢) كما أختصنا هناك في الفعل الصحيح الآخر حتى يحرم بالسكون قيد: ألا يكون ميث.

فكذلك نكبه الفعل المضارع المعتل الآخر حتى يحرم بحذف حرف العلة بالأ يكون ميثاً، لأن كونه ميثاً  
 بالصلة بين التوكيد، أو بين النسوة فإنه في هذه الحالة لا يحذف منه حرف العلة، ويبنى على المنع به  
 اتصل به نون التوكيد، وعلى السكون إذا اتصل به نون النسوة.

ومثل كلمة سون النسوة. إن النسوة لم يشترين في طلب العلم الشرعي.

ومثل اتصاله بين التوكيد لا ترضين بالإسلام بدولاً.

فالعلة لا يشترين، وترضين، صيات، الاتصالهما بين النسوة وبين التوكيد، ولم يحرمنا بحذف حرف  
 العلة، على الرغم من كونهما لفظي الآخر.

(٣) هذا هو تعريف المعتل المعتل الآخر. وهو قسم من أقسام الفعل المعتل، فالفعل المعتل هو ما كان أحد

أصواته حرفاً من حروف العلة الثلاثة، التي هي الألف والواو والياء، وهو خمسة أقسام

أولها: مبتدأ. وهو ما كانت أوله حرف علة، نحو: وقد يشتر يس

يس: خبر. وهو ما كانت عينه حرف علة، نحو: قام - عور - قيد - أي. مالت صفة

بعض. وهو ما كانت لامه حرف علة، نحو: عفا - سزوا - رمى

بعض. وهو ما كانت أوله حرف علة، لأنه رحمه الله إذا تكلم عن الإعراب، فعده أحد حروف علة<sup>(٤)</sup>

بعض: خبر مشروط. وهو ما كانت أوله حرف علة، نحو: وهي - ولي

بعض: خبر مشروط. وهو ما كانت عينه حرف علة، نحو: تكوى - توى - يس

(١) من آخر دولاً فليلاً، وعلاياً: أغلته. وهي الحديث: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يجنيه

وذلك: على مفر غلام، وعاد أمروه. وانظر المعجم الوسيط (٤ ن ي).



حروف العلة الثلاثة :

- ١- الألف ، ولا تقول : المفتوح ما قبلها ، لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا .
  - ٢- والواو المضموم ما قبلها .
  - ٣- والياء المكسور ما قبلها .
- وقيد « المضموم ما قبلها » في الواو ، و « المكسور ما قبلها » في الياء ، لانهما منه<sup>(١)</sup> .  
 والمراد أن كل فعل مضارع آخره ألف ، أو واو ، أو ياء ، فإنه يجوز حذف الألف ، أو الواو ، أو الياء ، وتبقى الحركة قبل هذا الحرف دليلاً عليه<sup>(٢)</sup> .

أولاً : مثال جزم الفعل المضارع المحتل الأجرم بالألف :

- « الفعل يرضى » ، لأنجل عليه الجزاء « لم » ، تقول : لم يرض<sup>(٣)</sup> .  
 « وتقول : لم يشغ الرجل . أصلها « يشغ » وحذفت الألف لما دخل الجزاء .  
 وإعرابها :

لم : حرف نهي وجزم وقلب<sup>(٤)</sup> .

يشغ : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والقصد قبلها دليل عليها .

« الفعل يرى » . لو سجدت قائلاً تقول : ومن نقلت مثقال ذرة شراً يرا<sup>(٥)</sup> . فما تقول ؟

(١) وقد تقدم ذكر ذلك من ٩٦-٩٨ ، من هذا الشرح .

(٢) ودلت أنه إذا كان ما قبلها ساكناً فإليها لا يكونان حرفان علة ، وانظر من ٩٦ ، حاشية ٢ ، ٣ .

(٣) وإذا حذف حرف العلة ، الألف ، بقي ما قبله مفتوحاً ، دليلاً على الألف المحذوفة ، وإذا حذف حرف علة « ي » ، بقي ما قبله مضموماً ، دليلاً على الواو المحذوفة ، وإذا حذف حرف العلة « ياء » ، بقي ما قبله مكسوراً ، دليلاً على الياء المحذوفة .

(٤) بحذف الألف ، وهي ألف مطلقاً ، وأما كتابة - مكسورة - ياء ، ولذلك سجدت في رسم الحروف ( أملاء ) .

(٥) « لم » ، حرف نهي . لأنها حذفت الجملة التيوية إلى جملة منفية .

« من حرف نهي » لأنها جازمت الفعل المضارع .

« من حرف نهي » لأنها تحذف ومن الفعل المضارع من الحذف أو الاستقبال إلى الماضي .

(٦) برتابة الألف

الجواب : يقول : هذا خطأ ، لأن « يرى » معتلٌ ، وهو مجزومٌ ، فيخرجه حذف حرف العلة ، فيقال : نَرَى<sup>(١)</sup> .

• وقال الله تعالى : ﴿ وَرَبُّ يَتَخَشَّ إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

يتخَشَّ : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة لثبوتها دليلٌ عليها .



ثانياً : مثال جزم الفعل المضارع المعتل الأجرم بالياء :

• قال تعالى : ﴿ تَخَلَّأْنَا بَيْنِي وَبَا أُخْرَى ﴾ .

لما : حرف نفي وجزم وقلب<sup>(٢)</sup> .

(١) وحسب حرمته أنه وقع حواشياً لأداة الشرط ، من . . . وهي من أدوات الشرط التي تجزم فعلين أحدهما نصي شريطة ، والآخر جواب الشرط .

وسمائي في كلام النكول والشرح ورحمهما الله ذكر هذه الأدوات ، إن شاء الله تعالى .

(٢) وهذا هو الذي ورد في القرآن . قال تعالى : ﴿ مَنَسَى يَتَسَمَّلُ بِشَفَاكٍ فَذَرَى خَيْرًا يَسْتَرَى ﴾ ﴿١﴾ وتمر يتسمل ويتسكأل فذرو شفاكاً يسترو ﴿٢﴾ .

(٣) قبيح كـ « لم » في هذه الأمور الثلاثة . وتناقضها في أربعة أمور ذكرها ابن هشام رحمه الله في القصر ص ٨٧ . فقال رحمه الله .

أحدهم أن ينسلي بها مستصراً الانتفاء إلى زمن الحلال ، بخلاف النفس بـ « لم » . فإنه قد يكون مستصراً ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَسْجُدْ وَكَمْ يَكْفُرْ ﴾ . وقد يكون تنطيقاً ، مثل قوله تعالى : ﴿ مَعَرَّ أَنْ عَمِلَ إِسْمَاعِيلَ حَتَّىٰ بَرَّ أَنْ نَقَمَ لَمْ يُكَلِّمْهُنَّ لَمَّا نَقَمَ ﴾ . لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً .

ومر به اصبح أن يقول : لَمْ يَنْقَمْ ، ثم قام . لما فيه من التناقض ، وحار لم يلم ، ثم قام .

والسبب أن « لم » لا يزدى كثيراً برفع ثبوت ما بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَلَّ لَمَّا يَدْعُوا يَغْدَبْ ﴾ . أي : إلى الآن ما يدعوه ، وسوف يدعونه ، و « لم » لا تقتضي ذلك .

ثالث هذا المعنى المبحسور ، والانتصاف والتوق بهديتان به .

رابعاً أن المعنى يختلف بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فيقول : قلوبها وما . تريد : ود أذهب . ولا يجوز : قلوبها ولم .

سادساً لا تعرب بحرف الشرط ، بخلاف « لم » ، تقول : إن لم تلتزم فلتك . ولا يجوز : إن لم تلتزم فلتك .

عص : لم يفتل : « يفتل » . فحذف الياء ، لأنه ثقل بالياء ، فحذف عند الحزم ،  
وقال في إعرابها :

يفتل : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها  
دليل عليها .

« وقال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ .  
فالفعل « يأن » ، حذف الياء من آخره ، وبنيت النون مكسورة ، لأنك إذا حذف  
حرف العلة يفتل الياء على ما هو عليه ، فالنون تفتل على ما هي عليه مكسورة .  
« وقال الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ بِأَنبِيَاءٍ قَوْلَهُمْ ﴾ . أصل الفعل « بأنهم » بالياء ،  
كما قال الله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يُنْفَخُ أَصْفَادُهُمْ ﴾ .  
ولكن لما جزم حذف حرف العلة ، وبنيت الكسرة دليلاً على الياء المخلوقة ،  
فتقول : بأنهم .

وإعراب قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ بِأَنبِيَاءٍ ﴾ .

كَلَّمَ : حرف تلي وجزم وقلب .

وبأنيت : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها  
دليل عليها .

« وتقول : لم يتلو .

لم : حرف تلي وجزم وقلب .

يتلو : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها  
دليل عليها .



الثالث : مثال جزم الفعل المضارع المحل الأجر بالواو :

« الفعل « يدعو » محل الأجر بالواو ، فإذا جزمته فاحذف حرف الواو . وتفتل

الضمة قبله دليلاً عليه .

قال الله تعالى : ﴿ وَرَبُّ نُدُحٍ مَعَ اللَّهِ إِنَّهَا آخِرٌ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلَا نُدُحٍ مَعَ اللَّهِ إِنَّهَا آخِرٌ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلْيَبْذُحْ نَابِذَةً ﴾ .

فالمعلان « نُدُحٍ ، نُدُحٍ ، نُدُحٍ » خُلِيفَتِ الْوَاوِ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِمَا جَاوِزٌ<sup>(١)</sup> .

« إعراب قولته تعالى : ﴿ فَلَا نُدُحٍ ﴾ .

لا : ناهية .

نُدُحٍ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ ، « لا » الناهية ، وعلامةٌ جزيمةٌ حذفِ الواوِ ، والضمةٌ قبلها دليلٌ عليها .

« القَعْلُ » يَنْقُرُو ، « لَقَوْلُ » : فَلَا نَنْقُرُو ، وإذا جرته تَقُولُ : فَلَا نَلَمْ نَنْقُرُ . بدونِ واوِ ، والضمةٌ تُبْقِي دليلاً على الواوِ .

وإعرابه :

لم : حرفٌ نفيٍّ وجزمٍ ونقلب .

نَنْقُرُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ ، « لم » ، وعلامةٌ جزيمةٌ حذفِ الواوِ ، والضمةٌ قبلها دليلٌ عليها .

إذن : القاعدةُ هي : كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتلٍّ الأخرِ بالألفِ ، أو الواوِ ، أو الياءِ ، فإنه إذا جزمٌ تجبُ حذفُ حرفِ العلةِ ، ويُبقَى ما قبله على ما هو عليه ، إن كان المحذوفُ ألفاً يُبْقَى مفتوحاً ، وإذا كان المحذوفُ واوًا يُبْقَى مضمومتاً ، وإذا كان المحذوفُ ياءً يُبْقَى مكسوراً .

ويلاحظُ أننا عندَ إعرابِ الأفعالِ المجزومةِ بحذفِ حرفِ العلةِ أننا نقولُ : وعلامةٌ جزيمةٌ حذفِ الألفِ ، أو حذفِ الواوِ ، أو حذفِ الياءِ ، وهذا أوَّلَى من قولنا : وعلامةٌ جزيمةٌ حذفِ حرفِ العلةِ ؛ لأنه أعمُّ .

فإنك إذا قلتُ : وعلامةٌ جزيمةٌ حذفِ حرفِ العلةِ . فإننا لا نُشِيرُ إلى الحروفِ

(١) هذا الجازم هو : « نون » الشرطية ، و« لا » الناهية ، و« لام » الأمر .

خلاصة معنى ؟

وقد يصيرُ المُعْرَبُ مُخَطِّئًا ، ونحن لا ندرى<sup>(١)</sup> .

ولذلك أقولُ : إما إذا قلنا : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ فأنا أنشِرُهُ خطأً ، وإدله  
أقولُ خطأً فهي ناتجة .

\*\*\*

ثم قال المؤلفُ رحمه الله : وفي الأفعالِ الخمسةِ التي رفعها بَيِّنَاتُ النونِ<sup>(٢)</sup> .

الأفعالُ الخمسةُ هي : يُعْمَلانِ ، وتُعْمَلانِ<sup>(٣)</sup> ، وتُعْمَلونَ ، وتُعْمَلونَ<sup>(٤)</sup> ، وتُعْمَلينِ<sup>(٥)</sup> .  
وعلامةُ جزمِها : حذفُ النونِ .

قال الله تعالى : ﴿إِن لَّمْ تَسْمُرُوا﴾ .

أين ذهبتِ النونُ ؟

الجوابُ : حذبتُ للجازمِ .

واعرابُ هذه الآية هكذا :

لم : حرفٌ نهيٍّ وجزمٍ وقلبٍ .

تَسْمُرُوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

« وتقولونُ : لم تَسْمُرُوا .

وتقولونُ في إعرابِها :

لم : حرفٌ نهيٍّ وجزمٍ وقلبٍ .

(١) من ذلك : الفعلُ « يسعي » آخره ياءٌ كنايةٌ ، ألقتُ نطقًا ، فإذا أدخلتُ عليه جارثًا فقلتُ تقول : لم تسعي .

عقولُ العربِ : يسع : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ ، وهو يريد بحرفِ العلةِ الياءُ لأنه مكتوبٌ بألفٍ ياء .

أما « يرمي » مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ ، وهو يريد بذلك « الياء » ، فإنه لا ندرى عن هذا شخصًا .

ولكن إذا قال مجزومٌ بحذفِ حرفِ الياءِ ، فإنه يمكننا تلويحُ هذا الخطأ وتصويبه .

(٢) هذا هو التلويحُ الثاني من تلويحي الحذفِ ، والراءُ هنا حذفتُ النونِ .

(٣) « عوليةٌ » ونحوه .

(٤) « عوليةٌ لا غير » ، وقد تقدم ذكرُ هذه الأفعالِ الخمسةِ من ١٤٣ ، وما بعدها .

بحوم : فعل مضارع مجزوم ، « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف فاعل .  
 - وتقول للمرأة تُخاطبها : لم تقومي . وأصلها : تقومين ، لكن لما دخل عليها  
 الجازم حذفت النون .

وتقول في إعرابها :

لم : حرف نهي وجزم وقلب .

تقومي : فعل مضارع مجزوم ، « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والياء فاعل .  
 - خلاصة الكلام في الحذف . كعلامة للجزم : تجزئ الأفعال الخمسة بحذف  
 النون ، وتجزئ الفعل المعتل الآخر بالألف بحذف الألف ، والمعتل الآخر بالياء بحذف  
 الياء ، والمعتل الآخر بالواو بحذف الواو .  
 - بعض الأمثلة التي يضلح أن نحسن على حذف النون . وعلى حذف حرف  
 العلة :

١ - قال قائلٌ يُخاطبُكَ . لم تدعوا . فهل هذا صوابٌ أم خطأ ؟

الجواب : التفصيل :

- إذا كان يقصد بذلك جماعة فهو صوابٌ<sup>(١)</sup> .

- وإذا كان يقصد واحداً فهو خطأ ، لأن الصواب فيما إذا كان يقصد واحداً أن  
 يقول : لم تدع<sup>(٢)</sup> .

وإعرابه :

لم : حرف نهي وجزم وقلب .

تدع . فعل مضارع مجزوم ، « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والضممة قبلها

(١) وتكون نو وواو الجماعة ، ويكون الفعل مجزوماً بحذف النون ، لأنه يكون من الأفعال الخمسة .

(٢) حذف النون ، لأنه فعل معتل الآخر بالواو ، وهو مجزوم ، فيجزم بحذف الواو .

دليلٌ عليها .

٢ - فـ لـك قائلٌ يُحاجِبُك . لم تُقضى<sup>(١)</sup> . فهل هذا صوتٌ أم خطأ ؟  
 الخواتم : بعضاً ، والصوائبُ : لم تُقضى بِحذفِ الياءِ .  
 وإذا كان يُحاطبُ منى فانه يقولُ : لم تُقضى<sup>(٢)</sup> ، وأصلُهُ : تُقضىين<sup>(٣)</sup> .



(١) فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .

(٢) يحذف الون ، لأنه من الأفعال الخمسة .

(٣) وبهذا ينتهي الكلام على علامة التثنية . وذلك هو ملخص الكلام عنيها

أولاً : حزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب ، وهو خاص بالفعل المضارع للمعرب ، فلا يدخل الأسماء ، ولا الفعل الأمر ، ولا الفعل الماضي ، ولا الفعل المصارع للثني ، ولا الحروف .

ثانياً : للحزم علامتان

١ - علامة أصلية . وهي السكون ، وتكون في الفعل المضارع ، صحيح الآخر ، غير الثني .

٢ - علامة فرعية . وهي الحذف ، وتكون في موضعين :

لوضع الأول . لفعل المضارع الفعل الآخر ، وعلامة حزمه حذف حرف العنة .

لوضع الثاني : الأفعال الخمسة ، وعلامة حزمها حذف الون .

ثالثاً : الفعل لمضارع الآخر هو الذي أمره حرف علة ،

وبناءً . حرف العلة ثلاثة ، هي :

١ - الألف .

٢ - الواو المنصوب ما قبلها .

٣ - الياء المنكسور ما قبلها .

رابعاً : عند حزم الفعل المضارع للمضارع الآخر يذهب حرف العلة ، فإنه يهبط على الحرف الذي قبل الحرف المنصوب ما يدل عليه ، فيبقى على الحرف الذي قبل الألف المنصوبة فتحة ، وعلى الحرف الذي قبل الياء المنصوبة كسرة ، وعلى الحرف الذي قبل الواو المنصوبة ضمة .

سادساً : الأفعال الخمسة هي : يفعلان ، يفعلون ، يفعلون ، يفعلون ، يفعلون .

والحمد لله الذي بعثتكم بالصالحات .



## المُعْرَبَاتُ



## \* المصنفات \*

قال المؤلف رحمه الله: فضل<sup>(١)</sup> - المعربات<sup>(٢)</sup> - قسار<sup>(٣)</sup> - شبه بحر -  
سحر كاب . ولسه بعدت ياخر وب

قوله ، رحمه الله فضل . هذا التصديق خلاصة ما سبق<sup>(٤)</sup> ، فهو لا يخرج عما سبق ،  
لكنه فقط يجمع ما سبق ، وقد حقه المؤلف رحمه الله جمعا جيدا ؛ لأنه بالأول جعل  
موضع التفسير علامات الإعراب ، أما هذا فجمع كل نوع على جذوة ، معنى : جمع  
الله كبر السالم وحده ، والمشي وحده ، والأسماء الخمسة وحدها<sup>(٥)</sup> ، وهذا أقرب للطلاب

(١) إعراب كما مر في باب الإعراب من ٩١ . حاشية (١) . راجعه ، لكن الصب هنا بعد مخالفه لرسم  
المصوب ؛ إلا لو تعقب كزخم الألف بعد اللام ، وفيه الأوجه ظاهرة .  
والفضل لغة : الحاضر بين الشيئين .

و اصطلاحا - اسم جملة من العلم ، تثقيفا على مسائل غامضا .

(٢) قوله رحمه الله - المعربات - أي : مواضع الإعراب ، وهي الأقسام الثمانية المذكورة في حاشية (٥) من  
هذه الصفحة .

(٣) لم يشكر هذا بل : المعربات ، جمع . وه قسار - عسى . ولا نحو بالنسب عن الجمع ؛  
و حسب ما رأيت في : المعربات ، الحس . كقول معنى الجملة ، أو أن « قسار » على خلاف  
مضارع ، والتفسير : دوات قسمين ، مخلوقات المضاف ، ولهم المضاف إليه ثقانه . فارتفع ارتفاعه ،  
فيكون الخبر في الحقيقة المضاف المخلوف .

(٤) قلنا أي المؤلف رحمه الله الكلام على علامات الإعراب لتفصلا شرح يكتب عليها حاشيا . وهو  
قريب (٥) للمفسرين من المؤلفين . راجعهم الله تعالى ؛ ثم بما للتيسير ؛ لأنه أحسن في عيبه .

(٥) أي غير ذلك من المواضع التي سبق ذكر أحكامها في الإعراب تفصلا . وهي مع ما ذكره المؤلف  
رحمه الله ما ثمانية

١- أستم لكره . ٢- جمع التكمير .

٣- جمع التوث السالم . ٤- الفعل المضارع الذي لم يوصل بأمره شيء .

٥- جمع المذكر السالم .

(٥) حاشية (٥) : حاشية العادة والشأن ، يقال : ما زال هذا تأبى . وفي التنزيل العزيز : ﴿يُنشئ رأب قوم نوح  
وتاب﴾ . واشر للمعجم الوسيط ( د آ ب ) .

أكثر من الباب الذي قبله .

وقوله رحمه الله : قسمٌ يقربُ بالحرركات .

الحرركات التي هي : الفتحه ، والكسرة ، والضمه ، أمّا السكون فليس بحر كنه ، إذ كيف يكون السكون حركة ، وهو ساكن<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : وقسمٌ يقربُ بالحروف .

الحروف مثل : الألف ، والواو ، والياء ، ونحوها<sup>(٢)</sup> .



١- الأسماء الخمسة . ٢- الأفعال الخمسة .

(١) ولكن جعله التمام لاحقاً لهذه الحركات الثلاثة .

(٢) مراد بقوله : ونحوها ، التوابع .

ويحق بهذه الحروف الأربعة الخذف .

٣- في قوله رحمه الله : أن مواضع الإعراب الثمانية تنقسم إلى قسمين :

أولها : بحركات الثلاث ، التي هي : الفتحه ، والكسرة ، والياء ، ويحق بها السكون .

ثانيها : بحروف الأربعة ، التي هي : الواو ، والألف ، والياء ، والتوابع ، ويحق بها الخذف .

وسبب أن شاء الله بيان كل نوع منهما تفصيلاً .

## المُحَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ

## \* الضَّرْبُ بِالْحَرَكَاتِ<sup>(١)</sup> \*

من المؤلف رحمه الله . فالذي يُقْرَبُ بالحركات أربعة أنواع : الاسم المنفرد . وجمع التكسير . وجمع المؤنث السالم . والفعل المضارع الذي لم يتصل بحرف شيء . وكُلُّهَا تُرْفَعُ بالضمة ، وتَنْصَبُ بالفتح . وتَخْفَضُ بالكسرة . وحُرْمٌ بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يُنْصَبُ بالكسرة ، والاسم الذي لا يتصرف يُخْفَضُ بالفتحة . والفعل المضارع المُعْتَلُّ الأجر يُجْرَمُ بحذف آخِرِهِ . قوله رحمه الله : والفعل المضارع الذي لم يتصل بأحرفه شيء .

تُرِيدُ : وليس شيئاً . وقد يمكن الاستغناء عن هذه الزيادة ؛ لأنَّ المبنى لا بدَّ أن يتصل بأجره نوَّنٌ توكيداً ، أو نوَّنٌ نسوةً<sup>(٢)</sup> .

المهم أن الذي يُقْرَبُ بالحركات هذه الأنواع الأربعة<sup>(٣)</sup> . والمبني المُتَّبِعُ

(١) أحد رحمه الله في بيان العرصات بالحركات والحروف ، مبتدئاً بما يعرف بالحركات ؛ لأنه الأصل . على سبيل التَّمَيُّزِ والتَّشْرِيقِ .

(٢) وهذا هو الإعراب . من معنى عن هذه الزيادة ، لأن قوله : لم يتصل بأحرفه شيء . ( شيء ) نكرة في سياق النفي ، فتشمل كل شيء . يمكن أن يتصل بالفعل المضارع ، وانظر النسخة الثانية من ١٨ ، وشرح الدكتور أبو الجارود في ص ٣٦ ، وتقدم ذكر ذلك من ١٢٠ .

(٣) وهي :

- الاسم المنفرد . وتقدم أنه ما ليس متلياً ، ولا مجسوماً ، ولا مُتَّبِعاً لهما ، ولا من الأسماء الخمسة .  
ومثله : محمد ، وهندوس . من قولك : فإكر محمداً الفروسي .  
لهذا ذكر : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .  
وهـ محمد : داخل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة .  
وهـ اندوس : معقول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الطاهرة ، وكل من محمد ، وهـ اندوس اسم مجرور .

- جمع تكسير . وتقدم أنه ما تغير فيه بناء مفرد .

وهـ : شامية ، وهـ اندوس . من قولك : سوفت الطلابُ الفروسي .

وهـ حنظل : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

ولاستعارة، فربما نشأها كلام العرب، ولم نجد من كلامهم شيئاً تفردت بالحر كالتب إلا هذه الأربعة الأربعة.

وهو جمع اللفظة في بيان ما يقرب به كل من المذكورات. فمثل وكثيره  
ترفع اللفظة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجرأ بالسكون.

وليس مراداً أنها كلها على هذا<sup>١٢</sup>، ولذلك اشتكى رحمه الله، فقال:

«وهو كلامي» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وهو المرفوع مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة، وكل من «الملاهي» و«المروم» جمع تكبير.

جاء جمع المؤنث السالم. وتقدم أنه ما جموع بألف ولام غيريتين.

وعنه «المؤنث» و«الصلوات» من قولك: صلح المؤمنين في الصلوات.

«الصلح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا دخل له من الإعراب.

وهو المؤنث: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وهي «الحرف جر».

وهو المفعول: اسم مجرور بـ «في»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وكل من «المؤمنات»

وهو صلوات: جمع مؤنث سالم.

«الصلح المصارع الذي لم يتصل بالجره شيء».

أي تون التوكيد للجمعية والقلوية، ولا تون الإثبات، ولا ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المخاطبة.

وعنه «يذهب»: من قولك: يذهب محمد.

«يذهب»: فعل مضارع مرفوع «المضارع من الناصب والجارم»، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

وهو محمد: «وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة».

«يذهب»: فعل مضارع منصوب بـ «تو» التوكيد الحظيئة أو التولية مبني على الضم، نحو: «يذهب».

«يذهب»: «تو» أدوات مبني على السكون. نحو: «يذهب».

«يذهب»: «تو» «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» بالمرفوع، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في التثنيات بالمرفوع.

«يذهب»: «تو» «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

«يذهبين»، أو «تو» «تو»: «أو واو الجمع نحو: «يذهبون»، أو ياء المخاطبة نحو:

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء :

- ١- جمع المؤنث السالم ، يُنصَب بالكسرة .
- ٢- والاسم الذي لا يتصرف ، يُخْفَضُ بالفتحة
- ٣- والفعال المضارع المعتل الأجر ، يُجَزَمُ بحذف حرف العلة فأولاً قوله رحمه الله جمع المؤنث السالم ، يُنصَب بالكسرة .  
فهنا خرج من قوله : وَنُصِبَ بالفتحة .

إذن : يُشْتَقَى من ذلك : جمع المؤنث السالم ، فإنه لا يُنصَب بالفتحة ، ولكن يُنصَب بالكسرة<sup>١٦</sup> .

وثانياً : قوله رحمه الله : والاسم الذي لا يتصرف ، يُخْفَضُ بالفتحة .

١٦- ومثالها : إسماء محمد والأصدقاء والمؤمنات .

كـ : يسمو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحزم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
ومحمد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو اسم مفرد .  
والأصدقاء : مرفوع ، لأنه معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع تكسير .  
والمؤمنات : مرفوع ، لأنه أيضاً معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم .

(١) فالأنواع الأربعة كلها نصبت بالفتحة . ما عدا جمع المؤنث السالم ، فإنه يصعب بالكسرة نية عن الفتحة .

وعلى ذلك : إن أفعالاً محيياً والأصدقاء والمؤمنات .

كـ : لن : حرف نهي ونصب واستقبال .

أجالت : فعل مضارع منصوب ، لن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

محيياً : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو اسم مفرد . كما عيشت .  
لأصدقاء : منصوب ، لأنه معطوف على المنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو جمع تكسير ، كما عيشت .

بؤسب : منصوب ، لأنه معطوف على المنصوب أيضاً ، وعلامة نصبه الكسرة ، نية عن الفتحة ، لأنه جمع مؤنث سالم .

هذه مشتقتي من قوله : **وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرِ** . يعني : **إلا الاسم الذي لا ينصرف<sup>(١)</sup>** .  
 و... له وحده اللثة : **والفعل المضارع المعتل الآخر نحو حذف** حرف  
 فهنا مشتقتي من قوله : **تُخْفَضُ بِالسُّكُونِ<sup>(٢)</sup>** .

- (١) لكنها تخفض . بكسره ما عدا الاسم الذي لا ينصرف ؛ فإنه يخفض بالقصة نهاية عن الكسرة .  
 ومثالها : مررت بمحمد والزجال والكلمات وأحمد .  
 م . مررت ؛ فعل وفاعل .  
 تحذف الياء حرف خفض ، ومحمد : اسم مخفوض بالياء ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو اسم مفرد منصرف ، كما عرفت .  
 وارجح : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع تكسیر منصرف ، كما عرفت أيضاً .  
 واليائيات : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضاً ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم ، كما عرفت أيضاً .  
 وأحمد : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضاً ، وعلامة خفضه القصة نهاية عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، ولتأنيده من الصرف التسمية ووزن الفعل .  
 ويستثنى كذلك من الجنس بالكسرة : الفعل المضارع ؛ فإنه لا يخفض أصلاً .  
 (٢) الحزبه بالسكون - كما تعاد - مختص بالفعل المضارع ، فإن كان صحيح الآخر ، غير مبني ، فإن حزمه يكون بالسكون ، كما هو الأصل في الحزوم .  
 ومثاله : لم يسنح عائد .  
 م . له ؛ حرف نفى وجزم وقلب .  
 ويسار : فعل مضارع مجزوم ، م . لم ؛ وعلامة حزمه السكون .  
 وحديد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
 و... كسر الفعل المضارع فعل الآخر كان حزمه بحذف حرف العلة ا . ومثاله : لم ينشع بكز ، ولم ينشع ؛ ولم ينشع عليه .  
 كسر من : ينشع ، و... ؛ فعل مضارع مجزوم ، م . لم ؛ وعلامة حزمه حذف الألف من : ينشع ؛ والقصة قبلها دليل عليها ، وحذف الواو من : ينشع ؛ والقصة قبلها دليل عليها ، وحذف الياء من : ينشع ؛ والكسرة قبلها دليل عليها .  
 و... هذه العلامة ( جميع المؤنث السالم ، والاسم الذي لا ينصرف . والفعل المضارع المعتل

(١) وكذا غير أن تخفزم بالسكون ، لكن لما كان آخره ساكناً من الأصل حزمه بحذف الآخر



في القعدة سليمة بالاستثناء، والذي يُغزَّب بالحركات أربعة أشياء: لاسم  
معرَّب، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والقعل المضارع الذي له تشكيل -جره  
نكرة.

وكلها تُرفع بالضم، وتُنصب بالفتحة، وتُجرُّ بالكسرة، وتُجرَّف بالسكون. نُكسر  
حروج عن هذه ثلاثة أشياء.

أولاً - جميع المؤنث السالم، حروج في حال النصب؛ فإنه لا يُنصب بالفتحة، وإنما  
يُنصب بالكسرة، ويُرفع بالضم على الأصل، ويُجرُّ بالكسرة على الأصلي، ولا حزم  
فيه؛ لأنه اسم، وهذا بناء على أنه قال فيما سبق: فللأسماء من ذلك الرفع والنصب  
والخفض، ولا حزم فيها<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الاسم الذي لا يتصرف. حرج عن قول المؤلف: وتُخفض بالكسرة<sup>(٢)</sup>.  
فالاسم الذي لا يتصرف يُخفض بالفتحة، ويُرفع بالضم على الأصل، ويُنصب  
بالفتحة على الأصل<sup>(٣)</sup>.

ويستثنى من الاسم الذي لا يتصرف أنه يُخفض بالفتحة: إذا أُضيف أو اقترن  
به أو أل<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: الفعل المضارع المعتل الآخر.

هذا مستثنى من قول المؤلف رحمه الله: تُجرِّم بالسكون<sup>(٥)</sup>. فإنه يُجرِّم بحذف

آخر الفعل أو قول المؤلف. وكلها ترفع بالضم، ونصب بالفتحة، وتُجرَّف بالكسرة، وتُجرم  
بالسكون. يجر من باب الحكم على جميع المذكورات، إلا في حالة الرفع فقط، وفي نحو الرفع من باب  
الحكم على البعض. والله أعلم.

(١) تقدم من ١٠٦.

(٢) حرج عن الأصل في حال الخفض؛ فإنه لا يُخفض بالكسرة، وإنما يُخفض بالفتحة

(٣) وكذلك لا حزم فيه؛ لأنه اسم.

(٤) يجر بالكسرة على الأصل في هذه الحالة، وقد تقدم ذكر ذلك من ٢١٩، ٢٢٠.

(٥) حرج عن الأصل في حال الحزم؛ فإنه لا يجرم بالسكون، وإنما يجرم بحذف حرف بعد



أجره . ويُرفع بالضمّة على الأصل ، ويُضَبُّ بالفتحة على الأصل ، ولا حَفْصَ فيه ؛ لأنَّ الحَفْصَ من علامات الاسم .

إذن - لو سألنا سائلًا : لماذا يُرْفَعُ الفعلُ المضارعُ ؟ لكان الجواب بالضمّة .  
ولماذا يُضَبُّ ؟ بالفتحة .

ولماذا يُجْرَمُ ؟ بالكسرة ، إلا إذا كان معتلُّ الأجر ، فيجْرَمُ بحذفِ آخره .  
، ولماذا يُرْفَعُ الاسمُ المعرّفُ وجمعُ التَكْسِيرِ ؟ بالضمّة .  
ولماذا يُضَبُّانِ ؟ بالفتحة .

ولماذا يُجْرانِ ؟ بالكسرة ، ويُشْتَقُّ من ذلك الاسم الذي لا يُضَرَفُ ، فيجْرُو بالفتحة .

، ولماذا يُرْفَعُ جمعُ المؤنثِ السالمِ ؟ بالضمّة .

ولماذا يُضَبُّ ؟ بالكسرة .

ولماذا يُخَطِّصُ ؟ بالكسرة .



# المُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ

## \* الْمُعْزِيَّاتُ بِالْحُرُوفِ <sup>(١)</sup> \*

عن المؤلف رحمه الله تعالى : والذي يُقْرَبُ بالحروف أربعة أنواع السبعة .  
وحيثما ذكر السالمة ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلان ،  
وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعّلون ، وتفعّلين <sup>(٢)</sup> .

فإنه رحمه الله أربعة أنواع هذه خمسة عدلة ، فالذي يُقْرَبُ بالحركات أربعة  
أنواع ، والذي يُقْرَبُ بالحروف أربعة أنواع أيضًا .

وقوله رحمه الله : والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ،  
وتفعّلون ، وتفعّلين .

هذه هي الأفعال الخمسة ، لكن إذا قال قائل : كيف تكون هذه الأفعال خمسة ،  
وتنظرون ، وتفتنون ، وتفتنون ، ويأكلون ، ويأكلون ، ويأكلون ، هذه أفعال ستة ؟

الجواب : يقول : الأفعال الخمسة المراد بها كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ،  
أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فإذا قلناها بهذا الضابط لم نصير « يفعلان ، وتفعلان ،  
وتفعّلون ، وتفعّلون ، وتفعّلين » فقط ، بل تدخل فيها كل فعل مضارع اتصل به ألف  
الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة الثلاثة ، سواء كان « يفعلون » ، أو « يأكلون » ،  
أو « يتنظرون » ، أو « يأمرون » ، أو « ينهون » ، أو « يدعون » ، كلها من الأفعال  
الخمسة <sup>(٣)</sup> .

(١) بعد أن انتهى رحمه الله عن ذكر العبارات بالحركات ، شرح بتكلم في بيان ما يعرب بالحروف .  
وأمر رحمه الله ذكر العبارات بالحروف ، لأنها بدل عن العبارات بالحركات ، والتدل على بعد القاص

به .

(٢) ولم يذكر رحمه الله الفعل الفعل الآخر ضمن العبارات بالحروف ، على الرغم من كونه يعرب بحذف  
حرف العلة ، وذلك لأنه يقع بالضم على الأصل ، وينصب بالفتحة على الأصل ، فطلب فيه حركات  
الإعراب بالحركات . والله أعلم .

(٣) وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأصل أو يقال فيها الألف الخمسة <sup>(٤)</sup> ، لا الأفعال الخمسة .

# إِعْرَابُ الْمُثَنَّى

## \* إعراب المُثَنَّى \*

من مؤنثٍ رحمه الله تعالى - فأنا الثبينة<sup>(١)</sup> فتزفع بالألف ، ونصت ونحصر

١٠٠٠

مؤنثه رحمه الله فتزفع بالألف . نيابة عن الضمة .

وقولُه رحمه الله ونصت ونحطضُ بالياء . نيابة عن الفتحة والكسرة ، فنقول :  
مزوت بالرجلين ، فأكرمت الرجلين ، فكأناني الرجلين .

١ - لأن : يملآن ، تملآن ، يملؤون ، تملؤون ، فعلان ، تملعان ، ليست مقصورة في هاتهما . كالأسماء الخمسة ، وكانت كمثل .

يهدى . حتى المؤنث رحمه الله إن القسم اسمي من الثغرات هو الأضياء التي تعرف بحروف .  
والحروف التي تكون علامة على الإعراب أربعة . وهي : الألف . والواو . والياء . والميم . والذي  
يعرف بهذه الحروف أربعة أشياء

١ - اتية . والمرد بها الشيء ، ومثاله : الميثران ، والشخندان ، والبيكران .

٢ - جميع المذكور السالم . ومثاله : المسلمون ، والبيكران ، والشخندون .

٣ - الأسماء الخمسة . وهي : أبوك ، وأخوك ، وعموك ، وفوك ، وذو مال .

٤ - الأفعال الخمسة . ومثاله : يضربان ، وتكفيان ، ويهتفون ، وتعتفون ، ويشتهرون ،  
وسمائي بيت إعراب كل واحد من هذه الأشياء الأربعة تفصيلاً .

(١) نسبة لبعض حتى من باب إطلاق المصدر ، وإضافة اسم المفعول .

والشي لغة : التعتف ، تقول : كتبت العود . إذا عطفته .

وخطاباً تقدم ذكره ص ١٣٦ .

والشي هو النوع الأول من الأضياء التي تعرف بالحروف .

١٥٠ - أم يكون لأشياء مذكورية ، نحو : أهدى تكديان يا زيدان ، ولعمرو . الرمان تكديان

- ير . أم يكون لأشياء مؤنثتين ، نحو : أهدى يا زيدان تكديان ، وسبح الهديان تكديان

- ذات منه حين تشبيل . وحسبة على الإجمال ، الذي يجعل الكثير موكاً ، أحس .

١٥١ - من هـ . أي بعض مؤنثاته بالأسمة المضافة لغير أبي الشخص . وهو في بعض كذا : شدة .

وغيره . وأوضح مسائله : بالأمثلة الخمسة : الفظا الإجمالي ، والجر لوضع المسائل ١ - ٦٨ - مسألة ١

ولا يصح أن نقول: مرزوق بالمرزوقين، فكأننا الرجلين<sup>(١)</sup>.



(١) فتحكمه شئ أنه جمع بالألف بداية عن الضمة، وينصب ويخفض بالياء، انصرف ما قبلها، فكسور ما بعدها، بداية عن الضمة أو الكسرة، ويوصل به بعد الألف أو الياء لئلا تكون يعضاً عن التنوين لدى يكون في الاسم مفرد، ولا تهدف هذه النون إلا عند الإضافة<sup>(٢)</sup>.

فمثل لثني الرفوع: حضر القاضيان، وقال رطلان.

فكل من القاضيان، و«رطلان» مرفوع؛ لأنه فاعل، وعلامة رفعه الألف بداية عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ومثال لثني المنصب: أبيض الفؤاديين، وأثيرة المشكائين.

فكل من «المؤدين»، و«المشكائين» منصوب؛ لأنه مفعول به، وعلامة نصبه الياء انصرف ما قبلها، فكسور ما بعدها، تباة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ومثال لثني المفعول: نظرت إلى الفارستين على الفروستين.

فكل من «الفارستين»، و«الفروستين» مفعول من لدخول حرف الخفض عليه، وعلامة خفضه الياء، المنصرف ما قبلها، فكسور ما بعدها، تباة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.



وهذه قاعدة لا مانع من ذكرها، وهي تتعلق بشروط تسمية الأسماء، فلقد ذكر المحقق شروطاً للأسم حتى يصح تسميته، وهذه الشروط هي

١- أن يكون لاسمًا مفردًا. فالأسماء المبنية لا تسمى على الأصل، أما ما جاء على منهاج التسمية من المبنيات فهو في رأى المحقق ملحق بالثني، مثل: هذان، وهاتان، من أسماء الإشارة، والثلثان، والربعان، من أسماء الوصل، فقد وردت عن العرب على صورة الثني، رغم أن المفرد منها سمي، وذلك بخلاف، ولا يماس عليه.

٢- أن يكون الاسم مفردًا ليس، فلا يثنى لثني، ولا الجمع.

أما ما جاء مثنى أو جمعًا من حيث اللفظ، مثل: «عشقان - زهران - عشرين - عشرون» فمفرد، مرة واحدة، في اللفظ، أو الجمع ثنائي هذه الأسماء بكلمة «نور» مثلاً، أو مجموعة «قول»: جاء ذوا حنن - سكت ذوق عشقان - مرزوق بأزوق عشقان.

٣- ألا يكون مركبًا ثنائيًا إضافيًا، مثل: «عبد الله»، أو ثنائيًا إضافيًا، مثل: «جد سمي»؛ لأنه -

(١) كذا: ندرى ﴿كأنك بذاني أهب ذنك﴾. فاصلها: تبت يدان، ولكني - أصبحت رو أرى جمع.

خزاة، و «ركب» مثل: «بيضاكو» كقولهم: «خزاة».

٥- من جهة أخرى، استمدت من التراكيب بزيادة الألف والواو أو الياء والواو: «وأنك» و «تسبه» من ذلك من هنا:

ولا «ركب» إلا «بني» من جزءه الأول فقط، فقول: «جاء عبدا لله<sup>(٥٥)</sup>»، ورأيت غنبي الله، ومررت بغنبي الله، ومنه قول الشاعر:

لقد طعمت غنبا لله في البيت سيمتا      وفتح بني الناس الكرام الأفاضل

٦- و «ركب» التراكيب الأساسية والرحمى، إن أريد كقولها «جاء عبدا لله» و «قوا» المتذكر، و «قوا» للموت، فقدمت عليهما، فقول: «جاء قوا جلا القوي»، فالتفت قوا جلا الحق، مررت بقوا بيضاكو.

٧- أن يعقل الأساس المراد منهما من القبط: «أى: إما استطوع أو شىء محمد، ومحمد»، فيقال: «محمدان»، لكن لا يمكن كتابة: «محمد، وعلى».

٨- ورد من قولهم: «أما إن»، عن الهم والآن، و «الفرمان» عن لى بكر وعمر، و «الفرمان» عن الشمس والقمر، فهو على سبيل التعليل<sup>(٥٦)</sup>.

٩- أن يعقل الأساس المراد منهما من العس، فلا يمكن أن تسمى العين الصغيرة وعن الماء، فقول: «العينان».

أما قول العرب: «لعمركم أحد الشمس»، فهو على سبيل التعليل أيضا<sup>(٥٧)</sup>.

١٠- ألا يستعملت لغة حميرة عن سدة، ككلمة «بعض» لأنها لا تسمى، لأنه اشتققت بالية «جوه» عن تبيها، فيقال: «خرجان» ولا يقال: «بعضان».

١١- وقد أتت كلمة «سور» لا «سور» فلم يستعمل «سوربان»؛ لأن تسمية «سور» تسمى «مثل» أتت عن ذلك، فيقال: «بيضان».

١٢- «يكون» له معنى من لفظ «مثل»: «السان» ليس له مفرد من لفظه، ولذلك فهو محل «بشى» وليس «بشى».

١٣- «يكون» بكون: «أما نحو» «محمدان» قليل؛ إنه يُنكر أولاً، ثم يلى بعد ذلك.

١٤- «يكون» لا تستعمل في «الوجود»، أما قولهم: «الفرمان» للشمس والقمر، فمن باب التعليل كقولهم:

(٥٥) لا «ركب» إلا «بني» من جزءه الأول فقط بزيادة الألف والواو، أو الياء والواو، كما سبق، و «جاء عبدا لله» و «قوا» من جهة أخرى، استمدت من التراكيب بزيادة الألف والواو أو الياء والواو: «وأنك» و «تسبه» من ذلك من هنا.

(٥٦) ورد من قولهم: «أما إن»، عن الهم والآن، و «الفرمان» عن لى بكر وعمر، و «الفرمان» عن الشمس والقمر، فهو على سبيل التعليل (٥٧) «لعمركم أحد الشمس»، وهو على سبيل التعليل أيضا.

# إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ



## \* اعراب جمع المذكر السالم<sup>(١)</sup> \*

ش. يوحى ، حمه الله ، وأما جمع المذكر السالم ، فتوقع بالوزن والنصب  
وبحذف الياء

وإعراب النشبة في الحذف والنصب<sup>(٢)</sup> ، وعالفتها في الرفع<sup>(٣)</sup>.



- (١) طرح في المؤلف رحمه الله في باب النصب التي شاعرت ، بالحروف ، وهو جمع المذكر السالم .  
(٢) لأن كلاً من شئ وجمع للمذكر السالم ينصب ويحذف الياء بإضافة عن الضمة والكسرة .  
(٣) فاشتق برفع بالألف ، وجمع للمذكر السالم برفع بالوزن .

وعرابة الألف وحمه الله أن الثاني من الألفاء التي تعرب بالحروف هو جمع المذكر السالم ، وقد عرفت  
لماذا سبق تعريف جمع المذكر السالم .

وحكمته أن يرفع بالوزن بإضافة عن الضمة ، وينصب ويحذف الياء ، بالكسرة ما قبلها ، يخرج ما بعدها ،  
إضافة عن الضمة أو الكسرة .

ويحصل ما بعد الرفع أو النصب أن تكون جزءاً من التوابع في الاسم المفرد ، والحذف منه يوجب حذف  
الإضافة ، يكون لشيء<sup>(٤)</sup> .

فمثل جميع المذكر السالم المرفوع ، يحذف المرفوع ، وألحق الأمرين بالمفرد

فكفر عن ، استعمل ، و : الأمرين ، مرفوع ، لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الرفع بإضافة عن الضمة ، لأنه  
جمع مذكر سالم ، والرفع عوض عن التوابع في الاسم المفرد .

وسبق جمع المذكر السالم المنصوب ، وتحت المصنوع ، واستعمل الأمرين معرف

فكفر عن المنصوب ، و : الأمرين ، منصوب ، لأنه مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، ينصب ما قبلها ،  
مخرج ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم ، والرفع عوض عن التوابع في الاسم المفرد .

ت : حمه الله المذكر السالم مع حذف الياء ، ورضي الله عن المنصوب .

أ : الأمرين ، مرفوع ، استعمل عرف المفضل عنه ، وعلامة رفعه ،  
ينصب ما بعدها ، مخرج ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم ، والرفع عوض عن التوابع في الاسم المفرد .

(٤) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ . الشاهد : قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .  
مرفوع ، ولكن جعلت الرفع ، لأنها أتت إلى العاقبة .

## إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ

## \* إعراب الأسماء الخمسة \*

لن نؤلف بحمد الله تعالى : وأما الأسماء الخمسة فترفع ما و . وسكت  
لألف . ونخفض ما<sup>(١)</sup> .

فوافقنا جميع المذكر السالم في حالة الرفع<sup>(٢)</sup> ، ووافقنا جميع المذكر السالم والمثنى  
في حالة الخفض<sup>(٣)</sup> ، واتفقت في حالة النصب<sup>(٤)</sup> .

مثال على إعراب الأسماء الخمسة :

تقول : زارني أبوك ، فأكرمته أمك ، فترثت إني أمك<sup>(٥)</sup> .



(١) فالأسماء الخمسة هي القسم الثالث من الأسماء التي تعرب بالحروف ، وقد سبق بيانها . وبيان شروط  
إعرابها هنا بالإعراب .

(٢) فكل منهما يرفع وتوافق نهاية عن الضمة .

(٣) فكل من جميع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة يخفض بالياء نهاية عن الكسرة  
(٤) إذ لا شيء ينصب بالألف غير الأسماء الخمسة .

(٥) كـ أبوك . فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نهاية عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة . وكفاح صيغ  
من على الصحيح ، في تدخل خفض ، مضاف إليه .

• • • • • مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الألف نهاية عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة . وكفاح

صيغ من على الصحيح ، في محل خفض ، مضاف إليه ، كما سبق .

• • • • • ضم محموض ؛ لدخول حرف الخفض إلى عليه ، وعلامة خفضه الياء . • • • • • من تكسر ،  
لأنه من الأسماء الخمسة . والكفاح كما سبق .

## إعراب الأفعال الخمسة

## \* إعراب الأفعال الخمسة \*

في إعراب رحمه الله تعالى : وإنما الإفعال الخمسة شريطة ثلث . ونصب  
وجزء بعضها

هذه لا يُشار إليها شيء<sup>(١)</sup> ، لأنها فعل ، لا اسم .

واعرابها تُرفع بثبوت النون ، وتُجرم وتُكسب بحذفها .

وهذا الفصل - في الخمسة - فذلكم<sup>(٢)</sup> الفصل السابق . يعني : أنه أتى بهذا  
الفصل على وجه آخر غير الفصل الأول .

وهذا الفصل يُبنى عن الفصل الأول ، لكن الفصل الأول أكثر تفصيلاً .

~ ~ ~

(١) إن ما سواه عرب بالألف والواو والياء ، وهي ترفع بثبوت النون ونصب وتجرم بحذفها .  
والأفعال الخمسة هي المصدر المرفوع والآخر من الأسماء التي ترفع بحرف الواو . وقد عرفت فيما سبق  
حقيقة الأفعال الخمسة<sup>(٢)</sup> .

ومثال الأفعال الخمسة المرفوعة تَكَلَّمْتُ ، وَتَلَّمَّيْتُ .

لكل سبب فمن مخرج المرفوع ، المنعونه من الناصب والمجرم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف  
صغير لا ترفع ، متى على السكون ، في محل رفع .

وهذا الأفعال الخمسة المنصوبة لن ترفع ، وإن تقلبوا .

فمثل من نحو : وَجَدْتُ . فعل مضارع منصوب ، لأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف  
صغير لا ترفع ، متى على السكون ، في محل رفع .

من نحو : وَجَدْتُكَ . فعل مضارع منصوب ، ولم تقلبوا .

فمثل من نحو : وَجَدْتُكَ . فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف  
صغير لا ترفع ، متى على السكون ، في محل رفع .

(٢) خمسة : ثَلَاثَةٌ وَسِتُّونَ وَتَلَاثُونَ . وانظر القوس في (١) .

## الأفعال وأنواعها

## \* الأفعال وأنواعها \*

قال المؤلف رحمه الله: باب الأفعال<sup>(١)</sup>.

سئل لما أن المؤلف رحمه الله قال في لؤلؤ الكتاب<sup>(٢)</sup> - والمصنف ثلاثة أسماء وفعل، وحرف، وهذا قول: باب الأفعال، فلماذا جمعها، وأمردها<sup>(٣)</sup>؟

الجواب: أتريد هناك، لأن المقصود الجنس، وجمع هنا؛ لأن المقصود النوع، فهذا سبب ذكر أنواع الأفعال<sup>(٤)</sup>، أمّا هناك فإنما أراد ذكر الجنس فقط، والجنس يشتمل كل الأنواع.

والفرق بين الجنس والنوع: أن ما أصبح أن يُختز به عن الآخر دون العكس فهو لجنس، وما لا يصبح أن يُختز به فهو النوع.

نقول مثلاً: الخُبُّ حَبٌّ. فتقولك: «حَبٌّ»، جنس؛ لأنه يشتمل أن يُختز به عن الخُبِّ. وتقولك: الخُبُّ حَبٌّ، فهذا خطأ، لا يشتمل أن يُختز بالخُبِّ عن الحَبِّ؛ لأنك إذا

(١) هذا هو بداية ذكر المؤلف رحمه الله ما يتعلق بأعراب الأفعال<sup>(١)</sup>، وأعراب الأسماء<sup>(٢)</sup>، والقسم رحمه الله الأفعال على الأسماء لعينين:

الأولى: أن الكلام على الأفعال أقل من الكلام على الأسماء، فابتدأ به؛ ليختص من القليل إلى الكثير. وهو يشتملك تتبع عبد المصنفين، قاله الأزهري في «التصريح».

الثانية: أن أصل الأسماء هو الأفعال عند الكوفيين، والمصنف رحمه الله معذور عنهم، ومن ثمّ مسجعت الأفعال بتقديم.

ويضاف إلى عين العلب ما يذكره بعض النحويين من تعلق كثير من أبواب الأسماء باله باس الأفعال، فعلمت تقديمه.

(٢) تقدم ص ٦٢.

(٣) وهذا قول رحمه الله بعد قوله: باب الأفعال - قال: الأفعال ثلاثة: حاص، ومصارع، وأمر.

(٤) حسب ذكر رحمه الله بعد قليل إن شاء الله - رفع الفعل المضارع، وتعبه، وأقواته أصعب وجرمه، وأقوات الحرم.

(٥) حسب ذكر رحمه الله بعد الانتهاء من الكلام على إعراب الفعل المضارع مرفوعة الأسماء، ومصدرة، وبمعجم صحتها، وبها ينتهي الكتاب.









مثال الفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة : ضَرَبُوا .

وهذا الفعل ظاهر ككلام المؤلف رحمه الله . أنه منبج على الفتح ، فتقول في إعرابه على كلام المؤلف :

صارتوا . ضرب : فعل ماضي منبج على فتح مُقَدَّرٍ على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المُشغَل بحركة النسبة .

إذن : على كلام المؤلف رحمه الله يكون الفتح مُقَدَّرًا<sup>(١)</sup> .

مثال الفعل الماضي الذي اتصل به ضمير الفاعل : ضَرَبْتُ .

تقول في إعرابه على كلام المؤلف :

ضَرَبْتُ : ضَرَبَ : فعل ماضي منبج على فتح مُقَدَّرٍ ، منع من ظهوره المناسبة<sup>(٢)</sup> .

= ثانيا : صغار الرفع الساكنة :

١- ألف الاثنين أو الاثنين ، نحو : فهما ، فهتفا .

٢- واو الجماعة ، نحو : فهشوا .

٣- ياء المخاطبة : وهي لا اتصل بالفعل الماضي .

وهذه الصغار الثلاثة لا تكون إلا في محل رفع .

والذي يقبه الشارح رحمه الله بقره ضمير الفاعل هو صغار لرفع المتحركة ، أي : تاء الفاعل ، وتوابع النسوة ، وتا الفاعلين .

(١) يعني : خبر الفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة ، والتابع من ظهوره - كند قال الشارح رحمه الله - هو اشتغال الفعل بحركة النسبة .

(٢) ذكر الشيخ محمد محيي الدين ، والشيخ حسني الكنتراوي ، والشيخ صالح الأسدي ، أن المنع من ظهور صيغة على آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل - توابع النسوة - ياء المخاطبة) هو دفع كراهة توالي أربعة متحرك كان<sup>(٣)</sup> . وانظر المحفة المنوية ص ٤١ ، وشرح الشيخ حسني على الأخرومية ص ٢٨ ، وإيضاح المقدمة الأخرومية للشيخ صالح ص ٩٣ . =

(١) فكيف يردده أصيها ضَرَبْتُ بفتحات ، آخرها ضم ، ولهذا أربع حركات : الأولى : فتحة على الصاد - وثانية : فتحة على الراء ، والثالثة : فتحة على الباء ، والرابعة : ضم التاء .  
 كسقطت العرب الخيط من أربع حركات فأكثر ، فيما هو كالكلمة الواحدة فسقطت أحد هذه الحروف الأربعة . -

## ولكن بعض العلماء قال: الفعل الماضي مبني على الفتح، ويشتق من ذلك مسألان<sup>(١)</sup>:

- ١- وحدهم من أن مذهب ابن جبرول أن الفعل الماضي مبني على الفتح دائماً، وهذا صحيح ما صدره وإنما مقدر<sup>(٢)</sup>.
- ما الفتح الظاهر في:
- ١- الفعل الماضي الصحيح الآخر، الذي لم يوصل به واو جماعة، ولا ضمير رفع متحرك، نحو: أكرم، فُكِّم، شَفِّر، ونحو: سافرت، زينت، والرجلان قالا الخ<sup>(٣)</sup>.
  - ٢- وفي كل فعل ماضي، كان آخره واو أو ياء، نحو: زجيت، شلبي، شرو<sup>(٤)</sup>، بنو<sup>(٥)</sup>.
- وأما الفتح المقدر فهو على ثلاثة أنواع، لأنه:
- ١- يلا أن يكون نظراً للمصدر، وهذا في كل ما كان آخره ألفاً، نحو: ذفا، وشغى.
  - ٢- وقد أن يكون الفتح تقديراً للمناسبة، وذلك في كل فعل ماضي اتصل به واو جماعة، نحو: كتوا، وشعروا.
- فكل مهمل فعل ماضي مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وإنما كانت حركة مناسبة، لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.
- وواو الجماعة مع كل منهما فاعل مبني على السكون في محل رفع.
- ٣- وإنما أن يكون الفتح مقدرًا لدفع كراهة نوال أربعة متحركات، وذلك في كل فعل ماضي، اتصل به ضمير رفع متحرك، كـ: ذاء الفاعل، ونون السواء، والفاعلين<sup>(٦)</sup>، نحو: كتبت، وكنتت، وكنتت، وكنتت، وكنتت، يسكون الياء المتوحد.
- فكل واحد من هذه الأفعال فعل ماضي مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة نوال أربعة متحركات، فيما هو كاللكنة الواحدة.
- والله: أ، و، أو، اللوز، داخل، مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، في محل رفع.
- (١) وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

- ٢- وإنما وقع السكون على آخر الفعل المتصل به ضمير الرفع للمتحرك، لأنه الأنسب، وهو وضع السكون على أول الفعل، كما استطيع الظن به، ولو وضع على وسطه لاستغلف الورد الصريح، وأما حرف ورن الفعل، فناسب وضع السكون على آخره.
- (٢) والعللان، سافرت، وقالوا: اتصال ياء التأنيث الساكنة، وألف الاثنين، وهذا ليسا من طوائف الرفع للمحركة، ولا واو جماعة، فينبى الفعل الماضي المتصل بهما على الفتح الظاهر.
- (٣) سزو يشرو شرواً، وشرواً: شرواً. فهو شروى. وانظر للعجم الوسيط (س و ر).
- (٤) نمو يندو ندوياً، ونذلاً، ونذلاً: نذلاً. فهو نذلي. وانظر للعجم الوسيط (س د و).
- (٥) وبنو: وإنما كتبت، ما ضمير رفع متحرك، على الرغم من كون آخرها ساكنة، لأن الألف دخلت على كسر،

١ - إذا اُضِلَّت به واو الجماعة نبي على الضم<sup>(١)</sup> .

٢ - إذا اُضِلَّ به ضمير رفع متحرك نبي على السكون .

وهذا القول أصح ؛ لأن هذا لا يحتاج إلى تكلف ، ولا يحتاج إلى تقديم<sup>(٢)</sup> .

على سبيل المثال الفعل « ضَرَبُوا » هكنا نطقه العرب ، ليس فيه تقديم ، فلم يُدْرَج في فكرهم أنَّ هناك فتحة في هذا السياق .

وعليه فإننا نقول في إعراب الفعل « ضَرَبُوا » :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنى على الضم لانصائه بواو الجماعة .

ونقول في إعراب « ضَرَبْتُ » : ضَرَبْتُ : فعلٌ ماضٍ مبنى على السكون ؛ لانصائه بضمير الرفع المتحرك .

والخلاصة الآن : أن الفعل الماضي مبنى على الفتح ، إما ظاهراً ، وإما مقدراً على كلام المؤلف .

والصحيح أنه مبنى على الفتح ما لم يتصل بواو الجماعة ، فيبنى على الضم ، أو بضمير الرفع المتحرك ، فيبنى على السكون .

(١) إذا قال قائلٌ : فما تقولون في قول الله تعالى : ﴿ وَإِلَّا لَجِئْنَا أَسْرًا وَعَسْرًا ﴾ انصاحات وتواضعات بالجر ؟ عهد اتصال بالفعل للناسي « تواضعتوا » بواو الجماعة ، ومع ذلك من غير الصحح ؟  
الجواب : قول : واو الجماعة هنا لم تاتر الفعل ، لغيرها وبين الصاء ألف مبدوءة<sup>(٢)</sup> ، ولهذا نقول في « ضَرَبْتُ » : « ضَرَبْتُ » ، ونسحق من يقرؤها : « ضَرَبُوا » . فإنها هكنا فعل أمر ، وليست صلة ماضية ، وعليه فإن القاعدة لم تكسر .

وعند إعراب هذا الفعل نقول : تواضعتوا : فعلٌ ماضٍ مبنى على الضم لالتصير على الألف المصدرة .

(٢) والأصل عدم التقديم .

• لأن هذه الألف ليست من أصل الضمير ، وإنما أُتِي بها للفصل بينها وبين نون النسوة . والله أعلم .

• عرر : عرر : من الفعل « عَرَّرَ » ؛ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ واو الجماعة التي ساكنان : الألف وواو الجماعة ، ومن معلوم عند السجدة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يجب حذفه . فحذف الألف ، وبقي الحرف الذي قبله عليه فتحة ؛ لتدل على الحرف المحذوف .

محمودة، فوائده تتعلق ببناء الفعل الماضي :

الفائدة الأولى : إذا كان الفعل الماضي معتلًا بالياء - يعني : آخره حرف العلة والياء - فإنه يبنى على الفتح الظاهر<sup>(١)</sup>؛ لأنه مزع علينا أن الفتحه تُظهِرُ على المعتل بالياء<sup>(٢)</sup>، قال تعالى : ﴿فَبَيْنَ الْأَمْرِ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ .

فوائد : نقول : الفعل الماضي إذا كان آخره ياء تُظهِرُ عليه الفتحه ، وإذا كان آخره ألفًا يبنى على فتحة مقصورة على آخره ، متع من ظهورها التعلُّز .  
ومثال المعتل الآخر بالألف : زنى .

نقول في إعرابه : فعل ماضٍ مبني على فتح ثقلٍ على آخره ، متع من ظهوره التعلُّز .

الفائدة الثانية : الفعل « ضربنا » نقول في إعرابه : فعل ماضٍ مبني على الفتح ؛ لأنه لم يُتَّصِلْ به واو الجماعة ، ولا ضمير الرفع المتحرك ، إنما اتصل به ضمير رفع ساكن ، وهو ألف الاثنين .

ونحن قلنا : ضمير الرفع المتحرك<sup>(٣)</sup> . فمخرج بذلك ضمير الرفع الساكن ، مثل ألف الاثنين في « ضربنا »<sup>(٤)</sup> .

الفائدة الثالثة : الفعل « ضربنا » مبني على الفتح ؛ لأن الذي اتصل به ضمير نصب ، وليس ضمير رفع<sup>(٥)</sup> ، لأننا تطرؤيون الآن<sup>(٦)</sup> ، فالذي اتصل به ضمير نصب .

(١) إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، أو واو جماعة .

(٢) تقدم .

(٣) الذي يتم بحذف ياء الفعل الماضي على السكون .

(٤) ولا يوجد له مثال آخر يبنى ضمائر الرفع الساكنة المتصلة ثلاثة حركات على

١ - واو الجماعة ، ولا تتدخل بها ؛ لأن الفعل الماضي يبنى معها على النصب .

٢ - ياء الجماعة ، ولا تتصل أمثالاً بالفعل الماضي . ٣ - ألف الاثنين .

(٥) ماضٍ ، هو الذي وقع عليه الفعل ، فكان في محل نصب معمولاً به .

(٦) - ص - س - ض - ن - إن الضمير « ن » يمكن أن يكون في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر

ولهذا يصح أن تقول: ما أَلَصَفْنَا أصحابنا . ويصح أن تقول: ما أَلَصَفْنَا أصحابنا .  
 فإن كما نحن الظالمين نقول: ما أَلَصَفْنَا أصحابنا .  
 وإن كانوا هم الظالمين نقول: ما أَلَصَفْنَا أصحابنا .

فانظر - وحسبك الله - دقة اللغة العربية ، فقد اختلف الفعل « أَلَصَفْنَا » عن الفعل  
 « أَلَصَفْنَا » ، ف « أَلَصَفْنَا » بُسِيَ على الفتح ؛ لأن « نَا » مفعولٌ به ، ولهذا نقول: أَلَصَفْنَا  
 بالفعل ضميرٌ نصب ، وليس ضميرٌ رفع .

والفعل « أَلَصَفْنَا » بُسِيَ على السكون ؛ لأن « نَا » فاعلٌ ، وهي ضميرٌ رفع  
 متحرِّقٌ .

مثالٌ آخرٌ: تقول: أَلَصَفْنَا الرجلَ . بنصب « الرجل » ؛ لأنك لما قلت: أَلَصَفْنَا ،  
 بسكون الهم ، صارت « نَا » هي الفاعل<sup>(١)</sup> .

وتقول: أَلَصَفْنَا الرجلَ . برفع « الرجل » ؛ لأن « أَلَصَفْنَا » لما بُسِيَتْ على الفتح  
 صارت مضافَةً إلى ضميرِ النصب<sup>(٢)</sup> .

ولهذا يُلغَزُ بها ، تقول لرجلٍ مُتَبَدِّئاً في علمِ النحو: أَلَصَفْنَا الرجلَ<sup>(٣)</sup> ، وأَلَصَفْنَا  
 الرجلَ<sup>(٤)</sup> .

١- لهذا اتصل بالفعل الماضي فإنه قد يكون في محل نصب ، وقد يكون في محل رفع .

٢- فيكون في محل رفع إذا بُسِيَ الفعل الماضي مع على السكون - ولا يكون مع على السكون إلا إذا  
 وقعت « نَا » فاعلاً ؛ أي: يكون الضمير « نَا » عائلاً على من قام بالفعل .

ومن ذلك - نحن نعرِّضها في جملة ، ونُضَيِّقُها يوماً جسيلاً ، وألصفتنا في السماء .

٣- ويكون الضمير « نَا » في محل نصب إذا بُسِيَ الفعل الماضي مع على الفتح . ويكون ذلك إذا وقع  
 الضمير « نَا » مفعولاً به ؛ أي: يكون الضمير « نَا » عائلاً على من وقع عليه الفعل .

ومثال ذلك: الظالمين فهتبا ، الله رجبتنا من ذلِّ الشرك .

(١) - مصر ، « الرجل » هو الذي وقع عليه الفعل « الإكرام » ، فصار مفعولاً به منصوباً بالفتح الظاهرة .

(٢) - « نَا » « الرجل » فاعلاً مرفوعاً - لأنه هو الذي قام بالفعل .

(٣) - بسكون الهم ، ونصب الرجل .

(٤) - فتح الهم ، ونصب الرجل أيضاً .

شئون الشبديين : هذا صحيح ، لأن الكتل واحد هذه .

ولكن هذا ليس صحيح ، كما سبق ، والصحيح أن تقول : أنكرت  
برحمتي .<sup>(١)</sup>

والسبيل على هذا : أن « أكرم » هنا نزهت على الفتح ، فصار الضمير الضمير  
ضمير نصب ، فالذي بعدها يكون فاعلاً .

وأما قوله : أنكرت الرجل . فهو صحيح ، لأن الفعل نبي على السكون ، فكانت  
« نا » المتصلة به فاعلاً ، فيكون الرجل مفعولاً .

وم هو لضابط المعرفة « نا » المفعول من « نا » الفاعل ؟

الجواب : ليس لها ضابط إلا الفعل إذا كان مثلاً<sup>(٢)</sup> ، أو المعنى .

فائدة : هل يصح أن تقول : ما أضفنا<sup>(٣)</sup> .

الجواب : لا يصح ، لأن الفعل الماضي لا ينكر .



لم قال رحمه الله : والأمر مجزوم أبداً :

عرفوه الخبر فيما سبق . فقد تقدم أن الفعل المضارع إذا كان أعزوه حرفاً صحيحاً  
يجزم بالسكون ، وإذا كان أعزوه حرف علة يجزم بحذف حرف العلة ، وإذا كان من  
الأفعال الخمسة يجزم بحذف النون<sup>(٤)</sup> .

(١) رفع « الرجل » .

(٢) « نا » حرف في الفعل ما كانا كانت ، « ما » ضمير رفع . فاعلاً ، وإذا كان آخر حرف مفعولاً  
كانت « نا » ضمير نصب ، مفعولاً به .

(٣) ليس الفعل الماضي على الكسر .

(٤) قسم الكلام على ثلاثة الجرم بالتفصيل .



و قد كان الفعل المضارع متصلاً به بون التوكيد . فإنه يثنى على الفتح<sup>(١)</sup> .  
 وفول طائف رحمه الله : والأمر مجزوم . يرد عليه : كيف يكون الفعل الأمر -  
 وهو منبج . قال ابن مالك : وفعل أمر ومضارع<sup>(٢)</sup> - مجزوماً ، والمجزوم إما يكون من  
 الشذوبات ؟

والجواب عن هذا : أن تقول : إن ابن الجوزي رحمه الله يخالف في كون الفعل  
 الأمر منبجاً ، فهو يرى أنه معرف ، وليس منبجاً ، فيرى أن الفعل « قُمْ » على سبيل المثال فعل  
 أمر مجزوم ، وليس منبجاً ، وعلامة جزوه السكون<sup>(٣)</sup> .

وعللة إعرابه : أنه على تقدير لام الأمر ، والفعل « قُمْ » ، تديؤه : يُقْمُ<sup>(٤)</sup> .

على كل حال ، الخلاف شدة لفظي . ليس هناك فرق<sup>(٥)</sup> .

ونحن نقول : فعل الأمر منبج ، إما على السكون ، أو على حذف حرف العلة ، أو  
 على حذف النون ، أو على الفتح .

(١) حتى وإن دخل عليه أداة حرم . كقولنا تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ فَأَجَلًا ﴾ . لا ، لا هنا نافية ، ولا ،  
 النافية من أدوات الحرم ، ومع ذلك لم يجرم الفعل ، وبني على الفتح لا اتصاله بون التوكيد .  
 وكذلك أيضاً إذا اتصل الفعل المضارع بوزن السجدة ، فإنه مبني على السكون . وإن دخل عليه أداة  
 حرم .

وسمى - إن - - - - - بعد نقل الكلام بالتفصيل على بناء الفعل المضارع .

(٢) الألفية ، باب العرب والمبني ، البيت رقم (١٩) .

(٣) وبني يونس أن صاحب ابن الجوزي هو أن فعل الأمر معرف . أن القول بإعرابه هو مذهب الكوفيين ، وابن  
 الجوزي - كما مضى - كوفي المذهب .

ويكرر مرة غير هذا أنه قد جاء في بعض نسخ الآخرومية : والأمر ما كان أيها وهذا ظاهره أنه يقول  
 به الفعل الأمر على السكون دائماً ، لأنه قال في الفعل الماضي : فاقامى منفتح الأجر أيها ، وكان يرى  
 ما به على الفتح دائماً . والله أعلم .

(٤) فيكون الفعل الأمر مجزوماً بلام الأمر ، شذوبة .

(٥) تتلأه الفعل الأمر هو قول البصريين . وهو أولى ، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إلى  
 تقدير

هذه أربعة أشياء .

مثال ما فعل الأمر على السكون : تقول لشخص إلى جانبك : اضرب .

هـ « اضرب » : فعل أمر ، مبني على السكون .

وقال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى ﴾ . ذَكَّرَ : فعل أمر ، مبني على

السكون .

ومثال بناء الفعل الأمر على حذف حرف العلة . إذا قلت : ألي الله .

فالفعل « ألي » : فعل أمر ، مبني على حذف حرف العلة « الياه » .

ومثال بنائه على الفتح : تقول : اضربني زيدا .

هـ « اضربني » : فعل أمر مبني على الفتح ؛ لانصائه بنون التوكيد .

ومثال بنيه على حذف الون قوله تعالى : ﴿ فَأَذَلِّبْنَا بِأَبَائِنَا ﴾ . وقوله تعالى :

﴿ لَقُولُوا لَهُ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا تَزِيمٌ مِنَ الشَّيْطَانِ أَعْدَا فَكُلُوا مِنِّي نَذَرْتُ ﴾ ، وقوله

تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا تَأْوِيلَ الْأَنْبَابِ ﴾ .

فالأفعال : « أذها - فولا - فولى - اتقون » مبنية على حذف الون ، والألف ،

والياء ، والواو فاعل .

إذا قال قائل إن الون من الفعل « اتقون » لم تحذف ؟

فاجواب عن ذلك أن يقال . إن الفعل « اتقون » أصله « اتقوني » ، فحذفت الون

التي هي علامة الإعراب ، والون الباقية هي نون الوقاية<sup>(١)</sup> .

إذن : يبني فعل الأمر على واحد من أربعة أشياء : السكون ، وحذف حرف العلة ،

والفتح ، وحذف الون . وإن شئت فقل في الترتيب : السكون ، والفتح ، وحذف

حرف العلة ، وحذف الون .

(١) تقدم الكلام على نون الوقاية ، وهي تأتي بها .

يكون مبياً على حذف التون إذا كان من الأفعال الخمسة<sup>(١)</sup>، ويكون مبياً على حذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، ويكون مبياً على الفتح إذا اتصل به تون التوكيد، ويكون مبياً على السكون فيما عدا ذلك<sup>(٢)</sup>.



للتأني: التَّمُّمُ أَلْ أَمْرٌ مَضَارِعٌ مَجْرُومٌ، حُرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَضَارِعِ<sup>(٣)</sup>.

لمثالاً: التَّمُّمُ «قام»، المضارع المجزوم منه: «لم يَتَمَّ»، يُحذفُ منه حرفُ المضارعة، فقولُ: تَمَّ.

(١) أي: إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهذه الثلاثة - كما سبق - إذا اتصلت بالفعل المضارع كان من الأفعال الخمسة، ولذا غير الشرح رحمه الله هذا بقوله: إذا كان من الأفعال الخمسة.

وذلك - والله أعلم - نظرية المفردة للفظه، خصوصاً أن هذا الشرح إما هو شاذين، وإلا فالذي كان ينبغي أن يقال: يبي الفعل الأمر على حذف التون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين.

لأن الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به أحد هذه الصيغ الثلاثة، والكلام في الفعل الأمر، وذلك إذا كان صحيح الآخر، أو افتوت به تون النسوة، نحو: جازوا، اشغوا، مشغلوا، ماكرنا، والماضي في أصوله، والفعل الأمر بعد أنه مبي على ما يحرم به مضارعه، والهدا، يفرأون، إلى الفعل لأمر مضارع مجزوم، حذف منه حرف المضارعة.

وعلى هذا قول أبي ذؤيب المشهور:

وَأَشْرُ شَرِيحٍ عَلَى مَا يُضَارِعُ بِهِ شِطْرَانَهُ نَبِيًّا عَنِ نَشِيئِهِم

فالفعل المضارع يحرم ما يسكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل المضارع يحرم حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل الأمر يبي على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل المضارع يحرم حذف التون إذا كان من الأفعال الخمسة، ويعلق الأمر يبي على حذف التون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء مخاطبة.

(٣) أي: أول حرف من الفعل المضارع، ويكون حرفاً من حروف كلمة «تَمَّ».

- الفعل « حافت » . الفعل المضارع المجزوم منه : لم تحف .

تُحَدَفُ بَاءُ المضارعة ، تقول : حَفْتُ .

- الفعل « نام » . الفعل المضارع المجزوم منه : « لم تنم » .

تُحَدَفُ حَرْفُ المضارعة ، تقول : نَمْتُ .

إذن الفعل الأمر إذا أُرِدْنَا أَنْ نُحَرِّزَ تَصْرِيحَهُ نقول : إنه مضارع مجزوم ، حذف منه حرف المضارعة .

« فإذا قال قائل : فعل الأمر من « صرب » ، « اضرب » ، والمضارع « يضرب » ،

فأين الهمزة؟<sup>(١)</sup> »

فالجواب . أن هذا لا يتفق القاعدة ، لأن همزة الوصل تؤول بها للتوصل إلى الياء بالساكن ، ولهذا شُكِّتْ همزة وُضِلِي ، فهي ليست مقصودة .

والبدء بالساكن غير ممكن . ولذا تأتي بهمزة الوصل لأجل أن نستطيع انطق به .

فأصل « اضرب » ، أول الفعل هو الضاء ، وأتينا بالهمزة للتوصل إلى انطق بالساكن ، وهي الضاء .

وأيضاً تقول . أعط<sup>(٢)</sup> فلاناً كذا ، والمضارع : لم تعط ، فأين الهمزة ؟

الجواب نقول : تحذفت من المضارع « لأن باء المضارعة رالدة ، وهمزة في

« أعطى » رالدة ، ليست من أصل الكلمة<sup>(٣)</sup> ، ولا يتجوزع زيادتان في أول الكلمة ، فحذفت الهمزة ، وأتى بالياء .

ويعمل الأمر ليس فيه باء مضارعة ، ولهذا جيء بالهمزة ، فقول : أعط فلاناً .

(١) لربك همزة الوصل التي في الفعل الأمر « اضرب » .

(٢) لهمزة حاء همزة قطع .

(٣) أصل الفعل « أعط » .

لكي هي الفعل المتنازع خلت ياء المتنازعة فحلَّ الهمزة . لأنها تُدُلُّ على معنى ،  
والهمزة لا تُدُلُّ على معنى .

ونسأ : كلُّ فعلٍ أمرٍ ففاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً<sup>(١)</sup> ، إلا إذا اتصل به ألفُ التثنية ، أو  
واوُ الجماعة ، أو ياءُ المخاطبة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الذي اتصل به نون التوكيد ، ففاعله كذلك ضميرٌ مستترٌ وجوباً<sup>(٣)</sup> ،  
وهذه القاعدةُ تُستَهَنُّ على الطالبِ إعرابَ الفعلِ الأمرِ .

ومثالُ استتارِ ضميرِ الفاعلِ وجوباً ، في الفعلِ الأمرِ :

تقولُ : اقبضِ ، واغزِجِ ، واشهرِجِ .

فكلُّ فعلٍ من هذه الأفعالِ الثلاثِ فاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً ، تقديره  
أنت .

(١) اقبض - وحملك الله - أن الضمير يتقسم بحسب ظهوره في الكلام واستداره<sup>(٤)</sup> إلى ضمير نون  
ومستتر .

فالضمير ظاهر - كما له صورة في اللفظ - طاهرة في التركيب نطقاً وكتابةً ، ويكون الرفع والنصب والجر ،  
مثل : هو - أنا - فداء ، في نحو : قشيتُ .

والضمير المستتر - ما ليس له وجود ظاهر في اللفظ نطقاً وكتابةً ، وهو دائماً يكون الرفع ، نحو : اخلطهم  
أستدك . ففاعل الفعل « اخلطهم » مستتر فيه ، تقديره « أنت » .

ويتقسم الضمير المستتر إلى قسمين :

١- ضمير مستتر وجوباً .

٢- وضمير مستتر حوزاً .

ويمكن معرفة نوع الاستتار عن طريق تقدير الضمير المستتر ، فلما كان تقديره « أنا » - حين « أنت » - فبدون

الاستتار يكون واحداً ، وأما إذا كان تقديره « هو » ، « هي » ، « فبطلتْ أن يكون الاستتار حوزاً

(٢) فتكون هذه الضمائر هي الفاعل .

(٣) وذلك لأن نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وليست ضميراً ، بخلاف نون النسوة فهي ضمير  
رفع متحرك ، كما سبق .

(٤) الاستدراكُ به ما : الاستدراكُ .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والمضارع<sup>(١)</sup> ما كان في أوله إحدى الروايد الأربع التي خصها فولت : « أتيت » ، وهو مرفوع أبداً . حتى يدخل عليه ناصت . أو جازم .

والمضارع له علامة متصلة . وعلامة منفصلة<sup>(٢)</sup> :

أولاً : العلامة المنفصلة : وهي « لم »<sup>(٣)</sup> .

فكُلُّ كلمةٍ تُقبلُ « لم » فهي فعلٌ مضارعٌ ، قال ابن مالك رحمه الله :

« فعلٌ مضارعٌ تلي لم كَيْتَمٌ<sup>(٤)</sup> »

مثال ذلك : يقوم . فإنها تُقبلُ « لم » ، فتقول : لم يَتَمَّ .

أما « قام » فإنها لا تُقبلُها<sup>(٥)</sup> .

وأما ما وزد من قول الشاعر :

وجؤزوا دعوى لم على المضى      كلتم ألى ولم سعى ولم رضى  
فهو بيتٌ موضوعٌ مصنوعٌ ، فـ « لم » لا تدخلُ إلا على الفعل المضارع .

(١) اعلم - رحمه الله - أن للفعل المضارع شكليين شككنا باعتبار أوله ، وشككنا باعتبار آخره .

فأما شككنا باعتبار أوله فإنه يسمو لزوم . ويصح أخرى . فيضم إن كان الماضى أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو : ذخرت يذخر ، أو كان بعضها أصلاً ، وبعضها رافداً ، نحو : أكرم يكرم . فإن المهموز فيه زائدة ، لأن أصله « تكرم » .

ويصح إن كان لهسى نكر من الأربعة أو أكثر منها ، فالأول نحو : صرت يصر ، ودخل يَدْخُلُ ، ودخل يَدْخُلُ .

والثاني نحو : نعلن يَنْعَلُن ، وانشخرج يَنْشَخِرْج .

وأما شككنا باعتبار آخره فإنه ثلاثة ينس على السكون ، وثلاثة ينس على الفتح ، وثلاثة يجرى ، فهذه ثلاث حالات لأخره . سيأتي الكلام بالتفصيل عنها ، إن شاء الله .

(٢) أي : علامة متصلة بلفظه ، وعلامة منفصلة عنه . وسيوضح ذلك بذكر هاتين العلامتين .

(٣) وتقدم أيضاً ذكر علامتين أخريتين تشبهيهما ، بخصوصيات بالدخول على الفعل المضارع ، هما السين ،

وسوف .

(٤) الألفية ، باب الكلام وما يتألف منه ، البيت رقم ( ١٢ ) .

(٥) ولذا كانت « يقوم » أصلاً مضارفاً ، ولم تُقبلُ « قام » كذلك .

ثانياً : العلامة المتصلة :

قال المؤلف رحمه الله فيها . والمضارع ما كان في أوله إحدى الروائد الأربع .  
يضمها قولك : « أتيت »<sup>(١١)</sup> .

قوله رحمه الله : يضمها قولك : أتيت . اختار المؤلف « أتيت » ؛ لأنها أحسن من  
« أتيت » ؛ لأن « أتيت » بمعنى « تغذت » ، لكن « أتيت » من « الإتي »<sup>(١٢)</sup> .

ومرأة المؤلف رحمه الله : أن هذه الحروف الروائد الأربعة إذا كان أحدتها في أول  
الكلمة فهي فعل مضارع .

(١١) شُبهت هذه الحروف الأربعة بالأحرف الروائد - لربانها على الفاء والسين واللام المشبهات باليران  
الأصلي ؛ لأن « تقوم » على وزن « يفتل » - يسكون الفاء ، وهم السين - إذ أصله « يقوم » على وزن  
« يفتل » ، فقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يقوم » على وزن « يقوم » .

والفعل تسمى فاء الكلمة - لكونها في مقابلة فاء « يفتل » ، والواو تسمى عين الكلمة ، والميم تسمى لام  
الكلمة لكونها في مقابلة السين واللام في « يفتل » . فهذه الحروف الثلاثة هي الأصول ، فتبين زيادة  
الهاء ، وحذف الهيرة والنون والياء .

وذكر السويطي رحمه الله تعالى في كتابه « الأبناء والبنات » أن الدليل على أن الحروف الروائد  
أربعة هي « الهيرة ، والنون ، والياء ، والفاء » هو الاستقراء التام .

وهذه الحروف الروائد الأربعة ذكر ابن هشام رحمه الله في الفطر ص ٢٦ أنها تسمى أحرف الطبخة .  
(١٢) أي التسي ، يأتي - كـ « تسي تسي » - « أتيت وأتيت وأتى - بالكسر - وهو أتيت كـ « لحن » : حان ونزب ،  
يقال : أتى لحن أن تغفل ، ولهم بأن لك أن تغفل .

وأي شيئاً يسمى أنزك

وانظر شحتر فضحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط ( أن ي ) .

ولقد جمع الصحويون هذه الأحرف الأربعة الرائدة في الفعل المضارع في أكثر من كلمة ، نحو :  
« أتيت » ، « أتيت » ، « أتيت » ، « أتيت » .

عز أن المؤلف رحمه الله اختصر على « أتيت » ، تفادياً لما يوردك الطالب يفتن من هذا الفن المبارك . فله  
بعض الشرح .

وحذف المؤلف رحمه الله هذه الأحرف الأربعة في كلمة واحدة ، هو من عادة المتخصصين ؛ فمن عددهم  
أن يجمعوا المشتق في كلمة أو جملة ؛ وذلك لأنه أذني لجمعه ، وعدم نقله .

(١٣) أي يملك يأتي أتيت وأتيت : أتيت وأتيت . وانظر القاموس المحيط ( أت ن ) .

ومنه ذلك ، « التوهم » . فعلٌ مضارعٌ ، لأنه في أوله حرفٌ من الحروف الزوائد ، وهو الهمزة ، وإذا بُدئَ الفعلُ المضارعُ بالهمزة فإنه يكونُ للمتكلمِ <sup>(١٠)</sup> ، ويكونُ فاعلهُ مستتراً وجوباً ، تقديره : « أنا » .

ومثاله أيضاً : تقومُ . فعلٌ مضارعٌ ، لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد ، وهو التوهم ، وإذا بُدئَ الفعلُ المضارعُ بالتون فإنه إما أن يكونَ للمتكلمين ، أو للمتكلمِ المعظمِ نفسه <sup>(١١)</sup> ، ويكونُ فاعلهُ مستتراً وجوباً ، تقديره : « نحن » .

ومثاله أيضاً : يقومُ . فعلٌ مضارعٌ ، لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد « الياء » ، وإذا بُدئَ الفعلُ المضارعُ بالياء فإنه يكونُ للغائب <sup>(١٢)</sup> ، ويكونُ فاعلهُ مستتراً جوازاً ، تقديره : « هو » .

ومثاله أيضاً : تقومُ . فعلٌ مضارعٌ ، لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد ، وهو التاء ، وإذا بُدئَ بالتاء فهو للمخاطب <sup>(١٣)</sup> ، وفاعلهُ مستترٌ وجوباً ، تقديره : « أنت » .

(١٠) فحرف الهمزة يشترط فيه أن يكون للمتكلم ، فقد كُتِبَ كذا أو فُتِحَ كذا .

تالهمزة في « تقوم » للمتكلم . بخلاف حمزة « أكرم » فإنها للغائب ، تقول : أكرم زيداً عشراً ، فلما دخلت على الماضي .

(١١) فيشترط في حرف التون أن يكون للمتكلم المعظم عنه ، أو للمتكلم الذي يكون معه غيره .

لالتون في « تقوم » للمتكلم المعظم عنه . لو مع غيره ، بخلاف تون « تزجس » فإنها للغائب ، فلما دخلت على الماضي ، تقول : تزجس زيداً التوهم . إذا جعل فيه التزجس <sup>(١٤)</sup> .

(١٢) فيشترط في الياء الضمنية أن تكون للغائب .

فالياء في « يقوم » للغائب . بخلاف ياء « يؤأ » <sup>(١٥)</sup> ، فإنها تكون للغائب والمكتم ، فلما دخلت على الماضي ، تقول : يؤأ زيداً الضميت ، ويؤأ كذا . إذا ضميت به والجماع .

(١٣) فيشترط في التاء أن تكون للمخاطب ، أو للعالية .

فالتاء في « تقوم » للعالية . أو للمخاطب . بخلاف تاء « تظم » فإنها للغائب ، فلما دخلت على «

(١٤) تزجس : فتح التون وكسرهما : بيت فوارقة طيبة ، وانظر القاموس المحيط ( راج س ) . والمعجم الوسيط ( ل و ح س ) .

(١٥) يؤأ : فتح التزيم . والتزيم : بالضم والفتح : الجماع . وانظر القاموس المحيط ( ي ر ن أ ) .





غيباً<sup>(١)</sup> - وما لئنيها ، فلا تثنى على أنه مضارع ؛ لأن هناك علامة للماضي داخله عليه ،  
وهي تاء التأنيث الساكنة ، فقول : أكرمت هند .

أو تاء الفاعل ، أكرمت<sup>(٢)</sup> ، فهذا يمتنع أن يكون فعلاً مضارعاً<sup>(٣)</sup> ، لكن كما  
لهنتم ، هذا الكتاب مختصر للمبتدئين ، والمبتدئ يأخذ العلم شيئاً فشيئاً ؛ لأنه لو أخذ  
في مرة واحدة غص .

ويقول العائذ مثلاً حقيقياً : من تميز القمعة غص<sup>(٤)</sup> ، ومن ضلَّ شيع . على كل  
حاله ؛ الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة ، تنجسها قولك :  
« أئنت » . وهذه هي العلامة المتصلة ، وعزكم الأمثلة .

= والفعل اللازم هو : ما استمر حدوثه في نفس الفاعل ، واكفى بفاعله ، ولا يتلوه ، نحو : كزفر  
قديت ، كزوم فلائ .

والفعل المتعدي هو : ما تجاوز حدوثه من الفاعل إلى المفعول به ، نحو : برئت القوم . أكرمت ربنا .  
فماضح الآن من الفعل الثاني الذي مثله به ، تخرج فلائ - أكرمت فلائ كما كانت تهمزة - وهي  
والدة - للتعدي .

(١) جاء في المعجم الوسيط ١/٢٣٨ : أئنت : أئنت : أئنت .

(٢) فكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل من علامات الفعل الماضي . قال ابن مالك رحمه الله في  
التهذيب

ومابين الأفعال بالثابت

المراد بحوله - بالنا تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، يهيم من قوله رحمه الله فيما سطر في تهذيبه ؛  
بما فعلت وأئنت

(٣) وما يمتنع أيضاً أن يكون الفعل « أكرم » مضارعاً ؛ أنه لم يأت للدلالة على الماضي سوى ذكر في الفعل  
لمضارع ببدوه بالهمزة .

والفعل المضارع البدوي بالهمزة كان يدل على التكلم مذكراً أو مؤنثاً ، ربما الفع « أكرم » يدل على  
الغالب . والله أعلم .

(٤) « غص » من أصر في النهاية (ع من ص) يقال : غصت غصاً ، ما غصرت غصاً ، ما غصرت غصاً ؛  
شرفت به ، أو وقف في خلقك ، فلم تكذب لبيك .

« غص » من غص في مغار الضحاح (ع من ص) والغصص يغصص يغصص ، مصدر : غصصت الصمام  
بالكسر أغمص غصصاً ، فأنا غصص به ، وغصصاً .

وهي علامة أخرى منفصلة، وهي «لم»، أو «السج»، أو «سوف». بين  
وحئت كلمة تبتدئة بأحد هذه الحروف الثلاثة فهي فعلٌ مضارعٌ. وهناك علاماتٌ  
أخرى لا داعي لتذكرها<sup>(١)</sup>.



ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: وهو مرفوعٌ أبدًا<sup>(٢)</sup>.

فكأن فعلٍ مضارعٍ مرفوعٌ. إما لفظًا<sup>(٣)</sup>، وإما تقديرًا<sup>(٤)</sup>، وإما بالحركة<sup>(٥)</sup>، وإما  
بالحرف<sup>(٦)</sup>.

فالمضارعُ مرفوعٌ أبدًا<sup>(٧)</sup>، وعلاماتُ الرفعِ سبقَتْ؛ لأنَّ هذا الكتابُ مبنيٌّ بعبارة  
على بعضٍ.

كـ، بطرب، أحزه صحيح، ولم يحصل بأخره شيء، فلو طبع بالضممة الظاهرة.

(١) وذلك نحو: «قد»، وقد تقدم ذكر ذلك من ص ٢٩.

(٢) هذا مبتدأ الكلام على الفعل المضارع باعتبار آخره.

(٣) يعني بالضممة الظاهرة.

(٤) يعني بالضممة المقدرة.

(٥) يعني بالضممة. وذلك في الفعل المضارع الذي لم يحصل بأخره شيء، كما تقدم من ص ١١٩.

(٦) يعني بطرف الون، كما في الأفعال الخمسة، كما تقدم من ص ١٤٣.

(٧) مراد به ليست ابدية الرفع بل المراد أن الأصل في المضارع أنه مرفوع، بحيث إن طبع  
رحمهم، شيء متعلقاً به بحيث إذا دخل عليه ناصب، ويجوز إذا دخل عليه حريم.

وما هو العامل الذي وقع الفعل المضارع؟

صحة فيه، فتقبل

١- لزوم من الناصب والجزم، وهو الصحيح.

٢- أسرف المضارعة، وهي الأحرف الأربعة السابقة.

٣- مشابهة الاسم في الحركات والشكليات، كـ «بطرب» «قده على ورن» «ضارب».

٤- حلوله محل الاسم.

٥- بدءه الأوائل، ما عدا الأوائل المتكلم من الشظولات.

و: يخشى ، لم يتصل بأخره شيء ، لكنه معقل الآخيم ، فيرفع بضمة مقفورة .  
 و: يفعلون ، اتصل به ألف الاثنين ، فلا يُرفع بالضمة . ولكن يُرفع بيوت النون ،  
 والألف فاعل .

والواو فاعل هي « يفعلون » ، والياء فاعل في « تفعلين » .

وقول المؤلف رحمه الله : وهو مرفوع أبداً . ظاهره أنه حتى المبتدئ مرفوع ، ولكن  
 هذا ليس بصحيح ، فثبتني من قوله رحمه الله : وهو مرفوع أبداً . ثبتني مسألتان<sup>(١١)</sup> :  
 المسألة الأولى : إذا اتصل به نون التوكيد<sup>(١٢)</sup> .

المسألة الثانية : إذا اتصل به نون النسوة .

فإذا اتصل به نون التوكيد شديداً أو خطيفة ، شديداً - يعني : مشدداً - وخطيفة -  
 يعني : شخطيفة - صار ميثاقاً على الفتح ، وإذا اتصل به نون النسوة صار ميثاقاً على  
 السكون .

مثال اتصاله بنون النسوة :

- قال تعالى : ﴿ وَالشُّطْرُنَاتُ بِئْرَانُنَّ ﴾ .

« بئراننن » : فعل مضارع ، آخره صاذاً<sup>(١٣)</sup> ، ولم يُرفع لاتصاله بنون النسوة .

- وقال تعالى . ﴿ وَلَا تَجِدُ لَهُمْ أُنْ يَكْفُرْنَ ﴾ .

« يكففرن » اتصلت به أيضاً نون النسوة ، ولهذا لم يُضرب بالفتحة .

(١١) لاستثناء هذا مراد به من كونه مغرباً . وليس المراد من كونه مرفوعاً ، والدليل على ذلك أن مسألتين على  
 استثناءه الشراح يكون ههما الفعل المضارع ميثاقاً ، ولو كان الاستثناء من كونه مرفوعاً لاستثنى من ذلك  
 نصب الفعل المضارع وجزءه .

(١٢) ثقلة كانت أو عطفة .

(١٣) عرف بينهما أن الثقلة تكون مشددة مفتوحة ، والمخيفة تكون ساكنة .

ويستصح ذلك بالأثلة التي ذكرها الشراح رحمه الله .

(١٤) مسألتان : لأنه متى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة .

وقال تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولُوا﴾ .

«يقولون» أفضل بنون النسوة ، ولهذا نبي على السكون .  
- ومثاله اتصاله بنون التوكيد :

قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ جَانِبًا وَلَا يَشْجَلًا وَلَا يَكُونًا مِنَ الشَّاغِرِينَ﴾ .

هذه الآية اجتمعت فيها نون التوكيد الخفيفة والثقيلة .

فـ «ليسجان» نون التوكيد الثقيلة .

و«يكونن» نون التوكيد الخفيفة .

- وقال تعالى : ﴿لَيْبِلْبُنْدٌ فِي السَّمُوتِ﴾ . «لَيْبِلْبُنْدٌ» نون التوكيد الثقيلة .

- وتقول : لَيْقَوْمُنْ زَيْدٌ . نون التوكيد الخفيفة ، والفعل مبني على الفتح .

- وتقول : لَيْطَهْرُنْ زَيْدٌ . نون التوكيد الثقيلة ، والفعل مبني على الفتح .

قال المؤلف رحمه الله : وهو مرفوعٌ إذا ما حتى يدخل عليه ناصبٌ ، أو حازمٌ<sup>(١)</sup> .

ولم يقل رحمه الله أو رافعٌ ، لأنه الأصل .

ولم يقل ، أو عاقصٌ . لأن الخفض لا يدخل على الأفعال .

إذن : كلام المؤلف مُحْكَمٌ .

(١) يعني رحمه الله أن الفعل المضارع إذا كان مرفوعاً<sup>(٢)</sup> فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصبٌ أو حازمٌ ، نحو  
يَهْتَمُّ مَعِيذٌ .

كـ «يهي» : فعل مضارع مرفوعٌ ، استجرته من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
و- «معيذ» : فعل مرفوع بالضم الطاهرة .

فـ «دخل عليه ناصب» : نحو ان يهتَمُّ ليهتَمُّ .

كـ «أر» : حرف تقي ونصب واستقبال . -

[١] كذا . إنما لم يحصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو بنون النسوة .



- ١٠ - و يخریب : فعل مضارع منصوب ، ل ن ا ، و علامة نصبه الفتحة الطاهرة .  
 و يجهت : فاعل مرفوع ، و علامة رفعه الضمة الطاهرة .  
 و - تحال عليه حازم حرمه ، نحو - لم يفتزع إبراهيم .  
 ل ه ل : حرف نفى و حزم و قلب .  
 و - حزع : فعل مضارع مجزوم ، ل م ا ، و علامة حرمه السكون .  
 و - إبراهيم : فاعل مرفوع ، و علامة رفعه الضمة الطاهرة .  
 و بحر النحلة السنية للشيخ محمد محيي الدين ص ٦٠ .

# نَوَاصِبُ الْمَضَارِعِ

### تواصيت المصارع

في قوله: بحمد الله تعالى المواصيت عشرة وهي - أولى وثاني -  
 وأسى وثالث - لا إله الا الله - وحتى - واخوات ذلك - وثالث وثاني وثالث

(١) شرح مؤلف بحمد الله في بيان الواصيت واخرهم . منقذاً الأول ، على سبيل شعر وستر حرمات  
 والمواصيت وحدها نصب ، ومردا لقولنا بحمد الله : ان تواصيت كقول المصارع نفسه . ثم يكسر به  
 إحدى يميني ، بون التوكيد ، وبنون النسوة ، أو فعلاً إذا اتصل به ذلك بنفسه أو غيره " عشرة .

(٢) حتمت الحجة وحيثما أتت في هذه المواصيت العشرة على يمين  
 القول الأول . أنها نصب بنفسها ، كما هو عند الكوفيين ، على تعجيل سيأتي إن شاء الله ، وهو إحدى  
 حذره لقولنا والشارح وحيثما أتت

والقول الثاني : ان منها ما نصب بنفسه ، وهو المعروف الأربعة الأولى : أن ، وإن ، وإن ، وإن .  
 وحده ما نصب به ، أن ، مضمرة بعده ، وهو الستة الباقية ، وهي تقسم إلى قسمين  
 القسم الأول . وهو الذي نصب الفعل المصارع بواسطته ، أن ، مضمرة بعده حركاً ، وهو حرف واحد ،  
 وهو لام كي .

القسم الثاني . وهو الذي نصب الفعل المصارع بواسطة أن ، مضمرة بعده وحركاً ، وهو خمسة  
 أحرف ، هي : لام الطموح ، وحتى ، وفاء السبية ، وواو التمية ، وأو .  
 وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .  
 والفرق مذهب بين الإحصاء جوازاً ووجوباً هو أن

الإحصاء جوازاً . هو الذي يجوز أن يظهر فيه ، أن ، فتقول على سبيل المثال حجتاً لأقرأ . يجوز أن تظهر  
 في ، فتقول : حجت لأن أقرأ .

والمضمرة وجوباً . هو الذي لا يظهر فيه ، أن ، ويقال ذلك قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ حَسْبُكَ أَنْتَ  
 بِعِلْمِ قَوْمِهِ﴾ فلا يصح أن تقول . وما كان الله أن يعذبهم لأن الإحصاء جوازاً وجوباً  
 وإنما على قول الكوفيين هي كلها نصب بنفسها ، فليس هناك علامة أن تقول هي مضمرة ، أن ، جوازاً  
 ولا وجوباً . وهذا من بركة اتباع الأشهر .

(١) قال المصارع - متصل به أحد اليقين ، فيكون لفظه صحيحاً ، ولكن ذلك الراجح أنه نصب .  
 - - - - - ﴿وَأَنَّكَ لَكَلِمَاتٍ بِرَأْسِكِ بِالْأَيْمِينِ﴾ ﴿٢٧٢/١-٢﴾ فالصواب - عند بعض  
 من - - - - - هو أن تكون ، وهو من معنى رفع  
 - - - - - قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْهُ الْقَوْلُ﴾ ﴿٢٧٢/٦﴾ . - - - - -  
 - - - - - في السكون لا اتصاله بون النسوة ، وهو من معنى نصب المضمرة . - - - - -  
 - - - - - قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُكَ إِلَى مَنزِلِكَ﴾



قوله بحمد الله. التواصت عشرةً الدليل على انحصارها بعنيفة هو استتغ  
والاستقرار. فعلماء اللغة تكلموا بكلام العرب، فوجدوا أن الذي ينصب الفعل المضارع  
عشرة أشياء فقط.

وهذه بحمد الله - أن<sup>١١</sup> هذا هو الحرف الأول.

١١ - فتح الهجزة وسكون التون.  
فإنما ينصب الهجزة احرفاً من «إ» «ب» بـكسر الهجزة «إ» «ب» من الحوازم، وسأني عند الكلام على حوازم  
الفعل المضارع، إن شاء الله تعالى.  
وأولها وسكون التون. احرفاً من «أ» «و» «ب» بـكسر الهجزة أو فتحها، مع تشديد التون فيها؛ فإنها  
تسبب نصب الاسم، ورفع الخبر.  
وحدها بها التوليف بحمد الله؛ لأنها أم الباق، وهي نصب المضارع لفظاً، والماضي والأمر تشكيلاً.  
هذا المضارع: يعجزني أن تقوم.

وتحرره

يعجزني بحسب: فعل مضارع مرفوع؛ المجزوء من الناصب والحوازم، وعلامة رفعه ضمة الظاهرة على  
آخره، والتون لتوكيد، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب.  
أر حرف مصدر ونصب واستقبال<sup>١٢</sup>.

تقوم فعل مضارع منصوب - «أ» «و» «ب» بـكسر الهجزة نصبه الضمة الظاهرة، والذام ضمير مستتر وجوزئ  
تقدمه «أنت».

وتحال النحوي: يعجزني أن قام زيد.

وتحرره

يعجزني كما تقدم.

أر حرف مصدر ونصب واستقبال.

قام فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل نصب - «أ» «و» «ب».

بـ فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. =

١٢ - «عن» «رب» «هل مضارع مبني على الفتح لا يصحك بين التوكيد التولية، وهو في محل خبر  
مستتر - «ب» «لأنها تنصب مع الفعل الذي تدخل عليه المصدر، فالقدم في ذلك على بعد بحسب  
فعلت

من «رب» «ب» «لأنها تخلص المضارع للاستقبال.

«عن» «رب» «ب» «لأنها نصب الفعل المضارع

ومثاله أن تقول: أجب أن تفهم.

في هذه الجملة فعلان مضارعان:

١- «أ» وما بعدها في المثالين في تأويل مصدر «فاعل» «موجب» «والتقدير: يعصى قبلك» ولهم  
رأى.

ومثل الأمر أنشئت إليه بأن لم.

وإعرابه

أنشئت: فعل وفاعل.

إليه: إلى حرف جر، والهاء مصدر مبنى على الكسر في محل جر «إلى» «لأنه اسم مبنى لا يظهر فيه  
إعراب.

بأن: الباء حرف جر، وأن حرف مصدر ونصب واستقبال.

لم: فعل امر مبنى على السكون في محل نصب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره «أنت» «و  
«أن» وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء «والتقدير: أنشئت إليه بالقيام.

وشرط نصب «أن» «أمران:

١- أن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسرة<sup>١١</sup>، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع.

لولا: «أن» «المفسرة» إنما تكون «أن» مفسرة بدلالة شروط

١- أن يقدم عليها جملة.

٢- أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه.

٣- ألا يدخل عليها حرف جر، لا قطعاً، ولا تقديراً.

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ ابْسُطِ الْعِلْمَ﴾. وكقوله تعالى: ﴿وَبَدَأُ نُوحِيَ إِلَيْهِ الْمَقَالِحَ﴾<sup>١٢</sup>  
أي «وَبَدَأُ نُوحِيَ إِلَيْهِ» وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَقْلُ أَعْلَىٰ مِنْهُمُ أَنْ لَشَرًّا﴾. أي «اطلقت ألسنتهم بهذه  
الكلام.

ومثال ذلك أيضاً قولك: كذبت إليه أن يفعل كذا، إذا أردت «أن» «معنى» «أي» «عنده يرتفع الفعل  
بعدها لأنها تفسر لقولك: «كذبت» «فلا موضع لها، ولا تدخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصب،  
كما لا تنصب لم حروفك» «أي» «.

فرداً يُفقد شرط من هذه الشروط الثلاثة لا تكون «أن» مفسرة<sup>١٣</sup>، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَبْرَأَ الْكُفْرَ  
أَنْ يَكُونَ إِلَهًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾. فإن التقدّم عليها غير جملة.

ونحو قوله تعالى: ﴿مَا تَلَّكَ اللَّهُ إِلَّا مَا تَشَاءُ بِهِ أَنْ تَلْتُوا اللَّهَ﴾.

فليست «أن» فيها مفسرة لـ «تلت» «بل لـ «أمرتي» «.

(١١) وإن «تلت» المرفوع وحده لله بالمصدرية «لأنها من التبادر عند الإطلاق

الأول : أجيث . والثاني : ثقهم .

لكنهما تخليفاً ، الأول مرفوع ، والثاني منصوب ، وذلك لأن الأول لم يتدخل

ونحو قولك : كتبت إليه بأن يظن . لأن «أن» دخل عليها حرف جر لفظاً

ونحو قولك : كتبت إليه أن يفعل إذا قلنا معها الجار - وهو الباء - فتكون مصدرية ، ويجب عليك أن تصب بها .

ثانية : «أن» الزائدة :

تكون «أن» زائدة في ثلاثة أحوال .

١- أن تأتي بعد «لما» ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْوَيْلُ ﴾ .

٢- أن تقع بين النكاف ومجرورها ، كقول الشاعر :

تَأْتِي طِيبةٌ لَتَكُونِ إِلَى وَرَاقِ السَّحَابِ

بحر «طية» .

٣- أن تقع بين القسم ، و «لو» ، نحو قولك : أقسم بالله أن لا تأتي زيداً لأكرمه .

« بشرط التام من شروط كونها ناصبة . ألا تكون مستفيدة من الثقل ، وهي التي تقدم عليها ما يدل على العلم ، وليس المراد بالعلم هنا لفظ «ع ل م» ، بل ما دل على التحقيق .

فإن تقدم على «أن» ما يدل على العلم فهذه مستفيدة من الثقل لا خير ، ويجب حينها بعدها أمران : أحدهما : رغبة .

والثاني : فصله عنها بحرف من حروف أربعة ، وهي حروف النفي «السين» ، وسوف ، «و» ، وحرف النفي «وقد» ، ولو .

فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّيْمَ أَنْ يَشْكُرُوا ﴾ .

والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ ذُرِّيَّتَهُمْ قَوْلًا ﴾ .

والثالث نحو : عليك أن قد يفرح زيد .

والرابع نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ لَوْ تَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى إِلَيْنَا حَبِيبًا ﴾ .

وذلك لأن «لأن» : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى الَّذِينَ أَتَوْا ﴾ . ومعناه فيما قاله القشيريون : أعلم يعلم ، وهي لغة الشيع <sup>١</sup> ، وفولان ، قال شيخنا : -

(١) وروى هذا بيت أيضاً مرفوع «طية» ، على أنها خبر «كأن» المشتقفة من الثقل - وروى بعضها خبراً

سجدة

(٢) «عظروا» معها تنوين

(٣) في نسخة من شرح مشلك الفرق ، فإضافة «لأن» إلى «كأن» من باب إضافة «لأن» إلى «كأن»

بعضها صحيح غير أن «طية» بالنون - القاموس المحيط (٤ ج ع)

عليه ناصب، ولا جازم، والثاني دخل على ناصب<sup>(١)</sup>، ولهذا لو قلت: أجب<sup>(٢)</sup> أن تفهم<sup>(٣)</sup>. قلنا: هذا خطأ؛ لأنك نصبت ما لم يدخل عليه الناصب، ورفقت ما دخل

قول لهم بالشعب إذ تأمروني ألم تأمروا<sup>(٤)</sup> أي إن عرس زعم

أي: ألم تعلموا. ويؤيده قرابة ابن عباس (أعلم بهم).

وعن الفراء: إنكار كون «يأس» بمعنى «يعلم»، وهو ضعيف.

لهم أن «أن» في هذه الأمثلة الأربعة مختلفة من التشبيه، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الظهيرة، والفتحة: علم أنك سيكون، أفلا ترون أنك لا تزيغ إليهم فرأى، علمت أنك قد بلوغ زيد، أعلم بيأس الذين آمنوا أنك لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً.

«فإن كان الذي تقدم على «أن» مذكراً، يجوز أن تكون مفعولة من التوبة، فيكون حكمها، كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في الفلاس، والأكثر في كلامهم، ولهذا أصحروا على نصب في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا آلَهُمُ النَّاصِبِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا آلَهُمُ النَّاصِبِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا آلَهُمُ النَّاصِبِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا آلَهُمُ النَّاصِبِينَ﴾.

«فإن لم يسبقها علم، ولا ظن، فإنه يصير كرجاء ناصبة» كقوله تعالى: ﴿وَأَلْوَىٰ أَلْفَيْكَ أَنْ تَخْلُقَ لِي شَيْئًا﴾.

فالطبع لا علاقة له باليقين، ولا بالرحمان، ولذلك عملت «أن» في الفعل الدخلة عليه نصبة.

وبهذا ينتهي الكلام على شروط عمل «أن»، والخلاصة أن «أن» - يفتح الهمزة وسكون النون - أربعة أنواع:

١- «أن» المنصرفة، وهي التي نصب الفعل المضارع بعدها، والفعل الماضي والأمر ضمناً، بدخولها عليهم.

٢- «أن» المنصرفة.

٣- «أن» الفارقة، «أن» والمفعولة من التشبيه.

وهذه ثلاثة الأخيرة يرفع الفعل بعدها، ولا يكون منصوباً، والله أعلم.

وسمى صخر الذي من ٥٧ - ٩٠، وشرح شقون الذهب من ٢٧٤ - ٢٧٦. وشرح الأهرية من ١٢٨، ١٢٩. وشرح الشيخ حسن الكفراوي للأهرية من ٤٤، وإيضاح المقدمة الأهرية من ٩٩، ١٠٤.

(١) وهو «أن».

(٢) بصفت «أجب».

(٣) يرفع «فهم».

(٤) من زوى في مكانه: «تعلموا». فقلت دليل على أنها بمعنى واحد.

عليه الناصب .

إنّ : الصواب أن تقول : أجب أن تفهم .

وإعرابها هكذا :

أنّ : مصدرية ، تلصّب الفعل المضارع .

تفهم : فعل مضارع منصوب ، « أن » ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، لأنّ تقديره « أنت » .

ولنا : إنّ « أن » حرف مصدر ، لأنها تشبّهك هي وما بعدها بمصدر ، فقولك : أجب أن تفهم ، تشبّهك « أن » والفعل الذي بعدها بمصدر ، فتقول : أجب لفهمك .

ولهذا سئلتها « أن » المصدرية .

مثال آخر : أجب أن أراك مسرورا .

وإعرابه :

أجب : فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنا » .

أنّ : مصدرية .

أراك : أرى : فعل مضارع منصوب ، « أن » ، وعلامة نصبه فتحه مقدّرة على الألف ، منع من ظهورها التحليل .

مثال آخر : أجب أن أزمي .

تقول في إعرابه :

أجب : تقدّم إعرابها .

أنّ : حرف مصدر ، تلصّب الفعل المضارع .

أزمي : فعل مضارع منصوب ، « أن » ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره .

هو في قائل - لماذا نصبت بالفتحة الظاهرة ، وأخره حرف عبة ؟

فالجواب : لأن الفتحة تظهور على الياء<sup>(١)</sup> .

عن ابن ابي عمير : أحب أن أتزو .

وإعرابه هكذا :

أحب : بمرثه كما تقدم .

أن : حرف مصدر ، يصب الفعل المضارع .

أتزو : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

فلو قال قائل : لماذا نصبت بالفتحة الظاهرة ، وأخره مفتي ؟

فالجواب : لأن الفتحة تظهور على الواو<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : أن .

« أن » هي الحرف الثاني من حروف نصب الفعل المضارع ، وتشتق قولك : أن

أقوم .

أولاً : هل هذه الجملة منفية ، أو مثبتة ؟

الجواب : منفية .

ثانياً : هل المراد : أن أقوم الآن - بمعنى : لست قائماً الآن - أولي أقوم في المستقبل ؟

(١) لحفيها ، كما تقدم عند الكلام على الإعراب القديري ص ٩٥ - ١٠٢ .

(٢) لحفيها ، وانظر ما تقدم ص ٩٥ - ١٠٢ .

ومن أمثلة عمل « أن » والنصب في الفعل المضارع ، من القرآن .

١ - « نَسْتَعِزُّ بِكَ يَا رَبِّ » .

٢ - « وَاللَّيْلُ إِذْ يُلْقُونَ الزُّنُوقَ » .

٣ - « قُلْ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي ارْتَضَيْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » .

٤ - « وَأَخْتَارُوا لِي مَعُونَةً » .

الجواب : في المستقبل .

ثالثاً : هل تقول : لن أقوم . أو تقول : لن أقوم ؟

الجواب : الصحيح : لن أقوم .

إذن : « لن » صار لها ثلاثة أوجه : حرف نفي ، ونصب ، واستقبال .

فهو حرف نفي ؛ لأنها نعت الفعل .

وهي حرف نصب ؛ لأنها نصبت له .

وهي حرف استقبال ؛ لأنها حوت المضارع الذي للحال إلى مستقبل<sup>(١)</sup> .

ولهذا تقول في إعراب « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال .

فإذا قلت : لن أقوم . فأعرابها هكذا :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

أقوم : فعل مضارع منصوب ، « لن » ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره ، وقاعله

ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنا » .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ

ثَلَمْتُمْ كُفُورًا ﴾ .

قال سبحانه : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولم تثنى : ولن ينفذكم<sup>(٣)</sup> . ولا : ولن

ينفذكم<sup>(٤)</sup> .

علم يرفع ، ولم يجرم ، ونصب لدعوى « لن » .

(١) كقولك : لن أعمل الخير . أي : في المستقبل .

(٢) نصبت « لن » نفس المضارع للاستقبال بعد أن كان محصلاً للحال ، فأبقت عن أسر وسوف .

(٣) نصباً .

(٤) لم يرفع .

(٥) لم يجرم .

مثال آخر: قال تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تتلغوا ضربي فتشربوني»<sup>(١)</sup>.

الشاهد: قوله: «تتَلغُوا». وهو منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وأصله: «تتَلغون»، لكن لما دخل عليه «لن» حذفت النون، فصار الفعل: «لن تتلغوا».

مثال آخر: لن تكلم.

وإعرابه هكذا:

لن: حرف نصب، ونفي، واستقبال.

تكلم: فعل مضارع منصوب، «لن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره «نحن».

فائدة: ولا تُهَيِّدُ «لن» تأييد النفي، بل هي للنفي في الوقت الحاضر، والمستقبل قد يتخوَّض<sup>(٢)</sup>، ولهذا يخل استدلال أهل التعطيل بقوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾ على انتهاء رؤية الله في الآخرة.

فأهل التعطيل يقولون: إنَّ الله لا يُرَى في الآخرة؛ لأنه قال: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾ ولن للنفي المؤبد.

(١) مسلم ١/١٩٩ (٢٥٧٧).

(٢) وقال السورن تادي في الغاموس الشيب ٤ ٧٤ الطُّرُقُ، ويُضَمُّ: حَيْدُ المَع، أو بالفتح مصدر، وبالضم اسم.

(٣) قال ابن هشام رحمه الله في شرح فطر السدي ص ٥٣: «ولا تقتضي «لن» تأييداً، حذافاً للمحتمل في «أنهم»<sup>(٤)</sup>، بل قولك: لن أقوم، محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنت لا تقوم في بعض زوايا المستقبل، له.

والسري: «لن» قد يكون محدوداً، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾، أو غير محدود، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾، أو غير محدود، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾، أو غير محدود، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾.

(٤) حكمة غير ذلك اعتقاده في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُرَايَ﴾، أنه لا يرى سبحانه وأهله، وهو محتمل.



والصحيح أن «لن» ليست للنفي المؤبد، ودليل ذلك أن اللغاة قال في أهل النار: ﴿وَلَنْ يَشْكُرُوا بَعْدَ مَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾. وقال عنهم، وهم في النار: ﴿يَا قَالِكْ لِيَقْضِ غَيْبُكَ إِلَيْكَ﴾ أي: ليخبرنا. إذن: تمكُّره، ودعوا به.

إذن: دلت الأبحاث على أن «لن» لا تقتضي التأبيد<sup>(١)</sup>، وعلى هذا قول ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

ومن رأى النفي بـلن شؤبنا فقولته لؤذو وسواء فاقطعنا وقوله رحمه الله: إذن<sup>(٣)</sup>. هي الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع،

(١) وما يدل على ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ١/٣١٣، قال رحمه الله: ولو كانت «من» لتأبده لم يلهن تنكيرها باليوم في ﴿مَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ يَسْبِقُ﴾، وكذلك ذكر الأندلسي: ﴿وَلَنْ يَشْكُرُوا بَعْدَ مَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ وتكراراً، والأصل عدمه. اهـ

وما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لَنْ يَرُوعَ غَيْبُهُ مَا يَكُونُ عَشَى إِذْ يَأْتِيَنَّكُمْ﴾. فقد حذوا سنة محذوفهم بوجع موسى، كما يدل على أن «لن» لا تبيد التأبيد. (٢) من الكفاية.

(٣) هي حرف بسيط عند الجمهور، وقيل: حرف تزكيب، وقيل: من «إذا» يسكون المذال، وأن المعصية «كُتبت» حركة الهزلة من «أن» إلى «إذ»، ثم حذفت الهزلة، فصارت «إذن» وهذا كلام الخليل بن أحمد.

وقيل: هي حركة من «إذ»، وأن «فحذفت هزلة «أن»»، ثم ألف «إذ»؛ لاكتفاء الساكنين، فصارت «إذن». وهذا قول أبي علي الرضوي.

لأن رضى عنده شرح للكافية: والذى يلوح لى، ويطلب على على أن أصلها «إذ» - يسكون المذال - وهو اعرف المعصية وصفا بالزمان الماضي، ثم تحذفت المعطية التي تصالف إليها «ذ» - ونحوها معها المجرى، ثم قبلت المذال ليكون في صورة اعرف معصية، ثم قبلت صائلاً لجميع الأقسام - حذ ما كان معطياً بالاضى طش من معنى الشرط. اهـ

ولن أشرح محمد معنى المذال في أوضح المسالك ص ١٤٨، حاشية ٦ وهذا الكلام أشبه لأشبه - لتكثبات التي تحب ألا تلقن إليها بالآ. اهـ

حذف من رسم - لرون. أو بالألف. فطبع الؤذو إلى أنها ترسم نوفا. حتى «ذ» قال: تشبه - كثر. بـس وكسها بالألف، لأنها مثل «أن» و«لن».

وهي «نوتش» أملاً مطلقاً. وهذا هو مذهب الجمهور، وكما رأيت في المصنف. وهي «نوتش» رأيت بالألف، وإن أقبلت رأيت بالنون، «الغرى» بينها وبين «إذ» الطردة -



مثال التي فقدت شرطاً من الشروط الثلاثة :

أولاً : مثال التي فقدت شرط التضاد :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

قلت : إني إذ أنكرتك<sup>(١)</sup> ، فهذا خطأ ، والصواب أن تقول : إني إذ أنكرتك<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها ليست مُضدرة ؛ فقد جاءت في أثناء الجملة ، فأول الجملة هو « إني » .

ولو أجابه قائل : إن زُرني إذن : أنكرتك<sup>(٣)</sup> فخطأ ؛ لأنها أيضًا ليست مُضدرة ، فالصواب إذن أن تقول : إن زُرني إذن أنكرتك<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : مثال التي فقدت شرط عدم التفضيل :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

قلت : إذن - عيناك الله - أنكرتك<sup>(٥)</sup> .

فهذا خطأ ؛ لأجل التفاضل .

إذن : تقول : إذن - عيناك الله - أنكرتك<sup>(٦)</sup> .

(١) بالنصب .

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) بالرفع . وهذا هو ذلك القول : إنه يجب رفع الفعل بعد « إذن » ؛ لأن لم تضدّر ، إلا أن يكون انضمام عليها حرف تعطف ، وهو ضمير « أو القاء » - فقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الآية ٢ - ٣٥٦ أنه يجوز في الفعل والقصد الرفع والنصب ، نحو : « إذن أنكرتك ، أو أنكرتك . وقد قرئ - (وحدّث الأئمّة) » ، (فإن لا يأتوا)<sup>(١)</sup> والثالث الرفع ، وبه قرأ السجّ .

(٥) بالنصب .

(٦) بالرفع . ويرجع ما فتقن ؛ لأن التفضيل لا يكثر إلا إذا كان الفاعل المسم ، أو « لا » تبعية . وهذا هو الذي أخرجه ابن هشام رحمه الله في جميع كتبه .

(١) سورة الإسراء ، الآية ٧٦ ، وهذه هي قراءة ابن مسعود .

(٢) سورة النساء ، الآية ٥٣ ، وهذه هي قراءة أبي بن كعب .

إلا إذا كان الفاصل المقسم فإنه يوجب النصب في هذه الحالة .

وعن ذلك إذا قال لك قائل : سلزوزك غدا .

فقال إذن والله أكرهك<sup>(١)</sup> . فهذا صحيح ؛ لأن الفاصل هنا بالميم ، وإذا كان الفاصل بالميم فإنه لا يوجب النصب<sup>(٢)</sup> .

١ - لكن بعض العلماء جعل الفاصل بين « إذن » والضرع تشقيزا في موضع آخرى غير ههنا ، فقولوا لوضوئهم الفاصل بالطرف أو الجار والمجرور ، نحو قولك : إذن أستاذ - أو هي بيت - أكرهك . ويجوز من مثله الفاصل بالباء أو بالدعاء ، فالأول كقولك : إذن يا محمدا أكرهك .

وثناني : كقولك : إذن - غير الله لك - أكرهك .

وجوز الكسائي وعشام الفاصل بمفعول الفعل للضارع ، نحو قولك : إذن حسبك أكرهك .

قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في شرح شعور الذهب ص ٢٧٤ ، حاشية : والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - أي : أي هشام - من عدم اعتماد الفاصل إلا في الحالتين التين ذكرهما - حر ما ذهب إليه هؤلاء حقيقا ؛ إذ لم يشفع عن العرب الذي يمتنع بكلامهم إعرابا ؛ لأن مع الفاصل شيء مما ذكروه ، وزيادة على ما ذكره هو .

وبما زادوا هم هذه الأشياء قياسا على ما ذكره المؤلف ؛ لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين المعنى والمفعول - نحو قولك : أكرهك - يا زيد - ما فعل محمد ؟ وقولك - أنشيت - فطر الله لك - ما فعل خالد ؟ فاعتبرا الاعتراض بها بين إذن ومفعولها من أصل ذلك ، والاعتداد في اللغة على النص لقوى من الاعتماد على القياس .

قلت . وقد رأيت كلاما يفتش بهاء الذهب ، فكما أن العبادة مساعدا للوقوف على معنى من الكتاب وطبقة ، فكذلك اللغة مبدأ التوقيف على ما ورد عن العرب .

(١) بالنصب .

(٢) لو ورد ذلك عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِنَّ وَالِدَهُ نَزَمَتْهُم بِمَعْرُوبٍ تَبِيحُ الْعُقُلِ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ<sup>(٣)</sup>

وكم ورد عن العرب أيضا الفاصل به بين « إذن » والفعل للضارع مع بناء عملها ؛ إلا أنه - يقولون - أنه إعرابك ؛ سأجهد في طلب العلم . فقول له : إذن لا يبيح شريك ، أو تقول : إذن والله لا تبذت عملك منياله

(١) حسب بعض - غير عدا البيت إلى حساب من تأتت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، وهو في صحيح داره بصورح بنا معرفة ، لا سابق له ، ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قبل في شأنه ، وهو من شواهد من هشام في أوضح أسس ص ١٩٧ ، وفي شرح القطر رقم (١٣) ، وفي شرح المنصور رقم (١٤٥) .

قالا : مثال التي قلّدت شرط كون الفعل المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال .

بد قولك «انزل أنا مشتاق إليك ، أجب أن أزوجك ، قلقت : إذن الآن أكرمك .  
بها خطأ ، لأن الفعل غير مستقبل ، وهي لا تنصب إلا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ،  
فالصحيح أن تقول : أكرمك<sup>(١)</sup> .

• كيف نقرّب « إذن » ؟

إذا قلت : إذن أكرمك<sup>(٢)</sup> . فإنك تقول في إعرابها :

إذن : حرف جواب ونصب .

فيجي حرف جواب : لأنها تدل على الجواب .

وهي حرف نصب : لأنها تنصب الفعل المضارع<sup>(٣)</sup> .

• ولولاه رحمه الله : كي . هذا هو الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع .

فإذا قلت لشخصي لماذا جئت ؟ فقال : كي اقرأ .

تقول . كي : حرف نصب ، تنصب الفعل المضارع .

اقرأ : فعل مضارع منصوب ، « كي » .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله هو الصحيح ؛ أن « كي » تنصب  
بطلبها<sup>(٤)</sup> .

(١) وحتّى ذلك أيضاً . هنا شخصي ثلاث عليك حديثاً ، وعرفت صدقاً ، قلقت إقراراً . إذن تعضدني صلاً  
تثبت الفعل المضارع بعدها ؛ لأنه يعقل بالحال .

(٢) ويحرر أكرمك . فعل مضارع منصوب ، « إذن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والمعامل مسعر  
وجواب ، تديره « أنا » ، والكاف خبر مبني على الفتح في محل نصب . مقعول به .

(٣) وقد سبق أيضاً لها حرف جواب ؛ لأنها تأتي بها جواب الشيء .

ومثال ذلك : قال لك أحد إخوانك : سأجتهد في دروسى . قللت له : إذن تنسخ . جوتاً . وحرراً .

(٤) وهو نصب جمهور النكويين ، فهم يرون أن « كي » لا تكون إلا حرفاً متصلاً ، ينصب فعل .

نك مصرفون فيقولون : كى لا تصب بفتحها ، لأنها حرف جر ، فهي حرف تعليل ، والمفعل بعدها منصوب بـ « أن » : كى أن<sup>١٥٥</sup> .

- المصارع نفسه دائما ، ولا تكون حرف تعليل ، تصب الفعل المصارع بعده بـ « أن » مصرفة<sup>١٥٦</sup> وروى عنه الشيخ ما يلي : قول جميل بن عبد الله بن معمر العجلي : قلت : أكمل الناس أشبهت ما شأنا لسألك كيفما أن نكروا ونكذبا ؟ المتأخر له قوله : كيفما أن نكروا . فإن ظهور « أن » المصرفة الخاصة بالمصارع بنفسها بعد « كى » - في هذه العبارة يدل على أن « أن » تكون مصرفة بعد « كى » إذا لم يترشح بها في الكلام ، نحو قولك : حنت كى أعلم<sup>١٥٧</sup>

ظهور « أن » بعد « كى » يعني أن تكون « كى » حرف تعليل ، لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حركة مصرفة ، وقد ثبت أن « أن » حرف مصرف لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة لـ « كى » ، والشايس - أى : كون كل حرف من الحرفين بالأعلى غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التاكيد .  
٢- قول العرب : كيفما ، كما يقولون : له .

وأجاب الكوفيون عن ذلك بأن الأصل : كى يفعل فلانا ؟ ولزعمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستغنائية عن الضمير ، وحذف الفعل في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب ، مع بقاء عامل نصب . ولكن ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَذُكِّرُوا بِرَبِّهِمْ أَلَيْسَ ﴾ . فذهب كيفما فيعود ظهوره شيئا واحدا . أى : كيفما يسجد ، وهو غريب جدا ، لا يحتمل التماس عليه . وانظر معنى الريب ٢٠٢/١ .

٣- قول حاتم :

وأولئك يرى كى يفتخر منورهما وألترجحت تظلى وغوا في بيت ذابحة

فإن وقوع اللام بعد « كى » دليل على أنها قد لا تكون مصرفة ، والفعل المصارع الذى بعد اللام منصوب بـ « أن » منصورة ، وذلك لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل ونائبه .

(١) حاتم كلامه المصارع وحده « كى » عند الصريين لا تكون إلا حرف تعليل . وأن الفعل بعدها يكون منصوبا بـ « أن » مصرفة وجرها ، ولكن هذا الظاهر غير مراد بلا شك ، لأن نصب ضمير المصرفين ، ومعها ضميره ، أن « كى » تكون أميالا مصرفة ، فتصيب الفعل المصارع بنفسها . وأحيانا تكون تعبية ، نحو لام التعليل ، والتصيب للمصارع حينئذ « أن » مصرفة وجرها بعد « كى » .

(١٥٥) والعرف يرى « كى » المصرفة ، و« كى » التعليلية ، أن « كى » المصرفة تكون حرف نصب ، بعض جمع مصروع . و« كى » التى هي حرف تعليل حرف جر ، لا تصب الفعل المصارع . وإنما هى نصب « أن » مصرفة بعدها .

(١٥٦) ولا يظهر « أن » بعد « كى » إلا فى الضرورة .

## والتكرُّن التصحيح ما ذهب إليه المؤلف .

عبر ذلك يكون مذهب العشرين أن « كى » قد تكون مصدرية تعريب بمعنىها ، وقد تكون حرف تمييز ، يذهب الفعل المضارع بعدها ، « أن » مضمرة .

فيقولون إنها تكون مصدرية لا غير ، في موضع واحد ، وهو فيما إذا ذكر قبلها لام التعليل ، ومع ذلك ذكر بعدها « أن » .

كما لو قلت . حكت لكى أتكلم . فيها يفترون أن تكون « اللام » تعليلية ، و « كى » مصدرية ، لأنك لو جعلت « كى » تعليلية لعصرت إلى التأكيد ، ولك غليل عنه ، واطمأن برون أن التأسيس غير من التأكيد ، ما لم يكن التأكيد أمراً ، لا شذوذاً<sup>١٣٣</sup> عنه ، فحينئذ يصار إليه ويقولون : إنها تكون تعليلية ، لا غير في موضع واحد أيضاً ، وهو فيما إذا لم أشتق بلام التعليل ، ولتتها « أن » المصدرية ، وذلك كالتالي الذي ذكره عليهما قريبا ، وهو قول الشاعر : حينئذ أن تكرو وتكلمن .

فيه يعين أن تكون « كى » حرف تعليل ، و « أن » حرفاً مصدرية ، لأنك لو جعلت « كى » حرفاً مصدرية لعصرت إلى التأكيد ، ولك عنه تغليل ، وقد مضت الفائدة في ذلك .

ويقولون : إن « كى » تكون مشتبهةً للوجهين ، يعنى أنها تكون صالحة لأن تكون حرف تمييز ، أو حرفاً مصدرية ، وذلك في موضعين :

الموضع الأول . إذا لم أشتق « كى » بلام التعليل ، ولم يأت بعدها « أن » ، ففي هذه الحالة يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، ولام التعليل قبلها ثقلاً ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، و « أن » المصدرية ثقلاً بعدها .

موضع الثاني إذا شئت « كى » بلام التعليل ، ولتتها « أن » المصدرية التامة ، فيجوز في هذه الحالة أيضاً أن تكون « كى » مصدرية ، فتكون « أن » مؤكدة لها ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، فتكون هي مؤكدة لللام .

وبما وصفت بالأكيدة هنا « لأن » يلزمك ، على كل واحد من الوجهين ، علبه عنه تغليل .

فحظي أن « كى » تكون مصدرية لا غير ، في موضع واحد ، ولتكون تعليلية لا غير ، في موضع واحد ، وتكون مشتبهةً للوجهين في موضعين .

وبما عني من تقدم قول . إن « كى » حتى تكون حرفاً مصدرية تامية لا يد أن تتقدمها لام التعليل لفظاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَمَا لَلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>١٣٤</sup> .

[١٣١] أى سعة وفسحة ، يقال . إن في العاريض أشتدوحة عن الكفاب . والنظر النهاية لابن الأثير . ومصدر فتحاح القرظي ( ١٠١ ج ٤ ) .

[١٣٢] وحرارة هذه الآية هكذا

كويلا : للام حرف تعليل ولام كى ، وكى حرف مصدرى ونصب ، « ولا » تالية . -

- ثم نضعها هذه اللام تقديراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْلٌ قَرَّ حَبَابُهَا ﴾<sup>١١٠</sup> .

وسمي « كرى » ، حسب مصدريه ، لأنها مع ما بعدها بمضارع أى : لعدم إيمانكم ، وثمة عنها بيان لم تقدم عليها اللام ، لا لثقلها ، ولا لتقديراً فهي حرف تعليل بمعنى اللام ، ويكون نصب للمعنى المضارع بعدها ، « أن » مضرة وجوباً بعد « كرى » ، نحو : بدت كرى أفراً العلم<sup>١١١</sup> .  
ونسخت حسب تعليله - لأنها بمعنى اللام فهي حلة لا قبلها ، أى - حدثت لقراءة العلم .

١١٠ تأنيذاً : فعل مضارع منصوب ، « كرى » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والواو ضمير مبنى على السكون ، في محل رفع فاعل .

(١١١) وإعراب هذه الآية هكذا :

كرى : حرف مضارع وانصبه .

تقر : فعل مضارع منصوب ، « كرى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

عبيد : « عين » فاعل « تقر » مرفوع بالصفة الظاهرة ، و « عين » مضاف ، والهاء ضمير مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه .

(١١٢) وإعراب هذا اللال هكذا :

جئت : فعل وفاعل .

كرى : حرف تعليل وجر .

أفراً : فعل مضارع منصوب ، « أن » مضرة وجوباً بعد « كرى » التعليلية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، كقوله « أنا » .

العلم : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

فائدة : يؤخذ من التصويل السابق أن « كرى » قد تذكر في الكلام وحدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَرِي لَّا يَكُونُ دَوْلًا ﴾<sup>١١٢</sup> . وقد تذكر مسبوقة باللام فقط ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَكُنَّا نَأْتِرًا حِقًا مَا فَاتَكُنَّا ﴾<sup>١١٣</sup> .

وقد تذكر قبل « أن » المصدرية نحو قول الشاعر :  
كربما أن تقرأ وتخطها<sup>١١٤</sup>

وقد تذكر مسبوقة باللام ، ويدها « أن » المصدرية ، وذلك نحو قول الشاعر :

أوتيت لكتبتا أن تزي لي خرفة  
وس ما الذي تظلي الكفاي تكتل<sup>١١٥</sup>

(١١٠) وهذا تكون محصلة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .

(١١١) وهذا يعين أن تكون مصدرية .

(١١٢) وهذا يعين أن تكون حرف تعليل .

(١١٣) وهذا تكون محصلة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .



نه قال المؤلف رحمه الله تعالى : « لا م كى »<sup>(١)</sup> .

« لا م كى » هي التي تُفيد التعليل غالباً<sup>(٢)</sup> ، مثل أن يقول لك قائل : لماذا جئت ؟  
لتقول :

جئت لأقرأ<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا هو الحرف الخامس من حروف نصب الفعل المضارع ، « تا فلما » : إن اللام تنصب بعضها ، كما هو قول جمهور الكوفيين ، وهو الذي اختاره الشارح رحمه الله .

وأما على قول جمهور البصريين فإن أدوات نصب الفعل المضارع تكون على ثلاثة أسام .

- قسم ينصب نفسه . وهو الحروف الأربعة الماضية : أن ، وإن ، وكى<sup>(٤)</sup> ، وإذن .

- قسم ينصب « أن » مضمرًا بعدة حروف . ولم يذكر المؤلف رحمه الله هنا إلا حرفًا واحدًا ، وهو لام التعليل .

- قسم ينصب « أن » مضمرًا بعدة حروف . وهو الحروف الخمسة الباقية ، التي ذكرها المؤلف رحمه الله ، وهي : لام المحذوف ، وحى ، والهمزة بالفاء والراء ، وأو .

وأما أُنشِئت « أن » دون غيرها من أدوات النصب ، لأنها أمّ الباب فلذا عملت ملفوظة . والمفطرة .

(٢) قول المؤلف رحمه الله : غالباً . ليرى بأن لام كى معاني أكثر غير التعليل .

وهذا غير مرد بلا شك ، لأنّ لام « كى » لا تكون إلا للتعليل ، ولكن مع ذلك يمكن أن يوجد كلام

المضارع رحمه الله : بأن يقال : إن اللام الداخلة على الفعل المضارع قد يكون معناها تركيد النفي ، وهي

هي تُشقى بلام المحذوف ، وقد يكون معناها الشبهة ، وتُشقى لام العاقبة ، ولام الحال ، وقد يكون معناها

التعليل ، ويسمى لام كى ، وقد يكون معناها التوكيد ، وهي اللام الرابعة .

فعل الشارح رحمه الله أراد بقوله : « لا م كى » اللام الداخلة على الفعل المضارع عموماً ، على اختلاف

أوصافها ومعانيها ، والله أعلم .

(٣) ومثلها في القرآن :

- قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ لِقَوْمِهِمْ أَنَّ مَا تَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ وَمَا تَأْتُونَ بِهِ ﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿ لِيَشِيبَ لِشَاسِ ﴾ .

أد كهيبة إعرابها ، فعلى سبيل المثال نقول في إعراب قوله تعالى ﴿ لِيَشِيبَ لِشَاسِ ﴾ -

(١) وقد كرى « فيها » المتصل السابق ذكره عن البصريين ، من أنها قد تكون حرفاً مضمرًا . حيثما ، وقد يكون

حرف تعليل ، ينصب الفعل بعده ، « أن » مضمرًا وجوفاً .

وهذه اللام تستوفى لام التعليل ، والمؤلف يفتشها لام « كي » ، لأنها تنوت مكان « كي »<sup>(١)</sup> ، فلو حذفت اللام ، وقلت : كي أقراً ، ضيغ .

وهذه اللام تنوت فيها ، كما قلنا فيما سبق : إن اللام هي الناصبة على رأي المؤلف . وقال النضرئون : اللام حرف جر ، والناصب « أن »<sup>(٢)</sup> .

١- غير . لام لام كي ، وليس . فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمرة أو مقصورة حوزة ، بعد لام كي .  
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .  
 وهذا الإعراب إما يكون على قول الصريين ، الذين يجعلون الناصب « أن » مضمرة بعد اللام .  
 وإما عند الكوفيين فيقولون :

لتنين . اللام لام كي ، وهي حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع بنفسه ، وليس : فعل مضارع منصوب باللام . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .  
 فيجعلون الناصب هو « أن » نفسها .  
 لئاس . جار ومجرور متعلق بـ « تنين » .

(١) يعني : في الصلاة على التعليل .

(٢) وبذلك لا يزال الفعل المضارع مع « أن » المضمرة بعد اللام منصوباً ، يكون مجروراً باللام .  
 وبذلك يكون من حسن معنى اللام الجارة التعليل ، وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في كتابه « النسخة »  
 تليد : ٢٣٢/١ اثنين وهشرين معنى للام الجارة ، منها :

١- موافقة « إلى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا كُفِرَ بِكُم وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ لَذَّةٌ عَظِيمَةٌ ﴾ .

٢- موافقة « على » في الاستعلاء الخلقى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَجْرُونَ بِالْحَدِيدِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا جَنَّتِهِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْبَلَدِ الْمُحِيطِ ﴾ .

٣- موافقة « في » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَضَحَ الْعُرْوَاتِ لَيُّمَ الْقِيَامَةِ ﴾ . ومرة تعالى ﴿ لَا يُجَاهِدُنَّ لَكُمْ وَاللَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

وقولهم : نضى لسيده .

قول : ومه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا كُفِرَ بِكُم وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ لَذَّةٌ عَظِيمَةٌ ﴾ .  
 يعني من الأجرة .

٤- موافقة « بعد » ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا كُفِرَ بِكُم وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ لَذَّةٌ عَظِيمَةٌ ﴾ .

وهي الحديث : « صوموا لرؤيته ، وأطعموا لرؤيته »<sup>(٣)</sup> .

والنقدية : لأنَّ قرأ .

ولكنَّ قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أن تبيِّن عليها أنه إذا اختلف الحواريون في مسألة سلكتها الأسهل من القولين ؛ لأننا إذا أخذنا بالرخص في باب الإعراب بها جازت ، (إعراب ليس من باب الأمور التكليفية التي لا يجوز فيها تفتيح الرخص) .

فالقاعدة عندي أن كلَّ قولين من أقوال النحو في مسألة من المسائل : نخلتُ أسهلها ، وهنا أيهما أسهل أن نقول : منصوب ، « أن » مقفولة بدلاً من « كي » ، أو منصوب بلام « كي » ؟

الجواب : بلام « كي » أسهل ، وهناك بيت ينبغي أن يُحفظ ، هو :

والخلف<sup>(١)</sup> إن كان فخذ بالأشبهل في النحو لا في غيره في الأفضلي

٥ - موافقة ، من ، ، نحو : سيئت له عرافاً .

٦ - تركيد الهمزة ، وهي الساجدة في اللفظ على الفعل المضارع مسبوبة بما كان ، أو لم يكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَا كَانِ اللَّهُ يُعَلِّمُكُمْ عَلَى التَّيْبِ ﴾ . وسبأتي الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .  
قاعدة : اعلم - رحمت الله - أن اللام المقردة عموداً تُرَدُّ في اللغة العربية ، على ثلاثة أقسام :

١ - عاملة للجر ، ٢ - عاملة للحزم ، ٣ - وغير عاملة .

أولاً : عاملة للجر . فهذه تكون مكسورة مع كل اسم ظاهر ، نحو : لريد ، والمعرو ، ومفتوحة مع كل ضمير ، نحو : لنا ، ولنا ، ولنا ، إلا مع باب التكلم فمكسورة .

واللام الحارة ثمانية وعشرون معنى قد سبق ذكر بعضها ، ومن أراد التوسع فليرجع إلى معنى التيب ١/ ٢٢٢ ، وما بعدها .

ثانياً : اللام العامة للحزم . وهي اللام الواضحة للطلب ، وحركتها الكسر ، وتسمى تفعيلاً ، وسكانها بعد الهمزة والواو أكثر من تحريكها ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ .

وعد تسكن بعد « نون » ، نحو : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾ . في قراءة الكوميين وقالون والزي ، وفي ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر .

٣ - اللام غير العامة . وهي سبع ، ليس هنا موضع ذكرها ، ومن أرادها فليرجع إلى معنى التيب ١

٢٥٤ وما بعدها .

(١) أي : الاختلاف ، ونظر المعجم الوسيط ( خ ل ف ) .

يعنى : فى القول الأفضل<sup>(١٦)</sup> .



ثم قال المؤلف رحمه الله : ولائم الجحود<sup>(١٧)</sup>

(١٦) ولكن الذى يظهر لى - والله أعلم - هو أن الراجح فى هذه المسألة هو قول جمهور البصريين ، وذلك لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَبْرَأَتُ إِلَى اللَّهِ أَنَّ تَكُونَ ﴾ . فظهور « أن » المصرية النامية للمصرح بنفسها بعد اللام فى هذه الآية يدل على أن « أن » تكون مضمره ، إذا لم تفسر فيها فى الكلام ، لحر قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ إِسْمُهُمْ يَرْثُ الْعَالَمِينَ ﴾ . وظهور « أن » بعد اللام بين أن تكون اللام حرف تعلق ، لأنها لو لم تكن حرف تعلق لكانت حرفاً مصدرية ، وقد علم أن « أن » حرف مصدرى ، لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة للام ، والتأسيس « أنى » : تكون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر ، تؤنى من التأكيد<sup>(١٨)</sup> . والله أعلم .

(١٧) هذه هى بداية الحروف الخمسة التى تقتضى الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمره وجوباً ، وذلك على قول علماء البصرة .

وهى الحرف السادس من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك على مذهب الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشيخ الشارح رحمه الله تعالى . فكلما حدث الخلاف بين البصريين والكوفيين فى « كى » ، ولائم كى ، هل هما ناصبان بنفسيهما ، أم ألهما ناصبان « أن » مضمره بهنهما ، فكانت حدث نفس الخلاف فى لام الجحود .

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمره وجوباً ، وقالوا : إن لام الجحود حرف جر ، بحر المصدر المؤول من « أن » المضمره وجوباً ، والتعلق بعدها ، ويتعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر « كان » .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَا كَانُ اللَّهُ لِيُظَلِّتَكُمْ عَلَى الثُّبِيِّ ﴾ .

فلام حرف جر ، ويطلبكم : فعل مضارع منصوب ، « أن » محذوفة ، و « أن » المحذوفة مع محذوفها فى تؤنى مصدر . محذوف باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبراً لكان .

وتقدير الكلام عنهم : ما كان الله مريفاً لإطلاعكم على الثيب .

وللام عد بصريين حرف عامل ، يؤنى به لتوكيد الشئ على خبر « كان » ، أو يكون « » ، ولهما سبب وجوب الحد « أنى » : الشئ . -

(١٨) وانصر ما مصر من الخلاف فى « كى » ، هل هى حرف مصدرى ، أم حرف تعلق ، فقد أشبه الخلاف بينهما بعضهما البعض .

قوله الجحود أي: النفي، فلام الجحود هي اللام التي تأتي بعدها يُبَيِّدُ النفي، لكن في «كان» ومشتقاتها «يعني: هي التي تأتي بعد كون خفيف.

وما معنى: «كون متضي»؟

الجواب: يعني: تأتي بعد «ما كان»، أو «لم يكن»<sup>(١)</sup>، أو «غير كائني»، أو ما أشبه ذلك، فهذه تُسَمَّى لام الجحود؛ يعني: لام النفي.

ونحن كمشغلين نقول: ما جاءت بعد «لم يكن»، أو «ما كان»، ومثالها: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعَذِّبْ لَهُمْ﴾.

فلام هنا لا يمكن أن نقول: إنها لام «كي».

بذن: ماذا نُسمِّيها؟

الجواب: نُسمِّيها لام الجحود؛ لأنها هي التي تأتي بعد النفي «بعد «لم يكن»».

وأما الكوفون فذهبوا إلى أن تصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها، وذهبوا مع ذلك إلى أن هذه اللام زائدة لتأكيد النفي، وأن غير كان هو الحصة الفعلية المكونة من الفعل المضارع المنصوب مع مرفوعه.

ومثال ذلك: قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعَذِّبْ لَهُمْ﴾.

فلام - فيما قال الكوفون - حرف زائد لتأكيد، ويغفر: فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة، وحصة الفعل المضارع، مع طائفة المسعر فيه في محل نصب، غير كان.

ويقال: ذهب البصريون أن من الشعراء من صرح بالخبر المخلوف الذي يُعَذِّبُهُ، حيث يقول:

شعوت، ولم تكن فعلاً للشعوت      ولكنك المشطوب قد نصبت

واصح الكوفيون بقول الشاعر:

لقد خزئتني ثم عذرو ولم أكن      نقاتها - ما أدت سجاً - بأشعنا

يدلو كانت «أمر» المضمر هي التسمية للفعل «أسمع» في البيت لزم عدم تقديم معمول صلتها، وهو «مقاتها» عليها، وهذا صحيح.

بؤء عليهم بأن «مقاتها» معمول لفعل مخلوف، يفسره «أسمع»، ونظم ذلك قوله: كان حراتي  
العصا أن أقتلتا

و يصحح ذهب البصريون، وعليه الجمهور، والله أعلم.

(١) يعني: بعد «كان» التلبية «ما»، و«يمكن» التلبية «لم».

أو ما كان .

«عَرَبَاتٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ بِعَدُوِّهِمْ﴾ .

ما بالغة .

كان : فعلٌ ماضٍ ، ترفع الاسم ، وتكسب الخبر .

اللَّهُ : لفظُ الجلالة ، استُها .

لِيُعَذِّبَهُمْ . اللامُ لامُ الجحود ، وهي تكسبُ الفعلَ المضارع ، و « يعذب » فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلامِ الجحود ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره<sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلفُ رحمه الله : وحتى<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذه الإعرابُ يكونُ على رأيِ الكوفيين الذي يحذفون لامَ الجحودِ ناصبةً بنفسها ، وهي هذه الحالةُ يكونُ خبرٌ « كان » مفعولةً الفعليةً المكونةً من الفعل « يعذب » مع فاعله ومفعوله .

وأما على رأيِ البصريين فإن إعرابَ « يعذبهم » يكونُ هكذا :

يعذبهم : اللامُ لامُ الجحود ، حرفٌ مسي على الكسر ، لا محلُّ له من الإعراب ، ويعذب : فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ، « أن » مضمرةٌ وحرفٌ ، بعد لامِ الجحود ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ ، والتفاعلُ ضميرٌ مستترٌ حوлиًا ، تقدِّره : هو ، يعودُ على الله ، والهاءُ ضميرٌ مبنى على الضم ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به ، ومبهمةُ علامةُ الجمع ، وأنَّ المبدوءةُ مع مفعولها في لأولى مصدرٌ ، محذوفٌ بالكلام ، والمجازُ ومحذوفٌ متعلقٌ بمحذوفٍ خبرٌ « كان » .

وتقدِّر الكلامَ منهم : وما كان اللهَ قريبًا لعذابهم .

(٢) اعلم أن « حتى » تردُ في الاستعمالِ على أربعةٍ أوجهٍ .

١ - الوجهُ الأولُ : أن يُلحق اسمُ مفردٍ<sup>(٣)</sup> تابعٌ لما قبله في الإعرابِ والحكم ، نحو قولهم :

فيم الضحكُ حتى للشأ ، وقولهم : ضحكُ الناسِ حتى الأثباعِ .

ومن شواهدِ « حتى » المحافظةُ قولُ القائلِ أو غيره :

ألقى العشيبةَ كي يَمُتَّن زحمةً والبرلا حتى نُقله الفخفا

نصبٌ «عله» حقيقًا على الصحيفة .

ويجبُ في الاستعمالِ أن يكونَ التالي لها استأ طاعرةً ، كما يجبُ في هذا الاسمِ أن يكونَ حرفًا م

نساءً ، مُشْتَقًا ، أو لأولىً ، وأن يكونَ نهايةً في زيادةً ، أو نقصٍ ، إما حقيقيًا ، وإما معنًى .

« حتى » تصب الفعل المضارع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَنْ نَرِيحَ عَلَيْكَ مِنْكُمْ حَتَّىٰ يَرِيحَ إِلَيْكَ تَوْبَتُكَ﴾ . فـ « يرجع » هنا منصوب بـ « حتى » .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح<sup>(١)</sup> ؛ لأنه أسهل ، والبصريون يقولون .

١- « حتى » هذه حرف تصف .

٢- الوحد الثاني : أن تكون حرف ابتداء ، أي : أن تكون حركة مبتدأ به الكلام ، ويصانف عما قبله ، وهذه تقع بعدها جملة تامة ، إما أن تكون اسمية ، نحو قول جرير :

فما زلت الفلقى تلج وماتها  
بدهفة حتى ماله دجلة الشكلى  
قوله : « ماله دجلة الشكلى » جملة اسمية ، والأشكلى هو اللون الأحمر المخلط بالسود .  
وكلول المرزاني :

لوا غمنا حتى ثلثت نملني  
كأن أبعنا نهلش أو نهبنا

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها ما قبل ، نحو : شرب فلان حتى قيل . ونحو قوله تعالى : ﴿سَتَىٰ سَفَاةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ .

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها مضارع ، لكن رده حالى بالنسبة إلى زمن التكلم ، نحو : نحن صحت عن قرب حتى تشبع بعضنا بعضا .

أو بالنسبة إلى ما قبلها ، نحو قوله تعالى : ﴿وَرَأَىٰ لُؤْلُؤًا حَتَّىٰ يَبُولَ الرَّمْلَ وَالنَّجْمَ فَتَأَشَّىٰ فَفِئْتَانِ مِن سَبْعَةِ فِئَتٍ مِّنَ آلِ ٱلْقُرْآنِ ٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسُوهُ﴾ .

في قراءة الرفع .

٣- الوحد الثالث : أن يكون بعدها اسم مفرد<sup>(٢)</sup> مجرور بها ، نحو قوله تعالى : ﴿سَتَىٰ سَفَاةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ . ويكون الاسم المجرور بها أمر ما قبلها ، كما في الآية ، أو منصلاً بأخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

٤- الوحد الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهي موضع كلام المؤلف والمشارح رحمهما الله .

ونظر أوضح المسالك لابن هشام ١٥٨/١ ، حاشية ١ .

(١) وهو أن « حتى » تصب الفعل المضارع بنفسها ، وهو قول الكوفيين ، وبذلك تكون « حتى » هي الحرف صاعد من الحروف التي تصب الفعل المضارع بنفسها .

و صبح الكرمي لما ذهبوا إليه بأن « حتى » تقوم مقام « كي » في نحو قولنا : أطلع الله حتى تدخل الجنة .  
وه معنى هذا الكلام : أطلع الله كي تدخل الجنة .

الفعل منصوب ، « أن »<sup>(١)</sup> بعد « حتى » ، لأنهم يقولون : « حتى » حرف جزاء<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا نقول في قوله تعالى : ﴿ عَلِيٌّ نَزِجٌ إِلَيْنَا مَوْسَى ﴾ : نقول :

حتى حرف غاية ونصب ، نصب الفعل المضارع .

يرجع : فعل مضارع منصوب ، « حتى » ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره<sup>(٣)</sup> .

(١) لو تقوم مقام « إلى أن » ، كما في قولنا : لأشكر الله حتى تطلع الشمس . فإن معنى هذا الكلام : لأشكر الله إلى أن تطلع الشمس .

والشيء إذا قام مقام شيء أدى مؤذاه ، فوجب أن تؤدي « حتى » مؤذاه « كي » ، أو « إلى أن » ، وقد اتفقا على أن « كي » نصب المضارع نفسها ، كما اتفقا على أن « أن » نصب المضارع بنفسها ، وكذلك ما أدى مؤذاهما ، ووقع موقعها .

وانظر أوضح المسالك / ١ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، حاشية ١ .

(٢) مضمرة وحرفاً .

(٣) « و » هي قول الصوريين هذا تكون « حتى » من الحرف الثامن ، من الحروف الخمسة ، التي نصب الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وحرفاً .

وتكون حرف جر ، ويكون المصدر المسبوك من « أن » ، ومدحولها محروفاً بها ، والجار والمجرور متعلقان بها .

واضح للصوريين أنه ذهبوا إليه بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر ، تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِيٌّ نَطْلَعُ الشَّمْسَ ﴾ .

والإمكانات « حتى » من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجر أنه تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء<sup>(٤)</sup> .

وبما قلنا : إن العامل في الفعل المضارع نصب بعد « حتى » هو « أن » المصدرية مضمرة ، التيقتها هي حالها متى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم ، وهو أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون في أول مصدر محروور ، « حتى » . وانظر أوضح المسالك / ١٦٠ ، حاشية ١ .

(٤) « و » هي حرف « حتى » ، والفعل المضارع بعدها ، على رأي الكوفيين ، ولما على رأي الصوريين من إعراب « حتى » مع مدحولها يكون هكذا : =

(٥) محرووف جر مثلاً تعمل في الأسماء الجر ، ولا تعمل لها في الأفعال ، وحروف إعراب تعمل في الأفعال ، ولا عمل لها في الأسماء .



١٠ - حرف عاية وجر ، بمعنى « إلى » .

راجع فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمره وجوزاً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . و  
« أن » وما حدثت عليه في تأويل مصدر مجرور ، « حتى » والتقدير : حتى وجوزاً ، والجار والمجرور  
متعلقان بالشرح .

وبقي مما يعني ، « حتى » التي ينصب الفعل المضارع بعدها شروط انصافها بعدها ، كما بقي بقول علي  
المسي الذي يدل عليه « حتى » حديثاً ، ونحن إن شاء الله تعالى نذكر ضمن الأمرين إشارات لغوية ،  
فبقول مستعملين والله تعالى :

أولاً : شروط انصاف الفعل المضارع بعد « حتى » .

ذكر الشرح أنه يشترط لنصب الفعل المضارع بعد حتى أن يكون دالاً على زمن المستقبل بالنسبة لما قبل  
« حتى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّ يَتَوَسَّلُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ .  
بيان : أن رجوع موسى عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَرْضَىٰ عِبَادَتَهُمْ إِذْ يَبْتَدِئُ عِبَادَتَنَا ﴾ .  
مستقبل بالنسبة إلى فعل « التزوج » ، وفعل « المكوف » .

وهذا الشرط سواء كان ما بعدها متعلقاً بما قبلها ، نحو : اشتهأ حتى يتفوق .

أولاً ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّ يَتَوَسَّلُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ .  
التحيط الأشد بين التفهم .

ثانياً - المعنى الذي يدل عليه « حتى » حيث تكون ناصبة : فنفت كلمة العلماء على أن « حتى » التي  
ينصب بعدها المضارع تأتي بمعنى .

١- أن تأتي بمعنى « كي » ، أي : أن بعد التعليل ، ومعنى التعليل كون ما قبل « حتى » عللاً في حصول ما  
بعدها ، نحو قولنا : أشتيت حتى تشرب الشربة<sup>١٠</sup> . فإن الإسلام حلة لدخول الجنة . =

(١٠) وأخره على لغة البصريين :

حتى : حرف تعليل وجر ، بمعنى « كي » .

تأنيدي فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمره وجوزاً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،  
وإما حتى مصدر مستمر وجوزاً ، تقديره « أتيت » ، « أن » والتعليل المضارع « لدخول » في تأويل مصدر  
مجرور ، « حتى » والتقدير : حتى دخولك الجنة ، والجار والمجرور متعلقان بالاشتاق .

وأما على لغة الكوفيين فأخره هكذا

حتى : حرف تعليل ونصب ، بمعنى « كي » ، ينصب الفعل المضارع .

٢- حرف فعل مضارع منصوب ، « حتى » ، وعلامة نصبه فتحة الظاهرة في آخره ، وإما حتى مصدر مستمر  
وجوزاً ، تقديره « أتيت » . والله أعلم .

لو قال المثلث رجمه الله : والجواب بالقاء والواو<sup>(١)</sup> .

وقوله رجمه الله : بالقاء . أي : قاء السبية<sup>(٢)</sup> .

وقوله رجمه الله : والواو . أي : واو المعية<sup>(٣)</sup> .

١- ونحو : سأجهد حتى أفوق . أي : حتى أفوق .

٢- إن تأتي بمعنى « إلى » ، أي : أن تكون بمعنى القاءة ، ومعنى القاءة : كرم من قبل « حتى » ، القاءة القضاة - أي : القضاة - ما بعدها .

ومثاله ما مر في الأثرين السابقين : فالتضفير فيهما : إلى أن يرجع إليهما موسى ، وإلى أن تبين لكم الحيط الأبيض .

ونحو قولك : أشرق حتى تطلع الشمس . فإن من يقول ذلك إما يريد أن يبره أنه يمشي بطلوع الشمس . وقوله تعالى : ﴿ طَلَبُوا آبَاءَهُمْ عَلَيْهِمْ سَوَآتٌ ﴾ . أي : يطلب كل واحد من عشرين المعين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قائلوا القلة الباغية لكني ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمرروا في قتال مباغية ، ولا تتركوه إلى أن ترجع وقد راد من ذلك على « التسهيل » معنى الله ، أي : هذه وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية ، وحزج عليه قول الشاعر :

ليس الفخامة بين الضطوال شخاطاً      حتى تجرد وما لتذتك قليل  
كما حوزج أماله عليه قول امرئ القيس :

وقل لا تملكت شيعي باطلاً      حتى أهبز مالهنا وكناهلنا

(١) في هذه العبارة قلب ، والأصل : والقاء والواو في الجواب .

(٢) شخيت هذه القاء قاء السبية . لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها .

(٣) شخيت هذه الواو واو المعية لأنها بمعنى « مع » أي : أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ، ولا يتأخر عنه .

قال الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ٤ : ١٦٦ . حاشية ٢ . وأعلم أن نسخة في حسب النص المضارع المقرون بقاء السبية ، أو واو المعية خطأ ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأولى أن حسب المضارع جيهذا هو « أن » الصدرية ، وهي مضمرة بعد القاء والواو . وهذا مذهب صحريين .

والثانية أن حسب المضارع في هذه الحالة هو الخلل بين ما تقدم على القاء أو الواو . وما تأخر عنها . وهذا قول جمهور الكوفيين .

والثالثة أن حسب المضارع هو الواو والقاء نفسيهما ، وهذا قول أبي عمر الخرمي . ويسبب إلى بعض الكوفيين

هذا هو صحفيون في بيان مذاهب الخلة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين قول بأن -

لهذه الحرفان إذا كانا جواباً لواحدٍ من أمورٍ تسعةٍ تُصيبُ بهما الفعلُ المضارعُ .  
تجتمع هذه الأمورُ التسعةُ قولُهُ :

- ١ - يصيبُ مضارعُ هو الفاءُ والواوُ ، كقوله ادعى أن الكافرين لم يدعوا إلى أن يخاصه هو بعد ، أو توو .  
كقوله اعلمون غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أتيناك به .
- ٢ - تأتى الكواوون بر صوا ، أي الخواب في هذه الصورة مختلفة لما قبلها ، لأن ما قبله أمر ، أو جازم ، أو  
مستفهم ، أو ممن ، أو عرضي ، أو نفي ، وما هو الخواب ؟
- ٣ - ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت : زرتي فأنتم تلك كقول ما قبل الفاء أمر ، ولم يكن ما  
بعد الفاء أمراً .
- ٤ - كقولك لو قلت : لا تحبني عليها ضحكك . كان ما قبل الفاء مبتدأ ، ولم يكن ما بعدها مبتدأ ، وكذلك  
يبنى . فما لم يكن بعدها موافقاً لما قبلها وجب أن يكون منصوباً على الخلاف .
- ٥ - وأما المضروبون فلدوا : إما قلنا : إن المضارع منصوب في هذه المواضع ، وأن المصدرية مضمرة بعد الفاء  
أو الواو ، لأن وحدهما الفاء - ومثلها الواو - لا يصلح الفعلُ التصيبُ في الفعل المضارع ، بل لا يصلح  
بعض مطلقاً .
- ٦ - والسبب في ذلك أن كلاً من الفاء والواو ، الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف عطف  
أن لا يخصص بالاسم . ولا يخصص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل ، يصلح دخوله على كل  
مبتدأ ، ومن حق حرف اشتراك بين الفعلين ألا يعمل شيئاً ، فوجب لفظة التصيب غير الفاء والواو ،  
فقرراً وأن المصدرية ، لأنها الأصل في عوامل التصيب في الفعل .
- ٧ - وجاز أن تعمل ، وأن المصدرية التصيب في هذا الوضع ، وهي محذوفة ، لأن الفاء أو الواو دالة عليها .  
وموافقةً بهي ، فكأنه موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك لك ما قبله ، لأن المصدرية  
تعمل التصيب ، وهي مضمرة بعده ، مثل : لام كفى ، ولأم المحمود ، وحسبي ، ولو<sup>١٩</sup> .
- ٨ - فمما قولكم إن : حسب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للتصيب  
في الفعل ، بل هو على ما دللنا عليه ، سبب أنه دل على أن الشيء لم يدر من حكمه الأول .
- ٩ - وهذا خبر من كتب كالمب : لأنها من كلامنا في مثل هذه المواضع على الاحتياط . هـ
- ١٠ - وهذه الكلام يتكلمه من قول : إن الفاء والواو بما أن يكونا هما الحرفين الثالث والرابع من الحروف الخمسة  
في تصيب الفعل المضارع ، وأن المصدرية مضمرة بعدهما وحرفاً ، وذلك على مذهب الصيرفيين .
- ١١ - وقد يكون هذا خبر من قولنا والتصيب من الحروف التي تصيب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك خبر من  
جاء به في شرحه ، وهو منسوبة لبعض الكوفيين .

مُرَّ وَالرَّاحُ وَاللَّهُ وَسُلَى وَالْمَرْحَى لِحَضْرَتِهِمْ كَمُرَّ وَالرَّاحُ كَمَا أَنَّ الْمُرَّ قَدْ كَتَبْنَا<sup>(١)</sup>  
 وَأَلَّا مُرَّ . يعنى : إِذَا وَقَعَتِ الْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يُقْتَضَى بِهِمَا ،  
 نَقُولُ : أَتَيْتُمْ فَتَدَخَّلَ الْجَدَّةُ .  
 وَالْمَرْحَى -

أَسْلَمْتُ : فَعْلٌ أَمْرٌ .

فَتَدَخَّلَ : الْفَاءُ لِلسَّبَبِ ، يعنى : فِيمَسَبَبِ إِسْلَامِكَ ، وَ « تَدَخَّلَ » : فَعْلٌ مَضْرُوعٌ  
 مَنْصُوبٌ بِفَاءِ السَّبَبِ ، وَعَلَامَةٌ لِنَصْبِهِ تَحْتَهُ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ<sup>(٢)</sup> .

(١) وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ : إِذَا فَاءُ السَّبَبِ ، وَوَاوُ الْعِلَّةِ نَصَبَ بَعْدَهُمَا الْفِعْلَ الْمَضْرُوعَ ، بِشَرَطِ أَنْ يَلِغَ كَوْنُهُمَا  
 جَوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ<sup>(٣)</sup> . أَمَا النَفْيُ فَمَعْرُوفٌ ، وَأَمَا الطَّلَبُ فَيُعْمَلُ الْأَمْرُ الْعِلْمَانِيَّةُ بِمِثَالِهَا إِلَى ذِكْرِهَا  
 الشَّاعِرُ ، وَهِيَ الْأَمْرُ ، وَنَهْيٌ ، وَالذِّعَاءُ ، وَالرَّعْضُ ، وَالْحَضْبِيُّ ، وَالنَّمْلِيُّ ، وَالرَّجَاءُ ، وَالْأَسْفَهَامُ .  
 (٢) مِرَادُهُ يَقُولُهُ : مُرَّ . الْأَمْرُ ، وَهُوَ التَّوَجُّعُ الْأَوَّلُ مِنْ أَسْرَاعِ الطَّلَبِ الْعِلْمَانِيَّةِ ، وَالرَّكْبُ بِهِ الطَّلَبُ الْعِلْمَانِيَّةُ مِنَ الْعَظِيمِ  
 لَمَنْ هُوَ دَوْلَةٌ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ أَيْضًا : قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِمَا نَأَى سِبْرِي غَمَلًا فَمِجْمَا إِي سَلَيْتُهُمَا نَفْسِي سَلَيْتُهُمَا

وَالشَّاعِدُ فِي هَذِهِ الْبَيْتِ : قَوْلُهُ : « فَمِجْمَا » . حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضْرُوعَ - الَّذِي هُوَ « نَفْسِي سَلَيْتُهُمَا » -

(٣) أَوْ : أَنْ يَكُونَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَالْقَتِينِ بَعْدَ نَفْيٍ مَحْضٍ ، أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ .

فَأَمَّا نَفْيُهُ يَعْنى مَكْرَهُهُ مَحْضًا فَيَسْأَلُ - إِذَا شَاءَ اللَّهُ - ذِكْرَهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى النَفْيِ

وَأَمَّا نَفْيُهُ لِحَضْرَتِهِمْ بِكَوْلِهِ مَحْضًا ، فَمَعْنَاهُ : أَنْ يَكُونَ بِصَرِيحِ الْفِعْلِ الْفِعْلُ عَلَى الطَّلَبِ بِوَجْهِهِ . قَالَ كَالِ  
 حَضْرَتِ بِالْمَعْنَى ، نَحْوُ قَوْلِكَ : طَرِيقًا زَيْنًا ، فَيُسْتَقِيمُ أَمْرُهُ ، أَوْ كَانِ الطَّلَبُ بِاسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَا  
 سَبْرِي بِمَعْنَى : أَوْ كَانِ الطَّلَبُ بِمَا وَقَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَرِّ ، نَحْوُ : حَسْبُكَ الْخَدِيدُ بِمَعْنَى : لَمْ يَلْمِ  
 حَضْرَتَهُ .

وَقَدْ أَعْرَضَ الْكَلِمَاتِي النَّصْبَ بَعْدَ الطَّلَبِ بِاسْمِ الْفِعْلِ أَوْ بِمَا يُضِيحُ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَرِّ

وَنَصَبَ مِنْ جِئِي وَإِنْ تَطَلَّعُوا إِلَى جَوَابِ النَّصْبِ بَعْدَ اسْمِ الْفِعْلِ لِلشُّرْحِ كَمِنْ : إِسْرِي فِيهِ مَعْنَى  
 كَمَا تَرَى ، وَ « طَرِيقًا » ، دُونَ « حَضْرَتِهِ » ، وَ « زَيْنًا » ، وَ « حَضْرَتِهِ » ، وَ « حَسْبُكَ الْخَدِيدُ » ، مَعْنَى الْفِعْلِ هُوَ حَرُّهُ .  
 وَ « سَلَيْتُهُمَا » ، بِمَعْنَى سَمَاعِ مِنَ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا مَا قَالُوهُ فَإِنَّمَا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ . وَهَذَا نَحْوُ مَرْدُودِ  
 وَاطْرُؤُوضِ الْمَسَائِلِ ١٦٨/٤ ، حَاشِيَةٌ ١ .

دَعَّ : المراد بقوله : ادَّعَّ : الدعاء<sup>(١)</sup> ، والدعاء فَوْجَةٌ لِدَعْوَةٍ ، تقول : دَعَّ رَبُّ وَفَقَّنِي فَأَعْمَلُ مَصَالِحًا .

الدعاء في قولك : وَفَّقَنِي .

وإعراب : فَأَعْمَلُ : هكذا :

الفاء للسببية ، وأعملُ : فعل مضارع منصوب بفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره<sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك أيضًا : قول الشاعر :

رَبِّ وَفَّقَنِي فَلَا أَعْمَلُ عَنْ شَيْءٍ الْمَسْجُونِ فِي خَيْرٍ شَيْئٍ<sup>(٣)</sup> .

١ - لأنَّ مضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية في جواب الأمر . وهذا على مذهب البصريين .

ومثال ذلك في التواليف قول الشاعر :

فَلَمَّا لَمْ يَلْبَسِي وَأَلْمَزْ بِذُنُوبِي إِحْسَابِي أَنْ يُسَابِقَنِي دَائِمِي

والشاهد في هذا البيت قوله : وَأَلْمَزْ . حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو «أدعو» - به لأنَّ

المضمرة وجوبًا ، بعد ولو لثمة في جواب الأمر «اذنبي» . وهذا على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشراح رحمهما الله فإنَّ الناصب للفعل المضارع «استرح» - أدعو» هو الفاء

والتوابع ، كما هو واضح من إعراب الشراح رحمه الله .

(١) قال الشيخ محمد محسن الدين في النجدة ص ٥٥ وأما الدعاء فهو الطلب الشؤنة من الصغير إلى

العظيم .

(٢) وهذا الإعراب على ما مشى عليه المؤلف والشراح رحمهما الله من أن الفاء نصب نفسها .

وأما على مذهب البصريين فإنَّ إعراب «أعمل» يكون هكذا : الفاء : فاء السببية ، وأعملُ : فعل مضارع

منصوب به لأنَّ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .

(٣) هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وإن

مضيق في شرح الألفية (رقم ٣٢٥ ، ج ٢ ص ٣٦٢) ، وابن هشام في شرح قطر الندى (رقم ١٩ ص

٦٩) ، وفي شرح شلور الذهب (رقم ١٥١ ص ٢٨٨) .

إعراب : «دع» - فتح السين والثوب جيبًا - : الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوي . كما في قوله

تعالى : ﴿لَتَعْلَمَنَّ الشَّرَاطُ الْمُتَحَنِّينَ﴾ .

٢ - قوله : «أعمل» - حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : «أعمل» - به لأنَّ مضمرة

وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله : وَفَّقَنِي . -

الشاهد: قوله: وَتَقْنِي فَلَا أُعْرِي .

لَنَا : وَإِنَّ<sup>(١)</sup> .

ومثاله : لا تخرج في الدرس فيقولك . فالفاء هنا بعد السهي .

ومثاله في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾<sup>(٢)</sup> .

والشرح رحمه الله ما ضرب مثلاً للفاء فقط ، ولم يضرب مثلاً على واو الرفع ، وكان واو الرفع الواقعة جوازاً للدعاء أن تقول : ربّ القيني وأقتل الخمر .  
وأخبره هكذا :

ربّ . متاوي شذوف مع ياء النداء . وهو منصوب بصفة مقترنة على ما قيل ياء التكلم المصدرة لتخفيف ، مع من ظهورها الشغل المحل بحركة المناسبة ، و « رب » مضارع ، و ياء التكلم المصدرة لأجر التخفيف مضارع إليها ، متى على السكون في محل جر ، لأن اسم مني لا يظهر فيه إعراب .

القديسي : فمع دعاء ، مني على حذف حرف العلة ، وهو فعل أمر ، لكن شئى دعاء للملئ ، والفاعل ضمير مستتر وجوزاً ، تليده أنت ، والوزن حرف مني على الكسر ، وهي نون الوقاية ، و ياء التكلم ضمير مني على السكون في محل نصب ، مفعول به .

وأعمل : جواز واو الرفع ، وأعمل : فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمرة وجوزاً . بعد واو الرفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوزاً ، تليده : أنا .  
المعول : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإعراب « وأعمل » هنا كان على مذهب البصريين ، وعلى مذهب الكوفيين ، تقول في إعراب : أعمل : فعل مضارع منصوب بالواو ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، فمحل الاسم بمحل هو الجواز .

(١) المراد بقوله : وإنه الهوى ، والهوى هو طلب الكلف عن العمل من هو نون نصب ، على وجه الاستعلاء .

(٢) وإعراب هذه الآية هكذا .

وَلَا تَطْفُوا : الواو : عاطفة ، « ولا » نافية ، و « تطفوا » : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » نهيية ، و جازم بحرفه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مني على السكون في محل رفع فاعل .  
فيه : جار ومجرور متعلق بـ « تطفوا » .

المحل : إنداء ياء النسيبة ، ومحل : فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمرة وجوزاً بعد فاء النسيبة .

(١) وهذا على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الشارح والمؤلف وإعراب « فيجِلُّ » ممكنة الدعاء من نصبه .  
محل : فعل مضارع منصوب بالياء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، فالصواب للمعول هو « رب » .

والجاء : سأل .

قوله . سأل . بمعنى : اشأل ؛ بمعنى : الاستئذان ، فإذا وقعت هذه السببية أو واز شعية

عليكم : سأل ومحرور متعلق بـ « سأل » .

تخصر : سأل « سأل » مرفوع بضمة مطبوعة على ما قبل ياء التكلم ، منع من ظهورها فتعمل الفعل بحركة التامة . و « خصب » مضارع ، والياء مضاعف إليه ، ضمير مبنى على السكون في محل جر . وإن قلت : ويحتمل من غير القرآن ، كانت الزولو ولو الفعلية ، ويحتمل : عمل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرًا وجوزًا بعد ولو الفعلية . وذلك على مذهب البصريين .

وأما عن منعه من مؤلف والتشريح رحمهما الله فهو منصوب بواو الفعلية .

« ومن أمثلة نصب الفعل المضارع بعد واو الشعية في جواب النهي قول أبي الأسود سألني :

لا لكنا عن شئني ولأني منكنا عاز عليك إذا فعلت عظيم

والشاهد فيه قوله : « ولأني » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو « أفعل » بـ « أن » المضمرًا وجوزًا . بعد ظرف الفاعلية على الفعلية . أي : مصالحة ما بعدها لما فيها في جواب النهي المتداول عليه بقوله « لا لكنا » عن لخلق . « أنت ترى أن عرض الشاعر أن يهلك عن أن النهي أصلًا عن فعل أمر فيجب ، وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي نهى عنه ؟

قائمة عند ليت يدل على ما اشترطه بعض العلماء في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أنه ينبغي أن يكون الأمر بالمعروف ، أو النهي عن المنكر فاعلًا بما أمر به ، متبنيًا عما نهى عنه . فدوا : فون كان غير قائم بذلك ، فإنه لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر

واستعملوا . عن ذلك بقوله تعالى لس إسرائيل : ﴿ كَتَبْنَا لَهُ آيَاتِنَا أَنْ يَتَذَكَّرَ لِقَائِهِ إِذْ رُفِعَ إِلَيْهِ حَشِيمٌ ﴿١٠٠﴾ ﴾ .

قد كان عبد الرحمن لا يتصلى فلا يأمر غيره بالصلاة ، وإن كان يشرب الخمر فلا ينهى غيره عنها ولكن جمهور على خلاف ذلك ، وقالوا : يجب أن يأمر بالمعروف ، وإن كان لا يأمنه ، وينهى عن المنكر ، وإن كان لا ينهه .

وما أوجع له نفس من إسرائيل ، لا على أمرهم بالبر ، ولكن على جمعهم بين الأمر بهر وسبها شخص واحد . فقول هو صحيح ، لقول : أنت الآن مأمور بأمرين : الأول : فعل البر ، والثاني : الأمر بالبر . وسهر عن الأمر : الأول : فعل المنكر ، والثاني : ترك النهي عن فعله ، فلا تجمع بين ترك المحرمات ونهي منعهن ، وإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر .

« بحر شرح التعلية الواسطية لفهولة الشرح لس عليم رحمه الله ١ / ٢٢٤ : ٢٢٥ . »

جواباً لاستفهام وجب نصب الفعل المضارع بها ، فنقول : هل انتظر إليك زيد فتلقته<sup>(١)</sup> .  
ومثال ذلك في القرآن : قال تعالى : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُعْمَةَ فَيَسْتَعْمُوا لَنَا ﴾ . العدة  
وقعت في جواب الاستفهام ، ولهذا نصبت الفعل « يستعموا »<sup>(٢)</sup> .

١ - وماذا نصب الفعل المضارع بعد واو العدة في جواب النهي أيضاً فنقول : لا تأكل السمك وتشره  
العين . فتصيب « تشرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما .  
أما إن قصدت النهي عن كل واحد منهما فهناك تجزم « تشرب » ، فنقول : لا تأكل السمك وتشره  
العين .  
وأما إن قصدت النهي عن الأول وإضافة الثاني فهناك ترفع « تشرب » ، فنقول : لا تأكل السمك وتشره  
العين .  
أي : أن المعنى : لا تأكل السمك ، ولك تشرب العين .  
وانظر شرح لفظ القدي من ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(١) وكذلك نقول في واو العدة : إنها إذا وقعت جواباً لاستفهام وجب نصب الفعل المضارع بعدها ، ومثال  
ذلك : قول الشاعر :

ألم أتك حياككم ويكون بي وسينكسب التؤدة والإسك

الشاهد فيه : قوله : ويكون . حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو « يكون » ، « أن » المضمره وجوز  
بعد واو العدة ، في جواب الاستفهام المدلول عليه بالهمزة في قوله : « ألم أتك حياككم » .  
وقولنا : إن الناصب هنا هو « أن » مضمره وجوز . هذا على مذهب البصريين ، أما على المذهب الذي  
اعتاره كل من المؤلف والشارح رجعنا إلى الله فالنصب للفعل « يكون » هو واو العدة نفسها .  
وشروط الاستفهام ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية ، صيرها جماد ، فلا يجوز النصب ، في نحو : من  
أعوك زيد فأنتمة .

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُعْمَةَ فَيَسْتَعْمُوا لَنَا ﴾ ، والاستفهام بالاسم نحو :  
﴿ هَلْ ذَا الَّذِي يَمْرُسُ اللَّهُ فَرَسًا عِنْدَكَ فَيَسْأَلُكَ ﴾ برفع « يسألك » ونصبه .

وفي العديد من المعق عليه ، حكاية عن الله تعالى : « من دعوتني فأستجب له » . والاستفهام بالحرف  
نحو : أين يأتك فلان يرك ، وعلى غير ذلك فلو أنك ، وكيف تكون فأصبحك . وانظر شرح شلور الذهب  
لأبن هشام من ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) ومثال ذلك أيضاً : قول الشاعر :

هل تعرفون أيتهاي<sup>(٣)</sup> فلان من أن تلقني فترد بعض الفرح للخصم =

(١) قوله : فتلقته ، بضم اللام ، وفتح الهمزة المشددة لتلقت : جمع ألق ، وهي الحدا التي يصبها ذو الهمة  
عنه .



وهو منصوبٌ هنا بحذف التوین ، لأنه من الأفعال الخمسة ، والفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة فإنه يُنصب ويُجزم بحذف التوین .

جاءنا وسادنا : وانحرض حَضَبَهُمْ .

قوله انحرض . يعنى : القرض .

وقوله لحضبه . يعنى : الحث .

مثال القرض : أن تقول لشخصي : ألا تنزل عدي فأخبرك .

بصبي « فأخبرك » ؛ لأنها وقعت جواباً للعرض<sup>(٦)</sup> .

ومثال التخصيض أن تقول لشخصي : خلا أذنتَ وَذَكَ فاستقيم . فالفعل

« استقيم » منصوبٌ بالقاء ؛ لأنها وقعت جواباً لـ « خلا » التي للتخصيض<sup>(٧)</sup> .

(٦) الشاهد فيه : قوله « فأرجو » . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أرجو » . « أن » الضميرة وجوباً ، بعد قاء نسبية ، الواقعة في جواب الاستفهام للدلول عليه بقوله : هل تعرفون لياتي .

(٧) ومثال العرض أيضاً : قول الشاعر :

يا من الكريم ألا تنزل فببصر ما قد عثلوك فما رام كتن سيفا

الشاهد فيه : قوله : « تبصر » . حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو « تبصر » . « أن » الضميرة وجوباً بعد

قاء نسبية الواقعة في جواب العرض للدلول عليه بقول : « ألا تنزل » .

ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو العية في جواب العرض أن تقول :

ألا تنزل متذنا وأهبيت حيرا

وإعراب هذا المثال هكذا :

ألا حرف دل على العرض ، مبنى على السكون ، لا محل له .

سرف فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديم « أنت »

عندنا : « عند » ظرف مكان ، منصوب على الظرفية ، متعلق بـ « تنزل » ، و « عند » مضاف ، و « نا »

ضمير مبنى على السكون ، في محل جر مضاف إليه .

و « بيت » المودود نحية ، و « نصب » : فعلٌ مضارع منصوب ، « أن » ضميرة وجوباً ، بعد واو عية ،

و « دل » ضمير مستتر وجوباً تقديم : « أنت » .

سرف مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

٦٩٥ من بيت قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَلَمْنَا لَفُتِنَّا بِمَا آتَيْنَاكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ . وانظر شرح للمصنف ص ٦٦٩ ، شرح

و لفرق بين التخصييض والعرضي : أن التخصييض طلب بحث ودرعاج وفوقه .  
 و عرض صحت برقي ولبني ، ولهذا تعرض عليك عرضاء فيقول : ألا نتفطر صحت  
 منكرك .

اما هذا فلهذا خلا لايت ولذلك فرستقيم . فهنهما فرق ، التخصييض حث برعاج  
 وفوقه . بحكس لعرض .

سادعا . من . قوله : كرس . المراد به التثني ، والتثني هو طلب ما يتفطر ، أو يتفطر  
 الحصول عليه .

ومثال نصب الفعل المضارع بقاء السببة في جواب التثني لأمر متفطر  
 الحصول : قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب<sup>١</sup>  
 ومثال نصبه بالفاء في جواب التثني لأمر متفطر الحصول ، وليس متعذرا : قول  
 الخليلي الشغبم : ليت لي مالا ، فأقتضتني مه . فهذا تفطر ، وليس متفطر ، لأنه كلم من

١ - ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو التمية في جواب التخصييض .

ألا تكون قلا كركت ريثا ويتفطر  
 ويعرض هذا من هكذا  
 هذا أداة تضيض

كركت : كركه . فعل مبني على السكون ، لا اتصاله بالفاعل ، وانه يدخل صير من هي  
 ضيح . هو صير ربيع ، طامس .

وقلا : معقول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .  
 ويتفطر : يوزو و شويه ، و يتفطر . فمن مصلح منصوب ، لأنه مضموم وحوال . بعد واو تمية .  
 - يدخل صير صير حواليا ، تقويه : هو .

٢ - هذا بيت أبو لطافية ، وقد أشهدته من هشام في شرح القنطر ، الشاهد وهو (٢٣) ، وفي معنى بيت .  
 - (١٣٠) ، وهذه : هذا بيت بدأ من . ألا ليت ، وقد أشهدته أيضا الشيخ محمد محي

١ - محمد بن كعبه : الشعبة الصبية : هو (١٣) في باب ما نصب بعد واو تمية .  
 ٢ - بيت أبو لطافية : هذا بيت بدأ من . ألا ليت ، وقد أشهدته أيضا الشيخ محمد محي

غير صائر نحوياً ، لكن الشئ لا يصير شيئاً .

إذن : الصغرى طلبت ما يتعذر ، أو يتعسر حصوله<sup>(١)</sup> .

لأما : وازج . المراد بقوله : وازج . الرجاء ، والرجاء هو طلب ما يتعذر حصوله<sup>(٢)</sup> .

تقول على سبيل المثال : قُلْ الشَّلْعُ تَكْثُرُ فِي الْبِلَادِ فَاشْتَرَى مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

(١) قد طرب المؤلف رحمه الله مثالان لتعصب الفعل للضارع ، بعد فاء النسبية في جواب الصغرى ، وهذان مثالان على تعصب الفعل للضارع بعد واو الفعل في جواب الصغرى .

الاول الاول : قوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ أُولَئِكَ الْكَلْبَاءُ أَلْهَبَاتٌ لَاتُكُونُ مِنْ أَلْفِ بَعِثَةٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَا يَسْمَعْنَ كَلِمَةَ كَلْبٍ مُبْرَأٍ وَلَا يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ سُوءِ الْأَعْمَالِ﴾ . في قرينة حمولة وابن حجر وحلص .

الثاني الثاني : أن تقول : ليت لي مالاً ، وأتصدق منه .

واحزاب هذا المثال هكذا :

ليت : حرف تمنٍّ وتعصب ، يعصب الاسم ، ويرفع الخبر .

لي . الفاعل حرف جر ، والياء ضمير مبني على السكون في محل جر ، اسم مجرور باللام ، والخيار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع ، خبر ليت ، مقدم .

مالاً : اسم ليت ، مؤنر ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

وأتصدق : التواو واو الفعل ، واء أتصدق : فعل مضارع منصوب ، أن : مضمرة وجوباً بعد واو الفعل ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا .

منه : جار ومجرور متعلق بـ «أتصدق» .

(٢) وهو مرغوب فيه ، ومحبوب .

(٣) فهذا مثال على فاء نسبية ، وأما مثال واو الفعل فإن تقول : ليتي أزوج الشيخ ، وتبغضني بسأفة .

واحزاب هذا المثال هكذا :

ليتني : حرف تمنٍّ وتعصب ، يعصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء ضمير مبني على السكون ، هي محض تعصب ، اسم لعل .

وأزوج فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنا .

تبغض محذوف به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والخمسة من الفعل والفاعل والتعجب هي محض رفع ، خبر لعل .

وتبغضني : الواو واو الفعل ، وبغضهم : فعل مضارع منصوب ، أن : مضمرة وجوباً . بعد واو الفعل . والخبر ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو ، بعد على الشيخ ، والثواب نون أولية . وهي - ن .

والسلف كثيرة، ليس صعباً أن نكتفئ، لكنه جاء في أول النهار، فوجد الناس لم يخلبوا، فقال: لعل. فهذا رجاء.

واعلم أن الأصل أن يكون التعبير عن التمني بـ «ليت»، وعن الترجي بـ «لعل»، لكن قد يكون العكس، فقد تأتي «لعل» في أمر مستحيل، قال فرعون: ﴿يَا غلظانُ اني لي ضريحاً لعلني ألقى الأثنيات﴾ أثنيات الشعرات فأطرح إلى إله موسى ﴿. وهذا تم؛ لأنه مستحيل، لكنه قال: «لعل»<sup>٢١</sup>.

وقال الشاعر، وهو يخاطب الحمام:

بحيث على برب القطا إذ تزودني  
أهزبت القطا هل من خير جناحه  
فقلت ومطلي بالكاه جدير  
لعلني إلى من قد قويت أظير<sup>٢٢</sup>  
فـ «لعل» هنا تم أيضاً؛ لأنه مستحيل.

المهم أن نقول: الفرق بين التمني والترجي: أنه إذا كان التعلل بأمر مستحيل، أو محتمل فهذا تم، وإذا كان بأمر قريب فهذا ترجح، والأصل أن الحرف الموضع للترجي هو «لعل»، والتلتمنى «ليت»، وقد ينعكس.

<sup>٢١</sup> من على السكون، لا محل لها من الإعراب، والياء ضمير مبني على السكون، في محل نصب، مفعول به أول.

السائلة: مفعول به ثانٍ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١٤) قال من شاء بحمد الله في معنى اللب ٣١٧/١ وتخصص<sup>٢٣</sup> بالممكن، وقول فرعون: ﴿لعلني ألقى الأثنيات﴾ أثنيات الشعرات.

إما قاله غيلاً، أو سخرقة وأذكاراً، لم قاله أعلم.

(٢٢) هذا البيت لعباس بن الأحنف، وهو شاعر غزلي<sup>٢٤</sup>، لا يُشتمح بشعره، وقيل: هذا محمود ليلي، وهو صريح بشعره، وقد وجد البيت في كل ديوان من الديوانين: ديوان محمود، وديوان عباس، وذلك من حلق الرواق.

(٢٣) يعني رحمه الله: لعل.

(٢٤) سحر - شغف من كل شيء، ومنه: الشوقون من الشعراء، شقوا بذلك حنوتهم، وهو صميم وسيط (ولس).

١٠٠ - معنى يعنى : إذا وقعت الفاء أو الواو جوارها للنفي ، فإنها كصبت الفعل لمصارع .

١٠١ - مثالها ثانياً أو ثلثية ، وإذا وقعت الواو ثلثية جوارها للنفي ، فإنها كصبت الفعل لمصارع .

وكون الواو والفاء هما التاميتان للفعل المضارع هو مذهب المؤلف ، والتشراح ورحمتهما الله ، وأما مذهب مصريين فهو أن الناصب يكون « أن » مضمره وجوزاً ، بعد الفاء والواو ، وقد مضى التمهيد على ذلك جزئياً .

واعلم - وحسبك الله - أن النفي يأتي على أربع صور :

الصورة الأولى : ما يكون النفي فيها حرفاً من أحرف النفي ، كـ « لا » ، « ما » ، « نحو قوله تعالى : ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ . فالفعل « يمتروا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمره وجوزاً بعد الفاء ، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن السكون ، لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير مبنى على نحو رفع لفعل .

ونحو قولك : ما لزومنا فتصححت إليك .

الصورة الثانية : ما يكون النفي فيها فعلاً ، نحو قولك : ليس زيد معنا فيجازيتك .

الصورة الثالثة : ما يكون النفي فيها استعارة ، نحو قولك : أنا خير مسافر اليوم فأشعرك .

الصورة الرابعة : أن يكون النفي على النفي فعلاً موضحاً للدلالة على التظليل ، لكن أريد به النفي ، نحو قولك : فلما تزورنا تظلم شعورنا .

ولقد قيد طحاة النفي الذي يسبقه الفاء أو النون حتى يصح الفعل لمصارع نكوهه محضاً ، وذلك استعارة من علامة استن .

١ - ما كان النفي واقعاً فيه بعد عبارة الاستفهام ، المراد بها التثنية . نحو : ألم تأبى فأحسب إليك . إذا لم أكره ، الاستفهام الحقيقي .

٢ - ما وقع بعد تارة ليس فيه ما يدل على النفي . نحو : ما تزال تأبى فتحدثنا .

وهذا لأن « أبى » وأخواتها تدل على النفي ، ونفى النفي إثبات ، فكأن قال ذلك قد أبى أنت تأبى فتحدثنا .

٣ - النصب في « لا » . نحو : ما تأبى إلا وتحدثنا .

وبذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها قبض حكم ما قبلها ، وما قبلها معنى بـ « ما » ، فيكون ما بعدها مثنى .

والترد على معنى النفي بـ « إلا » قبل الواو أو الفاء ، كما رأيت في المثال ، فلما كان استفهام النفي بعد الفاء لم يؤثر ، وكان المصارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وما أقام منا قائمٌ من نجيلنا فيطلق إلا بالنفي عن أمره

وقد مرّ أثر ذلك لما خرج تنبيه النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد أوردته والله عليه . فرد .

قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَنْهُمْ فِيهَا حِسَابٌ ﴾ .

التأخذ - قوله سبحانه: « فيموتوا » . فهو فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه جوارح للنفي « ولا يُقضى »<sup>(١)</sup> .

إذن - فإذ السببية ، وواو المعية إذا وقتنا جوارحاً لواحد من أمور تسعة مجموعة في قول الشاعر:

مُرُوا ذَمَّ وَرَأَىٰ وَنَسَلْ وَالْمَرَضُ لِحَضْرَتِهِمْ  
كُنْ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَثُرَ

فإنها تلعبت الفعل المضارع<sup>(٢)</sup> .

= ينقض النفي في أول الكلام ، « ولا » ، نحو قولك : « ما كنت إلا ثانياً فبعدنا » . لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في المثال الثالث الذي ذكرناه ، لأن المثال على كون « إلا » والفاء قبل الفاء أو الواو ، سواء آكالت في الجملة السابقة ، أم كانت بعدها . وانظر توضيح المسائل ١ / ١٦٦ ، حاشية ١ ، ١ / ١٦٧ ، حاشية ٢ .

(١) وإعراب هذه الآية هكذا :

لا . نافية .

يُقْضَى فعل مضارع مبنى على الم اسم فاعله ، مرفوع بضممة مطرفة على الألف ، منع من ظهورها الضمير عليهم ، جار ومفعول ، في محل رفع نائب فاعل « يقضى » ، والهم علامة الجمع .

مَمَاتُوا الفاء قاء السببية ، و « يموتوا » : فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمرة وجوباً ، بعد قاء السببية ، وعلامة نصبه حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة .

والمُرُوا ضمير مبنى على السكون في محل رفع فاعل .

و « نَسَلْ » ونحوها هي غير القرآن ، كانت الواو الواو المعية ، ويموتوا : فعل مضارع منصوب ، « أن » مضمرة وجوباً ، بعد الواو المعية .

ومثال نصب فعل المضارع بعد الواو المعية بعد النفي من القرآن : قوله تعالى ﴿ وَإِنَّا نَحْنُ اللَّهُ آمَنُ بِمَا نَكْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

سعد قوله ﴿ زَيَّنَّاكُمْ ﴾ : فالفعل « يعلم » منصوب ، « أن » مضمرة وجوباً ، بعد الواو المعية المنسوقة .

(٢) وهذا ينطبق على الأمور التسعة التي تلعب الفعل المضارع إذا وقع جوارحاً لرجح منها ، بعد « لا » السببية ، أو الواو المعية .



وهي تأتي بمعنى «إلا»، ومعنى «إلى»<sup>(١)</sup>.

ورأى أن الخواص لا يصلح العمل «لأنه معنوي، فلم يكن لهم بدٌ من أن يجعلوا العامل هو «أ»<sup>(٢)</sup> التصديرة مصدرة وحرماً بعد «أو» «لأن «أن» عامل قوي، وجعلوا «ما» بعد «أو» في تأويل مصدر مسوك من «أن» التصديرة ومنصوبها، وجعلوا هذا المصدر مطلقاً «أو» «على مصدر آخر شكوكم، أو تشديد بما قبلها».

فيما قلت: لا أرتكك في الضميمة على. كان الظاهر عندهم: ليكون قرؤم من لك أو فضاء خلق منك. فقرأوا «أو» معناها الأصلي.

و بناء على قول البصريين هذا تكون «أو» هي الحرف الخامس من الحروف التي ينصب الفعل المضارع بعدها «أن» مطبوعة وحرماً.

(١) وقد جعل السجدة كونها تأتي على أحد هذين المعينين من شروط أن ينصب الفعل المضارع بعدها. فينصب الفعل المضارع بعد «أو» بشرط أن تكون بمعنى «حتى» «بمعنى: أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها» فهي حيثه بمعنى «حتى» «ومن العلماء من يرى بأن تكون بمعنى «إلى» «والعبارتان سواء» أو تكون بمعنى «إلا» «بمعنى: أن ما بعدها مستثنى من عموم الأركان المستقلة التي يصلح لها ما قبلها. ومن العلماء من يرى على ذلك قوله: أو تكون بمعنى «كي» «بمعنى أن ما بعدها علة لما قبلها، وهي زيادة صحبة».

والمخلص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها، نحو أن تقول: لأبغض الله أو يكره لي ذنبى. فإن معنى هذه العبارة أنك تطير الله لكي يتخير لك ذنبك، ولا يتصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى» «ولا أن تكون بمعنى «إلا» «لصداً للمعنى على كل منهما».

وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينهي عنها ما قبلها، نحو أن تقول لا تكلمون حسنة أو نجس. فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستعظر حسنة إلى أن نجس، «ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلا» «. وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أركان المشقة التي يتصلح لها ما قبلها، نحو أن تقول: لأفعلن إنكار أو يسلم. فإن ما بعد «أو» ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأركان، «ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى»».

وقد يصلح مثال واحد للأمر الثلاث التي ذكرناها، نحو مناهم الشهير، وهو: لا أرتكك أو تضمير على. فرب ما بعد «أو» في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول: لا أرتكك =

يعمل فيما يخص به، ولذلك لا تصل «هل» فيما تدخل عليه فلا «تكونها حرفاً مشتركاً» لا تختص بقيل معين من الأسماء أو الأفعال.

وتسمى حروف الجر فيما تدخل عليه لاختصاصها بالأسماء، فالجر من علامات الاسم.

وتسمى حروف الجر: كـ لمـ في الفعل المضارع لاختصاصها به، فالجر من علامات الأفعال.



« كى تفضيلى حتى .

ويصح أن يكون ما بعد « أو » غاية ينتهي إليها ما قبلها ، بدليل أنه يجوز لك أن تقول : أكرمك إلى أن تفضيلى حتى .

ويصح أن يكون ما بعد « أو » مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول : أكرمك إلا أن تفضيلى حتى . أى : ليكون لروى إليك مستمرا في جميع أوقات المستقبل ، وينقطع في الزمن الذى تفضيلى فيه حتى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين « أو » التى بمعنى « إلى » ، و « أو » التى بمعنى « إلا » ، وحاصله أن ما كان قبل « أو » إن كان يفضى شيئا فشيئا كانت « أو » بمعنى « إلى » ، وإن كان ما قبل « أو » يفضى دفعة واحدة كانت « أو » بمعنى « إلا » ، فأعرف هذا كله ، والله يفتلك به .

وهذا شرطان أخران . ذكرهما المحققون لتعلل المصارع بنصب بعد « أو » وهما :

١- ألا يفضى بين « أو » والفعل تاملا .

٢- ألا يقدم عليها معمول معمولها .

ومن الشواهد الشعرية على نصب الفعل المضارع بعد « أو » : قول الشاعر :

لأشبههنا الضفت أو لترك الشئ فما شغقت الأمانى إلا تصامير

الشاهد فيه . قوله : أو ترك . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو « أترك » ، « أن » المضمره وجرها بعد « أو » .

وقد ذكر جماعة من النحاة أن « أو » في هذا البيت بمعنى « إلى » ، ومنهم ابن هشام رحمه الله ، كما في شرح القطر من ٦٥ .

وذكر قوم أنها بمعنى « حتى » ، ومن ذكر ذلك ابن هشام أيضا في أوضح المسالك ١ / ١٥٧ ، وابن عطية ، والأشعري .

ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » ، و « حتى » بمعنى واحد ، وهو الغاية .

وذكر السوطى أن « أو » هنا بمعنى « إلا » ، وهو مختلف لذلك كله ، فارق أنه بعيد .

وقول الآخر :

وكنت إذا حضرت فثقت قوم كسوت كعبتها أو تشتهبنا

أى : إلا أن تستقيم ، فلا أكسر كعبتها .

٣- « أو » قرينة : أو تستقيما . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تستقيم ، « أن » المضمره وجرها بعد « أو » التى بمعنى « إلا » ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى « إلى » ، لأن الاستقامة لا تكون غاية لكسر . ومن شواهد إثبات « أو » بمعنى « إلا » قرينة من قرأ « استغفرون » إلى قوم أولى بأبى شديد كفتلونها أو يفتلون ، بحذف الترتين .

وذلك هو إعراب تفضيلى للمعالمين اللذين أوى بهما الشارح رحمه الله تعالى . -

المثال الأول : أَكْفَرُ الْكَافِرِ أَوْ يُسْلِمُ .

لَاكْفَرَنَّ الْإِثْمَ مُؤَكَّدَةٌ لِلتَّضَمِّ ، وَ « أَكْفَرُ » : فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، لِاتِّصَالِهِ بِتَوْنِ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ ، فِي مَجْعَلٍ رَفِيعٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوزًا ، تَقْدِيرُهُ « أَنَا » ، وَالتَّوْنُ التَّوَكِيدُ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، لَا مَجْعَلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

الكَافِرُ : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ تَنْصِبِهِ الْقِسْمَةُ الظَّاهِرَةُ .

أَوْ : حَرْفٌ عَطْفٌ ، بِمَعْنَى « إِلَّا » .

يُسْلِمُ : فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَنْصُوبٌ ، « وَأَنْ » مَضْمُورَةٌ وَجُوزًا بِعَدِّ « أَوْ » ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوزًا ، تَقْدِيرُهُ « هُوَ » يَجُودُ عَلَى الْكَافِرِ .

وَالْمَعْنَى : لِأَنَّ الْكَافِرَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ ، وَالْإِسْلَامُ يَحْصُلُ ثَلَاثَةً وَاحِدَةً ، فَلَمَّا كَانَتْ « أَوْ » بِمَعْنَى « إِلَّا » .

المثال الثاني : لَا تُكْرِمَنَّكَ أَوْ تُكْفِبَنَّكَ الْيَتِيمَ .

لَا تُكْرِمَنَّكَ - الْإِثْمَ مُؤَكَّدَةٌ لِلتَّضَمِّ ، وَ « تُكْرِمَنَّكَ » : فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِتَوْنِ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ ، فِي مَجْعَلٍ رَفِيعٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوزًا ، تَقْدِيرُهُ « أَنَا » ، وَالتَّوْنُ التَّوَكِيدُ ، حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَجْعَلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَكَافِلُهُ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَجْعَلٍ تَنْصِبٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ .

أَوْ : حَرْفٌ عَطْفٌ بِمَعْنَى « إِلَى » . تَكْفِبَنَّكَ : فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَنْصُوبٌ ، « وَأَنْ » مَضْمُورَةٌ وَجُوزًا ، بِعَدِّ « أَوْ » ، وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُسْتَكْمَلِ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَجْعَلٍ تَنْصِبٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ أَوَّلُ .

حَتَّى : مَفْعُولٌ بِهِ « أَنْ » مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ تَنْصِبِهِ قِسْمَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى أَسْرِهِ ، مَبْنِيٌّ مِنْ ظَهْرِهَا مُشْتَقَلٌ الْمَجْلُ بِحَرَكَةِ مُدَايِمَةٍ ، وَيَاءُ الْمُسْتَكْمَلِ ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَجْعَلٍ حَرِّ مَضَائِفٍ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ مَبْنِيٌّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ .

وَ « أَوْ » فِي الثَّمَانِ عَاطِفَةٌ مُصَدِّرَةٌ تَرْوِيًّا عَلَى مُصَدِّقِ تَقْدِيرِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ : يُكْفَرَنَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ يُسْلِمَنَّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

والتقدير في المثال الثاني : يُكْفِبَنَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ يُكْرِمَنَّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

وخاصة منصرف المصروفين أن « أَنْ » تُكْتَسَبُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ الْهَرِّ ، وَهِيَ الْإِثْمُ بِتَوَكُّفِهَا ، وَالْأَمُّ التَّعْلِيلُ ، وَالْأَمُّ مَنْصُوبَةٌ ، وَكَيْ التَّعْلِيلُ ، وَحَسْبُ الْخَلَاةِ ، وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ الْعَطْفِ ، وَهِيَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ ، وَبِهِمَا يَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى تَوَاصِبِ الْفِعْلِ لِلْمَضَارِعِ ، وَبِالْبَاقِ تَلَفُّظٌ مَا مَعْنَى فِيهِ :

١- تَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ « أَنْ ، وَنَ ، وَفَإِنَّ ، وَكَيْ ، وَالْأَمُّ كَيْ ، وَالْأَمُّ الْمَحْمُودُ ، وَحَسْبُ ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ، وَالْوَاوُ .

٢- حَسْبُ السُّجْدَةِ وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ التَّوَاصِبِ الْعَشْرَةِ عَلَى فُرُوقٍ .

لقول لأول . أنها تنصب بنفسها ، وهذا هو اعتبار المؤلف ، والشارح رحيمهما .

لقول الثاني : أن هذه التواصب العشرة على ثلاثة أقسام : -

اسم نصب بنفسه ، ونصب نصب ، « أن » مضرة بعد جوازاً ، ونصب نصب ، « أن » مضرة بعد وجوباً .

أما القسم الأول - وهو الذي نصب الفعل المضارع بنفسه - فأربعة أحرف ، وهي : أن ، وإن ، وإذا ، وكفى .

و من القسم الثاني - وهو الذي نصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضرة جوازاً - فحرف واحد ، وهو لام التعليل .

وأما القسم الثالث - وهو الذي نصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضرة وجوباً - فخمسة أحرف ، هي : لام الجحود ، وحكى ، والجراب ، والقاه ، والولو ، وألو .

وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .

٣- الدليل على انحصارها في عشرة هو التصحح والاستقراء .

١- أول هذه الحروف العشرة « أن » ينصح الهمزة وسكون القون ، وشرط نصب بها أمران .

أ- أن تكون مصدرية لا زائدة ، ولا مشفرة ، فكلهما لا نصب الفعل المضارع .

ب- ألا تكون مخففة من الثقيلة .

٥- الحرف الثاني من نواصب الفعل المضارع « لن » ، وهو حرف نفى ونصب واستقبال .

٦- ولا تفيد « لن » تأييد النفي ، خلافاً للزمخشري .

٧- الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع « إنا » ، ويشترط نصب الفعل المضارع بها ثلاثة شروط :

أ- أن تكون في صدر جملة الجواب .

ب- أن يكون الفعل المضارع الواقع بعدها دائماً على الاستقبال .

ج- ألا ينصل بها وبين الطرغ فاصل ، غير القسم ، أو « لا » الثانية .

٨- الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع « كفى » ، وهذا على مذهب الكوفيين ، فهم يرون أن « كفى » لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ، نصب الفعل المضارع بنفسه دائماً .

وأما عن مذهب جمهور البصريين ، ومذهب سيوريه ، أن « كفى » تكون أحياناً مصدرية ، فنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحياناً تكون تعليلية ، بمعنى لام التعليل ، والنواصب للمضارع حينئذ « أن » مضرة وجوباً بعد « كفى » .

٩- الحرف الخامس من نواصب الفعل للمضارع هو لام « كفى » ، أو لام التعليل .

وهذا الحرف قد اختلف النحاة هل هو ناصب للفعل بنفسه ، أم أن الذي نصب الفعل بعده « أن » مصدرية جوازاً .

فذهب جمهور الكوفيين ، وهو لغويون النحاة والمؤلفون رحمهما الله ، إلى أن لام التعليل نصب الفعل ،

«المضارع بنفسها» .

وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه اللام لا تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وإنما نصب الفعل المضارع  
 « أن » مضطرة بعدها جواراً .

١٠ - الحرف السادس من الحروف التي تنصب بعدها الفعل المضارع : لام المحمودة أي : لام الضم ،  
 وضابط لام المحمودة أن تسبق « ما كان » ، أو « لم يكن » .

وأيضاً اختلف النحاة هنا ، هل لام المحمودة تنصب الفعل المضارع بنفسها ، أم أن الفعل المضارع تنصب « أن » مضطرة وجوباً بعد لام المحمودة :

فذهب علماء البصرة إلى أن التاميب للفعل المضارع بعد لام المحمودة هو « أن » المضطرة وجوباً .  
 وأما الكوفيون - ومعهم المؤلف والشارح رحمهما الله - فقد ذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام  
 المحمودة نفسها .

١١ - الحرف السابع من الحروف التي تنصب بعدها الفعل المضارع : حتى .  
 وليعلم أن « حتى » تؤخذ في الاستعمال في اللغة العربية على أربعة أوجه :

١- أن تكون حرف عطف .

٢- أن تكون حرف ابتداء .

٣- أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

٤- أن يقع بعدها الفعل المضارع منصوب ، وهذه هي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .  
 وهذا أيضاً حدث نفس الخلاف للماضئ ، وهو هل ناصب للفعل المضارع هو « حتى » نفسها ، أم هو  
 « أن » مضطرة وجوباً بعد « حتى » : فذهب الكوفيون إلى أن ناصب هو « حتى » نفسها .

وأما البصريون فقالوا : ناصب للفعل المضارع هو « أن » مضطرة وجوباً بعد « حتى » .

١٢ - اشترط النحاة لئلا تنصب الفعل المضارع بعد « حتى » شرطين :

أ- أن يكون الفعل المضارع الذي بعدها تالاً على زمن المستقبل ، بالمعية ما قبل « حتى » .

ب- أن تكون « حتى » بأحد معنيين : إما أن تكون بمعنى « متى » ، أو أن تكون بمعنى « إلى » .

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً : « حتى » عطف ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية .

١٣ - الحرف الثامن والتاسع من الحروف التي تنصب بعدها الفعل المضارع هما الواو والفاء في جواب  
 الضمى أو الطلب .

وهما أيضاً حدث اختلاف : هل ناصب هو « أن » المضطرة وجوباً بعد الواو والفاء ، كما هو معتقد  
 البصريين ، أم أن ناصب هو الواو نفسها ، والفاء نفسها ، كما هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .

١٤ - ينصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بشرطين ، لا بد منهما :

أ- أن تكون الفاء للسمية ، والواو للحمية . =

فإن كنت غايةً لما قبلها فهي بمعنى «إلى» ، مثل : لا أَكْرَهُكَ أو تَقْضِيَتِي ذِي . فهذه على تقديم : إلى أن تَقْضِيَتِي ذِي .

ومثلها بمعنى «إلا» : لا أَكْفُرُ الكافرَ أو يُشْرِكُ . فهذا لا يمكن أن تُفْعَلَ «أو» بمعنى «إلى» : لأنَّ الفعل لا يمتدُّ إلى أن يُشْرِكُ ، لكن تُفْعَلَ «أو» بمعنى «إلا أن يُشْرِكُ» .

وعلى كلِّ ط «أو» تنصبُّ الفعل المضارع ، وتأتي على وجهين :

الأولُ : أن تكونَ بمعنى : إلى .

والثاني : أن تكونَ بمعنى : إلا .

فإن كان ما بعدها غايةً لما قبلها فهي بمعنى : «إلى» ، وإلا فهي بمعنى «إلا» .



ب- أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب .

١٥- نصب مسير الأثر ، والهيء ، والدعاء ، والترجي ، والتمني ، والعزم . والنهي ، والاضطرار ، والاضطرار .

١٦- بحرف العاشر من الحروف التي تنصب بعدها الفعل المضارع هو «أو» ، والنائب إما أن يكون هو «أو» نفسها ، وإما أن يكون «أن» مضمره وجوزاً بعد «أو» . وهذا بناء على الخلاف . ويحتمل نصب الفعل المضارع بعد «أو» أن يكون معناها واحداً من ثلاثة معانٍ .

١- حتى

٢- إلى .

٣- كي

وهيما بين هذا الخلقين ، والحمد لله الذي نعمته تسم الصالحات .

## جَوَازُ الْمُضَارِعِ

## جوازهم المضارع

قال المؤلف رحمه الله تعالى . والجوازهم ثمانية عشر ، وهي . لم ، وذا ، وانا ، وانا ، ولام الأمر ، والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، وإن ، وما ، ومن ، وعينها . ودها ، والهمزة ، ومنى ، وأين . وأيان ، والياء ، وخينها ، وكينها . وإذا في السحر خاصة .

قولُه : الجوازهم . الجوازهم جمع جازم ، وجميع « جازم » ، وهو مُدَّكَّرٌ على « جازم » ؛ لأنه لغير العاقل<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : الجوازهم ثمانية عشر . معنى : ثمانية عشر جازماً ، ودليل ذلك ما أشرفناه في النواصب<sup>(٢)</sup> ، وهو التبعية والاستقامة .

وقوله رحمه الله : وهي : لم ، وذا ، وأنتم ، وأنا ، ولام الأمر ، والدعاء ، ولا في النهي والدعاء . هذه الحروف الستة تُجرَّمُ فعلاً واحداً ، ويتقضى من الثمانية عشر اثنا عشر تُجرَّمُ فعلياً<sup>(٣)</sup> .

(١) كأن الشيخ الشارح رحمه الله يريد أن يبين أنه كان من المقترض أن يجمع كلمة « جازم » جمع مذكور سالماً ، فيقال : « جازمون » ؛ لأنها تدل على اسم مذكور ، ولكنها لا تصلح أن يجمع هذا الجمع ؛ لأنها لغير العاقل ، ومن شروط جمع الكلمة جمع مذكور سالماً أن تكون للعاقل .  
ومررد المؤلف رحمه الله بقوله : « الجوازهم ثمانية عشر : أن الأسماء التي يجرَّم المضارع ثمانية عشر جازماً .

(٢) تقدم من ٢٨٧ .

(٣) وعليه فالجوازهم الثمانية عشر المذكورة تقسم إلى قسمين :

- ١- لم .
- ٢- ذا .
- ٣- أنتم .
- ٤- أنا .
- ٥- لام الأمر والدعاء .
- ٦- لا في النهي والدعاء .

وإذا تأملت هذه الحروف الستة وجدت أنها تنقسم إلى قسمين :

٦ - ستة يبدأ الهمزة ، وهو الحروف الأربعة الأولى : لم ، وثقا ، وألم ، وثأ .

٩ - ستة يبدأ الضمة ، وهو الحرفان الأخيران : لا في الله والحمد ، ولأم الأمر والحمد .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله هذه الجوزم الستة في كتابه شرح قطر الندى وغيره ، ولكنه جعل ألم ، و  
 لام ، حرقاً واحداً ، وه ثلثاً ، و وثأ حرقاً واحداً ، وعليه فيكون مجموع الجوزم ليعمل واحد هذه  
 أربعة ، لا ستة .

ثم ذكر رحمه الله أمراً خاصاً يفرق فعلاً واحداً ، مع الأربعة السابقة ، فقال رحمه الله في شرح  
 القطر من ٧٧ : فالجوزم ليعمل واحد خمسة أمور : أحدها : الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر  
 أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، ويقصد به  
 الجزاء ، فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ، لما فيه من معنى الشرط ، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره شعبيلاً  
 عن ذلك التقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلًا لِّمَنْ أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ ﴾ تقدم الطلب وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المفرد من الفاء ،  
 وهو « أنزل » . ويقصد به الجزاء : إن لمسي : تعالوا فإن تأتوني أنزل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن  
 مجيئهم ، فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .  
 وقول الشاعر :

بِئْسَ الْبَيْتُ بَيْنَ دُخْرِي وَدُخْرِي      بِسُلَيْمِ الْفُؤَى بَيْنَ الدُّخُولِ لِحُجْرِي

المشاهد فيه قوله « بيك » . وانه فعل مضارع غير مقترن بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : « افقا » ،  
 وقد قصد الشاعر أن يجعل البيك مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ،  
 فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وذلك الحذف هو أمارة الجزم ، مع أنه لا مانع من ذلك ؛ لأنه  
 يصح أن تقول إن افقا بيك .

وتقول : « هسي أكثر منك » و « هل نابي أحدثك » و « لا تكلمني تدخل البيت » .

ولو كان المقدم نقياً أو عجزاً مثبته لم يجزم الفعل بعده ، فالأول نحو : « ما تأبنا نحدثنا » برفع حدثنا  
 وجوزم ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل .

١ - من نحو : « أنت تأبنا نحدثنا » برفع حدثنا وجوزم بانقلاب التعريرين .

٢ - من نحو : « أنتي الله تترؤ فعل خيراً يثب عليه » بالجرم فوجهه أن تقري الله وتعمل ، وإن كانا -

(٥) سيأتي في كلام الشارح رحمه الله من ٣٤٦ أن المؤلف رحمه الله إنما جعل « ألم » و « لام » حرفين ،  
 و « ثأ » ، و « وثأ » حرفين ، من باب التسهيل على طلبة العلم اللبنتين ، ولأن « ألم » هي « لم » ، مصدق  
 إليها حرف الاستفهام « الهمة » ، و « ثأ » هي « ثأ » مضافاً إليها حرف الاستفهام « الهمة » .



« فلين ماضون ، فاعرفهما الخبر إلا أن القراء بهما الطلب ، والمعنى : ليس الله امرؤ ، وليفعل خبراً .  
 وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَلْكُم مَّقَالِي تَمْزُونَ لِمَنِ كُنتُمْ مِنْ عَدَابِ اللَّهِ » تؤيّدون بالله ورسوله وتجاهلون  
 في سبيل الله بأقوالكم وأفعالكم ، ذلكم خبر كُنتُمْ إن كُنتُمْ لتفتنون ﴿ فحرم « خبر » لأن جواب قوله  
 تعالى : ﴿ تَلْمِزُونَ بالله ورسوله وتجاهلون ﴾ لكونه في معنى : استروا وجاهدوا ، وليس جواباً للاستفهام ،  
 لأن طرفان الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالعلم بالرفع بعد الطلب الجراء استيعاب جزمه ، كقوله تعالى : ﴿ حُدِّثُوا مِنْ أَسْمَائِهِمْ حَذَقُوا  
 تَطَهَّرْتُمْ ﴾ فتطهروهم مرفوع بالفتوح القراء ، وإن كان مسبوقاً بالطلب ، وهو « حد » ؛ لكونه ليس مفعولاً  
 به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهروهم ، وإنما أريد الحد من أسمائهم صدقة مطهرة ، لتطهروهم صدقة  
 لصدقة .

ولو قرئ بالجرم على معنى الجراء لم يتنجح في التماس ، كما قرئ قوله تعالى : ﴿ قُلْتُمْ لِي مِنْ ذَلِكَ نَبَأٌ  
 يُرْسَلُ ﴾ بالرفع على جعل يرسل صفة لـ « ولها » ، وبالجرم على جعله جزم للأمر .

وهذا بخلاف قولك : « أظنني يزجلي بحيث الله ورسوله » فإنه لا يجوز فيه الجرم ؛ لأنك لا تريد أن يحبه  
 لرجل لله ورسوله مسببة عن الإيمان به ، كما تريد في قولك : التي أكرمتك . بالجرم لأن الإكرام لتسبب  
 عن الإيمان ، وإنما أردت التي يرجل موصوف بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجرم في جواب النهي إلا بشرط أن يصبح تقدير شرط في موضعه مقبولاً ، « لا »  
 النافية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك : « لا تكفر لأدخل الجنة » و « لا تزد بين الأسد لتسقم » فإنه  
 لو قيل في موضعهما : « إن لا تكفر تدخل الجنة » و « إن لا تزد من الأسد تسلم » ضيغ .

بخلاف : « لا تكفر لأدخل النار » و « لا تزد بين الأسد فأكفك » فإنه يصح فإنه لا يصح أن يقال « إن لا  
 تكفر لأدخل النار » « وإن لا تزد بين الأسد فأكفك » ولهذا أجمعت السبعة على رفع في قوله تعالى :  
 ﴿ وَإِن لَّيِّنَ لَسُلْكَرِيذٍ ﴾ لأنه لا يصح أن يقال « إن لا تزن تسكرك » وليس هذا بجواب .

وإما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في « تزن » فكأنه قيل : ولا تزن مستكثراً ،  
 ومعنى الآية : أن الله تعالى يهيئ تبه تسكرك عن أن يهب شيئاً ، وهو يطمع أن يعرض من الموهوب له أكثر  
 من الموهوب .

لئن قلت : لما تصح قراءة الحسن البصري (تسكرك) بالجرم ؟

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهم أن يكون بدلاً من تزن ، كأنه قيل : لا تسكرك ، أي : لا تزم ما تعمله كثيراً .

ثانيهم أن يكون فاعل الوصف عليه ، لكونه رأس أية ، فسكته لأجل الوصف ، ثم وصله بية الوصف .

الثالث أن يكون منسباً رؤوس الأبي ، وهي : فلفتر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر . هـ

وسأعلى ما ذكره ابن هشام رحمه الله يمكن أن تقول : إنه لا يبد لتسام الجرم في هذا الأسلوب من تعلق -

## = الشروط الآتية =

١- أن يقدم الطلب على الفعل المحرّم ، فلا يحرم الفعل لما تقدم عليه فعلٌ ثبتت ، نحو : يذاكر محمد ويصيح .

٢- أن يكون المضارع المحرّم شرطياً على الطلب السابق ، ونتيجة له ، واستثنياً عنه ، فإن أُقيد هذا لم يُحزَم .

٣- أن يكون النهي - أحد ضور الطلب - عابثاً لإيذائه بأداة شرط ، مع « لا » الثانية قبل فعل الشرط ، ويصح المعنى بذلك ، وذلك نحو : لا تُهَيِّلْ التَّبَعِجَ . فيصح فيها : إن لا تُهَيِّلْ لتصح .

حيث حُلَّتْ « إن » ، و « لا » الثانية محل « لا » الثانية ، وصُلِحَ الأسلوب .

٤- أن يكون الجراء (الجواب) بعد النهي أمراً محسوساً ، نحو قولك :

لا تُكْثِرْ تَدْخِلِ الحِنَةَ .

ولو كان أمراً مكرّهاً كدخول النار فتوقر الرفع ، نحو : لا تُكْثِرْ تَدْخِلِ النار ، لا تُكْثِرْ من الأَسَدِ بِالْكَلْبِ .

القسم الثاني : كل واحد منه يحرم فعلين ، وهو أمراً محسوساً ، وهي :

١- إن .

٢- ما .

٣- مهما .

٤- إنما .

٥- أي .

٦- متى .

٧- أين .

٨- أيان .

٩- أيى .

١٠- عيها .

١١- كيها .

١٢- كي .

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أداة ثالثة عشر مما يحزم فعلين ، وهي « إناء » ، وإنما ذكرها مفردة ؛ لأنها لا تحزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورة .

وقد نظم ابن مالك رحمه الله هذه الأدوات الثمانية عشر ، فيما عدا كيفية<sup>٤٤</sup> ، في الألفية ، فقال رحمه الله :

بلا ولام طالبا طبع عذرا	في الفعل عكفا بلذم وثأ
واجرم بيان ومن وما ونهما	أي شئى أيان أين إنما
وعيشهما أيى وصرف أى ما	كيبك وبمضى الأذوات أنشأ

وهذه أدوات تعيد الشرط ، ولكنها لا تحزم الفعل للمضارع ، ومن أشهرها : لو ، ولولا ، وإن ، وثأ الجرية ، وعيشما ، وثأ . =

(٤٤) لأنها لا تكون جازمة إلا على قول الكوفيين ، وابن مالك رحمه الله من البصريين .

حرف لا أول من الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً : « لم »  
 تُجِبُّ « لم » على فعل مضارع يتصل لك ، تقول : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء  
 الأُدم .

تُجِبُّ « لم » على « يَضْرِبُ » ، تقول : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ .  
 حين أساء الأدم .

ما الذي حوّل « يَضْرِبُ » إلى « يَضْرِبُ » ؟

الجواب : « لم » ، خزنت الفعل ، وهذا هو عملها .

فـ « لم » حرف جزم .

وهي حرف نفى .

لأننا كما نقول : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدم . وَالآنَ قلنا : لم يَضْرِبُ .  
 فأصبحت الجملة منفية بعد أن كانت مثبتة .

وهي حرف قلب : لأننا كما نقول : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدم . فالضربُ  
 الآن في الوقت الحاضر .

لم قلنا : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ حين أساء الأدم . فالضربُ في الماضي .

إذن أعادت « لم » ثلاث فوائد : النفي ، والجزم ، والقلب .

النفى ، لأنها حوّلَت الجملة التثوية إلى جملة منفية .

هذه الأضمار ، وإن أخذت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحوياً في معنى الشرط والجواب ،  
 نحو :

شروط وأضوار إذا ما أتيتهم أشركتم في أسوأهم وأفريت

فمعنى « أتيت » هو مشروط مبني على السكون ، لا جعل له من الإعراب ، ولا فاعل غير معنى حرم .  
 لأن الأداة ما غير علامة الجزم .

ومعنى « أشركتم » جواب الشرط ، مرفوع بالضم .

والنصب . لأنها قَلْبَتْ زمن الفعل المضارع من الحالى أو الاستقبال إلى الماضى .  
والجزم ؛ لأنها عَزَمَتْ الفعل المضارع .

مثال على إعراب « لم » وما دخلت عليه : تقول : لم يضرب  
لم : حرف نفي وقلب وجزم .

يضرب . فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون .

« لم » تجزئ الفعل المضارع ، وعليه فإذا تكلم رجل ، فقال : لم يضرب . قلنا :  
هذا خطأ .

فإذا قال لم يضربوا . فهذا صحيح ؛ لأنه جزئته بحذف النون ؛ لأنها من الأفعال  
الخمسة<sup>(١)</sup> .

الحرف الثانى من الجوازم التى تجزئ فعلاً واحداً : قلنا .  
وهى كسابتها « لم » : حرف نفي وجزم وقلب<sup>(٢)</sup> .

(١) مثال جزم الفعل المضارع بـ « لم » من القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ وَنَمِ الْأَعْمَى بِشَجْوَةٍ رَبِّهِ شَيْئاً ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَنَمِ أَنْ تَبْلُغَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَبْلُغُ وَأَمْ تَوْلَدُ ﴾ .

(٢) فقد اتفق الحرفان فى نفس المضارع ، وجزمه ، وقلب زمه إلى الماضى .

ويشق الحرفان أيضاً فى الآتى :

١- الحرفية ، فـ « لم » ، « لَمْ » حرفان يتفقان فى النطق .

٢- خصوصيتهما بالمضارع بخلاف يدخلان على غير الفعل المضارع .

٣- حوز دخول صيغة الاستفهام على كل منهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَأْتِ الْبَنِينَ فَتَبَايَعُوا لَنْ نَسْتَعِجَ

فَأُولَئِكَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ قُلْتُمْ يَا نَسُفُتُ مِن نَّسِيفٍ ﴾ .

وكقول العرب زاجرين : لَأَلَّا تَصْبُغَ وَالشَّيْبُ وَالرَّع .

لكل منهما فـ « لم » يختلفان من جهة ، من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال :

١- الإحالة من جهة المعنى

وهو يمثل فيما يلى : ٦

١- أن تعرف بها مستمر الأفعال إلى زمن الحال والتكلم ، بخلاف الماضي ، لأنه قد يكون مستمرا ، مثل قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ مَسْجُودًا وَكُنتُمْ يَاقُوتَ ﴾ .  
 وقد يكون متفعلا ، مثل قوله تعالى : ﴿ عَقَلْنَا أَنفُسَنَا بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَكْفُرُونَ ﴾ .  
 لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا .  
 ومن ثم أصبح أن نقول : مَا يَكُونُ ثُمَّ كَانُ .  
 وحال لم يَكُنْ ثُمَّ كَانُ .

٢- أن الماضي ، ولم ، لا شأن له بالمتقبل ، أما مَا ، فإنها تنفي الماضي ، مع توقع حدوث معيها في المستقبل<sup>٣٥</sup> .

ولذلك قيل : مَا يظهر نتيجة الامتناع . فالنتيجة لم تظهر حتى زمن التكلم ، فالماضي مستمر إلى زمن التكلم ، والطلاب يتوقعون ظهورها في المستقبل .  
 ومثال ذلك أيضا :

• قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ لَمَّا يَسُودُوا كَذَابًا ﴾ : أي : إلى الآن ما ظفروه ، وسوف يظفرونه ، ولم لا تقضي ذلك .

• وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَلَوَاتًا ﴾ : فالماضي في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ يَدْعُو ﴾ . مستمر إلى وقت التكلم ، ويوقع أن يؤمروا فيما بعد .

• وقول الشاعر :

فإن كنت ما كولا فكن غير أبي  
 والأفأتم شمسى وثا أنسري

فهو إلى وقت إنشائه البيت لم يُزَكَّ ، أي : لم يقبل ، وهو يوقع أن يقبل فيما بعد ، إن لم يُخْلَسْهُ الشيطان<sup>٣٦</sup> .

(٣٥) إما لم يجر أو يقبل : مَا يَكُونُ ثُمَّ كَانُ . لأن هذا كلام يفتقر عجزه منقوذا ، وذلك لأن معنى : مَا يَكُونُ ، أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى : ثُمَّ كَانُ ، أنه وُجِدَ في بعض أجزاء الزمن لخصي .

والأريد أن في هذا من التناقض ما ليس يتخفى عليك ، ولهذا لو قلت : مَا يَكُونُ ثُمَّ يَكُونُ ، كان كلام صحيحا مائلا ، لأن معنى حصول الشيء في الزمن الماضي ، واستمراره هذا المعنى إلى زمن التكلم لا يمانى ، ولا يتناقض مع حصوله في الزمن المستقبل الذي تبين عنه السنين في : سيقوم .

(٣٦) قال ابن هشام رحمه الله في شرح القطر ص ٨٢ : ذكر هذا المعنى الزمخشري ، والاستعمال والدوق

يشهدان .

لهي حرف جزم ، تقول مثلاً : يفرخ زيد . ففني ، «لأ» ، فتقول : لما يفرخ زيد .  
 ذ «لأ» تغيرت الفعل من الرفع إلى الجزم .

وهي حرف نفي ، تقول : يفرخ زيد . الجملة ثبوتية ، فإذا أدخلت «لأ» على هذه  
 الجملة تقول : لما يفرخ زيد . والنسب الجملة منفية .

وهي حرف قلب ، تقول : يفرخ زيد . الجملة صالحة للحضور ، فإذا قلت : لما يفرخ  
 زيد . قلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .  
 إذن : «لأ» حرف نفي وجزم وقلب .

لكن الفرق بينها وبين «لم» أن «لم» نفي بلا توكيد ، و«لأ» نفي بتوكيد ، تقول الله  
 تعالى : ﴿ بَلْ لَّمَّا بَدَأُوا غَدَابًا ﴾ . فيها نفي ، لكن مع توكيد النفي ؛ يعني : ماذا فهو ،  
 لكن قريباً يتدورونه ، بخلاف «لم» فإنها لا تدل على هذا المعنى .

١ - ومن ثم استبح : لَمَّا يَجْتَمِعُ الضَّمَانُ<sup>١٩</sup> .

ب - الاختلاف من جهة الاستعمال :

وهو ينحصر فيما يلي :

١ - أن المضارع المنفي ، «لم» لا يجوز حذفه ، أما منفي «لأ» فهو جائز الحذف لتأنيده .

مثال : هل دخلت البلد ؟ فتقول : قارنها ولا . تريد : ولما أدخلتها . ولا يجوز : قارنها ولم .

٢ - أن «لأ» لا تترون بحرف الشرط ، بخلاف «لم» . تقول : إن لم تلم فلمت . ولا يجوز : إن لم تلم  
 فمت .

ومثال دخول حرف الشرط على «لم» من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهُوا زِلْ تَنْتَهُوا ﴾ ، وقوله  
 تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهُوا فَمَا بَلَغَتْ رَبَّانِي ﴾ .

(د) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن «لم» لنفي الفعل غير التثنية «تد» ، وأنت لو قلت : لم يحضر  
 علي . وقد علمت أنك تنفي قول من قال : حضر علي . لم يكن في القسط الميت ، ولا منفيه ، شيء يدل  
 على التوقيع .

وإذا قلت : لما يحضر علي . وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال : قد حضر علي . ففى الإثبات ما يدل على  
 توقيع الأمر ، وهو «تد» ، فيكون عليه دالاً على توقيع حصره .

ولا شك أنك لو قلت : لما يجتمع الضمندان تكون غائطاً ؛ لأنك جئت بلطف يدل على توقيع حصول ما بعد  
 «لأ» ، وتوقيع اجتماع الضمندان محال ؛ لأن من أمكنكم اللطافين أنه لا يجوز اجتماعهما .



ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

الحرف الرابع من الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً : أَلَمْ . وَأَلَمْ هِيَ « أَلَمْ » السابقة ، لكن دخلت عليها الهمزة ، والمزلف يقول : اجتمعتا أداة واحدة<sup>(١)</sup> ، فتقول : أَلَمْ يَقُولَ زيدٌ ؟ أَلَمْ يَطْرُبْ زيدٌ ؟

وتقول في إعرابها :

أَلَمْ : حرفٌ نهي وقلب وحرم .

يقول : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَلَمْ » ، وعلامةٌ جزمه السكون<sup>(٢)</sup> .

- ﴿ فَتَجِدُونَ عَائِلْتَكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ ، ﴿ أَنْتُمْ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ ، ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، ﴿ فَتَقُولُونَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، ﴿ فَتَقُولُونَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ .

والثالث التثنية . ومما عشتك المحاكب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ليرثه أو لغيره ، ويجب أن يلبها الشيء الذي تقر به .

تقول في التثنية بالفعل : أَلَيْسَتْ زيدًا ؟

وبالفعل : أَلَيْتَ ضربت زيدًا ؟

وبالمعول : أَلَيْدًا ضربت ؟

كما يجب ذلك في المستفهم عنه .

والرابع النهي . نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمَّا نَجَوْا كَرِهُوا لَكُمْ ﴾ .

والخامس الأمر . نحو : ﴿ أَتَسْتَأْذِنُ ﴾ أي : استأذنا .

والسادس التعجب . نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمَّا نَجَوْا كَرِهُوا لَكُمْ ﴾ .

والسابع الاستعطاء . نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَمَّا نَجَوْا كَرِهُوا لَكُمْ ﴾ .

(١) وذلك ليس التعليل السابق ، أن التوقف يريد أن يسئل على الطالب للسؤال

والألم « أَلَمْ » ليست كلها أداة الجزم ، وإنما أداة الجزم هي « أَلَمْ » ، والهمزة للاستفهام .

(٢) ود كنه هو إعراب لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقولك : أَلَمْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ؟

والألم إعراب لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

والهمزة للمتكار الإطالي ، أو التثنية ، على الخلاف بين النحاة ، والألم : حرف نهي وقلب وحرم .

شرح فعل مضارع مجزوم بـ « ألم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفعل ضمير مستتر وجوباً ، وتثنية :



حرف الخامس من الجوازيم التي تجزئ فعلاً واحداً : لام الأمر والدعاء<sup>(١)</sup>.

قوله : لام الأمر . معنى : اللام الدالة على الأمر .

ومثالها قوله تعالى ﴿ لِيَتَّقُوا اللَّهَ فَهُمْ يُنْجَوْا ﴾ .

ليتقوا . اللام هنا للأمر ، ولتتقوا : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه السكون .

وذكر : فاعل « يتقوا » مرفوع بالواو ، لأنه من الأسماء الخمسة .

نسخة : مضاف إليه .

فالشاهد من هذه الآية : قوله تعالى : ﴿ لِيَتَّقُوا ﴾ .

وقوله : والدعاء . أي : ولام الدعاء ، وهي اللام التي تؤجج فيها الخطاب إلى الله ،

مثل : رَبِّ يَتَّقِ لِي .

اللام هنا لو كان المخاطب غير الله لكانت لام الأمر ، لكن لما كان الخطاب مؤججاً

إلى الله ، فلا يترك أن نامر الله ؛ فאלله بأمره ، ولا يؤخر .

<sup>(١)</sup> لك اللام حرف جر ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في محل جر ، اسم مجزوم بلام .

صارت . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومصدر مضاف ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في محل جر ، مضاف إليه .

لتبنا . إعراب : الله أحسن إليك ؟

تأ الهجرة للإبتكار الإيطالي ، أو للتخريف ، و « الله » : حرف تاني وجزم وطلب .

أحسن فعل مضارع مجزوم ب « الله » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره وأنا .

بنت إلى : حرف جر ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبني على الفتح ، في محل جر اسم مجزوم .

(١) هذا هو عبارة الكلام على القسم الثاني من الحروف التي تجزئ فعلاً واحداً ، وهو القسم الذي يليه الطلب . ولذلك يطلق على لام الأمر لام الطلب ، فلام الأمر أو لام الطلب هي التي يُعَلَّبُ بها حصول الفعل طلباً حرفياً .

إذن : نقول : اللام للدعاء .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَاتٍ نَّالِكُ يُقْضَىٰ عَلَيْهَا رَبِّكَ ﴾ .

فبقول : اللام لام الدعاء .

ويُقَضَى : فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنَّ أصل « يُقَضَى » يُقَضَى ، كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُقْضَىٰ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(١)</sup> .

• الحرف السادس من الحروف التي تُجَزَّم فعلاً واحداً : لا في النهي والدعاء .

قوله رحمه الله : لا في النهي والدعاء<sup>(٢)</sup> . أي : لا الناهية ، ولا الدعاية<sup>(٣)</sup> .

(١) وباء على حد الذي ذكره المؤلف ، واستخرج رحمه الله فإن لام الطلب تقسم إلى ثلاثة أقسام .

١- إن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ يُقَضَىٰ لَهُ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ قُضِيَٰ عَمْرًا أَوْ يُقَضَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> .

٢- إن كان الطلب من المتساوي كانت للاتماس ، نحو قوله لأخيك : إيسأئني .

٣- وإن كانت من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو طلب أهل النار لخارجتها : ﴿ يَا نَبِيَّكَ يُقْضَىٰ عَلَيْهَا رَبِّكَ ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن شئت دعائية تكليفاً .

(٢) لوك : في النهي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة له لا ، ، والقدر : ولا أنتقضت في النهي .

(٣) لا ، لا ، الحارمة نوعان : ناهية ودعائية ، وكل منهما يُقَضَى به طلب الكف عن الفعل وتركه ، ولذلك تُقَضَى ولا العاقبة .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَكُونُوا الَّذِينَ قُضِيَٰ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَأُوا ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزَيِّنْهُنَا ﴾ . وقوله

تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِخْ عُقْرَتَنَا لَعَلَّهَا خِزْيَانٌ ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا ﴾ .

وأما إن كان الطلب من المتساوي فإِنَّ لا تكون للاتماس ، نحو قول الأخ لأخيه : لا تفسد موعظتنا .



وتقول: ز زيدا. أي: النظر إلى زيد، وتقول عند الإعراب: ز: فعل أمر، ولا تقول: الراء فعل أمر.

ومثال: لا، الناهية. قوله تعالى: ﴿فَأَسْكُمُ مِنَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَسْلُبُ﴾.

تقول في إعراب ﴿وَلَا تَسْلُبُ﴾.

لا: ناهية.

تسلب: فعل مضارع مجزوم، «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون.

ومثالها أيضا: أن تقول: لا تضرب ولذالك العقوبات.

«لا» ناهية، تحريم الفعل المضارع.

وبناء عليه لو قال قائل: لا تضرب<sup>(١)</sup> ولذالك المؤدب. فهو خطأ.

ولو قال: لا تضرب<sup>(٢)</sup> ولذالك المؤدب. فهو خطأ أيضا، لأن «لا» ناهية، وإذا دخلت «لا» الناهية على الفعل وجب الحزم.

لذا: لا الدعائية. هي «لا» الناهية، لكنه إذا وُجِّه الخطاب إلى الرب عز وجل، فلا ثقل: ناهية؛ لأنك لا تلهي الله، الله هو الذي يتهاك<sup>(٣)</sup>.

(١) وقال أيضا رحمه الله في نفس الشرح ٢/ ٦٦٤: ويجب حينئذ انقلاب هاء الشكوت<sup>(٤)</sup> في الأمر المشدّد إلى الضمير المستمر عند الوقف، تقول: يا، يا، يا، يا، يا، يا، يا، يا.

ويجوز لك الإتيان بهاء الشكوت في المضارع المجرى المشدّد للضمير المستمر عند الوقف، تقول: لم يه، ولم يه، . . . الخ، ويجوز أن تقول: لم يه، ولم يه، . . . وشلا، ووقلا.

(٢) بالرفع.

(٣) بالنصب.

(٤) فكر من لام الدعاء، وه «لا» الدعاء هو لام الأمر، وه «لا» الناهية، ولكن فرق بينهما، فقيل: لام أمر، ولأم دعاء، وعلل: «لا» نهي، وه «لا» دعاء: تُلَاقَا مع اللّهُ، وهو الله عز وجل.

(٥) هـ: سبخت هي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: ﴿عاجية﴾، ونحو: حاشية، ودارية، وأصبه  
 - توفقت عليها، وربما وصفت بنية الوقف. وانظر معنى التيبب ٢/ ١٠٢.

إذن : نُسبها « لا » الدعائية ، أو حرف دعاء .

ومثالها قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ لَا تُؤَايِدُنَا إِنْ نَجِينَا أَوْ أَنْجِنَا ﴾ بسكون الذال ، التي هي آخر الفعل .

ومثالها أيضا : أن تقول : رب لا تُجْعَلْنِي أشقى عليك .

بسكون اللام من « تُجْعَلْنِي » .

ولا يصح أن تقول : رب لا تُجْعَلْنِي <sup>(١)</sup> أشقى عليك .

لأنك ضمنت آخر الفعل « اللام » ، و « لا » الدعائية تُجرِّم الفعل المضارع .

الفرق بين « لا » النافية ، ولا الناهية ، والدعائية :

الفرق بينهما يُلغى بهذين المثالين :

تقول : لا تظلم .

لا : ناهية .

تقول : فعل مضارع مجزوم ، « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون .

وأما قولك : هذا لا تقوم من مكانها . فـ « لا » هنا نافية ، لأنك تُخبر عن هذا أنها

لا تقوم ، ولا تنهاها ، و « لا » النافية لا تُكسر في الفعل شيئا . لكن لو قلت لامرأة : لا تقومي . فـ « لا » ناهية .

إذن : نقول في إعراب هذه الجملة :

لا : ناهية .

تقوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة <sup>(٢)</sup> .

(١) - ضم

(٢) - مصدر من كلمة التلويح وحده الله ما لم ، لا ، الداخلة على الفعل المضارع على التمسك

فهذه ستة أحرف تُجرّم فعلاً واحداً<sup>١٥</sup>.

= وتمكنا أن نفرق بينهما من وجهين :

١- الوجه الأول : من حيث المعنى :

فهـ لا ، لا الضميمة لا تعمل شيئاً ، فالفعل يأتي بعدها مرفوعاً ، إلا إذا شين وأدلة نصب فنصب ، أو أدلة حرم محرم .

وأما هـ لا ، الضميمة فهي - كما تقدم - تجرم الفعل المضارع .

٢- الوجه الثاني : من حيث المعنى .

فهـ لا ، الضميمة معناها طلب الكف عن الفعل وتركه ، وهـ لا ، الضميمة معناها الخبر<sup>١٦</sup> .

والفرق بين الخبر وطلب أن الطلب . لا يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب ، بينما الخبر يوصف بذلك .

فعلني سبيل المثال لو قلت لوالدك : لا تشرب الكين . فهذا طلب ؛ لأنه لا يمكن أن يقول لك من سمعتك تقول هذا : صدقت أو كذبت . بينما لو أنك قلت : محمداً لا يلعب بالكرة . فهذا خبر ؛ لأن السامع يمكنه أن يقول لك : صدقت أو كذبت .

وعليه فإنما نقول : إن هـ لا ، في الجملة الأولى طلبية ؛ لأنه لا يمكن أن يوصف الكلام الذي وردت فيه بالصدق أو الكذب . بينما هـ لا ، في الجملة الثانية تامة لإمكان وصف الكلام الذي وردت في سياقها بالصدق أو الكذب . والله أعلم .

وإذا كنتم مثلاً على إعراب هـ لا ، الضميمة ، والدعائية . مع الفعل المضارع الذي دخلت عليه

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ لَا تَكْفُرْ ﴾ .

لا : حرف نهي ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تكفـ فعل مضارع مجزوم ، هـ لا ، الضميمة ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت .

المثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَا تُؤْمِنُوا ﴾ .

لا : حرف دعاء ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تؤمنـ فعل مضارع مجزوم ، هـ لا ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت ، وما المفعولين : ضمير مبنى على السكون في محل نصب مفعول به .

١٥) وقد هو بداية الكلام على القسم الأول من المحاورم ، وهو المحاورم التي تجرم فعلاً واحداً ، وهذا هو وقت شروع في القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعليين .

(١٥) و- كما هو علم أحياناً قد يحصل معنى الطلب ، فتكون جملة خبرية التقط ، إرشادية بمعنى ، وكثيراً كلاماً لأن ينصب على الأصل ، وهو أن معناها الخبر المجرد عن الطلب .

## القسم الثاني من الجواز م :

### ما يجزم فعلين<sup>(١)</sup>

ثم قال المؤلف رحمه الله : وإن<sup>(٢)</sup> .

بدأ المؤلف رحمه الله الآن في الجواز التي تجزم فعلين ، وأزّلها « إن » ، ومدّلتها أن تقول : إن تقيم زيداً تقيم عمرو .

فأداة الشرط « إن » جزمت فعلين ، الفعل الأول : « تقيم » ، والفعل الثاني : « تقيم » أيضاً ، ويُسمى الأول لفعل الشرط ، ويُسمى الثاني جواب الشرط .

ولابد أن تجزم هذه الأداة « إن » هذين الفعلين ، فلا بد أن تقول : إن تقيم زيداً تقيم عمرو . بحزم الفعلين .

ولو قلت : إن تقيم زيداً يقوم<sup>(٣)</sup> عمرو . صار هذا خطأ ، أو ضعيفاً<sup>(٤)</sup> .

(١) هذه الأدوات التي تجزم فعلين تسمى أدوات الشرط المحرمة ، وهي بنية الأدوات التي ذكرها المؤلف بقوله : « وإن ... » إلخ . وهي اثنا عشرة أداة .

وهذه الأدوات تحرم الفعل المضارع لفظاً ، واللامني ضمناً ، وسيأتي التمثيل على ذلك ، إن شاء الله تعالى ، وهي تعمل زمن الفعل المضارع للاستقبال كما تنطبق زمن الماضي إلى المستقبل ، عكس « لم » ، و « سأ » . وشبهت أدوات شرط ، لأنها تعيد تعليق أمر على أمر آخر ، ويُسمى الجملة التي بدأت بأداة الشرط أسلوب الشرط ، أو الجملة الشرطية .

والجملة الشرطية تتكون من :

١ - أداة الشرط .

٢ - جملة الشرط ، وهي التي تلي أداة الشرط ، وتحتوي على المضارع المحرّم ، ويسمى فعل الشرط .

٣ - جملة جواب الشرط ، ويقال : الجزء ، وتأتي بعد فعل الشرط ، وتحتوي على فعل مضارع محرّم ، يسمى جواب الشرط وجزائه ، وإنما سُمي هذا الفعل الثاني جواباً وجزاءً ؛ تشبيهاً له بحرمات السؤال ، وسواء الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد ونحو الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجراء بعد عصر الشحاذي عليه .

(٢) ذكر س. هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٥/٤ أنّ « إن » الشرطية حرمه بالانصاف .

(٣) دفع المحرم .

(٤) ذكر س. هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٨/٤ أنّ رفع الجواب في مثل هذه حذاه محرم .

- ولو قلت : إن تقوم زيدٌ بتمم عمرو . فهو خطأ أيضاً .  
 ولو قلت : إن تقوم زيدٌ بعمرو . فهو خطأ أيضاً .  
 إذن . الصحيح أن تقول : إن تَمَّ زيدٌ بتمم عمرو . بجرم الفعلين .  
 ومثال جزم « إن » الشرطية الفعلين ، من القرآن .  
 قوله تعالى . ﴿ إِنَّ يَكْفُرُ عِبَادًا أَوْ قَوْمًا قَالَهُ أُولَىٰ بَيْنَنَا ﴾ .  
 وقوله تعالى . ﴿ إِنَّ لِعَيْبَانَ عَسْتَنَّةً تَشْتَوِيهِمْ ﴾ . ولم يقل تشؤهم<sup>(١)</sup> .

= ومثل ذلك بقول الشاعر :

من يأتيها لا يضرها

وقال : وعليه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أُنْتَنَا تَكُونُوا يَمُرُّ كُنْتُمْ التَّوْتُ ﴾ .

(١) ومن ذلك أيضاً

قوله تعالى . ﴿ وَإِنَّ لَكَ عَسْتَةً يَمْشِيهَا وَإِنَّ مِنْ أَهْلِهَا عَجِيْبًا ﴾ .

قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ يَشْتَوِيهَا يُدَشِّرُهَا يُكَلِّمُهَا يُشْرِيهَا يُغْوِمُهَا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ لَدَىٰ عَنُقِهَا أُبْحًا لَا يَسْمَعُ بِهِ شَرًّا ﴾ .

وقوله تعالى . ﴿ إِنَّ يَشْرِي قَفْذًا شَرِيًّا أَمْ لَهُ مِنْ تَلْهِلٍ ﴾ .

ويلاحظ في هذه الآيات أن الفعل المضارع الواقع شرطاً ، أو جرماً يكون مجزوماً ، « إن » ، ومن الواضح أن علامة الجزم اختلفت باختلاف نوع الفعل فهو مجزوم ، وعلامة جزم السكون في نحو « يمشيها » ، و « يمشي » ، و « لا يسمع » .

والسكون على الترتيب المذكور جوازاً في « تَلْهِل » ، وتكون علامة الجزم حذف الهمزة في « يمشيها » ، و « يمشي » .

أما جواب الشرط فقد سرق أخ له من قبل ، فيلاحظ أنه ماضي مسبوقة ، « قد » ، ولا يصح وقوع هذه الجملة حوفاً إلا إذا التزمت بالفاء ، فهي جملة في محل جزم ، جواب الشرط .

١ - جزم « جواب » ، الشرطية مع فعلها ، فعل الشرط ، وجواب الشرط : « إن تَمَّ زيدٌ بتمم عمرو . حرف شرط حارم وافق السكون ، بجرم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه وجرزه .

٢ - فعل مضارع مجزوم ، « إن » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

٣ - محل مرفوع بالضممة الظاهرة .

٤ - الثاني : فعل مضارع أيضاً مجزوم ، « إن » ، جواب الشرط وجرزه . وعلامة جزمه السكون .

٥ - محل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .



الأداة الثانية من أدوات الشرط التي تجزم فعلين : ما<sup>(١)</sup> . ومثالها : قوله تعالى : ﴿وَمَا تَقْتُلُوا مِنَ خَيْرٍ يُغْلَبَهُ اللَّهُ﴾ .

فعل الشرط : تَقْتُلُوا ، وهو مجزوم بحذف النون .

وجواب الشرط : يُغْلَبَهُ اللَّهُ ، وهو مجزوم بالسكون .

وإنما تجزم الأول بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وتجزم الثاني بالسكون ؛ لأنه لم يتصل بأخره شيء<sup>(٢)</sup> .

(١) هنا - كما رأيت - فعل الشرط وجواب الشرط مطارفا ، وقد يكونان ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، وإعرابه - كما تقدم - [لأنك تقول في «قام» : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم ، وإن] ، فعل الشرط ، وكلت في جوابه .

وقد يكون الأول مضارفاً ، والثاني ماضياً ، نحو : إن يتم زيد قام عمرو ، أو الأول ماضياً ، والثاني مضارفاً ، نحو : إن قام زيد يتم عمرو . وإعراب الثاني ، كما مر في نظيرهما .

(٢) هو اسم موضوع في الأصل لغو العاقل ، ثم سُمِّت معنى الشرط ، فجزأت ، وهي مبنية ، ولها محل من الإعراب<sup>(٣)</sup> .

(٣) وقد تقدم أن الفعل المضارع إذا لم يتصل بأخره ولو جماعاً ، أو ياء مضافة ، أو ألف التثنية ، أو نون نسوة ، أو نون تركيد - عطفة كانت أو ثقيلة - ولم يكن آخره حرف علة فإنه يجزم بالسكون . فإن كان آخره حرف علة جزم بحذف حرف العلة .

وإن اتصل بأخره ألف التثنية ، أو واء جماعاً ، أو ياء مضافة ، جزم بحذف النون ؛ لأنه يكون وقتئذ من الأفعال الخمسة .

فإن اتصل بأخره نون النسوة ، وسبق بجزم ، فإنه مبني على السكون في محل جزم .

وإن اتصل بأخره نون التوكيد الحقيقية ، أو الثقيلة ، فإنه مبني على الفتح ، في محل جزم .

ومن أمثلة ما<sup>(٤)</sup> الشرطية أيضاً : قوله تعالى : ﴿وَمَا تَقْتُلُوا مِنَ خَيْرٍ يُغْلَبَهُ اللَّهُ﴾ . وإعراب هذه الآية هكذا -

(٤) سم شرط جزم ، يعرجم فعلين ، مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به مقدم لفعل الشرط المقدم .

شعر : فعل مضارع مجزوم ، ما<sup>(٥)</sup> ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير مبني -

(٥) ما<sup>(٦)</sup> ، شدة في معنى في نهاية الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين مبنياً في إعراب هذه الآيات



لأداة لرابعة من أدوات الشرط التي تجزم فعلين : مهما<sup>(١)</sup> .

ومتأثها : قول الشاعر :

ومهما تكلم عند امرئ من خلقه وإن خالفنا نحق على الناس نعلم<sup>(٢)</sup>

= وهو الخ<sup>(٣)</sup> .

نونا : فعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

يَجَزُ فعل مصارع مبنى بـأ لم يشتم فاعله ، مجزوم ، الخ<sup>(٤)</sup> ، جواب الشرط وجراؤه ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، والباء الفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو<sup>(٥)</sup> ، يعود على الخ<sup>(٦)</sup> .

به الباء حرف جر ، والهاء ضمير مبنى على الكسر ، في محل جر اسم مجزوم ، والجار والمجرور متعلقان بقوله : يعود<sup>(٧)</sup> .

(١) مهما : اسم في أصح الأقوال ، وهي في الأصل موضوعة لغير العاقل مثل : ما ، ثم طُلبت معنى الشرط عليها ، فجزئت ، كما تكون الزمان فتكون ظرفاً .

(٢) هذا البيت لأبي نؤن بن أبي شلفي اللخمي ، من تعلقته المشهورة التي أولها :

لئن لم يؤنني دنئاً لم تكلم تحوسناب الذواج فاشغفلم

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام رحمه الله في شرح قطر الندى عند الكلام على الخلاف في اسمية مهما<sup>(٨)</sup> ، وفي معنى اللبيب في مباحث مهما<sup>(٩)</sup> ، والأشعراني في باب عوامل الجزم .

ومن استعمال مهما<sup>(١٠)</sup> للزمان والشرط ، وتكون حينئذ ظرفاً للشرط قول حاتم الطائي :

يا ليت مهما لقط بطناك شواك وفرغك تالا شقني الدم أحنفا

وقول امرئ القيس :

أفرك سنى أن عركت غابلي وأك مهما تأمري الفت يتقل

وشرح فيه . قوله : مهما تأمري القطن يتقل<sup>(١١)</sup> . حيث تجزم ، مهما<sup>(١٢)</sup> فعلين ، أولهما . قوله : تأمري<sup>(١٣)</sup> . وثانيهما : قوله : يتقل<sup>(١٤)</sup> ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط . والثاني مهما جواز وجراؤه ، وقد عرفت أن علامة جزم الأول حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة ، إذ هو فعل مصارع نصب ، وبالحفاظة التوكيد ، كما علمت أن علامة جزم الثاني المسكون ، وأن امرءه لم يتحرك ، وكسره . لا لموافقة بقية الأبيات .

ومن استعمالها لغير العاقل : قوله تعالى : ﴿ وَذَلَّلُوا بِهَا بَنِي إِدْرِسَ إِذْ لَمَّا سَفَرُوا مَلَ سَفَرًا مَبِينًا يَدْعُوا بِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

واعراب هذه الآية هكذا . =

تَكُنْ : فعلُ الشرط ، وتَقْلَمُ : جوابُ الشرط ، وشَرِكُ بالكسرة : مُراعاةُ لزومِي ؛  
بمعنى : لأجر الميت<sup>(١)</sup> .



« مِمَّا » اسم شرط حارم ، يجوز فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزمه . وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع .

تَأْتِ : فعل مضارع مجزوم ، « مِمَّا » فعل شرط ، « وعلامة حرمة حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، « وَا ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به ، والخمسة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع عبر الابدأ ، وهو « مِمَّا » .

« يَدِ الْيَاءِ حَرْفٌ جَرٌ ، وَالْيَاءُ : ضمير مبني على الكسرة ، في محل جر ، اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تَأْتِ » .

« مِنْ آيَةٍ . جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، يَدِ الْيَاءِ » بيان لـ « مِمَّا » ، في محل نصب على الحال من الياء في « يَدِ » .

« لَتَسْحَرْنَا : الْيَاءُ لَامٌ كَتَبٌ ، وَتَسْحَرُ : فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » مضرة جوازاً بعد لام الكسرة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، « وَا ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به .

« يَدِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلقان بـ « تَسْحَرُ » .

« فَمَا : الْيَاءُ وَالْعَلَّةُ فِي جَوَابِ « مِمَّا » ، وَمَا نَائِلَةٌ .

« فَمَا جَعَلْتَ « مَا » حَذَائِرِيَّةً جَعَلْتَ مَعْلَى « لَيْسَ » ، مِنْ رَفْعِ الْأَسْمِ ، وَنَصْبِ الْحَرْفِ .

« وَإِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَا تَكُنْ أَنتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . هكذا :

نحن : اسمها مبني على الضم في محل رفع .

تَكُنْ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلقان بمؤمنين .

« تَرَامِسُ الْيَاءِ حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ ، وَمُؤْمِنِينَ : خبر ما منصوب ، وعلامة نصبه ياء مقدرة في آخره ، مع من ظهورها اشتغال المحل بإياد المجلوبة لأجل حرف الجر الزائد .

« وَإِنْ جَعَلْتَ « مَا » الْيَمِيَّةَ كَانَتْ خَيْرَ عِلَّةٍ ، وَكَانَ الْإِعْرَابُ هَكَذَا :

نحن : مبتدأ مبني على الضم ، في محل رفع .

« تَرَامِسُ الْيَاءِ حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ ، وَمُؤْمِنِينَ : خبر الابدأ مرفوع بواو مقدرة في آخره ، مع من ظهورها اشتغال محله بإياد المجلوبة ، لأجل حرف الجر الزائد ، والخمسة من « مَا » واسمها وخبرها عن الأول ،

ومن المبتدأ والخبر على الثاني في محل جزم ، جواب الشرط .

(١) « يَدِ » تصدير . « يَدِ » وجهه الله في القاموس المحيط ( روى ) الزمخشري : حرف التقدمة .

- لأداة الخامسة من الأدواب التي تجزئ قفلين : إذ ما<sup>(١)</sup> .  
 ومثالها : تقول لصاحبك : إذ ما تجلس أجلس . يعنى : فى أى مكان تجلس أجلس .  
 فعل الشرط هو « تجلس » ، وجواب الشرط هو « أجلس » .  
 ولو قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ .  
 ولو قلت : إذ ما تجلس  
 أجلس . فهو أيضاً خطأ .  
 ولو قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ أيضاً .  
 وإذا قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ أيضاً .  
 فالصحيح أن تقول : إذ ما تجلس أجلس . يحرم القفلين<sup>(٢)</sup> .

(١) ، إما أداة شرط موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط كما فى « إن » ، ولما كانت حرفاً على الأصح ، وسببى - إن شاء الله تعالى - من ٣٦٧ ذكر الخلاف فى ذلك .

(٢) ومن الشواهد على جزم « إذا » ليعلم قول الشاعر :

وَأَلْتَمَسْتُ إِذَا كُنْتُ مَا أَتَيْتُ بِهِ لُحْفٌ مِمَّنْ إِتَمَّ تَأْتِي

وإعرابه -

وإبتدأ الواو بحسب ما قبله ، وإذ : حرف توكيد ونصب ، نصب الاسم ، وترفع الخبر ، والكاف ضمير المخاطب ، مبنى على التصح ، فى محل نصب ، اسم « إن » .  
 وما : حرف شرط حازم ، يحزم فعلين ، الأول : فعل الشرط ، والثانى جوابه وجراؤه ، لا محل له من الإعراب .

ت : فعل مضارع محذوم ، « إذا » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الجاء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والتدخل ضمير مستتر وجوباً ، فتشبهه « أنت » .

ر : اسم موصول يعنى « الذى » ، مفعول به لـ « أتيت » ، مبنى على السكون ، فى محل نصب  
 ـ : « أن » ضمير متصل مبتدأ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف عطف ، لا محل  
 به من الإعراب .

م : ضمير المتبادر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

هـ : أداة حرف جر ، والهاء ضمير عائد على « ما » ، مبنى على الكسر ، فى محل جر ، اسم محذوم . و  
 وحرور : متعلق بـ « كسر » ، والمجئلة من البدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صفة لأوصوب « هـ » .

## أداة لسانية من الأدوات التي تجزم بفعلين : أنى<sup>(١)</sup>.

تف فعل مضارع مجزوم بـ «إنما» ، جواب الشرط وجزؤه ، وعلامة حرمة حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والمفاعل ضمير مسطر وجوزاً تقديره : «أنت» .

من اسم موصول تعني «الذي» ، مفعول به أول لـ «تلف» ، مبنى على السكون ، في محل نصب .  
 «وهو» إذا ضمير متصل ، مفعول به مقدم لـ «تأمر» مبنى على السكون ، في محل نصب ، ولها حرف دال على التبع .

تأمر فعل مضارع مرفوع مجزوم من التامب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة ، والمفاعل ضمير مسطر وجوزاً تقديره : «أنت» ، والمجمل من الفعل والمفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «تأمر» ، والمعاد هو الضمير الواقع مفعولاً مقبلاً ، وهو «إنما» .

أي الفعل الثاني لـ «تلف» ، منصوب بالفتحة ، وجمله «إنما» ، شرطها وجوابها في محل رفع خبر

شاهد في قوله : إنما أنت ... تلف حيث جزم بـ «إنما» فعلمنا : أولهما : «أنت» ، وثانيهما : «تلف» ، غير أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها .

(١) أي : في الأصل استعمل بحسب ما تطابق إليه ، ثم طُغيت معنى الشرط ، فجزمت .

- فتكون بعدل في نحو : أنى إنسانٌ تكفركه استغفرك عليه .

- وتكون بعدل في نحو : أنى كتابٌ قرأته تشبهته به مثلنا . ومنه قوله تعالى : ﴿لَا تَأْتِيهِمْ فِي الْأَنْبَاءِ الْبَشِيرُ﴾ .

- وتكون ظرفاً للزمان في نحو : أنى يومٌ قبضته تركت الجربة .

- وتكون ظرفاً للمكان في نحو : أنى بلدٍ تشكته فأنجذ من أهله أقلنا لك .

- بحرف قوله تعالى : ﴿لَا تَأْتِيهِمْ فِي الْأَنْبَاءِ الْبَشِيرُ﴾ .

إنما أيا : اسم شرط جازم ، مفعول به مقدم لـ «تدعوا» منصوب بالفتحة الطاهرة ، وما واقعة .

تدعوا : فعل مضارع مجزوم بـ «إنما» ، فعل الشرط ، وعلامة حرمة حذف الياء ، وهو في واقع .

قد جاء واقعة في جواب «أيا» ، وله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم

الأسماء : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة طاهرة .

حسبي صيغة الأسماء ، وصيغة المرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف . مع من صيرها الضمير .

وحدة من ليشأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وهو «أنى» .

وهو أقرب لجمعه بما بالهاء لأنها لا تصلح أن تكون فعلاً للشرط ، فوجب قولها ذلك ، لأن الأسماء لا تكون شرطاً ، بل اسم يصلح أن يكون فعلاً للشرط تعيّن قرنه بالفاء ، وذلك في سبعة مواضع مضمومة معهم .



الاذنة النامة من الأذونات التي تجزم فعلين: أيان<sup>(١)</sup>.  
ومثالها أن تقول: أيان ما تجلس أجلس، أو: أيان تجلس أجلس<sup>(٢)</sup>.

١- جمع فعل مضارع مجزوم بـ «أي» ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وشركه بالكسر للتحقق من إلغاء الساكنين ، والفعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره «أنا» .

العمامة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة .

تعرفوني : فعل مضارع مجزوم بـ «أي» ، جواب الشرط وجوبا ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والنون الموجودة الوقاية<sup>(٣)</sup> ، وواو المتكلم ضمير مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به له «تعرفوا» ، وأضانه «تعرفوني» بنون ، فحذفت نون الرفع الأولى للمجازم .

التباعد في هذا البيت : قوله : متى أصبح العمامة تعرفوني . حيث جزم بـ «أي» فعلين أولهما «أصبح» ، والثاني «تعرفوني» ، على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجوبا .

وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وفزع الساكن بعد أمره لما أكسبه ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تمنع الفصح عند اتصاله بهاء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعا لقال : تعرفوني . بنون : أولاهما : نون الرفع ، وثانيهما : نون الوقاية .

(١) أيان : في الأصل ظرف زمان ، كـ «أي» ، ثم حُذفت معنى الشرط ، فجازمت .

(٢) ومن المتشابه على أن «أيان» تجزم فعلين : الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، قول الشاعر :

لمأ أيان ما تكلم يد الزوبع تكلم

وغيره :

أما اسم شرط حلزم ، يجرم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجوبا ، مسمى على المنع في محل نصب على الظرفية الزمانية بـ «تعدل» .

ما - زينة .

عبد : فعل مضارع مجزوم بـ «أيان» ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

بـ : حار ومضروب متعلق بقوله : تعدل .

والمرح : فاعل «تعدل» مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(٣) قد سبق الكلام على تعريف نون الوقاية ، ولما سميت بهذا الاسم ، وذكرنا هناك أمثلة على دخولها على



بحرور بزيادة «ما» ، وبحرور بدونها<sup>(١)</sup> .



الأداة التاسعة من الأدوات التي تجزئ فعلين : «أين»<sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ تُكُوثًا يَأْتِي بِكُمْ اللَّهُ ﴾ .  
واعراب هذه الآية هكذا :

أَلَيْسَا : أداة جزم تجزئ فعلين ، الأول : فعلُ الشرط ، والثاني جوابه .

تكونوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ ، «أَلَيْسَا» ، على أنه فعلُ الشرط ، وعلامةُ جزمه حذفُ النون ، والنونُ فاعلٌ .

يَأْتِي : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ ، «أَلَيْسَا» على أنه جوابُ الشرط ، وعلامةُ جزمه

<sup>(١)</sup> تقول : فعل مضارع مجزوم ، «أَيَّان» ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما تحرك بالكسر لأجل الزيادة .

والشاهد فيه . قوله : أَيَّان ما تكُونُ ... تقول . حيث جزم «أَيَّان» فعلين ، أولهما «تكون» ، والثاني «تقول» ، على أن الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزؤه .

وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا الزيادة لكان الثاني ساكناً سكون الأول .  
ومن الشواهد أيضاً : قول الآخر :

قَاتِلِيَن تُوَيْمِيَتُكُ الْأَمْرُ عِيْرِيْنَا وَيَا  
فَالْعِيْلَانِ «تُوَيْمِيَتُكُ» ، و «تَاتِلِيَن» مجزومان ، «أَيَّان» .

(٢) «أَيَّان» نحو «فعلين» ، أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط ، سواء اتصلت بها «ما» أو الرافعة ، لم  
لم اتصل بها .

والشاهد على صحة ذلك اليهان المذكوران في الحاشية السابقة ، هي حيث الأول : «أَيَّان ما تكُونُ»  
ربيع تقول : حزمت «أَيَّان» فعلين ، مع اتصال «ما» الرافعة بها .

ومن حيث ليس : «قَاتِلِيَن تُوَيْمِيَتُكُ الْأَمْرُ عِيْرِيْنَا» حزمت فعلين أيضاً ، مع عدم اتصال «ما» الرافعة به  
و«تَاتِلِيَن» .

(٣) «أَيَّان» هي من أصل موصولة للدلالة على المكان ، فهي ظرف مكان ، ثم طُبقت بمعنى شرط .  
صححت

حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها<sup>(١)</sup> .



الأداة العاصرة من الأدوات التي تجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط : أتى<sup>(٢)</sup> .

ثوبن مثلاً : أتى تحضروا تحضروا .

وإعرابه :

أتى : أداة جزم تجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه .

تحضروا : فعل مضارع مجزوم بـ « أتى » ، على أنه فعل الشرط .

أحضضوا : فعل مضارع مجزوم بـ « أتى » على أنه جواب الشرط<sup>(٣)</sup> .

(١) وحذفها من القرآن أيضاً :

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَنَا بِمَكْرَمٍ الْكَرِيمُ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِيَوْمِكُمْ هَٰذَا مِيقَاتُ الْحَجِّ الْأَعْرَابِ ﴾ .

إعراب قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ لَنَا بِمَكْرَمٍ الْكَرِيمُ ﴾ .

أليسا : أين : اسم شرط مجزوم ، مبني على الفتح ، في محل نصب على الظرفية التوكيدية ، وما : واظنا .

لكرموا : فعل مضارع مجزوم بـ « أين » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، وهاووا فاعل .

ولا تحتاج « تكونوا » للخبر ، لأنها تامة .

بأمر تكلموا : يروى : فعل مضارع مجزوم بـ « أتى » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف

التانية مفعول به ، مبني على الضم ، في محل نصب ، وإليه علامة الجمع .

أمر : أمر ، يترك ، مرفوع بالضمة الطائفة .

(٢) أصله موصوفه بدلاً عن الكان ، مثل « أين » ، ثم طمست معنى الشرط ، فصارت

(٣) ومن شبهه على جزم « أتى » فعلين ، الأول : فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط ، قول الشاعر :

فأضحت أرى لها تلتئم بها كلاً فزكيتها تحت رحمتك شاعر

بمعنى قوله : فزكيتها . أراد به تاجيدها وجهديها ، وأصل التركيب مذكور أو كونه

ومعنى « تحت رحمتك » هو اسم فاعل من فزكيتها : شاعر بين التوم ، أي : تفزق واختلط ، وصف الشاعر من هذا

بمعنى « تحت فزكيتها » هو الموصوف من مضمونها ، فيقول : إنك إذا حبستها وأحببت فيها ، وسببت بها ،

كانت وكوبها صعباً .

الأداة حادية عشرة من الأدوات التي تجزم فعلين: حيثما<sup>(١)</sup>.

الإعراب:

صحت فعل ماضٍ ناقص رفع الاسم، وينصب الخبر، وتمام ضمير المخاطب اسم «أصبح»، من «هي أصبحت»، في محل رفع.

شي اسم شرط جازم، محرم فعلين، مبنى على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية «تأت»، أت، فعل مضارع مجزوم بـ «أنتي»، فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الهاء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره أنت، والهاء مفعول به، مبنى على السكون في محل نصب، لأنه اسم مبنى، لا يظهر فيه إعراب.

التيس فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بـ «أنتي»، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت.

بها: جار ومجرور متعلق بـ «التيس»، وصلة الشرط والجواب، في محل نصب، خبر «أصبح»، كلاً مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، و «مركبي» من قوله «مركبها» مضاف إليه، محرور بالياء المقترحة ما قبلها تحقيقاً، المكسور ما بعدها تقدماً لأنه مبنى، و «مركبي»: مضاف، وما ضمير العائنة مضاف إليه.

تحت: ظرف مكان، متعلق بقوله: «شاعر»، الآتي، وهو مضاف، ورجل من قوله: «رجلك» مضاف إليه محرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. شاعر: خبر تليداً، تلي هو «كلاً».

وإفراء أظهر: لأن كلمة «كلاً»، وإن كان معناها معنى التلي، إلا أن لفظها مفرد «فراعى» هذا لفظها، فأفراء الخبر، ومراجعة اللفظ أرجح من مراجعة المعنى.

ويطه في مراجعة اللفظ قول الشاعر:

كلاًتيا غيبق من أجبده خبائلا ونسحن إنا شكا أشد لغيبنا

سندد: «ت» قوله «أنتي تأبها لغيبق»، حيث جزم بـ «أنتي» فعلين: أولهما «تأت»، وهو فعل الشرط، وتبهما «التيس»، وهو جواب الشرط.

ومن التلوذح على لُذ «أنتي» لزوم فعلين، أيها: قول الشاعر:

شيبيلق أنتي شيبيلق لغيبنا ألقا عوز ما لا شيبكتا لا لبحول

سندد: «ت» أنتي تأبها تأبها. حيث جزم بـ «أنتي» فعلين: أولهما: قوله: «تأبها»، وهو معنى الشرط، وتابها: قوله: «تأبها». وهو جواب الشرط، وجزؤه.

(١) حيث: عبارة عن الطرف المبني على الضم «حيث»، وما الزائدة، فأصلها موضوعة لهالة على الذك كـ «أنتي»، و «أنتي»، ثم حُذفت معنى الشرط، فجزمت.

«حيثما» ظرف مكان اشتقاقاً، وقد تستعمل ظرفاً للزمان في رأي بعضهم، وتخص معنى الشرط.

فَلْ لِنَاذِرٍ .

حَيْثُمَا تَشْفِقْتُمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاتِنَا فِي غَايِبِ الْأَزْمَانِ<sup>(١)</sup> .

فَعَلَّ الشَّرْطَ : تَشْفِقْتُمْ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ : يُقَدِّرْ .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَسِيتُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ سَخِرَ ﴾ .

لَكِنَّ هَذِهِ آيَةٌ لَمْ يَنْظُرْ فِيهَا جَزْمٌ ؛ لِأَنَّ فَعَلَ الشَّرْطِ « كَسَمَ » فَعَلٌ مَاضٍ<sup>(٢)</sup> .

= أَيْضًا ، وَمَنْ فَذَكَ الشَّاعِدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّرَاحُ رَحِمَهُ اللَّهُ :

حَيْثُمَا تَشْفِقْتُمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاتِنَا فِي غَايِبِ الْأَزْمَانِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الشَّرْحِ هُوَ لَا يَخْرُفُ لَهَا قَائِلٌ مَبِينٌ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ عَشَامٍ فِي « شَرْحِ فِطْرِ الْعَدِيِّ » ، فِي

حَوَازِمِ الْمُضَارِعِ ( ٢٤٨ ) ، وَ« شَرْحِ شُعُورِ الْعَرَبِ » ، فِي حَوَازِمِ الْمُضَارِعِ ( ٦٢١ ) ، وَمَعْنَى الْمَبِينِ ، عِنْدَ

الْكَلَامِ عَلَى « حَيْثُ » ( ٤ - ٤ ) ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي حَوَازِمِ الْمُضَارِعِ ( ٣٣٨ ) ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ

الْأَسْمُونِيُّ فِي حَوَازِمِ الْمُضَارِعِ .

وَإِعْرَابُ هَذَا الْبَيْتِ هَكَذَا .

حَيْثُ : اسْمُ شَرْطٍ جَائِزٌ ، يَجُزُّ فِعْلَيْنِ ، الْأَوَّلُ فِعْلُ الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي جَوَابُهُ وَجَزَائُهُ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ

فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ؛ لِأَنَّهُ عَرُفَ زَمَانَ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ النَّصْبُ هُوَ قَوْلُهُ : « يَقْدِرُ » ، الَّذِي هُوَ جَوَابُهُ ، وَمَا

زَالَهُ .

تَسْتَقِيمُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، فِعْلُ الشَّرْطِ ، مَجْرُومٌ بِـ « حَيْثُمَا » ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ

وَجَوَابُهُ ، تَقْدِيرُهُ « أَنْتَ » .

يُقَدِّرُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، جَوَابُ الشَّرْطِ ، مَجْرُومٌ أَيْضًا بِـ « حَيْثُمَا » ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ .

لَكَ : جَائِزٌ وَمَجْرُومٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ « يَقْدِرُ » .

اللَّهُ : فَاعِلٌ « يَقْدِرُ » ، مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ .

بِحَا : مَفْعُولٌ بِهِ لـ « يَقْدِرُ » ، مُنْصَوِّبٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ .

فِي عَسْرِ جَزَائٍ وَمَجْرُومٌ مُتَعَلِّقٌ ، إِمَّا بِقَوْلِهِ : « يَقْدِرُ » ، وَإِمَّا بِجَهْلِ مَفْعُولِ مُنْصَوِّبٍ يَتَّبِعُ صِفَةَ لـ « نَجَاتِنَا » . وَ

« نَجَارٌ » مُنْصَوِّبٌ ، وَقَوْلُهُ : « الْأَزْمَانِ » : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُومٌ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ الْكَسْرَةُ الظَّاهِرَةُ .

سَخِرَ : فِعْلٌ مَاضٍ . قَوْلُهُ : حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدِرُ . حَيْثُ جَزْمٌ بِـ « حَيْثُمَا » فِعْلَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا « تَسْتَقِيمُ » ، وَثَانِيُهُمَا

« يَقْدِرُ » ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ وَجَزَائُهُ . وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ

عَلَامَةَ جَزْمِ كُلِّ مِنْهُمَا هِيَ السُّكُونُ .

(٢) وَالضَّمِيرُ الْمَاضِي كَمَا سَبَقَ - مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ ، فَلَا يَدْخُلُهُ الْحَزْمُ لَفْظًا ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَدْخُلُهُ نَهْجًا ، وَعَلَيْهِ يَتَكَلَّمُونَ

بِالضَّمِيرِ « كَسَمَ » مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ ، فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، فِعْلُ الشَّرْطِ . =

## لأداة ثمانية عشرة من الأفعال التي تجزئ فعلين : كيفما<sup>(١)</sup>.

١- وأما جواب الشرط وهو قوله تعالى : ﴿ فَوَلَّوْا زُجُوجَكُمْ ﴾ - فهو جملة طلبية مقترنة بالفاء ، تعمل في<sup>(٢)</sup> فيها فعل في الحال أيضاً ، وليس في القطع .

(١) : كيفما ، أصلها موصولة للدلالة على الحال ، ثم سُقِّت بمعنى الشرط ، فكانت مقترنة بصير بمعنى القطع والضم ، نحو : كيف تصعب أسمع ، ولا يجوز كيفما تكلم الجند أنظم الشعبة . لاختلاف معنى الفعلين ، ولا : كيفما تجلس أجلس . لاختلاف لفظ الفعلين ، وإن اتفق معناهما .

وقد احتفظت النحاة فيها - هل هي حازمة ، أم لا ؟ - على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها لا يجوز أن تعمل الجزم فيما يأتي بعدها من أفعال ، فنقول : كيفما أتيتك أتيتك . برفع ، وهذا هو قول البصريين إلا فقهاء ، وعملوا ذلك بعين :

١- عدم وجود شاهد للجزم بها من كلام العرب ، بعد الفحص الشديد ، وإنما ذكروا لها مثلاً بطريق القياس ، نحو : كيفما أجلس أجلس .

٢- مخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرطها ، كما مر .

والقول الثاني : أنها يجوز الجزم بها مطلقاً . وهذا هو قول الكوفيين وقطرب ، وهو الذي منى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله .

والقول الثالث : أنها يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بـ ما - . وانظر معنى التيب ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ . وبناء على مذهب الكوفيين يعرب هذا المثال : كيفما تجلس أجلس هكذا :

كيفما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ، أجلس .

أجلس : فعل مضارع مجزوم ، كيفما ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنا .

أجلس : فعل مضارع مجزوم ، كيفما ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنا .

وبهذا يتضح لنا أن عشر حازمة ، تجزم فعلين : أحدهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، وهذا مع الظروف الستة التي تجزم فعلاً واحداً ، فيكون المجموع ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، ثمانية عشر جارماً ، ويمكن أن يتخصص ما مضى من الكلام على الجوارم التي عشرة التي تجزم فعلين ما يلي :

١- أن هذه الجوارم تنقسم من حيث اتصالها بـ ما - إلى ثلاثة أقسام .

قسم الأول : ما لا يجوز إلا مع ما - ، وهو : إذ ، وحيث ، وكيف .

قسم الثاني : ما يتبع معمول ما - عليه ، وهو : من ، وما ، ومهما ، وأتى .

قسم ثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إلى ، وإلى ، وأين ، وكذلك : أيان ، على الصحيح .

(١) قول من مندم رحمه الله في معنى التيب ١/ ٢٢٩ : ولا يجوز : كيف تجلس أجلس . بالعام .

مثل أن تقول: كيفما تكن أكن، كيفما تجلس أجلس.

يعنى: على أى كيدية تجلس أجلس أنا.

فإن المؤلف رحمه الله تعالى: وإذا لم يشرع خاصة<sup>(١)</sup>.

٢- أن هذه الجوارم تقسم بحسب معناها إلى ستة أقسام:

أحدها: ما وُجِع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو: «إن»، «إذما»، «قال الله تعالى: ﴿إِن كُفِرْتُمْ فَعُدُّوا نِعْمَتِي﴾»، «وتقول: إذما تلم أتم».

الثاني: ما وُجِع للدلالة على من يعقل، ثم سُئِن معنى الشرط، وهو: «من»، «نحو: ﴿مَنْ يَسْتَعْلِمْ سِرِّي﴾»، «تجمر به».

الثالث: ما وُجِع للدلالة على ما لا يعقل، ثم سُئِن معنى الشرط، وهو: «ما»، «ومهما»، «نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْأَلُونَا بِرَحْمَةٍ نَسْأَلُكَ﴾»، «وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَكَلَّمَا بِهِ﴾»، «تسألوننا بها فما نحن لكه بتوبيخك».

الرابع: ما وُجِع للدلالة على الزمان، ثم سُئِن معنى الشرط، وهو: «أين»، «كقول الشاعر: ولحسب مخلصي القلاع تحفاة ولكن متى تشتوي القوم أزيد وقول الأخر:

أبعد تؤمك لأمر غيرنا وإذا لم تفك الأمر منا لم نزل عجزنا

الخامس: ما وُجِع للدلالة على المكان، ثم سُئِن معنى الشرط، وهو ثلاثة: «أين»، «ألى»، «وحينما»، «كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾».

وقول الشاعر

خيليني أسي تلتيني تأبها لنا عز ما يرهيبكنا لا يحاول

السادس: ما هو حرفة بين أقسام الاسم الأربعة، وهو «أى»: فإنها بحسب ما أضاف إليه. فهي في قولك: اللهم زلم أتم مع.

من باب «أل»، وفي قولك: ألى القوايت تزكت أراحت. من باب «ما»: وفي قولك: ألى يوم تشم أشم. من باب «أى»: وفي قولك: ألى مكان تجلس أجلس. من باب «أين».

وتنظر شرح شعور الشعب لابن هشام رحمه الله ص ٣١٤ - ٣١٨.

(١) قوله: «في الشعر»: جار ومجرور متعلق بمحذوف، صفة لـ «إذا»، والتقدير: وإذا الواقعة في الشعر. وقوله: «حاشا»: محذوف مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أخص خاصة.

وحسب المؤلف رحمه الله بذلك: أن ما يجوز تعليق زيادة على الثمانية عشر «إذا»، وأصلها موصولة للدلالة على الزمان للمستقبل، ثم سُئِن معنى الشرط، فجرت، ولا يجوز بها إلا في النظم دون الشر. وذلك ضرورة، ولا فهي غير عامة الحرم، لا في الشعر، ولا في النثر. =

بعض رحمه الله . أن « إذا » لا تجزم فعلين إلا في الشعر بحاشية ، ومن ذلك قول الشاعر :

وإذا تعبتك خصاصة فتحسلي<sup>(١)</sup>

قوله : خصاصة . أي : جوع .

وفعل الشرط : قوله : تعبتك . وجواب الشرط : جملة « فتحسلي » .

وهي عاقبة لشرطها ، منصوبة بجوابها .

ويمكن أن تلخص ما مضى في النقاط التالية :

- ١- أن « إذا » ظرف زمان .
  - ٢- أنها اسم بمعنى « حين » .
  - ٣- أنها منصوبة على الظرفية في محل نصب .
  - ٤- أن جملة الشرط كلها تكون في محل جر بالإضافة إلى « إذا » .
  - ٥- أن « إذا » منصوبة بالجواب .
  - ٦- أن الشرط والجواب يكون معاً في المستثنى ، سواء أ جاء لفظهما معاً ، أم مفترقا ، أم جاء الجواب أمراً .
- (١) هذا الخبر بيت ، وضربوه قوله :

استشرف ما أتيتك ريثك باليسى

وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام رحمه الله في معنى اليبس ( ١٣٦ ) من ١٠٨ ، ١١٢ ، ٨٠٥ ، واستشهد به الشيخ محمد محيي الدين في شرحه على الأجرمية من ٥٨ ، وروى قوله : « فتحسلي » بالحاء المهملة ، وبالهميم .

وجواب الشرط الذي ذكره الشارح رحمه الله هكذا :

١- مبروم للاستعاضة ، وإذا : اسم شرط جازم ، مبنى على السكون ، في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ب « تعبتك » .

٢- فعل مضارع مجزوم ب « إذا » فعل الشرط ، وعلامة جرده السكون ، والكاف صير مبنى على الفتح ، في محل نصب ، مفعول به .

٣- خصاصة . فاعل « نصب » ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

٤- معناه : قطعة في حجاب الشرط ، والحسلي : فعل أمر مبنى على السكون ، وشوك بالكسر لأجر مزوم في . والفعل صير مصدر وجوز ، تغديره « أنت » ، والجملة من الفعل والفعل في محل حرم .

جواب الشرط .

والحوارم التي تجزّم فعلين فيها مباحث :

المبحث الأول : أنها تجزّم فعلين : الفعل الأول يُسمى فعل الشرط ، والفعل الثاني يُسمى جواب الشرط ، مثل : إن تجتهد تنجح .  
فلا يتصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
ولا يتصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح<sup>(١)</sup> .  
ولا يتصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
ولا يتصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
المهم لا بدّ من جزم الفعلين<sup>(٢)</sup> .



المبحث الثاني : هذه الأدوات كلّها أسماء إلا « إن » ، وعلى هذا فنقول : إن حرف شرط جازم ، تجزّم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني هو جواب الشرط .  
لما ما عداها فنقول : ما : اسم شرط جازم تجزّم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه<sup>(٣)</sup> .

(١) إلا على اللفظ الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مشارفاً ، غير منفي ، الم ٥ = الرفع .

(٢) إلا في حالتين :

١ - الحالة الأولى وهي التي سبق الإشارة إليها في الحاشية رقم ١ ، من هذه الصفحة .

٢ - الحالة الثانية أن يكون فعل الشرط متفلاً ، الم ٥ = فإنه في هذه الحالة يجوز رفع الجواب ، بل قال من هشام رحمه الله ، في أوضح المسالك ١/ ١٨٦ : ورفع الجواب المسوق بمانع أو يتضارع منفي ، الم ٥ = قوي . اهـ

بل ذكر الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ١/ ١٨٦ ، حاشية ٨ : أن بعض المتأخرين ذهبوا إلى أن رفع الجواب في هذه الحالة أحسن من جزمه .

(٣) ذكر من هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١/ ١٨٥ أن أدوات الشرط من حيث الأسمية والمعربة =





## محلّ جزم .

مثالهُ : إن اجتهد زيدٌ فتح . الفعل لم يتخبر ؛ لأنه ماضٍ ، والماضي يُثنى ، ولا يتخبر .  
تقول في الإعراب :

إن : حرفٌ شرطٍ جائزٌ ، يتخبرم فعلين ، الأول فعلُ الشرط ، والثاني جوابُ الشرط .  
اجتهد : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ جزم ، فعلُ الشرط .  
زيدٌ : فاعلٌ .

فتح : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ جزم ، جوابُ الشرط .  
مثالٌ آخرٌ : تقولُ : إن اجتهدتُ نجحت .

هنا الفعلان « اجتهدتُ » ، و« نجحتُ » متباعدان على السكون في محلِّ جزم .  
ولماذا نيبا على السكون ؟

الجواب : لأنّصليهما بضمير رفع متحرك<sup>(١)</sup> .

وتقول في إعراب هذا المثال :

إن : حرفٌ شرطٍ جائزٌ ، يتخبرم فعلين ، الأول فعلُ الشرط ، والثاني جوابهُ .  
اجتهدتُ ، نجحت : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ جزم ، ولا تقولُ :  
مجزومٌ ؛ لأنَّ السكون هنا ليس علامة إعراب ، وإنما هو علامة بناء .  
مثالٌ آخرٌ : تقولُ : إن اجتهدوا نجحوا<sup>(٢)</sup> .

هذا تقولٌ مبنيٌّ على الضم ، لأنّصاليه بواو الجماعة ، في محلِّ جزم . وأما إذا  
كان الأول - يعني : فعلُ الشرط - ماضياً ، والثاني - يعني جوابُ الشرط -  
ماضياً فإنما يتخبرم الأول ، والثاني يكون مبنيّاً على ما هو عليه في محلِّ جزم ، تقولُ : إن

(١) وهو تاء الفاعل

(٢) ومثال ذلك أيضاً من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَدُنْكُمْ حَقٌّ ﴾ .



والقول في الإعراب :

إن : حرف شرط جازم ، ينجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه :  
 اجتهد : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم + « إن » ، فعل الشرط .  
 زيد : فاعل .

بتنحيح فعل مضارع مجزوم + « إن » ، جواب الشرط<sup>(١)</sup> .

وفي هذه الصورة يجوز أن ترفع الفعل المضارع « جواب الشرط » ، فتقول :  
 إن اجتهد زيد يتنحيح .

قال ابن مالك رحمه الله :

وبعد ما بني رفعت الجزأ حسن<sup>(٢)</sup>

والذي يتعلّق على كلامه أن تقول : إن اجتهد زيد يتنحيح . ولكنه حسن ؛ يعني :  
 ليس ممنوعاً ، وإلا فالأصل : إن اجتهد زيد يتنحيح .

وإذا رفعت فإنك تقول : يتنحيح : فعل مضارع ، والجملة في محل جزم ، جواب  
 الشرط ؛ لأنّ الأداة لم تتعلّق على الفعل ، تتعلّق على الجملة ، ولهذا بقي الفعل  
 مرفوعاً .

فصار عندنا أربع صور :

١ - أن يكون فعل الشرط ، وجواب الشرط ، ضمائرهم ، فتجيب فيهما الجزم .

(١) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ من كان يريد عرشاً كبيراً لولا أنه في عرشه ﴾ .

(٢) وقال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١/١٨٦ :

ورفع الجواب المبني ماضٍ أو مضارع ماضٍ + « لم » قوي ، كقوله :

وإن أشاء خيليت نوم تشالاً يقول : لا غلبت على ولا عزم<sup>(٣)</sup>

ومحو : إن لم تغم القوم . اهـ

(٤) الشاهد فيه . قوله : يقول . حيث رفع جواب الشرط ؛ لتكون فعل الشرط ماضياً ، وهو قوله : « أشاء » .

٢- أن يكون فعل الشرط ، وجواب الشرط ، ماضِيَيْن ، فَيُشْبِهُ ، وَيَكُونُ فِي مَجْزَلِ جَزْمٍ ، وَلَا يُشْتَلَطُ عَلَيْهِمَا الْعَامِلُ .

٣- أن يكون الأول ماضِيًا ، والثاني مضارعًا ، فَيُشْبِهُ الْأَوَّلَ ، وَيَكُونُ فِي مَجْزَلِ جَزْمٍ ، وَيُجْزَمُ الثَّانِي ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ أَيْضًا .

٤- أن يكون الأول مضارعًا ، والثاني ماضِيًا ، فَيُجْزَمُ الْأَوَّلَ ، وَيُشْبِهُ الثَّانِي ، وَيَكُونُ فِي مَجْزَلِ جَزْمٍ .



المبحث الرابع : إذا كان جواب الشرط جملة لا تفصل مباشرة أداة الشرط : فإنه يجب إعرابها بالقيام<sup>(١)</sup> .

(١) هي رحمه الله . إذا كانت الجملة الواقعة جوابًا لا تفصل لأن تقع بعد أداة الشرط وجب إعرابها بالقيام ،

فإن الجملة قد اشترطوا أمرًا سنة في فعل الشرط ، وهي :

الأول : أن يكون فعلًا غير ماضِي المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِن أَعَدَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ أَسْهُارَ فَأُجْرِبُوا ﴾ .

فإن «أجرب» فاعل للفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استحاركم أحد من المشركين

فأجربه ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة للجملة .

ولا يصح أن يكون الشرط ماضِي المعنى ، نحو : إن قام زيد أمسى فمت .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِن تَكُنَّ ثِقَاتَ فَلَمَّا أَعْلَمْتُمُ ﴾ فإنه موزون وتظهر إن ثبت الآن - أو فيما بعد - لم يمت

فنه فيما سبق فقد علمته .

والذي هو الشروط ألا يكون فعل الشرط طلبيًا ، فلا يجوز لك أن تقول : إن علم ولا أن تقول : إن لا

تُفهم . على أن «لا» دعوية ، وأما إذا كانت تامة فإنه يصح ، ومنه قولك : إن لا تؤذوا واحداكم تدمر .

والدليل : ألا يكون معًا حاسمًا كـ «عسى» ، وليس «عسى» ، فلا يجوز لك أن تقول : إن عسى زيد أن يلوم .

ولا : إن ليس زيد قائما .

و راجح ألا تقرب «قد» ، لأن «قد» تدل على تحقيق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون

محمول الوقوع ، وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قد قام زيد .

والجسس ألا يكون متبوعًا بحرف نفي ، غير «لم» ، و«لا» ، فإن كان متبوعًا بـ «ما» ، أو «ول» ، أو

«لقد» لم يخزل ، فلا يصح لك أن تقول : «إن لمّا نُفتم زيد» ، ولا «إن لن نُفتم زيد» ، ولا «إن ما

هل لمن مالك :

واشرون مفا حشما لو مجمل شرطاً « إن » أو غيرها لم يتجمل<sup>(١)</sup>

وتقرىبا لهذا جنتها<sup>(٢)</sup> بعض الناس بيت ، وهو :

اسمية طلبية وسجايد وما وقد وبلن وبالكتيبي

أولا : اسمية . معنى : إذا كان جواب الشرط جملة اسمية وجب اقترانها بالفاء .

ومثال ذلك : إن تفتهد فأت ناجح .

واعرابه :

إن : حرف شرط جازم ، يخبرم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه .

تفتهد : فعل مضارع مجزوم ، « إن » ، وعلامة جزيه السكون ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره « أنت » .

فأت : الفاء رابطة للجواب . معنى : تزبط ما بعدها بما قبلها<sup>(٣)</sup> .

وأنت : مبتدأ .

وناجح : خبره .

فالجملة الآن اسمية ، فنقول : الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم ،

(١) قام زيد . « على أن » ما ناقية .

ويصح أن تقول : إن لم تفعل ما أمرت به أعتك . وقال الله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ . وقال : ﴿ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا تَكُنْ رَشَاقًا ﴾ .

(٢) لس ألا يكون الفعل مقترنا بحرف تنبيه - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول : يد سترم زيد ، ولا أن تقول : إن سوف يترم زيد .

وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جوابا افتردت جملة الجواب بالفاء .

(٣) الألفية ، فصل في عوامل الجزم ، البيت رقم ( ٧٠٦ ) .

(٤) الضمير « لهما » يعود على مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء .

(٥) وتسمى أيضا فاء الجواب .

جواب الشرط .

من قال رجل احز : إن تجهدت لاجب . فهذا خطأ ؛ لأن الجملة اسمية ، لا بد أن ترتبط بالفاء .

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ تَصَافِحُوا فَتَوَفَّيْتُمْ فَأُولَئِكَ أَكْثَرُ عُقُوبًا لِّجَسَدِكُمْ ۗ ﴾<sup>(١٦)</sup> .

عَنِ السَّرَطِ تَعْلَمُوا ، وما عولف عليه .

وجواب الشرط : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا فَجَمْعٌ ۗ ﴾ .

والثمن بالفاء ؛ لأنه جملة اسمية ، فكل جملة متلوقة بـ « إِنْ » فهي اسمية<sup>(١٧)</sup> ولو قلت : إن تغف عني ظلمك إنك شحير . فهو خطأ ، والصواب فإنك شحير .

(١٦) وعده أيضا . قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْتَشِئِرْ بِمَنْ يُؤْمَرُ عَلَيْهِ فَيُؤْمَرُ عَلَيْهِ فَيُؤْمَرُ عَلَيْهِ ۗ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْتَشِئِرْ لَكَ بِشَيْءٍ فَلَا تَحْكُمْ لَهُ إِلَّا حُكْمُ ۗ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ لِنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ۗ ﴾ .

ومن ذلك أيضا : قول الشاعر :

إِنَّمَا مَا نَدَّتْ لَيْلِي فَكَلَّمِي أَفْئِدِي      وَإِنْ هِيَ لَأَقْبَلِي فَكَلَّمِي تَصَلِيحِي

ومنه أيضا قول الأحموس يتحدث عن حبيته التي زوجها من غيره ، واسمه مطر :

سَلَامٌ لِّمَنْ بَا نَطَرًا عَلَيْهَا      وَبِئْسَ عَلَيْكَ يَا نَطَرًا سَلَامٌ

عَبْدٌ يَنْكُرُ السَّكَاخَ أَجْمَلُ شَيْءٍ      فَإِنَّ سَكَاخَهَا نَطَرًا حَرَامٌ

فَلَا تُحَمَّرُ إِلَّا لِمَنْ سَكَاخِيهَا      فَتَوَفَّيْتُمْ وَإِنْ ضَلُّوا وَمِثْلُوا

عَضَلَقَهَا فَلَمَّتْ لَهَا بِكَفِّهِ      وَإِلَّا يُشَلُّ شَفَرُكَ الْحَمَامِ

يعني من تحبها حظ حمل اسمية وقعت في جواب الشرط ؛ لذلك وجب اقترانها بالفاء .

(١٧) عب - وحكك الله - أن الجملة تنضم إلى بوعين :

الأول : اسمية . وهي التي تبدأ باسم حقيقة ، أو حكما .

حذف نحو : الله يوفى بعباده .

وحكما نحو : إن الله يثيب ثوره ، ولو كره الكافرون .

- من فعلية ، وهي التي أشتقر بفعل حقيقة أو حكما ؛ حقيقة نحو : جاء الحق .

حكما نحو : ما عذب من استغفر ، ولا أدم من استغفر .





ولو قال قائل: إن حَدَّثَكَ الكَذَّابَ هل تُصَدِّقُهُ؟ فهو خطأ؛ لأنها طلبية، فلا بد من اقترانها بالفاء.

ثالثاً: وسامدٍ. يعني: إذا كان جوابُ الشرطِ فعلاً جامداً، والفاعلُ الجامدُ هو الذي لا يتصرف، فهو جامدٌ على اسمه، لا يتغير، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِداً وَهِيَ تَكُورُ مِنَ الشَّعَابِ﴾.

فمثلاً: «يس» جامدٌ؛ لأنه ليس له فعلٌ مضارع، ولا فعلٌ أمر، فهو لا يتصرف. و«ليس» مثله جامدٌ لا يتصرف، وإذا كان لا يتصرف فإنه يتصرف بالفاء وجوبا. مثاله: إِنْ تَعَدَى عَلَيْكَ الشَّيْءُ فَلَيْسَ بِضَارِكٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ.

فإن قلت: إِنْ تَعَدَى عَلَيْكَ الْحَجْرُ لَيْسَ بِضَارِكٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ. فهو خطأ؛ لأنَّ الجملة الجوابية مبدوءة بفعلٍ جامدٍ.

وتقول: إن صاحبت فلائنا بفتح الصديق هو. بالاقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنَّ «نعم» فعلٌ جامدٌ<sup>(١)</sup>.

ولا تقول: إن صاحبت فلائنا بفتح الصديق هو. لأنك أَسْقَطْتَ الفاء، والفاء مع فعلٍ الجامدٍ يجب أن تَقْرَنَ به إذا كان جواباً للشرط.

وأما: و«ما» فإذا كان جواب الشرط مقروناً بـ«ما» وجب اقترانه بالفاء. مثاله: إِنْ تَكْفُرْ هُوَ لَا يَمُنُّ بِمَا هُمْ يُعْبَدُونَ<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه اقتران جواب الشرط ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَصْرِفُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. والفاء؛ لأنه جملة مقلبة بالاستصحاب، وأيضاً لأن جملة جواب الشرط جملة اسمية؛ لأنها بدأت باسم، وهو اسم الاستصحاب «نعم».

(٢) وقال ذلك أيضاً. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَصْرِفُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ ذُنُوبًا مَّا لَمْ يَكُنْ خَالاً ذَرْبًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا السُّعُفَاتِ فَيَحْشَبُوا﴾.

والأصل (يس - عسى - نعم) لئلا جامد وقت في جواب الشرط، ولعلنا نقرن بالفاء.

(٣) وقال ذلك أيضاً. قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَاءَ لِمَا كُنْتُمْ بِنِعْمَتِي﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَمْ يَكُنْ لِمَا كُنْتُمْ بِنِعْمَتِي﴾.

لو قال قائل : إن يَكْفُرُوا هؤلاء ما هم يُكْفِرُونَ . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجواب مقرونٌ .  
« ما » هيجبتُ أنْ يَكْفُرُوا بالقام .

خامساً : « وقد » فإذا كان الجواب مُضْمَرًا بـ « قد » فإنه يجبُ اقترانه بالقام ،  
مثل : إن ذهبتِ تَطْلُبُ بعيرك الشارد فقد تُثْرِكُهُ .

ولو قلت : إن ذهبتِ تَطْلُبُ بعيرك الشارد قد تُثْرِكُهُ . فهو خطأ .

قال اللهُ تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكْفُرُوا بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .  
الشاهدُ : أنَّ الجوابَ اقترنَ بالقام ؛ لأنه مُضْمَرٌ بـ « قد » .

سادساً : « ولن » . فإذا ضمَّر الجوابُ بـ « لن » وجبَ اقترانه بالقام .

مثلُ ذلك : قال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْرَضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَعْزُوكَ شَيْئًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولو قال قائلٌ : إنْ أعْرَضْتَ عن فلانٍ لن يَعْزُوكَ شيئاً . فهو خطأ .

لأنَّ الجوابَ إذا ضمَّر بـ « لن » وجبَ اقترانه بالقام .

سابعاً : وبالتطبيس . هذا هو الأخير ، وهو أن يكونَ الجوابُ مُضْمَرًا بالسین ، أو  
« سوف » .

مثلُ « سوف » : قال اللهُ تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ  
فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ .

ففاعلُ الشرطِ « يَرْتَدُّ » ، وجوابُ الشرطِ جملةُ « فسوف يَأْتِي اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ وَإِنَّمَا آتَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِمَّا تَحْسَبُ ﴾ قوله تعالى ﴿ وَإِنَّمَا آتَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِمَّا تَحْسَبُ ﴾ .

(١) ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكْفُرُوا بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ .

(٢) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْرَضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَعْزُوكَ شَيْئًا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ ثَلَيْتَ عَلَى النَّبِيِّ لَنْ يُغْفِرَ اللَّهُ شَيْئًا ﴾ .

(٣) ومثاله أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكْفُرُوا بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ ثَلَيْتَ عَلَى النَّبِيِّ لَنْ يُغْفِرَ اللَّهُ شَيْئًا ﴾ .

ومثال السين : تقول : إن اجتهد زيداً فسيتخرج<sup>(١)</sup> .  
فلو قلت : إن اجتهد زيداً سيتخرج . فهو خطأ<sup>(٢)</sup> .

(١) ومثاله أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَنَمُنُ بِشَرِكِنَا كَمَنْ يَخْتَفِرُونَ ﴾ .

(٢) لهذه سعة مواضع يجب فيها التزام جوب الشرط بالفاء ، غير أن النحاة قد ذكروا أنه يجوز حذف الفاء من جوب الشرط في هذه المواضع السبعة للضرورة ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قول الشاعر :

فمن يفتل الحنات الله يشكرها والشو بالشو عند الله بقلان

الشاهد فيه : قوله : « الله يشكرها » . فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ ، هو لفظ الجلالة ، وخبر هو جملة الفعل المضارع وقاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوباً للشرط ، وقد كان من حق العربية - على ما ارتضاه جمهور النحاة - أن يترنن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه لى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال : فمن يفتل الحنات فأن الله يشكرها .

(٣) وما رواه البخاري : « فإن جاء صاحبها ، ولا استفتح بها » . بالأمر في « استفتح » مع علوه من الفاء<sup>(٤)</sup> .  
(٤) وقول الشاعر :

وقل لا يؤمن بآيات القرآن والعباد سئلني على طول السلامة تادبا

الشاهد فيه : قوله : « سئلني » . حيث جاء جوب الشرط المقرون بحرف التقدير غير مقرون بالفاء . وكذلك قد ذكر النحاة أنه يجوز أن تأتي « إذا » النجائية عن الفاء التي هي الأصل ، لكونها دالة على نسبية ، على استوى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » ، أو « إذا » الشرطية غير الجزامة ، وذلك لأن « إن » لم يرب الأوقات الجزامة ، و « إذا » لم يرب الأوقات غير الجزامة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية سلبية ، نحو : « ما عمرو بقاد » ، أو مقرون ، « إذا » ، فلا تقول : « إن يغم زيد إذا ما عمرو بقلان » . وإنما تترنن هذه الجملة ونحوها بالفاء ، يقال : إن يغم زيد فما عمرو بقلان .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ، بأن كانت دعائية ، نحو : « برسقش من أداء واجبه » ، أو كانت استفهامية ، نحو : « من يصرك » . فلا يجوز التزامها . « إذا » ، وقد تقدم بالفاء . فتقول : إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه . وتقول : إن عذبت الله من بحر .

بحر الجمل

١- كذا في نسخة محمد بن يحيى الذين عدها حميد في توضيح المسالك ١٩٦/٤ . حاشية : « عند » .  
٢- بخط أبي البخاري .

٣- وقد بحث عن هذا التقط في البخاري ، فلم أجده إلا بلفظ : « استفتح بها » .

سحت الحامس : انقلبت ان كل جواب اقترن بالفاء فان الجزم يكون متعلّقاً ؛ أي :  
 إنك تقول : الجملة جواب الشرط في متعلّ جزم ؛ وذلك لأن العامل لا يتعلّط على  
 للفظه ، إنما يتعلّط على متعلّله وموضعه ، فتقول : الجملة في متعلّ جزم ، جواب  
 الشرط<sup>(١)</sup> .

= والرماع ألا تفرق هذه الجملة الاسمية الموجبة غير العلية ، «إن» «الؤكد» ، نحو : إن محمداً يصل  
 رحمه . فلا يجوز أن تفرق هذه الجملة ، «إن» «الضمانية» ، وتفرق بالفاء ، نحو : إن كنت تقطع رحمتك  
 فإن محمداً يصل رحمه .  
 ومثال ما استكمل هذه الشروط : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .  
 وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكُمْ بِالْقَوْلِ الَّذِي يَسْتُخْشِعُونَ ﴾ .

(١) فهذه خمسة أبحاث ذكرها الشرح رحمه الله ، وهناك أبحاث أخرى تتعلق بهذا الباب ، نورد ثلاثة منها  
 لأهميتها ، وهي :

البحث الأول : كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط ، وذلك نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
 اسْتَشَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ .

وقول الشاعر :

إِنَّا لَمُتْ أَكْرَمَتْ الْكُرْمِ فَكُنْتُكَ      وَإِن لَمُتْ أَكْرَمَتْ الْكُرْمِ فَكُنْتُكَ

ومثل هذا كثير .  
 آراء النحاة .

ذهب النحاة في إعراب مثل ذلك إلى مناهي شيء :

أ - فلو ورد أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب مبنياً ، وهذا الرأي يناقض شرطهم الذي يرى أن الأداة لا  
 تدخل إلا على أفعال .

ب - ومنهم من يرى أن الاسم الذي بعد الأداة يعرب فاعلاً للفعل محذوف ، يفسره النحاة الذي بعده  
 ومثلك يكون التفسير في الآية : إن استشارك أحد من المشركين مستشارك .

ولم يمت الشعر : إِنَّا أَكْرَمَتْ الْكُرْمِ أَكْرَمَتْ .

ولأن الحالة : إن حذف الفعل في مثل هذه المواضع واجب .

ج - وممن نالت من النحاة يرى أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب فاعلاً للفعل المنقسم

عبر فوه تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَشَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ . يعرب «أحد» على هذا الرأي وحده  
 مطلقاً لا «استشار» والشاعر .

وسن نرض هذا الإعراب :

معدلاً كيف يعرب كلمة «طالب» في مثل : إن طلبت مشقة الإسهال زنته . =

هو هي الفاعل ثم الإفعال ١٢

كما أنه يختلف قاعدة السحاة في ضرورة أن يتقدم الفعل ، ويتأخر الفاعل .

البحث التالي : إعراب أدوات الشرط :

سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط بعضها حروف ، وبعضها أسماء .

تولاً : إعراب أدوات الشرط الحروف

وهما أدتان : « إن » - « إذا » .

تقول في إعرابهما : أداة شرط مبنية على السكون ، لا محل لها من الإعراب .

ثانياً : إعراب أدوات الشرط الأسماء :

وهذه ما كان منها يدل على زمان أو مكان فهو ظرف ، وهذه الأدوات هي : « إذا » - « إذا ما » - « أين » - « أينما » - « متى » - « متى ما » - « أيان » - « أيان ما » - « أي » - « حيثما » .

فما كان من هذه الأدوات ظرف مكان فذلك تقول في إعرابه : ظرف مكان مبني في محل نصب على الظرفية المكانية .

وما كان منها ظرف زمان تقول في إعرابه :

ظرف زمان مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية .

ضمي سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ أَهَلُّنَا تَكْفُرُوا بِمَا كُنْتُمْ آتَوْتُمْ ﴾ .

أيما : ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية ، وما زائدة .  
وتولدت حتى ظلمت لأتت .

متى : ظرف زمان مبني على السكون ، في محل نصب على الظرفية الزمانية .

ولما أداة لشرط « كيفما » فإنها تكون في موضع نصب على الحال من فاعل فعل الشرط نحو : كيفما تكن يكن أهدأك .

ولما الأسماء « متى » - « ما » - « مهما » - « كلما » .

فإن جاء محروفاً بحرف حر أو بالضم فهو في محل جر ، نحو : ما أتتكم إلا من بعدكم .

ما اسم شرط مبني على السكون في محل جر .

وإن ذكر بعده فعل لازم فإنه يجر مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَزَّلْنَا سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامَ ﴾ .

وإن ذكر بعده فعل شاعراً ، غير متصل بضمير المفعول فإنه يجر مفعولاً مقادماً ، نحو : من قصرت قصرت .

و : « لشرط » « أين » « فإنها تكون بحسب ما تصالف إليه :

فإن أضيفت إلى مكان أو زمان كانت ظرفاً ، نحو : أين يوم أتت أنت .

وإن أضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مطلقاً ، نحو : أين شئت لست أبتك .

وإن أضيفت إلى حرف لظرف والمصدر لمحكها حكم « متى » ، فقد تكون مبتدأ ، نحو : أين جري .

١٠ - يحدُّ يحدُّ

أو مفعولاً به ، نحو : أتى كعاباً نظراً تشبيهاً . ونحو ذلك .

لمحت المائب . حراب الفعل المعطوف على فعل الشرط أو الجواب .

قال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١ : ١٩٣ فصل : وإذا انصبت الجملة ، ثم جئت بمصارع مقرون بالفاء أو القوابل فك حزمه بالعطف ، ويرفعه على الاستئناف ، ونصبه ، لأن ، مصعراً وحرفاً ، وهو قبل ، قرأ عاصم وابن عمر : ﴿ فَيُعَذِّبُنَا بِأَنْ نَشَاءَ ﴾ بالرفع ، وبانصبهم بالحزم ، وابن عباس بالنصب .

وقرئ بهن أيضاً في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هاديَ له ولا مُصلِحَ له ﴾ .

وإذا نُزِطَ المضارع المقرون بالفاء أو القوابل بين الضميرين ، فالرسم الحزم ، ويحوز النصب ، كقولك :  
وعزُّ يكثرُ بك وتضخُّجُ كؤود .

وهذا ينتهي الكلام على جوارح الفعل المضارع ، وذلك هو ملخص ما مضى :

١ - جوارح الفعل المضارع الثمانية عشر جارحاً ، وهي ألم ، وألم ، وألم ، وألم ، ولام الأمر ، والمدعاء ، ولا في النهي ، المدعاء ، وإن ، وما ، ومهما ، وإنما ، وأنتي ، وحتى ، وأين ، وأكان ، وأنى ، وحيتما ، وكيفما ، وعز .

٢ - هذه الجوارح الثمانية عشر تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول كل واحد منه يحرم فعلاً واحداً ، وهو ستة أحرف ، هي :

١ - لم .

٢ - ألم .

٣ - لام الأمر والمدعاء .

٤ - لا في النهي والمدعاء .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله أمراً آخر يحرم فعلاً واحداً ، وهو الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مصارع مجرد من الفاء ، ونصبه به الحزم ، أنه يكون مجزئاً بذلك الطلب ، لا فيه من معنى الشرط .

ومثال كتوبته تعالى : ﴿ لَنْ نَعْلَمَ أَمْرًا ﴾ . تقدم الطلب ، وهو « تعالوا » ، وتأمر المصارع المجرد من الفاء ، وهو « أتى » ، ونصبه به الحزم ، إذ المعنى : تعالوا ، فإن تأتوني أملى عليكم ، فاللازمة هنا مسبة عن محبتهم ، فملائك حزم ، وخلاصة حزمه حذف أمره ، وهو القوابل .

القسم الثاني كل واحد منه يحرم فعلين ، وهو اثنا عشرة أداة ، هي :

١ - ي .

٢ - ما .

٣ - مهما .

٤ - أي .

٥ - حتى .

٧- أن . ٨- أن .

٩- أني . ١٠- حيثما .

١١- كحيثما . ١٢- غير .

وأما ١٤ : الشرطية فإننا لم نذكرها في أدوات الجزم التي تجزم فعلين ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورية .

٣- هناك أدوات تنبيه الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها : لو ، ولولا ، وإذنا ، ولما الحبيبة ، وكثما ، وأثنا .

فهذه الأدوات ، وإن أثبت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحوياً في فعلية الشرط والجواب .

٤- الحرف الأول من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً لم ، وهي حرف نفى وجزم وقلب .

فهي حرف نفى ؛ لأنها نفى الفعل الذي دخلت عليه .

وهي حرف جزم ؛ لأنها تجزم الفعل المضارع .

وهي حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

٥- الحرف الثاني من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً : لم .

وهي : كما قلنا ؛ لم ؛ حرف نفى وجزم وقلب .

فكلا الحرفين لم ، ولما ؛ يفتقان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلب زمه إلى الماضي ، كما أنهما يفتقان أيضاً في الحرفية ، وعصوميتهما بالفعل المضارع ، وجواز دخول حمزة الاستفهام على كل منهما .

ومع ذلك فهما يختلفان من جهتين ؛ من جهة النفي ، ومن جهة الاستعمال .

٦- الحرف الثالث من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً : لام الأمر والدعاء .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ ائْتِ بِقُرْآنٍ مِّنْ سَمْعِكَ ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت الدعاء ، نحو خطاب أهل النار لخارجها . ﴿ يَا مَعْزُومَاتُ اتَّخِذْنَ

نَفْسِكُمْ ذِكْرًا ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن شقيقت دعائية تليها .

٧- الحرف الرابع من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً . لا في النفي والدعاء ، أني . لا الدعاء ، ولا

دعائية .

(١٤) تجزم من ذكر الحرفين ؛ لم ، ولما ؛ لأنها في حقيقة الأمر عبارة عن ؛ لم ، ولما ؛ مضادة ليهن حمزة

١٠ - وعرف بهما أنه إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناعية ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَخْرُوتُ أَعْيُنُهُمْ﴾ و﴿مَشُورٌ وَنُحُوتٌ أَعْيُنُهُمْ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للتعاضد ، نحو قوله تعالى : ﴿زَيْتٌ لَّا تُلَوِّشِنَا﴾ .

٨ - تسمى المعلوم التي تخرج ضلوع أدوات الشرط الجزائية ، وهي تخرج الفعل المضارع لفظاً ، والخاص تخلصاً ، وتخرج زمن الفعل المضارع للاستقبال ، كما تطلب زمن الماضي إلى المستقبل ، عكس الم ، وثلاً .

٩ - القممان اللذان تخرجهما هذه الأدوات يسمى الأول منهما فعل الشرط ، ويسمى الثاني جواب الشرط .

١٠ - قد يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين ، ويحذف يجب جزئهما ، ورفع الجواب في مثل هذه الحالة ضعيف ، إلا إذا كان فعل الشرط متخلاً ، ثم ، فإن رفع الجواب حينئذ يكون قوياً . وقد يكونان ماضيين فيجزئان محلاً ، لا لفظاً .

وقد يكون فعل الشرط مضارعاً ، وجواب الشرط ماضياً ، فيجب جزم فعل الشرط لفظاً ، ويجزم جواب الشرط محلاً . وقد يكون فعل الشرط ماضياً ، وجواب الشرط مضارعاً ، فيجزم فعل الشرط محلاً ، وأما جواب الشرط فيجزم فيه الجزم والرفع ، قال ابن عليل رحمه الله في شرح الألفية ٢ / ٣٨٦ : وكلاهما حسن .

١١ - الجواز التي تخرج فعليين تنقسم من حيث اتصالها ، ما ، ما إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يجزم إلا مع ، ما ، وهو : إذ - حيث - كيف .

القسم الثاني : ما يتصح بحول ، ما ، عليه ، وهو : من - ما - مهما - أي .

القسم الثالث : ما يحور فيه الأمران ، وهو : أي - متى - أين . وكذلك : أيان ، على الصحيح .

١٢ - تنقسم هذه الجوزم بحسب معانيها إلى ستة أقسام : أحدها : ما وُجِبَ للدلالة على مجرد تعين الجواب على الشرط ، وهو : إن ، وإما .

الثاني : ما وُجِبَ للدلالة على ما يعقل ، ثم تُسكن معنى الشرط ، وهو : من .

الثالث : ما وُجِبَ للدلالة على ما لا يعقل ، ثم تُسكن معنى الشرط ، وهو : ما - مهما .

الرابع : ما وُجِبَ للدلالة على الزمان ، ثم تُسكن معنى الشرط ، وهو : متى - أيان .

الخامس : ما وُجِبَ للدلالة على المكان ، ثم تُسكن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : أين - أي - حيث .

السادس : ما هو متردد بين أقسام الأربعة ، وهو أي ، فإنها بحسب ما تصدق إليه .

١٣ - وقد يحرم فعلين أيضاً زيادة على الثمانية عشر ، إذا ، وأصلها موضوعة للدلالة على مجرد

استفصال ، ثم تُسكن معنى الشرط ، فيجزم ، ولا يجزم بها إلا في النظم ، دون شعر ، وحدث ضرورة ، ولا هي غير عامة الجزم ، لا في الشعر ، ولا في الشر .



- ١٤ - ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك (١٨٥/٤) أن أدوات الشرط تنقسم من حيث الأسماء والحرفية إلى أربعة أنواع:
- النوع الأول: ما هو حرف بالاتفاق، وهو «إن».
- النوع الثاني: ما اختلف في أنه اسم أو حرف، والأصح أنه حرف، وهو «إذما».
- النوع الثالث: ما شُبه على أنه اسم، وهو تسعة أسماء، وهي: «عز - ما - أي - على - لئن - ليهان - لئن - حشما - كيفما».
- النوع الرابع: ما اختلف في أنه اسم أو حرف، والأصح أنه اسم، وهو كلمة واحدة، وهي «مهما».
- ١٥ - يجب إعراب جواب الشرط بالقاء في المواضع الآتية:
- ١- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية.
  - ٢- إذا كان جواب الشرط والأعلى الطلب.
  - ٣- إذا كان جواب الشرط فعلاً جازماً.
  - ٤- إذا كان جواب الشرط متبوعاً بـ «ما»، أو «لئن».
  - ٥- إذا كان جواب الشرط تفضيلاً بـ «قد».
  - ٦- إذا كان جواب الشرط تفضيلاً بحرف من حرفي التنبيه «السين، وسوف».
  - ٧- ككل جواب المقرون بالقاء فإن الجزم يكون تفضيلاً.
  - ٨- يجوز حذف القاء من جواب الشرط، مع وجود توجبها للضرورة.
  - ٩- يجوز أن تفتي «إذا» النجائية عن القاء، التي هي الأصل، لكونها دالة على السبية، متى استوفى الكلام أربعة شروط. انظرها فيما تقدم.
  - ١٠- اختلف العلماء في كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿إِن أُعْذِبَ مِنْ نَارٍ لَمُنَّ نَارًا﴾، على ثلاثة أقوال:
    - ١- القول الأول: أنه يحرب مبتدأ.
    - ٢- القول الثاني: أنه يحرب فاعلاً للفعل محذوف بفسره الفعل الذي بعده.
    - ٣- القول الثالث: أنه يحرب فاعلاً للفعل المشعر.
 وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب هو القول الثاني. والله أعلم.
  - ١١- إعراب أدوات الشرط يختلف باختلاف الأداة، ما بين كونها حرفاً أو اسماً، والاسم منها يختلف ما بين كونه ظرفاً، أو مبركاً من الظرفية.
  - ١٢- الفعل المصارع المحذوف بالواو أو القاء على فعل الشرط يجوز فيه وجهان: الحرم والنصب، ونحوه المصارع المحذوف على جواب الشرط بالواو أو القاء يجوز فيه ثلاثة أوجه: الحرم، والمربع، والنصب. والله أعلم. والحمد لله الذي بعثه تتم الصالحات

## باب مرفوعات الأسماء

## باب مرفوعات الأسماء

سبق لنا أن الأسماء تكون مرفوعةً ومنصوبةً ومخفوضةً، ولا تكون مجزومةً، والأفعال تكون مرفوعةً ومنصوبةً ومجزومةً، ولا تكون مخفوضةً<sup>(١)</sup>.

وذكرنا أن هذا الإعراب يختص بالفعل غير المتين، وهو الفعل المضارع، إذا لم يتصل به أحد التوئين؛ نون التوكيد، أو نون النسوة<sup>(٢)</sup>، فيكون مرفوعاً أو منصوباً، أو مجزوماً.

إن دخل عليه أداة نصب نصيبته، وإن دخل عليه أداة جزم جزفتة، وإن لم يتصل عليه لا هذا، ولا هذا، فهو مرفوع، وأما الفعلان؛ الماضي والأمر، فإنهما لا يكونان مرفوعين، ولا منصوبين، ولا مجزومين، فهما ميان.

وبهذا تكون قد أفهيتنا من الكلام على الأفعال، ويكون قد بقي عندنا الأسماء، والأسماء فيها طوًل، فالكلام فيها يشتمل الكلام على مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومخفوضاتها.

والمؤلف رحمه الله بدأ بالكلام على المرفوعات، فقال رحمه الله: (باب مرفوعات الأسماء). المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم، كان، وأحوالها، وخبر، إن، وأحوالها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: اللعث، والغطف، والتوكيد، والتدليل<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم.

(٢) إذا اتصل بالفعل لأحد التوئين كان ميّناً.

(٣) قد علمت مما مضى أن الاسم المرفوع يقع في ثلاثة مواقع: موقع الرفع، وموقع النصب، وموقع الخفض. ويكرر واحد من هذه المواقع عوامل تنطويه، وقد شرح المؤلف ليّهن لك ذلك على التصدير، وبدأ بذكر مرفوعات؛ لأنها الأشرف، ولأنها مقدّمة على غيرها من منصوبات ومخفوضات إذ هي أسمى من الأسماء.

وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعاً في سبعة مواضع.

١- ذكره وحده، وبدأ المؤلف به؛ لكونه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولكون عمله جزم.

ومثله : « على » ، و « محمد » في قولك : حضر عليّ . وسافر محمدٌ .

٢ - أن يكون ذلك من التماثل وهو الذي يشابه المؤلف المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أي : لم يذكر معه فاعله ، وذكر المؤلف بعد الفاعل ، لكونه نائباً عنه .

ومثله : « العُضُن » ، و « الشاغ » في قولك : قُطِعَ العُضُنُ . وشرَّفَ الشاغ .  
وإعرابُ « قُطِعَ العُضُنُ » :

قُطِعَ : فعل ماضٍ مبني لا لم يُسمَّ فاعله .

العُضُنُ : نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

٣ - ١ - التثنية : « حر » ، وقدمتها على ما بعدها ، لأنها منصوبة ، و« حران » ، وذلك لتقدم على التثنية والتابع .

ومثله : محمدٌ سافر ، عليٌّ مجتهدٌ .

إعراب : زيد والنبي والقاضي والغلامي قائمون :

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

القائمون : والقاضي . والغلامي : مطبوعات على « زيد » ، والمطوف على التبت مبتدأ ، فيكون التبتاً جنتاً ، فلذا أُعبر عنه بالجمع شوك : قائمون .

قائمون غير التبتاً مرفوع بالتأويل تالية عن الضمة ، لأنه جمع مذكور سالم ، والقول عوض عن التثنية في الاسم المرفوع .

٥ - « كان » أو إحدى أصولها ، نحو : إبراهيم » ، و « قهره » ، من قولك : كان إبراهيمٌ مجتهداً ، وأصبح يوماً شديداً .

٦ - « حر » ، أو إحدى أصولها ، وأقربها هو وما قبله ، لأن عاملها تابع ، وهو مؤنث كما تقدم .  
ومثله : « فاضل » ، و « قدير » ، من قولك : إنَّ محمدًا فاضلٌ ، إنَّ الله على كل شيء قدير .

٧ - « تبع الرفوع » ، والتابع أربعة أنواع :

الأول : « تبع » ، وذلك نحو : « الفاضل » ، و « كريم » ، من قولك : والربى محمدٌ الفاضلُ ، وفاتحُ رحلِ كرمٍ . و « الفاضل » ، و « كريم » تعنان لـ « محمد » ، و « رحل » ، ونعت الرفوع مرفوع .

و الثاني : « مطب » ، وهو على صيغتين :

١ - « مطب تيان » وهو ما كان موثقاً لا قبله بلا حرف .

ومثله : « حمر » من قولك : ألقم بالو أبو خلفي حمر .

وإعرابه :

ألقم فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا شكَّل له من الإعراب .

بالو تيان حرف مقسم وجر ، والله : المقسم به ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

أبو مرفوع بالتأويل تالية عن الضمة ، لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » مصدب ، و « حمر » :

قوله ورحمه اللد: باب مرفوعات الأسماء. هذا من باب إضافة الشيء إلى جنسه<sup>(١)</sup>؛

مضاف إليه مجرور بالاضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

عمر: معطوف على «أبو» عطف بيان مرفوع بالضممة الظاهرة.

٢- عطفت نسق: وهو ما كان بحرف كالقواف.

ومثاله: «عاهد» من قولك: لتشارك محبة وعاهد.

الثالث: التوكيد. ومثاله: «نفسه» من قولك: جاء زيدٌ نفسه.

والغاية.

جاء: فعل ماضٍ، مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

نفسه: نفس توكيد لزيد، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء ضمير مبنى على الضم في محل جر مضاف إليه.

والرابع: البدل. ومثاله: «أعوك» من قولك: جاء زيدٌ أعوك.

والغاية: جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

أعوك: «أعوك» بدل من «زيد»، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من

الأسماء الخمسة، وأعو مضاف، والكاف مضاف إليه مبنى على الفتح، في محل جر.

وإذا اجتمعت هذه التوابع كلها، أو بعضها في كلام فدلَّت التمت، ثم عطفت اليان، ثم توكيد، ثم

البدل، ثم عطفت التشنق، تقول: جاء الرجلُ الفاضلُ عمرٌ نفسه أعوك وعمرؤ.

والغاية:

جاء: فعل ماضٍ، مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. الفاضل: نعت للرجل، وبعث المرفوع مرفوع.

عمر: عطفت بيان على «الرجل» مرفوع بالضممة الظاهرة.

نفسه: توكيد للرجل، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء ضمير مبنى على الضم، في محل جر مضاف إليه.

أعوك: بدل من «الرجل» مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة،

و«أعو» مضاف، والكاف ضمير مضاف إليه، مبنى على الفتح، في محل جر.

عمر: الواو حرف عطف، عمرو: معطوف على الرجل، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) انضم وضمك الله - أن الإضافات كثيرة الأنواع، فقد يضاف الشيء إلى رسمه، وقد يضاف إلى

مكانه، وقد يضاف إلى سببه، وقد يضاف إلى نوعه وجنسه.

وتتعدد الإضافات أحياناً، «الكلام»، «أحياناً»، «بين»، «وأحياناً»، «في»، وأكثرها ما تُفَسَّرُ - سلام

فيهم - «في» إذا كان المضاف إليه ظرفاً والمقتضية المضاف، نمو: أصحبتني ضربت اليوم - «في»

يعنى : المرفوعات من الأسماء .

وقوله رحمه الله : المرفوعات<sup>(١)</sup> سبعة .

و الدليل على ذلك ، هل نقول : لقوله تعالى ... أو القول النبوي ﷺ ... أم ماذا ؟ الجواب : لا نقول هذا ، ولا هذا ، ولكن نقول : هي سبعة ؛ للصح والاستقرار ، فعلماء اللغة العربية اجتهدوا اجتهداً عظيماً ، وتَشَوَّأ في التزاري<sup>(٢)</sup> والفتاوى<sup>(٣)</sup> ، وفي كل مكان ، يكتفون الأخرى من العرب ؛ ليأخذوا عنه مسألة من مسائل اللغة ، فتبعوا المرفوعات من الأسماء ، فوجدوا أنها لا تتروَّج عن سبعة أشياء فقط<sup>(٤)</sup> .

= ضرب زيد في اليوم .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنِّي نَسِيتُ النَّبِيَّ وَأَنفَاهُ فِي الثُّغُورِ إِذْ نَسَخْتُ بِاللَّيْلِ﴾ .

فهذا على تقدير « في » ؛ لأن الليل ظرف للمكر .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ تَلَوْنَ مِنْ سَبْعِينَ نَجْمًا فِي السَّمَاءِ﴾ .

ويعين تقدير « من » ؛ إذا كان المضاف إليه حسناً أو نوحاً المضاف ، نحو : هذا ثوب غزير<sup>(٥)</sup> ، وحاتم حديد ، والتقدير : هذا ثوب من حر ، وحاتم من حديد .

فإن لم يعين تقدير « من » أو « في » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : هذا يد غلام زيد ، وهذه يد عمرو .

أي : غلام لزيد ، ويد لعمرو . وانظر شرح ابن حنبل ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، والشرح للمصنف ٣ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(١) المرفوعات ، واحدها : مرفوع ، وهو ما أحدثت العامل فيه رفقا ، وله علامات كما أضمت ، و « أو » ، وغيرهما ، كما سبق .

(٢) التزاري جمع تزجة ، وهي الضمراء . المعجم الوسيط ( ب ر ر ) .

(٣) الفتاوى جمع الفتوى ، وهي الضمراء الواسعة المتبوية . المعجم الوسيط ( ف ي ف ) .

(٤) دليل خصص المرفوعات في سبعة هو الاستفراء والتبع ، وهناك دليل آخر على ذلك ، وهو ما ذكره السيوطي

رحمه الله في الأشباه والنظائر من أن الصحابة قد أجمعوا على تخصيص المرفوعات في سبعة أشياء فقط

ومن ثمة يبرهن أن دليل المصنف شيعان :

أول : هو الاستفراء . والثاني : هو الإجماع .

(٥) حرّ و حروف أولاً ؛ ثياب كتبت من شوب ، و « تزيم » - أحسن الحرير - وهي مباحة . وقد سبها

لصحة والجموع ، فيكون النبي عنها لأجل التشبه بالمعجم ، وروى القرطبي ، و - أريد - الحر لزوج

الأحر . وهو المعروف الآن ، فهو حرام ؛ لأن جميعه معمول من الإزيم ، وعليه يحسن حديث الأحر

، عوم يستعملون الحرّ ، والحرير . النهاية لابي الأثير ( خ ز ز ) .

## باب الفاعل





ولم يرفع رحمه الله : المرفوع . يخرج به الاسم المنصوب والمجرور ، فلا يكون  
فاعلاً .

وبالله رحمه الله . لئذ كور قبلة . يعنى به : الذى ذكر قبلة الفعل الواقع منه .

١- فى نصب - ضمير مبنى على الضم ، فى محل رفع ، فاعل .

ولما الاسم الموزل بالصريح - فهو : ر : ع : ن

١- والآن : التثنية مع اسمها ، وغيرها .

٢- أو وأن : التصرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

٣- أو : ما : التصرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

من الأول . قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ بِكُنُوزِكُمْ لَكُمْ آتُونَ ﴾ .

٤- وأن : حرف توكيد ونصب .

٥- ن : اسم ، ضمير مبنى على السكون ، فى محل نصب .

وأنتون : فعل مضارع ، فاعله ، والمجمل فى محل رفع ، خبر أنتون .

٦- وأن : وما دخلت عليه فى أول مصدر من جنس الفعل الموجود ، وهو أنتون ، فاعل يكفى ،

والضمير : أولم يكفونم إرفاً .

رسال الناس : يشترى أن تملك بالفضائل .

حيث إن أنتون : أنتون مع الفعل الناجلة عليه بمصدر ، بنحو ما سبق ، فيكون التقدير : يرمى المشركك

بالفضائل ، والفاعل كلمة « تملك » ، وهى مضاف ، والكاف مضاف إليه .

ومثل الثالث : خبرى ما صنعتك يا محمد .

حيث إن ما : هنا مصدرية ، أنتونك مع ما بعدها بمصدر من جنس الفعل الناجلة عليه ، والتقدير : رمى

مشركك يا محمد ، حيث إن كلمة « شبع » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف ،

والكاف مضاف إليه .

(١) التوكيد المرفوع : شخرج المنصوب والمجرور بالإضافة أو بحرف الجر الأصلي ، فلا يكون كل منهما فاعلاً

ولا على لغة قبلة ، فإنه يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند تمييزها ، نحو : حرف القوت المشتمل

رفع شوب على المفعول ، ونصب المشتمل على الفاعلية ، إذ من العلوم أن المشتمل هو الحرف وهو

فاعل ، وإن كان منصوباً ، والتوكيد هو المرفوع ، فهو المفعول ، وإن كان مرفوعاً

فإن لم يميز تخيل رفع الفاعل ، ونصب للمفعول ، نحو : ضرب زيداً شترا .

إذ لا يخرف مفاعل من المفعول إلا برفع الأول ، ونصب الثانى .

وفى : حرف جر أصلى . شخرج حرف الجر الزائد ، فيجوز جر الفاعل به ، نحو : ﴿ أنت شديد من

تشم ﴾ ، من : حرف جر زائد ، و : ضمير فاعل « جاء » مرفوع بضممة مقدرة على آخره . مع -

وعرّج به ما إذا ذُكِرَ بَعْدَهُ فَعَلُهُ ، فَلَا يَكُونُ فَاعِلًا ١١١ .

فإذا قلت : يَنْقُصُ يَقْتُمُ . لَا تَكُونُ « يَقْتُمُ » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها فعلٌ .

وإذا قلت : يَنْقُصُ إِلَى السُّوقِ . لَا تَكُونُ « إِلَى » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها حرفٌ .

وإذا قلت : أَكَلْتُ زَيْدًا . لَا تَقُولُ : « زَيْدًا » فاعلاً ؛ لأنه منصوبٌ ، وإذا قلت : زَيْدٌ قِيمٌ لَمْ يَكُنْ « زَيْدٌ » فاعلاً ، وإذا قلت : قِيمٌ زَيْدٌ . صَارَ « زَيْدٌ » فاعلاً ؛ لأنه في الجملة الأولى « زَيْدٌ قِيمٌ » لَمْ يَدْخُرْ قَبْلَهُ فَعَلُهُ ، وَفِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ « قِيمٌ زَيْدٌ » ذُكِرَ قَبْلَهُ فَعَلُهُ .

١١١ : ١١٠ : ١١١

١١٠ - من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(١١٠) لأن الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإن تقدم على فعله كان مبتدأ ، لا فاعلاً .

مثال - جاء زيدٌ . حيث إن كلمة « زيدٌ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره ، والفعل سابق له . فإن قيل : زيدٌ جاء . كانت كلمة « زيدٌ » مبتدأ مرفوعاً بالضمة الظاهرة على آخره . وغيرها الجملة الفعلية ، وهي « جاء » ، يعني : « زيدٌ » .

فقوله : المذكور فيه فعله . يُخْرَجُ المبتدأ ، ويخرج أيضاً اسم « إنَّ » وأحوالها ؛ فإنهما لم ينفصهما فعل التثنية .

ويُخْرَجُ أيضاً اسم « كان » وأحوالها ، واسم « كان » وأحوالها ؛ فإنهما وإن تقدمهما فعل ، فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما .

ولا بدل - دخل في قوله : المذكور فيه فعله . نائب الفاعل ؛ لأنه لم يَدْخُرْ قَبْلَهُ فَعَلُهُ ؛ لأن الذي يَدْخُرُ معه إنما هو فعلٌ فاعله الذي تاب عنه ، لا فعله هو .

وبسأل من يقول المثل : رحمه الله - فعله . الفعل الصريح « كذا » ، و « جاء » ، و « بأحد » ، فحسب ، بل يشتمل أيضاً شبه الفعل ، كاسم الفعل في نحو : غَشِيَتْ الغُضْبُ ، وشكأن زيدٌ وعصيرٌ . واسم الفاعل في نحو : تهادمت أربك ؟

ذو العطين ، و « زيدٌ » مع ما تختلف عليه ، و « أربك » ، كلٌّ منها فاعلٌ .

و عليه - وحسب الله - أن الفعل يكون مع الفاعل على إحدى صورتين :

الأولى - أن يكون الفعل قائماً بالفاعل ، كـ « مات زيدٌ » ؛ إذ فعل الموت قائمٌ - « زيدٌ »

والثانية - أن يكون الفاعل شاعياً للفعل ، كـ « ضرب زيدٌ ثقتي » ؛ إذ فعل الضرب كاد من لحن

## أقسام الفاعل، وأنواع الظاهر منه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين : ظاهر ومضمر . فالظاهر محو  
قولك قام زيد . ويقوم زيد ، وقام الزيدان ، ويقوم الزيدان ، وقام الريدون ، ويقوم  
الريدون . وقام الرجال ، ويقوم الرجال ، وقامت هند ، ويقوم هند ، وقامت الهندان ،  
ويقوم الهندان . وقامت الهندات . ويقوم الهندات . ويقوم الهنود . وقام أخوك ،  
ويقوم أخوك . وقام غلامي ، ويقوم غلامي ، وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله : وهو أي : الفاعل .

وقوله رحمه الله : ومضمر . أي : الذي أضمر وأخفى ، فلم يُخبر<sup>(١)</sup> .

والمؤلف جراء الله عيراً ، أكثر من الأمثلة ؛ لأن الكتاب للمبتدئ ، والمبتدئ كلما  
أكثر عليه من الأمثلة أرتاحت العلم في قلبه .

وقوله رحمه الله : قام زيد ، ويقوم زيد . الفاعل « زيد » مُدْتَمِرٌ مَفْرُوعٌ ، والفاعلان  
« قام ، ويقوم » ماضٍ ومضارع .

وتُحْرَبُ كلمة « زيد » في المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في  
أخيره .

إذن : أي المؤلف لنا بنوعين من الفعل ، ونوع واحد من الفاعل ، النوعان من الفعل  
هما الماضي والمضارع ، والنوع من الفاعل هو المرفوع المذموم .

وقوله رحمه الله : قام الزيدان ، ويقوم الزيدان . الفاعل هنا « الزيدان » مُشْتَقِي  
مذموم ، وأخرى بنوعين من الفعل : الماضي والمضارع « قام ، ويقوم » .

وتُحْرَبُ كلمة الزيدان في المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هنا أن الفاعل ينقسم إلى قسمين .

أول : الظاهر ، وهو ما دل على شئناه ، بدون حاجة إلى قرينة .

وآخر : المضمرة ، وهو ما دل على شئناه بطريقة تكلم ، أو خطاب ، أو نحوه .

الضمية ؛ لأنه ثقلِي ، والثَوْنُ جَوْضٌ عن التثوين في الاسم المفرد .

وقوله رحمه الله : قام الزَيْدُونَ ويقومُ الزَيْدُونَ الفاعلُ هنا « الزيدون » جمعُ  
مذكرٍ سالمٍ ، والفعْلانُ « قامَ ، ويقومُ » ماضٍ ، ومضارعٌ .

وتُغزِبُ كلمةُ « الزيدون » : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامةُ رفيعه الواوُ نهايةً عن الصيغة ؛  
لأنه جمعٌ مذكرٍ سالمٍ .

وقوله رحمه الله : قام الرجالُ ، ويقومُ الرجالُ . الفاعلُ هنا « الرجال » جمعُ  
تكسيرٍ ، وجمعُ التَّكْسِيرِ يُطْعَمُ بالضمِّ ، كما مرَّ علينا<sup>(١)</sup> .

وبهذا يكونُ لِلْوَلَفِ رحمه اللهُ قد انتهى من المذكرِ ، فأتى بالمفردِ المذكرِ ، والمثنى  
المذكرِ ، وجمعِ التَّكْسِيرِ للمذكورِ ، وجمعُ المذكرِ السالمِ ، أتى بها كلها ، فجزاه اللهُ  
عزيراً ، وفضلَ له .

وقوله رحمه اللهُ : قامتِ هَيْدٌ ، ويقومُ هَيْدٌ<sup>(٢)</sup> . بدأنا الآن في المؤنثِ ، فـ « هيدٌ »  
مفردٌ مؤنثٌ ، والفاعلُ ماضٍ ومضارعٌ .

واشتغلنا من قولِ المؤلفِ هنا : قامتِ . وفي الأولِ : قامَ . أتى الفعلُ يُؤنثُ مع  
المؤنثِ ، ويُذكَّرُ مع المذكرِ ، فلو قلتُ : قامَ هَيْدٌ لم يصحْ ؛ لأنَّ الفعلَ لا بدأ أن يُؤنثُ مع  
المؤنثِ<sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم .

(٢) « هيدٌ » يحور فيها المفعولُ والمفعولُ ، والمفعولُ « هيدٌ » ، لأنها علمٌ ، مؤنثٌ ، ثلاثيٌ ، ساكنٌ متوسطٌ ، عربيٌّ .

(٣) هذه القاعدة ليست على إطلاقها ، فقد لا يؤنثُ الفعلُ ، وإن كان الفاعلُ مؤنثاً .

ومثلي يكونُ هماً\* هذا هو الذي استطعته إن شاء الله تعالى من التخصيلِ الآتي :

فأقول مستعينةً بالله عز وجل : يؤنثُ الفعلُ مع الفاعلِ للمؤنثِ بناءً ساكنةً لتلحقَ أمرَ تاميٍّ . وبناءً

متحركةً لتلحقَ أولَ المضارعِ ، وأبجزَ عاملِ الفاعلِ إذا كانَ وشقاً ، كما تقولُ : ريدٌ قائمةٌ لكِ .

ولا فرقَ في ذلكَ بينَ المؤنثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ<sup>(٤)</sup> ، نحو : قامتِ هيدٌ ، حَلَّفتِ الشمسُ .

(٤) « حَلَّفتِ الشمسُ » . ما له فوجٌ من الأعميين ، أو غيره من ، والمجازيُّ ما لا فوجَ له .

وقوله وحمه الله : قامت الهمدان ، وتقوم الهمدان . الفاعل « الهمدان » غلى مؤنث ، والفعل ماضٍ ومضارع .

= ثم لأنه يكون إلهام الناء حائراً ، وتارة يكون واجباً ، وتارة يكون كسفاً ، فهذه ثلاثة أوجه الأول : تأييد واجب ، وذلك في مسألتين :

إحداهما أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقي التأنيث ، متصلًا بالفعل ، غير واقع بعد « نعم ، أو حس » ، سواء كان مفرداً أو مشي ، أو مجسوماً جمع مؤنث سلباً .

ثانيها : كقول الله تعالى : ﴿ تَأْتِيهِمْ آتْرَاقُ الْجُرُاجِ ﴾ . وكقولك : شرب الخمر . والشيء : كقولك : قامت الهمدان ، تقوم الهمدان .

وجميع المؤنث السائم : كقولك : قامت الهمدان ، تقوم الهمدان .

ويلعلم أن المؤنث الحقيقي إذا كان يميز بين مذكوره ومؤنثه وحيث فيه الناء في المؤنث ، فالأناسي - بنو آدم - يميز بين الذكر منهم والمؤنث ، فالذكر ذكر ، والمؤنث مؤنث ، تقول مثلاً : قام الرجل ، قامت المرأة ، قام زيد ، وقامت زينب . مع أن « زينب » ليس فيها تأنيث لفظي ، لكن تأنيثها معنوي .

وإذا كان المؤنث الحقيقي لا يميز بين مؤنثه وبين مذكوره ، فإن كان معبراً من الناء فإنه يُذكر ويُؤنث عامة من ناء التأنيث ، وإن أُريد به المؤنث ، وإن كان فيه ناء فإنه يؤنث ، وإن أُريد به الذكر ، لبقاء اللفظ .

مثال ذلك : البوطوت ، تقول : أتى البوطوت . ولا يصح أن تقول : أتت . لأنه لا يميز بين مذكوره ومؤنثه . وتقول : قامت لنداً . فيجب أن تأتي بناء التأنيث ، ولا يقال : قال لنداً . لأنه لا يميز بين مذكوره ومؤنثه .

ويلعلم أيضاً أن الأسماء مثل « طلحة » ، حمزة ، حكيمها أنها إما كانت اسماً للذكر فإنه يجب تجريد الفعل من الناء ، فتقول : جاء طلحة . وإذا كانت اسماً لامرأة فإنه يجب تأنيث الفعل ، فتقول : جاءت طلحة .

لمسألة أيضاً من مسائل التأنيث الواجب أن يكون الفاعل ضميراً ، مؤنثاً ، متصلًا بالفعل ، عائدًا إلى حقيقي التأنيث ، أو مجازي .

مثال ذلك :

- عند قامت ، عند تقوم .

- الهمدان قامت ، الهمدان تقومين .

- الشمس طلعت ، الشمس تطلع .

- العبد نظرنا ، العبدان نظران .

فما عدا في المثال الأول ضمير مستتر في الفعل ، يعود على مؤنث حقيقي « عند » ، والتقدير : قامت هي ، تقوم هي ، ولذا يجب تأنيث الفعل .

وما عدا في المثال الثاني ضمير بارز « ألف الاثنين » ، مؤنث ، متصل بالفعل ، يعود على مؤنث حقيقي « الهمدان » ، ولذا يجب تأنيث الفعل . =

٥- والفاعل في المثال الثالث ضمير مستتر في الفعل ، يعود على مؤنث مجازي ، والتقدير : طفت هي ، تطفق هي ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

والفاعل في المثال الرابع ضمير بارز ألف الاثنين ، مؤنث ، متصل بالفعل ، ويعود أيضا على مؤنث مجازي ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

وقلم كما مضى أنه إذا كان الضمير بارزا منفصلا لم يؤنث ، وإنما «لأننا قلنا : متصلا بالفعل ، وذلك نحو : حدث ما قام إلا هي . ونحو : وإنما قام هي .

٦ هي : وإن كانت ضميرا ، يعود على مؤنث حقيقي ، فإن الفعل لا يؤنث ؛ لأن الضمير « هي » ضمير منفصل .

وبدا على ما تقدم فإنه يتبع أن تقول : حدث قام ، الهندان قاما ، الشمس طلع ، العينان نظرا . لأن الفعل واجب التأنيث .

الذي : تأنيث حائر : يعني أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التأنيث وعدته على ضربين ، ضرب تأنيث راجع على تذكيره ، وضرب تذكيره راجع على تأنيثه .

فالتأنيث الراجح يرفع في مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازيا التأنيث ، متصلا بهما « نحو قولنا : طفت الشمس وطلع الشمس . ولكن التأنيث أرجح ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا ضَالِّينَ لَمَّا كُنَّا نُنَادِيكُم بِأَلْسِنَةٍ أَدْنَىٰ مِن يَدَيْكُم ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ خَلْقًا غَيْرًا كَتَرَّمِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَمِيعَ الشُّعُرِ وَالْقَمَرِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ تَرْجُومًا ﴾ .

فالتأنيث على اعتبار اللفظ ، والتذكير باعتبار أن الفاعل غير مؤنث حقيقة .  
ويدخل في مجازي التأنيث .

١- جمع التكسير ، مذكرا نحو : قام الزيرة ، قامت الزيرة .

ومؤنث نحو : جاء اليهود ، وجاءت اليهود . ومنه قول الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آتِئْنَا بِسَبْعَةِ آخِذٍ ﴾ .

٢- جمع المؤنث السالم إذا كان مفرده مجازيا التأنيث ، مثل : الحشرات جمع حشرة ، تقول : نهضت الحشرات ، الهدم الحشرات .

وحدا واضح أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث ؛ لأن أصله ، وهو مفرد ، أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث .

٣- جمع صحيح وهو الذي يدل على الجماعة ، وليس له واحد من لفظه ، ولا يكون على وزن الجمع . نحو : قوم ، جيش ، رعد ، تقول : قال القوم ، قالت القوم . =

١٠ - اسم الجنس الجمعي<sup>١٤</sup> مذكوراً نحو قولنا: أوزق الشجر، أوزقت الشجر، ونزات القز، نزات القز، بمعنى كثرة فيها للوث.

فحوز إثبات بناء وحذفها في هذه الأنواع الأربعة من المجموع بالبناء المحال، ويكون إثبات البناء في كل هذا على معنى الجماعية، والتذكير على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: إن التأنيث في نهم نسوة وهو حذف، لأن الموث الحقيقي هو كل ما له فرج، والفرج لأحادي الجمع، وليس للجمع، وأنت إما أنتهك الفاعل إلى الجمع، لا إلى الأحاد.

ومن اسم الجنس أيضاً فاعل نعم وجس وأمرتهما من الأفعال الجماعية إما كان مؤنثاً، سواء كان حليفاً أو مجازياً، كما في نعمت المرأة هند، نعم المرأة هند، بنت المرأة هند، بس المرأة هند.

وإذا جاز ذلك، لأن فاعلها مفعولة به استرفاق الجنس، لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحداً بميلها، إذ مدحوا أو ذكروا الجنس عمومًا، ثم عطفوا من أرادوا مدحه أو ذممه، فتوفيل معاملة جميع التكسير في جوارز إثبات البناء وحذفها لشبهه به في أن للمفعولة به متعدياً، والقلم أن الحذف في هذا ونحوه حسن، لكن الإثبات أحسن منه، لأن ذلك هو الأصل، ولا تقتضين للمفعول عنه.

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حليفاً التأنيث، مفعولاً عن عامله بغير إلا، وذلك نحو ما حكاه سيوري: حضر القاضي امرأة. والألف صيغ حضرت. قال ابن هشام:

وعليه قول الشاعر:

إن أسراً طرهه منكن واحدة      تغدى وبمذك في الدنيا لشغور

وقول الآخر:

لقد ولد الأحمديطين ثم شوه      على يهاب اشتبهها ضلّت وشام

فالتأنيث على ملتحضي الظاهر، والتذكير بعد الفاعل عن فاعله بالعاملي، بحيث يخلق استبعاداً للعلامية، وصار الفعل كالمعرض من تام التأنيث، ولكن التأنيث أرجح لقوة حبابه.

١١ - ثلاث مر حو ج قس مسألة واحدة. وهي أن يكون الفاعل مفعولاً عن عامله، إلا، كما في قرابهم. ما قام إلا هند. وبحوز ما قامت إلا هند. فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، على أن ما بعد إلا ليس هو الفاعل من الحليفة، وإنما هو بدل من فاعل تقدر قبل إلا، وذلك التقدير هو المنطوق منه، وهو مذكور، ولذلك ذكر الفعل، إذ التقدير: ما قام أحد إلا هند. وإنما كان التأنيث مرجوحاً، حتى إن الأحفش نصح على أن التأنيث حاشش بالشعر، وأقشد عليه.

ما تفرقت من ريسة وقلم      في عزيمنا إلا ينادت العمم =

(١٤) - اسم جنس جمعي هو الذي يدل على الجماعة، ويترقى بينه وبين مفرده البناء أو الياء، نحو: شجر ووثك، جمع: شجرة، وتركي.

وقوله رحمه الله: فانتب الهنداك، وتقوم الهنداك. الفاعل «الهنداك» جمع مؤنث سالم، فزولج بالضمعة<sup>(١)</sup>.

وقوله رحمه الله: فانتب الهنؤد، وتقوم الهنؤد. الفاعل «الهنؤد» جمع نكسر، مفرده «هند»، وهو مؤنث، ولهذا أتت الفعل<sup>(٢)</sup>.

وبهذا انتهى الكلام على المؤنث، فأنتى بالمعروف، والثنى، وجميع التصحيح<sup>(٣)</sup>،

ولكن زيد ما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا ضِعْفَ آدَمَةَ﴾ رفيع «صبيحة»، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْمِعُوا لَا تُبْزَىٰ إِلَّا فَمَا يَنْكَبُونَ﴾. بهاء الفعل لما لم يسم فاعله، ويجعل حرف المضارعة التاء المشارة من فوق.

وقول الشاعر:

حَوَى الشَّعْرَ وَالْأَعْرَازَ مَا فِي غُرُوبِهَا      فَمَا بَقِيَ إِلَّا الضُّلُوعُ الْفَرَاتِيْعُ

فالتأنيب في مثل هذا جازاً باعتبار ظاهر اللفظ.

الثالث: تأنيب متبع. واستماع التأنيب يعني وحوت التأنيب، ويقع ذلك في حال واحد، وهي أن يكون الفاعل مذكراً مؤنثاً من شبهة التأنيب.

سواء كان مفعولاً لفظاً ومعنى، نحو: قديم زيد، أو مفعولاً مؤنثاً لفظاً، مذكراً معنى كطلحة، وسواء كان مذكراً معنى نحو: قديم الزيدان، أو جمع مذكراً سلباً نحو: قديم الزيدون، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ نَلَّحَ الْفُلُوكَ يَثْرُونَ﴾.

ووجوب تأنيب الفعل مع جميع المذكر السالم هو مذهب سيبره وجمهور العسرين، وهو اختيار ابن مالك، نحو قديم الزيدون، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز تأنيب الفعل وتذكيره، مع جميع المذكر السالم.

واشتقوا على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأَسْلَمُوا﴾، حيث أتت الفعل مع جميع المذكر السالم.

ولكن زيد عليهم بأن البين في «بني إسرائيل» لم يتلَمَّ فيها لفظ المعرد، إذ الأصل «نَزَّ» خبثت لأنه، ويرد عليه «نَزَّ» و«نَزَّ» في التذكير، فلما لم يتلَمَّ فيها بئال الواحد خرجت معاملة جميع التذكير حيث يحوز معه تذكير الفعل والتأنيب.

(١) ومؤنث رحمه الله - كما مر في الأخطى السابقة - مثل ما يفعل لكافى، والفعل المضارع.

(٢) وأيضاً مثل رحمه الله للفاعل المجرع جمع تكسير مؤنث كالمالين، مثال على الفعل الماسر، ومثال على الفعل المضارع.

(٣) المراد بجمع التصحيح جمع المذكر السالم، وجميع المؤنث السالم، وثقنى هذه الجمعا بذلك.



ويجمع التذكير .

وهي كل هذه الأمثلة التي أتى بها المؤلف رحمه الله تقرب بالحركات

احوات . لا ، بعضها تقرب بالحروف ، وهو : جمع المذكر السالم ، والمثنى المذكور والمؤنث<sup>(١)</sup> .

تم قول المؤلف رحمه الله . وقام أحوك ، ويقوم أحوك .

الفاعل : أحوك ، مفعول مذكور ، لكنه من الأسماء الخمسة ، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة<sup>(٢)</sup> .

ومثال أن يكون الفاعل أيضًا من الأسماء الخمسة أن تقول : فتح أحوك .

وتقول في إعرابه :

نصح : فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر على أجره ، وهو مبني للمعلوم .

أحوك : فاعل مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو مضاف ، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

وقوله رحمه الله : قام عباس . ويقوم عباس . هذا لم يجر علينا من قبل<sup>(٣)</sup> ، ومعنى به المؤلف رحمه الله : الاسم المضاف إلى ياء التكلم .

والاسم المضاف إلى ياء التكلم لا بد أن يكون ما قبل ياء التكلم فيه مكسورًا ؛ لأن ياء التكلم لا يابئها إلا كسر ما قبلها ، فكيف نُقر به ، والمؤلف رحمه الله يقول : الفاعل

(١) نسخة مرفوعة في الغالب عند جمعه عليها ، بخلاف جمع التذكير ؛ لأن معرفة لا بد أن يتغير من الجمع ، فكانما يصيبه الكسر ؛ يُدخله التغيير .

(٢) وأما ما سوى ذلك فإنه رفع بالضمة الظاهرة ، فالقرد بوجه - المذكر والمؤنث ، وجمع التذكير بوجه المذكر والمؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، كل هذا يرفع بالضمة الظاهرة .

(٣) ويضم بذلك إلى قسم الفاعل الذي يجره بالحروف ، والمؤلف رحمه الله كما رأيت مثل له ثلاثين مع الفعل الماضي ، ومع الفعل المضارع .

(٤) ولكنها قد ذكرت عند الكلام على الإعراب القديري كصفة .

هو الاسم المرفوع ، و « قام غلامي » ليس فيه اسم مرفوع ؟ والجواب أن نقول : غلام : فاعل مرفوع ، وعلامة رفيعه الضمة المقدرة على ما قبل باء التكلم ، متبع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسابة . ونقول كذلك في « يقوم غلامي »<sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما أشبه ذلك . أي : وما أشبه ذلك من الأمثلة ، وقد أجاد وأفاد رحمه الله<sup>(٢)</sup> .

وعلى كل حال الفاعل في كل هذه الأمثلة اسم ظاهر<sup>(٣)</sup> ، وقد سبق أن الفاعل يكون أيضًا اسمًا مفعولًا ، وهذا هو الذي سيذكره المؤلف رحمه الله ، إن شاء الله تعالى .



(١) وعليه فالفاعل المرفوع بالضمة ، قد يكون إعرابه ظاهرًا ، وقد يكون تقديرًا ، والمؤلف - كما رأيت - على الإعراب التقديري بالاسم المضاف لباء التكلم ، ونحن قد نرى ما من قبل أن الإعراب التقديري يكون أيضًا على الاسم المفعول بألف لازمة ، متبوع ما قبلها ، وهو الذي يطبق عليه النحاة « الاسم المقصور » ، وذلك نحو « الفتي ، القلي ، شلبي » .

ويكون أيضًا على الاسم المفعول بواو لازمة ، مكسور ما قبلها ، وهو الذي يطلق عليه النحاة « الاسم المقصور » ، ومثاله : « القاضي ، الداعي ، الماوي » .

ويكون أيضًا على الاسم المفعول بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، ومثاله - كما هو عند الكوفيين - : « ما شقي به من فعل ، نحو : يدع ، ويخز - وما كان أصحبا ، نحو : شفلو ، ولفلنو » .

وقد تقدم بيان ذلك مُفصَّلًا في باب الإعراب ، فارجع إليه ، والله يرشدك .

(٢) وسلاصة ما سبق أن الظاهر على أنواع : لأنه إما أن يكون مفعولًا ، أو مفعولًا جمعًا ، أو مفعولًا جمعًا ، أو مفعولًا جمعًا ، وكل من هذه الأنواع الأربعة إما أن يكون مذكورًا ، وإما أن يكون مؤنثًا ، فهذه ثمانية أنواع .

وأيضًا إما أن يكون إعرابه بضمة ظاهرة أو مقصورة ، وإما أن يكون إعرابه بالهروف بابتداء عن الضمة ، وعلى كل هذه الأحوال إما أن يكون الفعل ماضيًا ، وإما أن يكون مضارعًا ، وقد سبقت الأمثلة من كلام المؤلف رحمه الله على كل هذا .

(٣) ذكر المؤلف رحمه الله للاسم الظاهر عشرين مثالًا : عشرة مع الماضي ، وعشرة مع المضارع ، وقسم الكلام على الاسم الظاهر على سبيل ألف والتثني والرب .

## أنواع الفاعل المضمَر

قال المؤلف رحمه الله: والمضمَر اثنا عشر: نحو قولك حضرتت . وصرت .  
 وحسرت . وخررت . وخررت ثلما . وخررتهم . وخررتن ، وخررت ، وخررت . وخررتا .  
 وخررتوا . وخررتن .

قوله رحمه الله: المضمَر أي: الضمير .

وقوله رحمه الله: اثنا عشر . الدليل على ذلك التبعية والاستفراء ، فقد تبتع علماء  
 البحر رحمهم الله الضمائر ، فوجدوها لا تخرج عن اثني عشر ضميراً<sup>(١)</sup> .  
 ثم قال المؤلف رحمه الله: نحو قولك: حضرتت<sup>(٢)</sup> . التاء فاعل ، وهي ضمير  
 للمتكلم .

(١) لما قدم المؤلف رحمه الله الكلام على الفاعل الظاهر أخذ يتكلم على الفاعل المضمَر ، فذكر أنه اثنا عشر  
 ضميراً ؛ سبعة للحاضر ، وخمسة للماضي ، وسبب الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

(٢) قد نرد هي كلام المؤلف والشارح رحمهما الله تعالى إشكال ، وهو كيف يقولان: إن الضمائر التي  
 تكون في فعل رفع ، فاعلاً ، اثنا عشر ضميراً ، وهي - كما هو معلوم - ثمانية عشر ضميراً<sup>(٣)</sup> ؟  
 والجواب عن هذا الإشكال أن قول: إن مراد المؤلف والشارح رحمهما الله بحصرها في اثني عشر  
 ضميراً ليس المراد به حصر لفظ الضمائر التي تعرب فاعلاً في اثني عشر ضميراً ، وإنما المراد به حصر  
 أنواعها في اثني عشر نوعاً .

وبذلك لأن الضمير إما أن يدل على متكلم ، وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب .  
 والذي يدل على متكلم يترجم إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحداً ، وإما أن يكون أكثر من  
 واحد .

والذي يدل على مخاطب أو غائب يترجم كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ،  
 وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقاً ، وإما أن يدل على جمع مذكر . وإما أن  
 يدل على جمع مؤنث ، فيكون المجموع اثني عشر .

وله مثل المؤلف رحمه الله لكل نوع من هذه الأنواع الاثني عشر .

(٣) هذا مثال المتكلم الواحد ، مذكرها كان ، أو مؤنثاً .

(٤) ضمائر خمسة عشر هي: أنا ، ونحن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، ذ ،  
 فعل ، لا شاعلي ، تون النسوة ، ألف الاثنين ، وإو الجماعة ، يا المؤنثة .





الحجر، بمجرد أن تقول: حجر. تُشكَّر بتسمية وصلابة، لكن لا تُعْرَى لماذا؟ هل هذا لشعوره، لأننا نعرف أن الحجر هو هذا الحجر، أو أنه أمر يُدُلُّ عليها.

ولقد رأينا في حاشية على شرح التحرير «شكَّض الأصول» أنه قال: ما من كلمة في اللغة العربية إلا وبينها وبين معناها مناسبة.

وقوله رحمه الله: ضربتُما<sup>(١)</sup>. هو للمضي من مذكَّر ومؤنث<sup>(٢)</sup>، تقول للرجلين: ضربتُما، وتقول للمرأتين: ضربتُما.

ولكن ما هو الضمير في «ضربتُما»؟ هل هو التاء وحدها، وما بهذه علامة تنبيه؟ أو أنَّ الضمير الجميل؟

= وشاهد ذلك كثيرة جداً، فقل أن ترى اسماً فيها، إلا وهو على شكلٍ فيج، كما قيل: «وقلنا أمضرت عيناك يا لقب» إلا ومعناه إن كثرت في لقب والله سبحانه وتعالى يحكمته في فضائه ولذره يلهيهم الغوس أن تضع الأسماء على حسب تشبثاتها، لتأبى حكمته تعالى بين اللفظ ومعناه، كما تأبى بين الأسباب وتشبثاتها. قال أبو الفتح ابن جنى: ولقد تروى ذفر، وأنا أسمع الاسم، لا لأخرى معناه، فلهذا معناه من لفظه، ثم أكشفه، فإذا هو ذلك الشيء بعينه، أو قريب منه. فذكرت ذلك للشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقال: وأنا يقع لي ذلك كثيراً. وقد تقدم قوله ﷺ: «أنتلم سالها الله، وبنجار غفر الله لها، ولحضرة قضت الله ورسوله». وأما أسلم وحجرت فاقبل حمزة رضى الله عنه وقف بين يدي النبي ﷺ، فمكره اسمه ولفظه، وقال: «أجبت وجهت عنى».

وبالجملة فالأخلاق والأعمال القبيحة تستدعي أسماء تناسبها، وأضدادها تستدعي أسماء تناسبها، وكما أن ذلك ثابت في أسماء الأوصاف، فهو كذلك في أسماء الأعلام، وما شئ رسول الله ﷺ محمداً وأحمد إلا لذكورة حصول الحمد فيه.

ولهذا كان لواء الحمد يده، وألقه المشركون، وهو أعظم الخلق حسداً لربه تبارك وتعالى، ولهذا أمر رسول الله ﷺ بتحسين الأسماء، فقال: «حسنوا أسماءكم» فإن صاحب الاسم الحسن قد يستحى من اسمه، وقد يحصل اسمه على فعل ما يناسبه، وتترك ما يضاده.

ولهذا نرى أكثر الشغل أسماؤهم تناسبهم، وأكثر البطية أسماؤهم تناسبهم، وبالله التوفيق. اهـ

(١) فتح الصاد، وضم التاء.

(٢) فهو مثال ضمير المخاطبتين اللاتين، مذكَّرين، أو مؤنثين.

خواتم : اختلفت في ذلك النحلأ ، فقال بعضهم : الضمير الجميع ، فتقول في إعراب « ضربتُما » : ضرب : فعلٌ مبنيٌ على السكون ، و « تَمَّا » : فاعلٌ .

وقال بعض النحويين : الفاعلُ هو الماءُ فقط ، وما بعده علامةُ قارئةٌ ، لأنك لا تقولُ بين « ضربتُ » لغيبك ، و « ضربتُما » للمعنى إلا بالميم والألف<sup>(١)</sup> .

وإذا قلنا : إن الميم والألفَ علامةٌ ، فإننا نقولُ عند الإعراب : الماءُ فاعلٌ مبنيٌ على الضم في محلِّ رفع ، والميم والألفُ علامةُ التثنية .

وقوله رحمه الله : ضربتُم هو لجماعة الذكور<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : ضربتُن . هو لجماعة الإناث<sup>(٣)</sup> .

وبذلك يُجيبُ عند الضمائر التي نزلت علينا إلى سبعة ضمائر : التاني للمتكلم ، وهما ضربتُ ، وضربتُما .

وخمسة للمخاطب ، وهي : للمخاطب ، أو المخاطبة ، أو المخاطبتين ، أو المخاطبتين<sup>(٤)</sup> ، أو المخاطبتين ، أو المخاطبات .

وإعراب هذه الضمائر يكون هكذا :

ضربتُ : التاء : فاعلٌ مبنيٌ على الضم ، في محلِّ رفع .

ضربتُنا : نا : فاعلٌ مبنيٌ على السكون في محلِّ رفع .

(١) فتكون الميم والألف على هذا القول حرفين دالين على خطاب اثنين أو اثنين ، وما قيل في الألف هنا يقال أيضا في الهم الساكنة من « ضربتُم » ، والثون المشددة من « ضربتُن » ، فقد اختلف النحاة فيهما أيضا : هل الهم والثون من الضمير ، أم هما حرفان دالان على الجمع الميم يدل على خطاب جمع الذكور ، والثون يدل على خطاب جميع الإناث ؟

ونظر المحرر القوافي ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٧ .

(٢) وهذا مثال ضمير المخاطبتين من جمع الذكور .

(٣) وهذا مثال ضمير المخاطبات من جمع المؤنثات .

(٤) مخاطبان ومخاطباتان لهما ضمير واحد ، كما مر ، وهو « تَمَّا » .

ضربت . التاء : فاعلٌ مبنئٌ على الفتح في محلِّ رفعٍ .

ضربت : التاء : فاعلٌ مبنئٌ على الكسر في محلِّ رفعٍ .

ضربتما : فيها وجهان :

فِيَوْمِ الشَّعْرَبَيْنِ مِمَّنْ يُعْرَبُ التَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلْفُ جَمِيعًا ، فَيَقُولُ : تَمَّا : ضميرٌ مبنئٌ على السكون في محلِّ رفعٍ .

ومنهم من يجعلُ الإعرابَ على التاء فقط ، ويجعلُ الياقظَ علامةً ، فيقولُ في إعرابِ « تَمَّا » : التاءُ : فاعلٌ مبنئٌ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، والميمُ والألفُ علامةُ التشبيهِ .

ضربتم : نقولُ فيها كما قلنا في « ضربتما » ؛ إما أن تكونَ التاءُ فاعلاً ، والميمُ علامةً جمعٍ الذكورِ ، أو تقولُ : « تمَّ » ضميرٌ مبنئٌ على السكون في محلِّ رفعٍ .

ضربتم : لنا أن نقولُ : التاءُ فاعلٌ ، والنونُ المشددةُ علامةُ جمعِ النسوةِ ، أو نقولُ : « تمَّ » جميعًا فاعلٌ<sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلفُ رحمه الله : ضَرَبْتُ<sup>(٢)</sup> . هذه ليس فيها ضميرٌ ، لكن نقولُ : إنَّ الضميرَ مُشْتَرِكٌ جَوْزًا ، تقديرُهُ : هو ، فـ « ضَرَبْتُ » : أي : هو . من ؟ رجلٌ معروفٌ ، أو غيرَ معروفٍ ، الشَّهْمُ أن نقولُ : ضَرَبْتُ : فعلٌ ماضٍ ، والفاعلُ ضميرٌ مُشْتَرِكٌ جَوْزًا ، تقديرُهُ : هو<sup>(٣)</sup> .

(١) وهذا بناء على الخلاف .

(٢) قد انتهى المؤلفُ رحمه الله من ذكر الضمائر التي تدل على متكلم ، والتي تدل على مخاطب ، وهذا هو بداية الكلام على الضمائر التي تدل على نائب .

(٣) وهذا هو مثال ضمير الواحد المذكور القائب ، نقول : محمدٌ ضَرَبْتُ أحمدَ ، وإبراهيمُ حَفِظْتُ مرتته ، وحائدٌ اشْتَهَيْتُ من عتده .

والأفعالُ : ضَرَبْتُ : و : حَفِظْتُ : و : اجْتَهَدْتُ : كلٌّ منها يشمل على ضميرٍ مسطرٍ جَوْزًا ، تقديرُهُ هو . يعود على محمد ، وإبراهيم ، وعائِدٌ على الترتيب .



﴿ قول المؤلف رحمه الله : ضربت<sup>(١)</sup> ﴾ : فعل ماضٍ ، والثاء علامة التأنيث ، والقاص ضمير متنى جوازاً ، تقديره : « هي » .

﴿ قوله رحمه الله : ضرباً . ﴾ : فعل ماضٍ ، والألف فاعلٌ ، ضمير متنى ، مبنى على السكون ، في محل رفع .

والمؤلف رحمه الله : أشفط<sup>(٢)</sup> « ضربتاً » ، وكان عليه أن يذكرها ؛ لأنه رحمه الله يفضلُّ ، يجعل المذكر وحده ، والمؤنث وحده ، فكان عليه أن يقول : ضربتاً .  
وقول في إعراب ضربتاً .

ضربت : فعل ماضٍ ، والثاء للتأنيث<sup>(٣)</sup> ، والألف فاعلٌ ، مبنى على السكون ، في محل رفع<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا حال ضمير الواحدة المؤنث العامة ، تقول : هذا ضربت أنتها ، وتقول : سعاد حفظت درسها ، وتقول : زينب احتفظت في عملها . فالأفعال « ضربت » ، و « حفظت » ، و « اجتهدت » ، كل منها يشتمل على ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هي » ، يعود على « هذا » و « سعاد » ، و « زينب » .

(٢) وهي تاء تأنيث الساكنة أصلاً ، وإنما عزمت بالفتح لمناسبة الألف ، وإنما بقي هذا الفاء حرف ساكن فيها فتوك بالكسر لتخلص من اتفاق الساكنين ، كتقوله تعالى : ﴿ تَأْتِي الْأُنثَى ﴾ ، وقوله : ﴿ تَأْتِي الْأُنثَى ﴾ .

وقد نُظِمَ ، نحو : ثالث أُنثَى . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي ص ١٨ .

(٣) وقد جعل الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله قول المؤلف « ضرباً » مثلاً على ضمير الاثنين الغائبين عند ذكرين كانا ، أو مؤنثين ، وضرب لذلك أربعة أمثلة :

١- ضرباً في قولك : الحمدان ضرباً تكرواً ، أو قولك : الحمدان ضربتاً عامراً .

٢- حفظاً في قولك : الحمدان حفظاً درسهما . أو قولك : الحمدان حفظتاً درسهما .

٣- الحفظتاً من نحو قولك : التكران الحفظتاً ، أو قولك : الزينان الحفظتاً .

٤- قائماً في نحو قولك : الحمدان قائماً برأسيهما ، أو قولك : الحمدان قائمتاً برأسيهما ، وانظر النجدة السنية ص ٦٥ .

والذي كان ينبغي على المؤلف رحمه الله أن يقرض « ضربتاً » بالذكر ، كما قال الشارح رحمه الله .

وهذا لأن على ما ظنّه في « ضربت » ، و « ضربت » ، « ضربت » ، و « ضربت » ، و « ضربت » .

ولا يمكن أن يقام « ضرباً » على « ضربتاً » لأن « ضربتاً » الصيغة فيها واحدة للذكر ، والتثنية للمؤنث .

٢٧ . لا يَخْتَلِفُ الإعرابُ في «ضَرْبًا» عنه في «ضَرْبًا» إلا في وجود تاءِ التانيثِ .  
وقولُ المؤلِّفِ رحمه اللهُ : ضربوا<sup>(١٤)</sup> .

نقولُ في إعرابها : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لاتصاله بواو الجماعة ،  
والواوُ : فاعلٌ مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ رفعٍ .

وقولُ المؤلِّفِ رحمه اللهُ : ضربوا<sup>(١٥)</sup> . بالتضميرِ ، بدونِ ألفٍ<sup>(١٦)</sup> ، وهي لجماعةِ  
النسوةِ .

وتقولُ في إعرابها :

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بتضميرِ الرفعِ المتحركِ<sup>(١٧)</sup> ،  
والنونُ : فاعلٌ لجماعةِ النسوةِ ، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ<sup>(١٨)</sup> .

(١٤) هذا مثالُ العالَمينِ من جمعِ الذكورِ ، تقولُ : الرجالُ ضَرَبوا أَعْلَامَهُمْ ، والتلاميذُ حَفِظُوا مَرُوسَهُمْ ،  
والتلاميذُ اجْتَهَدُوا .

(١٥) هذا مثالُ العالَماتِ من جمعِ الإناثِ ، تقولُ : الفتياتُ ضَرَبْنَ عَشَائِرَهُنَّ ، والنساءُ حَفِظْنَ أَمَانَتَهُنَّ ، والبياتُ  
الْمُحْفَظَاتُ في مَرُوسِهِنَّ .

(١٦) والألفُ ، بالألفِ «ضَرْبًا» قد نزلتْ ، يا ، وذكرنا أنَّ «نا» ضميرُ التَكْلُمِ المتعَدِّ ، أو الواحدِ الذي يُعْظَمُ  
نفسه ، ويُزَلَّها منزلةُ الجماعةِ .

(١٧) سبقَ لي من ٢٦٤ أنَّ ذكرنا أنَّ ضمائرِ الرفعِ تنقسمُ إلى قسمينِ : ضمائرِ رفعٍ متحركةٍ ، وضمائرِ رفعٍ  
ساكنةٍ ، وذكرنا هناك أنَّ ضمائرِ الرفعِ المتحركةِ هي : تاءُ التاعُلِ ، ونونُ النسوةِ ، وناُ التاعُلينِ ، وأنَّ  
ضمائرِ الرفعِ الساكنةِ هي : ألفُ الأكثَرينِ ، وياءُ المُخَلَّطَةِ المؤنَّةِ ، وواوُ الجماعةِ .

(١٨) قالَ الشيخُ محمدُ محييُ الدينِ رحمه اللهُ في الصحفةِ السنيةِ من ٦٦ : وكلُّ هذهِ الأَبْرَاجِ الأَكْثَرِ عشرُ  
استعمالَةٍ يُسَمَّى التضميرُ فيها «التضميرُ المتصلُ» ، ويُعرِّفُه أنه هو : الذي لا يُبْتَدَأُ بهِ الكلامُ<sup>(١٩)</sup> ، ولا يَجْعَلُ حدَّ  
«ألفٍ» في حالةِ الأَخْيَارِ .

ومثلها يأتي في بَرَجِ امرٍ من التضميرِ ويسمى «التضميرُ المنفصلُ» ، وهو : الذي يُبْتَدَأُ بهِ ، ويُجْعَلُ حدَّ «ألفٍ»  
في حالةِ الأَخْيَارِ ، تقولُ : ما ضَرَبَ إلا أنا ، وما ضَرَبَ إلا نحنُ ، وما ضَرَبَ إلا أنتُ ، وما ضَرَبَ إلا أنتُ ، وما  
ضَرَبَ إلا أكثما ، وما ضَرَبَ إلا أكثمُ ، وما ضَرَبَ إلا أكثَرُ ، وما ضَرَبَ إلا هو ، وما صارتُ إلا هي ، -

(١٩) فالضميرُ المتصلُ يقعُ في أمرِ الكلمةِ «التاءُ» كالتاءِ في «ضَرْبًا» ، ولا يمكنُ أنْ يكونَ في صدرِها ، ولا في  
صدرِ حَمَلِها ، إذ لا يمكنُ التعلُّقُ بهِ وحدهِ .

« وما حُرِّبَتْ إِلَّا عَمَّا ، وما حُرِّبَتْ إِلَّا نَحْمُ ، وما حُرِّبَتْ إِلَّا شَيْءٌ .

وعلى هذا يجري القياس ، وسأبَيِّنُ بيان أنواع الضمير المتفصل بأوسع من هذه الإشارة في باب التثنية والمجر ، إن شاء الله .

وهذا هو إعراب الأمثلة التي ذكرها فضيلة الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله على الضمير المتفصل :

المثال الأول : ما حُرِّبَتْ إِلَّا أَنَا .

ما - للنية .

حُرِّبَ : فعل ماضٍ ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

إِلَّا : أداة استثناء ملغاة .

أَنَا : فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون ، في محل رفع .

المثال الثاني : ما حُرِّبَتْ إِلَّا نَحْنُ .

إِعْرَابُهُ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ ، وَنَحْنُ : فاعل : « حُرِّبَ » ، مبنى على التثنية ، في محل رفع .

المثال الثالث : ما حُرِّبَتْ إِلَّا أَنْتَ . يفتح التاء للمخاطب .

أَنْتَ : « أَنْتَ » من « أَنْتَ » ضمير متفصل فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون في محل رفع ، وتاء حرف

خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الرابع : ما حُرِّبَتْ إِلَّا أَنْتِ . تكسر التاء للمخاطبة .

أَنْتِ : « أَنْتِ » من « أَنْتِ » فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون ، في محل رفع ، وتاء حرف خطاب ،

مبنى على الكسرة ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الخامس : ما حُرِّبَ إِلَّا أَنَا .

أَنَا : « أَنَا » فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون ، في محل رفع ، وتاء حرف خطاب ، لا محل لها من

الإعراب ، وتاء حرف مجازة ، والألف حرف نداء على التثنية .

المثال السادس : ما حُرِّبَ إِلَّا أَنْتُمْ .

أَنْتُمْ : « أَنْتُمْ » فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون ، في محل رفع ، وتاء حرف خطاب ، وتاء علامة

الجمع .

المثال السابع : ما حُرِّبَ إِلَّا أَنْتُمْ .

أَنْتُمْ : « أَنْتُمْ » فاعل « حُرِّبَ » ، مبنى على السكون ، في محل رفع ، وتاء حرف خطاب ، وتاء علامة

جمع النسوة .

وهذه هي أمثلة المخاطب بتوحيده ، المتكلم والمخاطب<sup>١٢٢</sup> ، وأما أمثلة الغائب : +

(١٢٢) غممتكلمه من هذه الضمائر السبعة : أَنَا ، وَنَحْنُ . وَلِلْمَخَاطَبِ : أَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُمْ . وَأَنْتُمْ .

من الأول : ما ضرب إلا هو .

١٠ ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
 مثل الثاني : ما ضرب إلا هي .

١١ ضمير منفصل للمفردة المؤنثة الغائبة ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
 مثل الثالث : ما ضرب إلا هما .

١٢ ضمير منفصل للمثنى الغائب مذكراً أو مؤنثاً ، فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون في محل رفع .

مثل الرابع : ما ضربت إلا قم .

١٣ ضمير منفصل لجمع الذكور الغائبين ، فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، في محل رفع .  
 مثل الخامس : ما ضربت إلا لهم .

١٤ ضمير منفصل لجمع الإناث الغائبات ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
 وللاعتد أن الأمثلة التي ذكرها المؤلف رحمه الله مع الضمير المنصل ، والأمثلة التي ذكرها الشيخ محمد  
 محيي الدين رحمه الله مع الضمير المنفصل ، كلها مع الفعل الماضي ، ولذلك نذكر نحن هنا إن شاء الله  
 أمثلة للضمير المنصل للحاضر وللغائب ، وللضمير المنفصل للحاضر والغائب ، مع الفعل المضارع :

أولاً : أمثلة الضمير المنصل للحاضر ، مع الفعل المضارع :

- ١- أشرفتم . للمتكلم وحده .
- ٢- تشرفتم . للمتكلم للعظم نفسه ، أو مع غيره .
- ٣- نصرتهم . للمخاطب المذكر .
- ٤- نصرتن . للمخاطبة المؤنثة .
- ٥- ضربوا . للمثنى مذكراً ، أو مؤنثاً .
- ٦- ضربون . لجمع الذكور المخاطبين .
- ٧- نصرتن . لجمع الإناث المخاطبات .
- ٨- أشبهتم . لمنصل لغائب مع لعل المضارع .
- ٩- نصرتهم . للمذكر الغائب .
- ١٠- نصرتن . للمؤنثة الغائبة .
- ١١- ضربوا . للمثنى الغائب مذكراً ، أو مؤنثاً .
- ١٢- ضربوا . لجمع الذكور الغائبين .
- ١٣- ضربن . لجمع الإناث الغائبات .

هذه ١٣ عشر مثلاً للضمير المنصل مع الفعل المضارع .

١٠٠٠ منه يصغر المصغر المصغر

ولا منه يصغر المصغر المصغر مع الفعل المضارع

١- ما يُضْرَبُ إِلَّا نَارٌ .

٢- ما يُضْرَبُ إِلَّا نَحْنُ .

٣- ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنْتَ . يفتح التاء للمخاطب .

٤- ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنْتِ : بكسر التاء للمخاطبة .

٥- ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنْتَما . المنص المصغر ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٦- ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنْتُمْ . لجمع المذكور الغائبين .

٧- ما يُضْرَبُ إِلَّا أَنْتُنَّ . لجمع الإناث الغائبات .

ثانياً : أمثلة المصغر المصغر للعقاب . مع الفعل المضارع

١- ما يُضْرَبُ إِلَّا هُوَ . للمفرد المذكر الغائب .

٢- ما يُضْرَبُ إِلَّا هِيَ . للمفردة المؤنثة الغائبة .

٣- ما يُضْرَبُ إِلَّا هُما . المنص الغائب ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٤- ما يُضْرَبُ إِلَّا هُم . لجمع المذكور الغائبين .

٥- ما يُضْرَبُ إِلَّا هُنَّ . لجمع الإناث الغائبات .

وإعراب هذه الأمثلة يُعَلِّمُ بما قبلها ، فلا حاجة للتطوير به .

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الفاعل ، وماكم هو ملخص الكلام عنه :

١- الترميزات سبعة ، وهي : الفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والبتداء ، والحرية ، واسم المكان ، وأحوالها ، وحرية إِيَّه وأحوالها ، والتابع للمفعول ، وهو أربعة أشياء : العت ، والعتب ، والتوكيد ، والبدل .

٢- اللاحق : هو الضمة ، وهي الأصل ، والألف ، والواو ، والنون . وهي علامات فرعية .

٣- اللاحق هو الاسم الترميزي له ثور في فعله ، فلا يكون الفاعل ضملاً ، أو حرفاً ، ولا يكون منصوباً ، أو محروفاً ، ولا يذكر فعله بعده .

٤- اللاحق : يكون منه مصدراً ، وقد يكون اسماً مؤنثاً بالصرح ، فيكون اسماً صريحاً ، ويشمل الأسماء الظاهرة ، كـ « نوح » ، والأسماء الضميرة ، كـ « أنا » .

٥- اللاحق : يكون اسماً مؤنثاً بالصرح ، وهو كـ « من » .

٦- اللاحق : المشقة ، مع اسمها ، وحرها .

٧- اللاحق : الضميرة ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٤- ما التصديرة ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٥- الفاعل على قسمين : ظاهر ، ومضم .

٦- الفاعل الظاهر قد يكون مفرداً ، أو متنى ، أو جمعا ، والمفرد يشمل المذكر والمؤنث ، والمتنى يشمل المذكر والمؤنث ، والجمع يشمل جميع التكسير للذكور ، وجميع التكسير للإناث ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، والأمثلة تقدمت .

٧- يأتي الفعل مع الفاعل للمؤنث بناءً ساكنةً تُدعى آخر الماضي ، وهذا مصححةٌ تلحق أول المضارع ، وأجزء حاملي الفاعل إذا كان وشفاءً ، ثم تارة يكون إلتحاق التاء جازماً ، وتارة يكون واجباً ، وتارة يكون متصفاً ، فهذه ثلاثة أوجه :

الأول : تأتي واجب ، وذلك في مسألتين :

إحداهما : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقي التائيث ، متصلاً بالفعل ، غير واقع بعد « نعم » ، أو بغيره ، سواء كان مفرداً ، أو متنى ، أو مجسوماً بجمع مؤنث سابقاً .

الثانية : أن يكون الفاعل ضميراً ، مؤنثاً ، متصلاً بالفعل ، عائداً إلى حقيقي التائيث ، أو مجازياً .

الثاني : تأتي جازراً ، بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التائيث وعدمه على حزمٍ كبير .

- ضرب تائيث واجب على تذكيره .

- وضرب تذكيره واجب على تائيثه .

فالتائيث الرجح يقع في مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، مجازياً التائيث ، متصلاً بهامله . ويدخل في مجازي التائيث : جميع التكسير مذكراً كان ، أو مؤنثاً ، وجمع للمؤنث السالم إذا كان مفرداً مجازياً التائيث ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .

الثانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التائيث ، مفصلاً عن عامله بغير « إلا » .

فما التائيث المرحوح فهي مسألة واحدة . وهي أن يكون الفاعل مفصلاً عن عامله « إلا » .

لذلك تأتي تسع . واستماع التائيث . يعني : وجوب التذكير - ويقع ذلك في خمسة واحداً ، وهي :  
١- يكون الفاعل مذكراً شريطةً من شريطة التائيث ، سواء كان مفرداً مذكراً قطعاً ومعنى ، نحو : قدم ربه ، أو مفرداً مؤنثاً قطعاً ، مذكراً معنى كـ « طلحة » ، وسواء كان مذكراً متنى ، نحو : قدم الربيعي ، أو جمع مذكراً سابقاً ، نحو : قدم الربيعون .

٢- ما - الفاعل إما أن يكون مرفوعاً بالرفع .

٣- مرفوع بالضم ، إذا كان مفرداً مذكراً كان أو مؤنثاً ، أو جمع مؤنث سابقاً ، أو جمع تكسير مذكراً . أو



ويرفع بالألف إذا كان متني ، سواء كان مذكرا ، أو مؤنثا .

ويرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سلا ، أو اسما من الأسماء الخمسة .

ناسقا : الفاعل إذا زُفِعَ بالصفة عند نكول الضمة ظاهرة . وقد نكول مقدرة .

فتكون مقدرة في الأحوال الآتية :

١- في الاسم المنصور . وهو الاسم المحتوج بألف لازمة ، مقروح ما قبلها ، نحو : النبي .

٢- في الاسم المنقوص . وهو الاسم المحتوج بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشدود ، نحو : القاضي .

٣- في الاسم المضاف إلى باء التكلم ، نحو : فلامى .

٤- في الاسم المنقوص بواو لازمة منصوب ما فيها ، نحو : فئتكو .

عاشرا : القاعل المنصر إما أن يدل على مكسب . وإما أن يدل على مخاطب . وإما أن يدل على عائب .

والذي يدل على متكلم يتروح إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون التكلم واحدا ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

ثم إنه قد يكون ضميرا متصلا ، وهو : تاء الفاعل ، وتا المفاعلين ، وقد يكون ضميرا متصلا ، وهو : أنا ، ونحن .

ويكون ذلك مع الفعل الماضي ، والظارع .

والمذى يدل على مخاطب أو عائب يتروح كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ،

وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على متنى مطلقا ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث .

ثم إن الذى يدل على مخاطب قد يكون ضميرا متصلا ، وهو : تاء الفاعل ، وياء مخاطبة المؤنثة .

وقد يكون ضميرا متصلا ، وهو : أنت ، أنتى ، أنتما ، أنتم ، أنن .

وكذلك يكون الذى يدل على عائب ، فقد يكون ضميرا متصلا ، وهو : ألف الاثنين ، وو و حذو حذو .

وقد يكون ضميرا متصلا ، وهو : هو ، هي ، وهما ، وهم ، وهن . والضمير العاقل . وهي : قد

يكون - يس . وقد يكونان مستترين . وكل هذا يكون مع الفعل الماضي ، والضمير المنصرف .

وقد قدمت الأمانة على ذلك كله . والحمد لله الذى بعثتكم بالصالحات .

## النائب عن الفاعل



## النائب عن الفاعل

فإن لَوْلَفَ رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . وَهُوَ الأَسْمَاءُ المُفْرَعَةُ لِدَى لَمْ يَدُكْرَمَ مَعَهُ فَاعِلُهُ<sup>(١)</sup> . فَإِنَّ كَانَ الفِعْلُ ماضِيًا حَسْمَ أَوَّلُهُ . وَتَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ

(١) هنا هو الثاني من مرفوعات الأسماء السبعة التي سبق أن ذكرها المؤلف رحمه الله في باب مرفوعات الأسماء إجمالاً .

وهو نائب له في الرفع .

• أما الأولى . وعليها أكثر المتكلمين ، فباب المفعول الذي لم يسم فاعله .

• وأما الثانية . وعليها أكثر المتأخرين ، فباب نائب الفاعل .

ثم الختم - رحمتك الله - أن الكلام قد يكون مؤلفاً من فعل وفاعل ومفعول به ، نحو : قطع محمود الفخض ، ونحو : غلبت حيلتُ المدرس ، ونحو : يقطع إبراهيم الفخض ، ونحو : يحفظ عليّ المدرس . وقد يضاف المتكلمُ الفاعلُ من هذا الكلام ، ويكتفى بذكر الفعل ، والمفعول ، وحينئذ يجب عليه أن يُذكر صورة الفعل ، ويُذكر صورة المفعول أيضاً .

أما تغيير صورة الفعل فسمائي الكلام عليه ، وأما تغيير صورة المفعول فإنه بعد أن كان منصوباً يُتغيره مرفوعاً ، ويعطيه أحكام الفاعل ؛ من وجوب تأخيره عن الفعل ، وتأنيث فعله له إن كان هو مؤنثاً ، وغير ذلك .

ويُشقى حيثه : نائب الفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله .

ومثاله : حُرِّيتَ جِدَّةً . حيث أُشيدَ الفعلُ إلى المفعول ، وفاعل المفعول محفلُ الفاعل ، إذ أُصلُّه حُرِّيتَ هِدَّةً ؛ حُرِّيتَ زَيْدٌ هِدَّةً ، فلما حذفَ زيدٌ الذي هو فاعل حقيقة أُشيدَ الفعلُ إلى المفعول ، فأثرت الفعلُ حتى يوافقَ تأنيثَ المفعول ، فقيل : حُرِّيتَ .

وإذا كان ذلك كذلك ، لأن الفاعل تحتفظ في الجملة الفعلية ، لأبداً من وجوده ، فإن لم يكن موحوداً أُثبتَ عنه غيره ، كالمفعول به في المثال السابق .

ثم الختم أيضاً - رحمتك الله - أن الأخراس التي تدعو للمتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ، ويعرض عنه كثيراً جداً ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تطلق من أن تكون راجعة إلى القبط ، أو تكون راجعة إلى الجنس :

دأبنا الأساس الرجعة إلى القبط فإن أصلها ثلاث أساس

دأب - قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك : ﴿وَإِن مِّن مَّعْرُوفٍ يُدْعَى بِهَا مُتَفَرِّقِينَ﴾

شأن إصلاح السجع والمحافظة عليه في الكلام الشعر ، نحو قولهم : من فانتك ضرورتك حتمتك =

وإن كان مصادراً ضمَّ أوله ، ونُحِج ما قبل آخره .

وهو على قسمين : ظاهر ، ومضمَّن ، فالظاهر نحو قولك ضرب زيد ،  
ويضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ويكرم عمرو .

والمضمَّن اثنا عشر ، نحو قولك : ضربت ، وضربتنا ، وضربت . وضربت .  
وضربتكما . وضربتكم . وضربتني ، وضربت ، وضربت . وضربنا ، وضربونا ، وضربن .  
قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب للفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله .

قوله : لم يُسَمَّ . معنى : لم يُذكر له فاعلٌ ، فإذا تحلَّف الفاعل نائب المفعول به  
شابه .

ويقول المؤلف رحمه الله في تعريفه : وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه  
فاعله .

قوله رحمه الله : الاسم . يخرج به الفعل والحرف ، فلا يكون الفعل والحرف نائب  
فاعلي .

وقوله رحمه الله - المرفوع . هذا بيان حكمه ، أنه يكون مرفوعاً .

١٠ - بيانه . إذا لم قيل : عبيد الناس بيانه . لأختلاف إعراب الفاعلين ، واختلت الشبهة<sup>١٠</sup> ، وهم  
يحافظون على إعراب القواصل ، مثل محافظتهم على إعراب القوافي .  
ونحو هذا المثال : ثمن عشرة عمه تحرف فعله .

١١ - المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو قول الأعرابي :

عَلَّفْتُهَا عَرَضًا وَعَلَّفْتُ رَجُلًا خَيْرِي وَعَلَّفُ أُخْرَى ذَلِكَ الْبُزْعُ

معنى هذا البيت ثلاثة أعمال صبية للمجهول : أحدها في قوله : « عَلَّفْتُهَا » ، وثانيها في قوله : « وَعَلَّفْتُ  
رَجُلًا » ، وثالثها في قوله : « وَعَلَّفُ أُخْرَى » ، وقد بين الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف  
الفاعل لتعلم به ، وهو الله تعالى ، وذلك قصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال : عَلَّفْتُ الله إِيَّاهُ .  
وَعَلَّفْتُ الله رَجُلًا خَيْرِي ، وَعَلَّفُ الله أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ . لَمَا اسْتَغْنَى لهُ النِّظْمُ .

(١٠) فتكلمة « سرورهُ » فاعل في جملة « من طابت سرورهُ » ، علائقاً لأخر الجملة الثانية . وهي « سرورهُ » . إذ  
هي مفعول به . فلو قيل « سرورهُ » ، لاختلقت الشبهة ، فبقي الفعل للمجهول . حتى تكون كلمة  
« سرورهُ » مرفوعة .

وقوله رحمه الله الذي لم يُذكر معه فاعله . احترازًا عما ذكر معه فاعله ؛ فإن ذكر معه فاعله صار هو مفعولًا به ، ولا يكون نائب فاعلي ؛ وذلك لأنه لا يُختصم النائب والتثبوت عنه<sup>(١)</sup> ، فإذا وجد التثبوت عنه زال حكم النائب ، وإذا لم يوجد التثبوت عنه ثبت حكم النائب ، وحكم النائب الفاعلي هو حكم الفاعل تمامًا ، لا يُختلف .

١ - وكقول الآخر :

وما للمأل والأعمشون إلا ذمهم ولا بد يوشا أن تروى الرماح

وأما لأسباب نحوية فمكرة أيضًا ، ولكن أعني ثمانية أسباب :

الأول : كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يُخْلِصُ الْإِنْسَانَ مِنْ ضَلَالٍ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿يُخْلِصُ الْإِنْسَانَ ضَلِيلًا﴾ .

والثاني : وخلق الله الإنسان . رجع لفظ الجلالة على الفاعلية ، وتصبب «الإنسان» على الفعلية ، فمخالف الفاعل الذي هو «الله» للملم به ، فبلى الفعل اشتقاقًا إلى ما يشتد إليه ، فألم الفاعل به تمام الفاعل في الاستدراك إليه ، فأخطى جميع أحكام الفاعل ، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا ، فالتبست صورته بصورة الفاعل ، فاحتجج إلى التميز أسدهما عن الآخر ، فبلى الفعل مع الفاعل على صيغته الأصلية ، ولم يجر مع نائبه .

الثالث : كون الفاعل معهودًا للمتكلم ، فهو لا يستطيع أن يوشا بأنما وأضغما لئلا ؛ كقولك : شرف مناعى . فالت قول هنا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام بهم من الفعل ؛ كأن تقول : شرف الأعمش مناعى . أو : شرف سارق مناعى . لم يُكْرَ في ذلك فاعلة زائدة ، على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

الرابع : رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، نحو قولك : أفضحك بألف دينار .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقرن بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : أخلق الجبار .

السادس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السابع : خوف المتكلم على الفاعل ، إما كان يتوقع أن يناله أحد المذكور ، نحو : شرف المأل . إذ لو ضارها بالفاعل لوقع عليه الجزاء ، فمخالف خوفًا عليه .

الثامن : خوف المتكلم من الفاعل ، إما كان جبارًا ينال الناس بأذاه ، نحو : تكبير الأجاج . حيث حذف الفاعل ؛ خوفًا من بطشه وشرسته .

٢ - من عمومية عدل ، حيث لا يقع الفعل من واحد بعينه ، نحو قوله تعالى : ﴿يَذَا شَيْئًا مِنْكُمْ﴾ . وقوله تعالى : ﴿يَذَا قِيلَ لَكُمْ تَقْتُلُونَ﴾ .

قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلَافَةِ مِنْ طِينٍ﴾ . الإنسان : مفعول به ، ولا نقولُ : نائب فاعل ؛ لوجود الفاعل ، وهو الضمير «نا» من «خلقنا» .

وقال تعالى : ﴿وَنَحْنُ الْإِنْسَانُ سَمِيعًا﴾ .

الإنسانُ : نائب فاعل ؛ لعدم وجود الفاعل . ولهذا قال : الذي لم يُذكر معه فاعله .

مثال آخر : تقولُ : أكلتُ زبدَ الطعام .

الطعام : مفعول به .

ولكن إذا قلتُ : أكلتُ الطعام . فـ «الطعام» نائب فاعل ؛ لأننا حذفنا الفاعل

«زبد» .

فصدق كلام المؤلف على هذه الصور وأمثالها : أنه إذا حذف الفاعل ، وأهيم المفعول به ثقافته صار نائب فاعل .

## تغيير الفعل بعد حذف الفاعل

قال المؤلف رحمه الله تعالى: فإن كان الفعل ماضياً ضمُّ أوله، وكُسِر ما قبل حره. وإن كان مضارعاً ضمُّ أوله، وفتح ما قبل آخره<sup>(١)</sup>.

يعنى رحمه الله: أننا إذا أردنا أن نقيم المفعول به مقام الفاعل فلا بد من تغيير الفعل؛ لئلا يفتس الفاعل بنائب الفاعل.

القول إلى دقة اللغة، لئلا تحذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه صار لا بد من أن تُغيَّر الفعل، وكيف التغيير؟

يقول المؤلف رحمه الله تعالى: فإن كان الفعل ماضياً ضمُّ أوله، وكُسِر ما قبل آخره.

يعنى رحمه الله: إذا كان الفعل ماضياً لزم التغيير في أوله، وما قبل آخره في أوله: يضم.

وفيما قبل الآخر: يُكسَر، فيُكسَر، إن لم يكن مكسوراً من قبل، أمّا إذا كان مكسوراً من قبل فالأمر واضح؛ كقوله «غلبتم» لا يحتاج لتغيير ما قبل الآخر؛ لأنه مكسور، فنُغَيِّرُ الأول فقط.

إذن: الأول يضم، وما قبل الآخر يُكسَر، سواء كان مكسوراً من قبل، أم لا<sup>(٢)</sup>.

(١) لم يذكر المؤلف رحمه الله الفعل الأمر؛ لكونه لا يأتي بواو المفعول؛ لأنه يلزم ذكر فاعله.

(٢) وهذا التغيير الذى يلحق الفعل الماضى عند بيانه لما لم يضم فاعله، إما أن يكون تعديفاً، نحو: ﴿تَحَلَّى الْإِنْسَانُ حَيْثُ﴾.

وإن لم يكن تعديفاً، كما في «بيع الطعام»، والأصل تبع الطعام، بضم الياء الواحدة، وكسر الياء المتعددة، فحلت حركة الياء إلى ما قبلها، بعد سلب حركتها، فصار «بيع» بكسر الياء الواحدة، وسكون ياء المتعددة<sup>(٣)</sup>.

(٣) سيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على الفعل الثلاثى الأخرى، مع ياء لغات العرب، فيه، عند الحاجة.

مثلاً : الفعل « ضربت » إذا أردنا أن نقيمه للفاعل ، نقول : ضربت .  
ولنائب الفاعل ، نقول : ضربت .

وتقول : « علم » للفاعل ، « تعلم » لنائب الفاعل .

وتقول : « أكل » للفاعل ، « أكلت » لنائب الفاعل .

وتقول : « زنى » للفاعل ، « زنى » لنائب الفاعل .

وتقول : « زنى » للفاعل ، « زنى » لنائب الفاعل .

ثم قال المؤلف رحمه الله . وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله ، وفتح ما قبل آخره .  
فلأول الفعل المضارع لا بد أن يضم ، وما قبل آخره ، لا بد أن يفتح ، فلا بد من  
الأضمة .

مثال ذلك : نقول : « يضرب » للفاعل ، و « يضرب » لنائب الفاعل .

و « يضرب » : الأول مفتوح ، وما قبل الأخير مكسور .

و « يضرب » : الأول مضوم ، وما قبل الأخير مفتوح .

مثال آخر : نقول : « يخشى » للفاعل ، و « يخشى » لنائب الفاعل .

مثال ثالث : نقول : « يرضى » للفاعل ، و « يرضى » لنائب الفاعل ، ويلاحظ أن  
الضمة مفتوحة في الحالتين ، لكن أوله يضم .

مثال رابع : نقول : « يحترم » للفاعل ، و « يحترم » لنائب الفاعل ، فلا بد من

الاحتلاف ، ولكن ما الذي اختلف في « يحترم » : الأول ، أم ما قبل الأخير ؟

الجواب : ما قبل الأخير .

خلاصة : صار الأول إذا كان هناك نائب فاعل ، ووجب أن يحذف الفعل : إن كان

و كملت « فُتِحَ الخَلْفُ » أصله : خُذِفَ . يضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر ، ولما نسبت مثال في هذا .  
مصدر الخُذْفُ .

ماضيتها ضمُّمٌ أوَّلُهُ ، وتُكسِب ما قبلَ آخِرِهِ ، وإن كان مضارعاً ضمُّمٌ أوَّلُهُ ، ويُفتح ما قبلَ الآخِرِ<sup>(١)</sup> .



(١) ويُفتح ما قبل الآخِر الذي يلحق الفعل المضارع ، عند يده لا لم يُضمِّمَ فاعله ، إما أن يكون تعقيفاً ، نحو قولك : يُضرب زيدٌ .

ضمُّمُ الأوَّلِ ، ويُفتح ما قبل الآخِرِ .

وإنَّه يكون ضمِّمًا ، نحو : يُباح الطعامُ . إذ أصلُهُ : يُبَحُّ . يضمُّ أوَّلُهُ ، ويُفتح ما قبل الآخِرِ ، فنقلت حركة ما قبل الآخِر إلى الساكن قبله ، فصار الطرف الثاني مفتوحاً ، وما قبل الآخِر ساكناً ، وتحرَّكت الياء بحسب الأعراسِ ، ويُفتح ما قبلها بحسب الأعراسِ قبلت ألفاً ، فصار « يُباح » .

وكذلك « نَسأُ رجلٌ » ، وأصلُهُ : نُسئِدُ الرجلَ . يَسئِرُ ، فأنزعت إحداهما عن الأخرى ، فصار « نُسئِدُ » .

## انقسام نائب الفاعل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين : ظاهر ، والضمير . - في ظاهر نحو قولك : ضرب زيد ، وضربت زيد . وأكرم عمرو ، ونكره عمرو .

والضمير اثنا عشر . نحو قولك : ضرت ، وضرتنا ، وضرت . وضرت . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا . وضرتنا .

قوله رحمه الله : وهو على قسمين . الضمير : هو ، يعود على نائب الفاعل . وقوله رحمه الله : ضرب زيد . وضربت زيد ، وأكرم عمرو ، ونكره عمرو .

« ضرب ، وأكرم » للماضي ، و« يضرب ، ويكرم » للمضارع ، والمؤلف رحمه الله هنا لم يكثر الأمثلة ، كما كثرت في باب الفاعل ، ففي باب الفاعل جاء بالمفرد ، والمثنى ، وجمع السلامة<sup>(١)</sup> ، وهنا لم نجئ إلا بالمفرد ، وذلك لأن نائب الفاعل يتناول منزلة الفاعل ، فما كان مثلاً هناك فليكن مثلاً هنا .

إذن : قول المؤلف رحمه الله : ضرب زيد . ونجعله ثلثي ، فنقول : ضربت الزيدان . ونجعله جمع مذكر سالماً ، فنقول : ضربت الزيدون . ونجعله من الأسماء الخمسة ،

(١) نائب الفاعل ينقسم - كما ينقسم الفاعل - إلى ظاهر وضمير ، والضمير إلى متصل ومنفصل .

(٢) هذه أربعة أمثلة ذكرها المؤلف رحمه الله على نائب الفاعل الظاهر .

المثال الأول : « ضرب زيد » مثال للماضى المفرد من الزيادة .

والمثال لى : « يضرب زيد » مثال للمضارع المفرد من الزيادة .

والمثال الثالث : « أكرم عمرو » ، والمثال الرابع : « يكرم عمرو » .

مثال لنائب الفاعل مع الزيد فى الماضى والمضارع .

والراء بالمفرد ما كان وزنه على وزن « فُعيل » كـ « ضرب » ، فيقال : القضاء فاء الكلمة ، وراء عين

الكلمة ، وراء لام الكلمة ؛ لأنها فى مقابلة الفاء والعين واللام فى « فُعيل » .

و« ف » مريد ما كان فيه زيادة عن هذه الأحرف الثلاثة ، نحو « أكرم » ، فإنه على وزن « فُعيل » ، فيقال

لهجرة : الله لزيادتها على الأحرف الثلاثة ، والكلاف فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، و« ف » لام الكلمة .

(٣) أى : جمع للمذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .





مبنى على الضم، في تخطئ رفع، والميم والألف علامة التثنية.

وقوله رحمه الله: **ضُرِبْتُ** <sup>(١)</sup>. «ضرب»: فعل ماضٍ مبنى على ما لم يُضْمَ فاعله.

«الضمار الأخرى عشر، مع الفعل «ضرب» قد عز في باب الفاعل، فلا ضرب على الشارح رحمه الله أن ترك الكلام على شيء منها.

ثم إنه رحمه الله قد قام في هذا الباب «باب التصول الذي لم يسم فاعله» بإعراب ما به يفهم إعراب هذه الضمائر مع فعلها.

وإعراب هذه الأمثلة الثلاثة التي ترك الشارح رحمه الله ذكرها، كالآتي:

**ضُرِبْتُ** ضرب: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، مبنى على السكون، لا يصفه ضمير الرفع المتحرك <sup>(٢)</sup>.

وإن ضمير المتكلم ومنه غيره، أو العظم نفسه، نائب فاعل، مبنى على السكون في محل رفع.

**ضُرِبْتُ**: ضرب: فعل ماضٍ مبنى ما لم يسم فاعله، والثاء ضمير المخاطب نائب الفاعل، مبنى على الفتح في محل رفع.

**ضُرِبْتُ**: ضرب: فعل ماضٍ مبنى للمجهول، والثاء ضمير المخاطبة المؤنثة، نائب فاعل مبنى على الكسر في محل رفع.

(١) لم يذكر الشارح رحمه الله «ضُرِبْتُ» بضم الصاد، وكسر الراء، وضم التاء، وإعرابه هكذا:

ضرب: فعل ماضٍ مبنى ما لم يسم فاعله، والثاء ضمير المخاطبين المؤنثين، نائب فاعل، مبنى على الضم، في محل رفع، والميم علامة الجمع.

والحاصل أن التاء في الجمع نائب الفاعل، وما اتصل بها حروف دالة على المعنى المراد من تثنية وجمع وتذكير ونهيت.

وطلبوا التاء مع المتكلم، لأن الضم من الضمات، ويحتاج في النطق لتحريك عضوين، فكان أقوى مما بعده، وأجبت المتكلم طلياً للنسب.

وتبعوها مع المخاطب المذكور، لأن الفتح من أقصى الضمات، فكان ضعفاً عن الضم، فأعطى للمخاطب لضعفه عن المتكلم.

وكسروها مع المخاطبة المؤنثة، لكون الكسر من وسط الضمات، فكان بين الضمات غير، فأعطى للمؤنثة المخاطبة عزواً لما فاتها من القوة، وهذه الأقسام السبعة للمخاطب، متكلماً كان أو مخاطباً.

والثاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل، وتبنى على الضم، مثل «صنعت»، ومروءها الخمسة هي صنعت، للمخاطب المذكور. صنعت، للمخاطبة. صنعتنا، للمثنى المخاطب، مذكراً أو مؤنثاً. صنعتكم، خطاب جمع المذكور. صنعتن، خطاب جمع الإناث.

وقد تقدم ذكر ناء المخاطب بمرورها في باب الفاعل، فالرجع إليه، والله ينعك.

وقد ذكر الأستاذ عباس بن حسن رحمه الله في كتابه «النحو الوافي» ٣٣٨:١ أن هناك من

وأي على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والناء : نائب فاعل ، ضمير مبنى على الضم ، في محل رفع ، والتون علامة جمع النسوة .

وقوله رحمه الله **ضرب** (١) . فعل ماضٍ مبني لما لم يُسم فاعله ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ؛ لأن تقديره « هو » ، والذي تقديره « هو » يكون جوازاً (٢) .

« يجب فيها بيان اللفظ المحاطة على الفتح دائماً ، ليس هنا مقام ذكرها ؛ حرصاً على عدم الإطالة .

(١) يضم الضاد ، وكسر هاء ، وفتح الياء للمذكر العائب ، وهذا هو بداية أمثلة العائب .

(٢) كلام الشارح رحمه الله هنا كلام مجمل ؛ لأنه أحياناً قد يكون الضمير المستتر تقديره « هو » ، ومع ذلك يكون مستتراً وجوباً ، وليس جوازاً .

ولذلك شُيّر : إن الكلام على استار الضمير مطلقاً جوازاً كان أو وجوباً ، يحتاج إلى تفصيل ، وذلك هو تفصيل الكلام عليه .

المضمولاً - رحمتك لله - أن الضمير عمومياً ينضم إلى بارزٍ ومستتر ، والضمير المستتر ينضم إلى ضمير مستر وجوباً ، وضمير مستر جوازاً ؛ ولكل واحد من هذين القسمين مواضع ذكرها المحقق :  
 أولاً : مواضع الاستتار وجوباً :

١- فعل الأمر للواحد المخاطب المذكر ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : أنت . ومثال ذلك : **كُنْ** ، **اُطْرِبْ** ، **وَهَكُنَّا** .

فإن كان الأمر لواحدة ، أو الاثنين ، أو جماعة ، يوز الضمير ، نحو : **اُطْرِبِي** ، **اُطْرِبِيَا** ، **اُطْرِبِيْنَ** .  
 ٢- الفعل المضارع الذي في أوله همزة ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « أنا » ، ومثاله : **اُفْعَلْ** ، **اُطْرِبْ** ، **اُتْرِبْ** .

٣- الفعل المضارع المبني بالتون ، فكلُّ فعل مضارع مبني بالتون فإن فاعله يكون ضميراً مستتراً وجوباً ، تقديره : « نحن » ، ومثاله : **تَفْعَلْ** ، **نُطْرِبْ** ، **نُتْرِبْ** .

٤- الفعل المضارع المبني بآء الخطاب للواحد ، ففاعله ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « أنت » ، ومثاله : **تَشْكُرْ** ، **وَأَسْتَشْكُرْكَ** ، **وَأَسْتَشْكُرُكَ** ، **وَأَسْتَشْكُرُكَ** ، **وَأَسْتَشْكُرُكَ** .

٥- مرفوع الفعل التفضيل ، نحو : **هَمَّ أَحْسَنُ اجْتِهَادًا** .

٦- فاعل الفعل الاستثناء الماضية « خلا - خلا - خلاً » ، ففي هذه الأحوال ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « هو » .

ومثال ذلك : **أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خِلاَ اللَّهِ بِاطَّلٍ** . ففاعل « خلا » ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « هو » .

٧- مع فعل التعجب الذي على وزن « أفعل » ، نحو : **مَا أَفْعَرْتِ السَّمَاءَ** ، ففاعل فعل التعجب « أحسن » ضمير مستر وجوباً ، تقديره : « هو » .

٨- مع اسم الفعل المضارع والأمر ، نحو : **ضَعْ ، أَلْفَ ، تَوَالٍ** .

وقوله رحمه الله: «خُرِبْنَا»<sup>(١)</sup>. «خُرِبْتُ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ ما لم يُسَمَّ فاعله، والألف نائبٌ فاعلي، ضميرٌ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع.

وهنا تبقى على المؤلف مثالٌ ثانٍ، وهو «خُرِبْنَا»<sup>(٢)</sup>، مثلما قلنا في الفاعلي «خُرِبْنَا»<sup>(٣)</sup>. فالمؤلف رحمه الله أشفقهُ، ولهذا ينبغي أن تجعل الضمائر ثلاثة عشر<sup>(٤)</sup>.

واعرابٌ: خُرِبْنَا: «خُرِبْتُ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ ما لم يُسَمَّ فاعله، والثاني للتانيب<sup>(٥)</sup>، والألف: ضميرٌ شُعْبِلٌ مبنيٌّ على السكون، في محلِّ رفع، نائبٌ فاعلي.

١ - مواضع الاستنار جوازاً

يرد ضمير المستر جوازاً في غير مواضع وجوب الاستنار، ومنها -

- ١- مع فعل الغائب، أو الغائبة، نحو: الشمس طلعت، والظنُّ انتشر، أي: طُلعت هي، وانتشر هو.
- ٢- مع الأوصاف، نحو: اسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة، مثل: الرجل قائم، أي: هو.
- ٣- مع اسم الفعل الماضي، نحو: شَكَتْ، شَرَعَانٌ.

ويمكن تلخيص حالات استنار الضمير وجوزاً، بقول: إذا كان الضمير الضمير المستر به «أنا - نحن - أنت» فإن الاستنار يكون واجباً، أما إذا كان ضميره «هو» و«هي» فإنه يظن أن يكون الاستنار جوازاً.

وقالنا هنا: «يطلب» لأنه - كما قد بين - قد يكون الضمير المستر ضميره «هو»، ويكون الاستنار وجوزاً، كما في مرفوع فعل التعجب، ومرفوع أفعال الاستثناء، «علا - عدا - حاشا»، ومرفوع الفعل التفضيل - والله أعلم.

وإذا أردت مزيد بحث فارجع إلى تعليلنا على شرح الألفية للفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ٢٦٦/٢-٢٦٦ يشير الله عليه.

(١) يضم الضماد، وكسر الزاء، لتعني الغائب للذكر.

(٢) يضم الضماد، وكسر الزاء، وهو مثال ضمير التثني الغائب المؤنث.

(٣) تقدم.

(٤) وما قبل هنا يقال في الفاعل أيضاً، أي: تجعل الضمائر ثلاثة عشر في البابين جميعاً (باب الفاعل، وباب المفعول) الذي لم يُسَمَّ فاعله.

والملاحظ أن المؤلف رحمه الله جعل للتثني بوجه ضميراً واحداً، وهذا هو الذي مشى عليه الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، كما تقدم.

(٥) وعلاقت بالفتح، لغاسبة الألف.

وقوله رحمه الله: ضَرَبُوا<sup>(١)</sup>. ضَرِبَ: فعلٌ ماضٍ مبنى لما لم يُشَمَّ فاعله، ونحوه على الضمِّ، لاتصاله بواو الجماعة.

والواو: نائبُ فاعلي، ضميرٌ مبنى على السكون في محلِّ رفع<sup>(٢)</sup>.

وقوله رحمه الله: ضَرَبْتَنِي<sup>(٣)</sup>. ضَرِبَ: فعلٌ ماضٍ مبنى لما لم يُشَمَّ فاعله، ونحوه على السكون، لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ<sup>(٤)</sup>، والنونُ: نائبُ فاعلي، ضميرٌ مبنى على الفتح، في محلِّ رفع<sup>(٥)</sup>.

(١) بضم الضاد، وكسر الزاء، لجمع التائبين المذكورين.

(٢) أما الألف التي بعد الواو، فهي زائدة، فوالها بين الواو والجمع، وواو المفرد، في نحو: زيد يدهو، ويغزو، والذين يدهون لن يدهوا، ولن يغزوا؛ لأن صورة الفعل فيهما واحدة، ففرقوا بين الواوين بوجود الألف بعد الواو الجمع، وإسقاطها بعد الواو المفرد، وقيل غير ذلك.

(٣) بضم الضاد، وكسر الزاء، لجمع النسوة الغائبات.

(٤) وهو نون النسوة.

(٥) هذا كله نائب الفاعل المضمَر المتصل، وأما التَّفْصِيل، وهو ما وقع بعد «إلا»، فنقول فيه: ما ضَرِبَ إلا أنا. للمتكلم، وإعرابه: ما: نافية، وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وإلا: أداة حصر، وأنا: ضمير منفصل، نائب فاعل، مبني على السكون، في محلِّ رفع.

وما ضَرِبَ إلا نحن. للمتكلم المَعْلُوم نفسه، أو مع غيره، وإعرابه كما في الذي قبله، و«نحن» فيه: ضمير منفصل، نائب الفاعل، مبني على الضم، في محلِّ رفع.

وما ضَرِبَ إلا أنت. يفتح التاء للمخاطب المذكور، وإعرابه كالأول، و«أنت» من «أنت»: ضمير منفصل، نائب الفاعل، مبني على السكون، في محلِّ رفع، والتاء حرف مخاطب، لا موضع لها من الإعراب.

وما ضَرِبَ إلا أنت. بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة، و«أنت» ضمير منفصل، نائب الفاعل، مبني على السكون، في محلِّ رفع، والتاء حرف مخاطب.

وما ضَرِبَ إلا أنتما. بضم الضاد، وكسر الزاء للمثنى المخاطب، مطلقاً مذكوراً، أو مؤنثاً، و«أنت» من «أنتما»: ضمير منفصل نائب الفاعل، مبني على السكون، في محلِّ رفع، والتاء حرف مخاطب، وللميم حرف عداد، والألف دال على التثنية.

وما ضَرِبَ إلا أنتم. لجمع المذكور المخاطبين، و«أنت» من «أنتم»: ضمير منفصل، نائب الفاعل، مبني على السكون، في محلِّ رفع، والتاء حرف مخاطب، وللميم علامة جمع المذكور.

وما ضَرِبَ إلا أنكن. لجمع الإناث المخاطبات، و«أنتن» من «أنكن»: ضمير منفصل، نائب الفاعل،

و الخلاصة : أنَّ نائبَ الفاعلِ حكمته حكمُ الفاعلِ تمامًا ، لأنه نائبه ، والنائب يقوم مقام المشتبب ، ولكن يُخْتَلَفُ بأنَّ الفعلَ معه يَنْفَرُ من أجلِ أن نَرَفَرَ الفرقَ بين الفاعلِ ، ونائبِ الفاعلِ .

بناءً الفعل الثلاثي المعتل العَيْنِ لِمَا لم يُسَمِّ فاعله :

وذلك نحو : « قال ، قام ، باع » . هذه الأفعالُ ، قيل : أصلها : « قَوْلٌ ، قَوْمٌ ، ثَوْبٌ » ، ثم حُصِرَ فيها علةٌ تصريفيةٌ ، والقاعدةُ أنَّ الثلاثيَّ ، الذي عَيْنه معلولةٌ ، يُخْفَلُ على وزنِ الفعْلِ ، يعني : فَتَقُولُ في « قال » : قِيلَ ، وفي « باع » : بِيْعَ ، وفي « قام » : قَامَ .  
وهكذا .

ويجوزُ أن تُنَبِّها على الأصلِ ، ونَسَمَّ أولَ الفعلِ ، وتَقَلَّبَ ما بعدَ الضمِّ واوًا ، فتقولُ : قَوْلٌ ، قَوْمٌ ، ثَوْبٌ .

ومنه قولُ الشاعرِ :

لَيْتَ وَهَلْ يَلْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ      لَيْتَ شَيْئًا ثَوْبٌ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(١)</sup>

= مبنى على السكون ، في محل رفع ، والهاء : حرف عطف ، لا موضع لها من الإعراب ، والنون علامة جمع المثنى . وهذه هي أمثلة الضمير .

والقول في العائب :

ما ضُربَ إلا هو للمفرد التذكُر ، وإعرابه : ما تائية ، وطُرب : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والـأ : أداة حصر ، وهو : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبنى على الفتح ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هو للمؤنثة العائبة ، هـ هي : ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على الفتح ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هما التثنية العائبة مطلقًا ، هـ هما : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا هم . جمع الذكور العائبة ، هـ هم : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، في محل رفع .

وما ضُربَ إلا قن . جمع الإناث العائبات ، هـ قن : ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على السكون ، في محل رفع .

(١) نسبة الشيخ محمد محيي الدين في تحفته لـ «لَوْضِحِ الْمَالِكِ» لَوْزِيَّةٌ مِنَ التَّمْضِجِ ، وَانظُرْ لَوْضِحِ -

أراد أن يقول: بيع، لكن هذه لفظة<sup>(١)</sup>.

وأداة: قد ينوب عن الفاعل غير المفعول به، ينوب عنه المصدر، قال ابن مالك رحمه الله في الألفية:

وقابل من ظرف أو من ضمير أو ظرف جز نهاية خبري<sup>(٢)</sup>.

أمثلة على إعراب نائب الفاعل، مع فعله:

المثال الأول: سرق السخام.

سرق: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وهو مبني على الفتح.

المخام: نائب فاعل، مرفوع بالضممة الظاهرة.

١ - المسالك ١٣٨/٦، الشاهد رقم (٢٣١)، وقد أشهد ابن عقيل رحمه الله في باب نائب الفاعل ١/٣٩٩، الشاهد رقم (١٥٥).

والشاهد في هذا البيت: قوله: نوع. فإنه فعل ثلاثي مثل العين، فلما جاء المفعول لم يصب ضم فاعله. (٢) قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ١/٣٩٨ إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً مثل العين شمع في فاعله ثلاثة أوجه:

١- بإحلاس الكسر، نحو: قبيل، وبيع، ومنه قوله:

جيكك على بيزن إذا تحاك تشبب الشوق ولا الشاف

٢- بإحلاس الضم، نحو: قول، ونوع، ومنه قوله:

أبيت وهل يفتخ شيقاً أبيت ليك شيباناً نوع فاشترت

وهي لغة بني نهم، وهي لقبني، وهذا من تصحده بني أمية.

٣- بإشباع وهو الإتيان بالفاء بحركة من الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد فرغ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَلَائِكَةَ رَبِّكَ مَا نَسَاءَ أَقْلِي وَأَبْغَضِي أَخْلَافِي﴾ بالإشباع في الجبل، وبهضم هـ. أم.

(٢) الألفية، باب النائب عن الفاعل، البيت رقم (٢٥٠).

وخبري: مختلف الياء الضرورية، صفة تشكيكية، يعني «خقيق»، مرفوع بالحرية عن «قال».

وقدرت: قابل من ظرف، أو من مصدر، أو من ظرف جز ومجرورة، خبري بيان عن الفاعل.

(١) بسبب الشبه بمحمد بن الحسين رحمه الله أيضاً هذه اللفظة في تحليله لأوضح المسالك ١٣٩/٦، حاشية، إلى بعض من نيم، وحيفة، قال: وشكيت عن شائل.

المثال الثاني : ضربت .

ضرب : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، مبني على السكون ، لأصله بضمير الرفع المتحرك .

والنائب : نائب فاعلي ، مبني على الضم في محل رفع .

المثال الثالث : ضربها .

ضرب : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، مبني على الفتح ، ولا لعل ذلك ؛ لأنه على الأصل<sup>(١)</sup> .

والألف : ضمير متصل نائب فاعلي ، مبني على السكون ، في محل رفع .

المثال الرابع : قطع السارق .

قطع : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله .

السارق : نائب فاعلي مرفوع بالضمرة الظاهرة .

وهل يجوز أن يشوب قائل - قطع السارق<sup>(٢)</sup> ؟

الجواب : لا يجوز ، لأن نائب الفاعلي حكمه حكم الفاعلي<sup>(٣)</sup> .

المثال الخامس : أكل الطعام .

أكل : فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله .

الطعام : نائب فاعلي مرفوع بالضمرة الظاهرة على آخره .

المثال السادس : أكرم الطالبان .

(١) كان اشترح رحمه الله إذا كان الفعل لاضى مبني على السكون أو الضم يذكر حسب نيته ، وهذا لما كان مبني على الفتح لم يذكر حلة نيته عليها ؛ لأنه الأصل ، والأصل لا يُشأَل عن حلة على أن بعض الشغرين يُعمل ذلك ، فيقول : لأنه لم يحصل به ضمير رفع متحرك ، ولا ولو جماعاً .

(٢) بالنصب .

(٣) أي : أو حكمه الرفع ، كالفاعل للما ، والامكان كما تقدم في قول هذا الباب من مرفوعات الأسماء .



أُكْرِمَ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، وهو مبنيٌّ لما لم يُنصَبْ فاعله .

الطالبان : نائبٌ فاعليٌّ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الألفُ ؛ لأنه مطبوعٌ ، والنونُ عوضٌ عن التوئين في الاسم المرفوع .

ولا يجوزُ أن نقولَ : أُكْرِمَ الطالبَينِ . لما تقدّم في المثال الرابع .

\*\*\*

## باب المبتدأ والخبر

## باب : المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : المبتدأ هو الاسم المرفوع المعاري عن الموصوف مضاف ، والخبر هو الاسم المرفوع المنسب إليه ، نحو قولك زيد قائم ، والربيع شامان ، والريثيون فامون ، والمبتدأ فسمان : ظاهر ، ومضموم ، فظاهر ما يقفه ذكره ، والمضموم الما عشر ، وهي : أنا ، ونحن ، أنت ، وأنتم ، وأنا ، وأنتم ، وأنت ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وفن ، نحو قولك : أنا قائم ، ونحن فامون ، وما أشبه ذلك ، والخبر فسمان : مفرد ، وغير مفرد ، فمفرد نحو : زيد قائم ، وغير المفرد أربعة أشياء : الحار والحرور ، والظرف ، والتعلل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره ، نحو قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قام أبوه ، وزيد جاريتي ذابغة .

قوله رحمه الله . باب المبتدأ والخبر المبتدأ والخبر ، هما الثالث والرابع من

(١) جميع المؤلف رحمه الله من المبتدأ والخبر في باب واحد ، لئلا يفترا ، وفي إعراب « باب » ما تقدم ، و « باب » مضاف ، والمبتدأ : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، إن قرئ بالهمزة ، وكسرة مقصورة على الألف ، إن قرئ بالألف ، والخبر : مضاف على المبتدأ ، والمضاف على المجرور مجرور .

ويعلق بيده الحفظه شيبان -

أولها قوله : باب المبتدأ والخبر . حيث جعله بعد الفاعل وتاليه ، وجمهور النحاة يفتنون « باب المبتدأ والخبر » على جميع الظروف لعطين :

الأولى : كونه مرفوعاً أصلاً دون شئ من عمل القطع ، علافاً لغيره ، إذ الفاعل ونائب الفاعل شيئا بعامل لعطين ، وهو الفعل .

والثانية : أصالة المبتدأ في باب الرفع ، إذ هو الأصل في الظروف .  
قاله سيويه في الكتاب .

والثالث : بطلان تعريف كثرى للكلمة المبتدأ والخبر .

أما كسرة ، استأ ، فمشتقة من الأبناء ، تقول : ابتدأت الشيء ، أي : دون معاملة سابقة معاملة يعني معاملة = الشيء . قال الأزهرى في « التهذيب » .

وأما كسرة ، خبر ، فمشتقة من الإخبار ، من مادة « خبر » ، ولها معان ، ومنها : الإخبار ، تقول : أخبرته فلاناً عما في نفسي ، إذا أخبرته به .

مرفوعات الأسماء ؛ لأنَّ الأوَّلَ الفاعلُ ، والثاني نائبُ التفاعل ، والثالثُ والرابع هما مبتدأ والخبر .

ومثالهما : اللهُ رنا ، محمدٌ نبينا . وهذا مثالُ ابنِ هشامٍ رحمه اللهُ في شرح القَطْرِ<sup>(١)</sup> .

فتوَّله : اللهُ رنا . هذا معنى . لا إلهَ إلا اللهُ ، وتوَّله : محمدٌ نبينا . هذا معنى : محمدٌ رسولُ اللهِ .

أما ابنُ مالكٍ فتوَّله - اللهُ بَرٌّ والأبوابُ شاهدةٌ<sup>(٢)</sup> .

فإنَّه بَرٌّ ، والدليلُ على أنه بَرٌّ ، كثرةُ الخبراتِ والطُّورُ هي الأبوابُ ، وهي الثَّغْمُ الكثيرةُ التي لا تُحصى .

والمبتدأُ بقولِ المؤلفِ رحمه اللهُ في تعريفه : هو الاسمُ المرفوعُ العارِضُ عن العواملِ اللغويةِ .

فتوَّله رحمه اللهُ : الاسمُ . خرج به الفعلُ والحرفُ ، فلا يمكنُ أن يكونا مبتدأً<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح قطر الندى ص ١١٤ .

قال ابن هشام رحمه الله : بات : المبتدأ والخبر مرفوعان ، كذا اللهُ ربنا ، و - محمدٌ نبينا . اهـ

(٢) الألفية ، باب الاجتهاد ، البيت رقم ( ١١٨ ) .

قال ابن مالك رحمه الله :

والخبر الخبرُ التامُّ الفاعلةُ كقائِلُهُ بَرٌّ والأبوابُ شاهدةُ

والأبوابُ : جمعُ أَبْوَابٍ ، و - الأندى : جمعُ - نَدَى ، فهي جميعُ الجمعِ ، وهي هنا بمعنى العم ، كما

ذاكر الشرح رحمه اللهُ .

(٣) أي : باحتراف معانها ، أما باحتراف النظمها فيخرج كلُّ منهما مبتدأً ، لأنهما بصيران جميع اسميين .

فتعال الفعل الواقع مبتدأً : فوالهم : خبرت فعل ماضٍ ، وتخرت فعل مضارع ، واخرت فعل أمر .

وإعراب الأول

سورت : مبتدأ متبع على التثنية ، في محل رفع .

فعل : خبر مبتدأ ، مرفوع بالابتداء .

ماخر : صفةٌ - - - - - ، وصفة المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمٌّ مقدرةٌ على الياء المحذوفة -

وقوله . انرفوع : يخرج به التصوت والمجروز ، فلا يكونان مبتدأ<sup>(١)</sup> ، ولا نقول :

= لاقضاء الساكنين .

واعراب الثاني :

مضرب مبتدأ مرفوع على الضم ، في محل رفع . فعل عجز المنبأ .

مضارع صفة . انرفوع ، وصفة الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

واعراب الثالث :

المضرب : مبتدأ مرفوع على السكون في محل رفع .

فعل عجز للمبتدأ مرفوع بالضم ، وفعل مضاف ، وانه مرفوع . مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

ومثال الحرف الواقع مبتدأ قولهم : من حرف جر ، وعلى حرف استفهام .

واعراب الأول :

من : مبتدأ مرفوع على السكون في محل رفع .

وحرف عجز للمبتدأ مرفوع بالضم ، وحرف مضاف ، وانه مرفوع : مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة .

واعراب الثاني :

من : مبتدأ مرفوع على السكون ، في محل رفع .

حرف عجز للمبتدأ مرفوع بالضم ، وحرف مضاف ، وانه مرفوع : مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة .

وبهذا بين لك أن كلاً من الفعل والحرف باعتبار لفظهما قد يقان مبتدأً وذلك لأن كلاً منهما يؤول

بقولك : هذه الكلمة فعل ماضي ، أو : هذه الكلمة حرف جر . وهكذا ، فيضيق كل واحد منهما اسماً .

وما يدل لتلك أيضاً أننا أشتقنا إليهما ، لأن الإسماء معناه إذا أشتقت عن الشيء بشيء ، فهو مشتق إليه .

ولندخل في قوله رحمه الله الأسوة الصريح ، نحو : زيد قائم .

واعرابه زيد : مبتدأ مرفوع بالضم ، وقائم : خبر مرفوع بالابتداء .

والسؤال بالصريح ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَشَوْشَوًا حَمِيمًا مُكْتَبًا ﴾ .

واعرابه :

وإن : التوابع للاستئناف ، و إن : حرف مصفوي ونصب .

شوشو فعل مضارع منصوب ، وإن : وعلامة نصبه حذف النون ، والواو فاعل ، وإن : وما بعدها

في تأويل مصدر مبتدأ . خبر غير مرفوع بالضم الظاهرة .

كلمة حار ومجرور متعلق ، غير مرفوع ، والهم علامة الجمع ، والقدر : وصوتكم عجز لكم .

(١) تلكه المجرور الذي لا يكون مبتدأً ، لأن يكون جزء بحرف جر أصلي ، حتى : المجرور بجزء الأخرى الزائدة ،

وما أشبهها . =

خرج به المجرور ، لأنَّ المجرور خرج بقولنا : الاسم . لأنه من الأفعال<sup>(١)</sup> .

فردا قلت زينا أنكرت . لا تقول : إنَّ « زينا » مبتدأ ، لأنه منصوب .

وإذا قلت - بريدا مررت . لم تكن « زيد » أيضاً مبتدأ ، لأنه مجرور .

وقوله رحمه الله : العاري . يعني : الخالي .

وقوله رحمه الله عن العوامل اللفظية<sup>(٢)</sup> . احترازاً من الاسم المرفوع ، الذي رفع

= فإن اللفظية هي التي دخلها كخروجها ، إذ لم يقد معنى ، ولم تعلق بشيء نحو « الباء » في : يحسبك  
فرهق .

واعرابه :

يحسبك الباء حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ،  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

فرهق : خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والباء في « يحسبك » لم يقد ، ولجودها معنى ، ولم تعلق بشيء .  
والشبيهة بالزائدة ، وهي التي أتت وجودها في الكلام معنى ، ولم تعلق بشيء ، نحو : زب رجل كرم لبيك .  
واعرابه :

زب : حرف تليل وجز ، شبه بالزائد .

رجل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل  
بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد .

كرم : باخر - صفة لـ « رجل » على التقط ، والرفع على المحل .

لبيك فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع ، خبر المبتدأ ، وهو « رجل » .

فـ « زب » وجودها أفاد معنى ، وهو التليل ، لم يكتف بدونها ، ولم تعلق بشيء .

وإن حرف آخر الأصلي فهو الذي يقد وجوده معنى ، ويحتاج لما يعلق به ، قلنا لا يجوز دخوله على  
المبتدأ .

(١) فللمبتدأ لا يكون مجروراً ، لأنه لا يكون إلا اسماً .

(٢) مثل لما أن ذكرنا أن العامل هو ما يجعل أمر الكلمة بصفة مخصوصة ؛ وفقاً ، أو نعتاً ، أو جزاً ، أو حرفاً .

وهو بخلاف :

أولاً : نحو من اللفظية . وهي : ما يكتف بها ، كالتواصب والمخازم ، وحروف الجر . والأفعال ،  
والجواهر .

وأيضاً : نحو من التسمية ، وهي ما لا يكتف بها ، كالابتداء في المبتدأ ، والتباعد عن الواجب والمخازم في  
المصارع ، ولا ثالث لهما .

بمعامل لفظي ، كالتفاعل ، ونائب التفاعل ، واسم « كان » ، وغيره « إن » .  
 فنون المزايا الاسم المرفوع . شارك المبتدأ فيه الفاعل ، ونائب التفاعل ، وكل  
 المرفوعات من الأسماء .

وخرجت بقية المرفوعات بقوله : العاري عن العوامل اللفظية .

مثال الفاعل : قام زيد . ما الذي رفع « زيد » ؟

الجواب : الفعل « قام » ، وهو عامل لفظي<sup>(١)</sup> .

مثال نائب الفاعل : ضربت زيد . ما الذي رفع « زيد » ؟

الجواب : الفعل « ضربت » ، وهذا عامل لفظي ، يُطلق به .

مثال اسم « كان » : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ما الذي رفع لفظ

الجملة « الله » ؟

الجواب : الفعل « كان » ، وهو عامل لفظي .

مثال اسم « إن » : إن زيدًا قائم . « قائم » اسم مرفوع ، والذي رفعه « إن » ، وهي

عامل لفظي<sup>(٢)</sup> .

لكن لو قلت : زيدٌ قائم . فما الذي رفع « زيد » ؟

الجواب : ليس عاملًا لفظيًا<sup>(٣)</sup> .

(١) لأنه شلّط به .

(٢) « زيد » في المثال الأول والناسي ، ولفظ الجملة « الله » في المثال الثالث ، و « قائم » في المثال الرابع لا يصح أن يقال فيها : مبتدأ . لعدم انفردا عن العوامل اللفظية .

والمراد بالعوامل اللفظية التي يتحدد عنها المبتدأ العوامل الأصلية ، أما الزائدة وما أشبهها فقد عدت أنه يجوز دخولها عليه .

(٣) بل هو عامل معنوي ، وهو الأبناء ، كما هو متعده سيوفه وجمهور المصريين ، فلقد بحث السحابة كعادتهم عن العامل الذي توجد الضمة في المبتدأ ، وأما لم نجدوا قبل المبتدأ عاملًا لفظيًا فوجدوا ، قالوا : إن العامل معنوي ، هو وجود المبتدأ في أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر ، وشكوا هذا العامل =

عن : تقول : إن زيد مبتدأ ، في قولك : زيد قائم ، لأنه اسم مرفوع على من  
العوامل اللفظية .

واللهذا المؤلف رحمه الله بقوله : العاري عن العوامل اللفظية

أنه لا بد له من عامل ، لكنه معنوي ، لأن كل معمول لا بد له من عامل ، لكن  
العامل في المبتدأ معنوي . وما هو العامل المعنوي في المبتدأ ؟

الجواب : الابتداء ، يعني : حيث ابتدأنا به استفتح أن يكون مرفوعاً ، فالعامل  
حينئذ معنوي ، لا لفظي<sup>(١)</sup> .

ثم عرف المؤلف رحمه الله الخبر بقوله : والخبر هو الاسم المرفوع المشتد إليه .

قوله رحمه الله : هو الاسم المرفوع<sup>(٢)</sup> . في هذين الوصفين شارك الخبر جميع  
الأسماء المرفوعة : المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، وخبر إن ، واسم كان ،  
وقوله رحمه الله : المشتد إليه<sup>(٣)</sup> . يعني : الذي يُشَدُّ إلى المبتدأ<sup>(٤)</sup> . وهذا التقيد

= المعنوي : الابتداء ، فالبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . وانظر النحو الوافي ١/٤٤٧ .

(١) لا بد : معناه الاهتمام بالشئ ، وجعله أولاً فإني ، بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول ، نحو : زيد  
قائم . فزيد مبتدأ مرفوع ، بالابتداء ، و قائم : خبره مرفوع بالبتدأ .

(٢) فتحكم كل من التبتدأ والخبر الرفع ، وهذا الرفع إما أن يكون بضمه ظاهرة ، نحو : الله ربنا ، ومحمداً نبينا .  
وإما أن يكون مرفوعاً بضمه مقدرة للتحريك ، نحو : موسى تضطأني من الله ، ونحو : فلي كُفِّلني البيت .  
وإما أن يكون بضمه مقدرة منع من ظهورها التحريك ، نحو : فاضى هو الأنبي .

وإما أن يكون بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التماسه ، نحو : أسمى مجتهد .  
وإما أن يكون مرفوعاً بحرف من الحروف التي تنوب عن الضمة ، نحو : المجتهدان فخران ، المجتهدون  
فخرون ، أمورك مجتهد .

(٣) - معناه صلاحية الكلمة لأن يُشَدُّ إليها حكم ، تُشَدُّ به الفاعلة .  
فالبتدأ تُشَدُّ إليه الخبر ، والفاعل ونائب الفاعل ، كل منهما تُشَدُّ إليه الفعل ، وذلك لأن كلاً من الخبر  
والفعل حكم أسد إلى المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل ، فحُضِّلت به الفاعلة .

وهذا التعريف للخبر هو تعريف لرفع واحد من أنواع الخبر ، وهو الخبر الفردي ، وسأبقي إن شاء الله تعالى  
أن الخبر قد يكون جملة ، أو شبه جملة .

(٤) فالضمة : الهاء ، في إيه : يعود على التبتدأ ، وهو مبني على الكسر في محل جر ، لأنه اسم مسمى . =



جاء به المؤلف رحمه الله ، ليخرج بقية المرفوعات ؛ لأنَّ المبتدأ عاير عن العوامل اللفظية ، غير مُشْتَبِهٍ إلى شيء<sup>(١)</sup> ، والمخبر مُشْتَبِهٌ إلى المبتدأ ، والقامل مُشْتَبِهٌ إليه الفعل ، وهكذا<sup>(٢)</sup> .

به قال المؤلف رحمه الله نحو<sup>(٣)</sup> قولك : زيد قائم<sup>(٤)</sup> .

زيد مبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع عاير عن العوامل اللفظية .

وقائمه : غير المبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع ، مُشْتَبِهٌ إلى المبتدأ زيد ؛ لأنك لو شئت : من القائم ؟ قلت : القائم زيد .

لكن كيف عُرفت هذا المثال ؟

= لا يظهر فيه إعراب ، والمضى أنك تخبر بالخبر عن معنى يتعلق بالمبتدأ .

مثلاً : الجملة الفعلية في قولك : زيد قام . أي : هو ، فأُسْتُدْتُ إلى زيد فعل القيام ، وحصل بذلك الإخبار عنه به .

سبه عند إعراب الجملة الخبرية ينشئ مراعاة قيد الإسناد ؛ إذ هو أهم علامة للتخبر يُكْتَشَفُ بها ويُعْرَفُ . فمثلاً : جملة « الأخبار الأبرار جاموا » . الخبر كلمة « جاموا » ، وأما كلمة « الأبرار » فليست خبراً لكلمة التي سبقها ، وإنما أخذ ذلك بدلالة الإسناد ؛ إذ المُسَدُّ هو الخبر ، فكان خبراً عن المبتدأ ، فالخبر هو ما يتم به مع المبتدأ الكلام .

(١) بل هو مُشْتَبِهٌ إليه ، فهو عكس الخبر ، فالخبر مُشْتَبِهٌ ، والمبتدأ مُسَدُّ إليه .

(٢) والفاعل كالمبتدأ مُشْتَبِهٌ إليه ، وكلاهما عكس الخبر ؛ إذ الخبر مُشْتَبِهٌ ، كما تقدم بيان ذلك .

ويشتر القامل والمبتدأ نائب الفاعل واسم « كان » ، فكلاهما كذلك مُشْتَبِهٌ إليهما .

وأما خبر : إن « فهو مُسَدُّ إلى اسمها ، فهو كالخبر في كونه مُشْتَبِهًا ، ولكنها يختلفان في أن الخبر مُشْتَبِهٌ إلى المبتدأ ، وخبر « إن » مُشْتَبِهٌ إلى اسمها ، والله أعلم .

(٣) « خبر » بالرفع خبر مبتدأ محذوف « قلتموه » ؛ وذلك نحو ، وإعرابه : الواو للاستئناف ، وذا : اسم

إشارةً لمبتدأ ، سمي على السكون ، في محل رفع ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، ونحو : خبر المبتدأ مرفوع بالضم .

وبالنصب : مفعول بفعل محذوف ، قلتموه : أضي نحو .

وإعرابه .

أخر : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها التحليل ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، قلتموه : أضي .

خبر مفعول به لـ « أضي » ، منصوب بالضمة الظاهرة . وانظر ما تقدم .

(٤) هذا مثال للمبتدأ والخبر اللغويين المشترك .

لحوت - نقول : زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره .  
 قائم - خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، لأنه مشتمل إلى المبتدأ ، فالذي رفعه المبتدأ<sup>(١)</sup> ،  
 وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره .

إذن . المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ . هذا هو الصحيح<sup>(٢)</sup> .  
 ثم ضربت المؤلفُ رحمه الله مثالا آخر على المبتدأ والخبر ، فقال رحمه الله :  
 والزيدان قائمان<sup>(٣)</sup> .

الزيدان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألفُ نياحة عن الضمة ؛ لأنه ثنائي ،  
 والنونُ جَوْضٌ عن التنوين في الاسم المرفوع .

وقائمان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألفُ ، نياحة عن الضمة ؛ لأنه  
 ثنائي ، والنونُ جَوْضٌ عن التنوين في الاسم المرفوع .  
 ثم قال رحمه الله : والزيدون قائمون<sup>(٤)</sup> .

(١) فالعامل في الخبر ثنائي ، لأنه مرفوع بالمبتدأ ، وهو زيد ، في هذا المثال ، والبتدأ عامل القطع ، لأنه ثنائي<sup>(١)</sup> .

(٢) وهذا - كما تقدم - هو مذاهب سيويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله ، كما في  
 الألفية ، حيث قال رحمه الله :

ورُفِعُوا مَبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَمَا رُفِعَ خَبَرٌ بِالسَّبَبَاتِ

وقول السارح رحمه الله تعالى وهذا هو الصحيح . يفهم منه أنّ في هذه المسألة قولاً آخرى ، وهذا  
 المفهوم صحيح ؛ فقد ذكر ابن خليل رحمه الله في شرح الألفية ١/٦٦٤ عدة أقوال أخرى في هذه  
 المسألة ، فقال رحمه الله : ولذهب قوم إلى أنّ العامل في المبتدأ أو الخبر الابتداء ، فالقاعن فيهما مسموع ،  
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وقيل : لرافعا ، ومعناه أنّ الخبر رفع للمبتدأ ،  
 وأن المبتدأ رفع الخبر .

تبراهن رحمه الله وأعدل هذه المذهب مذاهب سيويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه ، إذ  
 (٣) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المتصين للذكر .

(٤) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جميع تصحيح للذكر .

لرودون . مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الواو ؛ نياية عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكّر سالم .

ولانسون . خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نياية عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكّر سالم ، والنون يجوز من التنوين في الاسم المفرد .

مثال آخر : زيد أعوك . تقول في إعرابه :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

أعوك . أخو : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نياية عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، ضمير مبني على الفتح ، في

١ - جميع الكسرة لذكر . نحو : الزبود قيام . وإعرابه :

الزبود : مبتدأ مرفوع بالابتداء .

قيام : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٢ - المزدان مؤنث ، نحو : هند قائمة . وإعرابه :

هند : مبتدأ مرفوع بالضمة .

قائمة : خبر المبتدأ .

٣ - ائبان مؤنث ، نحو : الهندان قائمتان . وإعرابه :

الهندان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نياية عن الضمة ؛ لأنه ثنائي ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

قائمتان : خبر مرفوع بالألف نياية عن الضمة ؛ لأنه ثنائي ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

والجوهان جمع لصحيح مؤنث ، نحو : الهندات قائمات

وإعرابه :

قائمتان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

قائمات : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٥ - وصوران جمع نكسر مؤنث . نحو : الهنود قيام . وإعرابه :

الهنود : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

قيام : خبر مرفوع أيضًا بالضمة .

وهذه الأمثلة ، مع الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، رحمه الله ، بين لك أنه يجب أن يوفق لحيز مبتدأ

في تذكره وتثنيه ، وفي جمعه وإفراجه وتثنيه .

ولا يصح ان تقول : (زيدٌ أخوتي) . بإضافتها إلى ياء التكلم ، لأنها اشترطنا في الأسماء المحسبة حتى تقرب بالحرف الأضاف إلى ياء التكلم ، فإن أضيفت إلى ياء التكلم لم يُرفع بالواو ، ولم تُضمت بالألف ، ولم تُجر بالياء<sup>(١)</sup> .

مثال آخر المسلمات قاتلات . بالرفع بالضم ، لأن جمع المؤنث السالم يُرفع بالضم ، فيجوز أن تقول : المسلمات قاتلات .

وإعرابها هكذا :

المسلمات : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وقاتلات : خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء .

(١) وعلى هذا يكون وجه عدم صحة هذا المثال أنه أتي فيه بالواو فقط ، مع أنه مضاف إلى ياء التكلم ، ولذا لم يصحح من هذا المثال أن يكون شبيهاً من الواو ، فتقول : زيدٌ أخوتي .  
وكثرت في هذه الحالة بالحركات المقصورة على ما قبل ياء التكلم ، رفعا ، ونعسا ، وحزا ، وقامع من ظهور الحركة هو اشتغال الفعل بحركة المناسبة ، واسطر ما تقدم .

## الابتداء قسمان : ظاهر ، ومضمَر

ثم قال المؤلف رحمه الله : **الابتداء** قسمان . **ظاهر** . ومضمَر . فالظاهر م تقدم ذكره

يشير المؤلف رحمه الله إلى الأمثلة الثلاثة التي تقدم ذكرها ، وهي : **زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .**  
فهنا هو **الظاهر** (١) .

قال المؤلف رحمه الله : **والمضمَر** اثنا عشر . وهي : **أنا ، ونحن . أنت ، وأنتي . أنتما ، وأنتم ، وأنتن . هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن** (٢) .

(١) **أنا ، أنت** في التبتا للحسب الصادق بالآتين والواحد وبالجمع ، فلذا أخبر عنه بالتي **القسمان** .  
(٢) ودليل هذه التسمية شيان :

الأول الإجماع ، حيث أجمع النحاة على تقسيم التبتا إلى **أنتيك** القسمن ، وقد حكى الإجماع السيوطي في **معجم الهوامع** ، وكذا غيره .

والثاني الاستقراء ، حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو كلام العرب في هذا الباب ، فوجدوه لا يخرج عن **أنتيك** القسمن .

(٣) **الزائد** ما يظهر : ما يدل لفظه على شئناه بلا قرينة ، نحو : **زيد** ، فإنه يدل على ثلاث التوضيح عنها بلا قرينة .

(٤) **نرد** يستعمل ما دل على شئناه بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو حجة .

(٥) **المراد** هنا الألفاظ هذه الضمائر ، بخلاف ما مضى في باب الفاعل وتائب الفاعل من إرادة النوع ، ولذا لا يوجد سوى هذه الألفاظ الأئسي عشر من الضمائر تقع مبتداً .

فلا يقع تاء الفاعل ، وتا الفاعلين ، ونون النسوة ، وواو الجماعة ، وألف الآتين ، وباء المخاطبة المؤنثة . لا تقع هذه الضمائر مبتداً أبداً ، لأنها ضمائر متصلة ، والبتدا إما كان ضميراً فإنه لا يكون إلا بارزاً مستغلاً ، كما تقدم .

وهذه مصادر : **أنا** عشر التي ذكرها المؤلف رحمه الله ترجع إلى ثلاثة : **أنا ، ونحن .**

**أنت** ضمير المخاطبة ، وهو : **أنت ، أنتما ، وأنتم ، وأنتن .**

**هو** ضمير التثنية ، وهو : **هو ، هي ، وهما ، وهم ، وهن .**

وقوله رحمه الله : أنا . للمتكلّم وحده .

وقوله رحمه الله نحن . للمتكلّم ، ومع غيره ، أو للمعظم نفسه ، فإذا كانت هذه الكلمة صادرة من اللّو ، فهي للمعظم نفسه<sup>(١)</sup> ، وإذا صدرت من شخص يتكلّم بلسان اثنين أو أكثر فهي للجماهير .

وقوله رحمه الله : أنت<sup>(٢)</sup> . للمخاطب المفرد المذكر .

وقوله رحمه الله : أنت<sup>(٣)</sup> . للمخاطبة المفردة المؤنثة .

وقوله رحمه الله : أنتما . للمثنى من مذكر ، أو مؤنث .

وقوله رحمه الله : أنتم . لجماعة الذكور المخاطبين .

وقوله رحمه الله : أنتن . لجماعة الإناث المخاطبات .

إذن : الضمائر : أنت ، أنتي ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن . هذه الخمسة للمخاطب .

وقوله رحمه الله : هو . للمفرد الغائب المذكر .

وقوله رحمه الله : هي . للمفردة المؤنثة الغائبة .

وقوله رحمه الله : هما . للمثنى الغائب مطلقاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

وقوله رحمه الله : هم . لجماعة الذكور الغائبين .

وقوله رحمه الله : هن . لجماعة الإناث الغائبات .

إذن : الضمائر النافعة عشر ، والتليل السبع والاستقراء ، فإن علماء اللغة العربية تتبعوا

الضمائر التي تفعّل مبتدأ ، فلم يجدوها تخرج عن اثنين عشر ضميراً .

ثم ضرب المؤلف رحمه الله مثالين على مبتدأ الضمير ، فقال رحمه الله نحو

(١) ورد ذلك في آيات كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ لَأَعْلَمُونَ﴾ ، وقوله تعالى :

﴿نَعْنَعُنْ عَسَقَانَهُمْ وَشَمَلْنَا أَسْرَهُمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿نَعْنَعُنْ عَسَقَانَهُمْ وَشَمَلْنَا أَسْرَهُمْ وَنَعْنَعُنْ عَسَقَانَهُمْ﴾ .

(٢) بفتح التاء .

(٣) بكسر التاء .

قولك : أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما أشبه ذلك .

المثال الأول : أنا قائم . وإعرابه هكذا .

أنا : مبتدأ مبنى على السكون ، في محل رفع بالابتداء .

قائم . خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : نحن قائمون .

نحن : مبتدأ مبنى على الضم ، في محل رفع بالابتداء .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو لنهاية عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكّر سالم ، والنون مجزئ عن التنوين في الاسم المفرد .

وقول المؤلف : وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup> وما الذي بقي عندنا ؟

الجواب : عشرة ، وهي :

« أنت » ، ومثلها : أنت قائم .

أنت : أن : ضمير رفع متقبل ، مبنى على السكون ، في محل رفع بالابتداء ، والهاء حرف عطف للواحد .

قائمة . خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنت » ، ومثلها : أنت قائمة .

أنت : أن : ضمير منفصل مبنى على السكون في محل رفع بالابتداء ، والهاء حرف عطف للواحد .

قائمة . خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنتما » ، ومثلها : أنتما قائمان .

(١) هي ما أشبه المذكور ، من الضمائر العشرة الباقية التي ذكرها الشارح رحمه الله .

جـ : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والثاء حرف خطاب ، والهمزة علامة التثنية .

فالتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف تباية عن الضمة ؛ لأنه مشئ ، والنون جواز عن التنوين في الاسم المفرد .

وهذا مثال « أنتما » للمثنى المذكور ، ومثالها للمثنى المؤنث : أنتما قائمتان .

تقول في « أنتما » : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والثاء حرف خطاب ، والهمزة والألف علامة التثنية .

فالتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف تباية عن الضمة ؛ لأنه مشئ ، والنون جواز عن التنوين في الاسم المفرد .

و « أنتم » . ومثالها : أنتم قائمون . هذا لجمع المذكور السالم ، وتقول في إعراب « أنتم » ما قلنا في إعراب « أنتما » :

أن : ضمير منفصل مبني على السكون ، في محل رفع مبتدأ ، والثاء حرف خطاب ، والهمزة علامة الجمع .

فالتون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو تباية عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون جواز عن التنوين في الاسم المفرد .

و . أنتن . . ومثالها : أنتن قائمات .

أنتي : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والثاء حرف خطاب ، والنون علامة جمع النسوة .

فالتات : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

هو . . ومثالها : هو قائم .

هو : ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع ، مبتدأ .

هو : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .



هي . . ومثالها : هي قائمة . نقول في إعراب هذا المثال :

هي ضمير متصل مبنى على الفتح ، في محل رفع ، مبتدأ .

قائمة : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفيعه ضمة ظاهرة في آخره .

« هما » . ومثالها : هما قائمان ، وهما قائمتان .

يعنى . أن « هما » تضاف للمؤنث وللمذكر .

هما : ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع ، مبتدأ .

قائمان : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفيعه الألف نياية عن الضمة ؛ لأنه

مثنى .

وتقول في « هما قائمان » ، كما قلنا في « هما قائمان » .

« هم » ، ومثالها : هم قائمون .

هم : ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع ، مبتدأ .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفيعه الواو نياية عن الضمة ؛ لأنه جمع

مذكر سالم .

« هن » ، ومثالها : هن قائمات .

هن : ضمير متصل مبنى على الفتح ، في محل رفع ، مبتدأ .

قائمات : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفيعه ضمة ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

والخلاصة الآن : أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية ، والخبر

(١) ويلاحظ أن المبتدأ في هذه الأمثلة « الثنتين عشرة » اسم مبنى ، لا يدخله إعراب ؛ لأنه ضمير ، والضمائر كلها مبنية .

والصحيح في « أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، والفتن » أن الضمير هو « أن » فقط كما علمت ، واللواحق له حروف تدل على المعنى المقصود ؛ من تذكر ، أو تذكير ، أو تأنث ، أو تأنثية ، أو جمع .

هو الاسم المرفوع المشتق إلى المتبداً ، وأقسام المتبداً : ظاهر ومضمّر ، فالظاهر نحو : زيد قائم ، وهمرو جالس ، وما أشبهها .

والمضمّر اثنا عشر : أنا ، ونحن ، أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنثى ، وهي ، وهما ، وهم ، وقرن . والله أعلم .



## أقسام الخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى: والخبر قسمان<sup>(١)</sup> - مفرد، وغير مفرد، فالمفرد نحو: زيد قائم. وغير المفرد أربعة أشياء: الجاز والمجرور، والظرف. والجمع مع فعله. والسبب مع خبره. نحو قولك: زيد في الدار، وزيد عندك. وزيد قام نومه. وزيد جاريتُه ذاهبة.

قوله رحمه الله: والخبر قسمان: مفرد، وغير مفرد<sup>(٢)</sup>. المراد بالمفرد هنا ما ليس جملة، ولا شبهة جملة<sup>(٣)</sup>، والمراد بغير المفرد ما كان جملة، أو شبهة جملة. وعلى هذا فنقولك: الرجلان قائمان. نقول: إن الخبر مفرد، وقولك: المسلمون قائمون. الخبر مفرد؛ لأنه ليس جملة، ولا شبهة جملة<sup>(٤)</sup>.

أما إذا كان جملة أو شبهة جملة فإنهم يُسئَلون خبر مفرد.

قال المؤلف رحمه الله: فالمفرد نحو: زيد قائم. لم يُعْرَفْ المُؤَلِّفُ، وكيفَاةً بالذات، ولو أنه قال: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون. لكان أحسن؛ لأن المفرد هنا يُشْعَلُ المفرد في باب الإعراب والتنزي والجمع<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: في قول المؤلف رحمه الله: الخبر قسمان، قلنا صح الإعراب عنه بالنسبة، لأن الخبر على حذف مضاف، تقديره: هو قسمين، فتأليف المضاف، وأهم المضاف إليه كقائه، وفي هذه الحالة تكون ذكر المضاف الذمعي. والله أعلم.

(٢) ودليل ذلك التسميم الاستبراء.

(٣) وب: كبر حتى أو منصوباً، وإنما قلت: الرجلان قائمان، والرجال قائمون، والجمع قائمون، وقدمت في خبر مفرد، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله.

(٤) والخبر غير المفرد: وهو الجملة وشبهها - أربعة أشياء - شيئان في الجملة، وهما الفعل مع فاعله، أو مع مفعوله، وشئان في جملة فعلية، والمبتدأ مع خبره، وشئان في شبهة، وهما جار ومجرور، والظرف.

ومن حيث هذا أحسن على التفصيل خمسة أنواع: مفرد، وجملة فعلية، وجملة اسمية، وجر مع محرور، وظرف.

(٥) أي: كونه. فيصح في كلام الشارح رحمه الله: جميع المذكر السالم، وجميع مؤنث...

نه فن المزلّف رحمه الله : وغيرُ المفرد أربعة أشياء : الحارّ والخروز ، و لضراف ،  
والفعل مع فاعله ، والمنتأ مع خبره .

فالحارّ والخروز ، والظرفُ ثبته الجملة ، والفعلُ مع فاعله ، والمنتأ مع خبره جملةٌ

ومثل المزلّف رحمه الله بالخبرِ شبه الجملة بقوله : نحو فوالك . زيد في الدار .  
وزيد عندك .

لقوله : زيد في الدار . إعرابه :

زيد . مبتدأ ، في الدار : خبرٌ غيرُ مفرد ؛ لأنه جارٌّ ومجرورٌ .

ومثاله أيضًا : زيد في المسجد . « في المسجد » خبرٌ غيرُ مفرد<sup>(١)</sup> .

ومثاله أيضًا : زيد على البحر . « على البحر » خبرٌ غيرُ مفرد<sup>(٢)</sup> .

إذن : كلُّ خبرٍ جارٌّ ومجرورٌ فهو غيرُ مفرد .

والثال الثاني الذي مثل به المزلّف رحمه الله هو : زيد عندك .

« عندك » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفرد .

مثالٌ آخر . زيد فوق السطح . « فوق » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفرد .

مثالٌ ثالثٌ . زيد أمام البيت . « أمام » ظرفٌ ، وهو الخبرُ ، وهو غيرُ مفرد .

مثالٌ رابعٌ : زيد خلف الدار . « خلف » هو الخبرُ ، وهو غيرُ مفرد ؛ لأنه ظرفٌ .

إذن : كلُّ ما رأيتُ الخبرَ جارًّا ومجرورًا فهو غيرُ مفرد ، وكلُّ ما رأيتُه ظرفًا فهو غيرُ  
مفرد<sup>(٣)</sup> .

١ = وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، كل هذا إذا وقع خبرًا ، فهو مفرد .

(١) لأنه جارٌّ ومجرورٌ .

(٢) لأنه جارٌّ ومجرورٌ .

(٣) وهذا هو لغير شبه الجملة .

وهذا ما حضر القوائد التي تتعلق بالغير شبه الجملة . وهي -

ثم مثل المؤلف رحمه الله للخبر الجملة ، فقال : وزيد قام أبوه ، وزيد جاريتك ذاهبة .  
قوله رحمه الله : زيد قام أبوه . جملة « قام أبوه » خبر غير مفرد أيضاً ؛ لأنه فعل مع  
فاعله ، وعليه فإذا رأيت الخبر فعلاً مع فاعله فهو غير مفرد .

كذلك إذا رأيت فعلاً ونائب فاعلي فهو غير مفرد ، تقول : زيد أكل طعامه . جملة :  
« أكل طعامه » خبر غير مفرد ؛ لأنه شذوذب من فعل ونائب فاعلي<sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك أيضاً : زيد شرب عاتقه . الخبر أيضاً غير مفرد ؛ لأنه شذوذب من فعل ،  
ونائب فاعلي ، وعلى هذا قياس .

وقوله رحمه الله : زيد جاريتك ذاهبة . جاريتك : مبتدأ ثانٍ ، وذاهبة : خبر المبتدأ

#### ١ - القاعدة الأولى : الطرف نوعان :

١ - طرف زمان .

٢ - طرف مكان .

والأمثلة في أي بها فشرح رحمه الله هي أمثلة الطرف للكان ، ومن أمثلة طرف الزمان : قولنا : فرحنا  
بوم الخميس ، والرجوع ليلة السبت .

شبه الجملة هنا هي : « يوم ، ليلة » ، وهما طرفا زمان ، وهما الخبر ، وهو غير مفرد ؛ لأنه ظرف ، والمبتدأ  
في الجملة هو : فرحة ، والرجوع .

القاعدة الثانية : يشترط صحة الإخبار بالطرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما ثابتاً في  
الزمان ؛ أي : يحصل بالإخبار بهما فائدة مجرد ذكرهما ، فلا يصح أن يقال مثلاً : محمدٌ مكاناً ، أو  
محمدٌ بك . لعدم الفائدة .

القاعدة الثالثة : إما كان الجار مع مجروره والطرف شذوذبتي بالجملة ؛ لأنه إن فُذِر المعلوم - الذي  
يعلقان به -<sup>(٢)</sup> فعلاً ، نحو : استظروا ، كان من قبيل الإخبار بالجملة ، وإن فُذِر اسمًا مفردًا ، نحو : كان .  
كان من قبيل الإخبار فكان شيئاً مفردًا من المفرد ، وطرفًا من الجملة ، فلذا كان شيئاً بالجملة ، وشيئاً  
بالمفرد ، فمخيف ذلك من باب الاكتفاء ، والأولى تشويهه في هذين مفردًا ؛ لأنه الأصل . وإن كان يصح  
تشويه جملة ، بخلاف ما نصح .

(١) وهذا خلاف على الجملة الفعلية ، فقد تقدم أن الخبر الجملة ، إما أن يكون جملة اسمية ، وإما أن يكون  
جملة فعلية . ولذا إن الجملة الفعلية هي الشاذة من الفعل مع فاعله ، أو الفعل مع نائب فاعله .

(٢) لكلام علي شاذوذب الذي يتعلق به الجار والمجرور والطرف ، سيأتي بعد قليل . إن شاء الله .

الثاني<sup>(١)</sup> ، فإذا كان الخبر مبتدأً وخبراً فهو غير مفرغ .

ومثال ذلك أيضاً : زيدٌ خطبهُ محسنٌ . الخبرُ هو جملةٌ « خطبهُ محسنٌ » ، وهو غير مفرغ .

ومثال ذلك أيضاً : زيدٌ بيته واسعٌ . الخبرُ هو جملةٌ « بيته واسعٌ » ، وهو غير مفرغ<sup>(٢)</sup> .

(١) والجملة من المبتدأ الثاني ، وخبره ، في محل رفع ، خبرٌ للمبتدأ الأول (زيد) ، فكان الخبر هنا غير مفرغ ، لأنه جملة اسمية .

(٢) ها هنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر الجملة ، وهي :

القاعدة الأولى : « زيد جارته ذاهبة » بتامها جملة كبرى ، لتكون الخبر وقع فيها جملة ، لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها ، الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة . وكذلك القول في « زيد قام أبوه » ، وأما إذا كان الخبر مفرغاً ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، فلا يقال للجملة فيه صغرى ، ولا كبرى .

القاعدة الثانية : القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمياً كانت أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى<sup>(٣)</sup> ، فإنه لا بد له من رابطٍ يربطه بالمبتدأ ، إذ بدون ذلك تكون جملة الخبر اجنبية عن المبتدأ ، ويكون الكلام لا معنى له ، فلا يصح أن نقول : محمدٌ يشتد الخمر ، أو سعادٌ يحضر القطار ، لأن الجملة مخالفة من الربط . -

(٣) فإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابطٍ يربطها بالمبتدأ ، كالأحقة التالية :

- أنطقني الله حسي .

ذو عظمي . - مبتدأ أول ، ولفظ الملاماة « الله » : مبتدأ ثانٍ ، وه عظمي « خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، وسبب استثناء الخبر الجملة عن الرابط هو أن قولنا : « الله حسي » هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثال آخر : قولني لا إله إلا الله

محمدية لا إله إلا الله « في محل رفع ، خبر المبتدأ « قولني » ، وليس فيها رابطٌ يربطها بالمبتدأ ، لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثال ثالث : اعتقادنا ، الله واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ .

محمدية « تامة وحده ومحمدية رسول » في محل رفع ، خبر المبتدأ « اعتقادنا » ، وليس فيها رابطٌ يربطها بالمبتدأ ، لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى .

و جملته . أنه إذا كان الخبر جزاءً ومجروراً ، أو ظرفاً ، أو فعلاً وفاعلاً ، أو فعلاً

١- وهذا الرباط قد يكون أحد الأمور الآتية .

١- الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر ، ومن أمثله :

- قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ أُولِيَاءَهُمْ ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿ يَتَمَتَّعُونَ أُولِيَاءَهُمْ ﴾ ، والرباط فيها هو الضمير « هم » في كلمة « بعضهم » ، وهو يعود على المبتدأ « الذين » .

- وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابُهَا كَكُمُوتِهِمْ يَتَمَتَّعُونَ ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿ أَصْحَابُهَا كَكُمُوتِهِمْ يَتَمَتَّعُونَ ﴾ ، والرباط فيها هو الضمير « هم » في كلمة « أصحابهم » ، وهو يعود على المبتدأ .

وفي الآيتين السابقتين جاء الرباط ضميراً ظاهراً ، ويمكن أن يكون هذا الضمير الرباط مستتراً « تُنْفَرُوا » .

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ تَهْدِي عَنِ نَشَاةٍ إِلَى مِيرَاثٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

ظاهر هنا هو الجملة الفعلية ﴿ تَهْدِي عَنِ نَشَاةٍ ﴾ ، والرباط هو الضمير المستتر في الفعل « يهدي » « إِنْ » إن الضمير : يهدي هو ، و « هو » ضمير مستتر يعود على المبتدأ « إِنَّكَ » .

وقد يكون الضمير الرباط مخلوقاً للعلم به ، مع ملاحظته وقبته ، كقول العرب : الششش فتؤان يهزهم ، والخبوب بتران يهينان .

فالخبر هنا هو الجملة الاسمية « متوان يهزهم ، وتران يهينان » ، والرباط في هاتين الجملتين هو الضمير المخلوق للعلم به ، والتقدير : « متوان مه يهزهم ، وتران مه يهينان » ، وهذا الضمير « الهاء » في كلمة

منه « ، يعود على المبتدأ الأول « السمن والخبوب » .

٢- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ ، كالأمثلة الآتية :

- قوله تعالى : ﴿ وَالْيَاسُ الظُّلُمَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ . في قرابة من رفع « الياس » .

« الياس » : مبدأ مرفوع بالصفة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف .

و « الظفوى » : مضاف إليه مفعول في الكسرة الظفوة على آخره ، مع من ظهورها الضمير .

وجملة « ذلك خير » مكتوبة من مبدأ « ان ، وهو « ذلك » ، وخبر له ، وهو « خير » ، والجملة من المبدأ والخبر في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، وهو « الياس » .

والرباط بين هذه الجملة والمبتدأ موجود في كلمة « ذلك » ، هو ما ينشئ عند الحدة رباط الإشارة ، لأن كلمة « ذلك » اسم إشارة ، فيها إشارة إلى المبتدأ « الياس » ، فحصل الرباط .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُعْتَصِرُونَ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ أُولَٰئِكَ شَرٌّ نَكَاحًا ﴾ .

جملة ﴿ أُولَٰئِكَ شَرٌّ نَكَاحًا ﴾ هي خبر المبتدأ ، والرباط اسم الإشارة « أُولَٰئِكَ » .

٣- إعادة للمبدأ بالنقطة في الخبر ، كالأمثلة الآتية :

- قوله تعالى : ﴿ وَأَشْحَابُ الْمَدِينَةِ مَأْسُوفُونَ ، وَأَشْحَابُ الْمَدِينَةِ مَأْسُوفُونَ ﴾ .

ونائب فاعل ، أو مبتدأ وخبراً فهو غير مرفوع ، ولكن يُسقى علامة النحر الجزأ والمخبروز

- فكلمة « أصحاب » الأولى : مبتدأ مرفوع ، و « ما » : اسم استفهام ، مبتدأ ثانٍ ، و « أصحاب » الثانية خبر المبتدأ الثاني ، و الجملة الاسمية « ما أصحاب الهمزة » في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول .

والرابط ما هو إعادة التبتدأ بفتحة في الخبر ، وهذا يحدث في مقام التحويل والتعظيم عالياً ، وقد يستعمل في غيرهما ، كالتحضير ، مثل : زيدٌ ما زيدٌ ، وشقلاً ما شقلاً .

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ - نَا الْحَاقَّةُ ﴾ .

فكلمة « الحاققة » الأولى : مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة في آخره .

« ما الحاققة » : جملة اسمية مكونة من مبتدأ ثانٍ ، وهو « ما » ، وخبر وهو « الحاققة » ، وهذه الجملة الاسمية في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، والرابط بينها وبين المبتدأ الأول هو إعادة التبتدأ بلفظه في الخبر .

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ - نَا الْقَارِعَةُ ﴾ .

« أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره . ومن ذلك قولنا :

- محمدٌ يتم الرجلُ .

- الكافر يتم الرجلُ .

- الإحسان يتم السُّلُوكُ .

- القنوت يتم السُّلُوكُ .

في هذه الأمثلة جاءت تحتل الخبر « يتم الرجلُ - يتم الرجلُ - يتم السُّلُوكُ - يتم السُّلُوكُ » . مشتقة على عموم يدعى لغة المبتدأ ، إذ إن المصنوع ، « يتم » ، وهو الرجل في المثال الأول مثلاً يشتمل على

المبتدأ « محمد » وغيره ، لأن « محمدًا » واحد من جنس الرجال ... وهكذا .

وهذا العموم يشقند من « أن » الجنسية لاستغراق جميع أفراد الجنس ، المناهضة على رجل .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

ألا ليت شجرتي خُلِّيَ إلى أُمِّ نَعْتَمٍ      شَبِيلٌ ؟ نَاكَ الصَّبْرُ معها فلا حَسْرًا

والشاهد في هذا البيت في قوله « لا حَسْرًا » . فإنه خبر عن المبتدأ « الصبر » ، والرابط بينهما العموم ، لأن الحكمة الواقعة بعد التي تليد العموم ، فقد نفي بجملة الخبر « لا حَسْرًا » الصبر بجميع أنواعه ، ومنه

مصر عنها الواقع مبتدأ .

فهذه أربعة من الروابط التي يجب أن تشمل عليها جملة الخبر ، للرابط بينها وبين المبتدأ ، وهناك روادع أخرى أخرجنا عن ذكرها نظراً لأن الكتاب للمبتدئين . وإذا أوردت المزيد فاطر البحر الواسع ١/ ١٦٨ .

١٦٩ -

سـ إنما يكون الرابط خفيًا وحوثه شرطيس سبق الإشارة إليهما :

وأما أن يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ، فإنما لم يكن جملة ، فلا رابط حينئذ .

و - « لا يكون الخبر في معنى المبتدأ ، إذ لو كان في معنى المبتدأ فلا رابط بينهما ، لأن جميع معنى





وظاهر كلام المؤلف رحمه الله : أنَّ الجازَ والمجرورَ نفسه هو الجازُ ؛ لأنه قال : الجازُ والمجرورُ . ولم يقل : متعلقُ الجازِ والمجرورِ . فظاهرُ كلامه أن تقولَ : « في الدار » : جازٌ ومجرورٌ غيرُ المبتدأ ، وتضمتُ .

لكنَّ المصريين يقولون : لا يُدَّ لكلُّ جازٍ ومجرورٍ من متعلِّي . ولهذا قال ابنُ مالك :

وأشبهوا بظرفٍ أو بحرفٍ جزئٍ ناونٍ غشي كائني أو اشتقوا<sup>١٢٣</sup> .

المثال الثالث « مثال الحرفِ الظرفِ » . زيدٌ عندك .

زيدٌ . مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

عندتُ : ظرفٌ مكانٍ ، منصوبٌ على الظرفية ، وعلامةٌ نصبه فتحٌ ظاهرةٌ في آخره ، و « عندتُ » : مضافٌ ، والكافُ : مضافٌ إليه ، مبنى على المتح في نخلٍ جزئ .

١٢٣ - إذاً أن يكون المظروف اسمًا مفرقًا نشطًا ، مثل : « اشتقوا ، أو كالجاء » . وإذاً أن يكون فعلاً مع فاعله - أي : جملة فعلية - مثل : اشتقوا .

(١) الألفية ، باب الأبناء ، البيت رقم ( ١٢٣ ) .

واعلم رحمك الله أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أن الحرف هو نفس الظرف والجاز والمجرور وعملهما ؛ لأنهما يشككتان معنى صادقا على المبتدأ . والثقل الثاني أن الحرف هو مسجوع الظرف أو الجاز والمجرور مع متعلقهما ، والتعلق جزء من الحرف ، واعتاد هذا الرأي المحققون رضيهم .

والقول الثالث : أن الحرف هو متعلق الظرف والجاز والمجرور ، والمخوف ، إذ لا بد أن يختلفا بفعل أي فعل - لا فرق بين التمدد واللازم ، والجامد والمصرف ، والتام والتامس - أو بما يشبه الفعل ، كاسم الفعل ، أو مشتق يعمل الفعل ( اسم الفاعل ، اسم المفعول .. الخ ) ، أو اسم جامد شؤزل بالفتح .

وسأنت يقولون في إعراب مثل هذه الأمثلة : إن الجاز مع مجروره ، أو الظرف متعلقٌ بمجسوفٍ حم . سو ، آكان المصروف فعلاً مع فاعله - أي : جملة فعلية ، مثل : استقر - ثم كان مفرقاً ، أي : اسماً مشتقاً . مثل : اشتقوا ، أو كائني . فليس الحرف عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجاز الأصلي مع مجروره

مباشرة . وقد الحرف في الأصل هو المصروف الذي يتكلم ، ويتعلق به الجاز والمجرور أو الحرف .

وذكر كمرُّ مهتماً صالحاً لأنَّ يتعلَّقُ بالفعلِ المَخروفِ ، ويدلُّ عليه بغير خلاف ، ولأنَّ نفسَ كمرُّ منه حملةٌ حمرةٌ سالبةٌ هو الحرف المَخروفُ ، والقائم مقامه ، والفعل المَخروفُ مع فاعله جملةٌ . صد ، صد ، صد . وهم مقدمها فهو شبه بها ، لذلك اشتدوا . « بيتة الجملة » .

وعلى رأى المؤلف نقول : الظرف هو الخبر .

وعسى لرأى الناس نقول : والظرف متعلقٌ بمحذوف ، تقديره : « كائنٌ »<sup>(١)</sup> ، خبر المبتدأ .

مثال الرابع - مثال الخبر الفعل مع فاعله : زيدٌ قام أبوه .

زيدٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

أبوه : أبو : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الواوُ ، نيابةٌ عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبوه » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ المبتدأ ، وهو « زيد »<sup>(٢)</sup> .

المثال الخامس - مثال الخبر المبتدأ مع خبره : زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ .

زيدٌ : مبتدأٌ أولٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره .

جاريتُه : مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره ، و « جاريةٌ » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ جرٍّ .

ذاهبةٌ : خبرٌ المبتدأِ الثاني مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره ، والجملةُ من المبتدأِ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ ، خبرٌ المبتدأِ الأولِ ، وهو « زيد »<sup>(٣)</sup> .

مثال آخرٌ على الخبر المبتدأ مع خبره : زيدٌ خطُّه حسنٌ .

زيدٌ : مبتدأٌ أولٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره .

خطُّه : مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةٌ رفيعه ضمّةٌ ظاهرةٌ في آخره ،

(١) لو : لتثنية .

(٢) قد تقدم أن القاعدة أن الخبر إذا وقع جملةً فإنه لا بد له من رابطٍ يربطه بالمبتدأ ، والرباط هنا هو الهاء من « أبوه » .

(٣) والرباط بينهما هو الهاء من « جاريته » .

وعط: مضاف ، والهاء مضاف إليه متبوع على الضم في محل جر .

حسن : غير المبتدأ الثاني ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفيعه ضمة ظاهرة في آخره ،  
والجملة من المبتدأ الثاني وغيره في محل رفع ، غير المبتدأ الأول .  
خلاصة الدرس :

أولاً : أن الخبر ينقسم إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد .

ثانياً : لفرد : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

ثالثاً : غير المفرد : ما كان جملة ، أو شبه جملة ، وهو أربعة أشياء : الجزاء والجرور ،  
والظرف ، والفعل مع الفاعل ، أو نائب الفاعل ، والمبتدأ مع الخبر<sup>(١)</sup> .



(١) وهذا يكون قد انتهى الكلام على باب المبتدأ والخبر ، وما تم هو تلخيص الكلام فيه :

١- المبتدأ والخبر من مرفوعات الأسماء .

٢- المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية .

٣- قد يكون المبتدأ اسماً صريحاً كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَوَافِئِكُمْ ﴾ ، وقد يكون مؤزلاً بالصريح كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَثَمُودَ لَخَيْرٌ لِّكُنُوزِهِ ﴾ .

٤- قد يكون المبتدأ مجروراً ، ولكن بحرف جر زائد ، أو شبه زائد ، أما الأصلي فلا يكون مجروراً به مطلقاً .

٥- الفاعل في رفع المبتدأ عامل معنوي ، وهو الاعتناء ، والفاعل في رفع الخبر عامل لفظي ، وهو المبتدأ .

٦- الخبر هو الاسم المرفوع المشتد إلى المبتدأ ، فالخبر مسند إلى المبتدأ ، والمبتدأ مشتد إليه الخبر ، وكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل .

٧- ينقسم المبتدأ إلى قسمين : ظاهر ، ومضمر .

٨- الظاهر اثنا عشر ضميراً ، وهي : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتي ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهم ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .

٩- ينقسم الخبر إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد ، والمفرد هو ما ليس جملة ، ولا شبه جملة ، وإن كان متبوعاً ، أو مجسوماً .

والخبر غير المفرد هو الجملة وشبهها ، وهو أربعة أشياء : شيطان في الجملة ، وهما الفعل مع فاعله ، أو مع

نائبه ، ونسب جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، ونسب جملة اسمية ، وشيطان في شبهها ، وهما الجزاء

والجرور ، والظرف . -



ومن ذلك تعلم أن الخبر على التفضيل خمسة أنواع : مقرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وجار مع مجرور ، وظرف .

١- الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، ويشترط لصحة الإخبار بالظرف والخبر والمجرور أن يكون كل واحد منهما قائماً في المعنى ، أي : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما .

٢- القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمية كانت ، أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ .

وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية :

١- الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر .

٢- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ .

٣- إعادة المبتدأ باللفظ في الخبر .

٤- أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ جام يشتمل على المبتدأ وغيره .

٥- إن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ .

والاستثناء عن الرابط في هذه الحالة جار ، لا واجب ، إذ لا مانع أن يكون في هذه الحالة التي هي نفس المبتدأ في المعنى رابط يربطها بالمبتدأ ، سواء أكان ضميراً ، وهو الغالب ، أم غير ضمير .

٦- قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد .

٧- جار والمجرور والظرف ليسا هما الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصلي مع مجروره .

وقد يكون هذا المحذوف معللاً مع فاعله ، أي : جملة فعلية مثل : اسطر ، وقد يكون اسماً مشتقاً ، مثل : مسطر ، أو كائناً .

و الحمد لله رب العالمين .

## نواسخ المبتدأ والخبر

## نواسخ المبتدأ والخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب العوامل الداخلة على لشدأ والخبر . وهي ثلاثة أشياء . كان وأحوالها ، وإن وأحوالها ، ووطنت وأحوالها .

قوله رحمه الله : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر يُستعملها بعض العلماء النواسخ ، فالمبتدأ والخبر قد تقدم أن يكليهما مرفوع ، لكن هناك عوامل إذا دخلت على المبتدأ والخبر غير هاتئهما<sup>(١)</sup> .

من هذه العوامل ما يُغَيِّرُ الخبر ، ويُجْعَلُ المبتدأ مرفوعاً ، ومنها ما يُغَيِّرُ المبتدأ ، ويُجْعَلُ الخبر مرفوعاً ، وهذا عكس الأول ، ومنها ما يُغَيِّرُهما جميعاً ؛ المبتدأ والخبر .

إذن : العوامل مع الأصل<sup>(٢)</sup> أربعة أشياء : زفعها ، ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وبهذا تتم العوامل وعدم العوامل .

فإذا لم يُكُنْ هناك عاملٌ فالرفع ؛ أي : يُرْفَعُ المبتدأ والخبر ، فنقول : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .

(١) هذا الباب عقدَه المصنف رحمه الله لذكر ما يدخل على المبتدأ أو الخبر من عوامل لتظهِرُ كُتُبُ عَمَلِهَا الإعرابي السابق ، من كون المبتدأ مرفوعاً بالأبناء ، والخبر مرفوعاً بالمبتدأ ، وأنتهى تلك العوامل بالنواسخ عند جمهور البصريين .

(٢) ولذلك سُمِّيت هذه العوامل نواسخ المبتدأ والخبر ؛ لأنها تسخح حكم المبتدأ والخبر ، وتغيره ، وتُجْعَلُ لهما حكماً آخر ، غير حكمهما الأول .

والنواسخ مأخوذة من التسخح ، وهو في اللغة يطلق على أمرين ؛ النقل ، والإزالة .

قال العشريني رحمه الله في نظم الوردات :

التسخحُ نُظِمَ لَو إِزَالَةٌ أَوْ نَسْخُ عَنْ أَعْمَالِ التَّسْبِيحِ فِيهِمَا

والسح يطلق على النقل ، يقال : نسخت الكتاب . إذا نقلت ما فيه ، ومنه سُمِّيت النواسخ ؛ لأنها تُنْقَلُ حكم المبتدأ والخبر إلى شيءٍ آخر .

ويطلق على الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل ، إذا أزلته ؛ لأنها أزيلَ حكم المبتدأ والخبر ، ونُظِمَ لهما حكماً آخر .

(٣) المراد بقول الشارح رحمه الله : «الأصل» هنا ؛ أي : رفع المبتدأ بالأبناء ، والخبر بالمبتدأ .

وأحوال ثلاثة أقسام : قسم يُنجز المبتدأ ، وقسم يُنجز الخبر ، وقسم يُنجز المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> .



(١) فالعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فخير إحداهما - بعد تكليع كلام العرب الموثوق به ، كما قال السرخسي في «الأشياء» - على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يرفع المبتدأ ، ويُشقي اسمها ، وينصب الخبر ، ويسمى خبرها ، وذلك «كان» وأحوالها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الخبز حياثا .

والقسم الثاني : ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك «إن» وأحوالها ، وهذا القسم كله أحوال ، نحو : إن الله عزير حكيم .

والقسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعا ، ويُشقيان مفعولين له ، وذلك «علت» وأحوالها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : علنت الصديق أتما .

ومما معنى يبين لك الآتي :

١ - أن هذه العوامل الثلاثة على نوعين :

النوع الأول أفعال ، وهي شيدان : كان وأحوالها ، وعلنت وأحوالها .

النوع الثاني : حروف ، وهي : إن وأحوالها .

٢ - أن المبتدأ والخبر يختر حكمهما بدخول العوامل الثلاثة ، فـ «كان» ترفع المبتدأ بخبر ما رُفِعَ به قبل ، وهو الابتداء ، وينصب الخبر بعد أن كان مرفوعا ، والعمل «إن» ينصب المبتدأ بعد أن كان مرفوعا ، ويرفع الخبر بخبر ما رُفِعَ به سابقا ، وكذلك العامل «علن» فإنه ينصب المبتدأ والخبر .

والمبتدأ أو الخبر اسم بمعنى بهما عند دخول تلك العوامل الثلاثة ، يُشقي المبتدأ اسما فاعلا مع «كان» وأحوالها ، ويُشقي مع «إن» وأحوالها اسما فقط ، ويُشقي مع «علن» وأحوالها مفعولا أول .

وأما الخبر فيسمى مع «كان» وأحوالها ، و «إن» وأحوالها خبرا لاسم «كان» وأحوالها ، أو «إن» وأحوالها ، لا خبرا للمبتدأ ، فاختلقت تسميته عما كان ، ويُشقي مع «علن» وأحوالها مفعولا ثانيا .

فائدة تتعلق بقول المؤلف : وأحوالها ، إذ المعنى : نظائرهما ، وسأني إن شاء الله ذكر نظير «كان» ، و «إن» ، و «علنت» .



# کان و أخواتها

## كان وأخواتها<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى :

فأما « كان » وأخواتها ، فإنها ترفع الاسم ، وت نصب الخبر . وهي « كان ، وأنسى ، وأضح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انك ، وما فتى ، وما فرح ، وما دام ، وما تصرف منها ، نحو : كان ، ويكون ، وتكن ، وأضح ، وتضبح ، وأضحج .

تقول : كان زيداً فانما ، وليس عمرو شاعراً ، وما أشبه ذلك .

ذكر المؤلف رحمه الله هنا القسم الذي يُقَرَّرُ الخبر دون المتبداً ، وهو « كان » وأخواتها ، ولهذا قال المؤلف رحمه الله : باب العوامل الداخلة على المتبداً والخبر ، وهي ثلاثة أسماء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظلت وأخواتها .

ويُطَلِّقُ علماء النحو أخبار العامل على العوامل التي تفتلُ عمله ، والأفليس هناك ألم حقيق ، ألم لأب ، لكن إذا كان العاملُ تفتلُ عملاً هو عملُ العاملِ الآخرِ شئى أحم له ، لاجتماعهما في العمل .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فأما « كان » وأخواتها فإنها ترفع الاسم ، وت نصب

الخبر .

ينسى رحمه الله : أن « كان » وأخواتها ترفع الاسم ، وت نصب الخبر ؛ حتى : أن المتبداً يبقى مرفوعاً ، والخبر يكون منصوباً ، فإذا قلت : زيد قائم . فكلاهما مرفوع<sup>(٢)</sup> لأنه لم تدخل عليهما عامل .

فإذا أدخلت « كان » تقول : كان زيد قائماً ، فتصب الخبر ، أما المتبداً فهل هي

(١) هذا هو بداية ذكر تفصيل القول في العوامل اللفظية الداخلة على المتبداً والخبر ، والتي سبق ذكرها ، وإنما رحمه الله ، « كان » وأخواتها ، على سبيل اللَّفْظِ والنشر المُتَرْتَبِ .

(٢) أي : لتساؤلهما ، والخبر « قائم » .

رفعه ، أو أنّ الرفع كان من قبل ؟

خواتم . قيل : إنّ « كان » لا تُزَوِّدُ في المبتدأ شيئاً ، لأنه مرفوعٌ من قبل .

وقيل إنّها أُرِثت فيه ، فاستلخ الحكم الأول ، وهو رفعه بالابتداء ، إلى الحكم الثاني ، وهو رفعه بـ « كان »<sup>(١)</sup> .

والمؤلف يقول : تزفع الاسم . ولم يقل : نُقِضَ الاسم مرفوعاً ، لو قال : نُجِيبُه مرفوعاً . لقلنا : إنّ العملَ لغيرها ، لكن قال : تزفع<sup>(٢)</sup> .

إذن : فهي قد أُرِثت فيه ، ولهذا نقول : كان زيدٌ قائماً .

كان : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، لأنه لا يُكْتَلَبُ بمرفوعه ، فإنك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً نُزَوِّعُ شيئاً ، فلهذا سُمِّيت ناقصةً .

(١) فهما قولان للحنابلة الكوفيون يزوّن أن اسمها مرفوع قبل « عولها عليه » حين كان مبتدأً ، فهي لم تعمل فيه شيئاً ، وصلها يتصرف على نصب الخبر .

والبصريون يزوّن أن « كان » وأحوالها تدخل على المبتدأ ، فزويل رفعه الأول ، الذي كان حاصله الابتداء ، وتحدث له رفعاً جديداً ، حاصله « كان » ، أو إحدى أحوالها .

والصحيح هو رأي البصريين ، لأنه لم يَلْهَدْ في اللغة فعلٌ يجنب فقط ، ولأن هذه الأفعال قد اتصل بها الضمير ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ أَنْزِلْنَا ثَلَاثَةً ﴾ ، والضمير لا يصل إلا بما يعمل فيه . والله أعلم .

(٢) فهنا المؤلف رحمه الله بالرغم من كونه كوفي المذهب ، ولكنه رشح في هذه المسألة مذهب البصريين ، وهو الصحيح ، كما تقدم .

بـ « كان » وأحوالها ترفع الاسم ، أي : المبتدأ ، ويُشْتَلَى اسمها ، ونصب الخبر ، أي : خبر المبتدأ ، ويُشْتَلَى خبرها ، تسمية اصطلاحية للحنابلة .

ولم يُسَمَّ المرفوع فاعلاً ، والنصب مفعولاً ، كما في خبرت زيدٌ غفراً لأن هذه العوامل حال لغضابها<sup>(٣)</sup> تجوزت عن المضاف الذي شأنه أن يفتكر من الفاعل على المفعول ، فلم يُسَمَّ مرفوعها المفاعل ، ولا مفعولها المفعول ، فلتلك سببها بذلك .

(١) أنشئ « كان » وأحوالها أيضاً ناقصة ، لأنها لا تُكْتَلَبُ بمرفوعها .

والمراد بـ « كان » وما معها من أحوال أنشئ بالأفعال الناقصة لغضابها عن حقيقة الفعل ، إذ حقيقة الفعل نحوى أمرين : الزمان والمحدث ، فمؤخرات من الحدث ، وبقي الزمان .

زيدًا : اسمها مرفوع بها - لا تقول : مرفوع بالابتداء ، إذن : هي قد أثرت فيه -  
وعلامته رفويع ضمة ظاهرة في آخره .

فإنما خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

ولو قال فاني - كان زيد قائم . قلنا : هذا خطأ ؛ لأن « كان » ترفع المبتدأ ، وتلصق

الخبر .

ولو قال أخز - كان زيد قائم . قلنا أيضًا : أخطأت .

ولو قال ثالث : كان زيد قائمًا . قلنا أيضًا : أخطأت .

فلا بد أن تقول : كان زيد قائمًا . لأن « كان » ترفع المبتدأ ، وتلصق الخبر .

مثال آخر : تقول : كان أخوك قائمًا . ولا يصح أن تقول : كان أخاك قائمًا ، أو :  
كان أخاك قائم . أو : كان أخوك قائم .

مثال آخر : تقول : كان المسلمون أقياء . ولا يصح أن تقول : كان المسلمون

أقياء ، ولا أن تقول : كان المسلمون أقياء ، ولا أن تقول : كان المسلمون أقياء .

ومثال ذلك في القرآن : قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

الله : مبتدأ ، غفور : خبر ، وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ﴾ .

الله : مرفوع ، غفورًا : منصوب ، والذي جعله هكذا هو دخول « كان » .

إذن : « كان » ترفع الاسم ، وتلصق الخبر .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وهي : كان ، وأنتسى ، وأضحى ، وأضحى . وطلن .

ومات . وضار ، ونسب ، وما زال ، وما نلتك ، وما فبتى ، وما برح ، وما دام .

(١) هذه ثلاثة حركات فعلاً ترفع الاسم ، وتلصق الخبر ، وهي تقسم بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١ - قسم الأول ما رفع المبتدأ ، وينصب الخبر بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هي : كان ، أنتسى

تلصق - أنتسى - عكز - مات - صلح - ليس .

قوله ورحمه الله . كان<sup>(١)</sup> . مقالها : كان زيدًا قائمًا ، كان المطر غزيرًا .  
 وقوله ورحمه الله : أنسى<sup>(٢)</sup> .

مثله أن تقول : أنسى المطر بارقًا . ولا يصح أن تقول : أنسى المطر بارقًا ، ولا أن  
 تقول : أنسى المطر بارقًا ، ولا أن تقول : أنسى المطر بارقًا .

٢- القسم الثاني ما يرفع الابدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي<sup>(٣)</sup> ، وهو أربعة  
 لغات ، هي : (أل - ترع - تحي - القلت) .

٣- القسم الثالث : ما يرفع الابدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، وهو  
 الفعل (م) ، والمقصود به «ما» المصدرية الظرفية أي : التي تؤول مع الفعل بعدها بصرف وظرف مقارن .  
 وقد بدأ المؤلف رحمه الله بالقسم الأول : أنسى : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي الأفعال الثمانية  
 الأولى .

(١) يعني المؤلف رحمه الله أن الأول مما يرفع الاسم وينصب الخبر «كان» ، وهي تبيد الصفات المشتهرة عنه  
 «الاسم» بالخبر في الماضي ، إما مع الدوام والاستمرار ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كَذِبًا لَكُنَّا عَنْهَا رَبِيبًا﴾ .  
 وإعرابه :

كان : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

الله : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

مضربًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

رحيبًا : خبر لها بعد خبر ، منصوب بها أيضًا .

وإما مع الانقطاع . نحو : كان الشيخ شامًا ، وإعرابه كالذي قبله ، وذلك لأن الله لم يزل حضورًا رحيبًا  
 مطلقًا ، في الماضي والحال ، والاستقبال ، فـ «كان» فيه ليست للماضي قطع ، بل للاستمرار ، لأن الفعل  
 إذا أُضيف إلى الله تعالى لمؤبد عن الزمان ، وصار معناه الدوام ، بخلاف سُؤرية الشيخ ، أي : الرحيل  
 الكثير في السن ، فإنها قد انقطعت بغيره ، فلذا كانت «كان» فيه للانقطاع .

(٢) يعني رحمه الله أن الثاني مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر : «أنسى» ، وهو يفيد انصاف المشتهر عنه  
 «الاسم» بالخبر في الماضي ، نحو : أنسى زيدٌ شيئًا . وإعرابه :

أنسى : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

شيئًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) شبه النفي شدة ، النهي والنداء ، وأصناف بعضهم الاستفهام .

وقوله رحمه الله : أضحى<sup>(١)</sup> . تقول : أضحى الجو بارداً .

وقوله رحمه الله : أضحى<sup>(٢)</sup> . تقول : أضحيت الشمس بازغةً ، ولو قلت : أضحيت الشمس بازغةً . فهو خطأ ، والصواب أن تقول : أضحيت الشمس بازغةً .

وقوله رحمه الله : ظل<sup>(٣)</sup> . بالظاء المشددة التي بمعنى « صار » ؛ احترازاً من « ظل » بالضاد ؛ فإنها ليست من أحوال « كان » .

(١) يعني : أن الثالث مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أصبح » ، وهو يفيد الصاف المشعر عنه « الاسم » بالخبر في الصباح ، نحو : أصبح البرد شديدًا . وإعرابه : أصبح . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . خبره : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . شديدًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) يعني : أن الرابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أضحى » ، وهو يفيد الصاف المشعر عنه « الاسم » بالخبر في الضحى ، نحو : أضحى الظل زرقًا . وإعرابه : أضحى . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . الضحى : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . زرقًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) يعني : أن الخامس مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر « ظل » ، وهو يفيد الصاف المشعر عنه « الاسم » بالخبر في جميع النهار ، نحو : ظل زيدٌ صائمًا ، وإعرابه : ظل . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره . صائمًا : خبرها منصوب بها .

وقد تأتى « ظل » بمعنى « صار » - كما ذكر الشارح رحمه الله - كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ عَقِبْ وَجْهَهُ كَسْوَطِ لَبَنٍ دُونَ سَائِغٍ وَهُوَ كَاتِبٌ ﴾ . أي : صار وجهه مسوكًا .

كما أنه قد تأتى الأفعال الأربعة السابقة ( كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ) بمعنى « صار » أيضًا ، كقولك : أصبح زيدٌ تاجرًا . وأنت لا تقصد وقت الصباح ، وإنما تقصد الانتقال من فعل إلى تاجر ، وسحر ذلك .

وقد ورد على ذلك أمثلة من القرآن . منها .

قوله عز وجل : ﴿ وَنَحْبِتُ أَعْيُنَنَا لِنَمْلِكُنَّكَ يَا حَمِيدٌ ﴾ .

ومنها : قوله تعالى : ﴿عَلَّ وَجْهَهُ شَمْسًا﴾ .

ومنها أيضا : عَلَّلَ زَيْدًا وَالْقَاءَ ، عَلَّلَ الْمَطْرُ نَزْلًا ، عَلَّلَ الْمَطْرُ نَتْرًا .

وهذا المثال الأخير صحيح ، وإن كان الفعل مرفوعًا ، لأن الخبر هنا جملة في متعل نصب .

أما « حَلَّ » بالضم ، بالانضاد ، التي هي من الضلال ، فإنها لا تُرْفَعُ المبتدأ ، ولا تَكْصِبُ الخبر ، بل لها فاعل ومفعول ، تقول : حَلَّ الرَّجُلُ سَبِيلَ الْحَقِّ<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : بات<sup>(٢)</sup> . تقول : بات الحارس نائما .

وقوله رحمه الله : حار<sup>(٣)</sup> . حار أيضا تُرْفَعُ المبتدأ ، وتكسب الخبر ، تقول : حار

(١) أي : صارت أحوالها ، وصارت حراما .

- وقوله تعالى : ﴿وَأَسْبَغَ ثَوْبَهُ لَمَّا تَوَسَّيَ فَرَغًا﴾ .

« أسبغ » هنا بمعنى « حار » .

ومن شواهد إبان هذه الأفعال بمعنى « حار » من لغة العرب .

- قول الشاعر :

أَشْرَفْتُ خَلَاةً وَأَقْسَى أَعْيُنَهَا الْمُخْتَفِرَا      أَشْرَفْتُ عَلَيْهَا الَّذِي أَشْرَفْتُ عَلَى لَيْدِ

- وقول الآخر :

أَشْرَفِي لِمَتَوَقَّئِ الزَّوَالِي وَنَطْرِي

(١) « حَرَّبَ » الرجل « غاملاً » ، و« حَرَّبَ » سبيل « مفعولاً به » .

(٢) « بات » أي : أن سادس لما يرفع الاسم وينصب الخبر : « بات » ، وهو يزيد تصانيف المختلر عنه « الاسم »

بالخبر في وقت التثنية ، وهو قليل ، نحو : بات زيدٌ ساعداً . وإمراته :

باتت : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيدٌ : اسمها ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ساعداً : خبرها منصوب بها .

(٣) « حار » أي : السابع لما يرفع الاسم وينصب الخبر « حار » ، وهو يزيد نحوول الاسم من حاله إلى الحالة التي

بدل عليها الخبر ، نحو : حار السحرُ زبيحاً . وإمراته :

حار - فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

سحر : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

زبيحاً . خبرها منصوب بها .

الكزف - الطير التطوي - إنا ، صار الطير إرقياً . كما مثل به النحويون .

ومثال ذلك أيضاً : صار الغراب حمامة . يقولون : إن الغراب أراد أن يفتقد الحمامة في المشي ، فسعى خطوات ، وعجز أن يفتدنها ، ثم أراد أن يرجع إلى تشبه الأول ، فإن هو قد طبعه ، ولهذا يطرِبُ به التثني ، يقال : طبع طبعه ، وطير الحمامة ؛ لأنه ، لا عرف تشبه الأول ، ولا استطاع أن يفتد مشي الحمامة .

فتقول : صار الغراب حمامة . ولا يصح أن تقول : صار الغراب حمامة ، ولا أن تقول : صار الغراب حمامة ، ولا أن تقول : صار الغراب حمامة .

وقوله رحمه الله : ليس " . « ليس » أيضاً من أخوات « كان » ، ترفع مبتدأ ، وتصب الخبر ، تقول : ليس البر أن تتنع إحسانك عن أهلك .

لكن يوجد إشكال في القرآن ، في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ . وهو أنكم تقولون : إن « كان » ترفع مبتدأ ، وتصب الخبر ، وهنا « البر » منصوب ؟

والجواب عن هذا الإشكال أن تقول : يقول العلماء : إنه قد يندم الخبر على الاسم ، قد تقول : كان قائماً زيداً .

قال الله تعالى : ﴿وَكَانَ عَلَماً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ . يعني : قد يندم الخبر . فقوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ .

هذا من تقديم الخبر ؛ يعني : ليس توليتكم وجوهكم قبل الشرق والغرب هو البر . ومثال عمل « ليس » أيضاً الرفع في اسمها ، والنصب في غيرها : قولك : ليس

(١) حسر أن التامر بما يرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط « ليس » ، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت

الحال عند الإطلاق ، نحو : ليس زيداً قائماً . أي : الآن . وإعرابه :

ليس : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

قائماً : خبرها منصوب بها .

وما عندنا من مستند نؤمن فيها تكون على حسبه . مثل : ليس الطالب متسليماً علماً .



الطالِبِ مُهَيَّبًا .

ولا يصح أن نقول : ليس الطالِبِ مُهَيَّبًا ، ولا أن نقول : ليس الطالِبِ مُهَيَّبٌ ، ولا أن نقول : ليس الطالِبِ مُهَيَّبٌ .

وقوله رحمه الله : ما زال<sup>(١)</sup> ، ما زال أيضًا من أعراب « كان » . ومثالها : قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ . وأعراب هذه الآية هكذا .

يزالون . فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : اسم « يزال » ، ولا نقول : الواو فاعل ، لأن « يزال » هنا داخلية على المبتدأ والخبر ، فيكون المبتدأ اسما لها .

مختلفين : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نياحة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون جوفية عن التنوين في الاسم المقدر .

مثال آخر : لا يزال المطر نازلا . نقول : « المطر » اسماها ، و « نازلا » : خبرها . والمؤلف هنا قال : « ما زال » . معنى : لا بد أن يكون فيها « ما » ، أو ما يقوم مقامها من أدوات النفي .

وقوله رحمه الله : ما انفك<sup>(٢)</sup> . أي : لم يزال على هذا الحال ، نقول : ما انفك الرجل غاضبا . معنى : لم يزال غاضبا .

(١) ما فرغ من الكلام على القسم الأول ، أي : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، أخذ يتكلم على الأربعة التي تعمل بشرط تقدم نفي ، أو شبهه عليها .

كما أنه بشرط في « زال » النسخة صائفة أن يكون مضارعها « يزال » التي ليس لها مصدر مشتغل . أما « زال » التي مضارعها « يزال » ، ومصدرها « زائل » ، والأمر منها « زل » غابت من الأفعال النسخة ، وإنما هي فعل تام ، تنقل إلى مفعول به ، ومعناها : تيزر وتفتل ، نقول : زال الحاجز بضاعته زكلا . أي : تزلها ، وتفصلها من غيرها ، ونقول : زل حائك عن ثوبك . أي : لفصلهما .

وكذلك هناك « زال » التي مضارعها « يزال » ، ومصدرها « الزوال » ، فإنها ليست من النواسخ ، وإنما هي فعل لازم ، تام ، بمعنى « غفلت ونسي » . مثل : زال سلطان الظالمين زوالا .

ولقد يكون معناه : « انقل » ، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَدِّلُ الشُّعُوبَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَ﴾ وتقول : « أنى تنكلا ، ومثل قولك : زال الحيز . أي : انقل .

ولا يصح أن تقول: ما انفك الرجل غاضبًا، ولا أن تقول: ما انفك الرجل غاضبًا، ولا أن تقول: ما انفك الرجل غاضبًا، قالصواب أن تقول: ما انفك الرجل غاضبًا.

وقوله رحمه الله: ما فسى. يعنى: ما زال. تقول: ما فسى الرجل نادقًا. يعنى: لم يزال الرجل نادقًا.

والتعريف «الرجل» اسم «فسى»، و«نادقًا» خبرها.

ولا يصح أن تقول: ما فسى الرجل نادقًا، ولا أن تقول: ما فسى الرجل نادقًا، ولا أن تقول: ما فسى الرجل نادقًا. قالصحيح أن تقول: ما فسى الرجل نادقًا.

وقوله رحمه الله: ما نرح. «ما نرح» أيضًا يعنى: «ما زال»، تقول: ما نرح زيدًا صائقًا. ولا يصح أن تقول: ما نرح زيدًا صائقًا، ولا أن تقول: ما نرح زيدًا صائقًا، ولا أن تقول: ما نرح زيدًا صائقًا.

فنعلمنا الآن أربعة أفعال: «زال»، و«انفك»، و«فسى»، و«نرح». هذه الأربعة تُسمى أفعال الاستمرار، لأنك إذا قلت: ما انفك يفعل كذا. فمعناه الاستمرار «ما زال يفعل كذا»<sup>(١)</sup>، فذلك تُسمى أفعال الاستمرار. ولا تفعل هذه الأفعال عمل «كان» إلا بشرط أن يتكرر بها تفعي، أو شبهة تهي.

فمثلًا قول المؤلف: ما زال. ائتزن بها «ما» الناقبة، ولما فهى تفعل عمل «كان»، فتزفع المبدأ، وتكسب الخبر.

(١) فهذه الأفعال الأربعة تدل على دوام اتصال اسمها بمعنى خبرها اتصالًا مستمرًا، لا يتقطع، أو مستمرًا إلى وقت الكلام، ثم يتقطع بعده بوقت طويل، أو قصير، بحسب المعنى.

فمثلًا: استمر اندامهم قولنا: ما زال الله غفورًا رحيمًا، وما نرح تحت قوته قاهرة، وما فسى بشفه سابقًا غصبه، وما انفك قرأه شغيرًا.

ومثلًا: فسى قولنا: ما زال الخليلي وقفًا، وما نرح تحت عمله بقطعة، وما فسى سلاسه شطرنجًا، وما انفك استعداده عامًا لمواجهة الأخطار.

ولو حَدَّثْتُ « ما » ، وَأَنْتِ بِدَلًّا عَنْهَا بِ « لا » ، فقلت : لا زَالَ يَفْعَلُ كَذَا . فإنها لَفَعْلٌ عَمَلٌ « كان » كذلك ؛ لأنه نَفِيٌّ .

ولو أَنْتِ حَدَّثْتِ « لا » ، وَأَنْتِ بِ « لن » ، فقلت : لن يَزَالَ . فكذاكَ ، ولو حَدَّثْتُ « لن » ، وَأَنْتِ بِدَلًّا عَنْهَا بِ « لم » بِالْمِيمِ ، فكذاكَ ؛ لِأَنَّ « لم » لِلنَّفْيِ .  
قال ابن مالك رحمه الله :

..... وَغَيْبِ الْأَنْبَغَةِ لِحَبْوِ نَفْيِ أَوْ لِنَفْيِ شَيْئَةٍ<sup>(١)</sup>  
وَالنَّفْيُ يَسْتَعْلُ مَا إِذَا كَانَ بِ « ما » ، أَوْ لِنَ ، أَوْ لَا<sup>(٢)</sup> .

تقول : ما زَالَ المَطَرُ نازِلًا ، ولا يَزَالُ المَطَرُ نازِلًا ، ولن يَزَالَ المَطَرُ نازِلًا ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ تَحْتَلِفُونَ ﴾ . وقال تعالى عن قوم موسى : ﴿ لَنْ نُجِيبَ عَلَيْهِمْ عُكُوبَهُمْ ﴾ .

أما شَيْءُ النَفْيِ فالمرادُ به التَّهْنِ<sup>(٣)</sup> ، مثلُ أَنْ تَقُولَ : لا تُبْرِحْ مَجْهَدًا ، أَوْ : لا تَزَلْ مَجْهَدًا<sup>(٤)</sup> .

(١) الألفية ، باب « كان » وأحوالها ، البيت رقم ( ١٤٥ ) .

(٢) أَوْ غيرها من حروف النفي ، ويشمل كذلك ما إذا كان النفي بالفعل ، كـ « ليس » ، أَوْ باسم ، كـ « غير » .  
تقول : لست تُبْرِحْ مُعَاذًا ، وَأَعْرُوكَ حَيْرًا مَعْلُومًا تَوَابِعًا عَلَى حَمَلِهِ .

(٣) أَوْ الدَّعَاءُ ، أَوْ الْأَسْتِغْثَامُ .

(٤) وَمِنْهُ عَنِ ابْنِ السَّائِرِ

صَحَّ شُكْرٌ وَلَا تَزَلْ فَاتَكْتُمُ الْعَفْوَتِ فَتَسْتَمْسِكُ ضِلَالًا فَتَسِيرُ

ومنه من تقدمه الدعاء : قولك ، وَقَتَ تَدْعُو لِإِنْسَانٍ ؛ لا يزال الله تسميتك بذلك ، ولا زال حذائك محروضا .

وهو ابن السائر

لَا يَا تَشْفِيَنَّ يَا فَكَّرَ نَفْسٍ عَلَى الرَّبِّ وَلَا زَالَ تَهْلُؤًا بِمَدْرَجَاتِكَ النَّفْسُ

« عم » رجعت الله - أن الدعاء لا يكون إلا بقسطة « لا » فقط ، وإنما كان الدعاء شَيْئًا « غير » ، لأن دعائك بحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي .

١ - نسخ محمد بن يحيى في أوضح المسالك ١ / ٢١٤ ، حاشية : هذا ما صهره ، وأرجو أن يكون

وفوقه رحمه الله . ما دام « ما دام » هي الأدلة الثلاثة عشرة ، من الأدوات التي ترفع الاسم ، وتكتب الخبر<sup>(١)</sup> وتُشترط حتى تعمل هذا العمل أن يُتَقَدَّمَهَا « ما » المصنوعة الطرفية .

أما « دام » وحدها فليست من أدوات « كان » ، تقول : دام المطر . وتُشكِّك<sup>(٢)</sup> ،

ومثال الاستفهام : قولنا : هل زال غضبنا على ذلك ؟

والذي يلي لنا الآن أن نذكر أمثلة على إعراب هذه الأفعال مع معموليها :

أولاً - مثال « ما زال » . قولك : ما زال زيدٌ حائلاً . وإعرابه :  
ما - نافية .

زال - فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد - اسمها مرفوع بها .

حائلاً - خبرها منصوب بها .

ومثال « ما انقذ » . قولك : ما انقذ عمرو جاشنا . وإعرابه :  
ما - نافية .

انقذ : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

عمرو - اسمها مرفوع بها .

جاشنا - خبرها منصوب بها .

ومثال « ما قرئ » . قولك : ما قرئَ بكذا شيء . وإعرابه :  
ما - نافية .

قرئ : فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

بكذا - اسمها مرفوع بها .

شيء - خبرها منصوب بها .

ومثال « ما ترح » . قولك : ما ترح محمدٌ كرمياً . وإعرابه :  
ما - نافية .

ترح - فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

محمد - اسمها مرفوع بها .

كرمياً - خبرها منصوب بها .

(١) وهي تميز ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا ، وهي تعيد توقيت دوام ثبوت الخبر للسبباً وعدة .

(٢) وتكون « دام » فعلاً لازماً ، يكفى بمرغوبه ، وتغرب هذا الرفع فاعلاً .

ولو قلت : دام زيدٌ صحيحاً . كان قولك « صحيحاً » - حالاً ، لا خبراً .

فإذا أردت جعلها من أحوال « كان » فأجعل عليها « ما » المصدرية الظرفية ، فنقول : لا أخرج من البيت ما دام المطر تازلاً .

وهـ « ما » هذه تُشتق « ما » المصدرية الظرفية<sup>(١)</sup> ، مصدرية ؛ لأنها تُحوّل الفعل إلى مصدر<sup>(٢)</sup> ، وظرفية ؛ لأنها تُقدّر بحدّة ، وعليه فالتقدير في المثال السابق : لا أخرج من البيت مدة دوام المطر تازلاً .

وقال الله تعالى : ﴿ وَالْوَصَافِي بِالضَّلَامِ وَالرَّكَاكُ نَا دُمْتُ عَجَابًا ﴾ ؛ بمعنى : مدة دوامى عجباً<sup>(٣)</sup> .

(١) أو الوصفية .

(٢) أي : أنها تُؤزّل مع الفعل « دام » مصدر ، هو « دوام » .

(٣) ومثل ذلك أيضاً : قولك : لا أستحيك ما دام زيدٌ نزلنا إليك . وإعرابه :

لا : نافية .

أستحيك . أمضوب ؛ فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتامع مسطر وجوزاً ؛ تقديره « أنت » ، والكاف مفعول به مبني على التصح في محل نصب .

مصدرية ظرفية .

٣٢ : فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

به : اسمها مرفوع بها .

متردداً . محرفها منصوب بها .

أبيت . جارٍ ومجرور متعلق بـ « متردداً » .

وسنت . م . مدة ظرفية - تليها عن الطرف المخلوف ؛ إذ أصله : مدة دوام زيد ، فتخفيف المضاف

الذي هو « شدة » ، وأبيت عنه « ما دام » المقتول بالمصدر ، فصار المصدر في محل نصب لتيانه عن

المصوب الذي هو « مدة » ؛ لأن المصدر يتوب عن طرف الزمان كثيراً ، نحو : أبيت طلوع الشمس ؛

أي : وقت طلوعها ، فتخفيف المضاف ، وألهم المضاف إليه ثلثه ، وانصب انصابه ، ولا فرق في البداية

بين المصدر المصريح والمؤول .

سنت مصدر . شلؤها مع صلها مصدر ، والتقدير : شدة دوام زيد ، فتردداً إليك .

« فإن كانت « ما » غير مصدرية بأن كانت نافية ، مثل : ما دام شيء ، أو كانت غير ظرفية ، مثل : يمرى

ما دمت شيئاً - أي : دواقت شيئاً - تكون - « دام » نامة ؛ بمعنى : يقى ، والمصوب بعدها جمل .

وكسب - كسب - إذا لم تذكر « ما » قبلها ، مثل : لو دام الغلاء نجيب الناس .

وإحصاءة . أن هذه الأدوات الثلاث عشرة ، منها ما يتقبل بلا شرط ، ومنها ما يتقبل بشرط ، والذي يتقبل بشرط هو :

١- « خُلِّي » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « صَارَ » .

٢- « قَتِنَ » و « زَالَ » و « مَرَحَ » و « نَفِكَ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَصْبِقَهَا نَفْيٌ أَوْ شِدْهَةٌ .

٣- « دَامَ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَصْبِقَهَا « مَا » الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما تَصْرَفُ منها . نحو : كان . ويكون . وتكُن . وأضح . ونضبغ ، وأضخ . تقول : كان زيداً قائماً . وليس عمزوا شامخاً . وما لُحِقَ ذلك .

قوله رحمه الله : وما تَصْرَفُ منها . أى : ما تَصْرَفُ من هذه الأفعال فله حكمها<sup>(١)</sup> . وما معنى « تَصْرَفَ » ؟

الجواب : تَصْرَفُ معناها تَغَيَّرَ ، فمثلاً « كان » اجتمعت مضارحها تقول : « يكون » ، اجتمعت أمراً تقول : « تكن » ، ولهذا قال المؤلف : نحو كان - وهذا مثال الماضي -

١- وما يسمى التثنية أن « ما » كلما كانت وفيه فهي مصدرية الثبوت ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وفيه ، بل قد تكون مصدرية فقط ، مثل : عجبت من ما علم زيد صحيحها . لأن « ما » هذه مصدرية ، لا ظرفية ، والمضى : عجبت من « وانه صحيحها » .

ومثل قول الشاعر :

نَشْرُ الشُّرَّةِ دُعَاءُ الشَّيْطَانِي وَكَانَ دُعَائِهِمْ لَهَا دُعَائِي

« وما يسمى أن يشبه له أيضاً أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية في « م » وجوب إعمال « م » عمل « كان » ، بل قد لا يعمل « ما » هذه على « دام » ، ولا تعمل ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَأَى الْبَيْنَ شَيْئاً مِمَّا تَبَيَّنَ فِيهَا مَا تَشْتَبِهَثُ الْأَرْضُ ﴾ ولكن المرعى أنه لا يجوز أن تعمل « م » عمل « كان » إلا إذا سبقها « ما » المصدرية الظرفية .

وما الأفعال السبعة الباقية « كان ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس ، وأضحى » فإنها تعمل بلا شرط .

(١) - معنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ما خبرها من كونه برفع الاسم ، ويصعب احتمال نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرَوْنَّ شُكُوفَيْنِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ نَزْعَ غُلَيْبٍ لَمَّا كُنَّ ﴾ ، ﴿ تَاللَّهِ لَأَنَّ نَدَّ كَثْرَ تَوْشَعٍ ﴾ .

ويكون - وهذا مثال المضارع - وتُكْن - وهذا مثال الأمر ، وأُضْبِح في الماضي ،  
ويُضْبِح في المضارع ، وأُضْبِح في الأمر<sup>(١)</sup> .

في المؤلف رحمه الله . تقول : كان زيدًا قائمًا ، وليس عمرو شامخًا ، وما أشبه  
ذلك .

قوله رحمه الله : وما أشبه ذلك . يعني : ما أشبه ذلك فله حكمه<sup>(٢)</sup> .

(١) بمعنى التصرف إذاً معنى تلك الأفعال الماضية ومضارعها وأمرها .

وتقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول : ما يصرف في الفعلية تصرفًا مطلقًا ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر ، وهو  
سبعة أفعال ، وهي : كان ، وليس ، وأصبح ، وأضْحى ، وظل ، وبات ، وصار .

والقسم الثاني : ما يصرف في الفعلية تصرفًا ناقصًا ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع ، ليس غير ،  
وهو أربعة أفعال ، وهي : فُجِن ، وانفك ، وجرح ، وزال .

والقسم الثالث : ما لا يصرف أصلًا ، وإنما يأتي ماضيًا فقط ، وهو ضلَّان : أحدهما : ليس ، والثاني ،  
والثاني : دام ، على الأصح ، وهو قول الجمهور .

(٢) مثل المؤلف رحمه الله : « كان » ، و « ليس » في الماضي ، وأما « كان » في المضارع فإنك تقول :  
يكون زيدٌ قائمًا .

وإعرابه :

يكون . فعل مضارع متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيدٌ : اسمها مرفوع بها .

قائمًا : خبرها منصوب بها .

وتقول في عمل الأمر من « كان » : كُنْ قائمًا . وإعرابه :

كُنْ . فعل أمر متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه  
وجوزا ، تقديره : أنت .

قائمًا : خبره منصوب بالفتحة الظاهرة . وفيه اليقظة .

وتقول في عمل المضارع تصرفًا ناقصًا في الماضي . ما زال زيدٌ قائمًا . وإعرابه :

ما زال . فعلية .

ما زال . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيدٌ : اسمها مرفوع بها .

قائمًا . خبرها منصوب بها . =

- وقوله ورحمه الله : كان زيداً قائماً . نقولُ في إعرابه :
- كان : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، يرفعُ المبتدأ ، ويتعصبُ الخبر .
- زيدٌ : اسمها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .
- قائماً : خبرها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .
- وقوله ورحمه الله . ليس عمروٌ شامخاً . نقولُ في إعرابه :
- ليس : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، يرفعُ المبتدأ ، ويتعصبُ الخبر .
- عمروٌ : اسمها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .
- شامخاً : خبرها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

⊙ ⊙ ⊙

والقول في المضارع منه : لا يزال زيداً قائماً . وإعرابه :

لا : نافية .

يزال : فعل مضارع منصوبٌ من « زال » الناقصة ، يرفعُ الاسم ، ويتعصبُ الخبر .

زيدٌ : اسمها .

قائماً . خبرها . وليس النية .

وتقول في عمل الذي لا يتصرفُ بها ، وهو : « دام ، وليس » : لا أَكَلْتُكَ ما دام زيدٌ قائماً . وإعرابه :

لا : نافية .

أَكَلْتُكَ : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مسترٌ وجوبا ، تقديره : أنا ؛ والكاف مفعولٌ به مبني

على الفتح في محل نصب .

ما : مصدرية ظرفية .

دام : فعل ماضٍ ناقصٌ ، يرفعُ الاسم ، ويتعصبُ الخبر .

زيدٌ : اسمها مرفوعٌ بها .

قائماً : خبرها منصوبٌ بها .

والشال على « ليس » قد ذكره الشارح رحمه الله ، وأخرجه .

وهو : « عيبٌ لله » وما أشبه ذلك . يعني : أن ما كان تشبيهاً بهذه الأمثلة فهو مظهرٌ من « عيب »

ضدّه عن « سب » المسمى كالتامس ، والمضارع كالمضارع ، والأمر كالأمر . فلا حاجة لتحويل مكرره

لأمره .



أنواع خبر « كان » وأحوالها

وكما أن الخبر في باب المبتدأ والخبر يكون مفرداً ، وغير مفرد ، فكذلك الخبر في باب « كان » وأحوالها يكون مفرداً ، وغير مفرد ، فيكون جازاً ومجروراً ، مثل : كان زيدٌ في المسجد .

ويكون ظرفاً ، نحو : كان زيدٌ فوق السطح .

ويكون فعلاً وفاعلاً ، نحو : كان زيدٌ قام أبوه ، وكان زيدٌ يُعجبه كذا وكذا ، وكان الشيء يُعجبه الثمن في ثقله وترجله وطهوره ، وفي شأبه كله<sup>(١)</sup> .

إذن : ما قيل في باب المبتدأ والخبر يقال في باب « كان » وأحوالها ، إلا أنها تختلف في العمل ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري (١٦٨ ، ٤٦٦ ، ٥٣٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٢٦) .

(٢) وبهذا انتهى الكلام على « كان » وأحوالها ، وكما اقتضت أن تلخص الكلام الذي قيل في كل باب ، قيل ، فذاكم هو تلخيص الكلام على « كان » وأحوالها :

١- العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ والخبر يسميها النحاة التواسخ ؛ لأنها تسمح بحكم المبتدأ والخبر ، وتُعدُّ لها حكمتا آخر غير حكمتها الأول .

٢- هذه العوامل اللفظية على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يرفع المبتدأ ، ويُشترى اسمها ، وينصب الخبر ، ويُشترى خبرها ، وذلك « كان » وأحوالها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الخبر صائفاً .

والقسم الثاني : ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك « إن » وأحوالها ، وهذا القسم كله أعراف ، نحو : إن الله عز وجل حكيم .

والقسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، ويُشترى مفعولين له ، وذلك « ظننت » وأحوالها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أثماً .

٣- كـ : وما بعدها ثلاثة عشر فعلاً ، هي : « كان » ، « أمسى » ، « أصبح » ، « أضحى » ، « نزل » ، « بات » ، « صار » ، « ليس » ، « وما زال » ، « وما انفك » ، « وما ترح » ، « وما هي » ، « وما دام » .

٤- هذه الأفعال الثلاثة عشر ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . فهي على الصحيح تعمل في جزئي الجملة ، المبتدأ والخبر .

٥- ليس « كان » وأحوالها أفعالاً ناقصة ؛ لأنها لا تكفي بمفردها ، وقيل : إن « كان » وأحوالها -

- تُنشئ بالأفعال المنفصلة، انفصاتها عن حقيقة الفعل، إذ حقيقة الفعل تحوى أمرين: الزمان والمكانت، فمخرجات من الحدث، وتبقى الزمان.

٦- القسم «كان» وأحوالها بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، بلا شرط، وهو تعمية لأفعال، هي: «كان» - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ليس - صار.

والقسم الثاني: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، بشرط أن يسبقه نفي، أو شبه نفي - وهو: «لم يكن»، والدعاء، والاستفهام - وهو أربعة أفعال، هي: «زال» - «كُنْ» - «رح» - «انكف».

والقسم الثالث: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، بشرط أن يسبقه «ما» المتصدرة الظرفية، وهو الفعل «دام»، و«لقد صود»، «ما» المتصدرة الظرفية: أي: التي تُزَوَّل مع الفعل بعدها بمصدر وظرف متساوي، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْصَارُ بِالضَّلَاجِ وَالرُّكَّامُ مَا كُنْتُ عَلِيمًا﴾. القول: «إن» «ما» في هذه الآية متصدرة ظرفية، لأنها تُزَوَّل مع الفعل «دام» بمصدر وظرف متساوي، إذ التقدير: مدة دوامي حيا، فالمتصدر هو «دوامي»، والظرف هو «مدة».

٧- «كان» هو الفعل الأول ما يرفع الاسم، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في الماضي، إما على التوامم والاستمرار، وإما مع الاعتجاج. وقد يأتي الفعل «كان» أيضًا بمعنى «صار».

٨- «أمسى» هي الفعل الثاني ما يرفع الاسم، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في المساء، وقد يأتي الفعل «أمسى» أيضًا بمعنى «صار».

٩- «أصبح» هو الفعل الثالث من الأفعال التي ترفع الاسم، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في الصباح، وقد يأتي الفعل «أصبح» أيضًا بمعنى «صار».

١٠- «أضحى» هو الفعل الرابع من الأفعال التي ترفع الاسم، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في الضحى، وقد يأتي الفعل «أضحى» أيضًا بمعنى «صار».

١١- «حَزَّ» هو الفعل الخامس من الأفعال التي ترفع الاسم، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في جميع النهار، وقد يأتي الفعل «حَزَّ» أيضًا بمعنى «صار»، ويدل على يكون مجزوع الأفعال التي قد تأتي بمعنى «صار» خمسة، هي: «كان» - أصبح - أمسى - أضحى - حَزَّ.

١٢- «بات» هو الفعل السادس من الأفعال التي ترفع المبتدأ، وينصب الخبر، وهو يقيد التعريف المشكَّر عنه «الاسم» بالخبر في وقت الزمان، وهو الليل.

١٣- «صار» هو الفعل السابع من الأفعال التي ترفع المبتدأ، وينصب الخبر، وهو يقيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر.

١٤- «حو» تقدم حير «كان» وأحوالها على الاسم، ومن ذلك ما رواه مسلم: حيرته الله في



- ١٥ - صحیحہ ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ (٣٤٢) ، عن عبد اللہ بن جعفر قال : كان أبحث ما اشتكر به رسول الله ﷺ هدفًا أو حائشًا لخطي .
- ١٦ - « ليس » هو الفعل النائم من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتصب الحيز ، وهو يلحقه في الخبر عن الاسم في وقت الحلال عند الإطلاق ، وأما عند تقييدها بزمن معين فإنها تكون على حسبه .
- ١٧ - الأفعال « ما زال - ما ترح - ما تقي - ما أتت » هي الخامسة والعاشره والحادية عشرة والثانية عشرة من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتصب الخبر ، ولا تعمل هذا العمل إلا بشرط أن يقدمها تقي أو شبه تقي .
- ١٨ - تكمل هذه الأفعال الأربعة على دوام تصاب اسمها بمعنى آخرها تصاب مستمرًا لا ينقطع ، أو مستمرًا إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل ، أو قصير ، بحسب المعنى .
- ١٩ - يشترط في الفعل « زال » خاصة أن يكون مضارع « يزال » ، لا « يزول » ، ولا « يزول » .
- ٢٠ - لا يشترط أن يكون حرف التي السابق لهذه الأفعال هو « ما » ، بل تعمل هذه الأفعال عمل « كان » ، سواء سبقها حرف التي « ما » ، أو غيره من حروف التي ، كـ « لا » ، « وإن » ، « ولم » .
- ٢١ - المراد بشبه التي التي ، أو الدعاء ، أو الاستهلام .
- ٢٢ - تضم الثالث عشر من الأفعال التي تعمل عمل « كان » هو « دام » ، ويشترط فيه حتى يعمل هذا العمل أن يقدمه « ما » الصغرى الظرفية .
- ٢٣ - تنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام :
- أقسام الأول - ما يتصرف في الفعلية تصرفًا مطلقًا ، بمعنى أنه يأتي منه للماضى ، والمضارع ، والأمر ، وهو سبعة أفعال ، وهي : « كان » ، « أمسى » ، « أصبح » ، « أضحى » ، « غفل » ، « بات » ، « وصل » .
- و أقسام الثاني - ما يتصرف في الفعلية تصرفًا ناقصًا ، بمعنى أنه يأتي منه للماضى ، والمضارع ، ليس عجز ، وهو أربعة أفعال ، وهي : « أظن » ، « وافق » ، « ورح » ، « زال » .
- و أقسام الثالث - ما لا يتصرف أصلًا ، وإنما يأتي ماضيًا فقط ، وهو فعلان - أحدهما : « ليس » تصدقًا ، وثنى : « دام » على الأصح ، وهو قول الجمهور .
- واحمد لله الذي بعثتكم بالصالحات

## إن وأخواتها

## « إِنْ » وأخواتها<sup>(١)</sup>

هذه المؤلف رحمه الله تعالى : وأما « إِنْ » وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر . وهي : إِنْ - وَأَنْ - وَلَكِنْ - وَكَأَنَّ - وَلَيْتَ - وَلَعَلَّ ، تقولُ : إِنْ رِبْدًا فَتَنْهَ . وليتَ عمراً ساجِصاً . وما أشبه ذلك .

ومعنى « إِنْ » : « وَأَنْ » للتوكيد ، و« لَكِنْ » للاستتراك ، و« كَأَنَّ » للتشبيه ، و« لَيْتَ » للتعنى ، و« لَعَلَّ » للترجيح والتوقع .

وقد سبق لنا أن « كَانَ » وأخواتها ثلاث عشرة أداة ، وأنها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وأنها كلها لفعْل<sup>(٢)</sup> .

أما « إِنْ » وأخواتها فهي ست أدوات فقط ، وكلها حروفٌ ، وهي تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، فهي عكس « كَانَ » وأخواتها .

إذن : الفرق بينهما من وجهتين :

الوجه الأول : أن « إِنْ » وأخواتها حروفٌ ، و« كَانَ » وأخواتها أفعالٌ .

الوجه الثاني : أن « إِنْ » وأخواتها تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، و« كَانَ » وأخواتها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، فهما متضادتان في العمل .

يقول المؤلف رحمه الله . وأما « إِنْ » وأخواتها فإنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر فهي تنصب الاسم اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(١) بدأ مزج رحمه الله من الكلام على القسم الأول من نواسخ المبتدأ والخبر ، وهو ما يرفع الاسم وينصب خبره ، أحد يتكلم على القسم الثاني ، وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو « إِنْ » وأخواتها . وأخواتها أي : نظائرها في العمل ، و« إِنْ » وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، وترفع الخبر بمعنى أنها تؤكد له وفقاً للخبر الذي كان له قبل دخولها وترفع خبرها . وأشرف المؤلف رحمه الله على الذكر بعد « كَانَ » وأخواتها لأنها حروفٌ ، و« كَانَ » وأخواتها أفعالٌ ، والحروف أدنى مرتبة من الأفعال .

وقوله رحمه الله . وهي : **إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَاعْلَمَ .**  
 هذه ستة حروف<sup>(١)</sup> .

(١) وقد مثل المؤلف رحمه الله لعمل هذه الحروف ، بقوله : تقول : **إِنْ زَيْدًا لَأَتَمَّ ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .**

وقد تم هو إعراب هذين الثقلين ، مع إعطاء أمثلة أخرى على باقي الأدوات وإعرابها :

إعراب قوله **إِنْ زَيْدًا لَأَتَمَّ**

**إِنْ** حرف توكيد ونصب ، نصب الاسم ، وترفع الخبر .

**زَيْدًا** اسمها منصوب بها .

**لَأَتَمَّ** خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل **أَنْ** ، المتوحدة : **عَلَى أَنْ زَيْدًا مَسْطَقًا .** وإعرابه

**عَلَى** بفتح : فعل ماضٍ ، واليون للوقاية ، والياء مقول به مبنى على السكون في محل نصب .

**أَنْ** حرف توكيد ونصب ، تكبيد الاسم ، وترفع الخبر .

**زَيْدًا** - اسمها منصوب بها .

**مَسْطَقًا** : خبرها مرفوع بها ، و**أَنْ** واسمها وخبرها في التوليد مصدر مرفوع ، على أنه فاعل « **عَلَى** » .

والظنير : **عَلَى** التلويح **زَيْدًا** .

والفرق بين **إِنْ** ، **الْمَكْسُورَةِ** ، و**الْمَفْرُوعَةِ** : **أَنْ** و**أَنَّ** ، المتوحدة لابد أن يطلبها عاملٌ ، كما نكل ، بخلاف

**«أَنَّ»** ، **الْمَكْسُورَةِ** فإنها تقع في ابتداء الكلام حقيقاً ، أو محتملاً .

وتقول في عمل **«لَكِنْ»** - قام القوم ، **لَكِنْ** عمراً جالس ، وإعرابه :

**قام** . فعل ماضٍ مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

**القوم** : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

**لَكِنْ** - حرف استئناف ونصب ، نصب الاسم ، وترفع الخبر .

**عمراً** : اسمها منصوب بها .

**جالس** : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل **«كَأَنَّ»** ، **كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ .** والأصل : **إِنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ ، فَتَقَدَّمَ الْكَلِمَةُ** ، لهذا الكلام من

أنه على التشبيه ، وتختل المهمة بعد كسرها ، مصدر كما ذكر . وإعرابه :

**كَأَنَّ** : حرف تشبيه ونصب ، نصب الاسم ، وترفع الخبر .

**زَيْدًا** : اسمها منصوب بها .

**أَسَدٌ** : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل **«لَيْتَ»** : **لَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًا .** وإعرابه . -

ولهوثة رجمه الله : ومعنى « إِنَّ »<sup>(١)</sup> ، و « أَنْ »<sup>(٢)</sup> للتوكيد<sup>(٣)</sup> .

- لبت : حرف تَنْ و تَصَب ، تصبب الاسم ، وترفع الخبر .

عزاً : اسمها منصوب بها .

شاعص : خبرها مرفوع بها .

وتقول في عمل « لعل » : لعل الخبيث فادم . وأخواته :

لعل : حرف ترخ وتصب ، تصبب الاسم ، ويرفع الخبر .

الخبث : اسمها منصوب بها .

فادم : خبرها مرفوع بها .

فقد عرفت أنها لا يختلف عملها ، وإنما تختلف معانيها وقت اختلاف أفعالها على الأصل في اختلاف الأفعال ، وإنما عرفت لشابهها للفعل الماضي ، نحو « كان » ، في البناء على الفتح ، وفي عدد الأحرف ودالاتها على التام المختلفة .

وكان عملها على عكس عمل « كان » ؛ لضعف التشبيه عن التشبيه به ، ولكون « كان » وأخواتها فعلاً ، وهي الأصل ، فتوزعت في العمل ، فتقدم مرفوعها على منصوبها ، و « إِنَّ » وأخواتها حروف ، فتصلت في العمل ، فتقدم منصوبها على مرفوعها .

ولد ذكر المؤلف رحمه الله اختلاف معانيها ، فيما يلي ، إن شاء الله تعالى .

(١) بكسر الهمزة ، وتشديد التون .

(٢) بفتح الهمزة ، وتشديد التون .

(٣) ويقال : التأكيد ، وهذا ليهتان توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفي الشك عنهما ، والإنكار لهما ، ومن ثم فقد أجيبت بها القسم ، كما يجاب بلام التوكيد ، فكما يقال : والله لأرى فلاتم ، يقال : والله إن ربنا قائم .

والخبرق بين « إِنَّ » - و « أَنْ » ، يحصل في أن الحرف الأول « إِنَّ » يكون في صدر جملة ، بخلاف الحرف الثاني « أَنْ » الذي يتقدم أن يسبقه كلام .

ومن أمثلة استعمال الحرفين على النحو المذكور :

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشياطين لئذٍ ﴾

حرف توكيد وتصب .

ساعة اسمها منصوب .

تية : خبرها مرفوع .

وقد دخلت « إِنَّ » لتقرير الخبر ، وهو إيمان الساعة - والتأكيد ، وهي في صدر الجملة .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَكُوتَ أَنَّ اللَّهُ شديد القواب ﴾ .

حرف توكيد وتصب .

لله : اسمها منصوب . -

نَ «أَنْ» معانها واحدٌ ، وهو التوكيد ، لكنَّ الفرق بينهما أَنَّ «إِنْ» بالكسر<sup>(١)</sup> ، و«أَنْ» بالفتح<sup>(٢)</sup> ، ولكلُّ منهما موضع ، فـ «أَنَّ» لها موضع ، و«إِنْ» لها موضع<sup>(٣)</sup> .  
 وقوله رحمه الله : «وَلَيْكُنَّ» للاستدراك<sup>(٤)</sup> . تقول : لم تأتني بهذا لكنه جالس .  
 وتقول : قام عمرو ، لكنَّ زيدًا قاعدًا . فتنصب للمبدأ ، وترفع الخبر<sup>(٥)</sup> .

— شديد : خبرها مرفوع . ونهيت «أَنَّ» بكلام .

(١) أي : بكسر الهمزة .

(٢) أي : بفتح الهمزة .

(٣) سيأتي إن شاء الله تعالى ذكر مواضع كسر همزة «إِنْ» وتفصيلاً .

(٤) بتشديد النون .

(٥) الاستدراك هو : إتيان الكلام السابق بغير ما تزعم ثبوته ، أو إثبات ما تزعم نفيه ، كأن يقال : محمد

عالم . فهو لم ذلك أنه صالح ، فتقول : لكنه طاسق . وكأن يقال كذلك : خالد غني . فهو لم ذلك أنه كرمي ، فتقول : لكنه بخيل .

وبهذا يكون المثالان السابقان على هذه الصورة :

— خالد غني لكنه بخيل .

محمد عالم لكنه طاسق

وإلا لحط في المثالين السابقين ضرورة وقوع «لكنَّ» بين جملتين كاملتين ، بينهما اتصال معنوي ، بحيث تكون «لكنَّ» في صدر الجملة الثانية منهما<sup>(٦)</sup> ، ومنه قول الله تعالى : ﴿فَلَمَّا تَخَلَّفُونَهَا وَأَلْبَسْتُمْ ثِيَابَ قَتْلِهِمْ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿وَلَمَّا زَيْنَبُهَا زَيْنَبًا وَكَيْتُ اللَّهُ زَيْنِبًا﴾ .

والعرف «لكنَّ» معنى آخر غير الاستدراك ، وهو التوكيد ، كما نرى على ذلك جماعة من المحوئين ، منهم صاحب البسيط ، نحو قولها : لو جالسي زيد أكثرته . فهذا يدل على امتناع الخبر : لأن «لو» إذا دخلت على ثبوت غنه ، فإن أردنا توكيد ذلك الغنى قلنا : لكنه لم يجع . فأكدنا به «لكن» ما تقدمه «لو» من الامتناع .

(٦) وأغراب هذه الجملة يكون هكذا :

لكنَّ حرف استدراك ونصب ، مبني على الفتح ، ينصب للمبدأ ، ويرفع الخبر .

— اسم «لكن» منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

— حرف «لكن» مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(٧) فلا بد أن يسبق حرف «لكنَّ» بكلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يبدأ بها من أول جملة





تقول: لعل المطر يتروى. فهذا ترجح؛ فإنك ترجو أن يتروى.

وتقول: لعل زينا هالك، فهذا لا ترجو أن يكون هالكاً، لكن تتوقع أن يهلك.

وتقول: لعل الثمر يفسد من شدة الحر. فهذا كذلك لا ترجو أن يفسد الثمر،

ولكن تتوقع.

أمثلة على هذه الأرواح:

المثال الأول على الحرف «إِنْ»: «إِنْ علم النحر يسيراً، ولا يصيح أن تقول: إِنْ علم

النحر يسيراً، ولا أن تقول: إِنْ علم النحر يسيراً، ولا أن تقول: إِنْ علم النحر يسيراً.

وبعض الماتية إذا أُذِنَ يقول: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

فهنا خطأ، والصواب: أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

فلا تُقُلْ: أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ. لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ عَمَلٌ «أَنْ»، فَ«أَنْ» تَنْصِبُ

الاسم، وتوقع الخبر<sup>(٣)</sup>.

« وقد نال الحسن والتاسفهام، وإليه ذهب الكوفيون، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْهَى لَفْظَ لَا نَحْيَ﴾.

وقول الرسول ﷺ لأحد أصحابه رضى الله عنهم، وقد عرج إليه فتكلموا: «لَمَّا أَقْبَلْتُمْ ۚ أَيُّ: وَمَا

بِصْرِيكَ أَوْ كَيْ ۚ وَهَلْ أَمْسَلْتُمْ ۚ».

(١) ينصب «رسول».

(٢) يرفع «رسول».

(٣) ولكن قد ذكر ابن سلام أنه قد ورد عن جماعة من تميم - هم قوم زينة بن العجاج - أنهم نصبون «إِنْ»

وأحوالها الاسم والخبر جميعاً، ونسب أبو حنيفة الأئمة إلى هذه اللغة إلى تميم عامة.

ومن قال بحوزة ذلك من جماعة القراء، فقد ذهب إلى جواز نصب الاسم وأخبر كلتهما بالحرف

«لَيْتَ»، فخشياً بقول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابُ هُوَ الرَّجِيحُ عَلَى النَّحْيِ وَالتَّشْبِيهُ كَانَ هُوَ الْبَيْدُ الْأَرْوَى

ودعت بعض الكوفيين إلى جواز ذلك بكل حرف من الحروف الخمسة الأخرى، واستشهدوا به من ذلك

من الناس على الحرف « أن » : تقول : غلبت أن الطالب فاهم . اسم « أن » هو « الطالب » ، وغيرها : « فاهم » .

الثنى الثالث على الحرف « لكن » : تقول : ما قام زيدٌ ، لكنه قاعدٌ .

اسم « لكن » هو الضمير « الهاء » ، وغيرها « قاعدٌ » .

وتقول : ما قيم زيدٌ ، لكن عتراً هو القادم .

- ١- إذا اشتد شخ اللبى فثأب وتثكن  
 ٢- وقول الشاعر ، وثقت إلى امرأ القيس :  
 فإليس لو شىة أنا رسولة  
 إذا نردتة ولو طال ثكنة  
 ٣- وقول محمد بن قزّاب السامى القيسى الراجر :  
 كما لأتبه إذا تشوف  
 فادع لو لئما تشوف  
 ٤- ويقول الأعرابي : يا ليت أيام الدنيا زواجها  
 ويقول الأعرابي :

إن المشجور شجة عوزة  
 فأكل كل ليلة لبيبة  
 إلا أن جمهور النحاة يرد كل هذه الشواهد ، ويذهبون إلى تأويلها ، بأن هناك محذوفاً تشبهاً بين اسم « إن » وأفعالها وغيرها ، وإنما كان هذا المحذوف فإن كثرة الشواهد التي تدل على هذه اللفظة ، والأصل على اعتبار النحاة ، وهو عدم التقدير ، بحملان قول الكوفيين بجواز هذه اللفظة أقرب إلى الصواب . والله أعلم .

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح المنيع ٦٣/٢ بجواز نصب خبر « إن » في الأذان ، فيقول : أشهد أن محمداً رسول الله استناداً إلى هذه اللفظة ، فقال رحمه الله : ولو قال : أشهد أن محمداً رسول الله . فهو لا شك أنه لمن أجل القس على اللفظة المشهورة لأنه لم يأت بالحرف<sup>١٠٠</sup> ، لكن هناك لغة ورد فيها أن خبر « إن » يكون منصوباً ، فيقول هذا ، قال عمر بن أبي ربيعة ، وهو من العرب الغزاة<sup>١٠١</sup> .

إذا اشتد شخ اللبى فثأب وتثكن  
 شطاف جعافا إن عروفتنا أشنا  
 وكذا فإن المؤمن يعتقدون أن « رسول الله » هو الخبر . اهـ .

(١٠٠) لأنه « رسول » على اللفظة المشهورة تكون بدلاً من « محمداً » ، لا خبراً ، إذ إن الخبر - على هذه اللفظة المشهورة - يكون مرفوعاً ، وه « رسول » منصوب .

(١٠١) يقال : غزيت غزاةً : خرجتاً حليماً ، وأما الغزاة المشتملة والشتملة فهم الأتخلاء ، الذين لبسوا بأخصر . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط ، والمجموع الوسيط ( ج ر ب ) .

اسم « لكن » هو « عجزاً » ، وغيرها هو « القادماً »<sup>(١)</sup> .

- ولعن سيب قول الشيخ رحمه الله يجوز هذه اللغة في الشرح للمتنع مع قوله بتعطيلها هنا هو أن هذا الكتاب موضوع للمعتدين ، فلا حاجة للإطالة بذكر لغات العرب فيه . والله أعلم .  
(١) ضمن الشيخ الشارح رحمه الله هنا خبر « لكن » جملة اسمية ، مكتوبة من التبداء « هو » ، والخبر « القادماً » ، وهذا - وإن كان جائزاً في اللغة - ولكنه قول مرجوح .

والراجح في مثل هذا التعبير أن تعبر « هو » ضمير فاعل ، لا محل له من الإعراب ، وتكون كلمة « القادماً » هي الخبر ، وبذلك يكون الخبر هنا في هذه الجملة مفرقاً ، لا جملة اسمية .  
وإنما قلنا برجحنا هذا القول لأنه هو الذي ورد به القرآن ، قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ أَنْتَ الْوَحِيدَ شَيْئِهِمْ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ذُرِّيَّتًا لَغَيْرِ الْوَالِدَيْنِ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَذُنَا قَدْذَابُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ غَيْرِ قُوَّةٍ بِنَاءِ اللَّهِ لِحُزْنٍ أُولَئِكَ وَأَطْعَمَ لَهُمُ ﴾ .

ففي هذه الآيات أنت ضمائر الفاعل « أنت » نحن ، هو لا محل لها من الإعراب ، بدليل أن الأسماء التي بعدها أنت منصوبة لعمل الأفعال : « كنت » ، « ذرئاً » ، « تغشوه » فيها .  
فمفسر الفاعل الراجح فيه أنه حرف مبني لا محل له من الإعراب ، فلا يعمل شيئاً ، وإنما شئني ضميراً لمراجعة شكته ، قبل أن يصير ضمير فاعل ، ويحرب ما بعده حسب موقعه من الإعراب ، كأن ضمير الفاعل غير موجود .

ولكن السؤال الآن : ما هو ضمير الفاعل ؟

اعلم - رحمك الله - أن النحاة عرّفوا ضمير الفاعل بأنه ضمير يُؤتى به لفصل بين الصفة والخبر وإزالة اللبس بينهما .

فهناك بعض التراكيب التي يحدث نزاع من اللبس والإنهاك في إعرابها بعض كلماتها ، إذ يمكن أن تؤخذ على أنها صفة ، ولكنها في الحقيقة خبر ، ومن ثم فبد ضمير الفاعل هذا اللفظ « الأمر » ، ويبي اللبس ، ويقطع بكون هذه الكلمات أملاً لما قبلها ، وليست صفات ، مثل المثال الذي بين أيدينا : ما فهم زيدٌ لكن عجزاً هو القادماً .

فكلمة « القادماً » هذه ، إذا لم تأت بضمير الفاعل ، يمكن أن تعبرها صفة « عجزاً » ، وليست خبراً ، ولكن معنى ضمير الفاعل « هو » منع هذا اللبس ، وأوجب كون « القادماً » خبراً له « إن » . وليس صفة . فالخبر - « إن » - على ضمير الفاعل في بعض التراكيب حرص على أمن اللبس بين وطهينين نحو « إن » . هذا الخبر والصفة ، إذ إنهما يتساويان في المعنى ، فالخبر صفة في المعنى ، لكن الخبر ركن أساسي في التركيب ، والصفة هي الأصل فطرية ، وتعمق الخبرة مثل هذه الكلمات يجعلها ركناً أساسياً في التركيب ، وليس شككلاً يمكن الاستغناء عنه .

ويرد ضمير الفاعل أحياناً في التركيب ، ولا يكون الهدف منه الفصل وإزالة اللبس ، إذ إنه حينئذ لا يقع بين ما يحتمل التثنية واللبس ، وإنما ترد في هذه الحال لتفوية الاسم السابق عليه وتأكيد معناه ، ويطلب -

المثال الرابع على الحرف « كَأَنَّ » : قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبْتُمْ إِذِمْ تَزُولُنَّهَا لَمَّ تَلْبَسُوا إِلَّا غَيْبَةً أَوْ مَخْلَعًا ﴾ . اسم « كَأَنَّ » هو الضمير « الهاء »<sup>(١)</sup> ، وجزؤها جملة ﴿ لَمَّ تَلْبَسُوا ﴾ .  
وتقول : كَأَنَّ زَيْنًا بِحَرٍّ . اسم « كَأَنَّ » : « زَيْنًا » ، وجزؤها : « بحر » .

المثال الخامس على الحرف « لَيْتَ » : تقول : لَيْتَ التلميذَ ناجحًا . ومن الخطأ أن تقول : لَيْتَ التلميذَ ناجحًا ، أو أن تقول : لَيْتَ التلميذَ ناجحًا<sup>(٢)</sup> ، أو أن تقول : لَيْتَ التلميذَ ناجح .

المثال السادس على الحرف « لَعْلٌ » : تقول : لَعْلٌ التلميذَ ناجح .

وما هو الفرق بين « لَعْلٌ » ، و « لَيْتَ » ؟

الجواب : الفرق بينهما هو أن « لَيْتَ » للتعنى ، و « لَعْلٌ » للترجى ، والفرق بين الترجى والتعنى هو أن التعنى هو طَلَبُ ما فيه تحسُّرٌ ، أو تَتَلَبُّرٌ<sup>(٣)</sup> .

مثال التَتَلَبُّرِ : قولُ الشاعر :

أَلَا لَيْتَ الشَّيْبَانَ يَهْمُونَ بِوِشَا فَأَحْبَبَهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبَانِ<sup>(٤)</sup>

« حيث أن يكون الاسم السابق ضميرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَذَكَّرْنَا لَعْلًا الْوَارِثِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبْتَ أَبًاكَ الرَّبِيبَ غَافِلًا ﴾ .

والاختيار الضمير ضمير لفعل الشرط النجاة ستة شروط : الثاني في ضمير الفاعل مباشرة ، والثاني في الاسم الذي قبله ، والثاني في الاسم الذي بعده .

وهذا أمر بطول البحث فيه . وهذا الكتاب موضوع للبتاعين ، ولذا أردت معرفة هذه الشروط فانظر شرح الألفية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله بتحقيقنا ، بشر الله طيبه .

(١) وهذا على الخلاف ، فبعض النحاة قالوا : إن الضمير هو « هم » كقولهم قالوا : إن الضمير هو الهاء فقط ، والهم حرف حال على الجمع .

وهذا الخلاف إما وقع في « هم » إذا كانت ضميرًا متصلًا ، وأما إذا كانت « هم » ضميرًا معصلاً فلا خلاف في كونها كقولهم الضمير . والله أعلم .

(٢) تقدم أن ذكرنا أن بعض العرب يصبون « إن » وأخواتها الاسم والخبر صيغة ، وذكروا هناك الشواهد على صحة هذه اللغة . والله التوفيق .

(٣) تقدم في باب تراصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٤) تقدم في باب تراصب الفعل المضارع .

ومنه المتعتر : قول الفقير : لَيْتَ لِمَالِي لِي فَأَتَصَدَّقَ بِهِ<sup>(١)</sup> .

فما الرخاء فإنه طلب ما يشهّل حصوله ، معنى : طَلَبْتُ شَيْئًا بِمَكْرٍ حَصُولَهُ سَهُولًا<sup>(٢)</sup> ، مثل أن تقول : لَعَلَّ زَيْنًا يَلْتَمِسُ<sup>(٣)</sup> غَدًا . وأنت تعرف أنه قريب المهيء غداً . فهذا تشبيه تَرْجِيئًا .

فهذه سببُ أثارٍ عملها واحدٌ ، ومحتابها مُتخِلِفٌ ، باستثناء اثنين منها ، معانها واحدٌ ، وهما « إِنْ ، وَأَنْ » ، ولهذا قال المؤلف رحمه الله : ومعنى « إِنْ ، وَأَنْ » للتوكيد ، و « لَكِنْ » للاستدراك ، و « كَأَنَّ » للتشبيه ، و « لَيْتَ » للتمني ، و « لَعَلَّ » للترجيح والتوقع .

وهي أسهل من « كان » وأحوالها ؛ لأنها أقل ، وليس لها شروطٌ حتى تعمل .



(١) أحب العملُ « تصدق » هنا بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد ما هي السببية الواقعة في جواب الطلب .

(٢) تقدم في باب نواصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضاً قريباً .

(٣) كذا منتج غير الفعل « المال » في المضارع ، يقال : نَجِمَ من سفره ، كذا « خَلِمَ » ، قَبُوتٌ ، وفَعْمَدَةٌ .

بالكسر . أت ، فهو قادم . وانظر القاموس المحيط ، والمعجم الوسيط ( ق ٣ د ) .

## فتح همزة « أَنْ » وكسرها<sup>(١)</sup>

تفتح همزة « أَنْ » إذا وقعت « أَنْ » محلّ الفاعل ، أو المفعول . أو المجرور<sup>(٢)</sup> .  
 أولاً : مثلاً وقوعها محلّ الفاعل<sup>(٣)</sup> : يُعْجِزِي أَنْكَ فَاهِمٌ . فهذه محلّ الفاعل ؛  
 لأن التقدير : يُعْجِزِي فَهَيْتُكَ<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : مثلاً وقوعها محلّ المفعول : عَلِمْتُ أَنْكَ قَاتِمٌ .

فهذه محلّ المفعول ؛ لأنّ التقدير : عَلِمْتُ قِيَامَتِكَ<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً : مثلاً وقوعها محلّ المجرور : عَلِمْتُ بِأَنَّكَ فَاهِمٌ . فهذه في محلّ جرّ ؛ لأنّ  
 التقدير : عَلِمْتُ بِفَهْمِكَ<sup>(٦)</sup> .

(١) أعلم - رحمتك الله - أن همزة « أَنْ » لها ثلاثة أحوال :

١- وجوب الفتح .

٢- وجوب الكسر .

٣- جواز الأمرين ؛ الفتح والكسر .

وقد فصلت كتب النحو هذه الحالات الثلاثة ، والشرح رحمه الله بين هذا يائماً تفصيلاً ؛ نظراً لأن هذا  
 الكتاب للمبتدئين .

(٢) هذه هي الحالة الأولى من الحالات الثلاث ، وهي وجوب فتح همزة « أَنْ » ، ومراد الشرح رحمه الله هنا  
 أنه يجب فتح همزة « أَنْ » إذا صيغ تأويلها مع معموليها « الاسم » ، والمجرور<sup>(٣)</sup> .

بمصدر مفرد ، كأنه كلمة واحدة ، يعرب على حسب موقعه في الجملة ، فمرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع  
 فاعلاً ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولاً ، ومرة يقع مجروراً بعد حرف الجر أو الإضافة ... إلخ .

(٣) أي : مع معموليها « الاسم » ، والمجرور ، فتؤول « أَنْ » مع اسمها وغيرها بمصدر مفرد فاعلاً .

(٤) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ يَكْفُرْتُمْ أَنَّ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُبَيِّنُ لِقَابِيهِمْ ﴾ . فقد وقعت « أَنْ »  
 ومعمولاتها في محل رفع ، فاعلاً ؛ لأنّ التقدير : أو لم يكفروا إزائياً .

(٥) ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَوَلَا تَخَافُونَّ أَتُحِبُّكُمْ أَحْسَبُ أَنْ تُقَالُوا ﴾ . فقد وقعت « أَنْ » ومعمولاتها  
 في محل نصب ، مفعولاً به ؛ لأنّ التقدير : ولا تخافونوا إشرافكم .

(٦) ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَيُّ ﴾ . فقد وقعت « أَنْ » ومعمولاتها في محل  
 جر بحرف الجر « الهاء » ؛ لأنّ التقدير : يكون الله الحي . والله أعلم .

(٧) فليس مراد الشرح أن تفتح « أَنْ » وحدها في محلّ الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور ، بل فتؤول مع معموليها .

فإذا وقعت «أَنْ» في محلِّ الفاعل، أو المفعول، أو المجرور، فهي بفتح الهمزة، وإلا فهي بكسر الهمزة<sup>(١)</sup>.

قال ابن مالك رحمه الله:

وهشتر إنَّ الفتح لشدِّ متضميرٍ تنسُّها وفي ميؤى ذلك أكبر<sup>(٢)</sup>

ولا تشدُّ تشدُّ المتضمير إذا صارت في محلِّ الفاعل، أو المفعول، أو المجرور، وهذا ليس على سبيل الحصر، فقد أُنشِخ في غير هذا<sup>(٣)</sup>.

(١) همزة «أَنْ» تُنشِخ في الكلام إذا لم تكن لأولها مع ما بعدها بمصدر، يشغل الوظائف السبعة المختلفة السابقة للذكر، وتكسر همزة «أَنْ» إذا لم يصح ذلك فيها، ويجوز الأمران إن صح القول ولو كره. وقد ذكر النحاة أنه يجب كسر همزة «أَنْ» في ثلاثة عشر موضعاً، نذكر منها:

١- أن تقع في أول جملة الفصلة، مثل قوله تعالى: ﴿بِزَايِنَاتٍ مِّنَ النَّكْوَاتِ مَا إِنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَأَشَدُّ رُحْمًا وَأَلْفَ لَلْفِ﴾.

٢- أن تقع في أول الجملة الفعلية، سواء أكانت مقرونة بالوعد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَكْنَا نُفْرَجِدْكَ وَمَكَّنَّا بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْأَنْحُوذِ وَالْأَنْحُوذِ بَيْنَ الْمَنْشُورِينَ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ﴾. أو غير مقرونة، كما في: جاء زيدٌ إني فاعلٌ.

٣- أن تقع «أَنْ» محكية بالقول، بمعنى: صارت مقولاً للقول، بمعنى أنه يقع عليها القول، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عُذْتُ بِاللَّهِ﴾، وقوله: ﴿عَلَّ إِنِّي عُذْتُ رَبِّي﴾. وقوله: ﴿عَلَّ إِنِّي عُذْتُ بِالْأَنْحُوذِ﴾.

٤- أن تقع في أول جملة جواب القسم، سواء أوجهت معه اللام، نحو قول الله تعالى: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ﴾، أو لم يوجهت معه اللام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾.

٥- أن تقع بعد «حتى» الابتدائية، كما في قول العرب:

مرحى زيد حتى لا يهجم لا يرحونه.

أي غير ذلك من المواضع، فإنما أنزلت مزود بحث خاطر بحثنا في «أَنْ» وأسمائها، بشر الله طبعه. والله التوفيق.

(٢) الألفية، باب «أَنْ» وأسمائها، البيت رقم (١٧٧).

(٣) عند قول «أَنْ» مع معمولها بمصدر يقع مبتدأ، وذلك كقوله تعالى: ﴿بِزَايِنَاتٍ مِّنَ النَّكْوَاتِ مَا إِنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَأَشَدُّ رُحْمًا وَأَلْفَ لَلْفِ﴾. وقد وقعت «أَنْ» ومعمولها في محلِّ رفع، مبتدأ مؤخر، لأن الظاهر - ومن إياه رؤيت - وقد تكرر أيضاً مع معمولها بمصدر يقع نائب فاعل، كما في قول الله تعالى: ﴿عَلَّ أَوْجِنَ إِزْنَ كَهْ -





- متشبه نَزَّ من أَجَزَّ . فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محل رفع ، نائبه فاعل : لأن الظاهر .  
 لَوْجِنَ إِلَى اسْتِمَاعِ نَفَرٍ مِنَ الْجَنِّ .
- وقد تكرر أيضا مع معمولاها بمصدر يقع مسرورا بالاضافة ، بشرط ألا يكون المضاف ظرفا ، كما في قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لَكُمْ بِإِذْنِنَا مَا تَأْتِكُمُ الْغُلُوبُ﴾ . فقد وقعت «أَنْ» ومعمولاها في محل جر ، مصدرا إلى كلمة «مثل» : لأن الظاهر : مثل تطيبتكم .
- إلى غير ذلك ، والقاعدة - كما سبق - أنه متى أمكن تأويل «أَنْ» مع ما بعدها بمصدر يشتمل الوظائف البحرية المختلفة فإنه يجب فتح حمزة «أَنْ» . والله أعلم .

## جواز تقديم خبر «كان» وأخواتها ، و «إن» وأخواتها على اسمها

يجوز تقديم خبر «كان» وأخواتها على اسمها ، فنقول : كان قائماً زيداً ، وأسنه :  
كان زيداً قائماً ، ونقول : كان في البيت عمرو . بدلاً من : كان عمرو في البيت .  
ومثال ذلك في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ خِفًا عَلَيْنَا نَسْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فـ «خِفًا»  
خبر «كان» مُتَقَدِّمٌ ، و «نَسْرُ الْمُؤْمِنِينَ» اسمها مُؤَخَّرٌ<sup>(١)</sup> .  
وكذلك أيضًا يجوز أن يُؤَخَّرَ اسم «إن» وأخواتها ، إذا كان الخبر ظرفًا أو جازًا  
ومحروورًا<sup>(٢)</sup> ، مثل أن نقول : إن زيدًا في البيت .  
فالخبر هو قولك «في البيت» ، وهو جازٌ ومحروورٌ ، ويجوز أن تُقَدِّمه ، فنقول : إن

(١) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ لَمَّا جَاءَ نُوحٌ بِأُمَّتِهِ وَمَنْ جَاوِلُهَا فَسَخَّرْنَا لَهُ غَافِرًا وَمِنَ الْجِبِّ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُذَكِّرُونَ ﴾ .

كلمة «المر» خبر «ليس» مقدم جازًا على خبره ، وهو المصدر المذكور من «أن» وما بعدها ، والضمير :  
ليس لولا نوليتكم .  
ومن ذلك أيضًا : قول الشاعر :

خلى - إن عهلت - الثامن غاوتهم فليس سواة عالم وجيهول

والشاهد في هذا البيت قوله : ليس سواة عالم وجيهول . حيث قدم خبر «ليس» ، وهو «سواة» على  
اسمها ، وهو «عالم» ، وذلك جاز .  
وقول الشاعر :

لا جيت للفتن ما دانت ثلثتة لثالة بالأكابر لغوت والهرج

والشاهد فيه قوله : ما دانت ثلثتة لثالة ، حيث قدم خبر «دام» ، وهو قوله : «مغصبة» على اسمها ،  
وهو قوله «الثالة» .

(٢) فإن لم يكن الخبر ظرفًا ، ولا جازًا ومحروورًا امتنع تقديم الخبر على الاسم ، فنقول : إن هذا قائم . ولا  
يجوز : إن قائم هذا فلا يجوز هنا توسط الخبر بين العامل «إن» وأخواتها واسمه ، كما حار في باب  
«كان» ، حيث كما نزل : كان قائماً زيداً . والفرق بينهما أن الأفعال يمكن للعمل من الحروف ، فكانت  
أحسن لأن يتصرف في معمولها ، وما أسسن قول ابن عيين يشكو تأخره :

كأني من أحمال «إن» ولم تجز له أحمدة في النحو أن يتلفظنا

في البيت زيداً<sup>(١)</sup>.

(١) ولكن النول بالحرز ليس على إطلاقه ، فقد نص الصحاح على أنه قد يجب أحياناً أن يتقدم الحرف في الطرف أو

الخلف والمحرور على اسم «إذ» وأصواتها ، وذلك في ثلاث حالات :

١- إذا كان الحرف حرفاً أو جزاءً ومحروراً . وكان في الاسم ضمير يعود على شيء في الحرف . مثل :

إذ في الفلح صاحبها ، وإن في التصنع عماله ، وإيت عند معاد صديقها .

فلا يحوز في كل هذا تأخير الحرف ، فلا نول : إن صاحبها في الفلح ، وإن عماله في التصنع ، وإيت

صديقها عند معاد ، فلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا مجموع .

٢- إذا كان الحرف طرفاً أو جزاءً ومحروراً . وكان الاسم مضمراً بلام التوكيد . نحو قوله تعالى :

﴿يَا كَذِبًا إِنَّكَ عَلَىٰ آلِهِ سَاهٍ﴾ .

٣- إذا كان الحرف طرفاً أو جزاءً ومحروراً . والاسم بكوة . لا يسوّغ لها إلا تقدم الحرف . نحو قوله

تعالى : ﴿إِنَّكَ تَعْلَمُ سِرَّهُ﴾ .

وهذا ينطبق الكلام على «إذ» وأصواتها ، وقد أكد هو فتلخص الكلام عنها .

١- «إذ» وأصواتها تصبب الاسم لسبقها ، وترفع الحرف جزاءً لها ، وهي ستة حروف : «إذ» - «أذ» - «كذ»

- «كأذ» - «لذ» - «لذ» .

٢- «إذ» - «بكر» الهمزة - ، و«أذ» - يفتح الهمزة - فهذان توكيد نسبة الحرف للمبتدأ ، ونفي الشك

عهما ، والإنكار لهما .

٣- «كذ» معناه الاستفراء ، وهو يحتاج الكلام السابق بنى ما يتوهم ليوافق ، أو إيات ما يفرغهم عليه ،

ولا بد أن يسبق «لكن» كلام ، حتى يتم الاستفراء ، فلا يتبدأ بها من أول الجمل .

٤- للحرف «كذ» معنى أفقر ، غير الاستفراء ، وهو التوكيد .

٥- الحرف «كأذ» يدل على تشبيه المبتدأ بالحرف .

٦- الحرف «لذ» بمعنى ، وهو طلب الشيء للاستجواب ، أو الصبر على قوله .

٧- الحرف «لذ» تفرغى والتوقع ، والترجي هو طلب الأمر المجهوب ، ولا يكون إلا في المشكك ، ميسور

المتحقق .

والتوقع هو انتظار وقوع الأمر المذكور في ذاته .

٨- قد تأتي «لذ» للتعليل ، كما نص على ذلك الأخطش والكسائي ، ونعنيها من مالك .

٩- وقد تأتي «لذ» للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون .

١٠- قد تعمل هذه الحروف الستة التصبب في الاسم والحرف جميعاً .

١١- همزة «إذ» لها ثلاث أصوات :

وحرز التصبب ، ووجوب الكسر ، وحرز الأمرين ، الفتح والكسر .

يجب التنجح إذا صح توبيل «أذ» مع معموليها «الاسم» والحرف «بمصدر مفرد» كأنه كلمة واحدة .



= يجر على حسب موقعه في الجملة ، فعرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولاً ، ومرة يقع مسحوراً بعد حرف الجر أو بالإضافة ... إلخ .

وتكسر همزة « إن » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمر إن صح التأويل وتزكته .

١٢- يجوز تقديم خبر « كان » وأحوالها على اسمها ، وكذلك أيضاً يجوز أن يقدم خبر « إن » وأحوالها على اسمها ، بشرط أن يكون ظرفاً أو جزاءً ومسحوراً .

فإن لم يكن الخبر ظرفاً أو جزاءً ومسحوراً امتنع تقديمه على الاسم .

١٣- والقول بجواز تقديم خبر « إن » وأحوالها على اسمها ليس على إطلاقه ، فقد يجب هذا التقديم أحياناً ، وذلك في ثلاث حالات :

١- إذا كان الخبر ظرفاً أو جزاءً ومسحوراً ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء من الخبر .

٢- إذا كان الخبر ظرفاً أو جزاءً ومسحوراً ، وكان الاسم مقترناً بلام التوكيد .

٣- إذا كان الخبر ظرفاً أو جزاءً ومسحوراً ، والاسم نكرة ، لا مسبوخ لها إلا تقدم الخبر .

ملاحظة - أن الشيخ الشارح رحمه الله يثقل على جواز تقديم خبر « إن » وأحوالها على اسمها ، وهو : إن عندك مالاً ، وذكر أنه يجوز هنا أن تقدم الخبر « عندك » على الاسم « مالاً » ، كما أنه يجوز أن تقول : إن مالاً عندك . فثقتي بكل من الاسم والخبر في مكانهما .

وقد قدمت بحذف هذا المثال من شرح الشيخ رحمه الله ؛ لأنه بلا شك شيق لساني منه رحمه الله ؛ إذ إن تقديم الخبر هنا واجب ، لا جائز ، لأن اسم « إن » نكرة لا مسبوخ للابتداء بها إلا تقدم الخبر ، والخبر جاز ومسحور - والله أعلم .

ظَنَّ وَأَخْوَاتُهَا

## ظَنُّ وَأَخْوَاتِهَا<sup>(١)</sup>

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنَا ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ لِمَبْدَأٍ وَخَيْرُ عَمِي أَنْهِيَمَا مَفْعُولَانِ لَهَا . وَهِيَ : ظَنَنْتُ ، وَحَبِيبْتُ ، وَجَلَنْتُ ، وَرَغَضْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَغَلَضْتُ ، وَوَحَدَنْتُ . وَاشْتَدَنْتُ ، وَجَعَلَنْتُ ، وَسَمِعَنْتُ ، فَتَرَنْتُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَجَلَنْتُ عَمْرًا شَاخِضًا ، وَهِيَ أَشْبَهُ ذَلِكَ .

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنَا ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ لِمَبْدَأٍ وَخَيْرُ عَمِي أَنْهِيَمَا مَفْعُولَانِ لَهَا<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا هو القسم الثالث من نواسخ المبتدأ والخبر ، والمراد بأخوات « ظنُّ » نظائرهما في العصب .

وأشهر المنصب رحمه الله ذكر « ظنُّ » وأخواتها « ظنُّ الأرتئين » ، « كان » ، و « إينُّ » وأخواتها ، لأنَّ تشكيل « ظنُّ » وأخواتها تنصوبات ، لا المرفوعات ، والكلام هنا عن المرفوعات أصلاً ، ولكن لأدُّ « ظنُّ » وأخواتها من نواسخ المبتدأ والخبر يكون هنا .

(٢) « ظنُّ » وما معها من الظائر - وهي ما عثر عنها للصف بقوله : وأخواتها - لها عمل في المبتدأ والخبر ، فهي تنصب المبتدأ ، ويسمى مفعولها الأول ، وتنصب الخبر ، ويسمى مفعولها الثاني ، ولذا فإنَّ « ظنُّ » وأخواتها لتشكل على أمور ثلاثة :  
أولها : الفاعل ، لأنها فعل تام .

مثاله : ظننت زيدا شاكضاً .

إعرابه :

ظنُّ : فعل حاضر مبني على السكون ، لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .

والتاء : ضمير متصل مبني على الضم ، في محل رفع ، فاعل .

وزايتها : مفعول أول .

وزايتها : مفعول ثانٍ .

ومثل ذلك : ظننت زيدا شاكضاً .

إعرابه :

ظننت : صيغة .

زيداً : مفعول أول ، « ظنُّ » ، منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

- حاكضاً : مفعول ثانٍ ، « ظنُّ » ، منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

(٣) فليست فعلاً ناطقاً ، الذي يكون مرفوعاً أصلاً ، لا فاعلاً ، كما في « كان » وأخواتها .

« ظُرئٌ » وأحوالها تنصب المتناً والحيز جميعاً ، والدليل على هذا التثنيغ والاستفراء ؛ لأن العلماء تجميعوا كلام العرب واستقرواوه ، فثبت أن العرب تنصب المتناً والحيز به « ظُرئٌ » وأحوالها ، فإذا دخلت « ظُرئٌ » وأحوالها على المتناً والحيز صاراً منصوتين على أنهما معلولان لها .

وبهذا تثبت الأحوال الأربعة للمبتدأ والحيز ، فيكونان مرفوعين ، ومنصوتين ، والمبتدأ مرفوعاً ، والحيز منصوباً ، والمتناً منصوباً ، والحيز مرفوعاً ، فليس هناك حالة خامسة ، فهذه التثنية حاصراً .

فيكونان مرفوعين إذا لم يتشكّل عليهما ناسخ .

ويكونان منصوتين في « ظُرئٌ » وأحوالها .

ويكون الأول مرفوعاً ، والثاني منصوباً في « كان » وأحوالها .

ويكون الأول منصوباً ، والثاني مرفوعاً في « إن » وأحوالها .

وقول المؤلف رحمه الله : وأحوالها . معناه : المشابهة كماث لها في العملي ؛ أي :

الأدوات التي تفتل عمل « ظُرئٌ » ، من نصب المتناً والحيز .

قال المؤلف رحمه الله تعالى . وهي : ظننت ، وحسبت ، وعجلت ، وزحمت .

ورأيت ، وعلمت ، ووجدت ، واتخذت ، وجعلت ، وسمعت .

هذه عشرة أفعال<sup>(١)</sup> ، والثاء التي فيها ليس لازماً أن تكون متناً ، فهي ليست من

(١) ذكر الحجة أن هذه الأفعال العشرة تقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام

نحسب الأول . بعد ترجيح وقوع الحيز « القبول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهي : ظننت ، وحسبت ، وجعلت ، وزحمت .

ونحسب الثاني . بعد التثني وتحليل وقوع الحيز « القبول الثاني » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهي : رأيت ، وعلمت ، ووجدت .

ونحسب الثالث . بعد التصير والافتعال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : التحدث ، وحفظت .

ونحسب الرابع . بعد حصول النسبة في السمع ، وهو فعل واحد ، وهو « سمعت » .

الأداة ، فلو قلت : طرّ زيدٌ عمرًا قائمًا . صح ، فهي ليست من الأدوات ، لكنّ الكتاب للشبثيين ، وأراد المؤلف رحمه الله أن يأتي بأخصر ما يكون مما يُقرَّب المعنى للشبثيين .

وقوله رحمه الله : طنّ<sup>(١)</sup> . هذا هو الفعل الأول ، وقد مثل له المؤلف رحمه الله بقوله : طنّ زيدًا مُنطلقًا . وإعرابه :

طنّ : فعلٌ ماضٍ ، مبني على السكون ، لأصله بضم الرفع لتحريك ، والتاء ؛ ضميرٌ متصلٌ مبني على الضم ، في محلِّ رفع ، فاعلٌ ، وهي تليصتٌ مفعولتني : الأول ؛ المبتدأ ، والثاني ؛ الخبر .

زيدًا : مفعولها الأول ؛ منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .  
منطلقًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره<sup>(٢)</sup> .  
ولا يصح أن تقول : طنّ زيدٌ مُنطلقًا ، ولا أن تقول : طنّ زيدًا منطلقًا ، ولا أن تقول : طنّ زيدٌ مُنطلقًا .

فالتصواب أن تقول : طنّ زيدًا مُنطلقًا .

وقوله رحمه الله : حبّ<sup>(٣)</sup> . هذا هو الفعل الثاني من الأفعال التي تليصت مفعولان .

= وقد ذكرها المؤلف رحمه الله على هذا الترتيب .

(١) من الطن ، وقد تستعمل العين ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَكُونُوا أَنْ لَا تَعْلَمُوا مِنْ اللَّهِ إِلَّا أَيْمَانًا ﴾ .

(٢) ومثالها في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَتَكُونُوا أَنْ لَا تَعْلَمُوا مِنْ اللَّهِ إِلَّا أَيْمَانًا ﴾ .

والصواب على « طن » هنا نصب مفعولان : أحدهما : كمال الخاطب ، والثاني : كلمة « مشورًا » .

وقد تأتي « طن » بمعنى « أظن » ، وتكون وقايةً متعدية لمفعول واحد ، نحو قولك : أظنُّ لي مالٌ ، فطنّ زيدًا .

ومع قوله تعالى : ﴿ وَتَكُونُوا أَنْ لَا تَعْلَمُوا مِنْ اللَّهِ إِلَّا أَيْمَانًا ﴾ : أي : ما هو يجهل على الصواب .

وأما من قرأ بالضاد ، فمعه : ما هو يجهل .

(٣) بكسر السين المهملة ، من الجحيمان ، بكسر الخاء المهملة .

تقول : حبيب الشيء ، كذا يهتبه - يفتح السين وكسرها - فحبيبةٌ - بكسر السين وفتحها - وحشاشًا

بكسر الخاء - حشّ .

وكذا « حبت » - يفتح السين - فهو تفتقٌ لمفعول واحد ، وليس من أحوال « طن » ، تقول : حبتت =



ومدله أن يكون : حيث عمراً صادقاً فإذا هو كالأب .

وإعرابه :

حيث : فعل وفاعل ، حيث : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير  
الرفع المتحرك ، وهو تلصبت مفعولان : الأول المتبأ ، والثاني الجز ، والثالث : ضمير  
متكلم ، مبني على الضم ، في محل رفع ، فاعل .

عزراً - مفعولها الأول منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحاً ظاهرة في آخره .

صادقاً : مفعولها الثاني منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحاً ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : جلّت<sup>(٢)</sup> . معناه : طلتك ، قال الشاعر :

ومهنّا نكرٌ عند ائري من خليقة وإن شأها تخلفى على النامي للقيم<sup>(٣)</sup>

= المأل ونحوه يمشيه جشاشاً وحشاشاً - بالضم - : نده وأحصاه .

فألقته إلى الفري يز الصغرين « حشاشاً » بالضم ، و « يششاً » بالكسر ، و « الحشاشان » - بالضم -  
مصدر الفعل المتعدي لمفعول واحد الذي بمعنى « غد وأغضى » ، واليحيشيان - بالكسر - مصدر للفعل  
المتعدي لمفعولان ، الذي بمعنى ظن .

وإنما اغضيت على كونها بالكسر ، لكثرة من يحطن فيها ، فتلصقت بالضم ، والمعنى - كما جلست -  
مختلفة مكاناً . والله أعلم .

(١) ومثال « حسب » التي نصب مفعولان ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُونَ شِرَاءَ لَكُمْ ﴾ . فالتعدي

« حسب » هنا نصب مفعولان أحدهما : ضمير الهاء في « تسألون » ، والثاني : كلمة « شراً » .

« فاشية » وقد استعمل « حسب » الليلين ، كقول الشاعر :

حيث التقى والحفرة حيز تجارة  
ولانها إذا ما التزوا أضبح ليلها

الشاعر به : قوله : حيث التقى عبر تجارة . حيث استعمل الشاعر به « حيث » بمعنى « حيث » ،  
وعب به مفعولان أولهما : قوله : التقى . والثاني : قوله : عبر تجارة .

(٢) هذا هو المعنى الثالث من الأفعال التي نصب مفعولان ، ومثال بمعنى « فعل » ، ومصدره « فعل » .

وأصل « جلّت » : شلت - فتح الهاء وكسر الهمزة - جلّت كسرة الهاء إلى الحاء بعد شلّ حركة  
الحاء<sup>(٤)</sup> ، فألقى ما كان في الهاء واللام ، فحلقت الهاء لاكتفاء الساكنين .

(٣) هذا البيت (غير من أبي شلفى الفزاري ، من تعلقته الشهيرة التي أولها : =

(٤) وبذلك أصبحت الهاء ساكنة .

هولاً . خالها . يعنى : ظنّها .

إذن : بطلت يعنى : ظننت<sup>(١)</sup> .

وتقول : بطلت التلميذ فاعثا . يعنى : ظننت التلميذ فاعثا .

وإعرابه هكذا :

حلت : فعلٌ وفاعلٌ . خال : فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، وهو يَنْصِبُ مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثاني : الخبر ، والثاء : ضميرُ المتكلم ، مبنيٌ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

التلميذ : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فاعثا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : زَعَنْتُ<sup>(٢)</sup> . « زَعَنْتُ » لها معانٍ ، ولكنَّ الذى نُريدُ هو

« زَعَنْتُ » التى يعنى « ظننتُ » ، فتقول : زَعَنْتُ زيداً عمراً . يعنى : ظننتُ أنَّ زيداً هو

عمرو .

= ابنُ أمِّ أوليٍّ دفنًا لم يتكلم بموسمِ السَّراجِ مُشْتَقًّا

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام فى تكملة الألب فى مباحث (مهما) ،

الشاهد رقم ( ٥٣١ ) ، وفى شرح القطر فى باب عوامل الحزم ، الشاهد رقم ( ١٠ ) .

ومثل هذا البيت فى عمل « حال » نصب فى المبتدأ والخبر : قول الشاعر :

إِنَّمَاكَ - إِذْ لَمْ تَنْصَبِ الْكُرْبُ - تَأَخَّرَى بِسَوْلِكَ مَا لَا يَسْلُطُحُ مِنَ الرُّجْبِ

فالفعل « حال » نصب مفعولين ؛ أحدهما : كلف الخياط ، والثاني : كلمة « ذا قُرْبَى » .

(١) وقد تُشتقُّ « حال » الفين ، كقول الشاعر :

لِغَدَايِى سَعْدَايِى عَشَقْتُهُ وَجِلَّتْ لِي اسْمٌ فَلَا أَذْنَى بِهِ وَهَوِىَ أَوْلَى

استشهد به قزوه ؛ ويعنى لى اسم . فإن « حال » فيه يعنى فعل اليقين ، وليس هو يعنى فعل الظن ؛ لأنه

لا يظنُّ أن نفسه استاء ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر .

(٢) من الرجم ، وهو الأتداء لغةً ، والفعل زَعَنْتُ هو الفعل الرابع من الأفعال التى نصب مفعولين ، وهذه

الأفعال الأربعة السابقة « زَعَنْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَجِئْتُ ، وَغِيَّبْتُ » هى التى تليد ترحيح وفتح الفعل

وإعراب هذا المثال هكذا :

زَعَمْتُ - فعلٌ وفاعلٌ ، زَعَمْتُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

زيداً : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامةٌ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

عشرًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةٌ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : رأيتُ<sup>(٢)</sup> . « رأيتُ » تكونُ بمعنى « علمتُ » ، وتكونُ بمعنى « ظننتُ »<sup>(٣)</sup> ، وتكونُ بمعنى « ألتصرتُ » ، وتكونُ بمعنى « ضربتُ رقتَه » ، فلها أربعةٌ معانٍ<sup>(٤)</sup> .

فإذا كانت بمعنى « علمتُ » ، و « ظننتُ » فهى من أحوالِ « ظنَّ »<sup>(٥)</sup> ، وإذا كانت

(١) ومثال كون « زعم » تعصب مفعولين ، أصلهما البدأ والخبر : قول الشاعر :

زَعَمْتُ شَيْخًا وَأَسْتُ شَيْخًا      أَمَا الشَّيْخُ مَنِ نَبَتْ قَبِيحًا

فالفعل « زعم » هنا تعصب مفعولين ، أصلهما البدأ والخبر ، أولهما : ياء التكنيم من « زَعَمْتُ » ، والثاني كلمة « شَيْخًا » .

« واعلم - رحمتك الله - أن الأسمَر في « زعم » أن تُتَعَدَّى إلى مفعولها بواسطة « أَلَّ » المُتَوَكَّدَة ، سواء أجمدت مُتَعَدِّةً من العتبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُخْرِجَهُمْ ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ زَعَمَ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ يُغْفَلَ لَكُمْ تَوَعُّدًا ﴾ .

أم كانت مُتَعَدِّةً ، كما في قول عبد الله بن حبة :

ظَلَّقَ فَعَجْرًا قَدْ كُنْتُ زَعَمُ أَتَى      وَظَلَّقَ أَلَا يَا زَيْمًا كُنْتُ زَعَمُ

وكما في قول كثير بن زهير :

وَقَدْ زَعَمْتُ كُنِّي لَعْنَتِي بِمَعْنَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا غُرَّ لَا يَنْتَلِي

وهذا الاستعمال مع كثرة ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أَلَّ » بينهما ، من ذلك البيت الذي نحن بصدده ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

مَنْ لَزَيْبِي كُنْتُ أَهْمَلُ فَيَكُنُّم      لَوْنِي شَرْتُ الْجَلْمَ بِمَعْنَا بِالْمُهَيَّبِ

(٢) هذا هو الفعل الخامس من الأفعال التي تعصب مفعولين ، أصلهما البدأ والخبر .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكُمْ تَرْتِيبَةٌ مَعَهُ ﴾ . أى : بطوبه .

(٤) وقد معنى حرس ، وهو أنها تكون بمعنى « ظننتُ » ، أى : رأى في منامه ، وأُتِمَّتْ بِحَسْبِهِ

(٥) ويكون المقصود بها هنا رؤية القلب ، لا رؤية العين الباصرة .

بمعنى «أُبْتَضِرْتُ» فإنها تَنْصِبُ مفعولاً واحداً فقط .

وإذا كانت بمعنى «ضُرْتُ رُكْبَةً» فهي أَيْضاً تَنْصِبُ مفعولاً واحداً ، فلو قال لك قائلٌ : هل رأيتَ زيناً؟ - وأنت شاهدته بعينك - فقلت : واللَّهِ ما رأيته . تُرِيدُ : ما ضُرْتُ رُكْبَةً ، تَكُونُ صادقاً أم لا ؟

الجواب : تَكُونُ صادقاً ، وهذا يَنْفَعُكَ في التَّوْبِيلِ ، تُحْلِفُ وأنت تَتَوْبَى : «ما ضُرْتُ رُكْبَةً» . فهذا يَنْفَعُكَ ، وتَكُونُ بلزماً بيمينك<sup>(١)</sup> .

«ومراد الشارح رحمه الله بقوله : فهي من أضرعت «ظن» . أي : أنها تكون ناصبة للمبتدأ أو الخبر على أيهما مفعولان لها .

ومثل «رأى» التي بمعنى «علم» ، و«حُرِّقَ» ، «رأى» التي بمعنى «علم» فهي أَيْضاً متعدية للمفعول . (١) كلام الشارح رحمه الله هنا لا شك أنه ليس على إطلاقه ، ولكنه تَقْرِيحٌ يَكُونُ هذا الخلاف هنا ، أو مطلوباً .

قال ابن قدامة رحمه الله في المنى ١٩٣ / ٤٩٨ : ولا يخلو حال الخلاف المذكور ، من ثلاثة أحوال أحدها : أن يكون مطلقاً ، مثل من يستحلفه ظالم على شيء ، لو صدقه نطقه ، أو ظلم غيره ، أو قال مسلماً منه ضرراً . فهذا له تأويله .

قال نَهْجٌ : سألت أحمد ، عن رجل له امرأتان ، اسم كل واحدة منهما فاطمة ، فسألت واحدة منهما ، فحلف بطلاق فاطمة ، ونوى التي ماتت ؟

قال : إن كان التَّشْخِيفُ له ظاهراً ، فإلية نية صاحب الطلاق ، وإن كان المَعْتَقُ هو الظالم ، فإلية نية الذي اشتد الحلف ، وفيه روى أبو عاوية ، بإسناده عن شريك بن عبيدة ، قال : خرجنا نريد رسول الله ﷺ ، ومعاوية بن عفراء ، فأخذه عبود له ، فخرج القوم أن يحلفوا ، فحلفت أنه أمي ، فعلى سيده ، فأبى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : «أنت أرحم وأصدقهم ، المسلم أحر للسلم» .

وقال النبي ﷺ : «إن من المعاريض المنبوذة عن الكذب» . يعني : صفة المعاريض التي يوهم بها السامع غير ما جاء .

قال محمد بن سيرين : الكلام أوسع من أن يكذب الظريف . يعني : لا يحتاج أن يكذب «الكثرة المعاريض» ، ويحصر الظريف بذلك : يعني به الكيس القطن ، فإنه يقطن للتأويل . فلا حاجة به إلى كذب .

حينئذ ليس أن يكون الخلاف ظاهراً ، كالذي يستحلفه الحاكم على حق غيره ، فهذا يصرف منه إلى ظهر اسمه لدى حلف التَّشْخِيفِ ، ولا يقع الخلاف لتأويله . وبهذا قال الشافعي ، ولا يخدعه له لجهالة . حدثنا غيره عن ابن عباس ، قال رسول الله ﷺ : «يبيحك على ما يبيحك به صاحبك» . رواه مسند وأبو داود =

ومثال «رأى» بمعنى «غلب»: قول الشاعر:

«ومن أبى هربوا قال: قال رسول الله ﷺ: «اليمين على نية المُتخلف». رواه مسلم.

ولانت عائشة: «اليمين على ما وقع للمخرف له». ولأنه لو ساء التؤول، لبطل المعنى الملقى باليمين، إذ مقصودها تعريف الخائف ليرتدج من الجحود، خوفًا من عاقبة اليمين الكاذبة، فليس ساء التؤول له، انصى ذلك، وصار التؤول وسيلة إلى صعد الحقوق، ولا نعلم في هذا علاقًا.

قال إبراهيم، في رجل استحلته السلطان بالطلاق على شيء، فوذك في بيته إلى شيء: أمر: أجراً عنه، وإن كان ظناً لم يُعزى عنه التوروك.

الحال الثالث: لم يكن حلاً ولا مطوقاً، فظاهر كلام أحمد، أن له التأييد، فإنه زوى أن مُهتأ كان عنه، هو والتأويدي وصاحبه، فصار رجل يطلب التروذي. ولم يرد التروذي أن يكلمه، فوضع مهذا أمية في كفه، وقال: ليس التروذي مهذا، وما يصنع التروذي مهذا أريد: ليس هو في كفه، ولم ينكر ذلك أبو عبد الله.

وزوى أن مهذا قال له: إني أريد الخروج - يعني: السفر إلى بلد - وأحب أن تسمى الجزء الثاني، فأسمعه إياه، ثم رآه بعد ذلك، فقال: ألم تقل إنك تريد الخروج؟ فقال له مهذا: قلت لك: إني أريد الخروج الآن؟ ظم ينكر عليه. وهذا ملعب الشافعي. ولا نعلم في هذا علاقًا.

روى سعد، عن جرير، عن المغيرة، قال: كان إنا طلب إسمان إبراهيم، ولم يرد إبراهيم أن يلقاه، فخرجت إليه الخادم فقلت: اعطيه في المسجد.

وقال له رجل: إني ذكرت رجلاً بشيء، فكيف لي أن أعتز إليه؟ قال: قل له: والله إن الله يعزم ما قلت من ذلك من شيء. وقد كان الشيء كذاً بمرح، ولا يقول إلا حقاً، ومراحمه أن يوهم السامع بكلامه غير ما به، وهو التؤول، فقال لمجور: «لا تدخل الجنة مجور». يعني: أن الله يشهدن أنك كذاً غيراً كذاً.

وقال أوس: إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، احملني. فقال رسول الله: «إنا حاملوك على ولد ناقة». قال: وما أصبح يولد ناقة؟ قال: «وهل تلد الإبل إلا التوق؟». رواه أبو داود.

وقال لأمرأة، وقد ذكرت له زوجها: «أمر الذي في عينه يمان». فقالت: يا رسول الله، إنه لصحيح العين. وأراد الشيء كذاً باليأس الذي حول الخلق.

وإن لرحمن أحسنه من وراءه: «من يشترى العبد؟». فقال: يا رسول الله، نجدني وأنا كاسية. قال: «لكل عبد الله است بكاسية».

وهذا كنه من التؤول والمعترض، وقد سماه الشيء كذاً حقاً، فقال: «لا تقول إلا حقاً».

وزوى عن شريح، أنه خرج من عند زياد، وقد حضره الموت، فقيل له: كيف تركت الأمر؟ قال: تركته بأمر وبهي. فلما مات قيل له: كيف قلت ذلك؟ قال: تركته بأمر بالعصر، وبهي عن نيكه، والخرج.

وتروى عن شقيق، أن رجلاً خطب امرأته، ونحوه أمعري، فقالوا: لا تزوجك حتى تعسو امرأتك هذا.

رَأَيْتُ اللَّيْلُ أَخْبِرَ كُلُّ شَيْءٍ

مُحَاوَلَةٌ وَأَخْبَرَهُمْ لِحُؤُلَاءِ

ههنا « رأى » بمعنى « علم » .

وعن « رأى » بمعنى « علم » أن تقول : علمتُ المريضُ فرأيتُه معالجاً . بمعنى :

علمتُ .

وعن « رأى » بمعنى « انصَرَ » أن تقول : رأيتُ زيداً . بمعنى انصرتُه

وعن « رأى » بمعنى « ضربتُ رفته » أن تقول : رأيتُ زيداً . أي : ضربتُ رفته .

لكن هذا الأخير بعيدٌ ، يعني : لا يتروقه إلا الذي أراده بنفسه ، أما انخطأتُ ففته لا

يُطْرَأُ على ياله أن « رأيتُه » بمعنى : ضربتُ رفته .

المهم أن الذي من أحوال « علم » هو « رأيتُ » التي بمعنى « علمتُ » ، والتي بمعنى

« علمتُ » .

أما « رأيتُ » التي بمعنى « انصرتُ » فإنها لا تصيب إلا مطعولاً واحداً .

« شهدوا أني قد طقت ثلاثاً . فزوجوه . فأقام على امرأته ، فقالوا : قد طقت ثلاثاً . قال : ألم تعلموا أنه كان لي ثلاث نسوة فطقتهن ؟ قالوا : بلى . قال : قد طقت ثلاثاً . فقالوا : ما هذا أردنا . فذكر ذلك شقين لعثمان ، فجعله يثمه .

ويروى عن الشعبي . أنه كان في مجلس ، فطرق إليه رجل طين أنه طلب منه التعريف به ، واقفاً عليه ، فقال الشعبي : إن له بنتاً وشركاً . فقبل للشعبي بعد ما ذهب الرجل : أتعرفه ؟ قال : لا ، ولكنه نظر إلى . فكيف أتيت عليه ؟ قال : شرفه أكتفه ، ويرث الذي يسكنه .

ويروى أن رجلاً أهدى علي شرباً ، فقبل له : من أنت ؟ قال :

أنا ابن الذي لا يترن القفر يترن

أرى الناس قواجا على باب داره

فمنهم فيما حولها ولقدوة

صوه شرباً ، فحلوا عليه ، ثم سألوا عنه ، فإذا هو ابن الجعاني .

« أرى » حوارجاً ، فقالوا له : نرى من حمال وعلى . فقال : أنا من طين ، ومن عند رفا .

وشبهه هو . ويروى أيضاً لا يعلم به الكلام ، وسوخ الغيرة مطبوخة كالك أو غير مطبوخة . لأن « أرى » كـ

يعرف دمت من الخواص من غير حاجة به إليه .

« أرى » كـ « أرى » من « أرى » ، وقد أشهد من هشام في شرحه . شاهد .

وكذلك « رأيتُ » التي بمعنى « حضرتُ وقتَه » .

وقوله رحمه الله . علمتُ<sup>(١)</sup> . الفعل « علمتُ » تصبُّب مفعولين ، تقولُ : علمتُ عمراً شاجضاً . وإعرابه :

علمتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، علمتُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لا اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، وهو تصبُّب مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثاني الخبر ، والثالث ضمير المتكلم مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

عمراً : مفعولها الأول منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

شاجضاً : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : وجدتُ<sup>(٢)</sup> . ومثاله : قوله تعالى : ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَاتَا زَجِبُوا﴾<sup>(٣)</sup> .

و « وجدتُ » تأتي بمعنى : وجدته على حالٍ مُعَيَّنَةٍ ، وتأتي بمعنى « أقيمتُ » ، تقولُ : طلبتُ الدرهم الذي ضاع لي فوجدته ، وتقولُ : طلبتُ الدرهم الذي ضاع لي فوجدته مدفوناً .

(١) هذا هو الفعل السادس من الأفعال التي تصبُّب مفعولين ، أصلهما التثنية والخبر . والفعل « علمتُ » معناه البين ، وقد يأتي الفعل « علمتُ » بمعنى « علمتُ » ، وكذلك له العلماء بقره تعالى : ﴿لَوْ أَن عَشِيرَتِي لَأَمَانٌ فَلَا تُؤْمِنُونَ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ .

وهو إما كان بمعنى البين أو الظن يصعد إلى مفعولين . وقد يأتي بمعنى « عرفتُ » ، فيصعد لواحد . وقد يأتي بمعنى : صار ألقم - أي : مشغوق الشفة العليا - فلا يصعد أصلاً ، أي : يكون فعلاً لازماً . (٢) هذا هو الفعل السابع من الأفعال التي تصبُّب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

وهذه الأفعال الثلاثة الأسماء « رأى » ، و« علمتُ » ، و« وجدتُ » هي التي تميز تخبيراً وتوقع مصعباً . (٣) ومثاله أيضاً : قوله تعالى ﴿لَوْ أَن عَشِيرَتِي لَأَمَانٌ﴾ .

مصعباً - أي : لا يصعب مفعولين ، هذه : « أكثرهم الفاسقين » . وقوله تعالى ﴿عَشِيرَتِي لَأَمَانٌ﴾ فهو صريحٌ مصعبٌ غيرٌ . « مصعباً » وحده في هذه الآية أيضاً تصبُّب مفعولين ، « مصعباً » مصعباً .

فـ « وجد » الأولى بمعنى « لقيته » فلم تكسب إلا مفعولاً واحداً ، و « وجد » الثانية نصبت مفعولين ؛ لأنها بمعنى : وجدته على حالة شغوية .

ولذلك كان معنى « وجد » في قوله تعالى : ﴿لَوْ خَشِدُوا اللَّهَ تَوَاتُرًا لَرَجَعْنَاهُمْ﴾ ؛ أي : في حالة من الأحوال .

وتأتي « وجد » كذلك بمعنى « خزن » ، تقول : ضاغت بعيره فوجد عليها ؛ يعني : خزن عليها .

وتكثرت استعمالاً « وجد » بهذا المثال السابق للأمور الثلاثة ، تقول : ضاغت بعيره فوجد عليها ؛ أي : خزن .

وتقول : ضاغت بعيره فوجدتها . يعني : لقيتها .

وتقول : ضاغت بعيره فوجدت عليها أخباراً . وهذه تكسب مفعولين ، والذي يُشِيرُ لنا أحد المعاني الثلاثة هو السياق .

وقوله رحمه الله : أَخَذْتُ<sup>(١)</sup> . مثلها : قوله تعالى : ﴿وَأَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ واعربت هذه الآية هكذا :

أَخَذْتُ : فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح ، تكسب مفعولين ؛ الأولُ : المبدأ ، والثاني : الخبر .

اللهُ : الاسمُ الكريمُ ، فاعلٌ مرفوعٌ بالضمية الظاهرة .

إبراهيمُ - مفعولها الأولُ ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ .

خَلِيلًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةُ ظاهرةٌ في آخره .

وَرَبُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ . جعلت<sup>(٢)</sup> . تقول : جعلتُ الحسبَ بآبَا .

(١) هذا هو الصنح الثامن ، من الأفعال التي تصب مفعولين ، أصلهما المبدأ والخبر .

(٢) هذا هو الصنح التاسع ، من الأفعال التي تصب مفعولين ، أصلهما المبدأ والخبر . وهذا الصنح الأخير .

« جعلت » ، وحصلت « لقيت » ، والافتعال من حالة إلى حالة أخرى .



فالفعل « جعل » هنا نصبت مفعولين ، لأنني نصيرت الخشب بابا .  
واعراب هذا المثال هكذا :

جعلت - فعل وفاعل ، جعلت : فعل ماضٍ مبني على السكون ؛ لاتصاله بصير  
الرفع المحرك ، والتاء : ضمير المتكلم مبني على الضم في محل رفع ، فاعل .  
الخشب : مفعولها الأول منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .  
بابا : مفعولها الثاني منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .  
وقوله رحمه الله : سمعت<sup>(١)</sup> . تقول : سمعت النبي ﷺ يقول :

لكن هذه الأداة « سمعت » اختلف فيها النحويون ، فبعضهم قال : إنها من أعراب  
« علن » ، فهي تكتيب مفعولين<sup>(٢)</sup> ، وبعضهم قال : إنها ليست من أعراب « علن » ، فهي  
لا تكتيب مفعولين<sup>(٣)</sup> ، لأن السمع حاشية من العزائم ، وما كان تذركه الحواس فإنه لا  
يكتيب مفعولين<sup>(٤)</sup> .

فعلى سبيل المثال « رأيت » إذا كانت بمعنى « غلبت » تكتيب مفعولين ، وإذا  
كانت بمعنى « أضررت » لا تكتيب إلا مفعولاً واحداً .

ومن يزعم<sup>(٥)</sup> أن « سمع » تكتيب مفعولين أغرب قوله : سمعت رسول الله ﷺ  
يقول . هكذا :

(١) هذا هو القس العاشر من أعراب « علن » - على حد قول المصنف - وهو يند حصول النية في السمع .

(٢) وهذا هو قول أبي علي الثعلبي ، وبعده عليه المصنف ابن جبروم ، وهو رأى ضعفه ، بل سبه بعض  
النحويين إلى الشذوذ .

(٣) وهذا هو قول جمهور النحويين . فقد قالوا : إن الفعل « سمع » لا يعتدى إلا لمفعول واحد .  
وهذا القول هو الصحيح لا سيأتي في كلام الشرح رحمه الله .

(٤) صحيح أفعال الحواس ، التي هي : « سمع ، وذاق ، وأبصر ، وشم » لا يعتدى إلا إلى مفعول  
واحد .

(٥) لعمري ههنا مجرور ، « لمن » الشرطية ، وعلامة جرته حذف حرف العلة .

رسول : مفعول أول .

وجملة « يقول » مفعول ثانٍ .

لأن « رسول ، ويقول » يصبح أن يُجفلاً مبتدأ وخبراً ، فقول : رسول الله ﷺ يقول :

والمبتدأ والخبر إذا اذخعت عليهما أداة ، ثم نصبتنهما صارت عاملةً فيهما ، وأنت تقول : سيئت النبي ﷺ يقول ، وتقول : أحياناً : سيئت النبي ﷺ قاللاً .

فتقول لهم : سيئت الرسول ﷺ يقول كقولك : رأيت النبي ﷺ يُضلى . وأنت تُشاهدُهُ<sup>(١)</sup> . فهنا هل نقول : النبي : مفعول أول . ويُضلى مفعول ثانٍ ؟

الجواب : لا ، بل نقول : النبي : مفعول به ، ويُضلى : منصوب على الحال .

إذن : سيئت النبي ﷺ يقول . النبي : مفعول به ، ويقول : في موضع نصب على الحال .

فتقول لهم : لا يمكن أن تمعل « شمع » تلصبت مفعولتين إلا إذا انقلبتا على أن « رأى » التصرية تلصبت مفعولين لأن الرؤية البصرية والسمع كليهما أدوات جسية ، فلا تلصبت إلا مفعولاً واحداً .

على كل حال بالنسبة للشكلي لا يتخلف ، إنما الاختلاف في الإعراب<sup>(٢)</sup> ، فلو قلت : سيئت النبي ﷺ قاللاً كذا وكذا يصيح ، أو : سيئته يقول يصيح ، أو : رأيت النبي ﷺ فاعلاً كذا ، يصيح ، أو : رأيت النبي ﷺ راكفاً يصيح<sup>(٣)</sup> .

(١) فتكروا « رأى » هنا بصرية لا سمعية إلا لقول واحد .

(٢) معنى قول أبي علي العارسي لقرب جملة « يقول » في محل نصب مفعولاً لها .

ومعنى قول الجمهور تعرب جملة « يقول » في موضع نصب على الحال .

(٣) أي : من حيث الشكل فإنها سواء كانت حالاً أو مفعولاً ثانياً فهي منصوبة .

ويجب تنبيه الكلام على « ظمت وأخواتها » ، وهذا هو تلخيص ما مضى .

١ - « ظن » وأخواتها تصبب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظن ، وحسد .

## ولكن كيف تُقربُ : « قائلًا ، ويقولُ ، وقائلًا ، وراكفًا ؟ »

١- وعمل ، ورأى ، ورأى ، وعلم ، ووجد ، وانفذ ، وجعل ، وسبح .

٢- هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهي : « ظن ، وحسب ، وعمل ، ورأى » .

والقسم الثاني : يفيد اليقن وتحقق وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهي : « رأى ، وعلم ، ووجد » .

والقسم الثالث : يفيد التصير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : « أخذ ، وجعل » .  
والقسم الرابع : يفيد حصول النسبة في السمع ، وهو فعل واحد ، وهو « سبغ » .

٣- « ظن » والمعرّيات يسميها البعض بأفعال القلوب ، وسميها البعض بالأفعال المتعدية ، يعنى : إلى مفعولين ، وسميها البعض بأفعال الشك ، وهي تسمية الشيء ببعض معانيه .

لما أفعال القلوب فللتصوير بها الأفعال التي تعلق بالقلوب « كـ « رأى » ، وسبق أنها متعلقة بالقلب ، و « علم » ، وسبقه القلب هنا ، ونحوهما .

وكذلك الشك فإنه يطلق « « ظن » ونحوها ، لتقيد الشك والترجيحان .

لما تسميها بالأفعال المتعدية فهذا وصف لجميعها سوى « سمعت » على قول جماهير النحويين .

٤- الأفعال « ظن ، وحسب ، وعمل » من الأفعال التي يفيد ترجيح وقوع الخبر ، ولكنها قد تستعمل أحيانًا اليقين .

٥- قد تأتي « ظن » بمعنى اليقن ، وتكون وقتئذ متعدية للمفعول واحد .

٦- الأكثر في الفعل « زعم » أن يعنى إلى مفعولين بواسطة « أن » « لولا كذا ، سواء أكانت مختلفة من التقيلة ، أم كانت متشعبة .

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازماً ، بل قد يعنى الفعل « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بهما .

٧- الفعل « رأى » يكون بمعنى « علم » ، ويكون بمعنى « ظن » ، ويكون بمعنى « علم » ، وهذه المعاني الثلاثة يكون متعدية للمفعولين .

ويكون بمعنى « أفضى » ، ويكون بمعنى « ضرب ركة » ، ويهلان العنقذين يكون متعدية للمفعول واحد .

٨- الفعل « علم » معناه اليقين ، وقد يأتي بمعنى « ظن » ، وهو يهلان المعينين يعنى إلى مفعولين .  
وقد يأتي بمعنى : « عرف » ، فيتعدى لواحد .

وقد يأتي بمعنى : « حار علم » أى : مشقوق الشفة العليا - فيكون فعلاً لازماً .

٩- فعل « وجد » يأتي بمعنى : « وجدته على حال معينة » ، فيكون متعدية للمفعولين ، ويأتي بمعنى « لفت » ، فيكون متعدية للمفعول واحد ، ويأتي بمعنى « حزن » فيتعدى بواسطة حرف آخر .

الحيوات : فترى حالاً ، وليس مفعولاً تاماً ؛ لأنَّ البصرَ والسمعَ لا يَنْصَبُ إلا مفعولاً واحداً .




---

١٠٠ - الفعل « سمع » اختلص فيه التحلة ؛ هل هو من الحيوانات ؟ قلن : فليصت مفعولان ؟ أم ليس من الحيوانات ، فليقتضى مفعول واحد ؟  
 هو لأنَّ صيغة . القول الراجح منهما هو الثاني ؛ وذلك لأنَّ « سمع » من أفعال الخواص . وما كان من أفعال الخواص فإنه ينصب مفعولاً واحداً ، كـ « رأى » البصرية . والله أعلم .

## بَابُ النَّعْتِ

## بابُ النَّعْتِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب النعت ) النعت تابع للمنعوت في رفعه . ونصبه . وحذفه . وتعريفه . وتكثيره . تقول : قام زيد العاقل . ورأيت زيدا العاقل . وعرضت زيدا العاقل .

قال المؤلف رحمه الله . باب النعت . النعت بمعنى : الوصف<sup>(١)</sup> ، تقول : نعته ؛ أي : وصفه ، ولهذا يُطلق بعض النحويين عليه الوصف ، فالوصف والصفة والنعت بمعنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

وهو - أي : النعت - : وصفٌ يُوصَفُ به ما سبق ، فلا يُتقدَّمُ النعت على المنعوت<sup>(٣)</sup> ، وقد يُوصَفُ بفتح ، وقد يُوصَفُ بمدح .

فإذا قلت : جاء زيد العالم ، جاء زيد الخليل . فقد وصفته بمدح .

وإذا قلت : جاء زيد الجاهل ، جاء زيد الأحمق . فقد وصفته بمدح .

وهذا من حيث المعنى ؛ أنَّ النعت وصفٌ للمنعوت ، ولا بد أن يتأخر عنه .

أما من حيث الإعراب فيقول المؤلف رحمه الله : النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وحذفه ولم يتخلَّ ؛ وجزيه . لأنَّ الجزء من خصائص الأفعال ، والأفعال لا تُنعت ، ولكن يُنعت بها .

(١) وهذا في اللغة .

أما في الاصطلاح : فهو التابع للشيء أو الموصول بالشيء ، لاسم تبعه في الإعراب والتعريف والتكثير . وهو يُوضَّح لمبوعه في المعارف ، تُخصَّص له في التكرات . وسبأني - إن شاء الله - شرح هذا التعريف .

(٢) ولما كنت بعد أن من فتحة من يُنعت هذا الباب باب النعت ، ومنهم من يُنعت به باب الوصف ، ومنهم من يُنعت به باب الصفة ، وكلها أسماء صحيحة .

(٣) ولذا قال المؤلف : النعت تابع للمنعوت .

تقول: مررت برجلٍ يُكْرِمُ الضيفَ<sup>(١)</sup>. ولكن لا تقول: يُكْرِمُ الضيفَ رجلٌ. فتجوزُ ارجلُ «صفةٌ لـ» يُكْرِمُ<sup>(٢)</sup>.

الهم أن المؤلف لم يذكُرِ الحزمَ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تُثَعَّثُ، وعليه فلا يمكنُ أن يكونَ الثَعَثُ تابعاً لثَعَوْتٍ في جزئيه.

وقوله رحمه الله - في رفعه، ونصبه، وحذفه. فالثَعَثُ يتلغى للثَعَوْتِ أولاً في رفعه، فإذا صار للثَعَوْتِ مرفوعاً صار الثَعَثُ مرفوعاً، فتقول: جاء زيدٌ الفاضلُ<sup>(٣)</sup>. لا غير، ولا يجوزُ أن تقول: جاء زيدٌ الفاضلُ، أو: جاء زيدٌ الفاضلِ. بل يجبُ أن تقول: جاء زيدٌ الفاضلُ.

ثانياً: في نصبه. فإذا كان الثَعَوْتُ منصوباً صار الثَعَثُ منصوباً، فتقول: رأيتُ زيداً الفاضلُ. لا غير، ولا يجوزُ أن تقول: رأيتُ زيداً الفاضلِ، ولا أن تقول: رأيتُ زيداً الفاضلِ<sup>(٤)</sup>.

ولو أنَّ أحداً قرأ عندك كتاباً، فقال: هذا كتابٌ جميلٌ، أو قال: قرأتُ كتاباً جميلاً، أو قال: نظرتُ إلى كتابٍ جميلٍ. فهذا خطأٌ، والصوابُ أن تقول: هذا كتابٌ جميلٌ، وقرأتُ كتاباً جميلاً، نظرتُ إلى كتابٍ جميلٍ. وعلى هذا فيقول<sup>(٥)</sup>.

(١) فتحمل الجملة الفعلية «يكرم الضيف» نكلاً لكلمة «رجل»؛ لأن الفعل يمكن أن يثبت به.

(٢) لأن الأفعال لا تُثَعَّثُ.

(٣) رفع الثَعَثُ «الفاضل»؛ لأن الثَعَوْتُ «زيد» مرفوع.

(٤) لم يذكر الشارح رحمه الله الحذف؛ لأن الكلام فيه مبنى على الكلام في سابقته؛ الرفع والنصب.

(٥) إطلاق سؤالٍ رحمه الله القول بعدم جواز مخالفة الثَعَثُ للثَعَوْتِ في رفعه، أو نصبه، أو حذفه، واستغلبة ذلك، سيئه أن هذا الكتاب موضوع للثَعَوْتِين، وقد جعل الشيخ الشارح رحمه الله شرطه تشديداً مع هذا الأسس.

والأجانب المتخالف قد ذكر والله يجوز في مثل هذا التعبير قطع الثَعَثُ بالجرور عن الثَعَوْتِ، بالرفع عن إسماعيل مبتداً، أو نصب على إسماعيل فعل، نحو: مررتُ بزيدٍ الكرميِّ أو الكرميِّ. أي: هو الكرميِّ. أو: أتذبح الكرميِّ.

وكذلك قطع الثَعَثُ للنصب عن الثَعَوْتِ بالرفع على إسماعيل مبتداً، وقطع الثَعَثُ المرفوع عن الثَعَوْتِ بالنصب على إسماعيل فعل. وانظر شرح ابن عثيمين ٢٠٤/٣.

إذن - يثنى النعت المنعوت في رقيه ، إن كان مرفوعاً ، وفي نصبه ، إن كان منصوباً ، وفي حذفه ، إن كان مفعولاً .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وتعريفه وتكثيره . يعني رحمه الله : أن النعت يثنى المنعوت كذلك في تعريفه وتكثيره ؛ أي : إذا كان المنعوت معرفةً كان النعت معرفةً ، وإذا كان نكرةً كان النعت نكرةً ، فلا يصح أن تقول مثلاً : مرث بالرجل فاضل . لأنَّ «فاضل» نكرة ، و «الرجل» معرفة .

إذن : الصحيح أن تقول : مرث بالرجل الفاضل .

وكذلك لا يصح أن تقول : مرث برجل الفاضل ؛ لأنَّ «رجل» نكرة ، و «الفاضل» معرفة .

فالصحيح أن تقول : مرث برجل فاضل ؛ لأنَّ «رجل» نكرة ، و «فاضل» نكرة .

ولم يذكر المؤلف رحمه الله تكثيره ونائبه . فهل يثنى النعت المنعوت في التكثير والنائب ؟

الجواب : نعم ، يثنىه ، إلا إذا كان الوصف لغير المنعوت ، فإذا كان الوصف من جهة المعنى لغير المنعوت فإنه يثنى الموصوف<sup>(١)</sup> ، فإذا كان المنعوت<sup>(٢)</sup> مذكراً كان النعت مذكراً ، وإذا كان المنعوت<sup>(٣)</sup> مؤنثاً صار النعت كذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) أي : الاسم الذي يلي النعت . وسيظهر ذلك في الحاشية التالية .

(٢) أي : كقوله تعالى : رحمه الله على من آمن .

تسمي الأول : النعت الحقيقي .

و تسمي الثاني : النعت الشبهي .

أما النعت الحقيقي فهو : الاسم التابع للمنعوت الرفع لغير مستر يعود إلى المنعوت أو الموصوف ،

بحر . جاء محمد العاقل . ذ : محمد الفاعل ؛ جاء . والعاقل : نعت لـ محمد . وهو اسم خاص

يعود على محمد ، ورفيع فاعلاً ، وفاضل ضمير مستتر فيه جوازاً ، ففاضل هو ؛ يعود إلى محمد .

و أما النعت الشبهي فهو : الاسم التابع للموصوف ، الرفع لاسم ظاهر اتصل به . أي : الاسم الظاهر

ضمير يعود إلى المنعوت ، بحر : جاء محمد العاقل أبو . ذ : محمد الفاعل ؛ جاء . والعقل نعت



من ذلك : مرزوث برجل قائم . فهذا مثال صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكور ،  
والمعوث « رجل » مذكور .

من آخر : مرزوث برجل قائم . هذا مثال غير صحيح ، والصحيح أن تقول :  
مرزوث بامرأة قائم ؛ لأن النعت مؤنث ، والمعوث مؤنث .

مثال آخر : مرزوث بامرؤ قائم . هذا المثال غير صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكور ،  
والمعوث « امرأة » مؤنث .

قلت : إلا إذا كان وصفًا لغير المعوث ، فيكون على حسب الوصف<sup>(١)</sup> ، فمثلاً إذا  
قلت : مرزوث بامرؤ قائم أبوها . أو : مرزوث بامرأة قائم أبوها ، فكلاهما صحيح ؟

الجواب : المثال الأول هو الصحيح ؛ لأن القيام ليس وصفًا للمرأة ، وإنما هو وصف  
في المعنى للأب ، فالأب هو القائم ، ليس المرأة ، ولهذا تبع ما بعده في التذكير  
والثاني .

وتقول : مرزوث بامرأة قائم أبوها . فهذا صحيح ؛ لأن « أم » مؤنث .

(١) محمد ، نعت سبي .

وأبو : فاعل له الفاعل ، مرفوع بالواو ، نابتة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف إلى  
الهاء التي هي ضمير جازم إلى محمد .

ورجوع كونه سبياً هو أنه نشب في رفع اسم ظفر ، وهو « أبو » ، وذلك الاسم مشتعل على ضمير يعود  
على المعوث ، وهو الهاء من « أبو » .

•••••

في كلام القسرين رفع النعت - الذي هو كلمة « العاقل » في المثالين السابقين ضميراً مستتراً أو اسماً  
طاهراً ، أشد من ضمير ، ويكون النعت حينئذ كالتعليل ، يُفترق له فعلٌ من لفظه ، وما بعده يكون فاعلاً .  
وكلمة « العاقل » في المثالين السابقين هي في تقدير فعل ، لا أنها فعل .

وكلمة « هو » في المثال الأول : فاعل في تخیل رفع .

وكلمة « أبو » : مؤنث فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة أو الخمسة ، وهو مضاف ، والهاء  
مضاف إليه .

(٢) أي : الاسم الذي يلي النعت .

ونقول: مرزوق رجل قائمٌ أئمه . فهذا صحيح . ولكن لماذا أنشأه ، بالرغم من كون المعوت « رجل » مذكراً ؟

الجواب : لأن الوصف لغير المعوت .

ونقول : مرزوق رجل قائم أبوه . فهذا أيضاً صحيح ، وهكذا .

إذن . صار النعت يتبع المعوت في ثلاثة أشياء :

١- في الإعراب . وهو الرفع والنصب والخفض : فإذا كان المعوت مرفوعاً صار النعت مرفوعاً ، وإن كان منصوباً صار النعت منصوباً ، وإن كان مجروراً كان النعت مجروراً .

٢- وفي التعريف والتكريم : فإن كان المعوت معرفةً كان النعت معرفةً ، وإن كان المعوت نكرةً صار النعت نكرةً .

٣- وفي التذكير والتأنيث : فإن كان المعوت مذكراً صار النعت مذكراً ، وإن كان المعوت مؤنثاً صار النعت مؤنثاً .

إلا إذا كان الوصف لغير المعوت فإنه يتبع الوصف ، لا المعوت ، والأمثلة تُلدِّنت .

وعنى عندنا أمرٌ رابع . وهو الإفراد والتنبيه والجمع . فهل يكون النعت تابعاً للمعوت في الإفراد والتنبيه والجمع ، أم لا ؟

الجواب . نعم ، هو تابع له في الإفراد والتنبيه والجمع ، وتكرُّك هذه ؛ لأن فيها تفصيلاً ، ونحن لا نريد أن نُشَوِّشَ عليكم<sup>(١)</sup> .

(١) التوصل لذي أشار إليه الشارح رحمه الله هو أنه يفرق بين النعت الحقيقي والنعت الحسي .

فإذا كان النعت حقيقياً فإنه يتبع معنونه في الإفراد والتنبيه والجمع .

فإن كان معوتاً معرفةً كان النعت معرفةً ، فنقول : رأيتُ محمدًا العاقل ، وفطمةً الشهباء .

وإن كان معوتاً نعتياً كان النعت نعتياً ، نحو : رأيتُ محمدًا العاقلين ، وإن كان المعوت حسيً كان

نعتاً حسيً ، نحو : رأيتُ الرجلَ الضلال . =

« قال المؤلف رحمه الله مُتَمَلِّئًا ببعض الأمثلة على النعت الحقيقي : تقول . فهد

« النعت ليسى فإنه يكون مرفوعًا دائمًا ، ولو كان منصوبًا فنقلني ، تقول : رأيت الزائر العاقل أو هماً .  
وتقول : رأيت الأولاد العاقل أو هم .

وس خلال الكلام على هذه الأمور الأربعة التي يتبع النعت فيها النعوت يتلوهج لنا أن النعت الحقيقي والنعت النسي يشتركان في شيئين ، ويختلفان في شيئين :

أما الشبان اللذان يشتركان فيهما فهما

الأول : الإعراب . حيث يتبع النعت فيه منصوبه ، فإن كان النعوت مرفوعًا كان النعت مرفوعًا ، نحو :  
حضر محمدًا الفاضل ، أو : حضر محمدًا الفاضل أبوه .

وإن كان النعوت منصوبًا كان النعت منصوبًا ، نحو : رأيت محمدًا الفاضل ، أو : رأيت محمدًا الفاضل أبوه .

وإن كان النعوت مفعولًا كان النعت مفعولًا ، نحو : نظرت إلى محمد الفاضل ، أو : نظرت إلى محمد الفاضل أبوه .

الثاني : التعريف والتذكير ، حيث إن النعت يتبع معونه في ذلك ، فإن كان النعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان النعوت نكرة كان النعت نكرة .

مثال المعرفة : قام رأيت العاقل . إذ إن كلمة « زيد » معنوت ، وهو عليم على شخص شريف ، فكان معرفة ، فترد بعده « العاقل » المفعول ، فقبل : العاقل .

ومثال النكرة : مررت برجل عاقل . فكلمة « عاقل » نعت لـ « رجل » ، وهي نكرة ، لأن كلمة « رجل » نكرة ، فتبعها .

وأما الشبان اللذان يختلفان فيهما فهما :

الأول : في التذكير والنسب . حيث إن النعت الحقيقي يتبع معونه في التذكير والنسب ، فإن كان النعوت مذكورًا كان النعت مذكورًا ، وإن كان النعوت مؤنثًا كان النعت مؤنثًا ، علاوةً لاعت النسي فإنه يتبع ما بعده تذكيرًا ومؤنثًا .

مثال النعت الحقيقي :

قولك : قام زيد العاقل . فكلمة « العاقل » نعت ، ثبتت كلمة « زيد » في تذكيرها .

وقولك : قامت فاطمة الشهيدة . فكلمة « الشهيدة » نعت ثبتت كلمة « فاطمة » في تأنيثها .

ومثال النعت النسي :

قولك : رأيت هذا العاقل أحمقًا ، فكلمة « العاقل » نعت لـ « هذا » ، ثبتت كلمة « أحمقًا » في تأنيثها ، ولم يتلوهج كلمة « هذا » ، وإن كانت مؤنثة للمضي ، مذكورة بالنقط .

والنسي في جميع الإفراد النسبية ، حيث إن النعت في النعت الحقيقي يتبع معونه في الجمع والإفراد والتثنية ، علاوةً للنعت النسي فإنه يكون مرفوعًا دائمًا ، ولو كان منصوبًا مثنى أو منصوبًا . »

رَبُّ الْعَاقِلِ<sup>١</sup> . وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ<sup>٢</sup> ، وَغَرَزْتُ زَيْدَ الْعَاقِلِ<sup>٣</sup> .

= مدان . رأيت الضمير العاقلين ، إذ كلمة « العاقلين » تحت لاء التشديد ، تبت معونها من التثنية ، عطفًا لبعث السببي فإنه لا يكون إلا مفردًا .  
 مراد جاد الزيدان العاقل أمرهما . فكلمة « العاقل » تحت ، وهي معرفة ، لم تلحق معونها من التثنية .  
 فتلخص من هذا الإيضاح أن البعث الحقيقي يتبع معنوه في أربعة من عشرة : واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وواحد من ألقاب الإعراب الثلاثة ، التي هي : الرفع والنصب والخفض ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من التعريف والتسكير .  
 والبعث السببي يتبع معنوه في اثنين من خمسة : واحد من الرفع ، والنصب والخفض ، وواحد من التعريف والتسكير ، ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، ولا يتبع شيئًا في الأفراد والتثنية والجمع ، بل يكون معرفة ذاتنا وأيضًا . والله أعلم .

(١) هذا مثال على البعث الحقيقي المشتمل لأربعة من عشرة في الرفع ، مع الأفراد والتعريف والتذكير وإعرابه

قام زيدٌ . فعلٌ وفاعلٌ .

والعاقلُ : تحت لاء زيد ، وتحت المرفوع مرفوع .

ووجه تبيته شعوره في الأربعة المذكورة أن العاقل مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة ، وهو مفرد ، والأفراد واحد من ثلاثة أيضًا ، وهو مذكر ، والتذكير واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، وهو معرفة ، والتعريف واحد من اثنين ، وهما التعريف والتسكير ، لكن تعريف « زيد » بالعلمية ، وتعريف « العاقل » ، وأل .

(٢) هذا مثال على البعث الحقيقي المشتمل لأربعة من عشرة ، في النصب ، مع الأفراد والتعريف والتذكير أيضًا .

وإعرابه .

رأيتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ .

العاقلُ : تحت لاء زيد ، وتحت المنصوب منصوب .

ووجه تبيته لشعوره ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل الرفع بالنصب .

(٣) هذا مثال على البعث الحقيقي المشتمل لأربعة من عشرة ، في الخفض ، مع الأفراد والتعريف والتذكير أيضًا :

وإعرابه -

غَرَزْتُ . فعلٌ وفاعلٌ .

زيدٌ . حذرٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ « غَرَزْتُ » . =

ولا يصح أن نقول : قام زيد العاقل . ولا أن نقول : رأيت زيدا العاقل ، ولا أن نقول : مررت بزيد العاقل . لأن النعت يجيء للمعوت بدون تفصيل<sup>(١)</sup> .

والمختصر المؤلف رحمه الله على هذه الأمثلة الثلاثة ، مع أنه لم يذكر إلا النعت والمعوت إذا كانا متفرقين ، لكن كيف نقول إذا كانا لغيرنا ؟

الجواب : نبيئ « زيد » ، « رجل » ، فنقول : مررت برجل عاقل ، رأيت رجلاً عاقلاً ، جاء رجل عاقل .




---

= العاقل : نعت لـ « زيد » ، ونعت المجرور مجرور .  
 ووجه تبيته للمعوت ما تقدم في الذي قبله ، لكن جبدل العصب بالحرف ، ولية الاسم النعت من تذكير وتأنيث ، وتبنة وجمع ، معلومة ، فلا أظلم بذكرها ، وقد استوفاهما الشيخ عماد الشارح لهذا الضم ، فراجعته في شرح الأخرية ص ٩٠ وما بعدها .  
 (١) تقدم ما أن ذكرت أنه محور مخالفة النعت للمعوت في الإعراب ، فراجعته .

## المعرفة وأقسامها

## المعرفة واقسامها

قال المؤلف رحمه الله : المعرفة خمسة اشياء : الاسم المُضْمَرُ . نحو : ما وأب .  
والاسم العلم نحو : زيدٌ ومكة ، والاسم المُشَبَّهُ نحو : هذا وهذه وهؤلاء . ولاسه  
الذي فيه الألف واللام . نحو : الزَّجَلُ والغلام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة  
لما أشار المؤلف رحمه الله إلى التعريف والتكثير<sup>(١)</sup> بين المعرفة والتكثير<sup>(٢)</sup> ،  
فقال : المعرفة خمسة اشياء<sup>(٣)</sup> . وهي معدودة بأبوابها ، لا بأفرادها .

(١) فقد ذكر رحمه الله أن العت يقع المعوت في تعريفه وتكثيره ، فطارة يكون العت معرفة ، وقارة يكون  
تكيرة ، ولذا ذكر هنا رحمه الله أقسام المعرفة والتكيرة .

(٢) وهما تقسم الاسم ، فالاسم ينقسم إلى قسمين : المعرفة ، والتكيرة .

(٣) فم المؤلف رحمه الله للمعرفة على التكيرة وتكيرة العلو متزاها وشرفها ، مع أن كثرة من المعويين يُقْتَمَرُونَ  
تَكِيرَةً ، كالمالك في الألفية ؛ لأنها الأصل ، ولأن المعارف مستخرجة منها .

فلتخدم المصنف المعرفة على التكيرة وجهان .

أما الأول : فتعريف ، وهو عُلُو مرتبة المعرفة على التكيرة .

وأما الثاني : فلأن معرفة الشيء المشكك بالعدد أسهل من معرفة ما هو أوسع منه دائرة ، وبدون عُدْ بعده .  
ولم يذكر المؤلف والتدريج بينهما الله تعريف المعرفة ، والتعريف يذكر أقسامها فقط . ونحن إن شاء  
الله تعالى نذكر تعريفها لغياً واصطلاحاً ، فنقول :

أولاً : تعريفها من حيث اللغة . ترجع كلمة «معرفة» إلى مادة العين والراء والقاف ، ومنها قولهم : عرفت  
الشيء معرفة ، إذا عرفت به .

ثانياً : تعريفها من حيث الاصطلاح : لعرف بأنها كل اسم دل على شيء مُعْرَفٌ ، بواسطة قرينة من  
القرائن ، قد تكون هذه القرينة اللفظية ، وقد تكون معنوية .

فتكون القرينة اللفظية في الأقسام الآتية من المعارف :

١- في الأسماء التوضيحية ، والقرينة اللفظية هي الصلة .

٢- في العرف ، «أل» ، والقرينة اللفظية هي «أل» .

٣- في الضمائر إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أُضيف إليه .

وتكون القرينة معنوية ، وذلك في الضمائر بواسطة التكلم ، والمخاطب ، والنية ، وفي أسماء الإشارة إذا  
إنها تدل على معنى بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .

أما العلم كـ «محمد» ، «علي» فلا يحتاج إلى قرائن معنوية ، فهو مُعْرَفٌ بالوضوح ، كما سيأتي إن شاء  
الله تعالى .

قال المؤلف رحمه الله : الاسم المضمَّرُ ، نحو : أنا وأنت<sup>(١)</sup> . هذا هو أول المعارف الخمسة ، فكلُّ ضمير فهو معرفة ، وما هو الاسم المضمَّرُ ؟<sup>(٢)</sup> .

قال بعضهم في تعريفه : هو ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً .

مثال . إذا قلت : أنا قائم . كلمة « أنا » تُكْنَى بها عن « محمد بن صالح بن عثيمين » ، وأيهما أُخضِرَ : هذه الكلمات الثلاث ، أو « أنا » ؟

الجواب : « أنا » ، مع أنها أَوْضَحُ أيضًا من الاسم الظاهر ، فَيُكْنَى بالضمير عن الاسم الظاهر اختصارًا وإيضاحًا .

مثال آخر : تقول : أنت قائم . تُخاطِبُ رجلاً اسمه علي بن عبد الله الشفليخ .

ولو كُنيت بالظاهر لَقُلْتَ : علي بن عبد الله الشفليخ قائم . وأيهما أُخضِرَ ؟

الجواب : أنت قائم .

وأيهما أَيْسَرُ وأَوْضَحُ ؟

الجواب : أنت قائم . أيضًا ، لأنَّ « علي بن عبد الله الشفليخ » قد تكونُ لرجلٍ غير حاضرٍ ، لكنَّ « أنت قائم » واضحٌ أنها لرجلٍ حاضرٍ .

« وهذا المؤلف رحمه الله حصر المعارف كلها في أشياء خمسة ، وذلك ذلك خيانتان

الأولى : الاستفهام التام ، حيث استقرأ ألما اللغة والنحو للكلمات العربية ، فوجدوا المعارف لا تخرج عن تلك الأشياء الخمسة .

والثاني : الإجماع ، وقد حكاه عن ألما اللغة غير واحد .

والثالث - رحمه الله - أن المشهور عند المحققين لغة المعارف بست ، والاختلاف بينهم وبين المنصف لعلي ؛ إذ إن الجمهور يذكرون اسم الإشارة والاسم للوصول كلاً على جثة ، خلافاً للمنصف . فذكرهما باسم واحد ، وهو قوله : الاسم المهم .

(١) قوله . نحو أنا وأنت . فيه دليل على الضمائر بتوحيدها ، وهذا طبعاً التكليم ، « أنا » ، وضمائر الخطاب أو المخاطبة . وأنت . ، ويذكر بعض الشيء للدلالة على كل شيء من الاصطلاحات الشائعة عند التعبير وغيرهم .

(٢) اعلم رحمه الله أن الضمير والضمير بمعنى واحد .



إذن : بعضهم يقول في تعريف الضمير : ما شكى به عن الظاهر اختصاراً . وبعضهم يقول : الضمير ما دلّ على حاضر أو غائب بألفاظ معلومة .

لقولهم في التعريف . ما دلّ على حاضر ، وذلك نحو : أنا ، وأنت <sup>(١)</sup> .  
وقولهم : أو غائب . وذلك نحو : هو .

وقولهم : بألفاظ معلومة . وهي : أنا ، وأنت ، وأنتم . إلى غير ذلك مما مرّ علينا فيما سبق <sup>(٢)</sup> .

وبدأ المؤلف رحمه الله بالضمائر ؛ لأنها أعمّ المعارف ؛ لأنك إذا قلت : « أنا » . فإنه لا يتحمّل غيرك ، وكذلك « أنت » لا يتحمّل غيره ، وكذلك « هو » لا يتحمّل غير الشخص عنه .

(١) الفم - رحمتك الله - أن كثيراً من السادة يُعلّقون على خبري التكلم والمخاطب ضمير الحضور ؛ لأن صاحب هذا الضمير يكون عادة حاضراً وقت القول به .

(٢) تقدم ذكر هذه الألفاظ في بحث القائل ، وفي بحث البدأ والخبر . وسبق هناك أن قلنا : إن الضمير ثلاثة أنواع :

النوع الأول - ما وُجِع للدلالة على التكلم ، وهو قولنا من حيث التعريف ، وهو كلمتان ، وهما : « أنا » للتكلم وحده ، و « نحن » للتكلم للعظم نفسه ، أو مع غيره .

والنوع الثاني - ما وُجِع للدلالة على المخاطب ، وهو يلي ضمير التكلم في قوة التعريف ، وهو خمسة ألفاظ ، وهي : « أنت » يفتح فتاء للمخاطب المذكر المفرد ، و « أنت » بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة المفردة ، و « أنتما » للمخاطب النسي ، سواء أكانا ذكرين ، أم أنثيين ، أم ذكراً وأنثى ، و « أنتم » لجمع المذكور المخاطبين ، و « أننّ » لجمع الإناث المخاطبات .

والنوع الثالث - ما وُجِع للدلالة على الغائب ، وهو يلي ضمير المخاطب في قوة التعريف <sup>(٣)</sup> ، وهو خمسة ألفاظ أيضاً . وهي : « هو » للعاب المذكر المفرد ، و « هي » للعابة المؤنثة المفردة ، و « هما » للناس الغائب مطلقاً ، سواء أكانا ذكراً ، أم أنثيين ، أم ذكراً وأنثى ، و « هم » لجمع المذكور العائين ، و « هنّ » لجمع الإناث العائيات .

فجميع ما ذكرنا هنا عشر ضميرٍ ؛ اثنان للتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب ، وكلها معروفة ، كما عرفت .

(٣) وجمعه ترتيب الأرواح الثلاثة للضمير من حيث قوة التعريف هكذا : للتكلم ، ثم للمخاطب ، ثم للغائب .

لكن إذا قلت : زيد ، عمرو ، بكر ، خالد . فهذا صحيح أنه يُعْرَفُ ؛ يعني : ليست « زيد » ككلمة « رجل » ، لكنها أوسع دائرة من الضمير ، ولهذا تقول : الضمائر أعرف المعارف .

واشطنى بعض العلماء أسماء الله المُخْتَصَّةَ به ، مثل : « الله » ، والرحمن ، ورب العالمين<sup>(١)</sup> ، فقالوا : إنها أعرف للمعارف ، فالله ، والرحمن ورب العالمين أعلام على الرب عز وجل ، وهي أعرف للمعارف ؛ لأنها لا تُحْتَمَلُ غيره .

إذن : نقول : أعرف المعارف الضمائر إلا الأسماء المُخْتَصَّةَ بالله ، فهي أعرف من الضمائر ؛ لأنها لا تُحْتَمَلُ غير الله ، ولا تُضَلِّحُ لغير الله .

وقول المؤلف رحمه الله : الاسم المُخْتَصُّ نحو : أنا وأنت . ليه جاء بكلمة « هو » ؛ كي تُحْتَمَلُ على كل أنواع الضمائر ، « أنا » للمتكلم ، و« أنت » للمخاطب ، و« هو » للغائب ، فلو جاء المؤلف رحمه الله بـ « هو » لاشتمل الضمير . ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم العَمَمُ . نحو : زيد ومكة .

العَلَمُ هو القسم الثاني من أقسام المعارف الخمسة ، وهو في المرتبة الثانية<sup>(٢)</sup> ، وهو ما عرّف شفاة مطلقاً .

قال ابن مالك :

اسم يُعْرَفُ الشَّيْءُ مُطْلَقاً عَلَّمُهُ كَمُخْتَصِرٍ وَجَزَائِفاً<sup>(٣)</sup>

فالاسم العَلَمُ هو الذي يُعْرَفُ الشَّيْءُ تَعْيِيناً مُطْلَقاً بلا قيد<sup>(٤)</sup> .

(١) ومنها أيضاً اسم « الرب » بالألف واللام ، فهو من الأسماء المُخْتَصَّةَ بالله .

قال السيوطي رحمه في المجموع ١/٣٣٤ : قال العلماء : الرب بالألف واللام لا يطلق إلا على الله . اهـ . وانظر الفتح ١٧٩/٥ .

واشطنوا أيضاً الضمير العائد إلى الله تعالى ، فهو أعرف من الضمير العائد على غير الله تعالى .

(٢) في ترتيب أقسام المعارف الخمسة ، من حيث درجة تعريفها .

(٣) الألفية ، باب العَلَمُ ، البيت رقم ( ٧٢ ) .

(٤) العَمَمُ لغةً هو الشيء الظاهر اليقين كالجبال مثلاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَزَيْنٌ يُضِلُّ أَهْلَهُ مِنْ قِبَلِهِمْ -

ومن له المؤلف رحمه الله بقوله : نحو : زَيْدٌ وَتَكَّةٌ .

و « زَيْدٌ » عَلَّمَ عَلَى الْعَاقِلِ<sup>(١)</sup> ، و « تَكَّةٌ » عَلَّمَ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ<sup>(٢)</sup> ، ونحو « زيد » :

- كالأخلاق ، أي : كالحال .

وأن في الاصطلاح فهو ما يدل على معين بدون احتياج إلى قرينة لعظمة أو معوية لتعريفه ، وذلك بخلاف بقية المعارف التي تحتاج إلى قرائن لهذا المعين .

فاسم الإشارة يعين فمشتقها بقرينة الإشارة الحسية كالأصبع ، لأن الأصل أني إذا قلت : هذا محمدٌ . الأصل أن أقول : هذا ، يعني : أُنْبِئْ بِهِ . لذلك قال : اسم الإشارة .

والاسم الموصول يعين مسماه بقرينة الصلة ، لو قلت : جاء الذي تعرفُ . فالاسم الموصول « الذي » لم يتكلم إلا بواسطة صلاته ، جملة « تعرف » .

والاسم المضاف إلى المعرفة يعين مسماه بقرينة الإضافة ، والضمير يعين مسماه بقيد التكنيم كـ « أنا » ، أو الخطاب كـ « أنت » ، أو الغيبة كـ « هو » .

والظرف ، « آل » يعين مسماه بقرينة « آل » ، فإذا فرقته « آل » أصبح بكرة .

فالفرق إذن بين العلم وبين بقية المعارف أنها تُعَيَّنُ مسماهما بقيد ، أي : بواسطة قرينة ، أما العلم فيعين مسماه بوضعه ، ولا يحتاج إلى قيد ، أو قرينة .

(١) وهو عَلَّمَ عَلَى مَذْكُورٍ .

(٢) وهو عَلَّمَ عَلَى مَوْثٍ ، وهناك التكاليف لتقبل على العلم بعض مفرداته ، وكأن المؤلف رحمه الله يريد أن

يشير إلى أن العلم قسمان :

أولهما : عَلَّمَ مَذْكُورٍ ، وهو نوحان :

الأول : ما كان تذكيره لفظياً ، كـ « إبراهيم » .

والثاني : ما كان تذكيره معنوياً ، كـ « طلحة » .

وثانيهما : عَلَّمَ مَوْثٍ ، وهو نوحان :

الأول : ما كان تأنيبه لفظياً ، كـ « مكة » .

و الثاني : ما كان تأنيبه معنوياً ، كـ « زيد » .

وقد يندرج التذكير اللفظي والمعنوي ، كما في « محمد » ، وكذلك يستعملان في الموث ، كما في « طائفة » .

وفي ذكر الصحابة أيضاً تقسيمات أخرى للعلم . فقالوا

أولاً : ينقسم العلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم . وكتابة . ولفظ

ثانياً : ينقسم العلم باعتبار لفظه ، وليس بكتابة ، ولا لفظ ، أو بعارة أخرى : بدون إشعار

بمعنى أو دم ، مثل : محمد - عمرو - حسن - سعيد . =

عمرُو ، وعَالِدٌ ، ويَكْرٌ ، وعِبْدُ اللَّهِ .

وتَحْوٌ ، مَكَّةُ : حَيْثُ « اسْمُ الْمَدِينَةِ » ، وَالْحَيْزَةُ ، وَتَزْدَةُ .

= والمراد بالكتابة : ما كان في أوله أب أو أم .

وزاد بعضهم : لو عم ، أو عمّة ، أو ابن ، أو بنت ، أو خال ، أو خالة ، أو أخت ، أو أختٌ . مثل : أبو عبد الله - أم سلمة - أبة عمران - بنت النخاطر .

والمراد باللقب : ما أشعر بحسب وطبقة الأصلي بمدح النسب ، أو ذمه .

فمثل : ما أشعر بالمدح : زَيْنُ العابدين ، نَاجِ الدين ، الرشيد .

ومثال ما أشعر بالذم : كَلْبُ - الشَّفَاحُ - الحُطَيْبَةُ .

فاللقب إذاً يدل على ذات النسب ، وصفة له ، تُشِيرُ بمدحه أو ذمه .

وقد تكون الكتابة كنية لقباً ، إذا كُنِيَ بما يدل على المدح ، مثل : أبو الجود ، فهذه تكون كنية باختيار ، ولقباً باختيار لغيره . لتكون كنية باختيار أنها شُدَّتْ بِأَبٍ ، وتكون لقباً باختيار أنها تُشعر بمدح .

وكذلك ما أشعر بدم يكون كنية ولقباً ، مثل : أبو لهب . فهنا ما أشعر بدم ، وشُدَّتْ بِأَبٍ ، فيكون كنية من وجه ، ولقباً من وجه آخر .

وهي يمكن أن يجتمع الاسم واللقب ؟

الجواب : لا ، لأنه إن أشعر بمدح أو ذم انتقل من الأسماء إلى اللقب ، فلا اسم لا يشعر بمدح ولا ذم ، ما هو إلا مجرد علم ، كالصخرة على الحصى .

ثانياً . ينقسم العلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم مقول . وعلم فاعل .

فالعلم الفاعل الذي لم يشهد له استعمال قبل العلمة في غيرها ، أي : ما وُجِعَ من أول أمره خلقاً ، ولم يُقَالِ من استعمال آخر سابق على العلمة .

ومثله : سعد ، و زيب ، و مريم ، اسم امرأة ، و أُمّ ولد ، و إسماعيل ، اسم رجل .

والعلم المقول : هو ما سبق استعماله قبل أن يكون خلقاً في شيء آخر غير العلمة ، لم يُقَالِ إلى العلمة بعد ذلك .

ويشتم العلم من أمور متعددة ، فقد يفتقر من المصدر ، مثل : أَفْطَلُ « فُؤَادٌ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ لِمَعْنَى فَضَّلَ يُفَضِّلُ فَضْلاً » ، ثم اشتقيل خلقاً ، ومنه الفضل بن العباس رضي الله عنهما .

وقد يُقَالُ أيضاً من اسم جنس ، مثل : أسد . فـ « أسد » علم شخصي مقول من اسم جنس ، وهو الأسد . يخبرنا المقول عن المعروف فهو بأصل وضعه اسم جنس ، ثم شقني به البشر ، فيقال مثلاً : أُسِدُّ بن عبد الله . إلى غير ذلك مما يفتقر منه العلم ، فارجع إليه في الشكولات .

لذا . ينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب .

ومن مفرد : هو ما تتكوّن من كلمة واحدة ، فلم يكن مركباً تركيباً إسنادياً ، ولا مزجياً ، ولا إسنادياً ، -

ومن العلم غير العاقل أيضًا : الغصبا ، والقشورا ، وهما اسمان لائقين من إبل

١ - مثل : فاطمة ، ومحمد ، ومكة .

وأما علم التركيب فهو ما يتكون من كلمتين فأكثر ، وهو ثلاثة أنواع : مركب استنادي ، ومركب مرجعي ، ومركب إضافي .

التركيب الاستنادي هو ما تركيب من جملة اسمية أو فعلية ، وشئى به شخص بجهة ، وتركيب من فعل وفاعل أو دابة ، أو من مبتدأ وخبر ، مثل : فتح الله ، وحده فرث ، وشئ من رأى ، وزيد قائم أسماء رجال ، وما شاء الله ، ولتحتنه أعلام أسماء .

والتركيب المرجعي هو عبارة عن كلمتين المتصلتين وأخرجهما معا ، وأشبهنا بكلمة واحدة ، مثل : بيتوه ، وتغلبك وعطرت نزلت .

والتركيب الإضافي هو ما تركيب من مضاف ومضاف إليه ، نحو : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأب ثعلوب ، وسك الفار .

وأما : ينقسم العلم باعتبار استناده إلى علم شخص ، وعلم جنس .

لعلم الشخص هو ما وُجِعَ للدلالة على ذات معينة ، ولا تُعْرَفُ المشاركة الشفهية ، كمشاركة لفظان موضوعين للدلالة ، كذ إبراهيم ، للشخصين ، لأن تلك المشاركة خارجة من اللفظ ، لا من أصل الوجود . ويرد علم الشخص من الأنواع الآتية :

١ - من العقلاء ، مثل : محمد - زهد - جعفر - هدى .

٢ - المألوف من الأماكن والحيوانات التي لا تغفل ، نحو : لاجن - اسم فارس - عذنب - مكة - سدائم - اسم جميل .

وعلم الجنس هو : ما وُجِعَ للدلالة على جنس معين ، وليس على ذات بعينها .

ويرد علم الجنس مما يلي :

١ - ما لا يُؤَلَّفُ من السباع والحشرات السامة ، وهذا هو الغالب فيه ، مثل : أسماء - علم على جنس الأسود - حذافة - علم على جنس الغناب - عذافة - علم على جنس الغناب - أم بونج - علم على جنس الطيار .

ومن غير الغناب يكون :

١ - ما يؤلف ، ومن أعلام الأجناس التي تؤلف : أبو الأفتال للثعلب ، وأبو أيوب للجمل - وأبو صابر لشحار والأعطل للهر ، وذو الذاب للكلب ، وذو القرنين للبرق والضأن .

٢ - لتعاني ، ومن أعلام الأجناس التي لتعاني : زفا - علم على اللبنة ، بحسي البز - فهدار - علم على الفخرة ، بحسي الثمور - بنبار - علم على البسر والقش - وأعدوة وبكرة - غنمار على الوهن العروقي .

٣ - للأعيان العقلاء ، مثل : فومون - علم لكل نيك من ملوك مصر .

فرسول عنه (١).

من العلم يأتي في المرتبة الثانية من مراتب المعارف ، إلا العلم الخاص بالله عز وجل فإنه في المرتبة الأولى قبل كل شيء (٢) . فلو قلت : مرزوث يزيد فاضل . فليس بصحيح ؛ لأن « زيد » معرفة ، و « فاضل » نكرة ، والنعت - كما سبق - يجب أن يتبع المعبوث في التعريف والتكبير .

وكذلك لا يصح أن تقول : مرزوث برجل الفاضل ؛ لأن « الفاضل » معرفة ، و « رجل » نكرة .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم المشتبه (٣) . نحو : هذا ، وهذه ، وهؤلاء .

الاسم المشتبه يشتمل شيئين :

الشيء الأول : اسم الإشارة .

والشيء الثاني : الاسم الموصول (٤) .

= والعلم الجنس مقصور على السماع .

وإذا سئل يمين

١- أنه يكون اسماً ، كـ « فرعون » ، و « زينة » ، وأسماً ، وكتابة ، كـ « أم جنيح » ، وأوصاف ، وألوان ، وألوان ، ولها كـ « هند » ، و « حمار » ، والأشكال .

٢- أن علم الجنس يكون للعين المحسوسة ، مثل : « أسامة » ، « الأسد » ، والمعنى « العبر محسوس » ، مثل : « زينة » ، و « حمار » . والله أعلم .

(١) انظر زاد المعاد ١/ ١٣٤ .

(٢) وهذا بالاعتقادي ، فالاسم المخصص بالله ؛ كلفظ الجلالة « الله » ، و « الرحمن » ، هذا هو أعرف المعارف ، أعرف حتى من الضمير .

فإذا قلت : « الله أو الرحمن » . فلا يمكن أيضاً أن يشتمل الإنسان بهوى الله عز وجل ، ولهذا قالوا : إن العلم الذي يختص بالله عز وجل ؛ كـ « الله » ، و « الرحمن » هو أعرف المعارف .

أما العلم على غيره سبحانه فإنه يأتي في المرتبة الثانية ، ولهذا أتى به المؤلف رحمه الله بعد ذكر الضمير .

(٣) نحو : « اللهم » اسم مقول من الإيهام ، وهو يرجع إلى مادة « أنهم » ، ومنها قولك : ألهمت الأمر .

فهو أيضاً « اللهم » ، والاسم المبهوم هو القسم الثالث من أقسام المعرفة .

(٤) وهذا شبيه ، والمؤلف رحمه الله اختصر في التمثيل على اسم الإشارة ، وهذا ليس بصحيح ، ولكنه قد =

فاسم الإشارة يُعَيَّن مدلوله بالإشارة<sup>١٦</sup>، فنحلاً اسم الإشارة «هذه» يُتَضَوَّرُ  
المخاطب أنك تُشيرُ بأصبعك، فنقول: هذه حقيلك. وتُشيرُ بأصبعك.

وتقول: هؤلاء طلبة. وتُشيرُ أيضاً.

فاسم الإشارة معرفة يُعَيَّن مدلوله بالإشارة، فليس كالعلم يُعَيَّن مُشْتَقَاه مطلقاً.

والاسم الموصول يُعَيَّن مدلوله بالصفة<sup>١٧</sup>. فلو قلت: جاء الذي. ما اشتغلنا

= يُقَدَّرُ عن التوكيد رحمة الله بالقاعدة المروية: كلُّ الشيء يُذَكَّرُ ببعض مفرداته.

وأينهما أقوى في التعريف - اسم الإشارة - أم الاسم الموصول؟

الجواب - اسم الإشارة أقوى في التعريف من الاسم الموصول.

(١) اسم الإشارة هو ما وُضِعَ ليدل على شئٍ بواسطة إشارة حسية أو معنوية، وله ألفاظ معينة، وهي: ذا،

وهذا للمفردة المذكور، وذو، وذو - يسكون الهاء -، وذو بالاختلاس، وذو بالإشباع<sup>١٨</sup>، وذو، وذو -

يسكون الهاء -، وذو بالاختلاس، وتي بالاشباع، وتا، وتات، فشرطها للمفردة المؤنثة، وهذان وهذان

للمثنى المذكور، بالألف رفقا، وبالياء نصبا وجزوا، وهذان وهذان للمثنى المؤنث، بالألف رفقا، وبالياء نصبا

وجزوا، وهؤلاء بالمدحى الأصح للجمع مطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، عاتلاً أو غير عاتل.

هذه الألفاظ كلها معارف، وهي تلي التعميم في قوة التعريف.

ورجح إنبام اسم الإشارة عمومته وصلابته للإشارة به إلى كلِّ جنس، وإلى كلِّ نوع، وإلى كلِّ

شخص.

(٢) الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة أو شبهها، تُذَكَّرُ بعده البنية، وتُشْتَقَى صفة، وتكون

مشمولة على ضمير مطابق الموصول، ويسمى عاتلاً، وله ألفاظ معينة أيضاً، وهي: الذي للمفردة المذكور،

واللهذان والألف رفقا وبالياء نصبا وجزوا للمثنى المذكور، والذين للجمع المذكور، والذى للمفردة المؤنثة،

وهذان بالألف رفقا وبالياء نصبا وجزوا للمثنى المؤنث، واللاتي واللاتي للجمع المؤنث.

هذه الألفاظ كلها معارف، وهي تلي اسم الإشارة في قوة التعريف.

وإنما أوجب الاسم الموصول تحت الاسم للمبهم، لأن فيه إبهاماً لطابق معنى الصلة، لكن بذكر الصلة يدفع

معنى الإبهام.

(١٦) حرف ذو لا اختلاس والإشباع: أن الاختلاس هو النطق بالحركة بسرعة ومخطف، مع عدم مدحها،

والإشباع بإصباح الحركة، وإطالة الصوت بها، ينشأ من ذلك حرف مناسب لها، يقال له: حرف

الإشباع، كالرفق بعد الضمة، والهاء بعد الكسرة.

شيقاً . وإذا قلنا : جاء الذي نُجِبه . تغرُّبٌ ، فقد خرج بكلمة « نُجِبه » كلُّ من لا نُجِبه هذا القائل .

فصارت الأسماء المشبهة توجيحين :

النوع الأول : أسماء الإشارة .

والنوع الثاني : الأسماء الموصولة .

وكلاهما من المعارف ، ولذا لا بدُّ أن يُنتجنا بمعرفة ، فنقول : جاء الذي فهم الدرس القاضل ، ونقول : جاء القاضل الذي فهم الدرس . فينتج التبعُ المنعوت في التعريف . وما هو إعراب اسم الإشارة والاسم الموصول ؟

نقول : اسم الإشارة والاسم الموصول مبتدآن ، لا يُظفَرُ عليهما علامة الإعراب ، ما لم يكونا مُتَّليين ، فإن كانا مُتَّليين فهما لغزبان .

نقول : جاء الذي فهم الدرس ، ورأيت الذي فهم الدرس ، ومزوت بالذي فهم الدرس .

فالاسم الموصول « الذي » دخل عليه عامل رفع<sup>(١)</sup> ، وعامل نصب<sup>(٢)</sup> ، وعامل خفض<sup>(٣)</sup> ، ومع ذلك لم يتكسَّر .

إذن : هو مبني .

مثال آخر : تقول : أجب الذين يُسألون في الخير . « الذين » هنا منصوبة ، وتقول : أفلح الذين يُسألون في الخير . « الذين » هنا مرفوعة ، وتقول : مزوت بالذين يُسألون في الخير . « الذين » هنا مجرورة .

فتجد أنَّ « الذين » لم تتكسَّر ، فهي إذن مبنيّة .

(١) وهو الفعل « جاء » .

(٢) وهو الفعل « رأيت » .

(٣) وهو حرف الجر « بال » .



لكثر بعض العرب يُقربونها ، ويتخلطون للرفوعة بالواو<sup>(١)</sup> ، ومنه قول الشاعر :

نحن اللّون صبغوا الشباخا  
بوع السكبي غارة ينصاخا<sup>(٢)</sup>

لكثر أكثر العرب يقولون . نحن اللّون . لأنها مبنية عندهم ، أما اللّنى فمعرب ؛ لأنه يتغير باختلاف العوامل ، فنقول : جاء اللذان يشعان في الحجر ، ورأيت اللذّني يشعان في الحجر ، ومزّوت باللذّني يشعان في الحجر .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا بِتُكْمٍ فَأَنُودِيَانَا ﴾ « اللذان » بالرفع ؛ لأنها مبتدأ .

(١) يعنى الشارح رحمه الله أن الاسم التوصول اللّون ، المشهور في لغة العرب أنه مبنى على التصح ؛ لأن أمزه مفتوح ، وهو ملازم الياء على كل حال ؛ أى : في حالة الرفع والنصب والجر ، كما مثل الشارح رحمه الله .

وهذه لغة أخرى بخلاف المشهور ، وهى أن اللّون تكون بالواو في حالة الرفع ، فنقول : اللّون ، وبالياء في حالتي النصب والجر ، فنقول : اللّون ، وهذه هى لغة بني هذيل ، ولخثول . وهى على هذه اللغة تكون معرفة ؛ لأن آخرها يتغير باختلاف العوامل .

فصارت اللّون فيها لغتان عن العرب ؛ اللغة بالياء مطلقاً ، وهذا هو الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تنصرف ، فتكون بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر .

(٢) الخفيف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا ، نسبته أبو زيد ( التوابع ٤٧ ) إلى رجل جاهلى من بني حنبل سلاه أبا حرب الأعمى ، ونسب الصائغاني في العباب إلى ليل الأحميلة ، ونسب جماعة إلى روية بن الغنجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في روية أبو زيد :

نحن لفتنا الملك الجشجاشا      ولم نذغ لسلاح شراخا  
إلا إيسارًا أو فشا شفاخا      نحن بنو حنوزلث شراخا

لا تكذبت اليرغ ولا ثراخا

والبيت استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ١٣١/١ ، الشاهد رقم ( ٤٥ ) ، وفي معنى التيب ٢٩ ، ٤٧١ ، الشاهد رقم ( ٦٤٩ ) ، ونسب فيه للخثول ، واستشهد به أيضًا ابن خثيل في شرح الألفية ١ ، ١٤٤ ، الشاهد رقم ( ٢٧ ) .

وسجد في هذا البيت قوله : اللّون . حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر ساقًا ، على لغة هذيل وحنبل ، ولو مبنى على اللغة الأخرى لقال : نحن اللّون . كما قال الصحابي رضى الله عنهم :

نحن اللّون باليرغوا لخشنا      على الجهاز ما يقها لثنا

وفرنه تعالى . ﴿رَبَّنَا أَلْمَنَّا أَضْلَانَا﴾ «المنين» منصوبة بالياء .

ذن . هي تنفكير باختلاف العوامل ، وكل شيء يتنكير باختلاف العوامل فهو معرف ، وليس مبتدأ .

كذلك اسم الإشارة تقول : هو مبنى إلا المنى فهو معرف ، فتقول : رأيت هذا الرجل ، وجاء هذا الرجل ، ومررت بهذا الرجل . ف « هذا » لم تنفكر .

وتقول : هؤلاء رجال ، وتقول : أكرمك هؤلاء الرجال ، وتقول : مررت بهؤلاء الرجال . فتجد أن « هؤلاء » أيضا لم تنفكر .

أما المنى فهو معرف ، بقول الله تعالى : ﴿كَذَلِكَ حَصَّنَ الْخَصْمَؤُا فِي رِيحِهِمْ﴾ . فقال : « هذا » ، بالألف .

وتقول : أكرمك هذين الرجلين . ف « هذين » منصوبة بالياء .

إذن : تنكير المنى في اسم الإشارة باختلاف العوامل ، وكما تقدم ، كل كلمة تنفكر باختلاف العوامل فهي معرفة ، وليست بمبتدأ .

والخلاصة الآن : أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنية إلا المنى منها .

إذا كان فاعل ما دليكم على أنها مبنية ؟

فأنا : لأنها لا تنفكر باختلاف العوامل .

وما دليكم على أن المنى معرف ؟

فأنا : دليما أنه ينفكر باختلاف العوامل .

ثم قول المؤلف رحمه الله : والاسم الذي فيه الألف واللام ، نحو : الرجل .

و « هذا » . هنا هو النوع الرابع من المعارف ، فكل اسم فيه « أل » فهو معرفة<sup>(١)</sup> ، سواء

(١) المؤلف رحمه الله - كما رأيت - هو بالألف واللام ، وثقنا للمذهب الذي اختاره من أول الكتاب .

(٢) ليس الكلام على إطلاقه هكذا ، بل لا بد أن نقول « أل » بالتي تحيد الاسم التعريف ، لأن « أل » قد =

كان مفردًا ، أم مجموعيًا ، مذكرة ، أم مؤنثًا ، ذك الرجل ، و المرأة ، و المسجد ، و السوق ، و الغلام معرفة .

= تدخل على الاسم ، ولا يفيد تعريفًا ، وتسمى «أل» هذه «أل الزائدة» وشئت بذلك ، لأنها لا يحصل بها التعريف ، فلا يترتب على دخولها تعيين ما دخلت عليه ، إما لأنه معرفة بذاتها ، وإما لأنه لكونه لا يعرف بها ، كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى في ذكر أنواعها .  
وساء على هذا الذي ذكرناه تعلم أن «أل» على قسمين :

١- أل المعرفة .

٢- أل الزائدة .

ذ «أل» للمعرفة هي التي يفيد تعريف ما دخلت عليه من التكرار ، كما في الأمثلة السابقة في كلام الشراح رحمهم الله ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١- جنسية .

٢- عهدية .

أولاً : أل الجنسية :

تعمل الكلمات المتشككة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين :

الأول - المعنى المعنى للتصور عند النطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة ، في الأمثلة السابقة .  
الثاني . الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، فمن يطلق عليهم لفظ . طفل - رجل - امرأة .  
وتعريف الجنس يتحدد به أن يدل اللفظ ، عن طريق «أل» على أحد الأمرين السابقين ، ولذلك ترد «أل» هذه :

١- تعريف حقيقة الجنس أي : الحقيقة الذهنية في العقل لمداول اللفظ بصرف النظر عن الأفراد<sup>١١</sup> كقولنا تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَ السَّمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ عِزًّا ﴾ .

فكلمة «سما» معرفة ، «أل» الجنسية ، تعريف حقيقة الماء الخاضعة في الذهن ، فكأن التفسير : وجعلنا من حقيقة الماء كل شيء عي .

وكقولنا : الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أي : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولنا أيضًا : الرجل غير من المرأة . إذا لم ترد به رجلاً بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جنس الرجل غير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ، لأن الواقع يحدده .

(١١) وحدثنا قول : إن «أل» التي لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضي التعمول .

بقول : اشتريته كتاباً الطيب . كيف تصح هذه العبارة ؟

جواب : أن نقول : الكتاب الطيب . فتجمل المصوت معرفة ؛ ليصبح نعت بالمعرفة .

ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس :

أى : شمول كل أفراد الشيء ، أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مضمون « أكل » ، قطع النظر عن حقيقته الذهبية ، وعلاقتها أن يصلح في موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقولك تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

وكقولك تعالى : ﴿ وَالنَّعْتِمْ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِمْ أَشْكُرٌ ﴾ . أى : كل إنسان . وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ سُلَّطَانٍ الَّذِينَ لَمْ يَكْفُرُوا عَلَىٰ عُرُوفِهِمْ ﴾ . أى : كل طفل ، والذي يدل على أن أفراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول بفيد الجمع .

ج- لاستغراق خصائص الجنس بالعبارة . وهي التي تدل على استغراق كل خصائص الجنس بالعبارة ، وعلاقتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضاً ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل حلقاً . أى : أنت كل رجل حلقاً .

فالعبارة أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما اختلف في غيره من رجال من جهة كماله في العلم ، ولا اعتدك بعلم غيره فتصوره عن رتبة الكمال .

دنيا - أي العهدية : وهي التي يدل ما تدخل عليه على شيء معين مبهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :

أ- عهد ذكوري : وهو أن يكون ما فيه « أكل » سبق ذكره بغير « أكل » في الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كُنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ذِي الْقَرْيَةِ رَسُولًا ﴾ . فمضى يؤخرون الرسول ﴿ . أى : الرسول المذكور . ونحو : زارني رجل فأكرمت الرجل . أى : الرجل المذكور .

ب- العهد الذهني ، الخفي ، وهو أن يكون ما دخلت عليه « أكل » شيئاً ، أو فرقاً محدداً معروفاً معرفة ذهنية ، ولكن من المتكلم والسامع ، قبل دخول « أكل » عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ذَيْنِ الْقُرْبَىٰ بِأَهْلِيهَا ﴾ . فالمتصور بالتأخر هنا ظهر حراماً ، وهو معلوم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا قَدْ سَأَلْنَا ﴾ . كقولك لرجل بعث لك رسالة : شكراً ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك : قال النبي ﷺ : فالتقى هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المبهود بين الناس بأذهابهم . عهد - حصوري - وهذا أيضاً بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه « أكل » حاصراً أو متافئاً وقت الكلام .

ويكثر ذلك في كثر شغلي ، « أكل » يأتي بعد اسم الإشارة ، بقول : ذلك الرجل . وذلك الكتاب . وإنما قلنا : إنه عهد حصوري ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر . =

وكيف تُحْفَلُ « كتاب » معرفة ؟

الجواب : تُحْفَلُ معرفةً بأن تُذَجَلُ عليه الألف واللام ، فنقول : الكتاب .

وهناك وحدة أخرى في التصحيح ، وهو أن نقول : اشترتُ كتابًا طيبًا . فنحذف  
« أل » من العطيبة ؛ من أجل أن يُوازيَنَ التعتُّ المَعْرُوفُ في التذكير .

إذن . من أنواع المعارف كلُّ اسمٍ دَخَلَتْ عليه « أل » .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : وما أُضَيِّفُ إلى واحدٍ من هذه الأربعة<sup>(١)</sup> المضافُ يكونُ قبلَ المضافِ إليه ، فإذا سبقتِ النكرةُ اسماً معرفةً فإنه يجعلُها معرفةً ،  
نقول : اشترتُ كتابًا . « كتابًا » نكرةٌ ، فإذا أزدتُ حِفْظَهُ معرفةً ، نقول : اشترتُ كتابَ  
المسرحِ . صارَ الآنَ معرفةً<sup>(٢)</sup> .

« ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . ونحو : أخذت الكتاب .

فالتقصود بـ « اليوم » في الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم معرفة ، والتقصود بـ « الكتاب » في المثال الكتاب  
الحاضر .

لكرُّ كثيرًا من النحاة أمرجوا هذا النوع من المعرفة بـ « أل » تحت المعرفة بـ « أل » التي للعهد الذهبي .  
القسمة التالي : « أل » الزائدة ، وهي ثلاثة أنواع ، وهي :

١- « أل » زائدة لازمة .

٢- « أل » زائدة طارئة .

٣- « أل » زائدة للتح الأصل .

وليس هذا هو موضع بسط الكلام عن هذه الأنواع الثلاثة .

(١) هذا هو الحاسي من أقسام المعرفة ، وهو آخرها .

ومراد المؤلف رحمه الله بقوله : الأربعة . الأقسام الأربعة السابقة من أقسام المعارف ، وهي الاسم المظنر ،  
والاسم العلم ، والاسم التثنية ، والاسم المعرفة بـ « أل » ، فإذا أضيف اسم نكرة إلى أحد تلك الأربعة  
اكتسب التعريف بإضافته إليه .

(٢) وقد كم هو مثال يجمع للمضاف إلى المصحيح ، نقول : جاء غلامي ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، وغلام الذي  
قام ، وغلام الرجل .

وهرب هذا المثال هكذا

غلامي - لأبي . فاعمل بـ « جاء » مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، ومع من ظهورها اشتمت  
على حركة اسمية ، و « غلام » مضاف ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

ش : ما أضيف لمعرفة فهو معرفة .

وعل يكون المضاف إلى المعرفة بمنزلة المعرفة في الرتبة ، أو ينزل عنها ؟ بمعنى أننا قد عرفنا الآن أنّ أعراف المعارف الضمير<sup>(١)</sup> ، ثم العلم<sup>(٢)</sup> ، ثم الاسم الشبهتم<sup>(٣)</sup> ، ثم الشكلى .  
 « آل » ، فهل إذا أضفنا شيئاً إلى معرفة صار بمنزلة المضاف إليه<sup>(٤)</sup> في الرتبة ، أو أنزل ؟  
 اجواب : قال بعض العلماء من أهل النحو : يكون أنزل ؛ لأنه تكوّن به ، ومعرفة تابعة ، وما كانت معرفته تابعة فهو أقل مما كانت معرفته أصيلة ، وعلى هذا فيكون ما أضيف إلى المعرفة في الرتبة التي بعد المضاف إليه .

فإن قلت : اشتزيت غلام هذا . فإن « غلام » نكرة مضافة إلى معرفة ، هي اسم

= وهذا مثال للمضاف للضمير ، وهو باء التكلم .

وغلام « كسى » معطوف عليه مرفوع بالضممة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، و « زيد » مضاف إليه محرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف للعلم ، وهو « زيد » .  
 غلام « كات » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، وهذا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهو مثال للمضاف إلى اسم الإشارة ، وهو « هذا » .

وغلام « الرابع » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، والذي : اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وقام : فعل ماض ، ولامته ضمير محتر جواراً يعود على « الذي » ، والحلقة لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو مثال للمضاف للموصول ، وهو « الذي » .

وغلام « العرس » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغلام مضاف ، ومرحس : مضاف إليه محرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف إلى الشكلى بالألف والغلام ، وهو المرجح .

(١) وذلك بعد الأسماء المختصة بالله ، التي لا يشكى بها غيره ، فهى أعراف المعارف على « الإطلاق » . كما قسم ذكر ذلك ، وتقدم أيضاً هناك أن الضمائر من حيث قوة التعريف ، تنوعها شكلاً : المنكسر ، كـ « محمد » ، ثم العائبة .

(٢) تقدم أن الأسماء التي تحمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في تعريف مر الأسماء الموصولة .

(٣) أى : هذه المعرفة .

الإشارة ، فيكون بمنزلة ما بعد الاسم الثبتيم ، وهو ما دخلت عليه الألف واللام .  
 وأكثر العلماء على أن ما أضيف إلى شيء فهو بمرتبته<sup>(١)</sup> إلا المضاف إلى الضمير فإنه  
 كالعلم<sup>(٢)</sup> ، بمعنى : ينزل عن مرتبة الضمير .  
 والصحيح أن كل مضاف فإنه ينزل عن مرتبة المضاف إليه .



(١) فما أضيف إلى العلم كان في مرتبة العلم ، وما أضيف إلى اسم الإشارة كان في مرتبة اسم الإشارة ، وهكذا

(٢) وإنما كان في مرتبة العلم ، ولم يكن في مرتبة الضمير الذي هو أحرف التعارف ، لأن المضاف إلى الضمير قد يقع تعارفاً للعلم في نحو قولك : مررت بزيد صاحبك ، فيلزم أن يكون اللفظ أشد قوة من التعريف من المعوت ، فلذلك قيل في مرتبة العلم : لأجل مساواته له في التعريف .

فإنما يجب رحمت الله أن هذه التعارف الخمسة المذكورة الخمسة لها اسمت ثلاثة أسماء القسم الأول : ما لا يُتَعَدُّ ، ولا يُتَعَدُّ به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

عنه ليس ما يُتَعَدُّ ، ولا يُتَعَدُّ به ، وهو العلم ، لأنه قد يقع فيه المشاركة المعطية ، فاحتاج للفت ، وحده فلا يُتَعَدُّ .

عنه الثالث ما يُتَعَدُّ ، ويُتَعَدُّ به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمفروق ، لأن ، والمضارع إلى واحد من الجميع .

# التَّكْوِينُ



## الفكرة (١)

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والفكرة كل اسم شائع في جنسه ، لا يختص به واحد دون آخر . ونظريته كل ما صلح دخول الألف واللام عليه . نحو الرجل ، والقمر .

مثال الفكرة : رجل . فـ «رجل» نكرة ؛ لأنه شائع ، تشتغل كل رجل .

مثال آخر : شمس . وهي غير شائعة ؛ لأنه ليس في الوجود إلا شمس واحدة<sup>(١)</sup> ، لكن لو فرض أنها مائة شمس فهي شائعة .

مثال آخر : بيت . فـ «بيت» شائع ؛ إذ إنى لا يختص بيتا معينا .

ومثال ذلك أيضا : مسجد ، ودرهم ، ودينار . فكل هذه الكلمات شائعة في جنسها ، لا يختص بها واحد دون آخر . فكل اسم شائع في جنس لا يدل على معيّن فهو نكرة ، ولهذا نهى المعارف دالة على شيء معيّن .

(١) لما قدم المؤلف رحمه الله الكلام على المعارف أخذ يتكلم هنا على النكرة ، والنكرة في اللغة مأخوذة من مادة «النون والكاف والراء» ، ومن معانيها : تكثير الشيء عند تعريفه .

(٢) «النكرة» هي كل اسم وضيع ، لا يختص واحدا بعينه من بين أفراد جنسه ، بل يصلح إطلاقه على كل واحد على سبيل البدل ، نحو : رجل ، وامرأة .

قال الأول يصح إطلاقه على ذكر بالغ من بني آدم ، ولا يختص بشخص معين ، بل كل فرد من أفراد القبائل من بني آدم يطلق عليه رجل .

والثاني يصح إطلاقه على كل أنثى بالغة من بني آدم .

وقول المؤلف رحمه الله في تعريف النكرة : كل اسم . خرج به الفعل والحرف .

وقوله : شائع . يعني : كونه عارفاً ؛ تقول : أُنشئت الأمر ؛ إذا عرفتك .

وقوله لا يختص به واحد دون آخر أي : لا يختص بكلمة «رجل» زيد دون عمرو ، ولا عمرو دون شخبلي .

وكذلك لم يرد في كلمة «امرأة» من عدم اختصاصها بالغة بهذه الكلمة - أي - كلمة «امرأة» دون ريب ، ولا ريب دون حليمة .

(٣) علم . حيث أنه أن يكون الاسم يختص بشيء معين ؛ نظرا لعدم وجود غيره لا يخرجها عن كونه نكرة .  
«شمس والقمر» نكرتان ، لكنه خشيتهما بالشمس المعينة والقمر المعين عدم وجود غيرهما .

فاسم الإشارة « هذا » دالٌّ على شيءٍ معيَّنٍ بالإشارة ، والاسم الموصول « الذي قام » دالٌّ على مُعيَّنٍ بالصلة ، هو الذي قام فقط ، والتعلم « زيد » دالٌّ على معيَّنٍ بالشخص ، والضمير « هو » دالٌّ على مُعيَّنٍ بالضمير .

وهو المولف رحمه الله : تقرينه : كلُّ ما صلح دخول الألف واللام عليه . نحو الرجل ، والفرس .

يعنى رحمه الله : أنَّ كلَّ ما صلح أن تُدخِلَ عليه الألف واللام فإنه نكرة<sup>(١)</sup> ، مثل : رجل ، فإنه يصلح أن تُدخِلَ عليها الألف واللام<sup>(٢)</sup> ، فتقول : الرجل<sup>(٣)</sup> .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في تعريف النكرة :

نكرة قبل أن تُؤنَّسَ أو واقع متوقع ما قد يُكبر<sup>(٤)</sup>

(١) ولكن يفيد أن تواتر الألف واللام في الاسم التعريف ، لأن الألف واللام قد تدخل على الاسم ، ولا تؤثر فيه التعريف .

(٢) وتواتر فيه التعريف .

(٣) وماكم هو شرح كلام المؤلف رحمه الله :

قوله رحمه الله تقرينه أي : على المبدئ بتعريف ذكره ، وهو قوله : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه .

وقوله رحمه الله صلح يدخل اللام وضمتها ، والأصحفتح . والظرف مختار الصحاح ، والظاهر المحيط ( ص ل ح ) .

والمراد بها هنا ما جاء دخول الألف واللام عليه بفتحة فصيح الكلام ، لا بالفتح والضم . وفيما ذكره المؤلف رحمه الله دلالة أن النكرة نكرة ، ولا تعدُّ أي : تعرف بعد تعريف ، لا بعد تعريفها وأسمائها ( نكرة ذلك ، ولأنها فوق الحشر ، خلافاً للظروف فإنه عرفها بعد نكوتها تحت الضمير . وهو رحمه الله نحو الرجل والفرس . فيه دليل للنكرة بعض معردياتها : إذ إن كلمة الفرس ، وكلمة الفرس ، قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان ، لأن « رجل » يصدق على كل ذكر بالغ من س آدم ، ولا يختص بذكر معيَّن ، وكذلك « فرس » ، وتقبل « آل » التعريفية ، فيقال : الرجل ، والفرس ، وكر « أوتى المنصف أن يقول . نحو رجل وفرس . من غير الألف واللام ، لأنهما بالألف واللام معرَّتان . لا نكرتان ، إلا أن يجاب عنه بأن المراد : نحو الرجل والفرس ، أي : قبل دخول الألف واللام عليهما ، كما علمت .

(٤) لألفه ، باب النكرة والعرفة ، البيت رقم ( ٥٢ ) .

فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَدِينُونَ مِن مَّا مَلَكَتْ يَدُ اللَّهِ - نَكْرَةً قَابِلٌ أَلَى شَرْفًا . يعنى : كَلَّ اسم قابِل لَدَى أَل ، نَوْزُو فِيهِ التَّعْرِيفُ ، فَهُوَ نَكْرَةٌ<sup>(١)</sup> .

(١) والنكرة هي كل اسم يقبل «أل» مؤثرة فيه التعريف ، وإزالة ما كان فيه من إبهام وشكوك .  
 من ذلك : رجل « اسم عام ، فإذا أدخلت عليه «أل» فقد أثرت فيه التعريف ، فيعد أن كان مشتقاً من حسبه ، يدخول «أل» عليه أصبح يدل على رجل معين ، فهو قيل دخول «أل» كان نكرة .  
 والكلمات : عامل - طائرة - مدرسة . نكرات كذلك لأنها يمكن أن تقبل «أل» فيقال فيها : العامل - الطائرة - المدرسة ، وتصير هذه الكلمات معارف بعد دخول «أل» .  
 وقوله : قابِلٌ أَلَى : مخرج به ما لا يقبل «أل» فإنه لا يكون نكرة ، ولكنه يكون معرفة .  
 مثاله : الضمائر ، فالضمائر لا تقبل «أل» ، فلا يصح أن تقول : أَلَيْهَا قائم . فلا تكون الضمائر نكرة ، لأنها لا تقبل «أل» .

مثال آخر : زيد . فلا يصح أن تقول : أَلَيْهِ . فإن زيد معرفة .  
 فإن قيلت المعرفة «أل» فلا تؤثر فيها التعريف ، نحو الكلمات : الحارث - العباس - الضحاك - العثمان - الحسن .

فهذه الكلمات قيلت «أل» ، لكنها لم تفدها التعريف ، إذ إن تعريفها بالعلمية ، أما «أل» التي فيها هي زائدة إنشراح الأصل .

فإن كانت «عباس» وصفاً لا علقاً ، فإنه يكون نكرة . ولهذا يقع وصفاً للنكرة ، فنقول : رجل عباس .  
 وإذا دخلت عليه «أل» أثرت فيه التعريف .

وعليه فلو سألت سائل : هل «عباس» نكرة أو غير نكرة ؟

فالجواب : فيه تفصيل . إن أردت به علقاً فليس نكرة ، أما إذا أردت به وصفاً فهو نكرة .

إذا - كل اسم يقبل «أل» ، وتؤثر فيه التعريف فهو نكرة ، فإن لم يقبل «أل» أو قبلها ، لكن لم تؤثر فيه التعريف فهو معرفة .

ويكون برد على هذا كلمة «ذو» يعنى : صاحب ، فهي نكرة ، ومع ذلك لا تقبل «أل» ، فنقول : عامل رجل ذو مال . «ذو» صفة لرجل ، و «رجل» نكرة ، والنكرة لا توصف إلا بنكرة فما المطلوب ؟

يقول : إن حصة السويين ناقصة بربوع ، إذا دخلت عليه من باب وجد معرفة من جهة أخرى . قال السجدة : تقول : إن «ذو» واقعة موقع ما يقبل «أل» .

ولهذا قيل لمن مالك كفه من العطاء : أو واقع موقع ما قد أكره .

ويعنى أن من علامة كون الكلمة نكرة أن تقع موقع ما يقبل «أل» التي تفيد التعريف . فهذه بعض النكرات لا تقبل «أل» مباشرة ، وإنما تقع النكرة موقع كلمة أخرى بعدها فيمكن أن تصل دخول «أل» .

نحو كلمة «ذو» التي معنا .

فهذه الكلمة لا تقبل دخول «أل» ، ولكنها يعنى كلمة «صاحب» ، وكلمة «صاحب» غير

فصارت الأسماء تنقسم إلى قسمين : معرفة ونكرة ، فما دل على معنى فهو معرفة ، وما دل على غير معنى فهو نكرة . والنعت يجب أن يتبع المنعوت في التعريف والتكثير ، فإن كان المنعوت متكرراً يجب أن يكون النعت متكرراً ، وإذا كان شعراً وجب أن يكون النعت شعراً .

وبهذا انتهى باب النعت<sup>(١)</sup> .

- دخول «أل» وتوثر فيها التعريف ، يقال فيها : العاصب .

فما كانت اللفظة موقع ما قبل «أل» المؤثرة فيها التعريف صارت لها حكمها ، وصارت نكرة . وهناك علامة أخرى من علامات النكرة ، وهي : أن تقبل دخول «رب» التي لا تدخل إلا على النكرات ، نحو : رجل - غلام - معلم .

فهذه الكلمات نكرات ؛ لأنه يمكن أن يقال فيها : رب رجل - رب غلام - رب معلم .

(١) وعلّقه داكم الباب أن يقول :

١- النعت لفظ هو الوصف ، وفي الاصطلاح هو التابع للشئ أو المؤول بالشئ ، لاسم تبعه في الإعراب والتعريف والتكثير ، وهو موضح لشبهه في العرف ، يختص به في النكرات .

٢- لا يقدم النعت على المنعوت ، وقد يوصف بفتح ، وقد يوصف بفتح .

٣- النعت يتبع المنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره ، فإن كان المنعوت مرفوعاً صار النعت مرفوعاً ، وإذا كان المنعوت منصوباً صار النعت منصوباً ، وإذا كان المنعوت مجروراً صار النعت مجروراً .

٤- لا يمكن أن يكون النعت تابعا لمنعوت في جزمه ؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال ، والأفعال لا نعت .

٥- يتبع النعت للمنعوت في تعريفه وتكثيره ، فإن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإذا كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .

٦- النعت قسمان : نعت حقيقي ، ونعت مسي .

أما النعت الحقيقي فهو الاسم التابع للمنعوت الواقع لضمير مسبق يعود إلى المنعوت ، أو الموصوف . وأما النعت المسي فهو الاسم التابع للموصوف ، الواقع لاسم ظاهر ، اتصل به - أي : الاسم الظاهر - ضمير يعود إلى المنعوت .

٧- يشترك كل من النعت الحقيقي والنعت المسي في أن كلاً منهما يتبع معرته في الإعراب ؛ في رفعه ونصبه وحفظه .

وهي أنّ كلاً منهما يتبع معرته في التعريف والتكثير .

٨- يختلف كل من النعت الحقيقي والنعت المسي في شيئين :

١- نعت حقيقي يتبع معرته في التكثير والتأنيث ، فإن كان المنعوت مذكراً كان النعت مذكراً ،

- ١ - وإن كان المعنوت مؤنثاً كان اللمعت مؤنثاً ؛ علائقاً لللمعت السببي فإنه يقع ما بعده له كبراً وتأنكاً .
- ٢ - اللمعت الحلقية يقع معنوتها في الإفراد والثنية والجمع ؛ علائقاً لللمعت السببي فإنه يكون مفرداً دائماً ، ولو كان معنوتها مثنى أو مجموعاً .
- ٣ - المعرفة هي كل اسم دل على شيء معين ، بواسطة قرينة من القرائن ، وهي خمسة أشياء : الاسم المصغر ، والاسم العلم ، والاسم اللمهم ، والاسم الذي فيه الألف واللام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة .
- ١ - القرينة التي تعين المعرفة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية .
- تكون لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :
- ١ - في الأسماء التوصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .
- ٢ - في الشكوف ، «أل ، ة» ، والقرينة اللفظية هي «أل ، ة» .
- ٣ - في المضاد إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أُضيف إليه .
- وتكون القرينة معنوية . وذلك في الضمائر بواسطة التكلم والمخاطب والثنية ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معنى بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .
- أما العلم كما «محمد» فلا يحتاج إلى قرائن لتعيينه ، فهو شكوف بالوضع .
- ١ - يعرف المعارف على الإطلاقات هي الأسماء المختصة بالله عز وجل ، التي لا يشك فيها غيره ، مثل : قلِّ ، والرحمن ؛ وذلك لأنها لا تشمل غير الله عز وجل .
- ٢ - هي الأسماء المختصة بالله عز وجل في قوة التعريف المصغر ، وهو ما شكى به عن الظاهر المصطلح ، أو هو ما دل على حاضر أو غائب بألفاظ معلومة .
- ٣ - الضمير لثلاثة أنواع : ضمير متكلم ، وضمير مخاطب ، وضمير غائب ، وتربيتها من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .
- ٤ - إني المشطَر في قوة التعريف العلم ، والعلم قد يكون عَلَماً على عاقل ، وقد يكون على غير عاقل ، وقد يكون عَلَماً على مذموم ، وقد يكون عَلَماً على مؤث .
- ٥ - ينقسم العلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم وثنية ولقب .
- ٦ - وينقسم العلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم مقول ، وعلم فُرْقَن .
- ٧ - وينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب ، والمركب ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مزيج ، ومركب إضافي .
- ٨ - ينقسم العلم باعتبار تشابهه إلى علم شخص ، وعلم جنس .
- ٩ - هي العلم في قوة التعريف الاسم اللمهم ، وهو يشمل أسماء الإشارة والأسماء التوصولة . وأسماء الإشارة أقوى في التعريف من الأسماء التوصولة .





١- **أَلٌ** : زائدة لازمة .

٢- **أَكْرٌ** : زائدة عارضة .

٣- **أَلٌ** : زائدة الفتح الأصل .

٢٦- الخامس والأخير من أنواع المعارف هو الضفاف إلى واحد من الأقسام الأربعة السابقة من المعارف ، وهو على القول تراجع ويكون في رتبة أدنى من الضفاف إليه من حيث قوة التعريف .

٢٧- هذه معارف الخمسة للذكورة أملاً ، هي بالنسبة لباب العت على ثلاثة أقسام :  
 نفسه لأو - ما لا يُتَمَّت ، ولا يُتَمَّت به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

نفسه ليس - ما يُتَمَّت ، ولا يُتَمَّت به ، وهو العظم .

نفسه الثالث - ما يُتَمَّت ويُتَمَّت به ، وهو اسم الإشارة ، والتوصيل ، والمعروف . **أَلٌ** . والمضائف إلى واحد من الجميع .

٢٨- **سَكْرَةٌ** هي كل اسم شائع في جنسه ، لا يختص به واحد من فروع آخر ، ويكون الاسم يختص بشيء معين انظرًا لعدم وجود غيره لا يُتَمَّ به عن كونه **سَكْرَةً** .

٢٩- علامة **سَكْرَةٍ** أن تصلح أن يدخل عليها **أَلٌ** ، وتؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقعه من نفس **أَلٌ** في تعيد تعريفه ، أو تغيب دخول **أَلٌ** ، التي لا تعمل إلا على التكرات . وبه أعلم .

وبهذا انتهى باب العت ، والحمد لله الذي نعمتكم بالصالحات .

## بَابُ الْعَطْفِ





ذ لا بد من واسطة ، وهي أحد حروف العطف التي ذكرها المؤلف ، وهي : قال المؤلف رحمه الله : حروف العطف عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، ثم ، وأو ، وأم ، وإنا ، وتل ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع<sup>(١)</sup> .

١- الواو - كل اسم دل على ذات معينة ، كـ « إبراهيم ، ومحمد » ، ونحوهما .

والثاني - كل معنى لم ينظر فيه إلى صفته ، التي اشتمل عليها .

مثاله - أسماء الأجناس الخمسة ، ككلمة « الإنسان » ، فإن إطلاقها في الاستعمال العربي يحزى لغويًا ،

يقال : هو الكؤس - والكؤس : الحركة - لكن لا يلتفت إلى اشتقاقه من « الكؤس » .

وكلمة « الموطئ شجرة في العرف » ، والمخصص لشجرة في التكرات . يؤخذ منها أن العطف يأتي

لأحدى حالتين :

الأولى : توضيحه لمعرفة عطف عليها .

مثاله - جاء محمد أبوك . فكلمة « أبو » عطف بيان على « محمد » ، وكلاهما معرفة ، وهي قد أتت

توضيحا للمعطوف عليه ، وهو كلمة « محمد » .

وإعرابها بأن يقال :

محمدٌ : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

أبوك : أبو : عطف بيان على « محمد » بأحد حكمه ، وهو مرفوع ، وهو مضاف ، والكاف مضاف

إليه ، مبني على التثنية .

والثانية : تخصيص المعطوف عليه إن كان نكرة .

مثاله - فركه تعالى : ﴿ مِنْ نَارٍ صَدِيدٍ ﴾ حيث إن كلمة « صديد » عطف بيان على كلمة « ماء » عطشته

من أجناس الماء ، وكلاهما نكرة ، وإعرابه أن يقال :

من ماء : جار ومجرور .

صديد : عطف بيان على كلمة « ماء » ، وأخذ حكمها ، وهو المنخفض .

(١) فنون مؤلف رحمه الله وحروف العطف عشرة . يتعلق به ثلاثة أشياء

أولها : جملة أحرف العطف عشرة ، له دليلان :

١- الأول : فالاستفراء التام .

٢- الثاني : فلائق ، إلا في حرف « وإنا » : فإن لها على القاموس وغيره على أن العاصم فيه و و

ملازمة له ، لا « وإنا » .

ثانيها : كلمة « عشرة » فيها طيطان .

لأول : بالتحريك « عشرة » .

وثالث : بالسكون « عشرة » . وكلاهما صحيح مستعمل . =

حرف الأون من حروف العطف : الواو . تقول : قام زيدٌ وعمرو .

فالواو هنا حرف عطف ، و « عمرو » معطوف على « زيد » ، والمعطوف على  
لمرفع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ولا يصح أن تقول : قام زيدٌ وعمرو<sup>(١)</sup> . لأن المعطوف عليه « زيد » مرفوع ، فلا بد  
أن يكون المعطوف « عمرو » كذلك .

= لاشياء : يُعلم أن هذه الأحرف ثوبان :

أولهما : ما اشترك في اللغة - أي : الإعراب - والحكم - أي : للمعنى - وهي جميع الأحرف العشرة  
سوى ثلاثة أحرف ، وهي - أي : الحروف المنطق عليها الوصف السابق - : الواو ، والفاء ، وألف ، ولو ،  
وألف ، وثا ، وحى في بعض أوجهها .

مثال ذلك :

قولت : جاء محمد وعمرو . فالمعطوف هو كلمة « عمرو » ، شارك كلمة « محمد » في شيئين :  
الأول : اللغة - أي : الإعراب - فألغزب إعراب « محمد » ، وهو الرفع ؛ لأنه معطوف على « محمد »  
بحرف الواو .

والثاني : شاركه في المعنى الشكرن بالمعطوف عليه ، وهو معنى المحي والناحل على كلمة « محمد » ؛  
أي : جاء محمد وجاء عمرو .

مثال ثاني : جاء زيد ثم عمرو . فإن كلمة « عمرو » تشارك زيداً في شيئين :

الأول : اللغة - أي : الإعراب - فتأخذ إعراب « زيد » ، وهو الرفع لمعطفاً عليها بحرف « ثم » .  
والثاني : تشاركها في هذا الناحل على المعطوف عليه ، وهو معنى المحي : فالتقدير : جاء زيد ، ثم جاء  
عمرو .

والسبب ما شارك المعطوف عليه في اللغة ، والإعراب فقط ، دون الحكم والمعنى ، وهو ثلاثة أحرف ،  
هي : « ظ » ، « لا » ، « لكن » ؛ وذلك لأنها تلبس معنى يقتضى المقابلة بين ما بعدها ، وما قبلها ، فبم تكن  
المتركة بين ما قبلها وما بعدها إلا في الإعراب .

مثال : جاء محمدٌ بل زيدٌ .

كلمة « زيد » معطوفة على كلمة « محمد » ، فتأخذ إعرابها ، وهو الرفع للفاعلية ، بسبب حرف « بل »  
العاطف ، لكن لا تشاركها كلمة « زيد » في الحكم والمعنى ، لأن « بل » إضراب عن « محمد » أنه لم  
يحن ، وإيات المعنى « زيد » ، وهذا من باب التسيان ، أو القبول ، أو نحو ذلك .

ولا يبيح أيضًا أن تقول: قام زيد وعمرو<sup>(١)</sup>. لأنه واجبت أن تقول: « وعمرو » ؛ لأنَّ المعطوف عليه مرفوع .

وهذا المثال الأعمى سبأها - إن شاء الله - لأنَّ فيه تفصيلاً<sup>(٢)</sup>.

وأما المعنى الذي تدلُّ عليه الواو ؟ هل تدلُّ على أنَّ الثاني قبل الأول ؟ أو تدلُّ على أنَّ الأول قبل الثاني ؟

الجواب : إذا قلت : قام زيد وعمرو . فالواو لا تقتضي شيئاً<sup>(٣)</sup> ، فقط تقتضي اشتراكهما في العمل ، أمَّا أن يكونَ واحدٌ قبل الثاني فإنها لا تقتضي ذلك<sup>(٤)</sup> .

فإن قلت : قام زيد وعمرو . فإنه يمكنُ أن يكونا قاما جميعاً ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ زيد قبل ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ عمرو قبل .

وتقول : قيامُ زيد وعمرو . أنت الآن لا تعرفُ أيُّهما الأولُ ؟

لأنَّ الواو ليس فيها دليلٌ على ذلك .

فيشكركُ أن يكونَ واحدٌ قيام يوم الجمعة ، والثاني قديم يوم السبت ، فقلت أنت يوم الأحد : قديم زيد وعمرو .

إذن : الواو لا تستلزم الترتيب<sup>(٥)</sup> .

(١) بصب « عمرو » .

(٢) سبأها إن شاء الله تعالى في باب القول مع .

(٣) معنى : من ناحية الترتيب .

(٤) حرف الواو ذكر النحاة أنه يدل على ثلاثة معاني :

أولها : التشريك - أي : في الحكم - بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثانيها : التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثالثها : العطف ، إلا أن معنى العطف مطروح بوزنه في باب العطف ، وإنما لا يذكره جمهور النحاة .

وهم يخلصون بالعطف هنا التشريك في الإعراب .

(٥) معنى لفظي الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب ، نحو : جاء زيد وعمرو . سواء كان نجساً ربح قبل

معنى « عمرو » ، أو بعده ، أو معه . =

ولكن ظاهر قول النبي ﷺ حين أقبل على الشفا، وقوا: «**هَذَا مِنْ الصَّغَا وَالْحَرَوَاتِ**» من شعائر الله **﴿﴾** أي بدأً بما بدأ الله به <sup>(١)</sup>. أن الشفاعة في العطف بالواجب سابق على ما بعده، قد يقول قائل هكذا.

ولكن يقول: لا، هو سابق باعتبار الاعتناء به، أمّا باعتبار العمل الواقع بين المعطوف والمعطوف عليه فلا؛ لأنّ تقديم الشيء يدلّ على الاعتناء به، وأنه أهمّ من الثاني.

فمثلاً: إذا قلت: جاء السيد وعبدته. فإنّ هنا هو الترتيب الطبيعي، فهو أحسن من أن أقول: جاء العبد وسيدّه، فيكون التقديم - تقديم الرسول عليه الصلاة والسلام هنا - لا من أجل أن الواو تشترك في الترتيب، ولكن من أجل أن الأصل أن تبدأ بالمشعشع به، وبما هو أهمّ <sup>(٢)</sup>.

= وإحزاب هذا المثال هكذا -

جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وعسوى: الواو حرف عطف، عسوى: معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) رواه مسلم ٨٨٨/٦، ١٢١٨، وأبو داود (١٩٠٥)، والترمذي (٨٦٢)، والنسائي (٢٩٧٠)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٢) وما يدل من سنة النبي ﷺ أن الواو لا استطراد الترتيب ما رواه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي (٥٤٠٦)، عن هاني، أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه، سمعهم يكثرونه بأبي الخنكم، فدعا رسول الله ﷺ، فقال: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَنُكُمُ، وَإِلَيْهِ الْخَنُكُمُ، فَلِمَ تُكْفِرُونَ لِي الْخَنُكُمُ؟**».

فقال: إن قومى إذا اختلفوا على شيء ألقوني، فمكثت بينهم، فخرجت كلاً الغريزون.

فقال رسول الله ﷺ: «**مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟**».

قال: لي شريح، وسلم، وعبد الله.

قال: «**لِمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟**».

قلت: شريح.

قال: فأنت أبو شريح.

قال صاحب تفسير العزيز الحميد ص ٦٥٢. قوله: قال: شريح، وسلم، وعبد الله. صريح في أن الواو لا تخصص الترتيب، وإنما تقتضى مطلق الجمع، فلذا سأل رسول الله ﷺ عن الأكبر يدنو كانت دالة على الترتيب لم يفتح إلى سؤال عن أكبرهم. اهـ.

أحرف الثاني من حروف العطف : الفاء . تقول : قِيمَ زيدٌ فعمرو .

فالفاء هنا عاطفةٌ ، لكنها تُبيدُ الترتيب ؛ إذ إنَّ السامعَ إذا سمعَ : قِيمَ زيدٌ فعمرو . عرفَ أنَّ عمروً بعدَ زيدٍ<sup>(١)</sup> .

أحرف الثالث من حروف العطف : ثم . تقول : قِيمَ زيدٌ ثمَّ عمرو . فـ « ثمَّ » هنا أفاضتِ العطفَ<sup>(٢)</sup> والترتيب ، لكنَّ الترتيبَ في « ثمَّ » ليس كالترتيب في الفاء ، الترتيبُ في الفاءِ سببٌ أنه يدلُّ على التعقيب ، ولكنَّ في « ثمَّ » يدلُّ على التراخي<sup>(٣)</sup> .

(١) اعلم - وحيدك الله - أن حروف الفاء يدل على ثلاثة معان .

أولها : التشريك ، وسبق معناه .

وثانيها : الترتيب ، ومعناه : أن الثاني بعد الأول .

وثالثها : العطف ، ومعناه : أنه عقبه بلا قهالة ، وكرهه بلا مهلة بحسب الشيء المعطوف .

مثال ذلك - جاء زيدٌ فعمرو .

فكلمة « فعمرو » فيها معنى التشريك في حكم الإعراب لكلمة « زيد » ، وفيها معنى الترتيب ؛ لأن

معنى « عمرو » بعد « زيد » ، وفيها معنى العطف ؛ لأن معنى « عمرو » كان عقبَ معنى « زيد » ؛

أي : بلا قهالة .

وأعراب هذا المثال هكذا .

جاء : فعل ماضٍ .

زيد : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

فعمرو . الفاء حرف عطف ، عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

(٢) أي : التشريك في الحكم الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) معنى التراخي : أن بين الأول والثاني قهالة ، نحو : أرسل الله موسى ، ثم عيسى ، ثم محمدًا ، عليهم

الصلوة والسلام .

ونحو : جاء زيدٌ ثمَّ عمرو . إذا كان معنى « عمرو » بعد معنى « زيد » قهالة .

وأعراب هذا المثال هكذا :

جاء : فعل ماضٍ .

زيد . فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

ثمَّ عمرو : حرف عطف ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

ويجوزُ بمصحح لدينا أن حرف العطف « ثمَّ » يشمل ثلاثة معانٍ .

أولها : معنى التشريك . -

ولهذا إذا قلت : قديم زيدٌ عمرو . فمعناها أن قديم عمرو قديمٌ زيد ، لكن إذا قلت : ثم عمرو . فإنه يُدُلُّ على أن قديم عمرو كان متأخراً عن قديم زيد .

والترتيب في الغاء والتعقيب يكون بحسب ما تفضيه الحال ، يعني : أنه قد لا يكون قديماً ، حتى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُحْضَرَةً ﴾ . هنا صباغ الأرض مُحضرةٌ ليس فوز نزول المطر ، لكن المعنى أنه لم يتأخر عن الوقت الشجاع .

وتقول : تزوج زيدٌ فولد له . هل ولد له في تلك الليلة التي تزوج فيها ؟

الجواب : لا ، ولكن بعد تسعة أشهر ، لكن المعنى أنه لم يتأخر الولادة عن الوقت الشجاع ، فالتعقيب في كل شيء بحسبه .

الحرف الرابع من حروف العطف : أو . تقول : أكرم زيداً أو عثماناً .

وأنته في القرآن كثيرة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّلَ زَيْنَةَ لِإِبْرَاهِيمَ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَساكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نطْعَمُونَ أَلَيْسَ لَكُمْ أَوْ بِشْرَتُهُمْ أَوْ نَحْوِيهِمْ رِقَبَةً ﴾ .

ف « أو » إذن من حروف العطف ، لكن ما معناها ؟

الجواب : لها عدة معانٍ ، منها الشك ، والتخيير ، والإباحة .

الشك من المتكلم ، والتخيير باعتبار المخاطب ، والإباحة باعتبار المخاطب أيضاً .

فإذا كنت لا تدري قلت : قديم زيدٌ أو عمرو . فهذا شك ، وكثيراً ما ترد في الحديث « أو » ، فيقال : شك من الراوي ، مثل قوله في الحديث حين نزل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ مِنْ قَدْحِكُمْ أَوْ مِنْ قَبْطٍ أَوْ مِنْ جِلْدِكُمْ أَوْ يَنْسِئَكُمْ مِنْهَا ﴾ . قال النجاشي رحمه الله في الثالثة : « هذه أئمة أو القوم »<sup>(١)</sup> .

(١) وبها : معنى التخيير .

وبها : معنى التراضي .

(١) البحارى (١٦٦٨ ، ٧٣٦٣) ، والترمذى (٦٥ - ٣) .

ذ «أوه» هنا شك من الراوي، لأن الرسول ﷺ لا يمكن أن يقول: «أيسر» أو «أهون». لكن الراوي شك هل قال: «أيسر» أو «أهون». وهذا هو الشك.

والثاني: التخيير. ومثاله قوله تعالى: ﴿لَتَكْفُرُنَّ بِطَعَامِ عَشْرَةِ تَسَابِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْبَخُونَ فِي بُيُوتِكُمْ أَوْ بِكِسْفَتِهِمْ﴾. ذ «أوه» هنا للتخيير؛ يعني: لا تجمع بينهما، ولكن أخذ هذا، أو هذا.

ومثاله أيضاً أن تقول: تزوج هذا أو أختها. ذ «أوه» هنا للتخيير، يعني: تكفر من شئت، أمّا أن تجمع بينهما فلا يمكن.

والثالث: الإباحة. ومثاله ذلك أن تقول: كحل فولاً أو عسلاً. ذ «أوه» هنا للإباحة.

يقول العلماء: والفرق بين التخيير والإباحة: أنه إن جاز الجمع بينهما فهو للإباحة، وإن لم يجز الجمع فهو للتخيير، فالتخيير معناه: مالك إلا هذا أو هذا، والإباحة معناها: لك الأمران.

إذن: هذا الذي قلناه: كحل عسلاً أو فولاً. «أوه» فيه للإباحة؛ لأنه يجوز الجمع بينهما، فبحوزك أن تأكل الفول، وأن تأكل العسل، وأن تجمع بينهما في السنة واحدة.

لكن لو قال قائل: قوله تعالى: ﴿لَتَكْفُرُنَّ بِطَعَامِ عَشْرَةِ تَسَابِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْبَخُونَ فِي بُيُوتِكُمْ أَوْ بِكِسْفَتِهِمْ﴾. ماذا تقولون في «أوه»؟ هل هي للإباحة، أو للتخيير؟  
الجواب: هي للتخيير، لأنك إذا قلت واحداً لم تفعل الثاني على وجه الكفارة. نحن ما نملك أن نكسوهم، لكن إذا كسوتهم بعد أن أطفقتهم، فالكسوة هذه لا تُكفر كفارة، ولكن تُكفر صدقة، فالتخيير على أنها كفارة<sup>(٦)</sup>.

(٦) في س. هدم رحمه الله في معنى اليبس ١/ ٧٤: فإن قلت: فقد مكى العلماء بأن الكفارة والصدقة تخيير مع إمكان الجمع؟ =



وتأني : أو ، أيضًا للإبهام . والإبهام يُشعرُ تخيرًا ، ومثالها أن يقولَ لك إنسانٌ :  
من الذي فهم ؟ قلت : زيدٌ أو عمرو . وأنت تقدرى من هو ، لكن أردت أن تُخبره .  
والهما أشدُّ في التحبير : أن تقولَ : « زيدٌ أو عمرو » ، أو أن تقولَ : « زيدٌ أو  
غيره » .

الجوابُ أن تقولَ : أو غيره . لأنَّ قولك : « زيدٌ أو عمرو » محصورٌ ، يُمكنُ  
بالبحث أن يُعرفَ ، لكن قولك : « أو غيره » ، ما شاء اللهُ من غيره ؟ كلُّ بني آدمَ غيرُ  
زيدٍ .

إذن : ثلثين « أو » لأربعة معاني : التحبير ، والتشهير ، والشك ، والإباحة<sup>(١)</sup> .  
الحرفُ الخامس من حروف العطف : أم . ذ « أم » تأتي أيضًا حرفَ عطف<sup>(٢)</sup> ،  
وهي أيضًا كثيرة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ اللَّهُ بِذِي فَضْلٍ عَلَيْهِمْ ﴾ . ذ  
« أم » هنا حرفٌ عطفٌ جملةٌ على جملة .

ومثال ذلك أيضًا : أن تقولَ : سواءُ جاءَ زيدٌ أم عمرو . ذ « أم » حرفٌ عطفٌ ،  
وعمرُو معطوفٌ على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ  
ظاهرةٌ على آخره .

والرائدُ : أم - العاطفة . « أم » المنصلة . بخلاف « أم » الشفطية ، وتكونُ « أم »  
منصلةً إذا كان ما بعدها متعادلاً إليها قبلها ، وتكونُ بمعنى « أو » ، ومثال ذلك : قوله تعالى :  
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ اللَّهُ بِذِي فَضْلٍ عَلَيْهِمْ ﴾ ، بمعنى : أو لم تُفكرهم .

قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة ، والتحرير على أن الجمع الكفارة ، ولا بين الصيام  
والصدقة والشك على أنهن القذية ، بل تقع واحدة منهن كفارة ، أو غدية ، والباقى قربةٌ مستقلةٌ بخارجة  
عن ذلك . اهـ

(١) وليست هذه المعاني الأربعة هي كل معانيها ، ولكن لها معاني أخرى ، فقد ذكر ابن هشام لها في معنى  
البيت ٧٤١/١ - ٥٠ التي عشر معنى . والله أعلم .

(٢) فصيحة المشتبك من الحكم الإعرابي بين الاسم الذي قبلها ، والاسم الذي بعدها .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِ اتَّخَذْتُم مِّن دُونِهَا آلِهَةً مَّعًا ، فَذَرُوا آلِهَتَكُم مَّا يَدْعُونَ ﴾ ، يعني : أو بعيداً .  
وتكون « أم » متقطعة إذا كان ما بعدها غير شعاعولي لما قبلها ، وتكون بمعنى « تل »  
فهي للإضراب .

ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ هَذَا كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِذْ جاؤُهُمْ بِالبُرْجَانِ كَذِبًا إِنَّكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ لَأَعْيُنُونَ ﴾ .  
« أم » هنا متقطعة ، لأن ما بعدها غير شعاعولي لما قبلها .

ومثال ذلك أيضاً . قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَزَوَّجُوا نَفْسِكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ البُرْجَانِ ﴾ .  
« أم » هنا أيضاً متقطعة ، لأن أمر أحلابهم غير شعاعولي  
لغيرهم : شاعر .

ومثاله أيضاً . قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَأْتُرَهُمْ أَخْبَارُهُمْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكٰفِرِينَ ﴾ .  
« أم » هنا يتخيل أن تكون متقطعة ، ويتخيل أن تكون متصلة ، ولكن المظاهر أنها  
متقطعة ، يعني : أحسرت الله عن الأول ؛ لأن أخبارهم لم تأتُرهم ، ثم أثبت أنهم قوم  
طاغوت<sup>(١)</sup> .

(١) وإحالة الآن . أن « أم » إما أن تكون متصلة ، وإما أن تكون متقطعة ، والشبهة تنحصر في نوعين  
وذلك لأنها إما أن تقدم عليها حمزة السوية ، نحو : ﴿ سِوَاةٌ عَلَيْهِمْ أَنْظَرْتُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لِيَسْتَفِيدُوا مِنْكُمْ ﴾ ،  
﴿ سِوَاةٌ حَقِيقَةً أَمْرًا مِمَّا أَنْزَلْنَا ﴾ . لو تقدم عليها حمزة بطلب بها ، و « أم » ، المعين : نحو : أورد في  
الدار ، أم « عشرو » ؟

وإما سبب في النوع متصل ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يشتمل أحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً  
تفاداة ، لمعادتها للحمزة في إعادة السوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .  
ويعبر عن النوع من أربعة أوجه :

أولها : أن الواقعة بعد حمزة السوية لا تستحق جرأاً ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن  
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على  
حقيقته .

والثاني : رابع . أن الواقعة بعد حمزة السوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون إعلالية معها إلا في  
أول الجملتين ، وتكونان جملتين كما تقدم ، واسميان كقولهم :  
ولمست ألياً بعد ففديتاً مالمكاناً  
فجملتين كأم لم هو الآن وقع .

« ومحتضين نحو . ﴿ نَوَلًا خَلَقْتُمْ أَنْعَمَ لَوْلَا لَمْ تَمُ أَلْتَمَّ ضَائِلُونَ ﴾ .  
 وه أم « الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَشْءَ خَلْقًا أَمْ لَمْتُمْ ﴾ .  
 حينئذ ليست في تأويل المفردين ، وانكرونا أيضًا فلتبين كقولك :  
 فَطَلَبْتُ لِمَطْلَبٍ شَرِيحًا فَطَلَبْتَنِي فَطَلَبْتُ : أَهَلِي مَرَّتْ أَمْ غَدَاتِي عَلَّمْتُ  
 وذلك على الأرجح في « هي » من أنها قاعل لمحتضوف بغيره سرت .  
 واسمحين كقولك :

لَعَدْتُكَ مَا أَكْزَى ، وَإِنْ كُنْتُ تَامًا شَعْبٌ مِنْ نَهْمٍ أَمْ شَعْبٌ مِنْ بَنِي  
 الْأَصْلِ ، أَلَسْتُكَ « بالهمز في لونه ، والفتوح في آخره ، فحفظهما للضرورة ، وتلحق : ما أكرى أي  
 التسين هو الصحيح ؟  
 وبين المختلفين نحو : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ تَخْلِفُونَ أَمْ تَعْرُضُونَ ﴾ وذلك أيضًا على الأرجح من كون « نعم »  
 فاعلاً .

مسألة : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالعين ، لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : « أزيد عندك أم  
 عمرو ؟ » قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال « لا » ، ولا « نعم » .  
 مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة « أو » ، فإن كانت همزة النسب لم تجز قياتا ، وقد أوجب الفقهاء وغيرهم  
 بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم : « يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » .  
 والجواب العطف في الأول « أم » ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح « تقول : سواء خلق لعت أو  
 لعت » انتهى .

ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو .  
 وفي كامل الهدى أن من صحب من قرأ من طريق الرعبراني « سواء عليهم أغيرتهم أم لم يغيرهم » وهذا من  
 الضلوة يمكن .

وإن كانت همزة الاستفهام حاز قياتا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل : « أزيد عندك أو  
 عمرو ؟ » تلحق الاستفهام عندك أم لا ، فإن أجبت بالعين ضاع ، لأنه جواب وزيادة .  
 الوجه الذي أرى تكون مقطعة ، وهي ثلاثة أنواع ، مسبوقة بالغير المحض ، نحو : ﴿ تَتَرَبَّلُ الْكُتَّابَ لَا  
 رَيْبَ مِنْ رَيْبِ الْمُعْتَمِرِينَ » أَمْ يَقُولُونَ كَذِيبًا ﴾ .

ومسبوقة بهمزة غير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ خَلَقَ مِنْ مِثْلِكُمْ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ مَوَاطِنَ ذَلِكَ فَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .  
 ذلك فلا تكسر ، فهي بمرأة التقى ، والمتصلة لا تقع بعده .  
 ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : ﴿ عَلِيٌّ يَشْتَرِي الْأَعْيُنَ وَالْجَيْدَ أَمْ عَلِيٌّ يَشْتَرِي الْفُلَّانَ وَالشَّرَّاءَ أَمْ  
 يَجْعَلُ الْبِلْغَ شُرَكَاءَ ﴾ .

ومعنى « أم » مقطعة الذي لا يخالقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردة ، وتارة تخصص مع ذلك -

أحرف السادس من حروف العطف : **إِثْنَا** <sup>(١)</sup> . وهي متحللٌ بخلاف بينَ غُلَمَاءِ النحو ، فمبهم من قال : **إِثْنَا** حرفٌ عطف . فتقول : جاء **إِثْنَا** زيدٌ ، **وَإِثْنَا** عمرو . **وَإِثْنَا** عمرو ، بمعنى : **أَوْ** عمرو <sup>(٢)</sup> .

= استظهارًا إنكارًا ، أو استظهارًا طلبًا .

فمن الأول : **عَلَّ يَشْتَرِي الْأَعْيُنَ وَالْجِوَارِيَةَ فَلَمَّ يَمْسِكُ الْعُنُقَ وَالرَّيَّانَ أَوْ يَمْسِكُهَا** ، أما الأولى فلأن الاستظهار لا يدخل على الاستفهام ، وأما الثانية فلأن لعنى على الإخبار عنهم يعتقد الشركاء ، قال القراء : يقولون : **«** هل لك قبيحا حق لم أنت رجل ظالم **»** يريدون : **«** بل أنت ، ومن الثاني : **«** لَمْ يَكُنْ لَكَ بَيْتٌ وَكَانَ الْبَيْتُ **»** فتدبره : **«** بل لك البيات ، ولكم البيوت **»** إذ لو قصرت الإحصاء لخص بزم الحال .

ومن الثالث : قولهم : **إِثْنَا** لإيل أم شاة . التفسير : **«** بل : لعنى شاة .

ولا تدخل **«** أم **»** المنقطعة على مفرد ، ولهذا لم تُذكرْوا المبتدأ في **«** **إِثْنَا** لإيل أم شاة **»** وحرف **«** من مالت في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كما في **«** **عَلَّ** وقصرها **«** عا **«** بين دون الهجزة ، واستدل بقول بعضهم : **«** إن هناك لإيلا أم شاة **»** بالنصب ، فإن صححت روايته للأولى أن يقدر لشاة ناصب : لعنى : **«** لم ترى شاة .

كثيره . قد ترد أم معصلة للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى : **«** **لَمَّا قُلْنَا لِمَ أَتَيْتُمُ اللَّهَ عِدَّةً عِدَّةً** **«** **يُخَلِّفُ اللَّهُ عِدَّةً لِمَ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ عِدَّةً لَا تَقُولُونَ **«** قال البرصخشري : يجوز في **«** أم **»** أن تكون معادلة بمعنى : **«** أي الأمرين كالتن على سبيل الخبر ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى .**

(١) اعلم - رحمتك الله - أن لغة أكثر العرب كسر هجزة **«** **إِثْنَا** ، ولغة قوم وفيس وأسد فتح هجرتها . والمثلث تبعًا أن النجدة قد تنطقوا على **«** **إِثْنَا** لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى **«** بل **»** ، **«** **وَإِثْنَا** تأتي عما تأتي له **«** أو **«** من المعاني المشهورة المنطق عليها ، وهي التحير والإساحة بعد العطف ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأصلها معروفة من أمثلة **«** أو **»** .

واقدم أيضًا أن النجدة قد انطقوا في **«** **إِثْنَا** **«** هذه أمر كية ، أم بسيطة ؟

فذكر سيوريه أنها مركبة من **«** **إِثْنَا** **«** و **«** ما **»** ، ونسب غيره إلى أنها بسيطة ، وأنها وضعت هكذا من قول الأمر ، وهذا هو الأرجح ؛ لأن البساطة - أي : عدم التركيب - هي الأصل .

(٢) اعلم - رحمتك الله - أنه لا خلاف بين أسد من النحاة في أن **«** **إِثْنَا** **«** الأولى غير عاطفة ، وذلك لأنها قد تقع بين العامين ومعنونه **«** نحو : **«** تزوج **«** **إِثْنَا** **«** هذا ، **«** **وَإِثْنَا** **«** هذا ، **«** **وَإِثْنَا** **«** عمرو .

وبعضهم أكثر أن تكون «إثاء» حرف عطف<sup>(١)</sup>، وقال: «إن «إثاء» لا تأتي إلا مقرونة بالواو، وحينئذ يكون العطف بالواو، لا «إثاء»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْبَثْتُمْهُمْ فَشَقُّوا أَوْلَادَهُمْ فِئْتًا مِّنَّا يَغْتَدُّونَهَا فِئَاءً﴾ .  
 ذ «فداء» هذه معطوفة على «مأا»، والعاطف هو «الواو»<sup>(٢)</sup>، والمؤلف رحمه الله من الذين يروون أنها حرف عطف، ولكن الصحيح أنها ليست حرف عطف، وإنما هي حرف تفصيلي فقط، وأما أن تكون حرف عطف فلا؛ لأنها لا تأتي إلا مقرونة بحرف العطف «الواو»، ويكون العاطف ذلك الحرف، لا هي<sup>(٣)</sup>.

= واحتضروني «إثاء» التالية، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة<sup>(٤)</sup>، والواو التي قبلها زائدة؛ فلا يلزم دخول العاطف على العاطف .

(١) وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي وابن كيتان وابن زحلان، فذهب هؤلاء إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ «إثاء»، وللإضافة لها، و«إثاء» دالة على الإضافة، أو التخيير، أو التثنية، أو الإبهام، ذ «إثاء» مثل «أو» في الدلالة على الخي فقط عند هؤلاء، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها .  
 (٢) وأعراب هذه الآية هكذا:

فِئْتًا . فِئَاءً فَأَهِ الصَّيْحَةَ ، إِثَاءً : حَرْفٌ تَخْيِيرٌ .

مَأَا : مَفْعُولٌ بِفَعْلِ مَحْلُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : تَلَقَّوْهُنَّ مَنَّا . ذ «تلقون» : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ الثَّوْنِ ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ ، وَ «مَأَا» : مَفْعُولٌ مُطَّلَقٌ مَتَّصِبٌ ، «تلقون» ، وَهَلَامَةٌ نَعْبِهَ النَّحْوَةُ الْفَاعِلَةُ .

وَإِثَاءً . الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، إِثَاءً : حَرْفٌ تَخْيِيرٌ ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

فِئَاءً مَتَّصِبٌ بِفَعْلِ مَحْلُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : تَلَقَّوْهُنَّ فِئَاءً ، ذ «تلقون» : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ الثَّوْنِ ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ ، وَفِدَاءً : مَفْعُولٌ مُطَّلَقٌ مَتَّصِبٌ ، «تلقون» .

وبهذا الإعراب تعلم أن العاطف هو الواو، لا «إثاء» على الصحيح؛ بخلافه للمصنف، فعليه تكون حروف العطف تسعة، لا عشرة .

(٣) وبالإضافة هذا البحث . أنه مأا كان الاتصال قد جرى على أن «إثاء» تكون مسوقة بالواو، وكان الفلتر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف، كان مما لا بد منه أن نلحق دالة أحد العطف على العطف، فاحتار أكثر النحاة اختيار الواو زائدة، واختار أبو علي ومن معه تجريد «إثاء» من الدلالة على العطف .

حرف السابغ من حروف العطف : « نل » . وهي تُبيدُ الإضراب « يعني : أنك أضررت عن الأول ، وأثبت الحكيم للناسي <sup>(١)</sup> .

ومثالها : قديم زيد ، نل عمرو . فالذي قديم الآن هو عمرو ، لأننا أضررتنا عن زيد .  
إذن : « بل » للإضراب ، أي : أنك تُضربُ ضيقها عشا سبق <sup>(٢)</sup> ، إثبت ما بعدها ، فهي تُبطلُ ما سبق ، وتثبت ما لحق ، وتُقرَّبُ « بل » والاسم الذي بعدها هكذا :  
بل : حرف عطف .

عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الحرف الثامن من حروف العطف . لا . وهي تأتي لنفي ما سبق <sup>(٣)</sup> ، ولهذا لا تأتي إلا في الإثبات ، تقول : قام زيد ، لا عمرو .  
فتلبي القيام عن عمرو .

فإذا قال قائل : إنك إذا قلت : قام زيد . فإن معناه : لم يَقمُ عمرو ؟ قلنا : لكنك « لا » تُدُلُّ صراحةً على أنَّ عمرو لم يَقمُ ، فإنك إذا قلت : قام زيد ، لا عمرو . فهي صريحةٌ في أنَّ عمرو لم يَقمُ .

ولا تأتي « لا » بعد النفي ، فلا تقول : ما قام زيد ، لا عمرو ، لأنها لنفي ما نفي ، وإذا كان ما نفي متلياً فلا حاجةً لذكرها .

إذن . « لا » حرف عطف ، ومعناها النفي ، ومثالها : قام زيد ، لا عمرو .  
واعرابُ هذا المثال هكذا :

(١) ويشترط للعطف بها شرطان :

الأول : أن يكون المعطوف بها « الاسم الذي يليها » مرفوعاً ، لا مجزئاً .

والثاني : ألا يسبقها استفهام .

(٢) فتحمله في حكم السكوت عنه .

(٣) فهي تلبي عما بعدها نفس الحكيم الذي ثبت في قولها ، فهي عكس « بل » .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

زيد : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

لا : حرفٌ عطفيٌّ ، ولا تقولُ : نالياً ، لكن هي معناها النفي .

عمرو : معطوفٌ ، « لا » على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرفُ السابعُ من حروفِ العطفِ : « لكن » . ولا يجزئُ أنها تنخفيفُ النونِ ، بخلافِ « لكنْ » بالشدِيدِ ، التي هي من أصواتِ « إن » ، والتي تُلصقُ المبدأ ، وتُرفعُ الخبر .

لتقولُ : ما قام زيدٌ ، لكنْ عمرو . ومعناها الاستدراكُ<sup>(١)</sup> .

وتقولُ أيضاً : ما فقد زيدٌ ، لكن قام .

ويؤخذُ من هذين المثالين أنَّ « لكنْ » تُعطفُ جملةً على جملةٍ ، وتُعطفُ مفعولاً على مفعولٍ<sup>(٢)</sup> .

(١) فهي تدلُّ على تقرير حكمٍ ما قبلها ، وإثبات ضدهُ ما بعدها .

(٢) ذكر ابن هشامٍ رحمه الله في معنى اللبسِ ١ ، ٣٢٢ أنَّ « لكن » العطفيةُ بأصلِ فروعِها إما أنْ تُبَيَّنَ الكلامُ ، وإما أنْ يُبَيَّنَ اسمُ مفعولٍ فإنْ زُيِّدَ فيها كلامٌ فهي حرفُ ابتداءٍ لمرادِ إعادةِ الاستدراكِ ، وإلا فهي عاطفةٌ ، ويعبرُ أنْ تُشْتَقَقَ بالواوِ ، نحو : ﴿ وَلكِنْ كُتِبَ عَلَیْهِمْ ﴾ . وبدونها نحو قولِ زهيرٍ :

بُذِّمَ مِنْ زَوْجِهِ لَا الشَّيْءَ تَوَابُوهُ      لَكِنْ وَقَاتِلِهِ فِي الْحَرْبِ تُكْتَفَرُ

وإنْ زُيِّدَ مفعولٌ فهي عاطفةٌ بشرطين :

أحدهما : أنْ يتقدمها نفيٌّ أو تنهٍ ، نحو : ما قام زيدٌ ، لكن عمرو ، ولا يُقَمُّ زيدٌ ، لكن عمرو .

والثاني : أنْ يفتتحَ « لكن » جملتها بحرفِ ابتداءٍ ، ففتحتُ بالجمله ، فتنت : لكن عمرو لم يتم .

وأخبارُ الكوفيينِ « لكن عمرو » على العطفِ ، وليس بمسبوغٍ .

لشرطِ الثاني : ألا تفتتحَ بالواوِ . قاله الفارسيُّ وأبو النجمين . اهـ =

وتلقون . ما لبثت كساة ، لكن قميصا .

واعراب هذا المال هكذا :

ما : نافية .

لبثت : فعلٌ وفاعلٌ .

كساة : مفعولٌ «لبثت» .

لكن : حرفٌ عطفي للاستثناء .

قميصا : معطوفٌ على «كساة» ، والمعطوف على المنصوب منصوبٌ ، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرف العارض من حروف العطف : حتى في بعض المواضع . فـ «حتى» أيضا من حروف العطف ، لكن ليس في كل موضع ، بل في بعض المواضع<sup>(١)</sup> ، لأنها في بعض المواضع تأتي حرف جزاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ مِّنْ عِندِ رَبِّكَ فَهَرَبُوكَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) ومعناها إذا كانت حرف عطف التدرج والعادة ، والتدرج هو التلذذ على إقضاء الحكم شيئا فشيئا ، نحو قولك :

أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا . أي : تَدْرَجْتُ فِي أَكْلِ السَّمَكَةِ حَتَّى أَكَلْتُ الرَّأْسَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ «حَتَّى» لَا تَكُونُ حَرْفَ عَطْفٍ إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا بَعْضًا مَّا قَبْلَهَا ، فَالرَّأْسُ السَّمَكَةُ فِي الْمَقَالِ السَّابِقِ جُزْءٌ مِنَ السَّمَكَةِ .

ويقتضيه بعضا كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءا من كل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا .

الثاني : أن يكون فرقا من جمع ، نحو : قَدِمَ الشُّجَاعُ حَتَّى الشُّطْرُ .

الثالث : أن يكون توكفا من جسي ، نحو : أَفْتَحِي الصُّرَّ حَتَّى التَّيْرُ<sup>(٣)</sup> .

(٢) تقدم ، في باب نواصب الفعل المضارع ، عند الكلام على «حتى» ، أن ذكرنا أنها ترد في اللغة العربية

على ثلاثة أوجه ، وهي :

١- أن تكون حرف عطف . =

(١) ضمير التوكيف : نوع حديد من الصخر ، شظور ، أسمر ، مطرب بشفرة . العجم الوسيط ( ص ١٠٠ ) .





وهذه هي القائداً من قول المؤلف : حتى في بعض المواضع .  
لأنها في بعض المواضع تكون للغاية ، ولا تكون للعطف<sup>(١)</sup> .



= كما أنه يجوز في هذا المثال الرفع ، فنقول : أَكَلْتُ السمكة حتى رأيتها . وهذا على اعتبار أن « حتى » ابتدائية ، والاسم الذي بعدها يكون مبتدأ ، خبره معطوف .

وبهذا تبين لك - أسي الطالب - أنه قد يكون هناك موضع يكون صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة . قال ابن هشام في معنى التيب ١٤٩ / ١ وقد يكون للموضع صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة كقولك : أَكَلْتُ السمكة حتى رأيتها . فلك أن تقضي على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء . اهـ

(١) يعني المؤلف رحمه الله أن هذه الأحرف المشترطة بعمل ما بعدها « المعطوف » تأتي لما قبلها « المعطوف عليه » في حكمه الإعرابي ، فإن كان المبتدع مرفوعاً كان التابع مرفوعاً ، نحو : فابتني محمداً وحالته . ف « حالته » معطوف على محمد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة . وإن كان المبتدع منصوباً كان التابع منصوباً ، نحو : قاتلت محمداً وحالته . ف « حالته » معطوف على « محمداً » ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإن كان المبتدع محفوضاً كان التابع محفوضاً مثله ، نحو : مررت بمحمد وحالته . ف « حالته » معطوف على « محمد » ، والمعطوف على المحفوض محفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة . وإن كان المبتدع مجروراً كان التابع مجروراً أيضاً ، نحو : لم يخطبني خالد ، أو يؤهبني رسولاً . ف « يؤهبني » معطوف على « يخطبني » ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة حزمه السكون .

ومن هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يُعطف على الاسم ، وأن الفعل يعطف على الفعل . وقد مثل المؤلف رحمه الله على ذلك بأثلة تأتي ، وسبق التفصيل أن من حروف العطف ما يختص بـ « شريك في الإعراب والمعنى » ومنها ما يقتضي الشريك في الإعراب فقط .

## حكم حروف العطف

في المؤلف رحمه الله تعالى . فإن عطفت على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت . أو على محذوف حفظت ، أو على مجزوم جزفت ، تقول : قام زيد وعمرو . ورائت زيدا وعمرا ، ومرزت يزيد وعمرو . وزيد لم يقف . ولم يقف

لؤلؤ رجمه الله لم يتعرض للمعاني هذه الحروف ؛ لأن أهم ما عند النحوي الإعراب ، أما المعاني فهي عند أهل المعاني في البلاغة .

وتعرض النحويين لها في بعض الأحيان من باب الفضل ، لا من باب الالتزام ؛ لأن النحو وظيفته أن يقيم الكلمات على حسب قواعد اللغة العربية ، فلهذا لم يتعرض المؤلف رجمه الله إطلاقا للمعنى .

وقول المؤلف رجمه الله . فإن عطفت بها على مرفوع رفعت . أو على منصوب نصبت ، أو على محذوف حفظت . أو على مجزوم جزفت<sup>(١)</sup> .

(١) فهكذا مثل المؤلف رحمه الله بأربعة أمثلة على التشريك الإعرابي بين المتطوف والمتطوف عليه ، بواسطة حرف العطف ، وإعراب هذه الأمثلة يكون كالتالي :

المثال الأول : قام زيد وعمرو .

قام : فاعل ماض .

زيد : فاعل مرفوع .

وعمرو : التوابع حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على مرفوع مرفوع .

المثال الثاني . رأيت زيدا وعمرا .

رأيت : فعل وفاعل .

زيدا : معطوف به منصوب ، بالفتحة العاطفة على عمرو .

وعمرا : التوابع : حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمرا : معطوف على زيد .

و معطوف على المنصوب منصوب .

مثال الثالث : مررت بزيد وعمرو .

مررت : فعل وفاعل .

زيد : جار ومجرور متعلق ، عمرو : -



هـ هـ : لوطف رحمه الله : على مجزوم . وفي باب العتب لم يُذكر الجزم .  
 فاعطف يكون في الأفعال والأسماء ، والنعت يكون في الأسماء فقط ، ولذلك لم يأت  
 بالجزم في باب العتب ، وجاء بالجزم في باب العطف .

وغيره : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ،  
 والمعطوف على المجرور مجزوم .

مثل الواو : زيد لم يلم ، ولم يفتد

ذكر الشرح رحمه الله أن هذا المثال غير صحيح ، وأن الصحيح أن تقول : زيد لم يلم ويقتد .  
 وإعرابه هكذا :

زيد . مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لم حرف نفي وجزم وقلب .

يُلم فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره  
 « هو » ، يعود إلى « زيد » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع ، خبر المبتدأ « زيد » .

ويُقَدِّد : الواو : حرف عطف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، يتعد : فعل مضارع معطوف  
 على « يلم » ، والمعطوف على المجرور مجزوم .

فما كنتم هو إعراب الأمثلة الأربعة التي ذكرتها المؤلف رحمه الله ، ويلاحظ أن المؤلف رحمه الله اكتفى  
 بالتمثيل بالواو ، وينفاس عليها غيرها .

كما أنه رحمه الله لم يُمثل للمرفوع والمنصوب من الأفعال ، ولذا فهذه مثالان على المرفوع والمنصوب  
 من الأفعال :

المثال الأول : على المرفوع : يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه

يقوم : فعل مضارع مرفوع .

ويقعد : الواو حرف عطف ، يتعد : فعل مضارع معطوف على يقوم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .  
 زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

المثال الثاني : على المنصوب : لن يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه :

لن ، حرف نفي ونصب ، واستقبال .

لن : فعل مضارع منصوب بـ « لن » .

ويقعد : معطوف على « يقوم » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

زيد : فعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثم ضرب المؤلف أمثلة ، فقال : تقول : قام زيد وعمرو . وهذا مثال المعطوف على مرفوع .

وقال : ورأيت زيدا وعمرا . وهذا مثال العطف على منصوب .

وقال : ومررت بزيد وعمرو . وهذا مثال العطف على مفعول .

وقال : وزيد لم يَأْكُلْ ، ولم يَلْبَسْ . وهذا مثال العطف على مجزوم . ولكن هذا المثال الأخير غير صحيح ، لأنه أعاد العامل ، وإذا أريد العامل صار عطف جملة على جملة ، لا عطف مجزوم على مجزوم .

والمثال الصحيح أن تقول : زيد لم يَأْكُلْ ويَشْرَبْ ، يعنى : لم يَأْكُلْ ، ولم يَشْرَبْ ، تشبهت العامل ، لأنك إذا كثرت العامل صار عطف جملة على جملة .

فعلى سبيل المثال لو قلت : جاء زيد وعمرو . صار هنا عطف مرفوع على مرفوع ، لكن لو قلت : جاء زيد ، وجاء عمرو . صار عطف جملة على جملة .

إذن : المثال الصحيح أن يقال : زيد لم يَأْكُلْ ويَشْرَبْ ، أو : لم يَأْكُلْ ويَلْبَسْ .

خلاصة هذا الباب :

أن من التوابع للمعطوف ، فهو تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، وحروف العطف عشرة ، وعرضوها ، وكلها تشتق في التبعية ، يعنى : فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب .

أما فى المعنى فتختلف ، فمثلا « لا » تنهى ما أتت قبلها ، تقول : قام زيد لا عمرو . فمعناها النفي ، للمعطوف تنهى عنه القيام ، والمعطوف عليه مثبت له القيام .

كذلك فى باب الإضراب تقول : ما قام زيد ، بل عمرو . اختلفت ، ولكن كما قلت لكم : المؤلف ما تعرض للمعنى إطلاقا ، فهذه المؤلف الإعراب .

مكرر هذه الحروف العشرة تشترك فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب . إن كان لدى قبلها مرفوعا فما بعدها مرفوع ، وإن كان منصوبا فما بعدها منصوب . وإن

كان مخفوضًا فما بعدها مخفوضٌ ، وإن كان مجزومًا فما بعدها مجزومٌ<sup>(١)</sup> .

(١) عهدا هو شخص ما ذكر في باب العطف ، وذلك لا يخالف ما اتخذناه من أول الكتاب من أن نبي نلخص في نهاية كل باب ، فقول وبالله التوفيق .

١ - حروف العطف عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، ثم ، وأو ، وأم ، وإثنا ، وثي ، ولا ، وليكن ، وحتى هي بعض المواضع .

٢ - العطف هو القسم الثاني من أقسام التوابع ، وأقسام التوابع أربعة : التبع وسبق ، وعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٣ - يطلق العطف في اللغة على ثلاثة معانٍ :

١ - رد الشيء على الشيء .

٢ - الليل .

٣ - الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

أما في الاصطلاح فالعطف ينقسم إلى قسمين :

١ - عطف اسم .

٢ - عطف بيان .

وعطف السبق هو التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف .

وعطف البيان هو التابع الجامد ، الموضح لبروئه في المعارف ، المشخص له في التكرات .

٤ - الحرف الأول من حروف العطف : الواو ، وهي لفظ الجمع ، فلا يدل على معنى ، ولا ترتيب .

٥ - الحرف الثاني من حروف العطف : الفاء ، وهي تعيد الترتيب ، والتعقيب ، والتعليق معناه أن المتطوف بعد المتطوف عليه بلا مهلة ، والترتيب والتعقيب في الفاء يكون بحسب ما تقتضيه الحال ؛ يعني : أنه قد لا يكون فوراً .

٦ - الحرف الثالث من حروف العطف : ثم ، وهي تعيد الترتيب كالفاء ، ولكن مع التراخي ، ومعنى التراخي : أن بين المتطوف والمتطوف عليه مهلة .

٧ - الحرف الرابع من حروف العطف : أو ، ولها عدة معانٍ ، منها : التثنية ، والتخيير ، والإباحة ، والإيهام .

والفرق بين التخيير والإباحة : أن التخيير لا يجوز معه الجمع ، والإباحة يجوز معها الجمع .

٨ - حرف الخامس من حروف العطف : أم . وهي قد تكون متصلة ، وقد تكون منقطعة ، ولا تكون عطفة [لا إذا كانت متصلة] .

وتكون « أم » متصلة إذا كان ما بعدها متعادلاً لما قبلها ، وتكون بمعنى « أو » .

وتكون منقطعة إذا كان ما بعدها غير متعادلاً لما قبلها ، وتكون بمعنى « أي » ، فهي الإصرار .

٩ - « أم » متصلة منحصرة في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تقدم عليها عمدة النسبية ، أو تتقدم -

١٠ - عليها همزة يطلب بها ، و « أم » « الصيون » .

١١ - يفرق الوجودان من أربعة أوجه :

أولها ، وإدراجها أن الواقعة بعد همزة النسوية لا تستحق جرًا ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها مفعول لمصدرين والمكتوب ، لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .  
 والثاني ، والرفع أن الواقعة بعد همزة النسوية لا تقع إلا بين صلتين ، ولا تكون الجملةان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليين واسميين ومختلفين .

و « أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، وبين صلتين ليسا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضًا صلتين واسميين ومختلفين .

١٢ - « أم » المتصلة التي تستحق الجواب إما نجاب بالصين ، لأنها سؤال عنه .

١٣ - إذا عطفت بعد همزة « أم » ، فإن كانت همزة النسوية لم يجر قبالتها ، وقد أورد الفقههاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا ، والصواب العطف ب « أم » .

وإن كانت همزة الاستفهام جاز قبالتها ، وكان الجواب ب « نعم » ، أو « لا » ، فإن أنشئت بالصين ضبع ؛ لأنه جواب وزيادة .

١٤ - أم المنقطعة ثلاث أنواع

١ - مسبوقه بالخبر المفض .

٢ - مسبوقه باستفهام بغير همزة .

٣ - معنى « أم » المنقطعة الذي لا يشاركها الإضراب ، ثم لئلا تكون له معرفة ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًا ، أو استفهامًا طعنيًا .

٤ - لا تدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا فقلروا المنها في : إنها لا يراد لها شيء .

٥ - قد ترد « أم » تمييزية للاتصال والانقطاع .

٦ - الحرف السادس من حرف العطف : « أم » . وهي محل اختلاف بين النحاة ، فأكثر النحاة على أنها حرف عطف ، وذهب أبو علي الفارسي وابن كيسان وابن زحمان إلى أن العاطف هو الواو السابقة ( « أم » ) ، وللأمة بها ، و « أم » دالة على الإضافة ، أو التخيير ، أو التثنية ، أو الإبهام .

٧ - هذا الخلاف إنما هو في « أم » « أم » ، وأما « أم » الأولى فإنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « أم » الأولى غير عاطفة ، وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومفعوله .

٨ - أكثر العرب على كسر همزة « أم » ، ولغة نعيم ونهس وأسد فتح همزتها .

٩ - تقول النحاة على أن « أم » لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، وإنما تأتي لما تأتي له « أم » من المعنى المشهورة المتعلق عليها ، وهي التخيير والإضافة بعد العطف ، والتثنية والإبهام بعد جر .

١٠ - يختلف النحاة في « أم » عند أمر كية ، أو بسطة « أم » .

وإخراجها أنها بسيطة؛ لأن البساطة - أي: عدم التركيب - هي الأصل.

٢٢- الحرف السابع من حروف العطف: «بل»، وهي تفيد الإضراب، أي: أنك أضرتت عما قبلها، وأثبتت الحكم ما بعدها، فهي «تقبل ما سبق، وتثبت ما لحق».

٢٣- بشرط العطف: «بل» شرطان:

الأول: أن يكون المعطوف بها «الاسم الذي يليها» مفرقاً، لا جملة.

والثاني: ألا يسبقها استفهام.

٢٤- الحرف الثامن من حروف العطف: «لا»، وهي تأتي ليقن ما سبق، فهي تفي عما بعدها ليس الحكم الذي ثبت ما قبلها، فهي عكس «بل»، ولهذا لا تأتي إلا في الإثبات.

٢٥- الحرف التاسع من حروف العطف: «لكن»، وتخفيف التوكيد، وهي تدل على تقرير حكم ما قبلها، وإثبات ضده ما بعدها.

٢٦- «لكن» الحقيقية وأصل الوضوح إما أن يليها كلام، وإما أن يليها اسم مفرد.

فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء مجرد إقامة الاستدراك، وليست عاطفة، ويحوز أن تستعمل بالواو، ويدونها.

وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفي أو نهي.

الشرط الثاني: ألا تقترن بالواو. قاله القامسي وأكثر المعجمين.

٢٧- الحرف العاشر من حروف العطف: «حتى» في بعض المواضع، ومعناها إذا كانت حرف عطف التمديد والعلية، والتمديد هو الدلالة على انتهاء الحكم شيئاً فشيئاً.

٢٨- «لا تكون» «حتى» حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها.

ويحيز بعضاً ككل واحد من ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون حرفاً من كل.

الثاني: أن يكون حرفاً من جمع.

الثالث: أن يكون توكيداً من جنس.

٢٩- إتمام قول المؤلف رحمه الله: «حتى» في بعض المواضع. «لأن» «حتى» «قد تأتي» في بعض المواضع حرف جر، وقد تأتي حرف ابتداء.

٣٠- «حتى» «العاطفة» إما أن يراد بها بيان القضية، أو الشرط، أو العموم.

٣١- قد يكون الوضوح صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة: كقولك: «أكلت السمكة حتى رأسها». «حتى» تخصص على معنى «إلى»، وأن تعصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء.

٣٢- هذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها والمعطوف «تاليها» لا قبلها والمعطوف عليه «في حكمه» لا غيري. و«تاليها» الذي بعدهم هم الصالحات.



## باب التوكيد

## باب التوكيد

### التوكيد، وأنواعه، وحكفه

قول المؤلف رحمه الله: (باب التوكيد)، التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وحذفه وتعريفه.

قوله رحمه الله: باب التوكيد. يقال: التوكيد، ويقال: التأكيد. بالهمز<sup>(١)</sup>. والتوكيد أخص، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْإِيمَانِ الَّذِي تَزْجِفُونَهُ﴾. ولم يقل: بعد تأكيدها. مع أن الشائع عند الناس «التأكيد» بالهمز، لكن الشائع غير فصيح في اللغة العربية، الفصحح في اللغة العربية «التوكيد» بالواو.

والتوكيد معناه<sup>(٢)</sup>: التقوية والتثبيت، فيقال مثلاً: وَكَّدَ الحديث، أو أَكَّدَ الحديث. ويقال: وَكَّدَ الخبر، أو أَكَّدَ الخبر<sup>(٣)</sup>. وما أشبه ذلك. إذن: هو التقوية<sup>(٤)</sup>.

(١) ويدل أيضاً التأكيد. بإبدالها قلنا على القياس في نحو: «رأس»، عليه ثلاث لغات: تأكيد، توكيد، تأكيد.

والنصير هنا معنى اسم الفاعل، أي الشؤمك. ولهذا يُكَلِّمُ على هذا الباب: باب التوكيد، (٢) في اللغة.

(٣) إذا كُتِبَ بما كُرِبَ شُكِبَ.

(٤) فهذا هو معنى التوكيد في اللغة.

أما في الاصطلاح فهو: التابع المنقضى لمبوعه، وهو نوعان.

أول: التوكيد المنطوق.

والثاني: التوكيد المنصوب.

أ- لو كان بعضه يتكرر لفظاً للمؤكد وإعادته بعينه أو بمرادفه، سواء كان اسماً، نحو: جاء محمدٌ، محمدٌ، محمدٌ.

ب- لو كان فعلاً، نحو: جاء جاء محمدٌ.

ثم كان حرفاً، نحو: نكح نكح جاء محمدٌ. =

وقوله رحمه الله: التوكيد تابع للمؤكد هي رفعة ونصب وخفضه وتعريفه .  
 يعنى : أنه تابع له فى الإعراب ؛ فى الرفع والنصب والخفض<sup>(١)</sup> .  
 وتابع له فى التعريف والتكبير<sup>(٢)</sup> ، فهو تابع له فى كل هذه الأشياء .

« نحو : جاء خصم أبو بكر ، حيث إن « جاء » أتت فى المعنى « حضر » ونحو : نعم لغير<sup>(٣)</sup> جاء محمداً .  
 وأما التوكيد المسمى فهو : التابع الراجع احتمالاً إضافة إلى التبع ، أو المخصوص بما ظهره العموم ،  
 ويكون بالفاط مخصصة سائى فى كلام المؤلف والشارح رحمه الله ، كـ « النفس » ، و « العين » ، و  
 « كل » ، ونحوها .

الأول نحو . جاء زيد نفسه ؛ لأنه يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف قبل « زيد » . والتقدير :  
 جاء رسول زيد . قلنا فال : « نفسه » . أزال ذلك الاحتمال ، وأثبت الحقيقة ، ونفى عند السامع أنك لم  
 ترد إلا معنى « زيد » نفسه .

ومثال الثانى : جاء القوم كلهم . إلا لو قلت : جاء القوم . قطع ، لاحتمال أن يكون الثانى مضموم ، قلنا  
 قلت : كلهم كان ذلك نصاً على العموم ، ورافقاً لاحتمال المخصوص .

(١) فالهوكيد من التبع الذى تتبع ما قبلها فى الإعراب ، كالمصنف والعت ، على معنى أنه إن كان التبع مرفوعاً  
 كان التابع مرفوعاً أيضاً ، نحو : حضر خالد نفسه . « نفسه » هنا تقرب توكيداً لـ « خالد » ، وهى مرفوعة ؛  
 لأن توكيد المرفوع مرفوع ، و « نفس » مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .  
 وإن كان التبع منصوباً كان التابع منصوباً مثله ، نحو : حفظت القرآن كله . « كله » هنا تقرب توكيداً  
 للقرآن ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل » مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .  
 وإن كان التبع محذوفاً كان التابع محذوفاً كذلك ، نحو : تذاكرت فى الكتاب كله . « كله » هنا  
 تعرب : توكيداً للكتاب ، و « كل » مضاف ، والهاء مضاف إليه . مبنى على الكسر ، فى محل جر .  
 (٢) يؤخذ من هذه الجملة وسابقتها أن المؤلف رحمه الله قد قيد تبيحة التوكيد للمؤكد فى شيئين :

(أ) أولهما فى الإعراب . وإليه الإشارة بقوله : « فى رفعه ، ونصبه ، وخفضه » .  
 والثانى ؟ فى التعريف .

يعنى أن التوكيد يكون ثابتاً للمؤكد فى تعريفه ، فلا يكون ثابتاً للتكرار ؛ لأن الفاط التوكيد المسمى كلها  
 معارف ، فلا تتبع التكرارات ؛ لذلك لم يقل : وتكبره . خلافاً للتكويرين<sup>(٤)</sup> .

(١) حـر حروف جواب بمعنى « نعم » ، ويحوز فى راحة الكسر ، والفتح . وانظر للمصنف الوسيط ( ج ١ ، ص ١٠٠ ) .  
 (٢) « و » والشارح رحمه الله قد ذكر أن التوكيد يبع المؤكد فى تعريفه والتكبيره ، وبذلك يكون قد مبنى على  
 مذهب الكويرين .

ولكن يقال أن الكويرين إذا قالوا يجوز توكيد التكرار بقيد أن تحصل القائمة من توكيدها . فـ « حـ »

« بما كان منها مضافاً نحو : كُتِّبُوا . كان تعريفه بالإضافة ، وما لم يكن مضافاً ، نحو : أجمع ، في الوقت : جاء القوم أجمع كان تعريفه بالعظمية ؛ لأن « أجمع » ونحوه قلَّم على التوكيد . وسأني مزيد تفصيل لذلك في آخر هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

= لحصول الفائدة لم يجرُ توكيد الشكرة بالتعاقب .

وبان ذلك أن الشكرة تنقسم إلى قسمين :

الأول : شكرة المحدودة ، وهي : التي تدل على مدة مطوية القدر ، نحو : أسرع ، وروى ، وأبداً ، وشهر ، وحول .

والثاني : الشكرة غير المحدودة ، وهي : التي تصلح للقليل والكثير ، نحو : زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، وثقافة ، وساعة .

فأما الشكرة غير المحدودة ، فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ؛ لأنه لا طائفة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت : ( قد انتظرتك وقتاً كذا ) . لم يكن لذكر « كذا » فائدة ؛ لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ، ويجوز أن يكون زمناً مطولاً .

وأما الشكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإضافة والشمول ، كـ « كل » ، « وجميع » ، « أو » ، « جمع » ، وقد استدلوا على ذلك بنهدين :

أولهما : وروده عن العرب المصنفين بكلامهم ، كقول الرازي :

« قد ضربت الشكرة يوماً أجمعاً »

وكقول الرازي الآخر

« قَبِلْنِي التَّائِبَةَ حَوْلًا أَجْمَعًا »

والثاني : حصول الفائدة ، أفعلتُ ، ترى أن تن قال لك : ( قد انتظرتك يوماً ) ، قد يعني : أنه انتظرك زمناً كثيراً الأولي والآخر ، مقدلاً بـ يوم ، وقد يعني : أن زمن انتظارك يقارب اليوم ، إما نصفه ، وإما كفيه ، وأنه أقوم في استعمال لفظ اليوم فاستعملته في أكثر ما يدل عليه من الزمن ، أو في أقل ما يتناول . فإذا قال لك : ( انتظرتك يوماً كذا ) . فقد أزال بلفظ ( كذا ) الاحتمال .

وأنت ترى أن من قال : ( ضمتُ شهراً ) قد يراد جميع الشهر ، وقد يراد أكثره ، وأنه جعل الشهر شهراً ؛ لأن الأكثر يعمى حكيم الجميع .

فمن قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين .

ولذا قد قلت : ( ضمتُ شهراً كذا ) . فقد وقع بلفظ ( كذا ) احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ذلك ، وتراد به أكثر هذا السن ، وصار كلامه أشبه في مقصوده ، غير متقابل إلا وجهاً واحداً . فلو من ذلك في تأكيد منذهب الكوفيون في هذه المسألة : ( فلو لم يثقل استعماله عن العرب لكان حسواً بأن يستعمل يوماً ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ ثم ذكر ما أقرناه لك أننا من الشهر . انه كلام .

## ألفاظ التوكيد العنوي

لتوكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة تختص في اللغة العربية، وتبينها نصوص التنبيغ والاستقراء<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرها المؤلف رحمه الله بقوله: ويكون بالألفاظ معلومة، وهي: النفس، والعين، وتكلم، وأخضع، ونواضع، وأخضع، وهي: أتضع، وأنتضع، وأبضع، تقول: قام زيد نفسه، ورأيت القوم كلهم، ومررت بالقوم أجمعين.

قوله رحمه الله: النفس، والعين<sup>(٢)</sup>. هاتان الكلمتان يؤكد بهما المفرد والجمع والمتن. تقول: جاء زيد نفسه، جاء الرجلان أنفسهما، جاء القوم أنفسهم.

وهذا التوكيد يعزى، لأنك إذا قلت: جاء زيد، فالخبر يُقيدُ أنَّ زيدًا جاء، فإذا قلت: نفسه، تأكد الخبر، ولاتفق احتمال المجاز.

يعنى: لما كان قولك: جاء زيد، يتخيل أنَّ المعنى: جاء غلامه، أو جاء غيره، أو ما أشبه ذلك، فإذا قلت: «نفسه» أكدت ظاهر اللفظ، لأنَّ ظاهر اللفظ في قولك: جاء زيد، أنه هو الذي جاء، لكن مع احتمال المجاز.

فإذا قلت: نفسه، ارتفع احتمال المجاز، وقوى الجملة الخبرية التي فيها.

(١) فالتوكيد للمعنى له ألفاظ معلومة من طريق التنبيغ والاستقراء لكلام العرب، وأجمع القائلون عليها، كما حكى ذلك الشوازي في «الأشياء»، و«الجمع»، وغيرها.

(٢) فتراد بالنفس الذات، والتراد بالعين الذات أيضًا، من باب إطلاق الجزء وزيادة الكل، ولتعميم أنه يجب أن يضاف كل واحد من هاتين إلى ضمير عائد على التوكيد بفتح الكاف، مع تشبيهها - وإن كان التوكيد مفرقًا كان الضمير مفرقًا، واللفظ التوكيد معرفة أيضًا، تقول: جاء علي نفسه، ويحضر بكرهته.

وإن كان التوكيد عطفًا كان الضمير هو الجمع، واللفظ التوكيد مجسمًا أيضًا، تقول: جاء برحمن أنفسهم، وعطفت الكائنات أنفسهم.

وإن كان التوكيد منفيًا، فالأصح أن يكون الضمير منفيًا، واللفظ التوكيد مجسمًا، تقول: حضر برحمن أنفسهما وجاء الكائنات أنفسهما.

و كذبت « المعوى » أيضا ، تقول : جاء زيدٌ غيثه . فـ « جاء زيدٌ » يفهم منها : سمع أن  
 ندى جاء زيدٌ ، لكن لو بُدِّح احتمال أن يكون الذى جاء غلامه مثلا ، فإذا قلت : غيثه .  
 زال هذا الاحتمال ، وصار فى قولك : غيثه . تأكيد لمجيئه هو دون غلامه .

وقوله رحمه الله : كَلَّ<sup>(١)</sup> . كَلَّ يُكَلِّدُ بها ما كان ذا أجزاء ، وأما الواحد فلا يُكَلِّدُ  
 بها . ولهذا لا يصح أن تقول : جاء زيدٌ كَلَّهُ . لأنه لا يتجزأ ، فلا يُكَلِّدُ أى نجمة بعضه ،  
 لكن يصح أن تقول : غنق العبدُ كَلَّهُ . لأن العنق يتبعض<sup>(٢)</sup> .

ويصح أن تقول : أكلت الرغيفَ كَلَّهُ . لأن الرغيفَ يتبعض ، فيشكك أن تأكل  
 نصفه أو ثلثه .

فردى يصح أن يُكَلِّدُ ، فتقول : كَلَّهُ . مع أن الرغيفَ واحدٌ .

وكذلك يصح أن تقول : جاء الغومُ كَلَّهُمْ . لأنهم يتبعضون ، فيشكك أن تأخذ  
 بعضهم .

إذن : « كَلَّ » لا يُكَلِّدُ بها إلا ما يتبعض ، أما ما لا يتبعض فلا يُكَلِّدُ بها ، وإنما  
 يُكَلِّدُ بـ « النفس » ، أو « العنق » ، فله طرق أخرى يُكَلِّدُ بها غير « كَلَّ » .

وقوله رحمه الله . أجمع<sup>(٣)</sup> . « أجمع » أيضا من أفاض التوكيد ، ولا يُكَلِّدُ به إلا

(١) « كَرَّ » و « مشه » و « جمع » ، كلاهما من أفاض التوكيد المعوى ، وكلاهما يكون معنى الإحاطة  
 والشمول ، ويُشترط فيهما إضافة كل منهما إلى ضمير مطابق المُكَلِّد ، نحو : جاء العبدُ كَلَّهُ ، و « كَلَّ »  
 لرجلٍ غيره .

(٢) و « كَلَّ » على أن الحرف تبضع ما رواه البخارى (٢٥٦٢) ، و « كَلَّ » و « كَلَّ » (١٥٠٦) . عن عبد الله  
 بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « من أكلت شئنا له فى صدق . فكان له ما لم يجمع بين  
 حد . فزوم عليه فبذل الغدال ، فأقبل شئنا كانه حشيتهم ، وأقبل عليه العبدُ . ولا فقد عنق منه ما عتق . »

(٣) « أجمع » له بُنْيَانٌ هذا لأنه مجموع من الصرف ، والنازع له من الصرف العلمية و « كَلَّ »  
 و « أجمع » معنى الإحاطة والشمول ، و « كَلَّ » و « أجمع » ، ولا يُكَلِّدُ بهما لفظ حاك إلا حاد  
 « كَرَّ » . ف « كَلَّهُ » و « أجمع » ، و « كَلَّها » ، و « كَلَّها » ، و « كَلَّهم » ، و « كَلَّهم » . و « كَلَّهم » .  
 و « كَلَّهم » ، ويكون ذلك تفرقة التوكيد .

جمع . تقول : جاء القوم أجمعون ، وأنت أجمع ، مزوت بالقوم أجمعين . ولا تقول : جاء زيد أجمعون .

وهو له رحمه الله . وتوايغ الجمع ، وهي : أجمع . وأتبع . وأتبع<sup>١</sup>

أولادنا المؤلف رحمه الله أن هذه الألفاظ الثلاثة لا يؤكّد بها إلا مع « أجمعين » ، فلا تُقرأ : جاء القوم أكتعون ، وإنما تقول : جاء القوم أجمعون أكتعون ؛ لأنها لا تأتي إلا لتبعا لـ « أجمعون » ، أمّا أن تأتي مفردة فلا<sup>٢</sup> .

= وإضافة ذلك :

- قال الله تعالى : ﴿صَحَّحْتَ كَتَبَتِكَ مَضَلُّهُمْ أَتَمَّوْنَ﴾ ﴿١﴾ .

- فوجع حين الإسلام كلُّ أجمع بالصدر من موقفة بدر .

- واشتغلت الألف الإسلامية كلها بجملة هذا الصبر بما يستحق من ثناء .

- فجمعت جملة كلُّ أجمع من اشتغاج .

وقد لا أكتم من ، وإن لم يقدم « كل » ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا تُؤْتِيهِمُ الْتَمِيمُ﴾ ، وقوله تعالى :

﴿لَتُرِيدُنَّ أَتَمَّوْنَ﴾ ولا يحور كلمة « أجمع » ، ولا « جمعا » شيئا ، « كلاب » ، و « كت » ، كما

اشتغرت بنية « س » من تنية « سواه » ، وأجل الكوفون ذلك ، فتقول : جاني الريدان أجمعان ،

ويشهدان اشتغارا . ومطر أوجع المسالك لابن هشام ٢٩٦/٣ .

(١) « أجمع » من قولهم : كتّعت الخلف أي : تقصص وأتبع ، عليه معنى الجمع . و « أجمع » من جمع . وهو صوت

الفتل ، و لقوة إذا كانوا مجتمعين طاق قلوبهم ، وهو كتابة عن الاصطاح ، فيكون « أجمع » أيضا .

و « أجمع » من تصحيف الفرق إذا سان ، وهو لا يسيل إلا إذا تجمّع . فيكون « أجمع » أيضا

وعيه لم أجمع ثلاثة كلها بمعنى « أجمع » ، و « أجمع » قد سئل أن معناه الإحصاء والشمور .

و « كانت هذه الألف الثلاثة لا تأتي بها إلا مع « أجمع » ، شئت نابع « أجمع » .

٢٩٦ هـ . أمّا « فلا » ، لأن أي يسفها كلمة « أجمع » أو إحدى صيغها ، بدل . حد ، أيمن كلُّ أجمع

« كعب » ، والشريك هذه الفلز جملة كتّعت ، وأنت القوم أجمعين أكتعون ، وأنت أجمع أجمع أجمع

و « ك » - كور محمد جماعة في كتابه التوايغ في الحجة العربية عن هذا أنه إنما أتت « أجمع » ، و

« أكتعون » ، غير مستوفين ، « أجمع » و « أجمعين » .

ومن ذلك قول الرازي

تيمسني الفلانة عولا أكتعا

« شمس كست حبيبا فوضعا

بند ظلك القدر أبكي أعتدا

« سكتت فتلتي أربعا

« أجمي رعا

بشعاع من راحة أكتعبيا

نورا سكتوسر وأكتوبا

فإذا قلت : جاء القوم أجمعون أكتفون أكتفون أكتفون<sup>(١)</sup> . فكانت قلت : جاء القوم أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون ، لأنّ هذه توابيع ، تقييداً زبادة التوكيد .

(١) وهو ما هذا المثال هكذا

جاء القوم : فعل وقاعل .

أجمعون : توكيد للقوم ، وتأكيد للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نهاية عن الفصحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أكتفون : توكيد ثانٍ للقوم ، وتوكيد للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نهاية عن الفصحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أكتفون : توكيد ثالث للقوم ، وتوكيد للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نهاية عن الفصحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وأصعون . توكيد رابع للقوم ، وتوكيد للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نهاية عن الفصحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والواو في الأربعة يجوز عن التووين في الاسم المرفوع .

فائدة : ذكر الشيخ الأشتري حفظه الله في كتابه إيضاح المغلظة الأجرومية ص ٢٠٦ : أنه إذا اجتمعت هذه المؤكّدات الثلاثة مع « أجمع » فلها توابيع :

أولها : كذاي ، أجمع ، ثم « أكتف » ، ثم « أجمع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون .

والثاني : يأتي بعد « أجمع » « أكتف » ، ثم « أجمع » ، ثم « أجمع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون .

وأصل التحليل من التووين على أن الترتيب الثاني أفصح من الأول . اهـ .

والشيخ ابن عثيمين الشارح رحمه الله رتب المثال الذي ذكره غير حدين الترتيبين ، فألّه أعلم . وقد مثل المؤلف رحمه الله التوكيد المعرّب بثلاثة أمثلة ، وقالكم هو إعرابها :

المثال الأول : - قام زيداً نفسه .  
زيداً - فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

نفسه - توكيد معرّب لـ « زيد » ، وتوكيد للرفع مرفوع ، ونفس مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم ، في محل جر .

المثال الثاني : رأيت القوم كلهم .  
أنت : فعل وقاعل .

القوم : معمول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .  
كلهم : توكيد معرّب للقوم ، وتوكيد للمنصوب منصوب ، و « كل » مضاف ، والهاء مضمرة متصلة بمضاف إليه مبنى على الضم ، في محل جر ، والهم علامة الجمع .

ناب : أنت : مرزوق بالقوم أجمعين .

مرزوق : فعل وقاعل . -



والخلاصة الآن :

١- أن « النفس » ، و « العين » تُؤكِّدُ بهما الواحدُ ، والثنى ، والجمع .

٢- أن « كل » تُؤكِّدُ بها ما يتجزأ .

٣- أن « أجمع ، وأنتج ، وأتبع ، وأبضع » تُؤكِّدُ بها الجمعُ خاصةً ، فنقول : جاء القومُ أجمعون ، ورأيتُ القومَ أجمعين ، ومزوتُ بالقومِ أجمعين ، وقال تعالى : ﴿ لَأَذِلَّةٌ لَهُمْ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَلَابِكُمْ ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ لَتَسْعَدَنَّ الْغَالِبِينَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

٤- التوكيدُ يُؤلِّقُ التوكيدَ في رفعه ؛ يعنى : إذا كان التوكيدُ مرفوعاً فالوَكِّدُ مرفوعاً ، وإذا كان التوكيدُ منصوباً كان الوَكِّدُ منصوباً ، وإذا كان التوكيدُ مجروراً كان الوَكِّدُ مجروراً ، وإذا كان الوَكِّدُ معرفةً ، كان الوَكِّدُ معرفةً .

والمختلفُ التحويلون : هل تُؤكِّدُ الكسرةُ أولاً ؟

فقال بعضهم<sup>(١)</sup> : لا تُؤكِّدُ ، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : بل تُؤكِّدُ .

« القوم : جار ومجرور متعلق بـ « مروت » .

أجمعين . توكيد معوى للقوم . وتوكيد المجرور مجرور ، وإشارة بجره الياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكور سالم ، والنون عوض عن السين في الاسم المفرد .

وهذا بعض الفوائد التي تتعلق بالتوكيد المعوى . لا مانع من ذكرها هنا لأهميتها

المادة الأولى : إذا تكرر في ألفاظ التوكيد فهي للمشروع ، وليست للثاني ، تأكيداً للتأكيد .

المادة السادسة : لا يحوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز في البعث ؛ لأن هذا يتناقض مع الغرض من التوكيد .

المادة الثالثة : لا يجوز حذف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، فلا يقال : جاء سعيدٌ سعيداً ، ولجئنا ، لو : جاء القومُ كلُّهم وأجمعون .

وليس كتاب المتوابع في الحجة العربية للذكور محمد بن حنيفة بن عبد اللطيف حنيفة الله ص ٩٠ .

(١) وهم الصيريون .

(٢) وهم الكوفيون ، واحتار هذا اللغوي ابن مالك والمحقق الرضي ، والعلامة الشافعي<sup>(٣)</sup>

(٥) صاحب الاختصاص ، الإمام العلامة ، الملقب ، الفلذوة ، الحافظ ، الجليل المتهجد ، إبراهيم بن موسى بن

وظاهر كلام المؤلف أنها لا تؤكَّد ، لأنه لم يقل : وتوكِّد<sup>(١)</sup>

(١) قد تقدم البحث في ذلك ، مع بيان الرجوع من هذين القولين .

وهذا الملخص الذي ذكره الشيخ رحمه الله عما هو ملخص بعض ما سبق ، ولما خص نذكر ملخص باب التوكيد ، فنقول مستعين بالله عز وجل .

١- التوكيد على قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي .

أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرار لفظ المؤكَّد بإحدى بعينه ، أو بمرادفه ، سواء كان اسماً ، أم فعلاً ، أم حرفاً .

وأما التوكيد المعنوي فهو الشايع الرابع لاحتتمال إضافة إلى المبرع ، أو المخصوص بما ظهره الصوم ، ويكون بألفاظ معلومة ، هي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وتوابع أجمع ، وهي : أكنع ، وأتبع ، وأبصع .

٢- التوكيد يقع للمؤكد في الإعراب ارفقاً وأصفاً وعطفياً ، ويصح كذلك في التعريف بلا قيد ، وفي التثنية بقيد حصول العائدة من توكيدها ، فإن لم تحصل العائدة لم يحز توكيد التثنية بالاتفاق .

وساء على ذلك فإن توكيد التثنية توكيد معنوي ، محور شرطين :

١- أن تكون التثنية المؤكَّدة محدودة . أي موصوفاً لمدة ، لها ابتداء ، وانتهاء ، على : نزل ، وأشهر ، وقام ... الخ .

٢- أن يكون التوكيد من أفعال الإحاطة والشمول ، كل - جميع - أجمع ... الخ .

والدليل يجوز : امكثت أسبوعاً كله ، وذاكرت شهرًا كله .

ولا يجوز : امكثت زمتا كله . لأن الشؤكَّد غير محدود .

ذاكرت شهرًا عينه . لأن التوكيد ليس من أفعال الإحاطة .

٣- النفس والعين يؤكَّد بهما للمفرد والجمع والنسب .

٤- كل يؤكَّد بها ما كان ذا أسماء ، وأما الواحد فلا يؤكَّد بها .

٥- وأجمع من أفعال التوكيد ، ولا يؤكَّد به إلا الجمع ، وهو لا يكون للعلمية وورد الفعل .

٦- وتؤكَّد بلفظ : أجمع ، فلما جرد لفظ : كل ، فتح : كله ، أو : أجمع ، وكلها ، جمعاء ،

وكثم ، أو : أجمعين ، وكثمن ، أو : أجمع ، ويكون ذلك نظرية للتوكيد .

وفد يؤكَّد بهن ، وإن لم يتقدم كل ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْبَلُ مِنْكُمْ عَمَلًا ﴾ .

ولا يجوز تسمية : أجمع ، ولا : جمعاء ، استغناءً ، كلا ، وكلتا ، كما استغوا بشية : حس ، عن

تسمية : سواء ، فقالوا : **سواءان** ، ولم يقولوا : **سواءان** .

١- محمد بن الحسن القزويني ، أبو إسحاق ، كان أصولياً مفتشاً ، فليها تخذلتنا ، أقرؤها يدياً ، ألف توابع

عربية ، اشتمت على تقريرات للتوابع ، والاشتغاف بالفتايات القوائد ، منها : شرحه الجليل على الخلاصة

في النحو ، أهمية ابن مالك ، في أسفار أربعة كبار ، لم يؤلف عليها ملة بحثاً وتحقيقاً . بشر ملة طبعه بتحقيق .



## بَابُ الْبَدَلِ

## باب البديل

### البديل، وحكمه

قال المؤلف رحمه الله تعالى: إذا أُبدِل اسمٌ من اسم، أو فعلٌ من فعل تبعه في جميع إعرابه.

البديل هو التابع لغيره المقصود بالذات؛ يعني: أن الشكلم أراد البديل دون الشبدي منه، لكن ذكر الشبدي منه تويلاً وتمهيداً للبديل.

والى هذا يشير ابن مالك في قوله:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو الشبدي بدلاً.

فالبدلُ عبارة عن تابع لتبوع، وهو المقصود بالحكم<sup>(١)</sup>، فالبدل هو المقصود دون

(١) الألفية، باب البديل، البيت رقم (٥٦٥).

(٢) بلا واسطة بينه وبين تبوعه. وهذا هو تعريف البديل في اصطلاح المحررين.

وأما معناه لغة فهو الميزج، تقول: اشتدك السمعة الغلابية بعرها. إذا أخذت غيرها جوارها عنها، وقال تعالى: ﴿وَ عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَ حَوَافِئَهُنَّ﴾.

وقوله في التعريف هو التابع. أي: أن البديل من التبوع، فهو يتبع الشبدي منه في حكمه الإعرابي، وقوله: المقصود بالحكم. أي: أن المعنى الذي يدخل على الشبدي يدخل على البديل، فهو مقصود بذلك المعنى، كقصد الأصل.

مثال ذلك: قام زيدٌ أشرك.

فكلمة «أشرك» بدل من «زيد» لأنه يصح أن تلقى «زيد» والقوم مقامه، فتقول: قام أشرك، وكلمة «أشرك» مقصودة بما أعيد به «زيد»، وهو معنى القيام، وكان ذلك بلا واسطة حرف «ك» الواو، أو «ل» اللام، أو غيرها.

وقال ابن هشام رحمه الله في شرح قطر الودي ص ٣١٥: فتولى: «تابع». حسن يشمل التبوع، وتقول: «المقصود بالحكم» شئ خرج للمعنى والتأكيد وحفظ البيان؛ فإنها تتكلمة للتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودة بالحكم<sup>(٣)</sup>، وتقول: «بلا واسطة» شئ خرج لمعنى الشئ، ك «جاء».

(٣) فهدى، الثلاثة: «المتى وحفظ البيان والتوكيد» ليست مقصودة بالحكم، ولكنها كتلمة وتكلمة.

لشجند منه<sup>(١)</sup>.

ويطلق المؤلف : إذا أبدل اسم من اسم ، أو فعل من فعل تبعه في جميع عونه  
أعادنا المؤلف رحمه الله أن البدل كما يكون في الأسماء يكون في الأفعال ،  
فالبديل - إذن - إما فعل ، وإما اسم ؛ يعني : إما أن يُبدل اسم من اسم ، وإما أن يُبدل فعل  
من فعل<sup>(٢)</sup>.

ويقول المؤلف : إنه يشغفه في جميع إعرابه ، فإن كان مرفوعاً وُضع ، وإن كان  
منصوباً نُصِب ، وإن كان مجروراً جُر ، وإن كان مجزوماً جُزم ؛ لأنَّ الفعل داخلٌ معنا ،  
والفعل يكون في الجزم<sup>(٣)</sup>.



« زيدٌ وعمرٌ » فإنه وإن كان تابعا منصوباً بالحكم ، لكنه بواسطة حرف العطف .

(١) ففي المثال السابق المقصود بسعة التيام إليه هو البدل « أموك » ، دون لفظ « زيد » فإنه صار في نية الطرح .

(٢) فمثال بدل الفعل من فعل أن نقول « فلاناً » : قام جلّس محمداً .

أوليت أن أغير بطلوسه ، ففطط لسائك ، ففطط بالقيام .

وجاز بدل اسم من اسم : أن نقول : جاء زيدٌ عمرو .

أريد أن أغير يحيى ، عمرو ، ففطط لسائك ، فقال : زيد .

(٣) فالبدل نوع المشتغل منه في الإعراب ، على ما قال الشارح من أنه إن كان البدل منه مرفوعاً كان لعل  
مرفوعاً ، نحو : حضر إبراهيم أموك .

و... كان اسم من منصوباً كان البدل منصوباً ، نحو : فأتيت إبراهيم أمك .

و... كان البدل منه مجزوماً كان البدل مجزوماً ، نحو : أقتبطني أعلاني محمد حاك .

و... كان المشتغل منه مجزوماً كان البدل مجزوماً ، نحو : من يتكفر زيمه يتشكده له بكر .

« المنصوب بالحكم إما بتفصيله ، أو بإيجازه ، كما في التعت والعطف البيان . وإما برفع الاحتمال  
عنه ، كما في التوكيد .

## أنواع البدل

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على أربعة أقسام<sup>(١)</sup> :

بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاستعمال . وبدل العطف . نحو قولك : فاع زيدٌ أحمك ، وأكلتُ الرغيفَ ثلثه ، ورفضتُ زيدا علفه . ورائتُ زيدا الغرس . أريدتُ أن تقولَ الغرس ، فعبطت ، فأبدلتُ زيدا منه .

قوله رحمه الله : بدل الشيء من الشيء<sup>(٢)</sup> . هذا هو القسم الأول من أقسام البدل الأربعة ، والمراد بالشيء من الشيء ، معنى : بدل الكل من الكل ، وتقابلُهُ بدل البعض من الكل<sup>(٣)</sup> ؛ معنى : أن يُبدلَ شيئا من شيءٍ يساويه<sup>(٤)</sup> ، وإذا أبدلتُ شيئا بشيءٍ يساويه ، فقد أبدلتُ كلاً من كُلى ، وسُمِّيَتْ له المؤلف .

(١) قال الشيخ الأنصاري حفظه الله تعالى في كتابه : بصاح المقدمة الأجرومية ، ص ٢٠٨ : حصر البدل في أقسام أربعة دليله الاستفهام الثام ، كما ذكره ابن مالك في شرحه على الكافية ، إلا أن بعض النحاة زك أقساما ، والتحقق أنها ترجع للأربعة ، خصوصا بدل العطف . اهـ

(٢) يُشتمل البدل الشطابين .

(٣) فإن أصبح محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن علقم ٣ / ٢٤٩ : غرض كثير من المعبرين والتعبرين على أن القرآن : كل ، و : بعض ، و : كل ، خطأ . اهـ

وقد فرغ ابن هشام رحمه الله في مواضع من كتابه ، كما في شرح خطب النبي ص ٣١٥ أن : كل ، لا تدخس على : كل ، ولا : بعض ، وعليه عبارة المفهرين ، لكن لسامح بعضهم في الاستعمال ، شجراً للعلامة ، كما في الجاهلي وغيره .

(٤) فضايله أن يكون البدل غير المبدل منه ، وعليه فيصح أن يقوم البدل مقام المبدل منه ، لأنه كذاه . ومثاله : قولك : جاء محمد أبو عبد الله .

وكلمة : أبو ، من : محمد ، فيصح أن يقال : جاء أبو عبد الله ، لأنها بدل كل من كل . فكلامه يدل على تمام الشيء كله وحقيقته ؛ إذ كلمة : محمد ، في المثال السابق تدل على شتمالي معنى . وكذلك كلمة : أبو عبد الله ، لذا شتمى هذا القسم ببدل كل من كل ، أو الشيء من الشيء .

(٥) ابن هشام رحمه الله في الخطر ٣١٥ : وإنما لم يُقل بدل الكل من الكل ؛ حذراً من مذهب من لا يحرم إلا حلالاً ، أو على : كل ، وقد استعمله الرُّمَّاحي في ثلثه ، والفتنر عنه بأنه شتمخ به موافقاً

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ . هذا هو القسم الثاني من أقسام البدل ، ومعناه : أن يكون الثاني بعضًا من الأول ، أي : أن يكون البدل بعضًا من الشئذلي منه<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ . هذا هو القسم الثالث من أقسام البدل ، وهو أن يكون البدل له صلة بالشئذلي منه<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله: بَدَلُ الْغَلْطِ . هذا هو القسم الرابع من أقسام البدل ، وهو أن يتعلّق المتكلم ، فيقول شيئًا ، ثم يندكّر ، ويأبى بالقصود<sup>(٣)</sup> .

فهذه أربعة أقسام للبدل : بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط .

ومثال هذه الأقسام الأربعة :

(١) سواء كان البدل أقل من البدل منه ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه ، فهذه ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن يكون البدل أقل من الشئذلي منه كقوله : وماله : حينئذ بالقرآن قلّته .

النوع الثاني : أن يكون البدل مساويًا للشئذلي منه في الكمية ، وماله : حينئذ بالقرآن لصفه .

والنوع الثالث : أن يكون البدل أكثر من البدل منه كمية ، وماله : حينئذ بالقرآن قلّته .

ويجب في هذا القسم أن يضاف إلى ضمير عائد إلى البدل منه ، كما رأيت .

(٢) أي : أن يكون بين البدل والشئذلي منه علاقة بغير الكمية والمجازية .

ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى البدل منه أيضًا ، نحو : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ .

المراد بـ ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ اللَّهِ ﴾ ، هنا بدل اشتمال ، لأن فيه ضميرًا يعود على الشهر .

بمعنى الرجل موافقه وأخلاقه .

(٣) فضايله أو يكون الشئذلي منه قد أُلِيطَ فيه ، أي بالبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أنواع .

١- بدل النداء ، وضابطه : أن تصد شيئًا ، فتضاه ، ثم يظهر لك أن غيره أفضل منه ، فتعدل إليه ،

وذلك كما لو قلت هذه الجارية بئس . ثم قلت بعد ذلك : شمس .

٢- بدل التوبيخ ، وضابطه أن تنس كلامك في الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه ، كما لو

رأيت شخصًا من بعد ، فقلته إنسانًا ، فقلت : رأيت إنسانًا ، ثم قرأت منك ، فوجدته قريشًا ، فقلت :

قريشًا

٣- بدل العهد ، وضابطه : أن ترصد كلامك ، فتبين أساطك إلى غيره ، وبعد النطق تتعدى إلى ما أتت

بؤلاً ، نحو : رأيت محمداً القرني .



أولاً : مثال بدل الكل من الكل :

مثال الأول : قام زيدٌ أخوك . أخوك ، وزيدٌ متساويان ، لأنَّ « أخوك » هو زيدٌ ، وزيدٌ هو أخوك . فهذا نستقيه بدلُ كلِّ من كلِّ ، أو شيءٍ من شيءٍ يساويه<sup>(١)</sup> .

ولو قيل قائلٌ : لماذا يقولُ : جاء زيدٌ أخوك ، والمقصودُ هو بيانُ أنه أخوه ؟ لماذا لم يقلُ : جاء أخوك . ويمكنُ ؟

الجواب : تقولُ : لأنَّ فيه فائدةً ، وهي تعيينُ هذا الأخ ، أنه زيدٌ .

المثال الثاني : اشتريتُ بيكيتاً ثديَةً . تقولُ : هذا بدلُ كلِّ من كلِّ ، لأنَّ السكينَ هي المديَّة ، لكني أردتُ أن أُبينَ أنَّ ما اشتريتُ يُسمى بيكيتاً ، ويُسمى ثديَةً .

على كلِّ حالٍ إذا كان البدلُ هو نفسُ الشئِ الذي منه ، لا يزيدُ ، ولا ينقصُ ، فإنما نستقيه بدلُ كلِّ من كلِّ ، وفائدةُ بدلِ كلِّ من كلِّ هي : التعمينُ أحياناً ، أو بيانُ أنَّ هذا له اسمان ، مثلُ : اشتريتُ ثديَةً بيكيتاً ، أو بيكيتاً مديَّةً<sup>(٢)</sup> .

وقولنا : بدلُ كلِّ من كلِّ . أفضلُ من قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ ؛ لأنَّ قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يُدخلُ بدلُ البعضِ من الكلِّ .

لكن إذا قلنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ فلا بدُّ أن نقولُ : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يساويه ،

(١) وهذا المثالُ ذكره المؤلفُ رحمه الله ، وإعرابه :

قام : فعلٌ ماضٍ .

زيدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ .

أخوك : بدلٌ من زيدٍ ، بدلُ كلِّ من كلِّ ، وهو تابعٌ له في حكمه الإعرابي ، وإنما كان مرفوعاً ، وعلامةُ رفعه الواوُ زيادةٌ عن الضمة ؛ لأنه من الأسماءِ الخمسة ، وأعو مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه مسمى على التامِّ في محلِّ جرٍ .

(٢) ومن أمثلةِ بدلِ كلِّ من كلِّ في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مِنْكُمْ لَخَصِيصًا مُتَوَلِّينًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَوَلِّينَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ وَالْحَيَوَاتِ وَالْأَسْنَانِ ﴾ .

وتعني عن هذا أن نقول: بدل كل من كل، كما عثر به غير المؤلف<sup>(١)</sup>.

ثانياً: مثال بدل بعض من كل:

المثال الأول: قال المؤلف رحمه الله: أكلت الرغيف ثلثه. فالذي أكل حقيقة هو ثلث الرغيف، يعني: ثلثه أنا ما أكلت كل الرغيف، إنما أكلت ثلثه<sup>(٢)</sup>.

المثال الثاني: جاء القوم تصفهم. هذا بعض من كل، والمقصود هو النصف، لا القوم، لكني ذكرت القوم، ثم أثبتك.

إذن: بدل البعض من الكل ضابطه أن يكون الثاني بعضاً من الأول.

وهل يصح أن نقول: رأيت زيداً بعضه؟

الجواب: يصح، لأن الرؤية قد تكون للكل، وقد تكون للبعض، ولكن لا يصح أن نقول: شرب زيداً بعضه، لأنه لا يتخلص، إذا شرب فهو واحد، لا يمكن أن يتخلص.

إذن: اشتقنا من هذه الأمثلة أن بدل البعض من الكل لا بد أن يكون الشئ الذي منه مما يتصل بالتجزؤ والتخلص، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر بعض العلماء عكس ذلك، أي: بدل الكل من البعض، واشتدوا لذلك بقول الشاعر:

(١) كتاب هشام في أوصح المسالك ٣/ ٣٥٧، وفي شرح القطر من ٣٦٥، وابن عثير في شرح الألفية ٣/ ٢٤٩.

(٢) وإعراب هذا المثال هكذا:

أكلت: فعل وفاعل.

الرغيف: مفعول به منصوب.

ثلثه: بدل من الرغيف، بدل بعض من كل، وبدل التصويب منسوب، وأنت مضاف، وطها مضاف إليه مسمى على الضم في محل جر.

(٣) يعني: فلا يجوز هذا النوع من البدل منه.

زجسب النُّة أَعْظَمْتُهَا دَفَنْتُهَا بِمِجْزَاتِهَا طَلَحَةُ الطَّلَحَاتُ<sup>(١)</sup>

فـ « طلحة » هذه كُـلٌّ ، و « أَعْظَمْتُهَا » بعضٌ . قالوا : فهذا بدلٌ كُـلٌّ من بعضٍ<sup>(٢)</sup> ، لكنه قليلٌ<sup>(٣)</sup> .

فيكونُ إذن هناك بدلٌ بعضٍ من كُـلٍّ ، وهذا كثيرٌ ، وهناك بدلٌ كُـلٌّ من بعضٍ ، وهو قليلٌ .

ثالثاً : مثالٌ يدلُّ الاشتغال .

المثالُ الأوَّلُ : نَقَعَنِي زَيْدٌ جَلَسْتُهُ . فـ « علم » له خلافةٌ ، « زيد » ، لأنه وصِفٌ له ، والذي نَقَعَنِي هو جَلَسْتُ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) حيث تكلم الله بن نبيس الزُّبَيْرَاتُ<sup>(٥)</sup> ، يمدح طلحة بن عبيد الله بن عطف الكوفي ، المشهور بطلحة الطَّلَحَاتِ ، أشبه له بالقوت الحموي في « معجم البلدان » ١٩١/٣ ، وابن خلكان في « ذمات الأعيان » ٣/٥٥٤ ، وابن منظور في « لسان العرب » ٥٣٣/٢ ، ٥/٢١٣ .

وقد استشهد بهذا البيت ابن الأثير في الإنصاف ١/٤٦ ، ولم يشبه لقاتل معين .

(٢) لأن الأعمام جمع عظم ، وهو بعض « طلحة » .

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في حاشيته على أوضح المسالك ٣/٣٥٦ : قال السويطي : وقد وجدت له شاعراً في التنزيل ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَخْلِفُونَ فِيهَا أَحَدًا مِنْهُمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ . وذلك أن حبات حديد بدل من « الجنة » ، ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء ، إذ هو واحد منه .

وفاتحة : تقرير أنها حبات كثيرة ، لا جنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخاري ، عن أنس أن حارثة أسيب يوم بدر ، فقاتل أمه ، إن يكن في الجنة عبرت . فقال النبي ﷺ : « جنة واحدة ١٢ إنها حبات كثيرة » . (٤) وإعراب هذا المثال هكذا :

عسى نفع : معن ماضٍ مبني على النفع ، والنون نون الواقية ، والياء ضمير التكميم مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به تَلَعْتُمْ .

زَيْدٌ : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره .

جَلَسْتُهُ : « علم » بدل اشتغال من « زيد » أيضاً حكته ، وهو الرفع بالضممة الظاهرة على آخره ، و « علم » مضارع ، والهاء مصالفة إليه .

(٥) شفي حديث عبد زوجات ، أو جذات ، أو جهات له ، أسماؤه رتبة . القاموس المحمد ( ر ق ي ) .

المثال الثاني : نفعني زيدٌ بالله . « بالله » أيضاً بدلٌ اشتعالي .

المثال الثالث : نفعني زيدٌ ولده . « ولده » كذلك بدلٌ اشتعالي . المهم أن يكون الثاني الذي هو البدل له صلةٌ بالمتبدل منه .

المثال الرابع : اخبرتُ زيدًا كتابه . « كتابه » بدلٌ اشتعالي .

المثال الخامس : رأيتُ زيدًا فرسه . « فرسه » بدلٌ اشتعالي ، للعلاقة بين « زيد » و « فرسه » .

ولكن لو قلت : رأيتُ زيدًا الفرس . فهذا بدلٌ غلط ، وذلك لأنك إذا قلت : رأيتُ زيدًا . قال الناس : كيف رأى زيدًا ، وزيدٌ ميتٌ له عشرٌ مائة ١٩ قال : الفرس .

إذن : هذا يُسمى بدلٌ غلط ، يقول المؤلف في بيانه : أزدت أن تقولَ الفرس ، فغلطت ، فأبدلتَ زيدًا منه ، كان بالأولِ زيدٌ أن تقولَ : رأيتُ الفرس ، لكن سيقى لسالك ، فقلت : رأيتُ زيدًا ، ثم ذكرتُ فقلت : الفرس . ولهذا سُمي بدلٌ غلط .

لكن ابن مالك رحمه الله يقول : هذا النوع من البدل إن كان عن قصدٍ فهو إضراب ، وإن كان عن غير قصدٍ فهو غلطاً<sup>(١)</sup> .

وما معنى الإضراب ؟

الجواب : الإضرابُ معناه : أنك أضربتَ عن الأولِ إلى الثاني ، يعني : ما غلطت ، بل أنت قاصدٌ ، قلت بالأولِ : رأيتُ زيدًا . ثم أزدت أن تُخبرني ورؤيتك زيدًا ، فقلت : الفرس<sup>(٢)</sup> .

(١) قال ابن مالك رحمه الله في الألفية : باب البدل ، فليست ذلك :

تعلابها أو تعضاً أو ما تشبهين عليه يُقنى أو كمنظوف بنى

وبه الإضراب الخ إذا تعضاً ضجرت وتكون تعضيداً غلطاً به شئت

(٢) والنوع الرابع من البدل ، وهو البدل الشاهين<sup>(٣)</sup> ، تنسيبه للمهم على قصد المتكلم المتبدل منه ، لأن البدل =

(د) أو بدل الغلط ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، والأولى أن يقال عنه : البدل اللين ، لأن هذا الاسم أشمل .

ولا حظوا أن المحكم في البدل للثاني ، فالمحكم في « قام زيدٌ أخوك » للثاني ، وفي « أكلتُ الرعيْفَ ثَنَّةً » للثاني ، وفي « نَقَضَى زَيْدٌ جَلْسَهُ » للثاني ، وفي « رأيتُ رَيْحًا لقرصن » للثاني ، لأنَّ زَيْدًا لم يُرَ الآن .

لكن إن كان صيغ منك عن قَلْبِي أو نسيان - أي : بغير قصد - فهذا بدلٌ قَلْبِي أو نسيان ، وإن كان بقصدٍ فإنه يُعْتَقَى بدلٌ إضراب .

### والخلاصةُ الآن :

١- البدلُ هو أيُّ التوابع ، وهو تابعٌ للشيء الذي منه ، مفعولةٌ بالمحكم ، بلا واسطةٍ .

البدل = لا بد أن يكون مفعولًا ، أما الشيءُ منه فلما أن يكون مفعولًا ، ويُشِيرُ للمكتمل بعد النطق به لسببٍ قصده ، فيكون البدل حينئذٍ بدل نسيان ، أي : بدل شيءٍ ذُكِرَ نسيانًا .

وإذا أن يُعْضِده للمكتمل قصدهً واضحًا مع البدل فهو بدل الإضراب ، ويُعْتَقَى بدل البداهة .

وإذا أنه لم يقصده مطلقًا ، وإنما سبب إليه اللسان ، فهو حينئذٍ بدل الغلط ، أي : بدلٍ سببه الغلط ، لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أنه نفسه غلط .

وهي : أقسام البدل البين ثلاثة هي :

١- بدل النسيان .

٢- بدل الإضراب أو بدل البداهة .

٣- بدل الغلط .

وهذا المضرب من البدل لا يكون في القرآن ، ولا في الشعر ، أما القرآن فهو شرةٌ عن الغلط والنسيان ، وأما شعر فإنه مقول على زوجه وأخته .

والظاهر من حال الشاعر أنه يعاود النظر فيما يقول قبل أن يقرضه على اللسان ، فلذا وجد غلطًا أصلحه . وكذلك لا يكون هذا النوع من البدل في كل كلام مكتوب على زوجه وأخته ، وإنما يكون مثله من بداهة الكلام ، وما يعمى على سبيل سبيل اللسان إلى ما لا يريد ، ويُعْضِده حتى كأنه لم يدكره .

ومثال ذلك إذا قلت : قرأاً فلسفةً تاريخًا .

فهو المثال يصلح أن يكون بدل النسيان ، وذلك إذا كان المقصود من أول الأمر هو أن تقول : تاريخًا . ولكن حدث سهو ونسيان ، فقد كرمت بعد النطق بكلمة « فلسفة » فأبدلتَ بها تاريخًا .

ويصح أن يكون بدل إضراب أو بداهة ، وذلك إذا قرأتَ أولاً أن أترك بقراءة الفلسفة ، ثم أشرتُ به على الأمر بقراءة التاريخ ، فأصبح الأول في حكم المترك ، وقد عثر عنه ابن مالك بأنه مثل المصروف . - ج ١ .

كما يصلح أن يكون بدل غلط ، وذلك إذا كان المقصود أولاً هو الأمر بقراءة التاريخ ، ثم سبق اللسان إلى ما هم أراد ، ودانجرت الفلسفة .

٢- البدل ينبغ الشدائد منه في الإعراب ، سواء كان فعلاً ، أو اسماً .

فالأفعال تبدل بعضها من بعض ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنْقُ أُنْفُسًا - يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ .

ف « يُضَاعَفْ » هذه بدلٌ من « يَنْقُ »<sup>(١)</sup> ، و « يَنْقُ » مجزومة بحذف الألف ، و « يُضَاعَفْ » مجزومة بالسكون .

ولو قلت : جاء زيدٌ ، فزيدٌ . فهذا بدلٌ كلٌّ من كلٍّ ؛ لأنَّ جاء « وقِيم » معناهما واحدٌ ، كلُّها فيها قدومٌ .

ومثال ذلك أيضاً : قولك : من تأخر عن الدرس يُعاقب يُتَلَفُ كتابه .

فالفعل : « يُتَلَفُ » بدلٌ من « يُعاقب » بدلٌ فعلٍ من فعلٍ .

ومثاله أيضاً : قولك : من حافظ على الدرس أَثَرَتْهُ أعطيتُه كتاباً . ف « أعطيتُه

كتاباً » بدلٌ من « أَثَرَتْهُ » . وعلى هذا فحين .

٣- البدل أنواعه أربعة : بدلٌ كلٌّ من كلٍّ ، وبدلٌ بعضٍ من كلٍّ ، وبدلٌ اشتعالي ،

وبدلٌ غليظٌ .



(١) ولعلك كانت مجزومة مطلقاً .

بعض الفوائد التي  
تتعلق بدرس التوابع

## بعض الفوائد التي تتعلّق بدرس التوابع

الفائدة الأولى : قولنا : محمد بن عبد الله . « بن » يجوز أن تكون بدلًا ، وأن تكون عطفت بيان ؛ لأنّ محمدًا فيه إبهام ؛ محمد ابن من ؟ فإذا جاءت « بن عبد الله » أزيلت هذا الإبهام ، فصارت بهذا عطفت بيان .

ويصح أن تكون بدلًا ؛ لأنك تريد أن تُبينَ يشبهه إلى أبيه فقط .

الفائدة الثانية : كل عطفت بيان يصح أن يكون بدلًا ، إلا في مسائل ثمانية اشتقوها<sup>(١)</sup> .

الفائدة الثالثة : التوابع أربعة ، هي : العث ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل ، ولا توجد توابع أصلية غير هذه ، إلا أنه يوجد تابع بالجمالية نطق به بعض العرب ، فقالوا : هنا جحش حبّ حروب .

والصواب أن يقال : هنا جحش حبّ حربت ؛ لأنّ الحرات ليس في الضب ، الحرات في الجحش ، لكن قالوا : إنه تابع للضب في الجمالية ، وهذه لغة شاذة قليلة<sup>(٢)</sup> .

(١) نظر أوجح المسالك ٣١١/٣ .

(٢) وانظر ما تقدم .

وبهذا يصح درس البدل ، وثاكم هو تلخيص ما ذكره .

١- البدل في اللغة هو البوض ، وفي اصطلاح النحويين هو التابع للتصويد بالحكم بلا واسطة به وبين منوعه .

٢- البدل ينح الشكّل منه في إعرابه ، سواء كان اسما ، أم فعلا .

٣- البدل على أربعة أقسام : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل الاستدلال ، وبدل العطف ، والسبب على حصر البدل في هذه الأقسام الأربعة هو الاستفراء التام .

٤- القسم الأول ، وهو : بدل كل من كل ، معناه أن تبدل شيئا من شيء يساويه ، فمضاهة أن يكون البدل عين البدل منه .

٥- والقسم الثاني : وهو بدل بعض من كل ، معناه أن يكون البدل بعضا من البدل منه . سواء كان البدل كمي من لعدد منه ، أو لشيء له ، أو أكثر منه ، ويجب في هذا القسم من البدل أن يصعد إلى صميم حاله إلى البدل منه ، كما أنه لا بد أن يكون البدل منه بما يقبل التجزؤ والتبعيض . -





٦- والقسم الثالث : بدل الأشمال ، وهو أن يكون بين البديل والشبث من خلافة غير التثنية والجزئية ، ويجب فيه إضافة البديل إلى ضمير عائد إلى البديل من أيها .

٧- القسم الرابع : البديل الثنائي ، أو بدل العطف ، وخصايجه أن يكون البديل من قد ألفه فيه ، فأتى بالبديل تصحيحاً ، وهذا القسم على ثلاثة أنواع :

- ١- بدل التثنية ، وخصايجه : أن تقصد شيئاً ، فتقوله : ثم يظهر لك أن غيره أصح منه ، فتعدل إليه .
- ٢- بدل السبب ، وخصايجه : أن تبنى كلامك في الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه .
- ٣- بدل العطف ، وخصايجه : أن تريد كلاً ، فسبق لسألك إلى غيره ، وبعد العطف تعدل إلى ما أردت أولاً .

٨- ذكر بعض طحاة لغتنا عسانا البديل ، وهو بدل كل من بعض ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :  
 زجتم اللجة أنظفنا نفضوها      بهججستان طلحة الطلحات  
 وبذلك انتهى درس البديل ، والحمد لله الذي بعثه فينا من الصالحات .

## باب منصوباتِ الأسماءِ

## باب منصوبات الأسماء عند المنصوبات وأمثلتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب منصوبات الأسماء ، المنصوبات خمسة عشر . وهي : المفعول به . والمصدور . وظرف الزمان ، وظرف المكان . والحال . والتمييز . والمستسى . واسم لا . والنادي . والمفعول من أجله ، والمعون معه ، وخبر كان ، وأحوالها . واسم إن ، وأحوالها ، والتابع للمنصوب . وهو أربعة أشياء : العتف . والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

قال المؤلف رحمه الله تعالى باب منصوبات الأسماء<sup>(١)</sup> . هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها أي : باب الأسماء المنصوبة .

وحتى يبيح المؤلف رحمه الله من أحسن ما رأيت ، لأنه ذكر أولاً المرفوعات ، ثم ذكر المنصوبات ، ثم سبب ذكر المفضولات حتى يكون الإنسان على بصيرة .

والمرفوعات تقدم أنها لا يمكن أن تتجاوز سبعة أشياء ، وقد تقدم قول المؤلف رحمه الله : المرفوعات سبعة . ثم عطفها<sup>(٢)</sup> .

والمنصوبات ذكر المؤلف رحمه الله هنا أنها لا يمكن أن تتجاوز خمسة عشر . وهذا عطف بفتح طالب العلم ، إذا علم أنه لا يمكن أن يوجد مرفوع سوى هذه السبعة<sup>(٣)</sup> اشتراح ، وإذا علم أنه لا يوجد منصوب سوى هذه الخمسة عشر أيضًا اشتراح ،

(١) المنصوبات جميع منصوب ، من العتف ، وقد تقدم أن العتف لغة هو الاستواء والأستقامة ، واصطلاحاً : نظر مخصوص ، بخلافه الفتحة ، وما ناب عنها .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله باب منصوبات الأسماء بعد باب المرفوعات ، تقدم رتبة الرفع على نصب ، والعطف ما تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم ذكر هذه المرفوعات السبعة .

فلا يُوجد في اللغة العربية شيء منصوب خارج عن هذه الخمسة عشر<sup>(١)</sup>.

ثم عدّها المؤلف رحمه الله تعالى ، فقال . وهي : المفعول به . والمصدر . وحرف  
 زمان . وحرف المكان . والحال . والتصيير . والمفتحة . واسم لا . والشاذي .  
 والمفعول من أجله . والمفعول معه . وحيز . كان ، وأحوالها . واسم إن . وأحوالها .  
 والناج للمصوب

لَوْلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ . الناج للمصوب . هل تكفُّه واحداً أم أربعة<sup>(٢)</sup> ؟

الجواب . تكفُّه واحداً ؛ لأنَّ لو عدَّتاه أربعة صارت المصوبات ثمانية عشر ،  
 ولذلك تكفُّه واحداً<sup>(٣)</sup> .

وإذا عدَّتاه واحداً صارت المصوبات أربعة عشر<sup>(٤)</sup> ، وعليه يكون المؤلف قد نسي  
 واحداً - والله أعلم - وهو مفعولا « ظنُّ » وأحوالها ، فهما من المصوبات<sup>(٥)</sup> .

(١) والدليل على ذلك الاستقراء تمام ، كما ذكر السويطي رحمه الله في «الفتح» ، وكذا غيره .

(٢) لأن التوابع قد تقدم أنها أربعة أشياء : العطف ، والجمت ، والتوكيد ، والبدل .

(٣) وشيئا على ما نسي عليه المؤلف رحمه الله من قبل ، في باب مرفوعات الأسماء ، فقد عدَّ رحمه الله  
 التوابع الأربعة واحداً .

(٤) وقد سبق عدُّ المؤلف لها رحمه الله تعالى ، فلا داعي لإعادته هنا .

(٥) وهناك احتمال آخر ، وهو أن المؤلف رحمه الله لم يفتأ ، ولم يثن ، بل ذكر خمسة عشر مصوبا ، وهي :

١- المفعول به . ٢- المصدر .

٣- المفعول فيه ، ويشمل ظرف الزمان والمكان .

٤- الحال . ٥- التصيير .

٦- المفتحة . ٧- اسم لا .

٨- المذوي . ٩- المفعول لأجله .

١٠- مفعول معه .

١١- الواجب ، وتشمل خبر « كان » وأحوالها ، واسم « إن » وأحوالها .

١٢- بحث المصوب . ١٣- العطف على مصوب .

١٤- تركه المصوب . ١٥- بدل المصوب .

وهو هو . نسي عليه الشيخ محمد محيي الدين في النخبة الحموية ، وذكره الشيخ صبيح الأشعري .

بين عرطها الآن أن المصوبات خمسة عشر نوعاً ، لا يمكن أن تزيد ، ولا يمكن أن تنقص<sup>١١</sup> .

= كأحد وجهين يمكن أن تختلف عليهما كلام المؤلف رحمه الله .

ونظر الصفة السبعة من ٩٨ ، ٩٩ ، وإيضاح المقدمة الأخرى من ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٦) له اعلم - رحمتك الله - أن هذه المصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أحاسن الأول . التحويلات : وفيه

١- المفعول به ، وذلك نحو : « نوحاً » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوْلَىٰ لَكَ نُوْحًا ﴾ .

٢- المفعول المطلق ، الشمسى بالمصدر ، نحو : « تزيلاً » من قوله تعالى : ﴿ وَرَزَقْنَا الْقُرْآنَ تِزْيَالًا ﴾ .

٣- المفعول فيه ، المشتمول على ظرف الزمان وظرف المكان ، فالأول نحو : أمام الأستاذ . من قولك : جلست أمام الأستاذ . والثاني نحو : « يوم الخميس » من قولك : حضر أي يوم الخميس .

٤- المفعول له ، الشمسى المفعول من أجله ، نحو : « تأديتاً » من قولك : حلف الأستاذ التلميذ تأديتاً .

٥- المفعول معه ، نحو : « البطيخ » من قولك : فأنكرت والبطيخ .

الثاني - التواضع وتضمحل عبر « كان » مع أحواتها ، واسم « إن » مع أحواتها ، ويضاف إليهما مفعولا « ظن » وأحواتها .

فالأول نحو « غفراً » من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

والثاني نحو . « كثيراً » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ شَجَرَةَ الْبُنْيَانِ لَأَكْبَرُ ﴾ .

والثالث نحو : « الساعة » ، « الساعة » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَكْرَمُ السَّاعَةِ لَمُنَّةً ﴾ .

الثالث . التواضع . وهي : التعت ، والتعطف ، والتوكيد ، والبدل . فمثال التعت : « حامية » من قوله تعالى : ﴿ تَحْتَلِي كَرًّا حَامِيَةً ﴾ .

ومثال التعطف : « حشداً » من قوله تعالى : ﴿ يَا حَمِيْرُ مَا كُنْتَ أَكْبَرُ ﴾ .

ومثال التوكيد : « كنهه » من قولك : حفظت القرآن كله .

ومثال البدل : « نصفه » من قوله تعالى : ﴿ لِمِ الْمَثَلِ إِلَّا قِيْلًا يَا مَعْشَرَ ﴾ .

الرابع . ما عمل الضم في بعض حالاته ، وبشرط : وهو المشتمى ، والمنادى .

فمثلي نحو : « إليس » من قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجِيبُوا لِآيَاتِنَا ﴾ .

والمنادى نحو : « رسول الله » من قولك : يا رسول الله .

خمس . ما عمل الضم في جميع حالاته . وهو بقية التواضع من المثال ، والتعريف ، واسم « لا » البدئية .

فمثال المثال : « ضاحكاً » من قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ ضَاحِكًا ﴾ .

ومثال التعريف : « فوطاً » من قولك : فضلت زيلاً فوطاً .

ومثال « لا » البدئية نحو . « طالت بقم » من قولك : لا طالت علم معلوم .

وإذا قال قائل: ما هو الدليل على هذا الحصر؟

فالحوادث ما ذكرناه سابقاً، هو الشئغ والاسْتِفْرَاءُ، لأنَّ علماء اللغة، رجمهم الله، وسرحهم الله عيراً، فكيفوا اللغة، حتى كان الواحد منهم يُسأَلُ التَّرْزِيءَ، يتلقى الإعراب، وينشأ لهم حتى كانوا اللغة العربية، وحفظوها، والحمد لله.

والمُرْفُ نَأْ ذَكَرَهَا عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ذَكَرَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، لأنَّ هذه تصريفة من طرق التاليف، وهي أيضاً من طرق القرآن، قال تعالى: ﴿تَمَازِينُ زُجُوجٍ﴾. هذا مُجْتَمِلٌ، ثم فَصَّلَ سبحانه، فقال: ﴿مِنَ الطَّيْرِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ الزَّيْبِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبُهْرِ اثْنَيْنِ﴾. وهكذا يأتي في القرآن الشيء مُجْتَمِعاً، ثم يأتي مُفْصَلاً. وكذلك هي السُّلَّةُ، قال ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»<sup>(١)</sup>. ثم يُفَصِّلُ<sup>(٢)</sup>، فالإحسان أولاً، ثم التفصيل ثانياً.

وهذا من طرق التاليف المنسوبة للمخاطب، لأنَّ الإنسان إذا أتاه الشيء مُجْتَمِعاً وحفظه صار مُتَشَرِّفٌ<sup>(٣)</sup> ويتطَّلَعُ إلى التفصيل، فيورد التفصيل على نفس قابلة للتشويق. فيكون هذا اللفظ في شكبه.



(١) البخاري، (٢٣٥٥٤، ٢٣٦٦٩، ٢٦٧٢٢، ٧٢١٤٢، ٧٤٤٤٦) ، ومسلم، (١٠٦/١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٦).

(٢) خصص في هذا الحديث عدد ورد فيه روايات كثيرة، ومنها رواية مسلم: «ثَلَاثِينَ»، و«خَمْسِينَ»، و«سِتِّينَ».

سعة الخلف الكلاب - ٥.

(٣) قال: «تَشَرَّفَ إِلَى الشَّيْءِ» أي: تَطَّلَعَ. مختار الصحاح (ن و ف).

## بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

## بابُ المفعول به

### المفعولُ به<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : بابُ المفعول به ، وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقعُ عليه الفعلُ . نحو قولك : صرختُ زيدًا ، وركبتُ الفرسَ .

بدأ المؤلفُ التفصيلَ ، فقال : بابُ المفعولِ به . وكلمةُ «باب» بقولُ فيها الشغريون : إنه يجوزُ أن تقولَ : «بابٌ» بالرفعِ ، وأن تقولَ : «بابٌ» بالنصبِ .

فإن قلتَ : «بابٌ»<sup>(٢)</sup> . فالتقديرُ : هذا بابٌ ؛ معنى : أنه غيرُ المبدأ ، وإذا قلتَ : «بابٌ»<sup>(٣)</sup> . فالتقديرُ : اقرأ بابٌ<sup>(٤)</sup> .

قال المؤلفُ رحمه الله : وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقعُ به الفعلُ . هذا هو المفعولُ به ؛ معنى : ما يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ فهو مفعولٌ به ، فإذا قلتَ : ركبْتُ السيارةَ . فالمفعولُ به السيارةُ ؛ لأنه وقعَ به فعلُ الفاعلِ .

وإذا قلتَ : فرغتُ البابَ . فالمفعولُ به البابُ ، وإذا قلتَ : حطَّطْتُ الكتابَ . فالمفعولُ به الكتابُ ، وإذا قلتَ : أنا ركبْتُ الفرسَ . فالفرسُ هي المفعولُ به .

(١) نهاية النصار في «ب» «عامة على «أل» من قوله «المفعول» ؛ لكونها في هذا التركيب اسماً موصولاً . وبدأ المؤلفُ رحمه الله بالمفعولِ به ، كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبة القريب والتسهيل ، وابن هشام في شرح الشذور ص ٢٠٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٩ ، لا بالمفعول المطلق ، كما فعل الرمضاني وابن الحاجب .

ولقد ذكر ابن هشام رحمه الله في الشذور ص ٢٠٢ وجه ثلثه بالمفعول به دون المفعول المطلق ، هذا رحمه الله : ووجه ما اخترته أن المفعول به أشوح إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع به ويرى المعاني الكسائي . له

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) لم تقدم ذكر لوجه إعراب كلمة «باب» في مثل هذا اللفظ ، وذكرنا هناك وجهًا ثالثًا غير صحيحين الفرس . ذكرهما الشارح رحمه الله هنا ، وهو أنه يجوزُ فيها أيضًا الجرُ .



والذى يقع به فعل التفاعل هو المفعول به ، ولهذا عندنا فعل وفاعل ومفعول به<sup>(١)</sup> .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : ضربت زيداً ، وربيت الفرس . فهنا زيداً « وقع عليه الضرب ، وه الفرس » وقع عليه الركب<sup>(٢)</sup> .  
 إذن « زيداً » مفعول به ، وه الفرس « مفعول به .

(١) فالمفعول به في اصطلاح النحاة هو الاسم المنصوب الذى يقع عليه فعل التفاعل .

لتقدير « الاسم » مخرج الفعل والمخرج ، فلا يكون المفعول به فعلاً ، ولا حرفاً .

وتقدير « المنصوب » يخرج المخرج والمخفوض ، فلا يكون المفعول به مرفوعاً ، ولا منصوباً .

وتقدير « الذى يقع عليه فعل التفاعل » يخرج شبه « كالتفاعل » والمفعول المطلق والمفعول

والمراد بوقوعه عليه : تعلقه به ، سواء أكان ذلك من جهة النعت ، نحو : فهبت العرش ، لم كان على جهة الشئ ، نحو : لم أقهيم العرش .

وقد استشكل قول المؤلف رحمه الله : يقع به الفعل ، وأحسن الأجوبة في ذلك ما ذكره الأئمة في

شرحها ، من بعضهم أنه وقع في بعض نسخ الأخرسية : الاسم المنصوب الذى يقع عليه الفعل . بدلاً عن « به » ، وبهذا يزول الإشكال ، وتسلم العبارة .

وبناء على ذلك تكون الاء ها في هذه النسخة التي بين أيدينا بمعنى « على » ، والباء قد تأتي بمعنى

« على » ، كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله في معنى القليب ١ / ١٢٢ .

فهذا هو تعريف للمفعول به في اصطلاح النحويين ، أما في اللغة فهو من وقع عليه الفعل ، شيئاً كان الفعل أو مفعولاً ، نحو : ضربت زيداً ، وتعلقت المسألة ؛ فإن الضرب جشع ، والتعلم محوى .

« ذكر ابن هشام رحمه الله في معنى القليب ١ / ١١٨ - ١٢٩ ، طرف البحر الباء أربعة عشر معنى ، ومن

صحتها ذكر في ص ١٢٢ أنه يكون للاستعلاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ من أين أنثى يتطاول ﴾ الآية - بدلون :

﴿ خيل تنظكم غنيم إلا كما أوتيتكم على أيدي من قبل ﴾ ، ونحو : ﴿ زيداً نورا يهيم بفتانرون ﴾ ، بدلون :

﴿ وإلئكم أنتمون غنيمهم ﴾ . وقول الشاعر : أرب يقول الثعلبان رأبياً ؟ بدلون تمامه : قد طان عن ذلك

عليه السلام .

(٢) معنى كلا التقديرين تنصيح القيد الثلاثة في التعريف ، حيث إن كلمة « زيداً » وه الفرس « اسم منصوب . قد

وقع على « زيد » فعل الضرب ، ووقع على « الفرس » فعل الركب .

ومثل يهيم لثالث الإشارة إلى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه حاكلاً كـ « زيد » ، أو غير معنى كـ

« الفرس » .

من أنجز : قرأت الكتاب . « الكتاب » مقروءة ، فهو مفعولٌ به .

ولما نقررت المفعول به ، مع أنه واضح ، أنه يُتفكَّرُ عليه اسم المفعول ، فنقول :  
ضربتُ زيداً فهو مضروبٌ ، وكتبْتُ القرضَ فهو مكتوبٌ ، قرأتُ الكتابَ فهو نقرؤةٌ ،  
كتبْتُ البيتَ فهو منبجٌ .





سواء كان الضمير ضمير رفع ، أو ضمير نصب<sup>(١)</sup> .

فعلى سبيل المثال : **إِنَّكَ** ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، لأنه يأتي في أول الكلام ، لكن الكاف وحدها ، مثل : **فَلَنْ يُكْرِثَكَ** لا تأتي في أول الكلام ، فلو قلت : **كَ يُكْرِثُ** لم يتصح . إذن : هي ضميرٌ مُتَّصِلٌ .

وكذلك **أَنَا** ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، لأنه يمكن أن يأتي في أول الكلام ، فتقول : **أَنَا** قائم .

والثاء في **ضَرَبْتُ** ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، لأنه لا يتصح أن تبدأ به ، فلو قلت : **تُ ضَرَبْتُ** لم يتصح .

فهذه هي القاعدة : **أَنْ** ما صح أن يأتي في أول الكلام فهو ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، وما لا يتصح فهو ضميرٌ متصل .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : فالمتصل اثنا عشر<sup>(٢)</sup> ، وهي : ضرتي ، وصرتنا ،

<sup>(١)</sup> تقول : **يَانِ** .

ولم علامة أخرى ذكرها النحاة للضمير المتصل والضمير المنصل ، وهي أن الضمير المتصل هو ما يصح وقوعه بعد **أَلَا** في الاختيار ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ لَأَنَّكَ أَتَىٰ خَزَايَ** ﴾ .

وأن الضمير المنصل هو ما لا يصح وقوعه بعد **أَلَا** في الاختيار ، نحو الكاف من **أَتَيْتُكَ** ، إذ لا يصح أن يقال : **مَا رَأَيْتُ أَتَيْتُكَ** .

والخزاية بالاختيار عن حالة الضرورة ، نحو قول الشاعر :

وما علينا إذا ما أُنشيت جارتنا **أَلَا** إحصاوتنا **أَلَا** ذنبتنا

فإن الكاف في **أَلَا** ضمير متصل ، وقد وقعت بعد **أَلَا** ، لكن في حالة ضرورة الشعر ، إذ لو قيل : **إِلَّا أَنْتِ** . بالضمير المتصل بدل المتصل لانكسر الياء .

(٢) **ذُنُوبٌ** . هو يذكر الشارح رحمه الله ضمير الجر ، لأن الضمائر المفصلة لا تكون إلا في محل رفع ، أو في محل نصب ، فلا تقع في محل جر ، إلا أنها قد تُشعار أسماء للجر ، فتدخل عليها الكاف ، ويكون في محل جر . فتقول : **أَنَا كَأَنْتِ** . **ذُو** **أَنَا** ضمير رفع ، و**أَنْتِ** في محل جر ، ولكن عند من سبب الاستعارة ، لا على سبيل الأسماء .

(٣) **عِندَهُ** هي **بِ** ذكر أقسام الضمير المتصل ، وقد عدّها المؤلف رحمه الله هي عشر ، وليس من صيغة

وَضَرَبْتَ . وَضَرَبْتُكَ . وَضَرَبْتُكُمَا . وَضَرَبْتُكُمْ . وَضَرَبْتُكُمْ ، وَضَرَبْتَهُ . وَضَرَبْتَهُمَا . وَضَرَبْتَهُمْ ، وَضَرَبْتَهُمْ .

أين الضمير في هذه الاثني عشر ؟

نقول : الياء في «ضربتني» هي الضمير ، و«نا» في «ضربنا» هي الضمير ، والكاف في «ضربتك» ، و«ضربتكم» ، و«ضربتكما» ، و«ضربتكن» هي الضمير .  
ويلاحظ أن «ضربتك» ، و«ضربتكم» لم يُلحقهما شيء ، وأن «ضربتكما» لحقها ميم وألف ، وهما قد جيء بهما للدلالة على أن الضمير ضمير ثنائي .

و«ضربتكم» لحقها نون ، وقد أتى بها للدلالة على أن الضمير ضمير جمع مذكّر .

و«ضربتكن» لحقها نون ، وقد أتى بها للدلالة على أن الضمير ضمير جمع مؤنث .

وأما «ضربت» فالهاء هي الضمير ، و«ضربنا» «ها» هي الضمير ، و«ضربتهما»

الهاء هي الضمير ، والميم والألف للثنائية ، و«ضربتهما» الهاء هي الضمير ، والميم والألف

للثنائية ، و«ضربتهم» الهاء هي الضمير ، والميم لجماعة الذكور ، و«ضربتهن» الهاء هي

الضمير ، والنون لجماعة الإناث .

واعراب هذه الأمثلة هكذا :

المثال الأول : ضربتني : ضربت : فعلٌ ماضٍ ، والنون للوقاية ، و«نا» للكلمة ضميرٌ

متصلٌ مبنيٌ على السكون ، في شغلٍ نصبٍ ، مفعولٌ به<sup>(١)</sup> .

وقولنا : النون للوقاية ، ما معنى الوقاية ؟

يقولون : لأنك لو لم تأتِ بالنون لزم أن تكسب الفعل ، لأن الياء لا يُناسبها إلا

الكسرة ، ومعلوم أن كسر الفعل لا يجوز في اللغة ، فإذا لم تجز فلابد من شيء يقبضه

لكسر ، وهو النون .

(١) هذا بعد هو الاستفراء .

(٢) و«شغل ضمير متصرف جوازاً ، للذم» : هو .

إس - شئيت نون الوقاية ، لأنها تلي الفعل الكسر .

إذا قل فإنتل - ما الذي يوجب لنا أن نكسر الفعل ؟

نقول : الياء ، لأنَّ الياء لو جاءت عقب الفعل مباشرة لزم كسر الفعل للمناسبة ، وهذا مُتَّبِعٌ ، فلهذا أتينا بالنون ، وقلنا : النون للوقاية<sup>(١)</sup> .

المثال الثاني : ضربنا .

ضرب : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، ونا : ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبني على السكون ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> .

ولو قلت : ضربنا بسكون الياء ، صارت « نا » فاعلاً ، لا مفعولاً ، ولهذا إذا قلت : ما أَلْضَفْنَا<sup>(٣)</sup> زيداً ، أو : ما أَلْضَفْنَا<sup>(٤)</sup> زيدٌ . تكسر المفعول .

فإنما كان زيدٌ هو الذي جار علينا فإنما نقول : ما أَلْضَفْنَا زيداً<sup>(٥)</sup> .

وإذا شككنا نحن الذين جازنا عليه فإنما نقول : ما أَلْضَفْنَا زيداً<sup>(٦)</sup> . حسب المعنى .

المثال الثالث : ضربتك<sup>(٧)</sup> .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح ، والكاف ضميرٌ متصلٌ مبني على الفتح ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به<sup>(٨)</sup> .

(١) وعليه فإنه يجب أن يفصل بين ياء التكلم ، وبين الفعل بنون الوقاية ، نحو قوله تعالى في سورة مريم :

﴿ قَالَ إِنِّي عُذْتُ بِالرَّحْمَنِ فَكَلِمَاتٍ وَمَعْشَرٍ مُّسَبِّحِينَ ﴾ . ومعنى نوناً أي نوناً كُنْتُ وَأَوْسَابِي بِالسَّلَامِ وَالرَّحْمَانُ نَا

كُنْتُ عِيٌّ ﴿

(٢) والفاعل ضمير مستتر جوازاً ، قلته : هو .

(٣) بسكون الياء .

(٤) بفتح الياء .

(٥) بفتح الياء ، ويكون المفعول به هو الضمير « نا » .

(٦) بسكون الياء ، ويكون المفعول به هو « زيداً » .

(٧) فتح الكاف .

(٨) ويدخل ضمير مستتر جوازاً ، قلته : هو .

مثال الرابع : ضربت<sup>(١)</sup> .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكاف ضميرٌ متصلٌ ، مبنى على الكسر ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> .

وما هو الفرق بين « ضربتكَ »<sup>(٣)</sup> ، و« ضربتَكَ »<sup>(٤)</sup> ؟

الجواب : « ضربتَكَ » المضروبُ مُذكَّرٌ ، و« ضربتَكَ » المضروبُ مؤنثٌ .  
المثال الخامس : ضربتُكما .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكاف ضميرٌ متصلٌ مبنى على الضم ، في محلِّ نصب مفعولٌ به ، والميم والألف علامة التثنية .

وهل « ضربتُكما » للرجال أم للنساء ؟

الجواب : هي لهما جميعاً ، أي : للرجلين والمرأتين ، فتخاطبُ امرأتين ، فتقولُ لهما : ضربتُكما زيداً . وتُخاطبُ رجلين ، فتقولُ لهما : ضربتُكما زيداً .

إذن : « ضربتُكما » للمثنى المخاطب من مذكّرٍ ومؤنثٍ .

(١) بكسر الكاف .

(٢) ولقد الشيخ حسن الكفيلوي في شرحه للأجرومية ص ٩٦ : الميم حرف عناه ، والألف حرف دال على التثنية . اهـ

والتفاعل هنا ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

(٣) والتفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

(٤) وكُرر من الياء في « ضربتِي » ، و« في » ضربتِها ، والكاف في « ضربتِكَ » ، و« ضربتِكَ » ، و« ضربتُكما » ، و« ضربتُكنَّ » ، و« ضربتُكُنَّ » ضمائرٌ متصلةٌ لمفعولٍ موصولةٌ وفوجها بعد « الأ » في الاعتبار ، ولأنها لا يصح وقوعها في أول الكلام ، وهذه أمثلة التشكيك والتخاطب في الضمائر المتصلة وهذه الضمائر كلها مبنية ، فإما للتكلم وإما للمعولين مبنية على السكون ، وكاف الخطاب في « ضربتِكَ » مبنية على الفتح ، وفي « ضربتِكَ » مبنية على الكسر ، وفي « ضربتُكما » ، و« ضربتُكنَّ » ، و« ضربتُكُنَّ » مبنية على الضم .

والحروف « الألف والميم » في « ضربتُكما » ، والميم في « ضربتُكنَّ » ، واليونان المشتملة في « ضربتُكُنَّ » تدل على التثنية والجمع بتوحيدها ، وهي حروف مبنية ، لا محل لها من الإعراب .

المثال السادس : ضربتكم .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكاف ضميرٌ متصِلٌ مبنًى على الضم ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به ، والياء علامةٌ جمعِ الذكور .

المثال السابع : ضربتكن .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنًى على الفتح ، والكاف ضميرٌ متصلٌ ، مبنًى على الضم ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به ، والنون علامةٌ جمعِ الإناث .

فهذه سبعة أمثلة ، وهي مرةً أخرى :

ضربتني للمتكلم ، وضربتنا للمتكلم ومعه غيره ، أو التثنية الشغطم نفسه ، وضرتك للشخاطب المفرد المذكر ، وضرتك للشخاطبة المفردة المؤنثة ، وضرتكما للشخاطبتين أو الشخاطبتين ، وضرتكم لجماعة الذكور المخاطبين ، وضرتكن لجماعة الإناث الشخاطبات .

المثال الثامن<sup>(١)</sup> : ضربته . وهو للمفرد المذكر الغائب .

ونقول في إعرابها :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنًى على الفتح ، والهاء ضميرٌ متصِلٌ مبنًى على الضم في محلِّ نصب ، مفعولٌ به .

المثال التاسع : ضربتها<sup>(٢)</sup> .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنًى على الفتح ، وهاء ضميرٌ متصِلٌ مبنًى على السكون ، في محلِّ نصب ، مفعولٌ به .

ونقول : هاء ، ولا نقول : الهاء ؛ لأن القاعدة أنَّ الكلمة إذا كانت من حرفين فإنه تطلق بلفظها ، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ فإنه يُطلق باسمها .

(١) هذه من بدلة الأمثلة على الضمير الغائب .

(٢) وهو تعانة المفردة المؤنثة .



المثال العاشر: ضَرَبْتُهُمَا<sup>(١)</sup>.

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ، مبنيٌّ على الضمِّ، في فتحٍ نصبٍ، مفعولٌ به - ويجوزُ: مفعولاً به. بالنصب - والياءُ والألفُ علامةُ تشبيهٍ<sup>(٢)</sup>.

المثال الحادي عشر: ضَرَبْتُهُمْ<sup>(٣)</sup>.

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في فتحٍ نصبٍ، مفعولٌ به، والياءُ علامةُ جمعِ الذكور.

المثال الثاني عشر: ضَرَبْتُهُنَّ<sup>(٤)</sup>.

ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في فتحٍ نصبٍ، مفعولٌ به، والتونُّ علامةُ جمعِ النِّسَاءِ<sup>(٥)</sup>.

هذه هي الضمائرُ المتصلةُ، وهي كما رأيتُم الآن، تُقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: للمتكلمِ، والمخاطبِ، والغائبِ.

المشكَّلُ الثامن: هما: ضَرَبْتِي، وضَرَبْتِنَا.

والمشخاطبُ خمسةٌ، هي: ضَرَبْتِكَ، وضَرَبْتِكَ، وضَرَبْتِكُنَا، وضَرَبْتِكُمْ، وضَرَبْتِكُنَّ.

(١) وهو المثنى الغائب مُشَكَّلًا، مذكراً كان أو مؤنثاً.

(٢) وقال الشيخ حسن البكر لوزي في شرحه الأخرسية ص ٩٣: الياءُ حرفُ عطفٍ، والألفُ حرفُ دالٍ على تشبيهٍ.

(٣) وهو جماعة الذكور الغائبين.

(٤) وهو جماعة الإناث الغائبات.

(٥) وعاملُ في كلِّ هذه الأمثلة الخمسة الأخرى ضميرٌ مستترٌ جوازاً، تقديره هو، والهاءُ في كلِّ من «صبره»، و«صبري»، و«صبرهما»، و«صبرهم»، و«صبرهن» ضميرٌ متصلٌ، لعدم صحته وقوعها بعد «إلا» في الاستفهام، وأنها لا يبتدأ بها الكلام.

والغائب خمسة ، هي : ضربته ، وضربها ، وضربتها ، وضربتها ، وضربتهم ، وضربتهن .  
فالجميع الآن اثنا عشر .

في الصمام: المنفصلة فقد ذكر المؤلف رحمه الله لها أيضا اثنا عشر وهي :  
إي ، وإن ، وبهاك ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياها ، وإياها ، وإياهن ، وإياكن .

فهو اثنا عشر ضميرا ، اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .  
وليعلم أنه إذا أمكن الإتيان بالمتصل فإنه يشترح الإتيان بالمنفصل ؛ وذلك لأن الضمير  
المتفصل على اسمه متفصل ، فهو شرط ، والمتصل أخضر منه .

فعلى سبيل المثال لا يصح أن تقول : ضربت إي ؛ لأنه يمكن أن تقول : ضربته .  
ولكن إذا أردت أن تأتي بالضمير المنفصل « إي » في هذا المثال ؛ فإنك تفعله ،  
لتقول : إي ضربت .

ولذلك نقول الضمير المتصل شرط للضمير المنفصل ، لا تخليعا ؛ أي ، يقول  
الضمير المتفصل للضمير المتفصل : كل فعل يصلح لك فإنه لا يصلح لي ، فيقول  
الضمير المتفصل له : وأنا كذلك ، كل مكان يصلح لي فإنه لا يصلح لك ، وهذا الجمل  
من قول الشاعر :

خمتي تنويري وأنت إضافة فإني قراني لا قيل مكاني

فإذا أردت أن تأتي بضمير مفصل مفعولاً به ففعله ، لا تفعله مكان المتصل ، لو  
جعلته مكان المتصل تكون قد سؤلت بينهما . فإذا قلت : ضربت إي ، تقوم بفرقة  
بين الضمير المتصل والمنفصل ، يقول المتصل : تألم ، أنا الذي أجل هنا . فنقول :  
ضربته ؛ لأن المكان للمتصل .

(١) والسبيل على صحة هذا القول هو الاستطراد .  
(٢) صبح طراء وضمها . وانظر القاموس المحيط (٤ ر ٥) .

إِذَا أُرِيدَ أَنْ تَأْتِيَ بِالسُّفْهِلِ فَتَقْدِّمُهُ ، فَهَقُولُ : إِيَّائِي ضَرَبْتِ . وَلَكِنْ كَيْفَ إِعْرَابُ هَذِهِ الضَّمَامِ الْمُنْفَصِلَةِ ؟

جواب : أَنَّ الإِعْرَابَ يَكُونُ عَلَى « إِيَّاءِ » فَقَطْ ، فَهَقُولُ : إِيَّائِي ضَرَبْتِ . ﴿١٤﴾ : ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ ، وَإِيَاءُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى النِّكْمِ .

إِذَنْ : إِيَاءُ هَذِهِ لَا تَدْخُلُ فِي الضَّمِيرِ ، الضَّمِيرُ فِي الضَّمَامِ الْمُنْفَصِلِ هُوَ كَلِمَةُ « إِيَّاءِ » فَقَطْ ، وَإِيَائِي حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمُرَادِ ، هِيَ « إِيَّائِي » إِيَاءُ دَالَّةٌ عَلَى النِّكْمِ ، وَإِيَائِي « نَا » دَالَّةٌ عَلَى النِّكْمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ ، وَإِيَائِي مَعْرُوفٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(١٤)</sup> .

(١٤) فَالضَّمِيرُ هُوَ « إِيَّاءِ » . وَمَا يَعْدُهُ حُرُوفٌ لِوَأَنَّ تَدُلُّ عَلَى النِّكْمِ أَوْ عَطَابٍ أَوْ الْغِيَةِ .

فإِيَاءُ فِي « إِيَّائِي » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى النِّكْمِ .

وَإِيَّاءُ فِي « إِيَائِي » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى النِّكْمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ .

وَالكَافُ فِي « إِيَائِكَ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى عَطَابٍ الْمَذْكُورِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَائِكَ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى عَطَابٍ الْمَذْكُورِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَائِكُمْ » حَرْفٌ عَطَابٍ ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ عَمَاءُ ، وَالْأَلِفُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَائِكُمْ » حَرْفٌ عَطَابٍ أَيْضًا ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَائِكُمْ » حَرْفٌ عَطَابٍ أَيْضًا ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ .

وَهَذِهِ هِيَ أَسْمَةُ النِّكْمِ وَالْمُعْظَمِ : مُفْرَقًا وَمُتَّحًا وَمَجْمُوعًا ، مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا ، فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، هِيَ

« إِيَّاءِ » فِي الْجَمْعِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ ، لِأَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ الْكَلَامُ ، وَيَصِحُّ وَقُوعُهُ بَعْدَ « إِيَّاءِ » فِي الْإِخْتِيَارِ .

وَإِيَاءُ فِي « إِيَّاءِ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَّاءِ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ الْمَفْرُودِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَّاءِ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ عَمَاءُ ، وَالْأَلِفُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَّاءِ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ .

وَالضَّمِيرُ فِي « إِيَّاءِ » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الْغِيَةِ ، وَالضَّمِيرُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْإِنَاثِ .

وَهَذِهِ أَسْمَةُ الْأَمْثِلِ هِيَ أَسْمَةُ الضَّمِيرِ الْمُتَّحِ الْمُنْفَصِلِ ، مُفْرَقًا وَمُتَّحًا وَمَجْمُوعًا ، مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا .

وَهِيَائِي يَتَّبِعِي الْكَلَامَ عَلَى التَّفَعُّولِ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ تَلْغِيهِ مَا مَضَى :

١ - لِلصُّوْمَاتِ حِسَّةٌ عَشْرٌ هِيَ : التَّفَعُّولُ بِهِ ، وَالنَّصْبُ ، وَخَرْفُ الزَّمَانِ ، وَخَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَدُّ ،

وَالتَّمْيِيزُ ، وَالنَّسْبُ ، وَاسْمٌ لَا ، وَالنَّاسِبُ ، وَالتَّفَعُّولُ مِنْ أَجْلِ ، وَالتَّفَعُّولُ مَعَهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَأَنْوَالُهَا .

= واسم «إن» وأحواتها ، والتابع المنصوب ، وهو أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والدل .  
 ٢- هذه التصويبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أجناس :

الأول : المفعولات . وعيه المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .  
 الثاني : التواسخ . وتشمل خبر «كان» وأحواتها ، واسم «إن» وأحواتها ، ويتصاف إليهما بمعولا  
 «ظن» وأحواتها .

الثالث : التوابع ، وهي : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والدل .  
 الرابع : ما عمل النصب في بعض حالاته وبشروطه ، وهو المسنن والسنانى .  
 الخامس . ما عمل النصب في جميع حالاته ، وهو بقية التواسخ من الحال ، والتمهيز ، واسم «لا»  
 الفاعلية .

٣- أول التصويبات الخمسة عشر هو المفعول به ، وهو في اصطلاح النحاة الاسم المنصوب الذي يقع  
 عليه الفعل .

٤- المفعول به قسمان : ظاهر ومضمر ، والظاهر ما ليس بمضمر ، وهو مأخوذ من الظهور ، وهو  
 التوضيح ؛ لدلالته على كونه من غير ارتكاف على قرينة تكلم ، أو مخاطب ، أو غير .  
 والمضمر ما ليس بظاهر ، وهو مأخوذ من الإضمار ، وهو الحذف ؛ لحفاء دلالة على كونه إلا بقرينة  
 تكلم ، أو مخاطب ، أو غير ، أو من الضمور ، وهو الإزالة ؛ لبقاء حروفه عن الظاهر غالبا .

٥- والمضمر قسمان : متصل ومنفصل ، والمضمر المتصل هو ما لا يبدأ به الكلام ، ولا يصح وقوعه بعد  
 «ألا» في الاعتبار ، وأما المنفصل فهو ما يبدأ به الكلام ، ويصح وقوعه بعد «ألا» في الاعتبار .  
 ٦- والمتصل ثمانية عشر تنكبا ، هي :

- ١- الباء ، وهي للمتكلم الواحد ، ويجب أن يُقتطع بينها وبين الفعل بينون ، تُسمى نون الوقاية .
- ٢- «نا» ، وهو للمتكلم المتكلم نفسه ، أو مع غيره .
- ٣- الكاف المفتوحة ، وهي للمخاطب المفرد المذكر .
- ٤- الكاف المنكسرة ، وهي للمخاطبة المفردة المؤنثة .
- ٥- الكاف المتصل بها للمم والألف ، وهي للمثنى المخاطب مطلقا ؛ أي : مذكورا كان أو مؤنثا .
- ٦- الكاف المتصل بها للميم وحدها ، وهي لجماعة الذكور المخاطبين .
- ٧- الكاف المتصل بها بالنون المتشددة ، وهي لجماعة الإناث المخاطبات .
- ٨- الهاء المنصوبة ، وهي للعقاب المفرد المذكر .
- ٩- الهاء المتصل بها بالألف ، وهي للعاقبة المفردة المؤنثة .
- ١٠- الهاء المتصل بها للميم والألف ، وهي للمثنى العاقب مطلقا .
- ١١- الهاء المتصل بها للميم وحدها ، وهي لجماعة الذكور العاقبين . -



## بَابُ الْمَصْدَرِ

## باب المصدر

في المؤلف رحمه الله : باب المصدر ، المصدر هو الاسم . التصويب . الذي يحى ، ثالثاً في تعريف الفعل ، نحو : ضرب يضرب ضرباً .

بقول المؤلف رحمه الله : باب المصدر . هنا هو الثاني من التصويبات ، والأول هو المفعول به ، ويشمل أيضاً المصدر المفعول المطلق ؛ لأنه مفعول لا يتخذ بحرف ، لا بالياء<sup>(١)</sup> ، ولا بـي<sup>(٢)</sup> ، ولا باللام<sup>(٣)</sup> ، فذلك سواء مفعولاً مطلقاً ؛ يعني : غير متفيد بشيء<sup>(٤)</sup> .

والمصدر هو ما كان مكاناً لصور الأشياء<sup>(٥)</sup> ، ولهذا كان القول الرجوع أن المصدر هو أصل الاشتقاق<sup>(٦)</sup> .

فأنت تقول : ضربت شئاً من الضرب ، ولا تقول : المضرب شئاً من ضرب ؛ لأن هذا هو الأصل ، مصدر كل شيء ؛ يعني : مصدر المعاني والأفعال هو

(١) فلا يقال : مفعول به .

(٢) فلا يقال : مفعول فيه .

(٣) فلا يقال : مفعول له .

(٤) وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرح الأجرمية ص ٩٤ :

ويسمى المفعول المطلق ؛ أي : الذي لم يتخذ بصفة ظرف ، أو جار ومجرور ، بأن يقال : مفعول تكة ، أو مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه . اهـ

(٥) وهذا هو تعريف المصدر في اللغة ، فمصدر الشيء هو شئبه .

(٦) هذه المسألة تخلف خلاف بين النحاة ، ذهب الكوفيون - وهو ماضى عليه المؤلف رحمه الله - لقوله : تبين ثالثاً في تعريف الفعل - إلى أن الفعل هو أصل الكلمات ، وأن المصدر فرع لها . وذهب المصريون وأهل التحقيق إلى أن المصدر هو الأصل لعلى ، منها : أن القاعدة النظرية تقول : إن الفرع يشترك مع الأصل ، ويورد عليه ، ولا تصح القاعدة هنا إلا بكون المصدر أصلاً للفعل ؛ لأن الفعل يشتمل شئين :

الأول : الحدث ، ويظهر عنه بالمصدر .

والثاني : وقت وفتح الحدث ، والشخص عنه بالماضي ، والأمر ، والمضارع ، فشارك المفعول المصدر في معنى الأول ، وزاد على المصدر في الشيء الثاني .

هذا المصدر ، فتقول : ضربت مشتق من الضرب ، ضروب مشتق من السمع ، وهكذا .

فكُلُّ الأشياء تعود على المصدر ، ولهذا سئلتناه مصدراً .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : المصدر هو الاسم المنصوب الذي يحيى ثالثاً في تصريف الفعل<sup>(١)</sup> .

لقوله رحمه الله : المنصوب . فالمصدر من منصوبات الأسماء ، فإذا قلت : ضربت ضربت . لم يبيح ، لأنه مرفوع ، والمصدر لا بد أن يكون منصوباً .

وإذا قلت : ضربت ضرب . لم يبيح أيضاً ؛ لأن المصدر لا بد أن يكون منصوباً .

لقوله رحمه الله : يحيى ثالثاً في تصريف الفعل . يعني : إذا صرفت الفعل مرتين

جاء المصدر<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا هو تعريف المصدر في الاصطلاح .

وقيد « الاسم » بإخراج الفعل والحرف .

وقيد « المنصوب » بإخراج المرفوع والمفوض .

وقيد « الذي يحيى ثالثاً » بإخراج ما جاء أولاً وثانياً .

وقيد « في تصريف الفعل » بإخراج تصريف الأسماء .

(٢) يعني : إذا مال لك لثلاث : ضرب « ضرب » مثلاً ، فذلك تدكر الماضي أولاً ، ثم الجيء بالمضارع ، ثم بالمصدر ، فتقول : ضربت يضرب ضرباً .

وليس القرض هما معرفة المصدر لذاته ، وإنما القرض معرفة الفعل المطلق ، وهو يكون مصدرًا ، وهو عبارة عن « ما ليس بحرف ، مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده » .

فحرف ليس حرفاً ، فمخرج لما كان حرفاً من المصادر ، نحو قولك : قُهِيتُ قَهِيَةً وقَهِي .

وقوله « مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده » يقيد أن المقول المطلق ثلاثة أنواع :

الأول : التأكيد لعامله ، نحو : عَهَيْتُ العَرْمَنَ جَهَيْتًا ، ونحو : فرأيتُ بقدمك جَذلاً<sup>(٣)</sup> . فقد أئخذ العجلان « حبط » ، وفرح « بالمصدرين » : « حطفاً » و« جذلاً » .

والثاني : التمييز لنوع العامل ، نحو : أَعْبَهتُ أَسْفَهِي عَمَّ التَّوَدَّ إِلَيْهِ . ونحو : وَقَعْتُ لَأَسْفَهتِ وَتَوَفَّيْتُ الشُّؤْبَاتِ .

« يقال : جَذَلْتُ تَجْذَلُ جَذَلًا : فرح . المعجم الوسيط (ج ذ ل) .



ونش لذلك رحمه الله بقوله : نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .  
 و «ضَرْبًا» مصدر<sup>(١)</sup> .

ونحو : أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا . و «أَكْلًا» مصدر .

ونحو : وَقَفَ يَقِفُ وَقُوفًا . و «وقوفًا» مصدر .

ونحو : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا . و «جُلُوسًا» مصدر .

ونحو : دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا . و «دُخُولًا» مصدر .

ونحو : قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً . و «قِرَاءَةً» مصدر .

وعلى هذا فيس .

إذن : المصدر هو الذي يأتي في المرتبة الثالثة في تصريف الفعل .

❦ ❦ ❦

(١) ضي هذين المثالين يشي المصدر نوعية العامل ؛ بأنه كحبيب الولد أباه ، و كوقوف المؤدب .

و «ضرب» المشتق للمعد ، نحو : ضربت الكسوف ضربتين ، ونحو : ضربته ثلاث ضربات .

فقد يشي المصدر في هذين المثالين عدد مرات وقوع العامل .

(٢) وهو التصريف الثالث للمعل ؛ إذا التصريف الأول : ضربت ، وهو الفعل الماضي ، والثاني : يضرب ، وهو

الفعل المضارع ، والثالث : ضَرْبًا ، وهو المصدر ، أو المفعول المطلق .

وتعريف المصدر بما سبق هو من باب التقريب المناسب للمبتدئ .

## أنواع المفعول المطلق

قال المؤلف رحمه الله : وهو قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فإن وافق لفظه لفظ معناه فهو لفظي . نحو : قتلته قتلاً ، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي . نحو : جلست فقعداً ، وقمت وقرفاً ، وما أشبه ذلك .

يقول المؤلف رحمه الله : إن المصدر ينقسم إلى قسمين : لفظي ومعنوي<sup>(١)</sup> ، فما وافق الفعل في ما ذكره<sup>(٢)</sup> فهو لفظي ، وما وافقه في معناه فهو معنوي<sup>(٣)</sup> ، ولكن لا يجزوا

(١) وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة .

(٢) بأن يكون تشكيلاً على حروفه ، وفي معناه أيضاً بأن يكون المعنى التراد من الفعل هو المعنى التراد من المصدر .

وعليه فإن المصدر اللفظي يضبط بأنه ما اتفق مع فعله في شيئين :

الأول : حروف اللفظ .

والثاني : المعنى .

ومثل له المؤلف رحمه الله بقوله : قتلته قتلاً ، حيث إن المصدر هو كلمة « قتلًا » ، وقد شارك الفعل « قتل » في حروفه ، فإن حروف المصدر هي بينها حروف الفعل ، إلا أن العين في الفعل مفتوحة ، وفي المصدر ساكنة ، وفي معناه ، وهو إزهاق نفس .

وأعرب هذا المثال هكذا :

قتلته : قتل : فعل ماضٍ مبني على السكون ، لا اتصاله بضمير الرفع المتحرك « والهاء » .

والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع ، فاعل ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

قتلاً : مفعول متعلق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلاً : مصدر منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، أو يقال : قتلاً : اسم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره للمصدرية .

(٣) فالمصدر يوافق الفعل المناسب له في معناه ، ولا يوافق في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

ومثل له المؤلف رحمه الله بقوله : جلست فقعداً ، وقمت وقرفاً ، إذ المصدر كلمة « فقعداً » ، « وقرفاً » في الثانيين .

وكلمة « فقعداً » في المثال الأول لا توافق حروف الفعل « جلس » ، لكن توافق معناه ، إذ كلمة « قعد » بمعنى كلمة « جلس » ، وكلمة « وقرفاً » لا توافق فعل « قام » في حروفه ، ولكن توافقه في معناه ، إذ « قام »

كلمة « قام » بمعنى كلمة « وقف » . =

أيضاً أنه لا بد أن يوافق الفعل في مادته ومعناه ، فإذا وافق الفعل في مادته ومعناه فهو لفظي ، وإن وافقه في المعنى دون اللفظ فهو معنوي .

إذا قلت : ضربت حربة ، فلفظي هنا لفظي ؛ لأنه وافق الفعل في المادة ، وإذا قلت : أكلت آكلًا . فهو لفظي أيضاً ؛ لأنه وافق الفعل في المادة من « أكل » ؛ الحمرة والكاف واللام .

وإذا قلت : حلست فحوداً ، فهو معنوي ؛ لأنه يخالف فعله في لفظه دون معناه .

وإذا قلت : وقفت قياماً . فهو معنوي أيضاً ؛ لأنه يوافق الفعل في المعنى فقط ، أما اللفظ فلا ، اللفظ وقفت ، هذا الفعل ، قياماً ، هذا المصدر .

وقد مثل ابن مالك في ألفيته للمصدر المعنوي بقوله : والفرح الجدلي<sup>(١)</sup> . فالجدلي -

يعنى : الفرح - مصدر معنوي ؛ لأنه موافق للفعل في المعنى دون اللفظ .

ويؤيد كتاب المصدر ما أضيف إلى المصدر ، مثل : كل ، وبعض ، وأشد ، وأقوى ، وما أشبه ذلك ، فتقول : ضربته كل الضرب .

ف « كل » هنا لا يمكن أن تقول : إنها مصدر ؛ لأنها لا توافق « ضرب » ، لا في

المعنى ، ولا في اللفظ ، ولذلك تقول : هذا نائب المصدر ، و « كل » مضاف ، و « الضرب » مضاف إليه .

وتقول : ضربته أشد الضرب . هنا أيضاً « أشد » نائب نائب المصدر ، وليس

بمصدر ؛ لأنه لا يوافق الفعل ، لا في اللفظ ، ولا في المعنى .

- ومن ثم تميز وجه التسمية للقسم الأول بأنه لفظي ؛ لأنه يوافق فعله في الحروف واللفظ ، خلافاً للثاني فإنه يوافق فعله في المعنى .

وهذا تنقسم إما إلى على مذنب الثاني القائل : إن « فحوداً » في الأول منصوب . « حلست » ، و « فحوداً » منصوب ، « فحست » ، خلافاً لمن يقول : إنهما منصوبان بفعل نقلهما من لفظهما إلى : فحذت فحوداً ، ووقفت وفحوداً ، فإنه حذت لفظي لا غير .

(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

وتقول: أَعْطَيْتَهُ بعضَ الطعامِ ، هنا أيضًا نائبُ المصدرِ ، لأنَّ « بعضُ » لا توافِقُ « أعطى » ، لا في اللفظِ ، ولا في المعنى .

وقد مثل ابنُ مالكٍ رحمه الله في ألفيته للنائبِ منابَ المصدرِ بقوله : كَجِدِّ كُئِلٍ الجِدِّ<sup>(١)</sup> . فـ « كُئِلٌ » نائبُ منابِ المصدرِ .

وإذا قلتَ أَكَلْتُ بعضَ الرغيفِ . فهل « بعضُ » هنا نائبُ منابِ المصدرِ ؟  
الجوابُ : لا ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ ، فالرغيفُ ليس مصدرًا ؛ « أكلُ » ، ولا معناه .

إذن : يكونُ مفعولًا به .

وتقول : أَكَلْتُ كُئِلَ الرغيفِ . كذلك مفعولٌ به .

وتقول : أَكَلْتُ كُئِلَ الأَكْلِ . نائبُ منابِ المصدرِ .

وتقول : أَكَلْتُ كُئِلَ الطعامِ . مفعولٌ به ؛ لأنه ما أُضِيفَ إلى المصدرِ<sup>(٢)</sup> .



(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

(٢) وبهذا ينتهي الكلام على باب المصدر ، وماكم هو مُتَّفَعٌ ما ذُكِرَ في هذا الباب :

١ - المصدر هو الثاني من مصوبات الأسماء ، ويُشتمل أيضًا المفعول المطلق ، وهو في اصطلاح الحدا : الاسم المنصوب الذي يحىء ثالثًا في تصريف الفعل .

٢ - المصدر هو أصل الاشتقاق ، والفعل مشتق من المصدر ، وليس العكس على الرابع من أقوال الحدا .

٣ - المفعول المطلق ثلاثة أنواع : التوكيد العاملة ، والغيرية لروح العامل ، والغيرية للعدد .

٤ - ينقسم المصدر الذي يُضرب على أنه مفعول مطلق إلى قسمين :

أ - حسب الأول ما يوافق الفعل المنصوب له في اللفظ ، بأن يكون مشتقًا على حروفه ، وفي معناه أيضًا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

ب - حسب الثاني ما يوافق الفعل المنصوب له في معناه ، ولا يوافق في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

٥ - يوجب مناب المصدر ما أُضِيفَ إلى المصدر ، مثل : كُئِلُ ، وبعضُ ، وأقوى ، وما أشبه ذلك .

بابِ ظَرْفِ الزَّمَانِ ،  
وِظَرْفِ الْمَكَانِ

## باب ظرف الزمان، و ظرف المكان

### ظرف الزمان، و ظرف المكان<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب ظرف الزمان و ظرف المكان) ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » ، نحو - اليوم . والليلة . وغدوة . ونكره . وسحرا . وغدا . وعصمة . وساخا . مساء . وأبنا . وأمدا . وحيا . وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب ظرف الزمان و ظرف المكان ويشتمل هذا الباب أيضا باب المفعول فيه ؛ لأنَّ الظرف إما مكان كالبيت ، وإما زمان كالشهر ، وكلُّ منهما يتبع الفعل فيه ، ولا يتبع عليه ، ولا به .

ونحن نقولُ أننا لا بدُّ أن نتبع في ظرف ، بل لا بدُّ أن نتبع في ظرفين : أحدهما : مكانه ، والثاني : زمانه ، فكلُّ إنسانٍ يعيشُ في مكانٍ ، وكلُّ إنسانٍ يعيشُ في زمانٍ ، ولهذا لا بدُّ من الظرفين ، فما هو ظرفُ الزمانِ ، وما هو ظرفُ المكانِ ؟

يقولُ المؤلفُ رحمه الله تعالى : ظرفُ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقدير « في » . وننظرُ إلى ذلكَ المؤلفِ رحمه الله ، مع أنه كتابٌ شُكِّصَ ، حيث قال : اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقدير « في » . ولم يقل : كلُّ اسمِ زمانٍ فهو ظرفٌ ؛ لأنَّ الظرفَ هنا المرادُ به الظرفُ الاصطلاحيُّ ، لا الظرفُ اللغويُّ ، الظرفُ اللغويُّ أعمُّ<sup>(٢)</sup> .

(١) الظرف معناه في اللغة : الزمان ، تقول : هذا الإتمام ظرفُ الله ، أي : وعلاؤه .

وأما اصطلاحاً فهو ما سبَّحته المؤلفُ رحمه الله ، وهو نوعان : الأول : ظرفُ الزمان ، والثاني : ظرفُ المكان .

(٢) لأنه يشمل كل اسم زمان ، وهذا بخلاف الظرف الاصطلاحي الذي هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » .

وهو المؤلفُ رحمه الله . اسمُ يُخرجُ الفعلَ والمفعولَ .  
وهو آلةُ الزمان . يُخرجُ المكانَ .

وهو آلةُ المنصوب . يُخرجُ المفعولَ والمفعولَ .

وهو به : بتقدير « في » . يُخرجُ ما لا يُشَلِّحُ فيه التفسير ، « في » . وتفسير « في » نوعان : -

ومثال ظرف الزمان أن تقول: قديم فلان اليوم. فالقديراً: في اليوم.

وتقول: نحايث الله الخلاقين يوم القيامة. أي: في يوم القيامة. وليس من ظرف الزمان اصطلاحاً لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا جَاءَ رَبُّكَ كَأَنَّكَ كَتَّابٌ خَشِيَ ﴾. فـ «يومًا» هنا ليست ظرف زمانٍ، لأنها لم تُكتسب على تقديم «في»، بل هذه اسم «إن»، والمؤلف اشترط أن يكون منصوباً على تقديم «في».

وليس منه أيضاً أن تقول: سُتت يومًا. فـ «يومًا» هنا هل هي مفعولٌ به، أم ظرفٌ؟ معنى: هل المعنى سُتت في يومٍ، أم سُتت اليوم نفسه؟  
الجواب: للمعنى: سُتت اليوم نفسه.

إذن: «يومًا» مفعولٌ به، وليس ظرفاً.

وقوله رحمه الله: نحو: اليوم. والليلة. والخدوة. وبكرة. وسخرا، وغدا، وغنمة، ومساخا، ومساء، وأمداً، وأغدا، وحياء. وما أشبه ذلك.  
ذكر المؤلف رحمه الله أمثلة كثيرة، وهي:

١- اليوم: تقول: متى تقدم زيد؟ فيقول: تقدم اليوم. أي: تقدم في اليوم.

- الأول: تقديم «في» لفظاً، وهذا غير مقصود.  
والثاني: تفسير «في» معنى، وهذا هو المقصود هنا.

ومنه: رُزئت الليلة زيداً. فكلية «الليلة» ظرف زمان منصوب بالفتحة الطاهرة على آخره؛ لأنه يصح فيه تقديم معنى «في»، والتقدير: رُزئت في زمن الليل زيداً.

واعلم أن الزمان ينقسم إلى قسمين: الأول المشكك، والثاني الشبهتم، أما المخصص فهو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان، وأما الهم فهو ما دل على مقدار غير معين ولا محدود.

ومثال المخصص: الشهر، والسنة، واليوم، والعام، والأسبوع.

ومثال الشبهتم: اللحظة، والوقت، والزمان، والحين.

وكل واحد من هذين النوعين يجوز اتصاله على أنه مفعولٌ به.

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الأمثلة المائة على الزمان التي عشر لفظاً، سيأتي ذكرها مرةً أخرى شاء الله.

(١) يوم يقصد به الزمن الذي أوله طلوع الفجر، وآخره غروب الشمس.

- ٢- الليلة<sup>(١)</sup> : تقول : متى يُسافر ؟ فيقول : يُسافر الليلة . أى : فى الليلة .  
 ٣- عُذوة<sup>(٢)</sup> : تقول : متى تزورنى ؟ فيقول : عُذوة . أى : فى العذوة ؛ أى : فى الصباح .

وقال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ .

بمعنى : فى العُدُوِّ والعشِيِّ .

- وعلى هذا يكون « عُذُوًّا ، وَعَشِيًّا » ظرفين زمانٍ ، منصوبين على الظرفية .  
 ٤- بُكْرَةً<sup>(٣)</sup> : تقول مثلاً : يتخدى زيدُ العملَ بُكْرَةً . أى : فى البُكْرَةِ .  
 ٥- سحرًا<sup>(٤)</sup> : تقول : يشتيقُ زيدٌ من الليلِ سحرًا . بمعنى : فى السحرِ .  
 ٦- عذًا<sup>(٥)</sup> : تقول لشخصي : متى تبدأ الدراسة ؟ فيقول : عذًا . بمعنى : فى عذٍ .  
 ٧- عظمة<sup>(٦)</sup> : بمعنى : جشاء ، تقول : زيدٌ يتغشى عظمةً . بمعنى : فى العظمةِ .  
 ٨- صباحًا<sup>(٧)</sup> : تقول : نزل المطرُ صباحًا . بمعنى : فى الصباحِ .  
 ٩- مساءً<sup>(٨)</sup> : تقول : لُغلتُ الذُّكَاكِيَّ مساءً . بمعنى : فى المساءِ .

(١) ليلة يقصد بها الزمان الذى أوله غروب الشمس ، وآخره طلوع الفجر .

(٢) العُدوة هى الوقت ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، وهى بالشرط وعدمه ؛ للعلمية والناثية ، فعلى الأول تقول : تزورك عُذوةً . وبالتوسين ؛ أى : عُذوةً أى يوم كان .

وعسى معنى تقول : تزورك عُذوةً . بغير توسين ؛ أى : عُذوةً يوم الاثنين .

(٣) أى : أول النهار ، وهى بالتوسين وعدمه ، كما تقدم فى « عُذوة » ، تقول : تزورك بُكْرَةً ، أو بُكْرَةً يوم الجمعة .

(٤) أى : أجز الليل قبل الفجر ، وهى بالشرط وعدمه للعلمية والفضل ، تقول : أجهت سحرًا ، أو سحرًا يوم الجمعة .

(٥) هو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه .

(٦) هى اسم لثقت الليل الأول .

(٧) هو اسم الوقت الذى يهدى من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال .

(٨) هو اسم الوقت الذى يهدى من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول .



- ١٠ - أمنا : هي ظرفُ زمانٍ للتأيد ، قال تعالى : ﴿ سَخَّرَ لَكُمْ فِيهَا أَمْثالَ بَنِي إِسْرَائِيلَ سِوَى مَا نَحْنُ بِمُوقِنِينَ ﴾ .
- ١١ - أمنا : هي أيضا ظرفُ زمانٍ ، لكنها للتوقيت ، بمعنى : مؤقَّتة ، تقول مثلا : سأنتهي عندك أمنا . بمعنى : في أميد ، لا دائما .
- وأما قوله تعالى : ﴿ لَوْ لَمْ يَنْتَهِ وَيَنْتَهِ أَمْثالُ ﴾ . فـ « أمنا » فيه ليست ظرفا ، ولكنها اسم « إن » مؤنث .
- ١٢ - حيناً : تقول : سأنتكثُ عندك حيناً من الزمن . بمعنى : في حين .
- وأما قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ آتَىٰ عَلَىٰ آلِ إِسْرَائِيلَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ . فهذه ليست على تقديم .
- في « ، ولهذا لم تُضبط .
- فصار ظرفُ الزمانِ إذا كان على تقديم « في » فإنه يُضبط ، ويُسلي ظرفا .



(١) الأبد : الزمان للمستقبل الذي لا نهاية له .

(٢) وهو اسمُ زمانٍ لهم ، غير معلوم الابتداء ، ولا الانتهاء .

ويلاحظ بهذه الألفاظ الالهي عشر ما تشبهها من كل اسم دال على الزمان ، سواء كان محققا ، مثل : طسيرة ، وشخصي ، ألم كان قبلها ، مثل : وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وكلمة ؛ فإن هذه وما مثلها يحور نصبه ككل واحد منها على أنه مفعول فيه .

• وعلم أن نصب هذه الظروف ما يُذكر معها من فعل أو غيره .

## ظرف المكان

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : وظرف المكان هو اسم المكان المصوب . فعبر  
في : « بحر أمام . وحلف . وقُدَام . ووراء . وفوق . وتحت . وعبد . ووراء .  
ونساء . ونثم . وهنا ، وما أشبه ذلك .

عزف المؤلف رحمه الله ظرف المكان بأنه اسم المكان المصوب بتقديم « في »<sup>(١)</sup> ،  
ومثّل على ذلك بالأمثلة التالية :

١- أمام<sup>(٢)</sup> : تقول مثلاً : ليث أمامك .

وكما قال النبي ﷺ لما قال له أسامة بن زيد حين نزل ، وهو في سيره من  
الشراذفة إلى غزوة ، نزل في أثناء الطريق ، فبال ، وتوضّأ ، فقال : الصلاة . قال :

(١) فظرف المكان عبارة عن الاسم الدال على المكان المتجه ، المصوب بلفظ عامته الدال على ما وقع فيه ،  
على معنى « في » الطرفية ، نحو : جلست فوق السطح ، فإن لفظ « جلست » دال على معنى الجلوس  
الواقع في المكان التالي .

وقيد « الاسم » بإخراج الفعل والمعرف .

وقيد « الدال على المكان » بإخراج الدال على الزمان .

وقيد « المصوب » بإخراج المحفوض والمرفوع .

وقيد « على معنى في الطرفية » بإخراج ما قلتر فيه غيرها ، أو ما لا يصلح تقديمها فيه .

وقال الشيخ حسن الكفراوى في شرحه للأجرومية ص ٩٧ : ولما : على معنى « في » . أنزل من قوله :

بفقد « في » فإن من ظرف المكان ما لا تقلتر منه في ، كـ « عبد » . أنه

ومثال ذلك : ولقت أمام زيد . والتقدير : ولقت في مكان أمام زيد .

وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

أما المختص فهو ماله صورة وشروط محصورة ، مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والبستان .

وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .

ولا يجوز أن يتعصب على أنه مفعول فيه من هاتين القسمين إلا التاني ، وهو المتجه . أما الأول - وهو

المختص - فيجب عزوه بحرف جر يدل على الراء ، نحو : اتخذت في المسجد ، ورزمت علي في داره .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الثلاثة على المكان ثلاثة عشر لفظاً .

(٢) هو ما كان في مكان قبلك وقُدَامك ، وهو قيد : خلف .

« الصلوة أمامك »<sup>(١)</sup> .

وتقول أيضًا : جلستُ أمام الشَّعْلَمِ . فـ « أمام » ظرف مكان . إذن : « أمام » ظرف مكان منصوب على الظرفية .

٢- حينئذٍ تقول مثلًا جلستُ خلف أبي ، صلَّيتُ خلف الإمام . فـ « خلف » في هاتين المثالين ظرف مكان .

إِذَا قَالَ قَاتِلٌ : أَيَسُّ اللَّهُ بِتَوَلُّي : ﴿ مِنْ تَبَنٍ أَلَدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ؟

نقول : بلى ، لكن لما جاءت « من » لم تُضَمَّ ، ولذلك لو حذفت صار منصوبًا . على كلِّ حالٍ تكونُ « خلف » ظرف مكانٍ منصوبًا ، ما لم يُفَكَّرْ بها حرف جرٍّ ، مثل : من خلف .

٣- ٤- قُدَّام . ووراء . كلمتان مترادفتان لقوله : أمام ، وخلف . ومثالُ « قُدَّام » قولك : هربْتُ قُدَّامَكَ .

ومثالُ « وِراء » قولك : هربْتُ وِراءَكَ .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ ﴾ . فهذا لم تُضَمَّ « وِراء » لأنها دخلت عليها « من » .

٥- فَوْق . قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَاقِبَةُ فَوْقَ بَنِيهِ ﴾ . فـ « فوق » ظرف مكان .

٦- تَحْتَ . يحز قوله تعالى : ﴿ بِحِثَابٍ غَمْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ ﴾ .

وفي آيات كثيرة أخرى : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ . ولكنها لم تُضَمَّ لدخول « من » ، أمَّا إذا لم تُدْخَلْ « من » فهي منصوبة .

(١) البحار (١٣٩) ، (١٥٨١) ، (١٦٦٧) ، (١٦٦٩) ، (١٦٧٢) ، ومسلم ٩٣١/٢ (١٢٨٠) .

(٢) يقصد بها ضد « قُدَّام » ، وأمام ، وهي بمعنى « وِراء » .

(٣) يقصد به « ما كان أعلا ، ضد الشَّعْلَمِ وَالْإِحْتِصَانِ » ، وقيل : « فوق » هو كل ما خلا شيءًا . في « فوق »

٧- عند<sup>(١)</sup> : تقول : جلست عندك .

وقال الله تعالى : ﴿ وَبَيْنَهُمْ ظَفَادِعُ الْغَيْبِ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ بِثُلَّةٍ لَّا يَشْكُرُونَ مِنْ عِبَادَتِهِ ﴾ .

إذن : « عند » ظرف مكان ، وهي كثيرة في القرآن ، وغير القرآن .

فإن قال قائل : أليس يقال : من عنده . بجزء « عند » ؟

فالجواب : نعم ، ولكن ذلك للدخول « من » عليها ، فإذا دخلت عليها « من » لم تُكسر ظرفاً منصوباً .

٨- مع<sup>(٢)</sup> : يقال : مع . بسكون العين ، ويقال : مع . بفتح العين .

قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ . ف « مع » هنا ظرف منصوب على الظرفية ، وهي دائماً منصوبة على الظرفية ، فلا تأتي (لا ظرفاً منصوباً) .

٩ . ١٠ - إزاء ، وجزاء . كلاهما بمعنى : شاذباً ومساوياً له . تقول : هذا بإزاء

هذا ؛ أي : مساوٍ له ، ولكنها ليست من هذا الباب الذي نحن فيه<sup>(٣)</sup> .

وتقول : جلست إزاء الباب . ف « إزاء » ظرف مكان .

وتقول : جلست جللتك . أي : شاذباً ومساوياً لك ، وتكون « جلدتك » منصوبة على الظرفية المكاتبية .

١١ - تلقاء : هي ظرف مكان أيضاً ، منصوب على الظرفية ، وقد تُجر « من » ،

مثل : من تلقاء أنفسهم .

تقول : جلست لتلقائك . أي : أمامك ، فهي منصوبة على الظرفية المكاتبية .

(١) يقصد بها معنى « قريب » ، أو « بجوار » ، ونحوها .

(٢) يقصد بها معنى اللمية المتعلق بمكان .

(٣) لأنها محروقة بحرف الجر « إزاء » .

١٢- ثم : وهذه إما تعلق فيها كثير من الناس ، فجاءه يقول : ومن ثم كان كذا وكذا . وهنا غلط عظيم ، لأن « ثم » حرف عطف ، و« ثم » ظرف مكان ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا زَأَيْتَ ثَمَّ زَأَيْتَ نَيْمًا وَثَمَّكَ كَبِيرًا ﴾ .

ثم : بمعنى : هناك .

١٣- هنا : هنا « ظرف مكان ، تقول : اجلس هنا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَا نَعْمَا قَائِمُونَ ﴾ . ثم هنا « ظرف مكان .

والفرق بين « هنا » و« ثم » أن « هنا » للتقريب ، و« ثم » للبعيد ، فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا زَأَيْتَ ثَمَّ زَأَيْتَ نَيْمًا وَثَمَّكَ كَبِيرًا ﴾ . « ثم » بمعنى : هناك للبعيد ، وتقول : جلستُ هنا .  
بعض : في المكان القريب .

وعليه فإذا قال الشيخ لتلميذه : اجلس ثم . فجلست عند ركبته ، فإنه لا يكون تخطئاً ، لأن « ثم » للبعيد ، وإذا قال لتلميذ آخر : اجلس هنا . فجلست بعيداً فقد أخطأ أيضاً<sup>١٦</sup> .

(١) يفتح المشككة ، اسم إشارة للمكان البعيد ، فهي بخلاف « ثم » - بضم الهاء - التي معني أنها من حروف العطف ، وانظر ما تقدم .

(٢) وبهذا ينتهي الكلام على باب ظرف المكان . وظرف الزمان . وهذا هو الملخص ما معني فيه

١- الظرف زمان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

٢- إنشئ باب ظرف الزمان وظرف المكان أيضاً باب المفعول فيه ، لأن لظرف إما مكان كالتبيت . وإما زمان كالشهر ، وكل منهما يقع الفعل فيه ، ولا يقع عليه ، ولا به .

٣- ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير لا في .

٤- ينقسم الزمان إلى قسمين : مخصص ، ومبهم :

المخصص هو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان .

والمبهم هو ما دل على مقدار غير معين ، ولا محدود .

٥- ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الثلاثة على الزمان التي عشر لفظاً ، هي : اليوم ، والسنة ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » ، و« ثمرة » .

٦- يحصر هذه الألفاظ الأثني عشر ما أشبهها من كل اسم دل على الزمان ، سواء كان محققاً ،



- ٥ - مثل : طَحْوَةٌ ، وَطَحِيٌّ ، أَمْ كَانَ تَحْتَهَا ، مثل ، وقت ، وساعة ، ولحظة ، وزمان ، وزُرْعَةٌ ، فإن هذه وما مثلها يجوز نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .
- ٦ - نصب هذه الظروف ما يُدَّخَرُ معها من فعل أو شبهه .
- ٧ - ظرف المكان هو الاسم الدال على المكان المهم ، المنصوب بلفظ عامه ، الدال على ما وقع فيه ، على معنى « في » الظرفية .
- ٨ - ينقسم ظرف الزمان إلى قسمين : متضمن ومبهم :
- أما المتضمن فهو ما له صورة وحدود محصورة : مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والستان ، وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .
- ولا يجوز أن ينصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثاني ، وهو المبهم ، أما الأول وهو المتضمن - فيجب معرفة ظرفه بغير بدل على المراد ، نحو : احتككت في المسجد ، ورزقت على من داره .
- ٩ - ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظاً ، هي : أمام ، وخلف ، وأمام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وجد ، ومع ، وراء ، وخلفاء ، وتلقاء ، وأنتم ، وهما .
- ١٠ - الفرق بين « هنا » ، و« ثَمَّ » أنَّ « هنا » للقراب ، و« ثَمَّ » للبعد .
- والجديد لك الذي يعتمدتم التصانيف

## بَابُ الْحَالِ

## باب الحال

## الحال

فإن المؤلف رحمه الله تعالى: (باب الحال)، الحال هو الاسم المصوب .  
 التفتت لما أتت من الهنات . نحو قولك : جاء زيداً راكباً . وراكبتُ العرس فخرتجاً ،  
 ولقيت عبد الله راكباً . وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى: باب الحالى . الحال فى اللغة هو ما يكون عليه  
 الشيء ، وهو مذكور لفظاً ، مؤنث معنى ، هنا هو الأصبغ ، ولهذا نقول : الحال الأولى ،  
 ولا تقل : الحالة الأولى .

مع أن المشهور فى التعبير عند كثير من الناس أنهم يقولون : الحالة الأولى .  
 ويقولون : إلا فى هذه الحالة ، ولكن الأصبغ أن تقول : الحال الأولى ، وتقول : فى هذه  
 الحال . ولا تقل : فى هذه الحالة .

فهذا إسنادٌ مريضٌ ، تقول : حاله عرضٌ ، وصحيحٌ ، تقول : حاله صحيحٌ ،  
 وشيئانٌ ، تقول : حاله الشيبُ ، وهكذا<sup>(١)</sup> .

(١) وقد الشيخ محمد معنى الذى رحمه الله فى تعليقه على أوضح المسالك ٢٥٧ . حاشية ٣ .  
 اعلم أن لفظ الحال يذكر لفظاً : ( حال ) ويؤنث لفظاً : ( حالة ) بالهاء ، وأن معناه قد يذكر ، ليعود  
 الضمير عليه مذكراً ، ويسد إليه الفعل الماضى بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوح للمذكر ،  
 ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك كما لا يحسن عليك استقصاؤه .  
 وقد يؤنث معناه ، ليعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسد إليه الفعل الماضى مقترناً بـاء التانيث ، ويشار إليه باسم  
 ( إشارة الموضوح للمؤنث ) ، ويوصف بما يوصف به المؤنث .

ومن شواهد ذلك لفظ الحال قول الشاعر :

بنا أفتشكك الفخر حال من الفرية

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفروقى :

على حاله لو أن فى القوم حالاً

على مجرىه خشك به نفسى عجم

فردا كثر لفظ الحال مذكراً تأنيثاً فى سعة من أن تذكر معناه لو تواتره ، تقول : هذا حال . وعنده حرس . -



لكن في الاصطلاح يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسم المنصوب المشفّر لما بينهم من الهيئات .

فقوله : هو الاسم<sup>(١)</sup> . أفادتنا أن الفعل لا يكون حالاً .

فإنما قول القائل : جاء زيدٌ يَهْرَبُونَ . فإنَّ يَهْرَبُونَ ليست حالاً ، إنما الحالُ جملةُ الفعْلِ<sup>(٢)</sup> ، وليس نفسُ الفعلِ . الشبهةُ أنه قد يأتي أحياناً بدلَ الاسمِ فعلٌ ، لكن لا يكونُ الفعلُ هو الحالُ ، ولكن يكونُ الحالُ هو الجملةُ ، مثلُ : لقيتُ عبدَ اللهِ يمشي . جملةُ « يمشي » حالٌ من « عبد الله » ، ولا نقولُ : الفعلُ « يمشي » حالٌ ، ولكن نقولُ : جملةُ « يمشي » حالٌ . والدليلُ على أنها حالٌ أنك لو حذفْتَ الجملةُ ، وألقتَ بعدها باسمِ مفعولٍ لكانَ تقديمه : لقيتُ عبدَ اللهِ ماشياً .

وقوله : المنصوبُ . خرج به المرفوعُ والمجرورُ .

فلو قلتُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ . فـ « قائمٌ » ليستَ حالاً ، وإن كانت هي حالاً في الواقعِ<sup>(٣)</sup> ، ولكنها ليست بحالٍ .

« وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أتا فيه طيب ، والحال التي أتا فيها طيبة ، وكان حالها يوم كنا جميلاً ، وكانت حالها يوم كنا جملة »  
 وتأمل في قول الشاعر : (أصبحت الدهر حال) ، فقد أسند الفعل للماض إلى لفظ الحال المذكور مفرقاً بهاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المنيني :

لا شينَ جئتكَ تَهْدِيها ولا حالٌ تَهْتِيدِ السُّلُوكِ إن لم تُشجِدِ الحالُ

لقد نكرها قطعاً ومعنى في قوله (يسعد الحال) .

وأما إن كان لفظ الحال مؤنثاً وليس لك خلفه عن تأنيث الفعل الذي تستد به إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصلها ، وتأنيث ما خبر به عنها ، وعلم جزلاً . اهـ

(١) قوله لاسمٍ يشمل الصريح مثل « صاحبكنا » في قولك : جاء محمدٌ صاحبكنا ، ويسمى المؤلفُ الصريح ، وهو الجملة والظرف ، مثل : « يضحك » في قولك : جاء محمدٌ يضحك . فإنه في تأويل قولك : صاحبكنا ، وكذلك قولنا : جاء محمدٌ نكح أمه . فإنه في تأويل قولك : لصاحبنا لاسمٍ .

وكذلك قوله : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً . فإنه في تأويل قولك : تلامناً لظنوع الشمسِ .

(٢) أي . أن حال هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل « يَهْرَبُونَ » ، والفاعل الضمير المستتر به .

(٣) لأن الحال التي هو عليها القيام .

ولو قلت : زيد قائم . فـ « قائم » ليست بحالٍ أيضًا ؛ لأنها ليست منصوبةً .

لكن لو قلت : جاء زيدٌ راكبا . فـ « راكبا » حالٌ ؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : السُّفْسُفُ لما أنهب من الهبات .

السُّفْسُفُ ؛ يعنى : السُّوْخُخُ .

لما أهبه مأخوذاً من الإبهام ؛ يعنى : لما غلب<sup>(٢)</sup> .

من الهبات ؛ يعنى : من هبةِ الشيء<sup>(٣)</sup> .

فمثلاً إذا قلت : جاء زيدٌ راكبا . فإنَّ « راكبا » تَبَيَّنَتْ هبةً زيدٍ عند مجيئه .

ولو قلت : جاء زيدٌ . فقط ، لم نعرف هل جاء راكبا ؟ هل جاء ماشيا ؟ هل جاء

محمولا ؟ لا ندرى ، فإذا قلت : راكبا . فقد فسرت ما أتبهم من الهبة .

(١) وإنما نصب الحال لفظاً ، أو تقديرًا ، أو تعلقاً ، بالفعل الصريح ، أو شبه الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم

المفعول ، والمصدر ، واسم المصدر ، والفعل التفضيل ، والظرف ، والصفة المشبهة ، واسم الإشارة .

فاسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَعْلَى نَبِّئْنَا ﴾ . فخاصب الحال « بعلينا » في هذه الآية هو اسم

الإشارة « هَذَا » ؛ لأنه في معنى « البعير » .

واسم المفعول نحو : أتا راكبٌ القرنى شترجا . فخاصب الحال « شترجا » هو اسم المفعول « راكب » .

واسم المفعول نحو : القرنى مركوبٌ شترجا . فخاصب الحال « شترجا » هو اسم المفعول « مركوب » .

والمصدر نحو : أضحى عبرتك زيدا مكروبا . فخاصب الحال « مكروبا » هو المصدر « عبرتك » .

واسم المصدر نحو : أضحى وأضورك جالسا . فخاصب الحال « جالسا » هو اسم المصدر « وأضورك » .

والمفعول كالتصريح نحو : زيدٌ نقرنا أبلغ من عمر وسك . فخاصب الحال « نقرنا » ، وشعانا ؛ هو الفعل التفضيل

« أبلغ » .

والظرف ، نحو : زيدٌ عدت جالسا . فخاصب الحال « جالسا » هو الظرف « عدت » .

والمصدر المشبه ، نحو : زيدٌ غشنى الربيعة صبيحا . فخاصب الحال « صبيحا » هو المصدر المشبه « غشنى » .

(٢) لقد لفظ « أنهم » على المؤلف رحمه الله ؛ لأنه لا يُعرف في اللسان العربي . وكان الأولى أن يقال :

اشكهم . وهو ذلك .

(٣) كسب الهبات واحدها . هبة ، وهي الحقة والصفة المتعلقة بذات حائلٍ وحرة . كالعصب والآنص .

والشيء وغيرها من الصفات .

وله . من الهبات . خرج به التمييز ؛ فإنه حينئذٍ لما اشكهم من الذوات والصفات .

والحكمة أن الحال تُوسَّخ ما غلب واستمر من صفات ذوى الفعل ، أو غيرها .

در . الحال في الاصطلاح : الاسم المنصوب المُفْتَرَضُ لِمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْهَيْئَاتِ<sup>(١)</sup> .  
 قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : جاء زيدٌ راكباً ، وركبْتَ الفرسَ  
 مشرِجاً . ولقيتُ عبد الله راكباً . وما أشبه ذلك .  
 قوله : جاء زيدٌ راكباً . فهيشه « راكباً » .  
 إذن : فشرت هيئته .

وتقريب ذلك أن الحال تُفَعُّ جوارباً لـ « كيف » ، أنك لو قلت : جاء زيدٌ . قال لك  
 الشخصاطبُ : كيف جاء ؟ تقولُ : راكباً . فهذا تقريب لها ، أنها هي التي تُفَعُّ في جواب  
 « كيف » .

وقوله رحمه الله : ركبْتُ الفرسَ مشرِجاً . يعنى : موضوعاً عليه الشرخ .  
 « مشرِجاً » حالٌ من الفرس ، وليس من الراكب ، لأنَّ الفرسَ هو المشرخ .  
 والمؤلف رحمه الله أتى بهذين المثالين ؛ لتبين لنا أنَّ الحال تكونُ من الفاعلي ، وتكونُ  
 من المفعولي به ، فالثال الأولُ : جاء زيدٌ راكباً . الحال من الفاعلي « زيد » ، والثال الثاني :  
 ركبْتُ الفرسَ مشرِجاً . الحال من المفعولي به « الفرس » .

وتقولُ : نظرتُ إلى الشجرة مُزهِرةً . « مُزهِرةً » حالٌ من المجرور « الشجرة » .  
 إذن : الحال تأتي من الفاعلي ، والمفعولي به ، والمجرور .

وقوله رحمه الله : لقيتُ عبد الله راكباً . « راكباً » حالٌ ، لكن من ماذا ؟ هل من  
 السلاطين ، أم من السلافي ؟ يعنى : هل المرادُ : لقيتُ أنا عبد الله ، وأنا راكبٌ ؟ أو : لقيتُ  
 عبد الله ، وهو راكبٌ ؟

الجوابُ : تُحْتَمِلُ الاثنين ، فإن كانت الأولى أن هذا القائل كان راكباً ، فنزَّ بعد

(١) على من تعريف الحال أن يقال : إنه مُفَعَّلٌ . وهذا شَرَحَ للاسم المنصوب المُفْتَرَضُ ؛ كاسم « إن » وأحوالها ،  
 وحرف كتاب وأحوالها ، فالمراد بالمتفصلة ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله ، والبدأ حبره . وقد توفقت لبعض  
 المعصوم عليه

اللوه - صارت «راكبا» حالاً من الفاعل «التاب» من «لبيك» .

وإن كان المعنى أن هذا السلاطين مرّ بعيد اللوه ، وهو راکب ، فهي حال من المفعول به «عبد اللوه»<sup>(١)</sup> .

مثال آخر : لو قلت : تبيت العبد غيباً . ذ «غيباً» حال من المفعول به «العبد» ؛ لأن العبد هو الذي يُغيبُ ، وهذه قرينة ظاهرة .

مثال آخر : لو قلت : لبيت القرمش مشرباً . ذ «مشرباً» حال من القرمش ، ولا بد ؛ لأن الإنسان لا يُشرب مهما كان .

على كل حال ، أعلم شيء عندنا أن الحال هو الاسم المنصوب المنفصل لما أتت به من الهديات .

وقوله رحمه الله : وما أشبه ذلك . أي : ما أشبه هذه الأمثلة ، نحو : رأيت غلام زيد راکباً .

وأيضاً : دخلت المسجد حافياً . ذ «حافياً» حال من الفاعل ؛ لأن المسجد لا يكون حافياً ، الحافي هو الداخل .

(١) والمؤلف رحمه الله كثر لئال ؛ إشارة إلى أن الحال تأتي من الفاعل نساء ككلمات الأول ، أو من المفعول به كذلك كالكافي ، أو منهما حسب الأصل كالكلمات .

وكما يبيّن «الحال» من الفاعل والمفعول به فإنه يبيّن من الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿عُرِضَ السُّجُودُ لِعِبَادَتِكَ﴾ ذ «عبر» ؛ مبتدأ ، و«لحق» خبره ، ومصنفنا : حال منه<sup>(٢)</sup> .

وقد يبيّن من «المرور» صرف الخبر ، نحو : مررت ببيت راکباً . ذ «راكباً» حال من «عبد» «المرور» بالباء . وقد يبيّن من «المرور» بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿أَنْ تَبْعَ بِلَدِّ إِزْرَاهِمَ حَبِيبًا﴾ . ذ «حبيباً» حال من «إزراهيم» ؛ وإزراهيم مجرور بالفتحة نهاية عن الكسرة ، وهو مجرور بالإضافة «مبتدأ» .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ أَعْلَمُكُمْ أَنَّ يَأْكُلُ لَحْمَ آبَائِهِمْ نَيْفًا﴾ ذ «نيفاً» حال من الأضغ المضاعف إليه ، مجرور بـ «لحم» المضاعف .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿إِنِّي نَزَّهْتُكُمْ عَنِهَا﴾ . ذ «إله» جار ومجرور خبر مقدم ، ومرجع : مبتدأ مؤخر مرجع . ومرجع مضاعف ، والكلام مضاعف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وحبيبها حال منه

## شروط الحال، وشروط صاحبها

لأن المؤلف رحمه الله تعالى: «ولا يكون الحال إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة».

قوله رحمه الله: «ولا يكون الحال إلا نكرة». هذه أيضاً قاعدة، والنكرة قد سبق أن عرفناها بأنها كل اسم شائع في جنسه، لا يختص به واحد دون الآخر. وهذه هي عبارة المؤلف<sup>(١)</sup>، وبناءً على ذلك فإنك لو قلت: جاء زيدٌ الفاضل. لا يصح<sup>(٢)</sup>. لأنَّ «الفاضل» معرفة.

ولو قلت: جاء زيدٌ فاضلاً. فهو صحيح، وتكون «فاضلاً» حالاً.  
إذن: لا تكون الحال إلا نكرة<sup>(٣)</sup>.

وإذا قلت: رأيت رجلاً فاضلاً. فهنا «فاضلاً» صفة؛ لأنه إذا جاءت النكرة بعد نكرة فهي صفة، وإن جاءت نكرة بعد معرفة فهي حال.

وقوله رحمه الله: «ولا يكون إلا بعد تمام الكلام». يعنى: لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فالكلام المقصود به الجملة.

فلو قلت: جاء فاضلاً. لم يصح؛ لأنَّ «فاضلاً» في محلِّ الفاعل، فلا تكون الحال في محلِّ الفاعل.

(١) تقدم.

(٢) عن أنَّ «الفاضل» حال، ولكن على أن «الفاضل» مفعول به الفعل محذوف، تقديره: «أصبح» «قوله يصح» وراجع ما تقدم.

(٣) فلا يجوز أن يكون الحال معرفة؛ وفقاً لتوهم أنها تمت عند نصب صاحبها، أو جاءت بمر بها. وإذا جاءت نكرة، فيه الحال مطرفة في الطاهر، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة. مثل قولهم: جاء الأمير زاهد؛ من «وحد» «حال من الأمير»، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ولكنه في تأويل نكرة. هي قولك: «تشرق قارة فتكأنك قلت: جاء الأمير مطرفاً».

وحين تمت توهم أنشأها البرهان أي: لتفرد «و» وجاءوا الأول فالأول، أي: لتفردت «و» وحدها «و» غير «و» أي: حقيقة.

مثال آخر: رجل قائم. « قائم » هل يُكْرَهُ أن تقول: رجل قائمًا، وتُجْعَلُ « قائمًا » حالًا؟

الجواب: لا، لأنَّ التوافق يقول: لا يكون إلا بعد تمام الجملة.

ولو قلت: زيد قائمًا على أن « زيد » مبتدأ، و« قائمًا » حال لم يصح أيضًا؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلام.

وكيف نُحوِّله إلى جملة صحيحة؟

الجواب: تأتي بـ « جاء » قبله، فتقول: جاء زيد قائمًا. فهذا صحيح؛ لأنه لما قلت: جاء زيد قائمًا. صار فعلٌ وفاعلٌ، وتَمَّتِ الجملة.

إذن: الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام؛ معنى: تمام الجملة.

مثال آخر: زيد راجلاً. هذا أيضًا لا يصح؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلام، فلو قلت: زيد راجلاً - معنى: تمشى على رجليه - ونصبت « راجلاً » على أنها حال لا يجوز؛ لأنها لا تكون إلا بعد تمام الكلام.

وإذا أردنا أن نُحوِّلها إلى حالٍ تأتي بفعلٍ، لكني تيمم الجملة، فتقول: جاء زيد راجلاً<sup>(١)</sup>.

(١) فالأصل في الحال أن يجرى بعد تمام الكلام؛ لأنه فضلة، فيأتي بعد استيفاء المبتدأ خبره، والفعل فاعله، وإن تولف حصول الفائدة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَرْبَابٍ﴾. فـ « لأرباب » حال من فاعل « خلق » منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكور سالم.

ونحو قول الشاعر:

أما الليثُ من نوبتي تميمنا      كمايُفْعَلُ بقله قلوبُ الرحما

فـ « كمايُفْعَلُ »، و« كمايُفْعَلُ »، و« قلوبُ » أحوال من فاعل « يعيش ».

وربما وحسب تقدم الحال على جميع أجزاء الكلام، إن كان لها ضمير الكلام، كما إذا كان الحال مسموع مستفهام، نحو: كيف قِيمَ طَرِيْقٌ؟ فـ « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح، في محل نصب. حذرين « عِلْيَ » مُفَسَّمة عليه، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام.

فإن جازفت رحمه الله تعالى : ولا يكون صاحبها إلا معرفة .

قوله صاحبها . أي : صاحب الحال ، والمعنى أن الحال لا تأتي إلا من معرفة ، وأسم عزائم المعرفة فيما سبق<sup>(١)</sup> .

بعض لو قلت : جاء رجلٌ راکباً . فهذا لا يصح ؛ لأن « راکباً » حالٌ من « رجل » ، و« رجل » نكرة ، ولا تكون الحال إلا من معرفة . وإذا أردنا تحويل هذا المثال إلى مثالٍ صحيح نقول : جاء الرجلُ راکباً .

وفي المثال الأول : جاء رجلٌ راکباً . إذا أردنا أن نثبت العبارة كما هي ونجت أن نجعل « راکباً » مضمومة ؛ لتكون صفة<sup>(٢)</sup> .

(١) تقدم .

(٢) فيشترط في صاحب الحال التخصيص بها في المعنى أن يكون معرفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة إلا فيما استثناء النحاة ، وسيأتي ذكره إن شاء الله .

ومثال ذلك : قولك : جاء زيدٌ راکباً . « راکباً » حال نكرة واقعة بعد تمام الكلام ، وصاحبها زيدٌ ، وهو معرفة بالعلمية .

ومما استثناء النحاة من كون صاحب الحال معرفة :

١ - أن يكون صاحبها نكرة مستغنى ، نحو : ما رواه البيهقي رحمه الله ( ٦٨٨ ، ٦١١٣ ، ١٢٣٦ ) ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : صلى رسول الله ﷺ في بيته ، وهو شاكٍ ، فصلّى جالساً ، وصلّى ورثته قومٌ قاتلاً . . . الحديث .

يشاهد فيه : قولها : « قاتلاً » . فهي حال من النكرة « قوم » .

٢ - أن يكون صاحبها نكرة قاتلاً لوجود التشويع .

ومما يشويع معنى « الحال من النكرة » :

١ - أن تقدم الحال عليها ، كقول الشاعر :

استهتت شويحبا طللٌ نلوع كانه ينزل

« شويحبا » حال من « طلل » ، و« طلل » نكرة ، و« نلوع » معنى « الحال منه تقلبها عليه »

٢ - أن تشتمل هذه النكرة بإضافة أو وصف :

مثال الأول - قوله تعالى : ﴿ في أربعة أيام نزلات الإنزالين ﴾ « سواء » حال من « أربعة » ، وهو نكرة ،

وساغ معنى « الحال منها » لكونها متقطعة بإضافتها إلى « أيام » .

ومثال الثاني - قول الشاعر :

بطن : ها ثلاثه أعراس :

أولاً : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام .

ثانياً : الحال لا يكون صاحبها إلا معرفة .

ثالثاً : الحال لا تكون إلا نكرة ، فلا تكون معرفة أبداً ، فلو قلت : جاء زيدُ الرَّاجِلُ . على أنك تُريدُ أن تكونَ الرَّاجِلُ حالاً قلنا : هذا لا يصح ، لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة . وهناك بعضُ الأحوال جاءت عند العرب ، وهي معرفة ، مثل : اجتهدْ وَخُذْكَ . فإِنَّ

« نُجِّتْ بِأَرْبِ لَوْحًا وَاسْتَجِزْتِ لَه » في قلبه حاجر في أنهم تشبهوا  
وعائل يذهبوا بأيات شبيهة في قومه أفت عام غير شبيهة

الشاهد فيه : قوله : « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي « نُجِّتِ » ، والذي مؤخر معنى « الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة أصبحت قبل معنى « الحال منها بقوله : ما جبر .

والمر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا أصبحت تكشفت ، فلم تفلح من الإبهام ، والاضمح ، بحيث تعبر مجهولة ، فاقسم ذلك وتكرره .

٣- أن تقع بعد فلي أو شبهه من النهي ، الاستهزاء :

مثال النهي : قول الشاعر :

ما حاتم من فزوت عيشي ولقيا ولا تترى من أحمق يسألها

الشاهد فيه : قوله : « وعيا » ، و« باليا » حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي « عيشي » بالنسبة لـ « وعيا » ، و« أحمق » بالنسبة لـ « باليا » ، والذي مؤخر ذلك أن النكرة مسبوقه بالنهي في الموضعين .

وإذا لم يكن الاستهزاء بقوله : « باليا » إذا جعلنا « ترى » بضمها لأنَّها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفى ، فالصواب الأحر يكون حالاً ، أما إذا جعلت « ترى » بضمها فإن قوله « باليا » يكون مفعولاً ثانياً .

ومثال النهي : لا يبلغ لمرؤ على التريه تشبهلاً . فـ « مستهلاً » حال من « امرؤ » المسبوق بالنهي وكذلك الأصل في الحال أن تكون شائعة ، كـ « راحة » مشتق من الركوب .

وقد تكون جامدة فقول به ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾

وأن تكون شائعة ، وقد تكون لازمة ، كما في قوله تعالى : ﴿ تَعْرِضُكَ لِلْعَالَمِينَ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾

محل

ومحرفه من « حلق لذة الراحة بذاتها أطول من رجليها . فـ « بذاتها » بدل من الراحة بدل بعض من كل .

ومن « مصوب مصوب » ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وأصول « حال من متى

برعة » والقول لازم لهما .



«وَعَدَّ» هـ حالٌ . مع أنها معرفة ؛ لأنها مضافة إلى ضمير ، والمضاف إلى الضمير معرفة ، فكيف أثبت على كلام المؤلف ؟

نقول : إنَّ المحوِّين رجمهم الله كما قال أشياخنا لنا حُججهم كحُججهم التَّبَرُّع إذا عجزوا من بابهِ عجز من الباب الثاني .

يقولون : إنَّ «وَعَدَّكَ» تُؤوَّلُ إلى «مُتَّفِرِّقًا» ؛ بمعنى : اجتهد وحذك تكونُ بضمير . اجتهد منفردًا ، و«مُتَّفِرِّقًا» نكرةٌ .

فالشر كيف خرجوا . قالوا : العرت تَحْتَكُمون علينا ، ولا تَحْتَكُم عليهم ، فإذا كانت العرت لغيري ، فنقول : اجتهد وحذك ، أو : أتى فلانٌ وحده . فلنا لا نقول : اخطأتم . ولكنَّا نُؤجِّهُ كلامهم إلى ما يصح ، فنقول : «وحذك» بمعنى : «منفردًا» .

تؤوَّلها ، والتأويل صحيح ؛ لأنهم يُفقدون قواعدَ إذا جاء ما يُخالِفها أوَّلوه على منطى هذه القواعد ، ولهذا العلوم العربية صار المتأخرون يُسئَلونها قواعدَ التحوي لأنهم إذا أصلوا القاعدة فلا بدُّ أن تكون مُطَبَّقةً على جميع الكلام ، فإذا جاء ما يُخالِف القاعدة أوَّلوه .

لكن لو قال قائل : أليس تُكبرون التأويل ؟ فماذا نقول ؟

نقول : صحيح ، لكن هذا في الأمور الشرعية ، فهي التي تُكبر فيها التأويل ؛ لأنه يجب إجراء كلام الشارع على ما هو عليه .

لكن الأمور غير الشرعية لا بأس من التأويل فيها ، ولهذا قلت : القاعدة المُطَبَّقة عندى ما اختلفتكم بها سابقًا ؛ أنه إذا تنازع الكوفيون والبصريون في مسألة فالتبع الأسهل ، ولو قيل هذا في المسائل التقنية فإنه لا يصح ؛ لأنه لا يجوز أن تنتج الرخص ، لكن في باب التحوي ليس هناك مانع من نتائج الرخص .

فرد : التأويل في باب التحوي لا بأس به ؛ لأنه ما دام ثبتت القواعد اتى دلُّ عليها

عموم كلام العرب فما شدَّ عنها نزلته إليها<sup>(١)</sup>.

◊ ◊ ◊

(١) وبهذا ينهي الكلام على باب الحال . وداكم هر شلخضة :

١ - الحال هو الاسم النصب الفصلة للمسر نا اشكهم من الهجات .

٢ - تكون الحال من الفاعل ، أو من المفعول به ، أو مهما اتصالاً ، أو من الخبر ، أو من المجرور بحرف الخبر ، أو من المجرور بالإضافة ، ولا تكون الحال من المبتدأ .

٣ - لا يكون الحال إلا نكرة ، فإنه جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة .

٤ - لا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام ، أي : بعد استيفاء المبدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن تولف حصول القائمة عليه .

ورما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام إن كان لها صير الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام .

٥ - ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة . واستثنى النحاة من ذلك ما يلي :

١ - أن يكون صاحب الحال نكرة معانها .

٢ - أن يكون صاحب الحال نكرة فيما لا يوجد للسؤخ ، وما يشق مجيء الحال من النكرة :

١ - أن تقدم الحال عليها .

٢ - أن لا يخصص هذه النكرة بإضافة أو وصف .

٣ - أن تقع بعد نفي أو شبهه من النهى والاستفهام .

٤ - الأصل في الحال أن تكون مشتقة ، وقد تكون جامدة فلول بالشتل .

٥ - وأصل في الحال أن تكون متصلة ، وقد تكون لازمة .

والحمد لله الذي بعثه تم الصالحات

## بَابُ التَّمْيِيزِ

## بَابُ التَّمْيِيزِ

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ( بَابُ التَّمْيِيزِ ) التَّمْيِيزُ هُوَ الْأَسْمَاءُ الْمَنْصُوبَةُ ، الْمَضْمُونَةُ بِمَا تَبِيَهُمْ مِنَ الذُّوَاتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : تَضَيَّبَتْ رَيْدٌ عَرَفًا ، وَتَضَيَّبَتْ مَكْرَمٌ مَحْمَدًا ، وَحَلَابٌ مَحْمَدًا نَفْسًا ، وَأَشْتَرَيْتَ عَشْرِينَ كِتَابًا ، وَمَلَكَتُ نِسْرِينَ لِحَفَّةً ، وَرَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ أَبًا ، وَأَجْمَلٌ مِنْكَ وَجْهًا .

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : بَابُ التَّمْيِيزِ ، التَّمْيِيزُ فِي اللُّغَةِ : التَّجْيِيسُ وَالْفَضْلُ ؛ أَيْ : تَبْيِيزُ الشَّيْءِ وَفَضْلُ بَعْضِهِ عَنِ بَعْضٍ ، فَتَقُولُ : مَيَّزْتُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُبَيِّزُ اللَّهُ الْكَافِرِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ؛ أَيْ : يَتَّصِلُهُ وَيُبَيِّنُهُ<sup>(٢)</sup> .

(١) يَمْنَى : فَضَّلْتَ مِنْهُمْ .

(٢) وَالتَّمْيِيزُ مَعْنَى آخَرَ فِي اللُّغَةِ ، وَهُوَ التَّفْسِيرُ مَطْلَقًا ، تَقُولُ : مَيَّزْتُ كِتَابًا رِيدَ أَنْتَ لِمَشْرُوبِهِ .

( وَهَذَا يَتَّبَعُ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَالْحَلَالِ ، فَالتَّمْيِيزُ يُشَارُ مَا تَخْلِي مِنَ الذُّوَاتِ ، وَالْحَلَالُ يُشَارُ مَا تَخْلِي مِنَ عِيَدَاتِ الذُّوَاتِ .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مَعْنَى الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحِفَّةِ ص ١١٢ فِي تَعْرِيفِ التَّمْيِيزِ اصْطِلَاحًا ، هُوَ

الْأَسْمَاءُ ، الضَّرْبُوحُ ، الْمَنْصُوبَةُ ، فَتُفَسَّرُ لِمَا تَبِيَهُمْ مِنَ الذُّوَاتِ أَوْ التَّنَسُّبِ . اهـ .

فَرَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ الصَّرِيحُ ؛ وَذَلِكَ لِإِحْرَاجِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَكَّلِ ؛ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ جَمْلَةً ، وَلَا ظَرْفًا ،

بِخِلَافِ الْحَلَالِ ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ . وَزَادَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : أَوْ التَّنَسُّبِ . وَهَذَا يُشَارُ بِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ

التَّمْيِيزَ عَلَى تَوْحِيدٍ :

الْأَوَّلُ : تَبْيِيزُ الذَّاتِ .

وَالثَّانِي : تَبْيِيزُ النِّسْبَةِ .

أَمَّا تَبْيِيزُ الذَّاتِ . وَيُشَارُ أَيْضًا بِتَبْيِيزِ الْفَرْدِ . فَهُوَ مَا رَفَعَ إِلَيْهِمْ اسْمٌ مَذْكُورٌ عَلَيْهِ فَتَحَدَّثُ الْحَلِيفَةُ . وَيَكُونُ

بَعْدَ الْعَدَدِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي وَأَنْتَ أَعْدَاؤُ عَدُوِّكَ كَرِيمًا ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ جَاءَ الشُّهُورَ عِنْدَ رَبِّهِ

فَتَا عَدُوِّكَ شُهْرًا ﴾ ، أَوْ بَعْدَ الْقَادِرِ ، مِنَ الْمُرُودَاتِ ، نَحْوُ : أَشْتَرَيْتَ وَمَطَّلًا رَيْدًا ، أَوْ الْعَكْبَلَاتِ ، نَحْوُ :

أَشْتَرَيْتَ لِذَاتِهَا قَتْمًا ، أَوْ السَّاحِلَاتِ ، نَحْوُ : أَشْتَرَيْتَ مُدَّةً أَرْضًا .

وَأَمَّا تَبْيِيزُ النِّسْبَةِ . وَيُشَارُ أَيْضًا بِتَبْيِيزِ الْجَمْعَةِ - فَهُوَ مَا رَفَعَ إِلَيْهِمْ نِسْبَةَ فِي جَمْعَةٍ سَائِلَةٍ عَلَيْهِ ، وَهُوَ

ضَرْبُهُنَّ :

الْأَوَّلُ : نَحْوُ . وَالثَّانِي : غَيْرُ نَحْوٍ . وَالْأَوَّلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : مَحْوُولٌ عَنِ الْعَامِلِ ، وَمَحْوُولٌ عَنِ

الْمَعْمُولِ ، وَمَحْوُولٌ عَنِ الْبَدَأِ ، وَسَائِرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بِالتَّفْصِيلِ فِي كِتَابِ الشَّرَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ . =

أمر هي الاصطلاح فقال المؤلف رحمه الله : هو الاسم ، المنصوب ، المشعر لما  
 فيهم من الذوات .

وقوله : هو الاسم . خرج به الفعل والحرف ، فالفعل لا يكون تمييزاً ، والحرف لا  
 يكون تمييزاً .

وقوله : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور ، فلا يكون التمييز مرفوعاً ، ولا يكون  
 مجروراً .

وقوله : المشعر لما فيهم . خرج به بقية المنصوبات إلا الحال ؛ لأن الحال تفسر لما  
 فيهم ، لكن قوله : « من الذوات » يخرج الحال ؛ لأن الحال تفسر لما فيهم من الهيئات ،  
 أما هذا فهو لما فيهم من الذوات ، يعنى : من الأعيان ، يعنى : أنه يتخلى علينا عن  
 الشيء ، فتعريفها بالتمييز ، وتظهر هذا بالأمثلة .

الشيء أن نقول : التمييز اصطلاحاً هو الاسم المنصوب المشعر لما فيهم من  
 الذوات .

والتمييز له أنواع :

النوع الأول : أن يكون شحولاً عن الفاعل ، وقد مثل له المؤلف رحمه الله بثلاثة

« وعامل نصب في التمييز إما أن يكون فعلاً ، أو مفعلاً ، أو عدداً ، أو شيئاً ، وسيأتي بيان ذلك في  
 الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

هذه الأمثلة الثلاثة هي ذكرها المؤلف رحمه الله هي على الترتيب الأول من التمييز المحول ، وهو التمييز  
 المحول عن الفاعل .

والتمييز المحول عن الفاعل متى أن ذكرنا أنه يقع تحت النوع الثاني من نوعي التمييز ، وهو تمييز النسبة .  
 ووجه كونه يشترى تمييز النسبة أن « لوقفاً ، وشحناً ، وفتناً » تمييز لأنهم نسبة النصب إلى زيد ، ونسبة  
 الفتور إلى بكر ، ونسبة الطوب إلى محمد .

وهو تمييز المحول عن الفاعل ؛ لأن الأصل فيه : تشييب عرق زيد ، وفقاً شحم بكر . وطابت عيش  
 محمد ، صلبت المضاف ، وهو « عرق » وشحم ، ونفس ، وأقيم المضاف إليه ، وهو « زيد » ، وبكر ،  
 ومحمد ، فتارة ، فارتفع لارتفاعه ، ثم أتى بالمضاف المحذوف ، فانتصب على التمييز .  
 وانما التمييز في هذه الأمثلة الثلاثة الفعل .

أمتلئاً ، هي : تَضَبَّ زيدٌ عَرَقًا ، وَتَلَفَّأَ بكرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ محمدٌ نَفْسًا .

سأل الأرنؤى تَضَبَّ زيدٌ عَرَقًا . تَضَبَّ ؛ يعنى : صَارَ تَضَبُّ ، وَمَاذَا تَضَبُّ : دَنَا ، مَاك ، دَهَلْنَا ، عَرَقًا ؟

إذن . أَلَمَّا جَاءَ « تَضَبَّ زَيْدٌ » فَهَذَا مُتَّبِعُهُ ، مَاذَا تَضَبَّبْتَ ؟ فَلَمَّا قُلْنَا : « عَرَقًا » . فَشَرَحْنَاهَا .

وَالعَرَقُ ذَاتٌ أَوْ هَيْئَةٌ ؟

الجواب : ذَاتٌ ، لِأَنَّهُ عَرِيٌّ ، أَلْفَسَهُ بِبَيْتِكَ .

المثال الثاني : تَلَفَّأَ بكرٌ شَحْمًا .

يعنى : تَلَفَّأَ مِنَ الشَّحْمِ ، وَصَارَ فِيهِ شَحْمٌ كَثِيرٌ .

وَ« تَلَفَّأَ بِكَرٍ » لَا تَدْرِي : وَزَيْنًا ، أَوْ عَرَقًا ؟ فَإِذَا قَالَ : شَحْمًا فَقَدْ فَشَّرَ هَذَا الْمُتَّبِعُ ؛ أُنَّ الَّذِي تَلَفَّأَ هُوَ شَحْمُهُ .

المثال الثالث : طَابَ محمدٌ نَفْسًا .

قوله : طَابَ محمدٌ . هل معناها : طَابَ أَكْمَلُهُ ، أَمْ طَابَ سَكَّنَهُ ؟

فإذا قلت : نَفْسًا . صَارَ مُعْتَمِرًا لَمَّا اتَّبَعَهُ مِنَ الدَّوَابِّ .

فهذه أمتلئاً ثلاثة أئى بها المؤلف رجمه اللئ على النوع الأول من التمييز ، وهو المتخوئل عن الفاعل .

وسئى بذلك ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : تَضَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا . فَخَوَّلَ « عَرَقًا » لِيَكُونَ فَاعِلًا ، فَخَوَّلَ : تَضَبَّ عَرَقٌ زَيْدٌ .

إذن : صَارَ « عَرَقٌ » فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْفَاعِلُ .

وكذلك المثال الثاني : تَلَفَّأَ بكرٌ شَحْمًا . هَذَا أَيْضًا مُخَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ : تَلَفَّأَ شَحْمٌ بِكَرٍ .

وكلمات المثال الثالث : طابَ محمدٌ فتمتاً . نحوّلها إلى فاعلي ، فنقول : طابَتْ فاعلٌ محمدٌ ، فنجعله نحوّلاً عن الفاعل .

وإذا قلت : كرمَ زيدٌ نبتاً . فـ « نبتاً » تمييزٌ نحوّلاً عن الفاعل ، لأنك لو شئت نحوّله ، وجعلته فاعلاً ، قلت : كرمَ نبتٌ محمدٌ .

ونقول أيضاً : كمثل زيدٌ بيتاً . فهو مثله ، نُحوّله إلى فاعلي ، فنقول : كمثل دينٌ زيدٌ .

النوع الثاني : التمييزُ المنحوّلُ عن المفعولِ به ، مثلُ قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ . فـ « عُيُونًا » تمييزٌ نحوّلاً عن المفعولِ به ؛ إذ إنَّ التقديرَ : فَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> ، لكن شلّط الفعلُ على غيره ، وجعل هو تمييزاً ، فصار : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

النوع الثالثُ : تمييزُ العددِ<sup>(٢)</sup> . أشار إليه المؤلفُ بقوله : واشتركتُ عشرينَ غلاتنا ، وملكتُ تسعينَ نعجةً<sup>(٣)</sup> . فـ « غلاتنا » تمييزٌ للعددِ ؛ لأنك إذا قلت : اشتركتُ عشرينَ فقط ، بقيت النفسُ مُتطلّعةً : عشرينَ ماذا ؟ عشرينَ سيارةً ، عشرينَ داراً ، فإذا قلت : غلاتنا . فشركتُ ما أتتهم .

والسؤالُ الثاني : قال المؤلفُ رحمه الله : ملكتُ تسعينَ نعجةً . فلعلنا حُفرتُ<sup>(٤)</sup> من عشرينَ إلى تسعينَ ؟

الجوابُ : لأنَّ عشرينَ هي المُشْتَقَّةُ ، وتسعينَ هي المُشْتَقَّةُ ، وما بينهما ، وهو :

(١) فجازف المضاف « عيون » ، وأُجِم المضاف إليه « الأرض » فقلت ، فاقصب انصابه ، فحصل إيهام في الشبهة فأتى بالمضاف ، فاقصب على التمييز .

(٢) وهذا النوع من التمييزِ يشبهُ تمييزَ الذاتِ ، أو تمييزَ المقردِ .

(٣) فـ « غلاتنا » ، و« نعجة » تمييزٌ منصوبٌ يُؤيِّدُ الإيهامَ فالت عشرينَ ، وتسعينَ ؛ لأنَّ أسماءَ العددِ مُشْتَقَّةٌ أصلاً عنها لكنْ معدودٌ ، وناقصٌ التمييزُ في عشرينَ المُتَالِيَةِ العشرة ؛ لِشَبْهِهِ « عشرينَ زيداً » في طلبه ما بعده ، وإن كان جازماً .

(٤) حُفِرَ : حُفِرَ حُفْرًا حُفْرًا وَحُفْرًا ؛ أَي : وَتَمَّتَ إِلَى أَسْفَلٍ ، أَوْ فِي السَّمَاءِ . القاموس المحيوط ( ط م ر ) .

ثلاثون ، أربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، مثلهما .

إذن : هنا تشبيه تمييز العدد ، عشرين وأعوها .

وكذلك أيضاً الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر يكون تمييزها منصوباً ، تقول : أخذ عشر رجلاً ، إحدى عشرة امرأة ، تسع عشرة امرأة ، وهكذا .

وأما ما سواه<sup>(١)</sup> ، مثل : تسعة ، وثلاثة ، فإن تمييزه يكون مجروراً ، فلا تدخل في هذا الباب ، تقول : ثلاثة رجال ، تسعة رجال ، عشرة رجال ، مائة رجل ، ألف رجل ، يليون رجل ، بلون رجل . إلى غير ذلك من الأعداد المعروفة ، هذه يكون تمييزها مجروراً .

فصار تمييز العدد الآن : عشرون وأعوها منصوب ، المركب منصوب ، ما عدا ذلك مجرور ، وهو الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف . . . إلخ .

ومثال ذلك في القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ فِي الْعِدَّةِ بِسَعَةٍ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَابْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِينَ بَيْتِينَ ﴾ .  
فهـ ر ه ط ، وستين تمييز مجرور ، ولكن « ستين » لم تُضَفْ ، ولكنها نُؤنَّث ، فقلبت الإضافة .

وقال تعالى : ﴿ إِنِّي وَأَنْتَ عَشْرٌ كَوَكْبًا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ غَدًا أَنبَى لَكَ يَسَعٌ وَيَسْعُونَ ثَفْحَةً ﴾ فهـ ك وك ب ، وتعجة ، تمييز منصوب .

النوع الرابع : مثل له المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : زيد أكرمك منك أنا . وأخبرك منك وحبها<sup>(٢)</sup> . فهـ أ ب أ تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

(١) يعني : ما سوى الأعداد المركبة ، والأعداد من عشرين إلى ستين .

(٢) هذا مثال النوع الثالث من أنواع التمييز المشغول ، وهو التمييز المشغول عن المتأخر ، إذ إن أصل هذين المثالين : أبو زيد أكرمك من أميك ، ووجه زيد أجمل من وجهك . فتخلف ابتداء المضارع ، وهو « أبو ، ووجه » ، وأجمل للمضارع إليه - وهو زيد - ثقافته ، فلا تقع ارتقاؤه ، والتضلع ، فحصل إبهام من السبب . فلي بالتحذوف ، ولجمل تمييزاً . =



ولماذا لم يكتبه بالألف نياً عن الفتح؟

ما الذي اختلف من شروط الأسماء الخمسة؟

الجواب : الإضافة ، فهو ليس بمضاف .

ونقول في إعراب هذا المثال :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

أكرمٌ : خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

منك : جار ومجرور .

أباً : تمييز منصوب على التمييز ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

لكن ماذا نقول في هذا النوع ؟

الجواب : نقول : ما جاء بعد اسم التفضيل ، ولم يُصَفْ إليه اسم التفضيل .

والمثال الثاني الذي مثل به المؤلف رحمه الله : قوله : زيدٌ أجملٌ منك وجهاً .

له وجهاً ، تمييزاً .

ومثال هذا النوع من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْرَمُ مِنَّا وَأَعَزُّ نَفْسًا ﴾ . فكلُّ

= وإعراب هذين المثالين يكون هكذا :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

أكرمٌ : خبر ابتداء ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

منك : جار ومجرور متعلق بـ « أكرم » .

أجملٌ : تمييز منصوب مخوّل عن الابتداء ، تمييزاً لإبهام نسبة الأهمية ، والأصل : لزيدٍ أكرمٌ من ليك .  
تقبل فيه ما تقدّم .

وأجملٌ : معطوف على « أكرم » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

منك : جار ومجرور متعلق بـ « أجمل » .

وجهها : تمييز منصوب ، مخوّل عن الابتداء ، مبنياً لإبهام نسبة الأهمية ، والأصل : ووجهه أجمل من وجهك .  
تقبل فيه ما تقدّم ، والنصب التمييز في هذين المثالين هو الوصف .

من «مالاً ، ونقراً» تمييزاً ؛ لأنها وفقاً بعد اسم التفضيل .

وقوله تعالى : ﴿ وَذَقُوا مِنْ أَسَدٍ مِمَّا قُوَّةً أُولَئِكَ تَرَوْنَهُمْ كَوَالِدِئَاتٍ فَخْفَنِهِنَّ ذُو أَسَدٍ مِثْلَهُمْ قُوَّةً ﴾ . ذ «قوة» تمييزاً ؛ لأنها وقعت بعد اسم التفضيل ، ولم يُضَفْ إليها اسم التفضيل . فإن أُضِيفَ إليها اسم التفضيل فإنها لا تكون تمييزاً ، مثل : فلانٌ أكرمُ الناسِ . ذ «الناس» لا نقولُ : إنها تمييزٌ ؛ لأنَّ اسمَ التفضيل أُضِيفَ إليها ، ونحن إنما نقولُ : ما وقع بعد اسم التفضيل ، ولم يُضَفْ إليه اسمُ التفضيل .

فهذه أربعة أنواع للتفسير . كلُّها ذمها المؤلف رحمه الله إلا الشكوى عن المفعول به لم يذمها ، لكنه يُشبه الشكوى عن الفاعل .

ويوجد نوع خامس ، أيضاً لم يذمها المؤلف ، وهو : ما دلَّ على امتلاء<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَقْبَلَ مِنْ أَجْدِهِمْ بِلَّةً الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ . ذ «ذهباً» هنا تمييزٌ ؛ لأنها فخرت هذا البلية ما هو ؟ هل هو تراباً ، أم شجرًا ، أم ذهباً ؟  
فما جاء بعد «بيلة» فهو تمييزٌ ، وأمثله كثيرة في القرآن ، وغير القرآن<sup>(٢)</sup> .



(١) وهذا هو الصواب الثاني من تمييز النسبة ، وهو التمييز غير المحول عن شيء .

(٢) ومن أمثله في غير القرآن : امتلاء الإبل ماء . ذ «ماء» تمييز منصوب ، غير شكوى ، فليس لإبهام نسبة الامتلاء .

و«ب» مصدر غير المحول أيضاً : لودَّه فارتاح . ذ «الله» جار ومجرور خبر مقدم ، وفعله : مبتدأ مؤخر ، وفارحاً : تمييز غير شكوى ، مبنى لإبهام نسبة التصحب ، والمجملة خبر في معنى الإنشاء .

## شروط التمييز

فإن لبؤلف رحمه الله تعالى: ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام.

فإنه رحمه الله: ولا يكون إلا نكرة. يعني: أن التمييز لا يكون إلا نكرة، كالحال<sup>(١)</sup>.

وقوله رحمه الله: ولا يكون إلا بعد تمام الكلام. أي: بعد تمام الجملة<sup>(٢)</sup>، والحال كذلك لا تكون إلا بعد تمام الكلام<sup>(٣)</sup>.

(١) لقدم.

يشترط في التمييز أن يكون نكرة، فلا يجوز أن يكون معرفة، وأما قول الشاعر:  
رأيتك كما أن هزفت وجوهنا صناديق وطلت الشمس بالبحر عن شطري  
فإن قوله «الشمس» تمييز، وليست «أل» «هذه» «أل» «الشمس» حتى يلزم منه مجيء التمييز معرفة، بل هي زائدة، لا تفيد ما دخلت عليه تعريفًا، فهو نكرة، وهو موافق لما ذكرنا من الشرط.

(٢) وفي هذا إشارة إلى أن التمييز لفظة، فلا يجوز في التمييز أن يقدم على عامله، بل لا يجيء إلا بعد تمام الكلام، أي: بعد ما يتم أصل الكلام به، من الفاعل للفعل، والمجرر للمبتدأ، ونحوهما.

(٣) فالتمييز كالحال في أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، لكنه يختلف في الآتي:

١- أن الأصل فيه أن يكون حاسمًا، وقد يكون شائبًا، نحو: لله ذرة قرشا.

٢- أنه لا يكون جملة، ولا شبهة.

وبهذا ينتهي الكلام على باب التمييز، وثاكم هو تلخيص ما مضى من الكلام فيه:

١- التمييز من منصوبات الأسماء، وهو - اصطلاحًا - : الاسم، الصريح، المنصوب، المقترن لما مشبهه من الذوات أو النسب.

٢- التمييز على نوعين: تمييز الذات، وتمييز النسبة. أمَّا تمييز الذات - ويسمى أيضًا تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله فتمثل الحقيقة، ويكون بعد العدد، أو بعد المقادير من الموزونات، أو الكليات، أو المساحات.

وأما تمييز النسبة - ويسمى أيضًا تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه، وهو ضربان: شئوأل، وغير شئوأل، والمجول على ثلاثة أنواع:

١- شئوأل عن الفاعل.

٢- مجول عن المفعول.



٣- محول عن التبدل .

٤- عامل النسب في التمييز إما أن يكون فعلاً ، أو وصفاً ، أو عدداً ، أو مقلداً .

فيكون فعلاً ، نحو : نصيب زيد عرقاً ، وانفأ بكر شعثاً ، وطاب محبةً نفساً .

ويكون عدداً ، نحو : اشتريت عشرين كتاباً ، وطأكت تسعين نعجة .

ويكون وصفاً ، نحو : زيد أكرم منك أبا ، وأجمل منك وجهاً .

ويكون مقلداً ، نحو : اشتريت زحلاً زحلاً ، ولذتاً فمتناً ، وقدانا أرحماً .

١- تمييز العدد يكون منصوباً إذا كان العدد عشرين وأخواتها ، أو عدداً مركباً ، فإن كان غير ذلك فإنه يكون مجروراً .

٥- التمييز لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

٦- يحذف التمييز الحذف في أن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يكون مشقفاً ، ومن له لا يكون جملة ، ولا شهها .

## بَابُ الْاِسْتِثْنَاءِ

## باب الاستثناء

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب الاستثناء ) وحروف الاستثناء تصبغة .  
وهي : إلا ، وغير . وسوى ، وشوئى ، وشوأة ، وعلا ، وغدا ، وحاشا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب الاستثناء . الاستثناء في اللغة مأخوذ من  
الثبي ، وهو العطف ، فعطف الشيء على بعضه على بعض يُشتمى ثبياً ، لأنك تؤد الكلام إلى  
أوله ، فيكون هنا ثبياً .

أما في الاصطلاح فهو إخراج بعض أفراد العام بـ « إلا » ، أو إحدى أحوالها<sup>(١)</sup> .  
مثاله : قام القوم . هنا عام ، يُشتمل كل القوم ، فإذا قلت : إلا زيداً . أخرجت  
بعض أفراد العام بـ « إلا »<sup>(٢)</sup> .

ومثاله أيضاً : قام القوم . هنا عام ، فإذا قلت : غير زيد . فهذا تخصيص ، لأنك  
أخرجت بعض أفراد العام بواحدة من أحوال « إلا » ، اسمها « غير » .

فصار الاستثناء في الاصطلاح إخراج بعض أفراد العام بـ « إلا » ، أو إحدى  
أحوالها ، وهذا من حيث المعنى .

أما من حيث تمييز الكلام والإعراب فالمؤلف رحمه الله يشهدنا بياناً شاملاً ،  
فقال حروف الاستثناء ثمانية<sup>(٣)</sup> ، وهي : إلا ، وغير . وسوى . وشوئى . وشوأة ،  
وعلا ، وغدا ، وحاشا . هذه ثمان أدوية .

واشتقنا من قول المؤلف : حروف الاستثناء . أن هذه الأدوية الثمان حروف ،  
لكون الأثر ليس كذلك ، لأن « غير » ليست حرفاً ، ولكنها اسم .

(١) لولا ذلك الإخراج لكان داعلاً فيما قبل الأداة .

(٢) قد أخرجت بلولت : إلا زيداً . أمم القوم ، وهو زيد ، ولولا ذلك الإخراج لكان زيد داعلاً في حصة  
الجملة المتضمنين .

(٣) لولا رحمه الله حروف الاستثناء ثمانية . فيه حصر لأدوية الاستثناء ثمانية . والمعهور على خلافه  
يد يزدون على ذلك « ليس » ، و« لا يكون » .

لكن لعل المؤلف رحمه الله أراد بالحروف هنا الأدوات، والأدوات تُشغَلُ  
 الأسماء، والأفعال، والحروف<sup>(١)</sup>، فيكون قول المؤلف: حروف الاستثناء بمعنى:  
 أدوات الاستثناء.



(١) وقال الشيخ حسن النكراوى فى شرح الاحرومية ص ١٠٤ . وشككت الأدوات حروفاً تغلها له إلا ،  
 على غيرها ، لأنها الأصل فى حمل هذا الباب . انه  
 والأهله الأدوات على ثلاثة أنواع :  
 النوع الأول : ما يكون حرفاً دائماً متعلقاً ، وهو « إلا » .  
 والنوع الثانى : ما يكون اسماً دائماً متعلقاً ، وهو أربعة ، وهى « بئزى » بالتصريح وكسر السين ، و« شوى »  
 بالتصريح وضم السين ، و« سواء » بالفتح وفتح السين<sup>(٢)</sup> ، و« غير » .  
 والنوع الثالث : ما يكون حرفاً دائماً ، ويكون متعلقاً بغيره ، وهى ثلاث أدوات ، وهى : « فعلاً » ، و« عنى » ،  
 و« حاشا » .

وفى كلمة « حاشا » ثلاث لغات :

الأولى : بإثبات الألفين ، بعد الحاء الهمزة ، وبعد الشين المعجمة « حاشا » .

والثانية : بإثبات الألف الثانية مع حذف الأولى ، التى بعد الحاء الهمزة « حاشا » .

والثالثة : بحذفها ، وهى بإثبات الألف بعد الحاء الهمزة ، مع حذف التى بعد الشين المعجمة « حاشا » .

(٢) وهى وهى لغة أعربى بكسر السين ، على وزن ياء .

## حكم المُسْتَشَى بِـ «إِلَّا»

قال المؤلف رحمه الله: فالمُسْتَشَى بِـ «إِلَّا» يُنْقَضُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَأْمًا مُوجِبًا .  
 نحو : قام القومُ إلا زيدًا . وخرج الناسُ إلا غفيرًا ، وإن كان الكلامُ مفعليًا تأمًا حجاز فيه  
 البدلُ والنصبُ على الاستثناء . نحو : ما قام القومُ إلا زيدًا ، وإلا زيدًا . وإن كان  
 الكلامُ ناقضًا كان على حسب العوامل . نحو : ما قام إلا زيدًا ، وما صرحتُ إلا زيدًا ،  
 وما مررتُ إلا بزيد .

لَوْ كَوْنَتِ الْأَسْتِثَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَجْمَهُ اللَّهُ هِيَ «إِلَّا» ، وَهِيَ أَمُّ الْبَابِ ،  
 فَاصْلُ الْأَسْتِثَاءِ أَنْ يَكُونَ بِـ «إِلَّا» ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ تَائِبٌ لَهَا - لَيْسَ تَائِبًا ، وَلَكِنَّهُ تَائِبٌ -  
 وَلِهَذَا نَقُولُ : بِـ «إِلَّا» لَوْ إِحْدَى أَحْوَابِهَا ، وَسَائِيَّيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَيَّانُ عَمَلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .  
 قال المؤلف رحمه الله : فالمُسْتَشَى بِـ «إِلَّا» يُنْقَضُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَأْمًا مُوجِبًا .  
 وإن كان الكلامُ مفعليًا تأمًا حجاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناء . وإن كان الكلامُ  
 ناقضًا كان على حسب العوامل .

يعنى رحمه الله . أَنَّ الْمُسْتَشَى بِـ «إِلَّا» لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ<sup>(١)</sup> :

الحالة الأولى : أَنْ يَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ تَائِمٍ مُوجِبٍ .

تائم : يعنى : أَنَّ الْجُمْلَةَ أُتِّخِذَتْ أَرْكَالَهَا ، أَيْ : الَّتِي تَمَّتْ فِيهِ أَرْكَانُ الْجُمْلَةِ<sup>(٢)</sup> .

موجب : يعنى : لَمْ يَشْخِصْهُ نَقِيضٌ ، وَلَا يُشْبِهُهُ<sup>(٣)</sup> .

وهى هذه الحال يقول المؤلف رحمه الله : يَجِبُ النَّصْبُ<sup>(٤)</sup> .

(١) يعنى رحمه الله بالمُسْتَشَى بِـ «إِلَّا» : الْأَسْمُ الْوَارِثُ بَعْدَ «إِلَّا» .

(٢) لَوْ بَعْدَ أَسْمَى : الْكَلَامُ التَّائِمُ هُوَ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَشَى مِنْهُ .

(٣) يعنى رحمه الله بالموجب - يفتح الجيم - : الْقَلْبُ ، وَشِبْهُهُ : التَّهْنِ ، وَالْإِسْتِثْمَاءُ ، وَالذَّمُّ .

(٤) سواء كان الاستثناء مفعليًا بأن كان المُسْتَشَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشَى مِنْهُ ، أَوْ مُسَلِّطًا ، نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا

حَمَلًا ، فَإِنَّهُ تَائِمٌ مُوجِبٌ ، وَالْمَعْمَلُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشَى مِنْهُ ، وَتَرَكَهُ الْمُنْصَفُ ، لِأَنَّهُ عِلْمٌ الْأَسْمَى .



ومثل له رحمه الله جنتانين :

مثال الأول - قام القوم إلا زيداً ، فالكلام قبل « زيد » تام ، لأنك لو قلت : قام القوم ، ثم الكلام ، وعش السكوت عليه<sup>(١)</sup> .

وكذلك أيضاً الكلام شوجت ، يعنى : ليس فيه نفي ، ولا شبه نفي ، ولذلك يجب أن نقول : إلا زيداً ، يعنى : يتعش النصب .

فترسبنا فاقلاً بقول : قام القوم إلا زيد . لقلنا : أخطأت .

المثال الثانى . خرج الناس إلا عمراً . فالجملة التى قبل « إلا » تامة ، لأنها قد اشتقت أركانها ، الفعل ، والفاعل .

وهى أيضاً شوجية ، يعنى : تامة .

بلان : « عمراً » يجب أن تكون منصوبة .

فوقال قائل : خرج القوم إلا عمراً . لقلنا : أخطأت ، والصواب أن نقول : خرج الناس إلا عمراً .

مثال آخر : تقول : ضمت أشوعاً إلا يوم الجمعة . بنصب « يوم » ، وتتضمن نصب ، لأن ما قبل النسب تام موجب .

وتقول : أكلت الرغيف إلا ثلثه ، لأن الذى قبل المشتق تام موجب ، ولا يصح أن تقول : إلا ثلثه .

إعراب المثالين اللذين ذكرتهما المؤلف رحمه الله : المثال الأول : قام القوم إلا زيداً . قام : فعل ماضٍ مبني على الفتح .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

(١) أو عبارة أخرى : الكلام تام لذكر النسب منه ، وهو « القوم » .

ربداً : اسم منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : خرج الناس إلا غمراً .

خرج : فعلٌ ماضٍ منتهي على الفتح .

الناس : فاعلٌ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إلا : أداة استثناء .

غمراً : مستثنى منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

الحالة الثانية : إذا كان الكلام ثالثاً منفياً .

نم : سبق أن معناه : استلوقت الجملة أركانها .

ملياً : أي : دخل عليه حرفٌ نفي<sup>(٢)</sup> .

فهنا يقول المؤلف : جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء . الضمير في « فيه » يعود

على الاسم الذي يعد « إلا » ، وهو المستثنى .

فهذا يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : البدل . وهو الأقصح ، فيكون بدلاً عما قبل « إلا »<sup>(٣)</sup> ، فإن كان ما

(١) فإن قيل : فما قولون في قوله تعالى : ﴿ فَخَرُّوا رُكُوعًا وَلَا سَبْعًا ﴾ ؟

والجواب : أن النسي هنا تفسر ، والتقدير : لم يطوعوه إلا قليل .

(٢) أو نهي ، أو استفهام ، أو دعاء .

فصل الهبي : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَأُوا لَهُمْ إِلَّا الزُّبُرَاتَ ﴾ . ف « لا » : ناهية ، و« تقرأ » : فعل

مضارع معزوم ، « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، ومن : حرف جر ، والكاف في محل جر .

والزُّبُرَاتُ - بالرفع : بدل من « أحد » ، كما قرأ به ابن كثير ، وأبو عمرو ، وقرأ الآخرون بالنصب عن

الاستثناء .

ومد : الاستثناء . قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُلْقِ مِنْ رُحْمَتِهِ ذَرَّةً وَالْغُلَامُونَ ﴾ . أصحبت السبعة على رفع

على الإنزال من الضمير المستتر في « يلقط » ، ولو قرئ « الضالين » بالنصب على الاستثناء لم يمنع .

ولكن القراءة مائة مائة .

(٣) أي : المستثنى منه .

قبل «إلا» مرفوحاً صار هذا مرفوحاً ، وإن كان منصوباً صار منصوباً ، وإن كان مجروراً صار مجروراً<sup>(١)</sup> .

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء . وهو واضح ؛ يعنى : يكونُ منصوباً دائماً .

والمزلف رحمه الله مثل على ذلك بقوله : ما قام القومُ إلا زيد . وإلا ريداً .

فقوله : ما قام القومُ . الجملةُ تامةٌ متفيةٌ . فإن قلت : إلا زيد . فما زيد فيه وجهان : الوجهُ الأولُ : إلا زيدُ . بالرفع ، فتكونُ بدلاً من القومِ .

والوجهُ الثاني : إلا زيداً . بالنصب ، وتكونُ منصوبةً على الاستثناء<sup>(٢)</sup> . ونقولُ في

الإعرابِ على الوجهِ الأولِ : ما قام القومُ لا زيدُ .

ما : نافيةٌ .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة في آخره .

إلا : أداةُ استثناءٍ .

زيدُ : بدلٌ من القومِ ، وبدلٌ المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفيعه الضمةُ الظاهرةُ في

آخره .

ونوعُ البدلِ هنا بعضٌ من كلِّ .

وأما على الوجهِ الثاني : النصبِ على الاستثناءِ « ما قام القومُ إلا زيداً » فنقولُ في

إعرابِها :

ما : نافيةٌ .

(١) لأنَّ البدلَ يقعُ البدلُ منه في الإعرابِ ، كما تقدمَ ذلك في بابِ البدلِ .

(٢) وجهه جوازُ الوجهينِ ، أي : زيدُ « مستثنى من كلام تام ؛ لذكرِ المستثنى منه » وهو القومُ . والكلامُ مع ذلك

مبنىٌ تقدمَ « ما » النافيةُ ، فيجوزُ فيه الإتيانُ ، فنقولُ : إلا زيدُ . بالرفع ؛ لأنَّ المستثنى منه مرفوعٌ ، ويسرُّ

مرفوعٌ مرفوعٌ ، ويجوزُ فيه على قولِ النصبِ على الاستثناءِ ، فنقولُ : إلا زيداً .

قام : فعل ماضٍ مبني على الفتح .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إلا : أداة استثناء .

زيدا : مستثنى منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه ضمة ظاهرة في آخره .

فهذان وجهان ، فإن قال قائل : ما قام القوم إلا زيد . بالحذف . فهو خطأ ، لأنها هكذا لا تصح بدلا ، ولا استثناء .

وفي القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ تَا قَلْبُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، وفي آية أخرى قال سبحانه : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فلما قرأه تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . ف « قَلِيلًا » منصوبة على الاستثناء ، والنصب هنا واجب ، لأن الكلام الذي قبلها تام مثبت ، لأنه قال : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ ﴾ . ولم يقل ما شربوا .

وأما قوله تعالى : ﴿ تَا قَلْبُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . فهذا جائز فيه وجهان ، النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية من واو الجماعية في « فَعَلُوهُ » ، لكن هذا الجواز في غير القرآن ، أما في القرآن فليس لنا أن نتكلم به غير ما جاء به .

وجاءت هذه الآية « قَلِيلٌ » بالرفع على البدلية ، ولم تجز النصب ، وذلك لأنَّ البدل أدل على المعنى ، فمثلا لو قلت : ما قام القوم إلا زيد . ف « زيد » لاشك أنه قائم ، فكيف تقول : إلا زيدا . فتنصبه على الاستثناء ، وتشتبهه ؟

فالبدل أوطع من الاستثناء ، وأفضل المعنى ، ولهذا جاء في القرآن : ﴿ تَا قَلْبُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . جاء على البدل .

ويمكن أن نقول أن المؤلف يرجع البدل ، لأنه قلعه في التمثيل ، فقال : إلا زيد . وإلا زيدا .

وعلى هذا فنقول : يجوز فيهما إذا كان ما قبل « إلا » تاما معك . محور شه وجهان :

به الوجهة الأولى : البدل .

والوجهة الثانية : نصبه على الاستثناء .

والمراد بالبدل ، لأنه هو الذي جاء في القرآن ، وهو المصطفى في المعنى ؛ لأن حقيقة الأمر أن الفعل شملت على ما بعد « إلا » .

ومثال الحالة الثانية أيضا أن نقول : لم يتهاون الطلبة بالدرس إلا فلان . ويجوز « فلانك » ، والأصح الرفع على البدلية .

وما رأيت أحدا إلا زيدا . فـ « زيدا » على الوجهين « البدلية والاستثناء » خصوصا ، فالصورة واحدة ، لكن الاختلاف في الإعراب فقط .

وليس لك أن تقول : إلا زيدا ، ولا إلا زيدا ؛ لأنه منصوب على كل حال .

وإعراب هذا المثال على كلا الوجهين يكون هكذا :

الوجهة الأولى : تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا .

٢٠ - ما - نالها .

رأيت : فعل وقاعل .

أحدا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .

إلا : أداة استثناء .

زيدا : بدل من « أحدا » ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

والوجهة الثانية : تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا . أيها . ما رأيت أحدا إلا : عرفا

زيدا : مشتق من منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

وكلا الإعرابين صحيح ، لكن الإعراب الأول أفصح .

عن أنحر : تقول : ما تزوت بأحد إلا زيد ، أو إلا زيدا ، والأرجح « إلا زيد » ، وهو البدل .

والمؤلف رحمه الله لم يذكر الاستثناء المنقطع ؛ لأنه نادر ، والشعوبيون يقولون : إذا كان الاستثناء منقطعا وجب النصب ، ولم يذكر الوجهان .

وما هو الاستثناء المنقطع ؟

الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه ما بعد « إلا » من غير جنس ما قبلها . مثاله : قالوا : مثل أن تقول : قيم القوم إلا جملنا . فالجملنا ليس من القوم ، لكن قد يفتخر العرب بمثل هذا ، وفي هذا الحال يجب النصب .

قال ابن مالك : والنصب ما انقطع<sup>(١)</sup> .

ثم قال : وعن نعيم فيه إبدال وقع<sup>(٢)</sup> .

يعنى رحمه الله : أن لغة بني نعيم جواز الوجهين ، سواء كان الاستثناء منقطعا ، أو متصلا ، فبنو نعيم يجعلون القاعدة واحدة<sup>(٣)</sup> ، والقريشيون « الحجازيون » يقولون : لا ، إذا كان الاستثناء منقطعا يجب أن تعلقه في الإعراب<sup>(٤)</sup> ، وأما فنخل بنه وبين ما قبل « إلا » صلة ؛ لأنه من غير الجنس .

(١) الألفية ، باب الاستثناء ، البيت رقم (٣١٧) .

(٢) وهذا إن أمكن تسلط العامل على المستثنى ، نحو : ما قام القوم إلا جملنا ، وإلا وجب النصب اتفاقا ، نحو : ما زاد هذا المال إلا ما قلص . ف « ما » : تامة ، وزاد : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، وهذا : الهاء حرف تسيه ، و « ما » اسم إشارة مبني على الرفع في محل رفع عامل ، وإثال : بدل من اسم الإشارة ، أو حطفت ياء لأنه متعلق بـ « ما » بعد « وألا » : أمثلة استثناء ، والقلص : المصدر الموزون من « ما » . والنصب : قلص .

(٣) وعده من صيغة طلبية ؛ لأنها لغة القرأ ، ولهذا أصبحت السبعة على النصب من قوله تعالى : ﴿لَمَّا هَمَّ بِهِ مِنْ عَمْرِؤَ الْأَشْيَاحِ مَعْزُومٌ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿لَمَّا زَا لَأَحَدُ جَلَّةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَوَعَدَ رَبَّهُ أَنَّهُ كَأَنَّ كَيْفَ يَكُونُ قَدِ تَهَرَّمَ بِرَفْعِ «إِلَّا أَشْيَاحٌ» ، وَ«إِلَّا أَشْيَاحٌ» ، وَ«إِلَّا أَشْيَاحٌ» ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا فِي مَرْتَبِعٍ وَجَعٍ ؛ إِذَا عَلِيَ أَنَّهُ دَاعٍ ، لِحَرْفِ مَجْرُورِ التَّحْنُوتِ عَلَى التَّحْنُوتِ ، وَإِذَا عَلِيَ أَنَّهُ مُبَدَأٌ تَقَدَّمَ حَرَفُهُ عَلَيْهِ . وَلِغَرَضِ تَوْضُوحِ شُرُوحِ شَيْءٍ لَأَنَّ هُنَا مِنْ ص ٢٥٠ .

والثوبيون أشقل ، والقرشيون أفتقد ، لأن البدل يكون غالبا من جنس المشتدل  
منه ، فأنت إذا رفقت معناه : جعلت الحماز من جنس القوم ، وهذا تشكيل .

وعلى كل حال نحن أعملسناكم بهذا - وإن كان المؤلف لم يذكروه - للفائدة .

الحالة الثالثة : يقول المؤلف رحمه الله تعالى : وإن كان الكلام ناقصا كان على  
حسب العوامل .

قوله : ناقصا . معنى : لم يشكّل عملُه ؛ معنى : لم يبيّن الكلام<sup>(١)</sup> ، فهذا يقول :  
يكون<sup>(٢)</sup> على حسب العوامل السابقة على « إلا » ؛ معنى : كأنك تفرّب ، وكأنك « إلا »  
غير موجودة ، فإن انقضت العوامل الرفع ورفع ، وإن انقضت النصب نصبت ، وإن  
انقضت الجر جرّ<sup>(٣)</sup> .

ومثل رحمه الله لذلك بقوله : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا  
بالأ .

المثال الأول : ما قام إلا زيد .

قوله : ما قام . ناقص . وقوله : إلا زيد . تم الكلام . فتكون « زيد » هنا على  
حسب العوامل ، والعامل السابق لـ « إلا » ينقضى رفقه على أنه فاعل ، وعلى هذا فيجب  
الرفع ، فتقول : ما قام إلا زيد .

وأعراب هذا المثال هكذا :

ما : نافية .

قام : فعل ماضٍ .

إلا : أداة استثناء مُلغاة ، لا عمل لها .

(١) أي : أن النسخ من غير مذكور .

(٢) أي : ينسخ « الاسم الواقع بعد إلا » .

(٣) وينسخ الاستثناء حيث تفرقت ، لأن ما قبل « إلا » تفرغ للمعمل فيما بعدها ، ولا أثر لها في المعنى -  
بعض .

زيدٌ - فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولا يجوزُ أن تقولَ : ما قام إلا زيدًا . لأنَّ العاملَ الذي قبلَ « إلا » يتطلَّبُ مرفوعًا فاعلًا .

ولا يجوزُ أن تقولَ : إلا زيد . لأنَّ العاملَ يتطلَّبُه على أنه فاعلٌ ، والفاعلُ مرفوعٌ .

والنَّالُ الثاني : ما ضربتُ إلا زيدًا . تقولُ في إعرابه :

ما : نافيةٌ .

ضربتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلا : أداةٌ استنابٍ مُلغاةٌ .

زيدًا : مفعولٌ به منصوبٌ . ولا تقولُ : ضرتني ، لأنَّ العاملَ السابقَ لـ « إلا » يتطلَّبُه مفعولًا به .

ومثُلُ هذا النَّالِ أن تقولَ : ما أكلتُ إلا خبزًا ، وما ضربتُ إلا ثيابًا .

المهمُّ أنَّ ما دام العاملُ يتطلَّبُ الكلمةَ ، فهي على حسبِ العواملِ .

والنَّالُ الثالثُ : ما مررتُ إلا بزيد . تقولُ في إعرابه :

ما : أداةٌ نافيةٌ .

مررتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إلا : أداةٌ استنابٍ مُلغاةٌ .

زيد : ابتداءٌ حرفٌ جرٌّ ، وزيد : اسمٌ مجرورٌ بالياء ، وعلامةٌ جزمه كسرةٌ ظاهرةٌ في

آخره .

وهنا لا يجوزُ أن تقولَ : ما مررتُ إلا بزيدًا ، ولا بزيدٌ ، لأنَّ العاملَ يتطلَّبُ أن يكونَ

ما بعدَ « إلا » مجرورًا ، فيجِبُ جزمه .

و يُلغى حمةُ اللامِ مثلُ ما ناقصٍ يتَّالي مصحوبٍ بالنفي ، وهو كذا . لأنَّ « لا »



لم تُضحيه باضحي ما استفهام الكلام ، فلو قلت : قام إلا زيد . لا يستقيم ، ولو قلت : رأيت إلا زيداً . لا يستقيم أيضاً ، لا يستقيم إلا بضي أو شبهه<sup>(١)</sup> .

فهذه هي الحالة الثالثة للمستثنى ، « إلا » ، ونعود الآن لتجديدها مرة واحدة :

إذا كان الكلام تاماً فوجبا يجب نصب على الاستثناء ، مثله : قام القوم إلا زيداً .

إذا كان الكلام تاماً مطلقاً ففيه وجهان : إما أن يُنصب على الاستثناء ، وإما أن يكون بدلاً مما قبل « إلا » .

إذا كان الكلام ناقصاً مطلقاً كان إعراب المستثنى على حسب العوامل .

مثله : أن تقول : ولا تغتد إلا إياه .

ولا : الواو بحسب ما قبلها ، ولا : نافية .

تغتد : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : نحن .

إلا : أداة استثناء تُندد .

إياه : إياه : ضمير مُتَّصِلٌ مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به ، والهاء : حرف دال على التثنية . وقد سبق أن ذكرنا أن ما يلي « إياه » الضمير حروف ليس لها محل من الإعراب .

فه « إيائي » : الياء حرف دال على التثنية .

وه « إيائه » : الكاف حرف دال على الخطاب .

وه « إيائه » : الهمزة حرف دال على التثنية .

\*\*\*

(١) ولما كان السبع محمد يحيى الدين وحيد الله في الحلقة السابعة من ١٩٦٦ وإشأن يكون بفتح .

ولا يكون حيداً إلا مطلقاً . اهـ

## المستثنى بـ «غير» وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بـ «غير» ، و«سوى» ، و«سوا» . وغير مجرور لا غير<sup>(١)</sup> . هذه أربع أدوات .

وقوله رحمه الله : مجرور لا غير . يعنى : أن المستثنى يكون مجرورًا ، ولا يجوز فيه إلا الرفع<sup>(٢)</sup> .

وهذه الأدوات الأربع كلها أسماء ؛ يعنى : ليست حرفًا ، ولا فعلًا ، لكن هي بنفسها حكمها حكم المستثنى بـ «إلا»<sup>(٣)</sup> :

- إذا شُيقت بكلام تام مُوجِبٍ وحبب فيها النصب<sup>(٤)</sup> .

- وإن شُيقت بكلام تام مقرون بنفي أو شبهه جاز فيها الوجهان : البدل والنصب على الاستثناء<sup>(٥)</sup> .

- وإن شُيقت بكلام غير تام فهى على حسب العوامل<sup>(٦)</sup> .

تقول : قام القوم غير زيد . بنصب «غير» ، ولا يجوز غير هذا الوجه ؛ لأن الكلام تام مُوجِبٌ .

(١) «لا غير» إعرابها هكذا :

لا : نافية تعمل عمل «ليس» .

وغير - اسمها منى على القسم تشبيهاً بـ «ليل» ، و«بعد» على الإيهام ، إذا حذف الضماد إليه ، ونوى معناه ، من محل رفع ، والخبر محذوف ، والأصل : لا غيرَه جازلاً .

وفيه إيداع يجوز دخول «لا» على «غير» ، ونحوه ابن هشام ، وقال : إنما يقال : ليس غير . ورواه شمع .

«لئن غملي أشققت لا غيرَ شئاني» .

(٢) لأنه يكون مضافاً إليه ، بإضافة الأداة إليه .

(٣) أى : أن حكمها حكم الاسم الواقع بعد «إلا» .

(٤) على الاستثناء .

(٥) والراجع - كما سبق - هو الإتيان على البدلية .

(٦) وقد كـ . مطلقاً وحبب نصب «غير» وأخواتها ، نحو : ما قام القوم غير حماد . فحبب نصب «غير» .

وتقول: ما قام القوم غير زيد، وغير زيد. فيجوز فيها الرفع، والنصب على الاستثناء.

وتقول: ما قام غير زيد. برفع «غير» وجوزاً؛ لأن الكلام الأول ناقص، فيكون حسب العوامل.

فصار المستثنى «غير، ويؤى، وشؤى، وشؤاء» مجروراً، لا غير. كما قال المؤلف، أما هذه الأدوات فتحكمها حكم المستثنى «إلا».

وهل «يؤى»، «شؤى»، «شؤاء» بمعنى واحد؟

الجواب: نعم، فتقول: جاء القوم يؤى زيد، وشؤى زيد، وشؤاء زيد.

مع أننا نعرف أن «سواء» ليست من أدوات الاستثناء، لكنها لغة في «يؤى»، «والأداة سواء» معروفة أنها بمعنى شئتى، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْهُمْ أَمْ لَمْ تُذِلَّتْهُمْ﴾. لكنها تأتي في باب الاستثناء شريطةً لـ «يؤى»؛ بمعنى: بمعناها. والله أعلم.

## المستثنى بـ «عدا» وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بـ «عدا» ، وحاشا ، ويجوز نفيه وحزوه ، نحو : قام القوم عدا زيداً ، وزيد ، وعدا عمراً وعمرو ، وحاشا بكرًا وشكرًا .  
يعنى رحمه الله : أن المستثنى بـ «عدا» ، وحاشا<sup>(١)</sup> يجوز فيه وجهان :  
النصب والجر دائمًا .

لكن كيف النصب والجر ، وعلى أى أساس ؟

الجواب : أنك إن جعلت هذه الثلاثة أفعالاً ، فالنصب<sup>(٢)</sup> ، وإن جعلتها حروف جر ، فالجر ؛ لأنهم يقولون - حسب نفع اللغة العربية - : وعدنا أن العرب أحيانًا تجرُّ بها ، وأحيانًا تنصب ، ولم يُجد تخريبها لهذا التصرف ، إلا أنها إذا جرَّت ما بعدها فهي حروف جر ، وإن نصبت ما بعدها فهي أفعال ، وهذه من الغرائب أن تكون كلمة واحدة تكون فعلاً ، وتكون حرفاً .

ومثال الجر بهذه الأدوات :

- أن تقول : قام القوم عدا زيد . وإعرابه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القوم : فاعلٌ مرفوع ، وعلامة رفيع الضمة الظاهرة

علا : حرف جر .

زيد : اسمٌ مجرور بـ «علا» ، وعلامة جزم كسرة ظاهرة في آخره<sup>(٣)</sup> .

- وتقول : خرج القوم عدا عمرو . وإعرابه هكذا :

(١) نى : الاسم الواقع بعد أدلة من هذه الأدوات الثلاثة .

(٢) على أن المستثنى مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً .

(٣) والجر وجرور لا تختصن له ؛ لأن ما التفتي به كحرف الجر الزائدة ، لا يفتن بشيء .

خرج : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة .

غداً : حرفٌ جرٌّ .

عبرو : اسمٌ مجرورٌ ، « عداً » ، وعلامةٌ جزءه الكسرة الظاهرة في آخره .

- وتقولُ : اطلقَ القومُ حاشاً بكرٍ . وإعرابه هكذا :

اتطلق : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ .

حاشاً : حرفٌ جرٌّ .

بكرٍ : اسمٌ مجرورٌ ، « حاشاً » ، وعلامةٌ جزءه الكسرة الظاهرة في آخره .

لما على النصب فإنها تكونُ أفعلًا ماضيةً ، وفاعلها مستترٌ وجوبا ، لا يمكنُ أن يظهرَ في اللغة العربية .

ومثالُ النصب بهذه الأدوات :

- أن تقولَ : قامَ القومُ خلاً زيداً . وإعرابه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القومُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة الظاهرة في آخره .

خلا : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبا ، تقديرُه « هو »<sup>(١)</sup> .

وهذا مستثنى من قولنا سابقاً : إذا كان تقديرُ الضميرِ المستترِ « هو » ، أو هي « فهو مشتقٌ جوازاً ، فقد تقدّم بنا أن قلنا : إنك إذا قلتَ : زيدٌ قام . فالفاعلُ في « قام » ضميرٌ مستترٌ جوازاً ، لأنه يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ قام أبوه . وأظهرَ الفاعلُ ، لكن « خلا زيداً » في

(١) يعود على مخصصٍ للتوليد عليه بكتلة السابق ، أو على اسمِ الفاعلِ المقهورِ من الفعل ، أو مصدرِ الفعل . أي : القائم ، أو القيام .

باب الاستثناء لم تُكَّنِ العربُ يُظهِرونَ الفاعلَ يوثقاً من الضمير.

فلهذا قال النحويون : نحن نَجْعُ للعرب ، وليس العربُ نَجْعاً لنا ، فيكونُ الضميرُ مستتراً وجوزياً .

وبهذا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره<sup>(١)</sup> .

فالخلاصةُ الآن : أنه إذا كان الاستثناءُ بـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا » فإنه يجوزُ في المستثنى وجهان : الجزؤُ والنصبُ .

فعلى وجهِ الجزؤِ تكونُ هذه الأدواتُ حروفَ جزؤٍ .

وعلى وجهِ النصبِ تكونُ أفعالاً ، وفاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوزياً ، تقديرُهُ « هو » ، يعودُ على البعضِ المستثنى . ولكنه - وإن كان تقديرُهُ « هو » - لا يمكنُ أن يُظهِرَ بناءً على تصرفِ العربِ ، والعربُ هم المُشْكَمَاتُ في هذه المسألةِ .

والآنَ نبيِّنُ لنا أنَّ الاستثناءَ أدواتُ أسماءٍ مُختصةٌ ، وحروفٌ مُحصنةٌ ، وما يجوزُ فيه الوجهانُ ؛ أن يكونَ حرفاً ، وأن يكونَ فعلاً .

الحرفُ المحضُ : ألا .

والاسمُ المحضُ : عُثْر ، وَبِئْسَ ، وَشَوَى ، وَسَوَاءٌ . والذي يكونُ حرفاً وفعلاً : خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا<sup>(٢)</sup> .

(١) والخلاصة من المعنى والفاعل على الأول والثاني<sup>(١)</sup> في محل نصب على الحال أي . ضميراً ريثماً . والعربية على الثالث<sup>(٢)</sup> أي : وقت شُكْرٍ زيد .

(٢) وبقي من أدوات الاستثناء « ليس » ، و« لا يكون » ، والمستثنى بهما منصوب على الخبرية . واسمهما في الكلام السابق في فاعل « عدَا » وأعرابها ، تقول : فلما ليس ريثماً ، ولا يكون عمراً .

وحكى صاحب كتاب البلغة في كتابه ١ / ١٦٣ ، عن محمد بن جعفر التميمي قال : كان سيبويه أولاً -

(٣) هي الأولى : أن يكون الضمير عائقاً على البعض للملغول عليه بكثرة السابق .

وعنى بالثاني : أن يكون الضمير عائقاً على اسم الفاعل المقوم من الفعل .

١٠٠١ - تراكم الثالث : أن يكون الضمير عائقاً على مصدر الفعل .

لكن هنا مسألة : يقول النحويون : إذا أقرئت « ما »<sup>(١)</sup> بـ « اجلا ، وعدنا ، وحاشا »  
 تكتب النصب ؛ لأنها إذا أقرئت بـ « ما » صارت أفعالاً<sup>(٢)</sup> ، لا حروفاً ، وحيثما يقع  
 النصب .

فإذا قلت : قام القوم ما اجلا زيداً لم يُجز أن تقول : قام القوم ما اجلا زيد .  
 وإذا قلت : قام القوم ما عدنا بكرماً لم يُجز أن تقول : ما عدنا بكرم . وكذلك  
 « حاشا » .

فإذا أقرئت بها « ما » الثانية فإنه يقع أن تكون أفعالاً ، وحيثما تهبت نصب ما  
 بعدها<sup>(٣)</sup> .

« بحسب الفقه وأهل الحديث ، وكان يشتق على حياء من شامة ، فاشتق يوماً قوله **يُحْيِي** :  
 ليس من أحياى إلا من لو شئت لأحييت عليه ليس أبا الدرداء » . فقال سيوطي : أبو الدرداء .  
 وظه اسم « ليس » ، فلهذا حياء ، فأبى من ذلك ، ولازم الخليل .  
 وأورد أيضاً هذه القصة الشاذة في فيض القدير ، ولكنه قال : الأخطى . بدلاً من الخليل .  
 (١) المصدرية .

(٢) وسبب ذلك أن « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، فهذه أفعال الياء إن سيقولون .  
 والقدير « ما » زائفة بعيدة ، إذ لا يواد قبل الجار والمجرور ، بل بينهما ، كما في قوله تعالى : **﴿ لِيُشْفَى قَلْبِي ﴾**  
**﴿ لِيُشْفَى قَلْبِي ﴾** .

(٣) وهذا ينسب إلى الاستثناء ، وكما استثنى من قبل لما تخلص ما جاء في كل باب من أبوابه ، فقوله : **﴿ والله التوفيق :  
 ١- الاستثناء في اللغة هو إخراج بعض أفراد العام بـ « إلا » ، أو إحدى أحوالها ، فولا ذلك الإخراج لكان  
 دافعاً لهما قبل الأداة .**

٢- أنواع الاستثناء عند الجمهور عشرة ، هي : **« إلا ، وغير ، وميوزى ، وشويزى ، وشوواه ، وعلها ، وحاشا ،  
 وحاشا ، وليس ، ولا يكون .**

٣- هذه الأندوات على أربعة أنواع :  
 النوع الأول : ما يكون حرفاً دائماً اتفاقاً ، وهو « إلا » .

والنوع الثاني : ما يكون استثناء اتفاقاً ، وهو أربعة ، وهي : « ميوزى ، وشويزى ، وشوواه ، وغير » .  
 والنوع الثالث : ما يكون حرفاً تارة ، ويكون معاً تارة أخرى ، وهي ثلاث أنواع ، وهي « اجلا ، وعدنا ،  
 وحاشا » .

والنوع الرابع : ما يكون قطعاً دائماً ، وهو « ليس ، ولا يكون » .



- ٤- الاسم الواقع بعد «إلا» على ثلاثة أحوال :
- الحال الأول - وجوب نصب على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام للثبات - أي : لا ذكر فيه للمستثنى منه -  
 فمثلًا : أي : لم يسبقه نفي ، أو شبهة ، وشبه النفي : النهي والاستفهام والدعاء .
- الحال الثاني - جواز الإبقاء لما قبل «إلا» على أنه يدل منه ، مع جواز نصبه على الاستثناء ، وذلك إذا كان  
 الكلام نفيًا مطلقًا .
- الحال الثالث - وجوب إعراله على حسب ما يلتزمه العامل المذكور قبل «إلا» ، وذلك إذا كان الكلام  
 ناقصًا - أي : لم يذكر فيه للمستثنى منه - ولا يكون حيزًا إلا معناه .
- ٥- الاستثناء المقطوع هو الذي يكون فيه ما بعد «إلا» من غير حس ما قبلها ، والمستثنى فيه = حتى لغة  
 أصل الجحار - يكون واجب النصب ، وهي اللغة العليا ، لأنها لغة القرآن .
- ٦- المستثنى = «ببؤس» ، و«خوى» ، و«خواء» ، وغيره يجب جرّه ، وإضافة الأداة إليه . أما الأداة نفسها فإنها  
 تأخذ حكم الاسم الواقع بعد «إلا» ، على التفصيل الذي سبق .
- ٧- الاسم الواقع بعد «عنا» ، و«خلا» ، و«حاشا» يجوز لك أن تنصبه ، ويجوز لك أن تحذفه . والمعرّف ذلك  
 أن هذه الأسماء تستعمل أفعالًا تارة ، وتستعمل حروفًا تارة أخرى ، على ما سبق . وإن قرأتهنّ بعد  
 فعلت ما بعدها على أنه مفعول به ، والعامل ضمير مستتر وجوزًا ، وإن قرأتهنّ حروفًا حقيقتًا ما بعدها  
 على أنه مفعول به .
- ٨- ضمير هذا امرؤٌ فيما إذا لم تقدم عليه «ما» العنصرية ، فإن تقدمت على واحدة منهن «ما» هذه  
 وتحت معيها مطلقًا .



## باب « لا »

## باب « لا »

## شروط إعمال « لا » عمل « إن »

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب « لا » ) اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين . إذا باشرت النكرة . ولم تتكرر « لا » ، نحو : لا رجل في الدار .

وقوله رحمه الله : اعلم . صر المؤلف رحمه الله هذا الباب بكلمة « اعلم » من أجل أن كتبه .

وقوله رحمه الله : أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين .

قوله : تنصب . من هذه الكلمة أخذنا عملها ، فعمل « لا » النافية للجنس النصب ، كعمل « إن » تماماً ، وه « إن » قد سبق أنها تنصب الاسم ، وتزفع الخبر ، وهذا هو عمل « لا » النافية للجنس .

لكن يقول المؤلف رحمه الله : النكرات . فلا تنصب المعارف .

فلو قلت مثلاً : لا زيد قائم . لا يمكن أن تنصب « زيد » لأنه معرفة .

ولو قلت : لا القوم قائمون . لا يمكن أن تنصب « القوم » لأنها معرفة ، فهي لا تفتل إلا في النكرات ، وهذا هو الشرط الأول لعملها النصب ، أن معمولها<sup>(١)</sup> لا بد أن يكون نكرة .

وقوله رحمه الله . بغير تنوين . أي : لا يجوز استنهاها ، فنقول مثلاً : لا رجل قائم . ولا ثقل : لا رجلاً قائم . لكن لو جئت « إن » مكان « لا » فإنا نقول : إن رجلاً قائم . فتكون استنهاها ، لكن « لا » لا تكون استنهاها .

إذن : « لا » النافية للجنس تنصب ، ولا تزفع ، ولا تجزئ ، وعملها هذا يكون في النكرات ، دون المعارف ، ويكون بغير تنوين .

(١) المراد معمولها هنا اسمها وجرها معاً ، فلا يكونان معرفتين ، بل لا بد أن يكونا نكرتين . كما وضح ذلك المؤلف والشارح رحمهما الله .

ثم ذكر رحمه الله باقي شروط إعمال « لا » النافية للجنس ، فقال رحمه الله :  
إذا باشرت الكفرة ، ولم تتكزري « لا » .

فتحصل من ذلك أن شروط إعمال « لا » النافية للجنس ثلاثة :

١- أن يكون اسمها وعبرها نكرةً .

٢- أن تُباشِر الاسم .

٣- ألا تتكزري .

وقد مثل المؤلف رحمه الله على عمل « لا » فيما بعدها التصب بغير توبين بقوله :  
نحو : لا رجل في الدار .

وعراب هذا المثال هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، وهو نكرة ، ولم يُتَوَّن ، مبنى على الفتح في تحلٍ تصب ، ولا  
نقول : منصوب بها .

في الدار : جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوف ، عبرها .

ومن أمثلة عملها أيضًا :

المثال الأول : لا إله إلا الله . فهي من هذا الباب ، ونقول في إعرابها :

لا : نافية للجنس .

إله : اسمها ، وهو نكرة ، مباشر لها ، غير متوَّن .

المثال الثاني : لا كتاب مفتوح .

المثال الثالث : لا جنان محمودة .

المثال الرابع : لا ولد عاقب . وهذا المثال صحيح إعراباً ، لا نحياً ، لأنه يوجد أولاد

عاقبون .

المدل الخامس : لا رجل قائم . وتقول في إعرابه :

لا : نافية للحسب ، ولا بد أن تُقْبَل ؛ لأنه لو جُذِّدَ « لا » لَبُنْتُ نافية للحسب<sup>(١)</sup> ،  
و« لا » الثانية للحسب تنصب الاسم ، وتُرْفَع الخبر .

رجل . اسمها مبنو على الفتح ، في شغل نصب .

قائم . غيرها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولو قلت : لا الرجل قائم . فإنه لا يتصلح ؛ لأنه معرفة .

ولو قلت . لا رجل القائم . فإنه أيضاً خطأ ؛ لأنَّ الخبر معرفة . ولهذا لا تُقْرَب

قولنا : لا إله إلا الله . لا تُقْرَب « الله » خبر « لا » ؛ لأنه معرفة .

لكن لو قلت : لا رجل إلا قائم . أُقْرَبنا « قائم » خبرها . ولهذا لو قيل : كيف

تُقْرَب ما بعد « إلا » في « لا رجل إلا قائم » على أنه خبرها ، ولا تُقْرَب لفظ الجلالة  
« الله » الواقع بعد « إلا » على أنه خبر ؟

فالجواب : لأنَّ هذا معرفة ، وذلك تكرة .

فإن قال قائل : فأين الخبر إذن ؟

فأقول . الخبر محذوف ، تقديره : لا إله حق إلا الله . وبعض الناس فسره ، فقال :

التقدير : لا إله موجود إلا الله . وهذا خطأ عظيم ؛ لأنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله .

نفيت الآلهة الموجودة ، وهناك آلهة غير الله . بل إنه وإنما يُوجه هذا القول بوحدة الوجود ؛

فإنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله . جعلت كلَّ موجود هو الله ، وهذا خطأ عظيم .

ولهذا كان المتكلمون أن تقول : إنَّ تقدير الخبر « حق » ، والله : بدل من « حق » ؛

لأنَّ الكلام تام منقطع .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن لم تُباشرها وجب الرفع . ووجه نكر .

(١) وهي « لا » النافية للوجود ، وهي من الحروف المشبهة بـ « ليس » في عملها ، فهي ترفع الاسم . ونصب

الخبر ، نحو أن تقول : لا رجل أحضرتك .

« لا » محو . لا في الدار رجل ، ولا امرأة ، فإن تكرر حرف جاز إعمالها والغاؤها . فإن  
 نشت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار . ولا  
 امرأة .

قوله رحمه الله : فإن لم تباشرها ونجى الرفع ، ووجب تكرار « لا » . يعنى : إذا  
 لم تباشروا « لا » النكرة ، فإنه يجب على رأي المؤلف أمران : الرفع ، وتكرار « لا » ،  
 وحكى نُقِرْت « لا » نافية مُلغاة .

ومثل المؤلف رحمه الله لذلك بقوله : لا في الدار رجل ، ولا امرأة . فكلمة  
 « رجل » لم تُنصَب ، لأنها فقدت من الشروط المباشرة ، فقد جيلَ بينها وبين « رجل »  
 بالجار والمجرور الذي هو الخبر .

وتقول في إعراب هذا المثال .

لا : نافية فقط مُلغاة .

في الدار : جار ومجرور متعلقٌ بمحذوف خبرٍ مُتقدِّم .

رجل : مبتدأ مُؤخَّر ، مرفوعٌ وعلامة رقيه ضمة ظاهرة في آخره .

ولا : الواو حرف عطف ، ولا : نافية مُلغاة .

امرأة . معطوفٌ على « رجل » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رقيه  
 ضمة ظاهرة في آخره .

والمؤلف رحمه الله هنا قال : إذا لم تباشروا ونجى أمران : الرفع وتكرار « لا » ،  
 فيجب على كلام المؤلف أن تقول : لا في الدار رجل ، ولا امرأة . كما مثل ، ولا يجوز  
 أن تشكك ، فتقول : لا في الدار رجل . فقط ، بل لا بد أن تقول : ولا امرأة .

وهذا على كلام المؤلف ، وهو أحد القولين عند النحويين ، وقال بعضهم : إذا لم  
 تباشروا ونجى الرفع ، واستلخمين التكرار ، وليس بواجب .

وكيفهما الأرجح ؟

الجواب : الثاني ؛ لأنه أسهل ، وإني أفتيكم بأن يصح الرخص في باب النحو جائز ، وفي باب الفقه لا يجوز .

إسن : نقول : الأرجح أن التكرار مشتق من ، وليس بواجب .

إسن . يجوز أن نقول على هذا : لا في الدار رجل . ونشكك . وعلى رأي المؤلف لا يجوز ، بل لا بد أن نقول : ولا امرأة .

فإن اقتضت على « لا » الأولى فهو عند المؤلف ممنوع ، ولكن نقول : إنه ليس ممنوع ، بل هو ترك للأفصح ، والأفصح أن تُكْرَمَ ، ولكن إذا لم تُكْرَمَ فلا بأس .

وإذا قلت : لا في التخرج كتاب . فهذا على رأي الثاني يجوز ، لكن على رأي المؤلف لا بد أن نقول : لا في التخرج كتاب ، ولا فم .

ولهذا يقول الإنسان : هل بالبيت أحد ؟ هل فيه رجل ؟ فبغاب : لا ، لا فيه رجال ، ولا نساء .

وعلى القول الثاني يصح أن نقول : لا فيه رجال ، لكن على رأي المؤلف قل : لا فيه رجال ، ولا نساء . هذا إذا لم تُبَاشَر .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن تكرر . هذا ضد قوله : ولم تُكْرَمَ . في الأول .

قال رحمه الله : فإن تكرر جاز إعمالها والغاؤها . فإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

وقوله : إن تكرر . يعنى : مع المباشرة ؛ لأن عدم المباشرة سبق لنا أنه لا بد . على رأي المؤلف - من الرفع والتكرار ، لكن كلاًهما الآن إذا باشرت وتكررت ، فهذا يجوز الإعمال والإنشاء .

وعليه فإن « لا » يكون لها ثلاثة حالات :

١ - أن تُبَاشَر ، ولا تُكْرَمَ . فهذا يجب التصب .

٢- ألا تُباشِر . فهنا تجب الرفع والتكرار .

٣- أن تُباشِر وتُكْرِر . فهنا يجوز الوجهان : النصب والرفع .

والمؤلف رحمه الله مثل لهذه الحالة الثالثة بقوله : لا رجل في الدار ، ولا امرأة بدون تنوين . وهذا مثال الإعمال .

وبقوله : لا رجل في الدار ، ولا امرأة . وهذا مثال الإلغاء .

ومثال الإلغاء أيضاً . قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُهَا وَلَا تُكْرِمُهَا ﴾ . فكلمة « لغو » بأشرفها « لا » ، وهي نكرة ، ولكن لما تكرر « لا » أُلغيت ، ولو لم تأت : ﴿ وَلَا تُكْرِمُهَا ﴾ لكان يقال : لا تقرب فيها .

وهذه المسألة يُعَيَّرُ عنها النحويون ، « لا حول ولا قوة إلا باللّه » بدلاً من قول المؤلف : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

فإحصاءه الآن : أن « لا » إذا دخلت على معرفة وحبب إلغاؤها ، وإذا فُصِّلَتْ وحبب إلغاؤها والتكرار ، وإذا باشرت وتكررت جاز الإعمال والإلغاء ، فنقول : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، ولا رجل في الدار ، ولا امرأة . وهذه المسألة فيما إذا تكرر « لا » مع مباشرة - احترماً مما لو تكرر مع عدم مباشرة ، فهنا تجب الإلغاء ، وليس فيه إلا وجه واحد ، وهو الرفع ، فيجوز لك في الأول وجهان - كما قال المؤلف - الإعمال والإلغاء ، فنقول : لا رجل - فتنبها على الفصح - في الدار ولا امرأة ، ونقول : لا رجل في الدار ولا امرأة .

وجوز لك في الثاني ثلاثة أوجه ، إلا إذا رفعت الأول ، يعني : إن أُلغيت « لا » -

يعني : جعلتها نصب - في الأول ، فنبهته على الفصح ، فنقلت : لا حول ، جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه ، الإعمال ، والنصب مع التنوين ، والإعمال الذي هو الرفع . ويكون مؤنثاً . فنقول : لا حول ولا قوة إلا باللّه . « قوة » هنا هو الوجه الأول ، وهو الإعمال كما أُلغيت الأولى تُعْمَلُ الثانية ، ونقول في إعراب هذا المثال :

لا : نافية للجزم .

حول : اسمها مبنى على الفتح في تَخَلُّ نَصَبٍ ، وغيرها محذوف ، تقديره : إلا بالله .  
ولا قوة : الواو حرف عطف ، و « لا » نافية للجنس ، و « قوة » : اسمها مبنى على  
الفتح في تَخَلُّ نَصَبٍ .

إلا : أداة استثناء مفعلة .

بالله : جلا ومجرور متعلّق بمحذوف ، خبر « لا » الثانية .

ويجوز أن تَجْعَلَ « بالله » خبراً لهما جميعاً .

إذن : إذا قلنا الأولى قلنا الثانية ، فصار كلٌّ من الاسمين مبنياً على الفتح .

وتقولون : لا حول ولا قوة إلا بالله . « قوة » هذا هو الوجه التالي ، وهو التنوين .

يعنى : مع النصب . وإعرابها يكون هكذا :

لا : نافية للجنس .

حول : اسم « لا » مبنى على الفتح ، في تَخَلُّ نَصَبٍ .

ولا قوة : الواو حرف عطف ، ولا : نافية ، وقوة : معطوف على تَخَلُّ اسم « لا » .

كيف ؟ لأننا قلنا : إنَّ اسم « لا » مبنى على الفتح في تَخَلُّ نَصَبٍ ، فإذا قلنا : ولا

قوة . صارت « قوة » معطوفة على تَخَلُّ اسم « لا » ؛ لأنَّ تَخَلُّه النصب .

وما الفرق بين هذا الوجه والذي قبله ؟

الجواب : أنَّ هذا متون ، والأول غير متون .

وتقولون : لا حول ولا قوة إلا بالله . وإعراب « ولا قوة » هكذا :

الواو : حرف عطف .

لا : نافية .

قوة : معطوف على تَخَلُّ « لا » واسمها . وكيف على تَخَلُّ « لا » واسمها ؟

الجواب : لأنَّ تَخَلُّهما الرفع ، إذ إنَّ تَخَلُّهما أتت مبنياً ، حيث وقعا في ضمير الجملة .



واضرفى يسر هذا والوجهين قبله أن هذا مرهوتج ، والوجهان قبله : مصوبت مننؤن ، وعيز مننؤين .

وإيه أنحنلنا فى الأولى - يعنى : لم نكملها ؛ يعنى : رفعت الأول على أنه مبتدأ ، وألغيت « لا » ، كأنها غير موجودة - جاز فى الثانى وجهان : الإعمال ، والإعمال - الإعمال : هو البناء على الفتح فى تكمّل نصب ، وليس النصب ، والإعمال : الرفع مع التنوين - فتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنك أتممت الثانى ، والأولى أتممتك ، وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وأمرات هذين الوجهين يكون هكذا :

الوجه الأول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية ملغاة .

حول : مبتدأ .

و : حرف عطية .

لا : نافية للجنس عاملة ، نصب الاسم ، وتزولع الخبر .

قوة : اسمها مبنى على الفتح ، فى تكمّل نصب .

الوجه الثانى : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية للجنس ملغاة .

حول : مبتدأ .

الواو : حرف عطية .

لا : نافية للجنس ملغاة .

قوة : مبتدأ ، لو معطوف على الأول<sup>(١)</sup> .

المهم أن « حول ، وقوة » على هذا الوجه الثانى ليسا اسماً لـ « لا » ، والخبر هو « بالله » .

(١) نى : على « حول » .

وهذان بيتان لآمن مطلق رجمه الله يُوشحان كل ما عضي ، قال رجمه الله :

..... كحلًا حول ولا قُوَّة والثاني الجملا

فهي هنا عاملة .

مرفوعًا أو منصوبًا أو مُرْتَجَبًا وإن رفعت أولًا لا تُنصب<sup>(١)</sup>

فهذه ثلاثة : مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مُرْتَجَبًا .

وقوله رجمه الله : وإن رفعت أولًا لا تُنصب . وما الذي يعنى عندنا إذا لم تُنصب ؟

الجواب : الرفع ، والتركيب ، وهو البناء على الفتح ، فهو اختلاف عبارات فقط ، والمعنى واحد . فإذا قلنا أُنشئنا ، أوردنا ، أو بنينا على الفتح فالمعنى واحد . فإذا حنطنكم هذين البيتين لا يُشكّل عليكم شيء ، إن شاء الله .

وَأَلْعَلُّمُ أَتْكُمْ لَا يَكُونُ أَنْ تُحِطُّوْا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا إِذَا قُلْتُمْ : لَا حَوْلَ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

ومثل « لا حول ولا قوة إلا بالله » : قول النبي ﷺ : « لا ضرر ، ولا ضرار »<sup>(٢)</sup> . فكلمة « ضرار » يجوز فيها ثلاثة أوجه إذا بيئت الأول ، ويجوز فيها وجهان إذا رفعت ، فتقول : لا ضرر ، ولا ضرار ، وتقول : لا ضرر ، ولا ضرار ، وتقول : لا ضرر ، ولا ضرارًا . هذا على إعمال « لا » في الأولى « ضرر » .

وتقول : لا ضرر ، ولا ضرار ، وتقول : لا ضرر ، ولا ضرار . وهذا على إعمال « لا » الأولى .

ولا يصح مطلقًا أن تقول : لا ضرر ، ولا ضرارًا .

بقى لنا مسألة . وهي أنه إذا أُنشئت الثانية فالخير للجميع ، يعنى : إذا قلت : لا

(١) الألفية ، باب لا التي تعنى الجنس ، البيتان رقم (١٩٩) ، (٢٠٠) .

(٢) أحمد ٣١٢/١ ، وابن ماجه (٢٣٤٠) ، (٢٣٤١) ، وسنة النووي رحمه الله ، كما في شرح الأربعة

حول ، ولا قوة إلا بالله . صابر « بالله » غيراً لهما جميعاً .

وإذا قلت : لا حول ولا قوة إلا بالله فالخبر لهما جميعاً أيضاً .

وإذا اتصلت الثانية فالخبر لها ، وغير الأولى محذوف ، يعنى : إذا قلت : لا

حول ، ولا قوة إلا بالله ، فخير الأولى محذوف دل عليه خبر الثانية ، لأنك جعلت الثانية مشتقّةً بعملها .

« نَيْفَةٌ لِكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ رَجَمَهُ اللَّهُ : يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : اسْمٌ « لا » نَائِفَةٌ لِلْجِنْسِ يَكُونُ

مُؤَرَّثًا « مَبْنِيًا » ، وَيَكُونُ مَنصُوبًا ، إِنْ كَانَ مَفْرُودًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَفْرُودٍ فَهُوَ مَنصُوبٌ .

لكن ما هو المفرد هنا ؟

الجواب : المفرد هنا ما ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف ، ولو كان جمعاً .

وغير المفرد ما كان مضافاً ، أو شبيهها بالمضاف .

فإذا قلت : لا رجلٌ في البيت . فهذا مفرد ، لأنَّ « رجل » ليس مضافاً ، ولا شبيهها

بالمضاف .

وكذلك : لا رجلين في البيت . مفرد ، لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف .

وإعرابه هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجلين : اسمها مبني على الياء ، نباةً عن الفتحوة ، في محل نصب .

ولو قلت : منصوباً بالياء لكان خطأ صناعةً ، لأنَّ المفرد يكون مبنيًا ، فنقول : مبنيٌّ

على الياء ، نباةً عن الفتحوة ، في محل نصب .

وكذلك لا اثنين في البيت . مفرد ، لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهها بالمضاف .

وإعرابه هكذا :

لا : نافية للجنس .

مسلمين ، اسمها مبدع على الباء نية عن الفتحة في متحل نصب .

وإذا قلت : لا غلام رجل حاضر . فهذا غير مقوم ، ولذلك يكون منصوباً .

ومثاله أيضاً أن تقول : لا سيارة أجرة هنا . فـ « سيارة » اسم « لا » منصوب ، لأنه مضاف .

ولا يصح أن تقول : لا غلام زيد . لأنه معرفة ، وهي لا تقتل في المعارف<sup>(٦)</sup> ، وعليه ففي هذا الأخير يجب أن تقول : لا غلام زيد . بالرفع ، ولهذا تقول في إعراب : لا رجل في البيت :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، مبدع على الفتح في متحل نصب .

وتقول في إعراب : لا غلام رجل حاضر .

لا : نافية للجنس .

غلام : اسمها منصوب بها - ولا تقول : مبدع - لأنه مضاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .

والثبوت بالمضاف هو ما تعلق به شيء من كلام معناه ، يعني : ما كان له معصوم .  
ومثاله : لا ظالماً للناس تفلح .

فـ « ظالماً » شبيهة بالمضاف ، لأنها تعلق بها شيء ، وهو « للناس » ، فتقول : هذه شبيهة بالمضاف ، وتخصيص اسم « لا » ، تقول : لا ظالماً للعباد تفلح .

ومثاله أيضاً : لا طالقاً جيلاً هنا . فـ « طالقاً » منصوب ، ولا يصح أن تقول : لا

(٦) إما كان « غلام » في قولنا « غلام زيد » معرفة ، لأنه مضاف إلى معرفة ، والمضاف إلى معرفة كما تقدم يكون معرفة ، بينما كان « غلام » في قولنا : « غلام رجل » نكرة ، لأنه مضاف إلى نكرة ، والإضافة إلى النكرة لا تفيد التعريف ، وإنما تفيد التخصيص ، والله أعلم .

طالع جبلاً . بالبناء على الفتح ؛ لأنَّ اسم « لا » « طالقا » هنا شبيهة بالمضارب ، فيجوز نصبه .

و« طالقا » هنا شبيهة بالمضارب ؛ لأنه مُقْبَلٌ بـ « جبلاً » ، فهو قد تعلّق به شيءٌ من تمام معناه ، معمولٌ له .

ومثاله أيضاً : لا ساكتاً في البيت حاضر . فـ « ساكتاً » شبيهة بالمضارب ، ولا يصح أن نقول : لا ساكنٌ في البيت حاضر ؛ لأنَّ هذا ليس بمفرد ، بل هو شبيهة بالمضارب .  
ومثاله أيضاً : لا صاعداً الجبل ضعيفٌ .

وإعرابه :

لا : نافية للجنس .

صاعداً : اسمها منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وفاعله مستترٌ جوازاً ، تقديره هو .

الجبل : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .

ضعيفٌ : خبرها مرفوعٌ بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

## بَابُ الْمُنَادَى

## باب المُنَادَى

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب المُنَادَى ) المُنَادَى خمسة أنواع لفخرفد  
 لعمد . والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف . والشبهة بالمضاف  
 فأما المَعْرُوفُ العَلَمُ والنكرة المقصودة ، فَيَتَيَّنُ عَلَى الضَّمِّ ، من غير تنوين ، محوً  
 زيد . ويا رجل . والثلاثة الباقية منصوبة ، لا تُغَيَّرُ .  
 قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب المُنَادَى . المُنَادَى يعني : المُنَادَى<sup>(١)</sup> . هذا في  
 اللغة .

وأما في الاصطلاح فهو المُنَادَى الذي اقْتَرِنَ بِدَعَائِهِ ياء النداء<sup>(٢)</sup> ، أو إحدى  
 أحوالها .

ياء النداء مثل : يا رجل .

أو إحدى أحوالها ، مثل : أي رجل . فـ « أي » هنا بمعنى « يا » ، وربما يُنَادَى  
 بالهمزة ، فيقال : أَرْجُلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَطْلُومُ إِذْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا  
 أَقْدَى السَّلَامِ نَيْبُهُ ظُلْمُ  
 إذن : الهمزة ، والياء ، وأي حروف نداء<sup>(٣)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : المُنَادَى يتنوع إلى خمسة أنواع . المُنَادَى

(١) المُنَادَى - يفتح الدال المهملة ، مع ألف مقصورة بعدها - لغة : هو المطلوب إتيانه تحلفًا ، تقول : ائذك  
 زيدًا ، إذا طلبت إتيانه .

(٢) فيكون المُنَادَى في الاصطلاح هو المطلوب إتيانه « يا » ، أو إحدى أحوالها .  
 مثله : يا زيدًا ، ثم .

فكلمة « زيد » مَنَادَى ؛ لأنه مُكَلِّبٌ إتيانه بحرف النداء « يا » .

(٣) ومن حروف النداء أيضًا :

- أيًا ، بحر :

أَيَا شِعْرَ الْعَبِيدِ نَأْتِيكَ شَوْقًا      كَأَنَّكَ لَمْ تَمُزْجْ عَلَى ابْنِ خُرَيْفٍ  
 وحبًا ، نحو : يَا شِعْرُكَ نَأْتِيكَ شَوْقًا .

لعلم. و الكفرة المقصودة، والكفرة غير المقصودة، والمضائف، والمختبة مصنف.  
 أولاً - لفظة العلم<sup>(١)</sup>، مثل: زيد، وعمرو، ويكر، وعالد، وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup>.  
 ثانياً الكفرة المقصودة مثل: رجل - تعنى: رجلاً شقيماً - تقول: يا رجل.  
 ومثل شخصي - تعنى: شخصاً شقيماً - تقول: يا شخصي. ومثل قوم - تريدُ قومنا  
 شقيين - تقول: يا قوم. وأمثالها كثيرة<sup>(٣)</sup>.

ولا فرق في الكفرة المقصودة بين المفرد الدال على الواحد، وبين المتنى الدال على  
 اثنين، والجمع الدال على ثلاثة فأكثر.

ثالثاً: الكفرة غير المقصودة مثل: أن يُنادي الإنسان شخصاً تكرة، لا تقيده  
 بعينه<sup>(٤)</sup>، مثل أن يقول الأعمى: يا ولداً ذلياً، أو يا رجلاً ذلياً، أو يا سامعاً قد ضيقت.  
 فهذا لا يُريدُ ولداً، ولا رجلاً، ولا سامعاً شقيين، فيكون تكرة غير مقصودة<sup>(٥)</sup>.  
 والفرق بينهما<sup>(٦)</sup>: أنك إذا قلت: يا رجل. كأنك تُشيرُ بأصبعك إليه تقيده،  
 فهو شقي.

(١) حضر المؤلف رحمه الله المنادى في أنواع خمسة، وعلى هذا جمهور النحاة، ودليله الاستفراء. قاله  
 السيوطي في التمعن.

(٢) قد نظي في باب لا، والتلغية للجنس تعريف للمفرد بأنه ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، وعليه  
 قيس المفرد بما في باب المنادى المتنى، وجميع المذكر السالم، وجميع المؤنث السالم، وجمع المنكسر  
 مذكراً ومؤنثاً. وأيضاً نظي تعريف العلم في باب التعت بأنه كل اسم دل على معنى دون قيد.

(٣) ومثاله أيضاً: يا فاطمة، يا زيدان، يا مسلمون، يا مسلمات.

(٤) والكفرة المقصودة هي التي يُقصد بها من قبل المنادى - بكسر الدال التهمة - واحد معين. مما يصح  
 إطلاق لفظها عليه.

ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القران اللفظية أو الحالية.

(٥) فيكون مراد المنادى واحداً غير معين.

(٦) وسعر قول السجستاني: يا فاطمة فاطمة. فإنه لا يريد واحداً منها، بل يريد كل من يُمكن عليه لفظ «عاص».

(٧) أي: بين الكفرة المقصودة، والكفرة غير المقصودة.



٥٥: قلت يا رجلاً أينما غطشاً. فهذه نكرة غير مقصودة.

وأيضاً : المضاف مثل : يا عبد الله ، يا غلام زيد ، يا عبد الرحمن .

حاشا : النسبة بالمضاف . وهو الشبهة بالمضاف فيما سبق في باب « لا » النافية للجنس ، وهو ما تعلق به شيء من تمام معناها<sup>(١)</sup> .

مثل أن تقول : يا طالفاً جبلاً تخيلتني منك .

وتقول : يا طالفاً للعلم اغتهد .

٥٦: طالفاً ، وطالفاً شاذي شبيه بالمضاف ، لأنك : لم تحصر واحداً فعلياً .

ثم رجع المؤلف بعد التنويع . فذكر حكم كل واحد ، فقال : فأما المفرد العظم والنكرة المقصودة فيبيان على الضم ، من غير تنوين<sup>(٢)</sup> .

فالمفرد العظم يثنى على الضم من غير تنوين ، فتقول : يا زيد ، ولا يصح أن تقول : يا زيد ، ولا يصح أن تقول : يا زيداً ، بل يجب أن تقول : يا زيد .

ومثال النكرة المقصودة أن تقول : يا رجلاً . إذا كنت تريد رجلاً شبيهاً .

ومثالها أيضاً أن تقول : يا مسلمون اتقوا الله . فتخاطب أوقاتاً معينين تعظمهم .

والمؤلف رحمه الله يقول : المفرد العظم . وما معنى العظم ؟ الجواب : هو ما يؤتى به

(١) سواء أكان هذا المعلق به مرفوعاً ، نحو : يا عبدكاً يفتله ، أم كان منصوباً به ، نحو : يا حافظاً فرثته ، أم كان مجروراً بحرف جر يعلق به ، نحو : يا لوجاً للغير .

(٢) اشتكر على المؤلف رحمه الله قوله : فيبيان على الضم من غير تنوين . لأن كلمة « من غير تنوين » تعني فيها كلمة « بيان » ، لأن البناء لا يدخله التنوين . وهذا الاستفهام - والله أعلم - ليس من جهة الإفادة ذكر المحل أن هناك نوعاً من أنواع التنوين الأربعة التي تلحق الاسم يلحق الأسماء البنية ، وهو تنوين التثنية . والنظر ما تقدم .

كما أن هناك من التنوين ما يلحق الحروف ، والحروف كلها مبنية ، وهو تنوين التثنية ، والتنوين العلى : قال الشاعر :

قلت يث الثم يا شئني وإين كان فقيرا شبيها قلت وإين

الشخص، مثل: زيد، وبكر، وخالد، وما أشبه ذلك. هنا هو العَلَمُ، وليس هو الشخص، لأننا لو قلنا: هو الشخص لصح أن يتوجه بالبناء إلى كل ما له شخص، فيشتغل حتى الجوز، وهذا ليس بصحيح.

قال المؤلف: يتبان على الضم. ويكون ذلك في متصل نصب، لأن المؤلف يتكلم في منصوبات الأسماء، فيكون المعنى أنه يثنى على الضم، أو ما تابت عنه<sup>(١)</sup> في محل نصب.

وأما الثلاثة الباقية فهي منصوبة لا غير<sup>(٢)</sup>، قال المؤلف رحمه الله: والدلالة الباقية منصوبة، لا غير. وما هي الثلاثة الباقية؟

(١) فإن كان رفع بالضمه فإنه يثنى على الضمة، نحو: يا محمد، يا فاطمة، يا رجل، يا فاطمة.

وإن كان رفع بالألف تباها عن الضمة - وذلك لثني - فإنه يثنى على الألف، نحو: يا محمدان، ويا فاطمتان.

وإن كان يرفع بالواو تباها عن الضمة - وذلك جمع المذكر السالم - فإنه يثنى على الواو، نحو: يا محمدون.

وكذلك يكون البناء على الضم لفظاً، نحو: يا زيد. فـ يا حرف بناء، وزيد: متاوى يثنى على الضم في محل نصب، لأنها في معنى «أخوه».

ومثال بناء التكرار المنصوبة على الضم لفظاً: يا رجل، لحيي. وقد يكون منصوباً، نحو: يا موسى، يا قاضي. فـ يا حرف بناء، وموسى، وقاضي: مبدآن على ضم مقدر، تعلقاً في الأول، واستقلالاً في الثاني.

ونحو: يا غلام، ويا سينوي. مما كان مبدأ قبل البناء، فـ غلام، وسينوي: مبدآن على ضم مقدر على آخرهما، منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

والحاصل أن الثاني التمرن يثنى على ما يرفع به لو كان شرفاً، فـ زيد، ورجل، لو كانتا شرفين ترفعان بالضم، مبدآن عليهما في البناء، والزيدان والرجلون لو كانتا شرفين ترفعان بالألف، والواو، مبدآن عليهما في البناء.

(٢) إعراب لا غير ذكره الشيخ حسن الكفراوي رحمه الله في شرحه للأجرمية، فقل رحمه الله ص ١٠٠.

٦: نافية تعمل عمل ليس، ارفع الاسم، وتنصب الخبر.

عبر اسمها يثنى على الضم، في محل رفع الحذف المضاف إليه، ونية معناه، والخبر محذوف، أي:

حازها.

الحرف ب. هي : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبهة بالمضاف ، فهذه الثلاثة تُفضَّبُ بالفتحة ، أو بما تاب عنها .

مثال المضاف . يا أبا زيد . ولا يصح أن تقول : يا أبو زيد .

ومثال الشبه بالمضاف : يا طالعا جبلاً محملياً منك .

ومثال النكرة غير المقصودة : لو كان رجلٌ في الليل ، لا يرى أحداً ، يصرخ ، ويقول : يا رجلاً ذئبي ، يا رجلاً ذئبي ، يا شخصاً ذئبي . فهذا صحيح ؛ لأنه نكرة غير مقصودة .

ولكن لو كان هذا المنادي يري رجلاً فغيتاً إلى جنبه فإنه يقول : يا رجلٌ ، ذئبي . لأنه نكرة مقصودة ، فينبئ على الضم<sup>(١)</sup> .



(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب الندى ، وذاكم هو شخص ما ذكر في هذا الباب :

١- الندى اصطلاحاً هو المدعو الذي يهتف به صاحبه به النداء ، أو إحدى أحوالها .

٢- حروف النداء ، نحو : يا ، والهمزة ، وأنت ، وأيا ، وغيرها .

٣- لندى خمسة أنواع : العلم المفرد ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبه بالمضاف .

٤- اثره بالرفع في باب النداء ، هو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، وعليه يدخل في المفرد النسي والجمع بألوانه الثلاثة .

٥- النكرة المقصودة هي التي يُقصد بها من قبل المنادي واحد معين ، كما يصح إطلاق لفظها عليه . ومعرفة كونها مقصودة يكون بمتنصفي القرآن القطبية والحالية .

٦- نكرة غير المقصودة هي التي يقصد بها واحد غير معين .

٧- الشبه بالمضاف هو ما كانت صورته صورة مضاف ، وليس مضافاً حقيقياً ، ويُحذف بأنه اسم تغلق به لفظ من تمام معناه .

٨- حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة أنهما يبدآن على الضم لفظاً ، أو تغديراً ، أو على ما يورث عنها .

٩- حكم النكرة غير المقصودة والمضاف والشبه بالمضاف أنهم يُغضون بالفتحة ، أو بما يورث عنها .

والحمد لله الذي نعمته تم الصالحات .

## بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

## بابُ المفعولِ من أجله

قال المؤلفُ رحمه الله تعالى : (بابُ المفعولِ من أجله) ، وهو - الاسمُ المنصوبُ .  
الذي يُذكرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل ، نحو قولك : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو ، وقصدتُ  
البناءَ معروفك .

وقوله رحمه الله : بابُ المفعولِ من أجله . هو من المنصوبات ، ويُشتملُ المفعولُ  
له<sup>(١)</sup> ، يعنى : أن التحريز ، بعضهم يقول : المفعولُ من أجله ، وبعضهم يقول : المفعولُ  
له . والمعنى واحدٌ .

يقولُ المؤلفُ في تعريفه : هو الاسمُ المنصوبُ .

فقولُهُ : هو الاسمُ<sup>(٢)</sup> . يخرجُ بذلكَ الفعلَ والحرفَ .

وقوله : المنصوبُ . يخرجُ بذلكَ المرفوعَ والمجرورَ .

وقوله : الذي يُذكرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل . يخرجُ به بنيةَ المنصوباتِ .

وهنا فائدةٌ أُجبتُ أن أكتبَ عليها ، وهو أنه في تعريفِ الأشياءِ يُشتملُ أجزءُ وصفِ  
فصلًا ، وما قبله يُشتملُ جنسًا ، لأنَّ ما قبلَ أجزءِ وصفِ للشعرِفِ يُشتملُ فيه الشعرُفُ  
وغيره ، فهو جنسٌ تشتملُ أنواعًا ، وأجزءُ وصفِ يُخرجُ به ما عداه ، فيكونُ فصلًا ، أى :  
فصلًا مُتميِّزًا .

وقوله . الاسمُ . يُشتملُ فيه جميعُ الأسماءِ المرفوعةِ والمنصوبةِ والمجرورةِ . إذ : هو  
جنسٌ .

وقوله المنصوبُ . أيضًا ، تشتملُ كلَّ منصوباتِ الأسماءِ ، فهو جنسٌ يُشتملُ فيه أنواعٌ .

وقوله : الذي يُذكرُ بيانًا . هنا يُشتملُ فصلًا ، لأنه فصلٌ بينَ المفعولِ من أجله وبنيةِ  
المنصوباتِ .

(١) ويقالُ أيضًا : المفعولُ لأجله .

(٢) يشتملُ الصريحَ والتَّوْزِيلَ به .

فهذه القاعدة فيما إذا قرأت في التعريفات قولَ الشارحين لها : هذا جنس يُدخِلُ فيه كما وكذا . ثم يقولون : هذا فصلٌ يُخرِجُ به كذا وكذا . فأبجز وصفٌ يُشتملُ فصلًا ، وما قبله جنسًا .

فعلى سبيل المثال يقولون في تعريف الإنسان : إنه حيوانٌ يُغْرِثُ عظامًا في قلبه بالتعلُّقِ .

وهذا أحسنٌ من قولهم : حيوانٌ ناطقٌ . لأنك لو قلت : حيوانٌ ناطقٌ للإنسان تشابهت أنت وإياه .

فقرئنا : حيوانٌ . هنا جنسٌ .

وقرئنا : يُغْرِثُ عظامًا في قلبه بالتعلُّقِ . هذا فصلٌ ، لأنه يُخرِجُ جميعَ الحيواناتِ . يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسمُ المنصوبُ الذي يُدَكَّرُ بيانًا لسبب وقوع الفعلِ . وعلمته أن يقعَ جوابًا لكلمة « لِمَ » .  
ومثَّلَ له المؤلفُ رحمه الله بمثالين :

المثالُ الأوَّلُ : قام زيدٌ إجلالًا لعمرو . فكلمة « إجلالًا » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سببِ الفعلِ ، فسببُ قيامِ زيدٍ إجلالًا لعمرو .

تقولُ : لِمَ قامَ زيدٌ ؟

الجوابُ : إجلالًا لعمرو .

المثالُ الثاني : قضيتُك ابتغاءَ معروفك . فـ « ابتغاءَ » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سببِ الفعلِ ، فأنت قد قضيتُ فلائنا ابتغاءَ معروفه .

إذن « ابتغاءَ » مفعولٌ لأجله ، ولذلك يصحُّ أن تقعَ جوابًا لـ « لِمَ » . لو قيل : لِمَ قضيتُ فلائنا ؟ قال : ابتغاءَ معروفه . إذن : المفعولُ لأجله من أشبهل أبوابِ منصوباتِ « الأسماءِ »<sup>(١)</sup> .

(١) ولأنه في الاسم الذي يقع مفعولاً له من أن يجتمع فيه خمسة أمور -

واعتلجَ أَنْ المفعولَ لأجله يجوزُ أَنْ يُجْرَى بِـ « مِنْ » ، أو باللام .

فمثلاً : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو . يجوزُ أَنْ تقولَ : قام زيدٌ لإجلالِ عمرو .

وتقولُ : ضمتُ عندَ فلانٍ نهايةَ له . فـ « نهايةٌ » : مفعولٌ لأجله ، ويجوزُ أَنْ تقولَ :

ضمتُ عندَ فلانٍ من نهايته ، وتكونُ « مِنْ » سببيةً ، وتكونُ اللامُ لتعليقِ ، ويُغزِبُ إعرابُها

عادياً ؛ أي : تُغزِبُ اللامُ بِـ « مِنْ » : حرفُ جرٍّ ، والاسمُ الذي بعدهما اسماً مجروراً .

وبناءً على ذلك فإنه يجوزُ لك أَنْ تُحَدِّثَ « مِنْ » ، أو اللامُ « ، » وتكتسبُ ، ويجوزُ لك

أَنْ تأتيَ بهما ، وتُجْرَى .

« وذاكم هو إعرابُ بعضِ الأمثلةِ على ذلك :

المثالُ الأولُ : قُضِيَ إجلالاً لعمرو .

« الأولُ - أَنْ يكونَ مصدرًا .

والثاني : أَنْ يكونَ فعلًا ، ومعنى كونه فعلًا ألا يكونَ دالًّا على عملٍ من أعمالِ الجوارحِ « كالتب والفسان ،

على : « قرأه ، وضرب » .

والثالث : أَنْ يكونَ علةً لما قبله .

والرابع : أَنْ يكونَ مُتَّبِعًا مع عائلته في الوقت .

والخامس : أَنْ يحددَ مع عائلته في الفاعل .

ومثالُ الاسمِ المُستعملِ بهذه الشروطِ : « نأويًا » من قرأتِ « طرقتُ أبي نأويًا » فإنه مصدرٌ ، وهو

فعلٌ ؛ لأنه ليسَ من أعمالِ الجوارحِ ، وهو علةٌ للضربِ ، وهو مُتَّبِعٌ مع « صرمتُ » في الزمانِ ، وفي

الفاعلِ أيضًا .

وكذلكَ مثالُ الله في ذكرِهِما المؤلفِ رحمه الله قد استوفى الشروطَ الخمسةَ ؛ فإن الإيجازَ مصدرٌ ذُكِرَ

بيانُ علةِ وقوعِ فاعلهِ ، وهو قلى ، ووقتها وفاعلها واحدٌ ، والابتداءُ مع القصدِ كذلك .

وكي سمِ استوفى هذه الشروطَ يجوزُ فيه أمرانُ : التصبُّ ، والمجرُ بحرفٍ من حروفِ الجرِّ الدالةِ على

تعليلِ كلامٍ ، وسببُتي بيانُ ذلك مع ذكرِ الأمثلةِ عليه في كلامِ الشارحِ رحمه الله .

فإن فقدَ شرطٍ من هذه الشروطِ تغيرَ المجرُ بالحرفِ ، وهو اللامُ ، أو مِنْ ، أو في ، أو الماءُ .

مثالُ عدمِ المصدريةِ : جئتُك للشحنِ .

ومثالُ عدمِ الاتخاذِ في الفاعلِ - جاءَ زيدٌ لإكرامِ عمرو .

ومثالُ عدمِ الاتخاذِ في الوقتِ : جئني اليومَ لإكرامِكُ عبدًا .

ومثالُ عدمِ كونهَ فعلًا - جئتُ إلى المكَّةِ للقرابةِ .

فمئت : فعلٌ وفاعلٌ .

إجلالاً : مفعولٌ لأجله ، منصوبٌ على التفعولية ، وعلامةٌ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في  
أجيره .

لعمرو : جارٌ ومجرورٌ .

المثالُ الثاني . فمئتٌ من إجلالِ عمرو . يعني : الذي يقتنى على القيامِ إجلالُ  
عمرو .

فمئتٌ : فعلٌ وفاعلٌ .

من : حرفٌ جرٌ .

إجلالٌ : اسمٌ مجرورٌ بـ « من » ، وهـ إجلالٌ مضافٌ ، وهـ عمرو : مضافٌ إليه .

ولو شئنا عن معنى « من » هنا قلنا : معناها السببيةُ .

المثالُ الثالثُ : فمئتٌ لإجلالِ عمرو .

فمئتٌ : فعلٌ وفاعلٌ .

لإجلالِ : اللامُ حرفٌ جرٌ ، وإجلالٌ : اسمٌ مجرورٌ باللامِ ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ  
الظاهرةُ في أجيره ، وإجلالٌ : مضافٌ ، وعمرو : مضافٌ إليه .

ولو شئنا عن معنى اللامِ هنا ؟ قلنا : معناها التعليلُ<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم - رحمك الله - أن اللامَ الذي يقع مفعولاً لأجله ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون ظرفاً ، « آل » .

ثانية : أن يكون مضافاً .

ثالثة : أن يكون مجروراً من « آل » ، ومن الإضافة .

ومر جميع هذه الأحوال يجوز فيه نصب الخبر بحرف الجر ، إلا أنه قد يرجع أحد المرعوبين ، وقد  
يسويهما في الخبر .

فإن كان مفعولاً ، « آل » فالأكثر فيه أن يجر بحرف جر فال على التعليل ، نحو : صرختُ حين لتأنيب .

وقد عصبه ، نحو قول الشاعر :





« فليت لي بهم قوتاً لا زكوا شئوا الإغارة لرسائنا وزكينا  
 له الإغارة مصروب على أنه مفعول لأجله . وإن كان مضافاً جاز جوازاً مستوفياً أن يُعزى بالحرف . وإن  
 بُعِثَ ، نحو : زركت شجرة أدبك ، أو زركت هوية أدبك . وما جاء مصروباً قوله تعالى : ﴿ يَتَشَاوَرُونَ  
 أَعْيَابَهُمْ فِي آثَابِهِمْ بَيْنَ الْعَرَبِيِّ عِلَّةَ الْمَوْتِ ۝ ﴾ .

وقال الشاعر :

وَأَلْفُ عَمْرٍاءَ الْكَرِيمِ إِحْسَارُهُ وَأَلْفُ رِجَالٍ عَنِ شَفْمِ اللَّيْمِ نَكْرُهُ  
 ساء فيه قوله : إحساره . حيث وقع مفعولاً لأجله مصروباً ، مع أنه مضاف للمضمر ، وهو حره ، بلام ،  
 فقال : لإحساره . فكان سائفاً مقبولاً .

وإن كان محرذاً من . آل هـ . ومن الإضافة ، فالأكثر فيه أن يعصب ، نحو : قمت إجملاً بالأسفاد ، ويقف  
 حره بالحرف . وله أعلم . ونظر الصحفة السبعة من ١٢٢ ، وشرح الكنتراوى من ١١١ .

## بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

## باب المفعول معه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب المفعول معه) وهو الاسم ، المصوب ، الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل . نحو قولك : جاء الأمير والحيش ، واستوى ماء والخشبة .

قال المؤلف رحمه الله : باب المفعول معه ، المفعول معه . يعنى : المفعول الذى سببه النتيجة ، يعنى : الضاعية .

وهذا يقول المؤلف فى تعريفه : هو الاسم المصوب الذى يُذكر لبيان من فعل معه الفعل<sup>(١)</sup> .

قوله : الاسم<sup>(٢)</sup> . خرج به الفعل<sup>(٣)</sup> والحرف<sup>(٤)</sup> .

وقوله : المصوب . خرج به المرفوع والمجرور<sup>(٥)</sup> .

(١) وقال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله فى التحفة السنية ص ١٢٣ . فى تعريفه : المفعول معه عند النحاة هو الاسم ، المفضلة ، المصوب ، بالفعل ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، الدال على الذات التى وقع الفعل بمصاحبتها ، المسبوك بواو ، قيد الية لفظاً . اهـ

(٢) يشمل المفرد والثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والفرادى : الاسم الصريح دون المشؤل .

(٣) فالفعل المصوب بعد واو الية فى قولك : لا لأكل السكك وتلثت الكن ، أى : لا تفعل هذا مع هذا ، لا يشقى مفعولاً معه .

(٤) وفرد اسماء فى تعريف المفعول معه : المفضلة . معناه أنه ليس زكماً فى الكلام ، وليس مفعلاً ، ولا متبأً ، ولا محزلاً ، ومخرج به المصوب بعد الواو ، نحو : لشرك زيد وعمرو .

(٥) قال الشيخ محمد محيي الدين فى التحفة السنية ص ١٢٣ :

وهو - المصوب ، بالفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه . يدل على أن العامل فى المفعول معه على ضربين : الأول : الفعل ، نحو : حضر الأمير والحيش .

بـ الاسم الدال على معنى الفعل للشمول على حروفه ، ككلمة الفاعل فى نحو : الأمير حضر والحيش . هـ

ومخرج يندرج نحو : هذا لك وأباك ، فلا يجوز : فإنه وإن تقدم ما فيه معنى الفعل ، وهو اسم الإشارة - فهو من معنى «أشبه» ، والمجاز والمجرور فإنه فى معنى «استقر» ، لكن ليس فيه حروفه .

وهذان الشئتان جنس .

وقوله الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل . هنا فُضِّل ، خرج به تهيئة المنصوبات .  
ولو قال المؤلف : الاسم المنصوب الذي يُذكر بعد واو ، بمعنى « مع » لكان أوضح  
وأخس . لأنَّ قوله : الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل . يشمل حرف العطف في  
منه : قام زيدٌ وعمرو . إلا أنَّ قوله : المنصوب . يمتنع فيما إذا كان العطف على مرفوع أو  
مجرور ، لكن ما قلناه أوضح<sup>(١)</sup> .

وعلى المؤلف رحمه الله على ذلك بمقتضى .

المثال الأول : جاء الأمير والجنس . هنا يجوز في « الجنس » الرفع عطفًا على  
الأمير ، وحيث لا يُشتمل في هذا الباب ، لأنك تقول : جاء الأمير والجنس ، فيكون  
اسمًا غير منصوب .

ويجوز أن تقول : جاء الأمير والجنس<sup>(٢)</sup> . على ما مثل به المؤلف ، وحيث لا يكون  
مفعولًا معه ، وتكون الواو بمعنى « مع » ، أي جاء الأمير مع الجنس .

إذن : يجوز في هذا التركيب وجهان :

الوجه الأول : جاء الأمير والجنس .

والوجه الثاني : جاء الأمير والجنس .

على الأول تكون الواو عاطفة ، وعلى الثاني تكون الواو واو المعية .

والشبهة على الوجهين .

(١) وأما قول الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في تعريفه للمفعول معه : المرفوع بواو تهيئة علمية على

فعله . فسوف جاز . خرج يذكر الواو ما بعد « مع » في قولك : جاء زيد مع عمرو .

وخرج منصرفا للمعية نحو : مزجت ماءً وخبثاً . فإن المعية مستفادة من العامل ، لا من الواو .

وخرج بقوله تعالى : ما بعد الواو في نحو : جاء زيدٌ وعمرو . إذا أريد مجرد العطف .

(٢) المنصوب على أنه مفعول معه ، فإنه اسم صريح فضلة ، يتم الكلام بملونه ، منصوب بالفعل . وذكر لبيان

من صاحب الأمر في الخبر ، واقع بعد الواو التي بمعنى « مع » .

فتقولُ على الوجه الأول : جاء الأُميرُ والجيشُ .

جاء : فعلٌ ماضٍ منقٍ على الفتح .

الأُميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيةٌ ضمةٌ ظاهرةٌ على آخره .

الواوُ : حرفٌ عطوفٌ .

الجيشُ : معطوفٌ على الأُميرِ ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيةٌ

الضمةُ الظاهرةُ في آخره .

وتقولُ على الوجه الثاني : جاء الأُميرُ والجيشُ .

جاء : فعلٌ ماضٍ منقٍ على الفتح .

الأُميرُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيةٌ الضمةُ الظاهرةُ على آخره .

الواوُ : واوُ المعيةِ .

الجيشُ : اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةٌ نصبةُ الفتحُ الظاهرةُ في آخره .

المثالُ الثاني : استوى الماءُ والخشبةُ . يعنى : استوى الماءُ مع الخشبةِ ؛ أى : صار

مساويًا لها .

وهنا لا يجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطفةً ؛ لأنك لو جعلتَ الواوُ عاطفةً صارَ هناك

استواءانُ ؛ استواءُ الماءِ ، واستواءُ للخشبةِ ، وهذا يُفْسِدُ المعنى ؛ لأنَّ المعنى أنَّ الماءَ حازى

الخشبةَ وساواها .

وعلى هذا فيستغنى في هذا المثالُ أن تكونَ الواوُ واوِ المعيةِ . فتقولُ في إعرابه :

استوى : فعلٌ ماضٍ منقٍ على الفتحِ المقفلةِ على الألفِ منعٌ من ظهورها التعسُّرُ .

ماءُ : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيةٌ ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

واوُ : واوُ المعيةِ .

خشبةُ : اسمٌ منصوبٌ بواوِ المعيةِ ، وعلامةٌ نصبةُ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فإن نطقَ ناطقٌ ، فقال : استوى الماء والخشبة . فهذا خطأ ؛ لأنه لا وجه للحج ، بل تجب أن تلصق على المعية .

وإن نطقَ ناطقٌ آخرٌ ، فقال : اشتوى الماء والخشبة .

فهذا لا يصح أيضًا ؛ لأنَّ الخشبة لم تشوى ، بل الذي شوى هو الماء ، ومعنى هذا يضيغ بالكافي ، فهذا جر عليه خشبةٌ ، والماء بدأ يرتفع شيئًا فشيئًا حتى وصل إلى الخشبة ، حينئذ تقول : اشتوى الماء والخشبة ؛ يعنى : أن الماء سارواها .

ومثال ما يجوز فيه العطف والمعية : أن تقول : قام زيدٌ وعمرو . فإنه يجوز في هذا الكافي أن تقول : قام زيدٌ وعمرو . على العطف ، وأن تقول : قام زيدٌ وعمروا . على المعية . لكن يقول العلماء في الكتب المشوغة : إنَّ الأصلَ العطفُ إلا لسبب ، وعلى هذا فإذا قلنا : جاء زيدٌ وعمرو . كان أمصح من قولنا : جاء زيدٌ وعمروا ؛ لأنه على الأصل .

تقول : سافرَ زيدٌ وعمرو . بالعطف ، ويجوز أن تكون للمعية ، فتقول : سافرَ زيدٌ وعمروا ، لكن الأرجح أن تقول : وعمرو ؛ لأنَّ الأصلَ في الواو أن تكونَ عاطفةً ، ولا تكونَ غيرَ عاطفةٍ إلا لسبب .

أما إذا قلت : قمتُ وزيدًا . فهنا المعية أمصح ؛ لأنه لا يلفظُ على الضميرِ الشخصيِّ إلا بعدَ الضميرِ المنفصلِ .

قال ابن مالك :

وإن على ضميرٍ رفيعٍ مُفصلٌ      عطفتُ فأنفصلَ بالضميرِ المنفصلِ  
أو فاعيلٍ ما وبلا ففعلٍ ترفعُ      في التلُم فاشبها وضعفه التقيدُ<sup>١</sup>

فالقاعدةُ عندنا في باب المفعول معه أن كلَّ واوٍ عطفٍ يجوزُ أن تكونَ واوٍ للمعية . إلا إذا وقعت بعدَ فعلٍ لا يقعُ إلا من اثنين ، فهذا لا يجوزُ أن تكونَ واوٍ

للمعية ، ويتعقَّب العطف .

ومثَّلُ للفعل الذي لا يُلغ إلا من اثنين : أن تقول : تشارك زيدٌ وعمرو . فهذا لا يمكن أن تقول : وعمرو . لأنَّ أصلَ « تشارك » لا تقع إلا من اثنين ، فإذا قلت : وعمرو . صار الفعل لم يقع إلا من واحد .

ومثَّل ذلك أيضا : أن تقول : تقابل زيدٌ وعمرو .

فهنا كذلك لا يجوز أن تقول : وعمرو . لأنَّ « تقابل » لا تكون إلا من اثنين ، ولو قلت : زيدٌ وعمرو . فمعناه أنها صارت من زيد وحده ، وهذا مُتَّبِع .

والخلاصة : أنه إذا كان الفعل لا يقع إلا من واحد<sup>(١)</sup> فالواو تكون للمعية فقط ، وتتبع العطف<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان لا يقع إلا من اثنين انتزعت المعية ، ويجب العطف ، وإذا كان يقع من الاثنين جميعا<sup>(٣)</sup> ، هذا وهذا جزأ الوجهان ، والعطف أرجح إلا لسبب .

فعلى سبيل المثال إذا قلت : اشترك زيدٌ وعمرو .

تتبع هنا المعية ، لأنَّ الاشتراك لا يكون إلا من اثنين ، فلا بد من العطف .

(١) أي : لا يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها في الحكم ، نحو : أما سائر الخيل ، ونحو : ذاكرت والطيبانح . فإن حصل لا يصح تشريكه للمتكلم في السر ، وكذلك التصباح لا يصح تشريكه للمتكلم في الماكرا ، وقد سئل المؤلف لهذا النوع بقوله : اسرى الماء والحشبة .

(٢) ويعين العطف على أن ما بعد الواو مقبول معه .

(٣) أي : يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها في الحكم ، نحو : حضر عليٌّ ومحمدٌ . فإنه يجوز صحت « محمد » على أنه مقبول معه ، ويجوز رفعه على أنه معطوف على « علي » لأن « محمداً » يجوز اشتركة مع « علي » من المصنوع ، وقد سئل المؤلف لهذا النوع بقوله : جاء الأميرٌ وسليمان .

ومثلك وغيره أن يؤنّف رحمه الله إذا أتى بهذين المثالين : لأنه على أن الفعل مع غيره يكون واجب نصب . فلا يجوز عطفه على ما قبله ، كما في المثال في كلامه : وأنت لو رعت احشية بأصعب حين . . . بكت . . . استواء إليهما ، والأستواء إذا يكون للماء على اثنين ، الذي هو قول القدر : . . .

حشة

و الاستواء : الارتفاع ، والحشية : مقياس تقرب به فُقِّر ارتفاع الماء في زمانه .

وقد يكون حذر نصب والعطف ، كما في المثال الأول ، لصحة نسبة المجرى من الأمر و هو

وإذا قلت : سزت والنيل . يفتيح العطف ؛ لأن السيز من واحد ، ولو عطفك جعلت السيز من اثنين .

وإذا قلت : استوى الماء والخشبة . مثلها يفتيح العطف ؛ لأنك لو عطفك لكان يتساوى الماء والخشبة ، فيقع الفعل منهما جميعا ، وليس الأمر كذلك .

وإذا قلت : استوى الثيز والشعير . جاز الوجهان ؛ لأن الاستواء يكون من الشعر والثيز ، لكن العطف أرجح إلا لسبب .

ويعد أن ألقتها الكلام على المفعول معه ، سأتى بيت يفتش المفاعيل الخمسة ، قال فيه الناظم :

ضربت ضربا لها غثرو غداة أتي  
وبسرت والنيل حولا من عفايك لي  
فهذا البيت تضمّن المفاعيل الخمسة :

وقوله : « ضربا » هو المفعول لظنن ، الذي هو المصدر .

وقوله : « لها غثرو » هو المفعول به .

وقوله : « غداة » هو المفعول فيه .

وقوله : « النيل » هو المفعول معه .

وقوله : « حولا » هو المفعول لأجله .

وقول الناظم : سزت والنيل . هل يجوز أن تكون الواو هنا عاطفة ؟

اجواب لا ؛ لأن النيل لا يسير ، وأما تحرك ما به فهو خبراً . وهذا نظير قول المؤلف هنا : استوى الماء والخشبة .

قال المؤلف رحمه الله : وأما خبر كان وأحوالها ، واسم ، إن ، وأحوالها فمضّمده ذكرهما في المفعولات ، إنما قال المؤلف ذلك ؛ لأنه قال : المنصوبات خمسة عشر . وهو لم يأت بخمسة عشر ، فأعقلنا رحمه الله في خبر كان وأحوالها . واسم ، إن ، وأحوالها ، أمالنا على ما سبق .



وذكرنا هناك أنه قد بقي عليه من المفعولات واحد ، لأن المؤلف أخذ خمسة عشر ،  
 وذكر أربعة عشر ، والشئى هو مفعولا ظل وأحوالها ، وسبقت في باب النواسخ .  
 وكذلك التواضع تقدمت هناك ، وذكرنا أنها أربعة ، وهي : التعت والتبدل والعطف  
 والتوكيد .

وبذلك تم الكلام على منصوبات الأسماء ، وكما قلت لكم : إن هذا الكتاب ،  
 وإن كان صغير الحجم ، لكنه كثير الخبرات ، وفيه بركة كثيرة .



## بَابُ الْمُخْفُوضَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

## باب المخفوضات من الأسماء<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب المخفوضات من الأسماء ) المخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب مخفوضات الأسماء . يعني . ما يُخَفَضُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَرْفُوعَةً ، أَوْ مَنْصُوبَةً ، أَوْ مَخْفُوضَةً ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا بِذِكْرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَذِكْرِهَا أَنَّهَا سَبْعَةٌ ، وَالْمَنْصُوبَاتِ ، وَذِكْرُهَا أَنَّهَا خَمْسَةٌ عَشْرَ .

وَذَكَرَ هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَخْفُوضَاتِ ، وَذَكَرَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَجْرُومَاتِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْرَمُ .

قال المؤلف رحمه الله . المخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض<sup>(٢)</sup> .

الأول : المخفوض بالحرف<sup>(٣)</sup> ؛ يعني : أنه اسم دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فيكون مخفوضاً ، ولا بد .

الثاني : المخفوض بالإضافة ؛ يعني : أن هناك اسماً أُضيف إليه<sup>(٤)</sup> ، لا أنه هو

(١) قوله : باب مخفوضات من الأسماء . يتعلق به شيان . أولهما تعريفها لغة ؛ إذ هي مأخوذة من

الخفض ، وهو ضد الارتفاع ، تقول : هذا مكان منخفض ؛ أي : غير مرتفع ، وهو شلل .

والثاني من قول مصعب : المخفوضات من الأسماء . دلالة على أن الخفض خاص بالأسماء ، وصيق .

(٢) على ما ذهب إليه المخفوضات ، بأنها ثلاثة ، ودليله الاستقراء ؛ كما قاله ابن هشام وحده . إلا أن

بعضهم رد فسدت رانقا ، وهو المخفوض بالمجاورة ؛ ويُشككون له بقول الفاضل . هذا كما صحت حرب

فكلمة حرب ؛ والحرف بعد ل ؛ كحشر ؛ فكان حقه الرفع ؛ إلا أنه شذو المجازة له ؛ كما ذهب إليه ؛ وهو

لصاحب إليه ؛ ص ؛ فهو مرفوع بقضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها تسكيناً لمصرعها

المحذورة .

إلا أن الجمهور من الصحابة يقول ؛ إن كلمة حرب ؛ صفة ؛ فهي داخلية في التوابع .

(٣) أي : بحروف الجر ، وقدمه المؤلف رحمه الله ؛ لأنه الأصل .

(٤) فيكون الخفض لإضافة اسم قبله إليه ، ومعنى الإضافة نسبة الثاني للأول ؛ وذلك نحو ؛ محمد ؛ من

عمر ؛ جاء غلام محمد . فإنه مخفوض بسبب إضافة غلام ؛ إليه . =

لصَفِّ ، من أُنِيفَ إليه ، فالضَّافُّ إليه دانتنا مخفوضٌ .

الثالثُ الخفوضُ بالثبوتِ<sup>(٦)</sup> ، وهي أربعة أشياء : النعتُ ، والمعطوفُ ، والتوكيدُ ، والبدلُ .

فنعثُ الخفوضِ مخفوضٌ ، وبأَيِّ شيءٍ خُفِضَ ؟

الجوابُ . بالثبوتِ .

وتوكيدُ الخفوضِ مخفوضٌ بالثبوتِ ، والمعطوفُ على الخفوضِ مخفوضٌ بالثبوتِ ، والبدلُ من الخفوضِ مخفوضٌ بالثبوتِ .

وهذه هي أقسامُ الخفوضاتِ الثلاثةُ .

ومثالُ الخفوضِ بالحرفِ أن تقول : مررتُ بزيدٍ . فهنا تَجِبُ الجرُّ ، ولو قلتُ : مررتُ بزيدٍ . فإنه خطأ ؛ لأنه إذا دخلَ حرفُ الخفضِ وجبَ خفضُ الاسمِ .

ولكن لا يَحْتَوُوا أنَّ علاماتِ الخفضِ تَحْتَوِي ، فهتكت علامةُ الخفضِ الكسرةُ دائماً ، فقد تكونُ علامةُ الخفضِ الكسرةُ ، وقد تكونُ ما يتوَّبُ عنها .

ويتوَّبُ عنها كما مرَّ : الفتحَةُ ، والياءُ .

الياءُ : في الثنائي ، وجمعِ المذكرِ السالمِ ، والأسماءِ الخمسةِ .

والعلمُ أن الإضافةَ لا تُضَعُّ مع شيئين :

أولهما : أنْ ، لأنْ الإضافةُ تعريفٌ ، كما سبق ، وهــألْ تعريفٌ ، كما سبق ، ولا يجمعُ من الكلمةِ تعريفانِ .

والثاني : لتوصي ، وسببُ ذلك وجودُ الفوتين في الكلمةِ يدلُّ على كمالها في الاسمِ ، والإضافةُ تدلُّ على نقصانِ الكلمةِ ، فلا يجمعُ من الكلمةِ نقصانٌ وكمالٌ .

(٦) وهي أن يكونَ المضافُ للاسمِ تَبَيُّهًا لِاسْمِ مَخْفُوضٍ ، بأن يكونَ مثلاً له ، أو معطوفاً عليه ، أو توكيداً له ، أو بدلاً منه . وقد سبقَت هذه التوابعُ عند الكلامِ على الترميزاتِ ، ولذا لم يذكرها المؤلفُ بعد ذلك تفصيلاً . ويُفسرُ على تفصيلِ الكلامِ ، فيما يتعلقُ بالقسامينِ الأولينِ ، وسببُ ذلك أنه تعالى في كلامِ الشارحِ رحمه الله أمثلةٌ على خفضِ هذه التوابعِ الأربعةِ .

و عنده من الاسم الذي لا يتصرف ، فإذا جزوتنا الاسم الذي لا يتصرف بالفتحة فهو محفوض . لكن تقول : محفوض بالفتحة نهاية عن الكسرة .

اعطوض بالاصافة ذكرنا أنه المضاف إليه ، وليس المضاف ؛ يعنى : هو الجزء الثاني من التركيب تركيباً إضافياً ، ومثاله : غلام زيد . فـ « زيد » هو المحفوض بالإضافة ، وعلامة تحفيظه الكسرة .

فالقاعدة أن كل اسم مضاف إليه فهو محفوض ، تقول مثلاً : هذا غلام زيد . ولا تقل : هذا غلام زيد ، أو زيداً ، بل يجب أن يكون محفوضاً .

وتقول : ارتفع علم المسلمين . فـ « علم » مضاف ، و« المسلمين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نهاية عن الكسرة .

وتقول : هذا بيت أبيك . « بيت » مضاف ، و« أبي » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جزء الياء نهاية عن الكسرة ، فهذا هو المحفوض بالإضافة .

مثال المحفوض بالتيبة :

أولاً : مثال المعت : تقول : مررت بزيد الفاضل . فكلمة « الفاضل » محفوضة ؛ لأنها نعت .

ثانياً : مثال العطف . تقول : مررت بزيد وعمرو . فـ « عمرو » محفوض ؛ لأنه معطوف على محفوض ، وهو « زيد » .

ويجوز أيضاً أن تقول : وعمرنا . بالنصب ، كما مر علينا في باب المفعول مفع . ولكن الأرجح العطف « وعمرو » .

ثالثاً : مثال التوكيد : نظرت إلى البيت كله .

نه قال المؤلف رحمه الله : فأما المحفوض بالحرف فهو ما يتخفص به ( من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، وزب ، والياء ، والكاف ، واللام ، وحروف النسب . وهي جو ، والهاء ، والطاء ، أو ، و ، واو زب ، و ، و ، هـ ، وهـ ، وهـ ، وهـ ، وهـ ) .

هذه الحروف مبنية ذكرها في أول هذا الكتاب<sup>(١)</sup>، فيما تحذا الحروف الثلاثة الأخيرة.

الحرف الأول: من ومثاله: أخذت من زيد. ومعناها الابتداء<sup>(٢)</sup>.

الحرف الثاني: إلى. ومثاله: ذهبت إلى المسجد. ومعناها: الغاية<sup>(٣)</sup>.

الحرف الثالث: عن. ومثاله: ذهبت عنه. ومعناها الشجاجة<sup>(٤)</sup>.

(١) وأعادها رحمه الله على اللسانية.

(٢) ولها معاني أخر ذكرها ابن هشام رحمه الله في منى اللبيب ١/ ٣١٩ - ٣٥٤، ومن المعاني التي ذكرها رحمه الله:

١- البعض، نحو: ﴿بِئْسَمَا تَلْمِزُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وعلامتها إمكان سد بعض نساها، كقراءة ابن مسعود: ﴿عَلَىٰ لَيْلِيًّا بَعْضُ مَا يَجُورُونَ﴾.

٢- التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا شَهِدْتُمْ أُخْرُوا﴾. ومنه قول المرزوق في علي بن الحسين: ينجس حلاله ويحلل من نهايه فما إنكسبم إلا حين ينشيبم

٣- الترافقة: نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلِي لِلْمُؤْمِنِينَ قُولُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ وَالْأَوْلَادِ﴾.

٤- مرادفة: نحو قوله تعالى: ﴿يَتَّقُونَ مِنْ غَيْرِ مَن لَّنْ﴾. قاله يونس، وانظر أنها لا ابتداء، إلى غير ذلك من المعاني التي ذكرها رحمه الله.

وحرف الجر: من بحر الأسم الظاهر والظاهر أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّنْ وَأَمِنْ لَّنْ﴾. ل من في الأول حرف جر، والكاف في محل جر، وفي الثاني حرف جر، و بحر بحر من.

(٣) أي: كان غاية ونهاية أفعال المسجدة.

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في منى اللبيب ١/ ٤٩٠، ٤٨٨ لها سبعة معاني أخر.

وحرف الجر: من بحر الأسم الظاهر والظاهر أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ نَرْجِعُكُمْ حِينًا﴾، ﴿يَوْمَ لَا تُغْنِي عَنْكُمْ كِبَارُكُمْ﴾.

(٤) أي: كان غاية ونهاية أفعال المسجدة.

(٥) ونحو الاسم الظاهر والظاهر أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِينَا اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وقوله تعالى: ﴿رَضِينَا اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا اللَّهَ﴾.

٥ عن في الآية الأولى حرف جر، والمؤمنين: اسم مجرور، عن، وعلامة جر: جاء عن بكسرة، لأنه جمع مذكر سالم. و عن في الآية الثانية حرف جر، والهاء في عنهم، عنه: صبر في محل جر.



أحرف الثامن : الكاف . ومثاله : قول الشاعر :

أنا كالماء إن رخصيت صفاء وإنا غيبيت كنت نهيبت  
التشاهد : قوله : كالماء . وه الكاف ، تُقيدُ التثنية<sup>(١)</sup> .

أحرف التاسع : اللام . ومثاله : هذا الكتابُ الحديد . وهي تُقيدُ التثنية<sup>(٢)</sup> .

لم تذكر رجمة الة بحروف القسم ، وهي :

١- الواو : ومثلها : والله إن هذه الأوراق لك . وما دُنا قلنا : واؤ القسم ، فهي

تُقيدُ القسم .

٢- الياء : ومثلها : أخلف بالله . وهي تُقيدُ القسم .

٣- التاء : ومثلها : تالله لقد رأيت .

ثم أتى المؤلف رجمة الة بحروف لم ينسق ذكرها ، فقال : أو بـ (واو زب ، وبـ ، فذ . وفذ ) .

فهذه الحروف الثلاثة لم يتقدم ذكرها في أول الكتاب :

أولاً : واؤ زب<sup>(٣)</sup> : هي التي تأتي بمعنى « زب » ، كقول امرئ القيس :

وليل كعروج البحر أزعى شؤله  
خلع بأنواع الهشيم لينتلي<sup>(٤)</sup>

(١) والكاف لا تحر إلا الاسم الظاهر ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَخَلَّلْ لَوْرَهُ كَمَشْكَاكٍ ﴾ . وشذ حذوا للضمير .

(٢) واللام نزل كدلت على الاختصاص ، كقولك : هذا للفتح لهذا الباب . أم : يخصه

وهي تحر الاسم الظاهر والضمير جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سَبِّحْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَهُ تَلَكَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

فاللام في الآية الأولى حوت اسماً ظاهراً ، وهو لفظ الحلاوة ، والله .

وفي الآية الثانية حوت ضميراً ، وهو الهاء من « له » .

(٣) شئت واؤ « زب » لأن « زب » تليقُ بعدها . ولا تدخل « واؤ زب » إلا على شئكم . ولا تعطى إلا  
تؤثر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجزاء « زب » محذوفة ، خلافاً للكويين والشوك . ويظهر معنى

الجب لابن هشام ٤٦٦/٢ .

(٤) من تعلقت المشهور : « فمأذيك » ، وقد أشهد ابن هشام رحمه الله في أوجهه رقم (٣١٤) ، وهي شرح



لشده . قوله **وليلي** . لأنَّ معنى **وليلي** : **ورث ليلى** . فـ **و** واو : **رث** هي التي تأتي بمعنى **رث** .

حرف الثاني ثما لم يذكره المؤلف فيما سبق : **ثُذ** . تقول : ما رأيتُ **ثُذ** أنس . والقاعدة في **ثُذ** أنه إذا كان ما بعدها اسماً تكون حرف جر ، وإذا كان ما بعدها فعلاً فإنها لا تكون حرف جر .

الحرف الثالث ثما لم يذكره المؤلف فيما سبق : **ثُذ** . تقول : لزل المطرُ **ثُذ** الصباح الباكر . فـ **ثُذ** حرف جر ، والصياح : اسم مجرور بـ **ثُذ** متد ، وعلامة جزمه كسرة ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

إذن : تكون حروف الجر التي غدها المؤلف رجمه الله هنا خمسة عشر حرفاً<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> = الشنور رقم (١٦٠) ، وفي معنى اللبس رقم (٥٨٤) ، والأشموئي رقم (٥٧٨) .

(٢) وهذان الحرفان الأخران **ثُذ** ، و**ثُذ** ، يخرجان الأركان ، وهما يدلان على معنى **ثُذ** ، وإن كان مجروراً مذهباً ، نحو : ما رأيتُ **ثُذ** يوم الخميس ، وما كلفته **ثُذ** شهر . ويكونان بمعنى **ثُذ** ، وإن كان ما بعدهما جازماً ، نحو : لا أكلمه **ثُذ** يوماً ، ولا ألقاه **ثُذ** يوماً .

فإن وقع بعد **ثُذ** أو **ثُذ** فعل ، أو كان الاسم الذي بعدهما مرفوعاً فهما اسمان .

مثال أن يقع بعدهما اسم مرفوع : ما رأيتُ **ثُذ** أو **ثُذ** يوماً . فـ **ثُذ** ، و**ثُذ** : اسم مبتدأ بمعنى **أنت** ، وما بعده خبر ، أو بالعكس ، بمعنى **ثُذ** : **أنت** ، **أنت** خبر لقائه يوماً ، أو : **ثُذ** ، و**ثُذ** لقائه يوماً .

ومثال أن يقع بعدهما فعل : **ثُذ** أو **ثُذ** ذفا . فـ **ثُذ** أو **ثُذ** اسمان في محل نصب على التقرية .

(٣) قول المنبج حسن الكفراوى في شرح الاجرومية ص ١٦٥ . والحق أن كل حرف ومجرور لابد له من متعلق ، وذلك متعلق إما أن يكون فعلاً ، كما في : **«أَنْصَبَتْ عَلَيْهِمْ»** ، فـ **أَنْصَبَتْ** فعل ، و**عَلَيْهِمْ** ، و**عَلَيْهِمْ** : جار ومجرور متعلق بـ **أَنْصَبَتْ** على أنه مفعول في محل نصب .

وإما أن يكون اسماً يشبه الفعل ، كما في **«عَبَّرَ الْمَنْصُوبَ عَلَيْهِمْ»** فـ **عَبَّرَ** خبر موصوف ، و**عَلَيْهِمْ** : جار ومجرور متعلق بالمفطوب ، على أنه نائب فاعل في محل رفع .

وإما أن يكون اسماً فاعلاً باسم آخر يشبه الفعل ، نحو : **«يَقُولُ اللَّهُ فِي أَنْصَبَتْ»** . فـ **عَلَيْهِمْ** : جار ومجرور متعلق بلفظ **الانصبة** : الله : لأويله بالعمود . انتهى .

(٤) أي : أن تكون **ثُذ** ، أو **ثُذ** ، طرفين يتصلان بمختلف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، ومبعضها **ثُذ** ، و**ثُذ** ، و**ثُذ** مصاحفي .

« في رحمه الله . وأنا ما يُخَفَضُ بالإضافة فتحو قولك . غلام زيد . وهو على فسمين : ما يُقَدَّرُ باللام . وما يُقَدَّرُ به « من » . فالذي يُقَدَّرُ باللام نحو : غلام زيد . والذي يُقَدَّرُ به « من » . نحو : ثوب خز ، « وباب ساج » ، و« خاتم حديد » . قوله : نحو يعني : مثل .

وقوله : غلام زيد . هذا المثال لا يعني الحصر ، بل من الممكن أن تأتي بجناح آخر ، فتقول : كتاب زيد ، ضيف زيد ، وهو في اللغة كثير ، وفي كلام الناس أيضًا كثير . وهذا هو المبرور بالإضافة<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : وهو على فسمين : ما يُقَدَّرُ باللام ، وما يُقَدَّرُ به « من » . فالذي يُقَدَّرُ باللام نحو : غلام زيد ، والذي يُقَدَّرُ به « من » نحو : ثوب خز . وباب ساج ، وخاتم حديد .

يعني رحمه الله : أنَّ الإضافة تكونُ على تقديم « اللام » ، وتكونُ على تقديم « من » ، والضابطُ أنه إذا كان الثاني « المضاف إليه » جنسًا للأول « المضاف » فهي على تقديم « من » .

بقي شيء واحد لم يذكره المؤلف رحمه الله ، وهو أن تكونُ الإضافة على تقديم « في » كقوله تعالى : ﴿ تَلَى تَكْوَرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فقوله : ﴿ تَكْوَرُ اللَّيْلِ ﴾ . هذا على تقديم « في » يعني : مكرر في الليل ، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف ، فحينئذ تكونُ على تقديم « في » . فالإضافة إذن تكونُ على تقديم : « من » ، وعلى تقديم « في » ، وعلى تقديم « اللام » .

تكونُ على تقديم « من » إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف<sup>(٢)</sup> .

وتكونُ على تقديم « في » إذا كان ظرفًا له .

(١) هو قسم الثاني من المنفصلات .

(٢) أو عبارة أخرى : أن يكون المضاف جزءًا وبعضًا من المضاف إليه ، نحو : بنت صوف . من اسمة يعني الصوف ، وجزء منه .

وتكون على تقدير اللام فيما عدا ذلك<sup>(١)</sup>.

وقد سنن المؤلف رحمه الله لما تكون فيه الإضافة على تقدير « من » دلالة مختلفة :

المثال الأول : فزب عز - الكز نوع من الحرير - فإن الإضافة هنا على تقدير « من » لأن الثاني جنس للأول .

المثال الثاني : باب ساج - لأن للمعنى باب من ساج « الثاني جنس للأول » .

المثال الثالث : غاتم حديد - فإنها أيضًا على تقدير « من » ؛ يعني : غاتمًا من حديد .

ومثال ذلك أيضًا أن تقول : ساعة ذهب . فإنها أيضًا على تقدير « من » .

ومثال ما كانت الإضافة فيه على تقدير « في » : قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّاءَ يَوْمَئِذٍ وَالتَّهَارِ ﴾ . فالإضافة هنا على تقدير « في » ؛ لأن الثاني « الليل » ظرف للأول « المكر » ، والفاعل - كما سبق - أن الإضافة تكون على تقدير « في » إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف .

ومثال ذلك أيضًا : أن تقول : زود الليل . فالإضافة هنا على تقدير « في » ، ويجوز أن تكون جنسية ؛ لأن البرد في الليل جنس عز جنس البرد في النهار .  
ومثال ذلك أيضًا : أن تقول : صناعة الليل . فإن الإضافة هنا على تقدير « في » ؛ إذ إن المعنى : صناعة في الليل ؛ يعني : أنه مصنوع في الليل .

وأما كيفية إعراب المضاف والمضاف إليه فهي واضحة ، وهي أن الجزء الأول

(١) أي : أن كل ما لا يصلح فيه أحد النوعين المذكورين فإن الإضافة تكون فيه على معنى اللام .

وهذه اللام إما أن تعيد التلك ، وذلك إذا كانت واقعة بين اثنين ، إحداهما تلك « نحو : غاتم من » أي - معلوك له .

وإما أن تعيد الاحتصاص ، وذلك إذا وقعت بين اثنين ، لا ملك لأحدهما ؛ نحو : حلّ الشعر من أي : مشتملٌ به .

و « من » بعد الاستحقاق ، وذلك إذا وقعت بين معنى واحد ، نحو : غاتم الله ؛ أي : شتمتُه به .

تُفْرَتُ عَلَى نَحْسِبِ الْعَوَامِلِ ، وَأَمَّا الْجِزَةُ الثَّانِي فَهُوَ كَمَا قَالَ التَّوَلَّفُ تُفْرَتُ مِثْلًا إِلَى مَحْفُوضًا دَائِمًا .

فَقَوْلُ مِثْلًا : هَذَا عِبْدُ اللَّهِ ، وَرَأَيْتُ عِبْدَ اللَّهِ ، وَمِرْرَتُ بَعْدَ اللَّهِ .

أَمَّا لِحْظُ الْجِلَالَةِ فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، فَالْمِضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، وَالْمِضَافُ بِنَحْسِبِ الْعَوَامِلِ<sup>(١)</sup> .

وَيَقُولُ مُحَقِّقُ هَذَا الْكِتَابِ ، التَّفْصِيلُ إِلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ - عَاقِبَةُ اللَّهِ مِنَ الدِّينِ - :

فَرَعَتْهُ مِنْ إِيَّامِ التَّعْلِيْقِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّسْبِيْحِ وَالمَرَاجِعَةِ لِهَذَا الْكِتَابِ التَّعْجَابِ بَعْدَ نَحْوِ سِتِّينَ مِنْ بَدَايَةِ الْعَمَلِ فِيهِ ، مُعَيَّنًا لِلنَّظَرِ ، مُتَقَلِّبًا لِلتَّفَكُّرِ ، وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ الْخَامِسَةِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ ، فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَّا اثْنَتَيْ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالِحَاتِ ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُزَوِّقَنَا وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ لِفَهْمِ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَالْعَمَلِ بِهَا طَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْمُعَامَلَةِ ، وَأَنْ يُخَيِّرَ الْعَالِمَةَ لَنَا جَمِيعًا ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .



(١) وقد ترك المؤلف رحمه الله الكلام على القسم الثالث من المحفوظات ، وهو المحفوظات البديهية ، والمغزوة من ذلك أنه قد سبق القول عليه في آخر أبواب المرفوعات مُتَمَّلاً .

## تنويه

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونثوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَمَسْئُومٌ تَسْلِيمًا .

وبعد : فإنه قد سبق أن طُبع شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله للأجرومية عدة مرات ، ولكنه للأسف الشديد كان مليئاً بالسقطات والتحريفات والأخطاء في التشكيل التي جعلته يخرج في صورة لا يرضاها الله عز وجل .

ولأسف الشديد وجدت أن من قام بطباعة هذا الكتاب بعد طبعته الأولى لم يراجع متن الكتاب على الشرائط التي فيها شرح الشيخ رحمه الله ، بل كبه كما هو ، وهذا - عافانا الله من ذلك - ليس من باب الأمانة ، التي أمرنا الله بتأديتها إلى عباده .

وانني لا أكذب هذه الكلمات من أجل رواج نسختي ، فأنا أعلم جيداً أن البقاء لن يكون إلا للأصلح ، وسوف يجد قارئ هذه النسخة مقدار الجهود الذي بُذل فيها بجهداً ، إذا تأمل حواشيتها ، وتنظيمها ، فقد جعلتها تخرج على هيئة مؤلف ، لا على هيئة شرائط منسوخة .

وأنا والله الحمد والثمة لم أترحم في سماع كلمة واحدة من شرائط الشيخ قيد أملة ، ومطابقتها على الشرح المطبوع .

وحتى تكون الصورة أوضح ، والكلام مُستيفاً فأنا قد ذكرت ههنا بعض السقطات والتحريفات على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ؛ إذ حصر ذلك من الصعوبة بمكان لكثرتها جداً ، وإن كان الكتاب لا تكاد تخلو فيه صفحة واحدة من سقطات كثيرة - التي فيها سقط أو أكثر حتى يطمئن قلبك لما ذُكرت لك :

## أولاً : السقطات :

١- وقع في المطبوع ص ١٤ من نسخة . . . . ، وص ٤٠ من نسخة . . . . وفي سورة ألكم ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ سَوْفَ ﴾ . فإن حذمت الكلمة بناء لغير التأنيث ، وسقط منه ما موقعه عند النجمة : « تعلمون فعل والدليل دخول سوف عليه . إذ أن كل كلمة دخلت عليها السين فهي فعل ، وكل كلمة دخلت عليها سوف فهي فعل ، وأتبه لقولنا . . . إني كما في طبعنا ص ٢٨ ، ٢٧ فهنا سقط في المطبوع حوالي عشرين سطراً . والله المستعان .

٢- وقع في المطبوع ص ١٠ من نسخة . . . ، وص ٢٨ من نسخة . . . والفعل ما دل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه في غيره . وسقط منه في الموقع المشار إليه بالنجمة : ودل بهيته على الزمان ، والحرف ما ليس له معنى في نفسه . فسقط هذا السطر من النسختين للطبوعتين . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة . . . ، وص ٤٣٠ من نسخة . . . سقط قول المؤلف : في باب النواسخ . بعد قوله : وسبقت .

إلى غير ذلك من السقطات الكثيرة جداً ، وإنما تركناها عشية الإطاعة ، ولأن فيما ذكرناه كفاية .

وهذا عن السقطات ، وأما عن التصحيحات والتحريفات والأخطاء في ضبط الكلام فنحدث ولا حرج ، ومنها :

١- وقع في المطبوع ص ١٠٨ من نسخة . . . ، وص ١٣٢ من نسخة . . . (فضلة) والصواب : فذلِكَ .

٢- وقع في المطبوع ص ٤١٩ من نسخة . . . ، وص ٤٣٨ من نسخة . . . لأنه هو المضاف ، والصواب : لأنه هو المضاف ، بل أضيف إليه .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة . . . ، وص ٤٣٠ من نسخة . . . وهو مفعول ظن وأخواتها . والصواب : وهو مفعولاً ظن وأخواتها .

٤- وقع في المطبوع ص ٢٨٥ من نسخة ... ، وص ٣١٠ من نسخة ... هذا أبلغ في نفسه ، والصواب : هذا أبلغ في شكه .

٥- وقع في المطبوع ص ١٤٠ من نسخة ... ، وص ١٦٤ من نسخة ... : فلتقتُر .  
والصواب : فتقتُر .

٦- وقع في المطبوع ص ١٣٢ من نسخة ... ، وص ١٥٦ من نسخة : وتراً ...  
فأعددا ، والصواب : وتن رأى ..... فالتقيداً .

٧- وقع في المطبوع ص ٢٧٤ من نسخة ... ، وص ٣٩٤ من نسخة ... ، متعلق بمحطوف ، والصواب : متعلق بمحذوف .

إلى غير ذلك من التصحيحات والتحريفات التي يُحتمل من وجودها في كتاب يستعون به طالب العلم في دراسته .

أما الأخطاء في التشكيل فهذه يعلمها من له أدنى نظر في علم النحو ، ولذلك فإني أوجه نصيحة إلى أغويئذ اللذين قاما بخدمة هذا الكتاب ، وهي وإن كانت ربما تكون ممن هو أقل منهما ديناً وعلماً ، ولكن فذكُرْ ، إن الذكرى تنفع المؤمنين ، وهي ببساطة أن هذا الكتاب الذي تقدمه للقارئ دين يثقلن به لربه ، ويحمده به إليه ، فإن كان مليقاً بما يقسده من السفطات والتحريفات أدى إلى عكس مقصوده .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
وخاتماً . أحب أن أحيط علم القارئ أنني قد تركت أسئلة الشيخ للطلبة والإجابة عليها عمدًا ؛ لآسى شرعت في صناعة جزء آخر لهذا الكتاب يكون عبارة عن مس و ج على الأجرومية . والله لوفيق - وسيكون هذا الجزء حاوياً لأسئلة الشيخ وإجاباتها وأسئلة النحلة المسية وإجاباتها ، وغير ذلك من الأسئلة مع الإجابة عليها . والله المستعان

## فهرس الموضوعات



## فهرس الموضوعات

٣	من الأجرومية
١٥	من الدررة البهية « نظم الأجرومية » .....
٣١	شرح المقدمة الأجرومية
٣٣	مقدمة التحقيق ....
٤٠	ترجمة ابن أجرؤم رحمه الله
٤٤	مقدمة الشارح
٥٣	تعريف الكلام
٦١	أقسام الكلام
٦٦	علام الاسم
٧٨	علامات الفعل
٨٣	علامة الحرف
٩٠	باب الإعراب
١٠٣	أنواع الإعراب
١١٠	باب معرفة علامات الإعراب
١١٣	مواضع الضمة
١٢٣	نهاية الواو عن الضمة
١٣٥	الأفعال وأنواعها

١٣٦	نهاية الألف عن الضمة
١٤٣	نهاية النون عن الضمة
١٤٩	علامات النصب
١٥٠	علامات النصب
١٥٢	الفتحة ومواضعها .....
١٥٨	نهاية الألف عن الفتحة
١٦١	نهاية الكسرة عن الفتحة
١٦٥	نهاية الياء عن الفتحة
١٦٨	نهاية حذف النون عن الفتحة
١٧٧	علامات الخفض
١٧٩	الكسرة ومواضعها
١٨٥	نهاية الياء عن الكسرة
١٩٢	نهاية الفتحة عن الكسرة
٢٢٣	علامتا الجزم
٢٢٦	موضع السكون
٢٢٩	مواضع الحذف
٢٣٨	المعربات
٢٤١	المعربات بالحركات
٢٤٨	المعربات بالحروف

٢٥٠	إعراب المتنى
٢٥٤	إعراب جمع المذكر السالم
٢٥٦	إعراب الأسماء الخمسة
٢٥٨	إعراب الأفعال الخمسة
٢٦٠	الأفعال وأنواعها
٢٦٤	أحكام الفعل
٢٨٥	نواصب المضارع
٣٣٢	جوازم المضارع
٣٤٩	القسم الثاني من الجوازم : ما يجزم فعلين
٣٨٤	باب مرفوعات الأسماء
٣٨٩	باب الفاعل
٣٩٣	أقسام الفاعل ، وأنواع الظاهر منه
٤٠١	أنواع الفاعل المضمَر
٤١٤	الثائب عن الفاعل
٤١٩	تغيير الفعل بعد حذف الفاعل
٤٢٢	أقسام نائب الفعل
٤٣٦	باب المبتدأ والخبر
٤٤٣	المبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمَر
٤٤٩	أقسام الخبر

- ٤٦٠ ..... نواسخ المبتدأ والخبر
- ٤٦٣ ..... كان وأخواتها
- ٤٧٩ ..... أنواع غير كان وأخواتها
- ٤٨٢ ..... إن وأخواتها
- ٤٩٣ ..... فتح همزة أن وكسرها
- ٤٩٦ ..... جواز تقديم غير كان وأخواتها وأن وأخواتها على اسمها
- ٤٩٩ ..... ظن وأخواتها
- ٥١٥ ..... باب النعت
- ٥٢٤ ..... المعرفة وأقسامها
- ٥٤٢ ..... النكرة
- ٥٥٠ ..... باب العطف
- ٥٦٩ ..... حكم حروف العطف
- ٥٧٥ ..... باب التوكيد
- ٥٧٩ ..... ألفاظ التوكيد المعنوي
- ٥٨٦ ..... باب البدل
- ٥٨٩ ..... أنواع البدل
- ٥٩٧ ..... بعض الفوائد التي تتعلق بدرس التوابع
- ٦٠٠ ..... باب منصوبات الأسماء
- ٦٠٥ ..... باب المفعول به

٦٠٩	..... أنواع المفعول به
٦٢٠	..... باب المصدر
٦٢٤	..... أنواع المفعول المطلق
٦٢٧	..... باب ظرف الزمان ، وظرف المكان
٦٣٢	..... ظرف المكان
٦٣٧	..... باب الحال
٦٣٨	..... باب الحال
٦٤٣	..... شروط الحال ، وشروط صاحبها
٦٤٩	..... باب التمييز
٦٥٧	..... شروط التمييز
٦٥٩	..... باب الاستثناء
٦٦٢	..... حكم المستثنى بـ « إلا »
٦٧٢	..... المستثنى بـ « غير » وأحوالها
٦٧٤	..... المستثنى بـ « عدا » وأحوالها
٦٧٩	..... باب « لا »
٦٨٠	..... شروط إعمال « لا » عمل « إن »
٦٩٢	..... باب المنادى
٦٩٨	..... باب المفعول من أجله
٧٠٤	..... باب المفعول معه

- ٧١٢ ..... باب المحفوظات من الأسماء
- ٧٢٢ ..... كتوبه
- ٧٢٧ ..... فهرس الموضوعات

